

المجلد الثاني من جامع الترمذي

مع شرحه مختف الأوزي

أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من التشديد حد ثمانهتدين الشري
نا أبو معاوية عن الأعمش عن معمر بن سويد عن أبي ذر قال جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة قال فرائق مقبلان فقال لهم
لا خسر من ورب الكعبة يوم القيمة قال فقلت مالي لعله أنزل في تقي قال قلت من هم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هم الأكثرون
الأول من قل هكذا وهكذا وهكذا الخ حتى بين يديه وعن يمينه وعن شماله ثم قال والذي نفسي بيده لا يموت رجل فيبيع ابلا أو بقرا أو يؤد زكوتها
الاجابة يوم القيمة أعظم ما كانت واسمكة تطاه باخافها وسطحه بقرؤها كلما نفدت اخرها عادت عليها ولاها حتى يقضى بين الناس وفي الباب
عن أبي هريرة عن علي بن أبي طالب قال لعن الله الصدوق وقبيصة بن هلب عن أبي جابر عن عبد الله بن عبد الله بن مسعود قال أبو عيسى حديث أبي ذر حديث حسن صحيح
باب الزكاة في المكن الثالث من الأركان التي بُني الإسلام عليها قال ابن العربي في عارضة الاحوذى يطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والمحق والعفو وتعرفها في
الشرع إعطاء مجز من النصاب المحولي إلى فقير وحق غيرها شئ ولا مطلب ثم لها دكن وهو الإخلاص وشرط وهو السب وهو ملك النصاب المحولي وشرط من يجب عليه وهو العقل والبلوغ و
الحوية وله حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى قال المحقق في الفقه هو جيد لكن في شرط من
يجب عليه اختلاف انتهى باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من التشديد قوله (عن معمر بن سويد) الأسدي الكوفي يكنى بأبي سيرة ثقة من الثمانية عاشر مائة و
عشرين سنة (عن أبي ذر) هو أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور رضى الله عنه اسمه جندب بن جندة على الأصح وهو من اعلام الصحابة وزهاده أسلمه قديما بمكة يقال كان خاسا في الإسلام
ثم انصرف إلى قومه فاقام عندهم إلى ان قدم المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحندق ثم سكن البردة إلى ان مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان قال الذهبي كان يوازي
ابن مسعود في العلم وكان رزقه اربع مائة دينار ولا يخرجه مالا قوله (هم الأكثرون) هم صنف من غير ذكر ذكر في تفسيرة وهو قوله هم الأكثرون الزور رب الكعبة الواو القسم قال
فقلت أي في نفسي (فداك إلى دامي) بفتح الدال لأنه ما من خبر بمقتضى الدعاء ويحتمل كسر الفاء والقصر بكثرة الاستعمال أي يديك أي دامي وهما عز الأشياء عندى قاله القاري وقال
الحاقي الرواية المشهورة بفتح الفاء والقصر على أنها جملة فعلية وروى بكسر الفاء والمد على الجملة الاسمية انتهى (هم الأكثرون) وفي رواية الشيخين هم الأكثرون أمولا أي لا خسر من
مألاهم الأكثرون مالا را من قال هكذا وهكذا وهكذا (أي الأمن) أشار به من بين يديه وعن يمينه وعن شماله قال الطيبي يقال قال بيلا أي أشار وقال بيده أي اخذ وقال
برجله أي ضرب وقال بالما على يده أي صبه وقال بثوبه أي فعد الخ حتى بين يديه وعن يمينه وعن شماله (أي أعطى في وجه الخ) قال في القاموس الخ حتى كل شيء ما ركت بيديك
وحشيت له أعطيتة يسيرا (قيد) أي يترك (أبلا بقر) أو للتفسير أعظم ما كانت (بالنصب حال وما مصدر متروك اسمه) أي امن ما كانت (نطقه) بالخفاء فها أي تروسه
بارجلها وهذا الوجه للابل لأن الخف مخصوص بها كما ان الظلف مخصوص بالبقرة والغنم والظباء والحافى مختص بالفرس والابل والتمرد القدم لا دعي قاله السيوطي (ونطقه) م
أي نظربه والمشهور في الرواية بكسر الطاء قاله السيوطي (بقر وبقها) راجع للبقر وكلما نفدت (روى بكسر الفاء مع الدال المهملة من التفاد وبفتحها والذال المعجمة من التفوق قاله
السيوطي قوله (وفي الباب عن أبي هريرة مثله) أخرجه البخاري ومسلم وعن علي بن أبي طالب قال لعن مانع الزكاة (أخرج سعيد بن منصور والبيهقي والطيب في تاريخه وابن
العمار وفيه محمد بن سعيد البورق كذاب يضع الحديث كذا في شرح سراج اسم السنك) وقبيصة بن هلب عن أبيه أي هلب الطائي قيل انه انضم الهاء واسكان اللام واخره باء
موحدة وقيل بفتح الهاء وكسر اللام وتشديد الباء قال ابن الجوزي وهو الصواب كذا في قوت المغتدى (أخرج عبد الله بن مسعود) أخرجه مسعود (أخرج ابن ماجه
والنسائي بإسناد صحيح وابن خزيمة في صحيحه قوله (حديث أبي ذر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم قوله (حديث أبي ذر حديث حسن صحيح) أخرجه البخاري ومسلم

قبح كان في خمس من الابل شاة وفي عششتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس عشرين بنت مخاض الى خمس ثلثين فاذا ازادت
ففيها بنت لبون الى خمس اربعين فاذا ازادت ففيها حقة الى ستين فاذا ازادت ففيها جدة الى خمس سبعين فاذا ازادت ففيها ابنتا لبون الى تسعين فاذا ازادت ففيها
حقتان الى عشرين ومائة فاذا ازادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين ابنة لبون وفي الشاء في كل اربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فاذا ازادت
فنشامان الى اثنتين فاذا ازادت فثلث شياه الى ثلثمائة شاة فاذا ازادت على ثلثمائة شاة ففي كل مائة شاة شاة ثلث شياه فيها شاة حتى تبلغ مائة ولا يجزئ بين
متفرق ولا يفرق بين مجتمعه حياكة الصدقة وما كان من خليطين فانهما يكرهان الجناح بالسوية ولا يؤخذ في الصدقة قهرمة ولا ذات عيب وقال الزهري اذا جاء
المصل قسم الشاء اثلاثا ثلث خيار وثلث اوساط وثلث شراد واخذ المصلق من الوسط ولينكر الزهري البقرة في الباب عن ابي بكر الصديق وبهذين حكيم عن
ابيه عن جده وفي رواه قال ابو عيسى حدث ابن عمر حديث حسن العمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء وقد روى بن يزيد وغير واحد عن الزهري عن سالم هذا
الحديث ولم يرفعه وانما رفعه سفيان بن حربين باب ملجاء في زكاة البقر حدثنا محمد بن عبد المحارب وابو سعيد الاشجعي قالنا عبد السلام بن حرب عن خفيف
عن ابي عبد الله عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ثلثين من البقر بكيرة او ثبعية وفي كل اربعين مستة

بعضهم ولا في الهداية وشرح الوفاة وغيرها كتبت الفقه الحنفى المتأخرة مصرح بخلافه موافقا للحديث ونبئت خاص بفتح الميم والمعجمة الخفيفة وأخوه معجزة هي التي اقر عليها حول و دخلت في الثاني وحملت امها والمأخض الحامل اذن دخل وقتها وكان لم تحمل زفقيها ببيت لبون بفتح اللام هي التي تمت لها سنان ودخلت في الثالثة سميت بهيمان اسمها تكون لبونا في ابن لبون تزوج به اخي غلاما رفيقها حقرا بكسر الحاء وتشديد القاف هي التي انت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة سميت بهيلاها استحققت ان تزكج تحمل وبطرقها الحمل رضيها جازعته بفتح الجيم والذال المعجمة هي التي انت عليها اربع سنين ودخلت في الخامسة سميت بهالها فحزم اى تقطع اسنان اللبن فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين انة لبون فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة واربعين بنتا لبون وخقتان وهكذا اقال في المرقاة قال القاضي في الحديث على استقرار الحساب بعد ما جاء وزال العدد المذكور يعنى انه اذا زاد الابل على مائة وعشرين لم تستأنف الفريضة وهو من هب اكثر اهل العلم وقال الفخري والنوري ابو حنيفة تستأنف فاذا زادت على المائة والعشرين خمس اوزم خقتان وشاة وهكذا الى بنت مخاض وبيت لبون على الترتيب السابق انتهى (وفي الشاة في كل اربعين شاة شاة) قال بالطيب السند المراد عن الحكم لكل اربعين شاة بالنظر الى الاشخاص اى في اربعين شاة شاة كائنة لمن كان واما بالنظر الى شخص واحد ففي اربعين شاة ولا شيء بعد ذلك حتى تزيد على عشرين ومائة انتهى (ولا يجزى بين متفرق ولا يفرق بين مجتمعات في شاة الصدقة) بالنسبة على انه مفصول ليجل والفضلان على بناء المقول وفي رواية البخاري خشية الصدقة قال الحافظ في الفتح قال مالك في المؤطا معنى هذا الحديث ان يكون النقر الثلاثة لكل واحد منهم اربعون شاة وجبت فيه الزكاة فيجمعونها حتى لا تجزى عليهم كلهم فيها الا شاة واحدة او يكون للخليطين ما شاة وشاتان فيكون عليهما فيها ثلاث شياخ فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد الا شاة واحدة وقال الشافعي هو خطاب الرب المال من جملة والسامعي من جهة فامر كل واحد منهم ان لا يحدث شيئا من الجموع والتفرق خشية الصدقة فرب المال يخشى ان تكثر الصدقة فيجمعها ويفرق لتقل والسامعي يخشى ان تقل الصدقة فيجمعها ويوزع لتكثر وضعي قوله خشية الصدقة اى خشية ان تكثر الصدقة او خشية ان تقل الصدقة فلما كان محتملا لا يهرب من ان يكون الحمل على احدهما باولى من الآخر فعمل عليهما معا كن الذي يظهر ان حمله على المالك اظهر الله اعلم انتهى (وصاكن من خليطين فانها يترجأان بالسوية) يريد ان الصدقة اذا اخذ من احد الخليطين ما وجب او بعض من مال احدهما فانه يرجع الخاطا الذي اخذ منه الواجب او بعضه بقدر حصته الذي خالط من جموع المالكين مثلا في المثل كالنار المحبوبة وقيمة في المقيم كالابل والبقرة والغنم فلو كان لكل منهما عشرين شاة رجح الخليط على خليط ببقرة نصف شاة لا نصف شاة لانها غير مشوية ولو كان لاحدهما مائة وللآخر مائة فاخذ السامعي الشاتين الواجبين من صاحب المائة رجح بنت قيمتها او من صاحب الخمسين رجح بنتي قيمتهما او من كل واحد شاة رجح صاحب المائة بنت قيمتها وشاة وصاحب الخمسين بنتي قيمتها تكون اى ارشاد المأوى للفلسطاني (ولا يخذل في الصدقة هرة) بفتح الهاء وكسر الواو الكبيرة التي سقطت اسنانها (ولا ذات عجب) اى مبيدة واختلفت في ضبطه فلا تكثر على انه ما ثبت به الرد في البيع وقيل ما يتم الاجزاء اى الاضحية ويدخل في العيب المريع والدن كورة بالنسبة الى الانثة والصغير سنا بالنسبة الى سن اكبر منه قاله الحافظ (اذا اجاز المصدق) بخفيف الضاء وكسر الدال المشددة وعامل الصدقة اى اذا اجاز العامل عند ارباب المال لاخذ الصدقة **قوله** وفي الباب عن ابي بكر الصديق (اخرج البخاري واحمد بطوله) وهن بن حكيم عن ابيه عن جده (اخرجه احمد في مسنده **قوله** (والنارفة سفين بن حسين) قال الحافظ في الفتح وسفين بن حسين ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو حافظ منه في الزهري فامرسل انتهى وقال المنذري وسفين بن حسين اخرج له مسلم واستشهد به البخاري الا ان حديثه عن الزهري فيه مقال وقد تابع سفين بن حسين على زعفر سليمان بن كثير وهو من اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه وقال الزمذني في كتاب العلل سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ارجوان يكون محفوظا وسفين بن حسين صدق انتهى (باب ما جاء في زكاة البقر) **قوله** (عن خفيف) بالصاء المهملة مصنف ابن عبد الرحمن الجزري صدق سبى اللفظ خاطبا خروا من الخامسة رعن ابى عبيدة) هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكندية ولا شهره لانه لا اسم له غيرها يقال اسمه عامر كوفي ثقة من كبار الثالثة والاربع زنه لا يصح سماعه عن ابيه كذا في التقریب **قوله** (في كل ثلاثين من البقر تسبيع) اى ما كمل له سنة ودخل في الثانية وسمى به لانه يتبع امة بعد والا نثى تبعية (وفي كل اربعين سنة) او ما كمل له سنتان وطلع سنهما ودخل في الثالثة واخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وفي كل اربعين سنة او من الحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وان نساها ما ذكر قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء ان السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ

وفي الباب عن معاذ بن جبل قال ابو عيسى هكذا روى عبد السلام بن حبيب عن خفيف وعبد السلام ثقة حافظ وروى شريك هذا الحديث عن خفيف عن ابن جبير عن ابيه عن عبد الله وابو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من ابيه **حل ثنا محمد بن عثمان** زاهد الزواق ناسفيا عن الاعشى عن ابن ابي ائمر عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ من كل ثلثين بقرة تبعا او تبعة ومن كل اربعين ميسنة ومن كل جالدينارا وعذله معا فراق ابو عيسى هذا حديث حسن وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان عن الاعشى عن ابن ائمر عن مسروق ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن فامر ان ياخذ وهذا **الحمد حل ثنا محمد بن ايشارنا محمد بن جعفر** ناشعة عن عمرو بن مرة قال سالت ابا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئا قال لا باب مجاهد في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة **حل ثنا ابو كريب** ناوكيع ناكريان احمق المكي نايجي بن عبد الله ابن صيفي عن ابي معاذ عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن فقال انك تاتي قوما اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله واني رسول فانهم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة اموالهم تؤخذ من اغنياهم وترد على فقرائهم فانهم اطاعوا لذلك فاياك وكراثة اموالهم واتي دعوة المظلوم فانها ليس بينها وبين الله حجاب وفي الباب عن الصنابحي قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وابو معاذ مولى ابن عباس اسمه نافل

قوله (وفي الباب عن معاذ بن جبل) اخرج الترمذي في هذا الباب واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه **قوله** (وروى شريك هذا الحديث عن خفيف عن ابي عبيدة عن ابيه عن عبد الله) زاد شريك لفظ عن ابيه بين لفظ عن ابي عبيدة وبين لفظ عن عبد الله وشريك هذا هو ابن عبد الله المكي في القاضى عجل كثيرا التقدير حفظه منذ ولي القضاء مابو فزادته لفظ عن ابيه منكروا ورواه عبد السلام بن حرب بخلاف هذه الزيادة هي محفوظة فانه ثقة حافظ وقيل عن عبد الله بدل من عن ابيه **قوله** (وان اخذ من كل ثلثين بقرة) قال ابن الحارم البقر من بقرة اذا شق سمي به لانه يشق الارض وهو اسم جنس والتاء في بقرة الواحدة فيقع على الذكر والانثى لا للتأنيث **قوله** (ومن كل جالدينارا) اراد بالحالم من بلغم الحمار وجري عليه حكمه الرجال سواء احتمل املا والمراد به اخذ الجزية ممن لم يسلم (او عدله) قال الخطابي عدله اي ما يعادل قيمته من الثياب قال الفراء هذا عدل النبي بكسر العين اي مثله في الصوة وهذا عدل بفتح العين اذا كان مثله في القيمة وفي النهاية العدل بالكسر بالمعنى وهما بمعنى التل (معاف) على وزن مساجد من هذان لا يعرف لافيه من صيغة منتهى الجموع واليهم تنسب الثياب المعافرة والمراد هنا الثياب المعافرة كما نضر بذلك ابو داود **قوله** (هذا حديث حسن) وزعم ابن بطال ان حديث معاذ هذا متصل صحيح قال الحافظ في المحرر بفتح نظر لان مسروق قال لم يعادوا واما حسنة الترمذي لشواهد في المواطن طريق طائفة عن معاذ فخر وطائفة عن معاذ سقط في الباب عن علي عند ابن داود **قوله** (وروى بعضهم هذا الحديث عن سفيان الخ) اي اراه بعضهم مرسل بغير ذكر معاذ وهذا المرسل اخرج ابن ابي شيبة بسند عن مسروق قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فذكره كذا في نصب الراية باب مجاهد في كراهية اخذ خيار المال في الصدقة **قوله** (نايجي بن عبد الله بن صيفي) هو يحيى بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن صيفي المكي ثقة من السادسة كذا في التقرير **قوله** (بعث معاذ الى اليمن) اي رسله اليه اميرا او قاضيا فانهم اطاعوا لذلك اي انقاد والاسلام وهو من قبل حذف عامله على شرطية التفسير كونه تعالى وان احسن من المشركين استخارك فاجرة فاعلمهم من الاعلام وتؤخذ من اغنياهم وترد على فقرائهم قال البخاري في صحيحه باب اخذ الصدقة من الاغنياء وقدر في الفقر اعني كذا في ذكر هذا الحديث قال الخطابي حافظ هذا الحديث ان الصدقة ترد على فقرائهم من اغنيائهم وقال ابن المنير اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد الى بلد ليعوم قوله فترد في فقرائهم لان الضمير يعود على المسلمين فاي فقير منهم ردت فيه الصدقة في اي جهة كان فقد وافي عموم الحديث انتهى والذي يتبادر الى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وان الضمير يعود على الخاطئين فيخص بذلك فقرائهم لكن دح ابن دقيق العيد الاول قال انه وان لم يكن الاظهر لانه يعقوبه ان اعيان الاشخاص الخاطئين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلوة فلا يختص بهم الحكم وان اخص بهم خطاب المراجعة انتهى وقد اختلف العلماء في هذه المسئلة فاجاز النقل الليث وابو حنيفة واحكامهم ونقله من المندة عن الشافعي اختاره والاصح عندنا نافية والمالكية والجهني ترك النقل فلوحالف ونقل لجزء عند المالكية على الاصح وله جزئي عندنا نافية على الاصح الا اذا فقد المستحق لها ولا يجعل له اختيارا ولا يفتقر الى ان قولنا كان لا يشترط بانه لا ينقل عن بلد فيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق انتهى كلام الحافظ **قلت** والظاهر عندى عدم النقل الا اذا فقد المستحق لها او يكون في النقل مصلحة النفع واهم من عدمه والله تعالى اعلم قال الحافظ فيزيه في الزكاة في قال الصبي المختون لعوم قوله من اغنيائهم قاله عيسى وفيه بحث وان الزكاة لا تدفع الى الكافر لوجه الضمير في فقرائهم المسلمين سواء قلنا يختص بالبلد او العموم انتهى رفاياك وكراثة اموالهم جمع كريمة وهي خيار المال وفضلته اي احتوز من اخذ خيار اموالهم واتي دعوة المظلوم اي اتق الظلم خشية ان يدعوا عليك المظلوم رفاها ليس بينها وبين الله حجاب مانع بل هو معرفة عليه تعالى قال السيوطي اي ليس لها ما يبرفها ولو كان المظلوم فيه ما يقتضى انه لا يستجاب لمثله من كون مطعمه حراما او نحو ذلك حتى ورد في بعض طرقه وان كان كافرا واه احد من حديث الش قال ابن العربي ليس بين الله وبين شيء حجاب قد مر وعلمه وادله وسمعه وبعده ولا يخفى عليه شيء واذا خرج عن شيء ان يبينه ويدينه مما اذا ما من يدينه انتهى **قوله** (وفي الباب عن الصنابحي) هو سنان بن جهم بن الاعسر قال الحافظ في التقرير الصنابحيهم ادله ثمرن من واحدة ومعلمة ابن الاعسر لا يحمي حجابي سكن الكوفة ومن قال في الصنابحي فقد وهم انتهى قال سراج احمد المرهني في شرح الترمذي اخرج حديثه ابن ابي شيبة قال ابراهيم النبي صلى الله عليه وآله ناقة حسنة في ابل الصنابحي قال ما هذه قال صاحب الصدقة اني ارتجعتها ببشيرين من حراشي الابل قال النبي صلى الله عليه وآله نعم اذا كان في شرح

وفي الباب شري بنت نهان حل ثنا محمد بن بشار نا عبد الوهاب الثقفي نا ايوب عن نافع عن ابن عمر قال من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول عند رب هذا
 اصح من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قال ابو عيسى ورواه ايوب عبيد الله وغير واحد عن نافع عن ابن عمر موقوفا وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم ضعيف الحديث
 ضعفه احمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما من اهل الحديث وهو كثير الخطأ وقد روى عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان لا زكاة في المال المستفاد حتى
 يحول عليه الحول ويبيقول مالك بن انس والشافعي احمد بن حنبل واسحاق وقال بعض اهل العلم اذا كان عند مال يجب فيه الزكاة ففيه الزكاة وان لم يكن عند
 سوى المال المستفاد مال يجب فيه الزكاة لم يجب عليه في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول فان استفاد مالا قبل ان يحول عليه الحول فانه يؤتى المال المستفاد
 مع ماله الذي حبت فيه الزكاة وبه يقول سفيان الثوري واهل الكوفة ياب ملجاء ليس على المسلمين جزية حل ثنا يحيى بن اكرم نا جابر عن قابوس بن
 ابو ظبيان عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلح قبلتان في ارض واحدة وليس على المسلمين جزية حل ثنا ابو كريب نا جابر
 عن قابوس بهذا الاسناد نحوه وفي الباب عز سعيد بن زيد نا جابر عن عبيد الله الثقفي قال ابو عيسى حديث ابن عباس قد روى عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلنا والعل على هذا عند عامة اهل العلم ان النصراني اذا اسلم وضعت عن جزية تركته وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين جزية
 عشرونا يعني من جزية الرقبة وفي الحديث ما يفيهم هذا حيث قال انما العشرون على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشرون

عند مالك والشافعي واحمد بن حنبل واستدل الامة بالثالث بعد حديث ابن عمر وفي هذا الباب وبانار الصيغة في رواية عبيد الله الثقفي عن ايوب كره وعاشته موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر و
 في الباب عن سري قال الحافظ في التقریب فتح اولها وثالثها يد الراجح المذهب قيل القصيرت نهان الغنوية صحاحا بية له حديث انتهى لما اتف على حديثها قوله (وهذا اصح من حديث عبد الرحمن
 ابن زيد بن اسلم) اي هذا الموقوف صحيح والحديث المرفوع ليس بصحيح قال الحافظ في المرفوع بعد ذكر حديث ابن عمر المرفوع ما لفظه والراجح وقفه وقال في التلخيص بعد ذكر حديث ابن عمر
 المرفوع ما لفظه قال الترمذي والاصح من ابن عمر موقوف وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن
 عمر نحوه قال الدارقطني الحنيني ضعيف الصحيح عن مالك موقوف وروى البيهقي عن ايوب كره وعاشته موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال ولا اعتماد في هذا وفي الذي قبله على هذا
 عن ايوب كره وغيره انتهى ما في التلخيص وحديث ابن عمر المرفوع اخرجه الدارقطني في البيهقي قوله (وهذا اصح من حديث ابن عمر المرفوع ما لفظه والراجح وقفه وقال في التلخيص بعد ذكر حديث ابن عمر
 المرفوع ما لفظه قال الترمذي والاصح من ابن عمر موقوف وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن
 عمر نحوه قال الدارقطني الحنيني ضعيف الصحيح عن مالك موقوف وروى البيهقي عن ايوب كره وعاشته موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال ولا اعتماد في هذا وفي الذي قبله على هذا
 سوى المال المستفاد وكان ذلك المال بقدر المصايب فيجب الزكاة في المال المستفاد وبضم مع ماله الذي كان عند ويؤتى معه اذا كان المال المستفاد من جنس ماله الذي كان عند و
 لا يستأنف المال المستفاد حبا اخر فقوله يجب فيه الزكاة لصفه لقوله مال والضمير في قوله ففيه الزكاة راجع الى المال المستفاد وبه يقول سفيان الثوري واهل الكوفة وهو قول
 الحنفية واجابوا عن حديث الباب بانه ضعيف قالوا وعلى تسليم شريته فهو مرفوع ليس مراد الا اتفاق على خرجه الا براح ولا دلالة فعلنا بالجائسة فقلنا انما اخبر الاولاد والارواح للجائسة
 لا للتلول فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه وهذا نفع المحرم على اصحاب الحرف الذين يجدون كل يوم درهما فاكثروا وقال فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجا عظيما وهو مرفوع
 بالنص قلت الاشك في ان حديث الباب المرفوع ضعيف والراجح انه موقوف وهو في حكم المرفوع قال صاحب سبل السلام له حكم الرفع لانه لا مرجح للاجتهاد فيه انتهى قد عرفت
 ان اعتماد الشافعية وغيرهم في هذه المسئلة على الاثر على الحديث المرفوع: باب ملجاء ليس على المسلمين جزية الجزية ما يخذ من اهل الذمة وتسميتها بذلك للاجتهاد فيها في حق
 دهم قال العراقي في شرح الترمذي معناه انه اذا اسلم في أثناء الحول لا يؤخذ عن ذلك العام شيء قال وقد جرت عادة المصنفين بذلك الجزية بدل الجهاد وقد اخذها المصنف في الزكاة تجا
 لما قال ابن العربي اول من ادخل الجزية في ابواب الصدقة مالك في المهاد فتبعه قوم من المصنفين وترك اتباعه اخرون قال ووجه ادخالها فيها التكميل على حقوق الاموال فالصدقة حق
 المال على المسلمين والجزية حق المال على الكفار قوله (حدثنا يحيى بن اكرم نا جابر عن عبيد الله الثقفي نا ايوب عن نافع عن ابن عمر موقوفا وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم
 المشهور فقيه صدرق الا انه روى بسنة الحديث ولم يقع ذلك له وانما كان يرى الرداية بالاجازة والحادثة من العاشرة نا جابر عن عبيد الله الثقفي نا ايوب عن نافع عن ابن عمر موقوفا وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم
 وسكون المرحلة بعد هاتختانية قال الحافظ في المصنفين (عن ابيه) اي ابو ظبيان واسمه حصين بن جندب الكوفي ثقة قوله (لا يصلح قبلتان في ارض واحدة) قال الترمذي في الاستيعام
 دينان بارض واحدة على سبيل الظاهر والمعادلة اما المسلم فليس له ان يختار الإقامة بين ظهراني قوم كفار لان المسلم اذا صنع ذلك فقد حل نفسه عليهم محل الذي فينا وليس له
 ان يخرج نفسه الصغار راما الذي يخالف دينه دين الاسلام فلا يمكن من الإقامة في بلاد الاسلام الا بئذ الجزية ثم لا يؤخذ له في الاشاعتين من انهم... وليس على المسلمين جزية
 اي من اسلم من اهل الذمة قبل اداء ما وجب عليه من الجزية فانه لا يطالب به لانه مسلم وليس على مسلم جزية والحديث رواه ابو داود وزاد في الخبر وسئل سفيان الثوري عن هذا فقال يعني اذا
 اسلم فلا جزية عليه وروى الطبراني في معجمه الا لا يستطيع ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فلا جزية عليه قوله (وفي الباب عن سعيد بن زيد وجابر عن عبيد الله
 الثقفي) الحديث سعيد بن زيد فليست من اخرج واما حديث جابر عن عبيد الله الثقفي نا ايوب عن نافع عن ابن عمر موقوفا وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم عشرونا قوله (وحديث ابن عباس
 قد روى في) لم يحكمه الترمذي على حديث ابن عباس بشي من الصحة او الضعف وقد عرفت ان من صدق قابوس بن ظبيان وفيه ما ليس على المسلمين عشرونا قوله (وحديث ابن عباس
 عليه السلام ليس على المسلمين جزية عشرونا يعني من جزية الرقبة) اي المرحم من جزية عشرونا جزية الرقبة لا يخرج الا من روى في الحديث ما يفيهم هذا حيث قال انما العشرون على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشرون
 اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشرون اخرجه ابو داود وقد فهم الترمذي ان المراد من العشرون في هذا الحديث جزية الرقبة قال ابن العربي في عارضة الاحقرى في ابن عيسى ان حديث

عن زيبب امرأته عبد الله

باب ملجاء في زكاة الحلي ثنا هناد بن ابي عمير عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن اخي زيبب امرأته عبد الله قالت خطبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معشر النساء تصدقن ولومن حليكن فانكن اكثرهن اجنهم يوم القيمة حدثنا عمرو بن غيلان نا ابو داود عن شعبة عن الاعمش قال سمعت ابا وائل يحدث عن عمرو بن الحارث بن اخي زيبب امرأته عبد الله عن زيبب امرأته عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وهذا اصح من حديث ابو معاوية وابو معاوية وهم في حديثه فقال عمرو بن الحارث عن ابن اخي زيبب والصحيح انما هو عمرو بن الحارث بن اخي زيبب وقد روى عن عمرو بن شعيب عن ابي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى في الحلي زكاة وفي اسناده مقال واختلاف اهل العلم في ذلك فرأى بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين في الحلي زكاة ما كان منه ذهب وفضة

ابو امية عن ابيه في العشوة انه الجزية وليس كذلك وانما اعطوا العهد على ان يقر في بلادهم ولا يعترضوا في انفسهم وامأ على ان يكونوا في دار اهل بيته المسلمين في التصرف فيها والتحكم بالحجارة في منابها فلما ان داحت الارض بالاسلام وهذا الحال عن الاضطراب وامكن الضرب فيها للمعاش اخذ منهم عمر بن الخطاب في الجاهلية فاقوا بالاسلام وخفف الامر فيها بحلب الى المدينة نظرا لها اذا لم يكن قد ربحتم ولا من النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان كما قال ابن شهاب مالا للحال كما كان في الجاهلية وقد كانت في الجاهلية امورا قرها بالاسلام فلهذا هي العشوة التي انقرضت وابتها بالبيعة فلما الجزية كما قال ابو عبيد فلا انتهى كلام ابن العربي وقال القاري في المرقاة شرح المشكوة في شرح هذا الحديث ما لفظه قال ابو الملك اراد به عشر مال التجارة لا عشر الصدقات في غلات ارضهم قال الخطابي لا يخذ من المسلم شيء من ذلك دون عشر الصدقات واما الهوى والنصارى فالذي يلزمهم من العشوة هو ما صرحوا عليه وقت العقد فان لم يصح على شيء فلا عشوة عليهم كالاكثر من الجزية فلما عشروا ارضهم وغلا تهم فلا يخذ منهم عندنا في قول ابو حنيفة ان اخذ وامأ عشورا في بلادهم اذ اردوا دنا اليهم في التجارات اخذنا منهم وان لم يخالطوا الميراث انتهى وتبعنا ابن الملك في المقر في المذهب في مال التجارة ان العشر يخذ من مال الحوي ونصف العشر من الذي ورع العشر من المسلم بشرط ذكرت في كتاب الزكاة نفع يعامل الكفار بها يعاملون المسلمين اذ كان بخلاف ذلك وفي شرح السنة اذا دخل اهل الحرب بلاد الاسلام تحارفا دخلوا بغير امان ولا رسالة غنما وان دخلوا بامان وشطه ان يخذ منهم خذوا واقل واكثر اخذ الشرطوا اذا طافوا في بلاد الاسلام فلا يخذ منهم في السنة الامرة انتهى ما في المرقاة **باب ملجاء في زكاة الحلي** ربحتم الحاء وكسرها فكل الامم وشديد الخشية جهم الحلي ففتح فسكون قال في القاموس الحلي بالفتح ما يزين به من مصوغ المعينات او المجارة بحلي كدبر وهو جهم والواحد حلية كضبية والحلية بالسكر الحلي ج حتى وحلي انتهى وقال في النهاية الحلي اسم لكل ما يزين به من مصاغ الذهب والفضة والحجر الحلي بالضم والكسر جهم الحلية جمل مثل حية وحلي ورعا فتم تطلق الحلية على الصفة ايضا انتهى قوله رفقنا يا معشر النساء تصدقن ولومن حليكن قال ابو الطيب السدقي في شهر الترمذي مناسبته بالترجمة باعتبار ان الاخر فيه الوجوب لان الاصل فيه ذلك اي تصدقن وجوب الحلي كانه الصدقة من حليكن وهو الذي فهمه المصنف واما القاموس بانه امر يذهب بالصدقة النافلة لانه خطاب بالمحاضرات ولم تكن كلهن ممن فرضت عليهن الزكاة والظاهر ان معنى قوله ولومن حليكن اي ولتومن من حليكن وهذا لا يدل على ان يذهب الحلي اذ يجوز ان يكون واجبا على الانسان في اماله الاخر ويؤديه من الحلي فذكر المصنف الحديث في هذا الباب لا يخلو عن خفاء فغير دل على الاصل الذي هو الوجوب وتغيير المعنى الذي هو الظاهر لان معناه تصدقن من جميع الاموال التي تقب فيها الزكاة عليكم ولو كانت الصدقة الواجبة من حليكن وانما ذكر لولا دفع توهم من يتوهم ان الحلي من الحوائج الاصلية ولا تقب فيها الزكاة ويؤيد هذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم فانكن اكثرهن اجنهم اي لترك الواجبات واما كون الخطاب للمحاضرات خصوصا فمخرج بل الخطاب لكل من يصلح للخطاب نعم فيه تسليم الحسن الصدق في حق غير الغنيات فلا بد ان كون الامر للوجوب لا يستقيم ويؤيد ما في اخر هذا الحديث في البخاري قالت زيبب لعبد الله قد امرنا بالصدقة فانه فسله فلان كان ذلك يجوز عني في الاصرتها الى غير ذلك الحديث لان التوافق من الصدقات لا كلام في جزاها لو صرفت الى الراجح انتهى كلام ابو الطيب قلت في الاستدلال بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الحلي نظرا فانه ليس بهن صريح فيه لاحتمال ان يكون معنى قوله ولومن حليكن اي ولتومن من حليكن كما قيل وهذا لا يدل على وجوب الزكاة في الحلي اذ يجوز ان يكون واجبا على الانسان في اماله الاخر ويؤديه من الحلي وقد ذكر ابو الطيب هذا الاحتمال لم يجع من هذا جوابا شافيا فتفكر قوله روى معاوية وهم في حديثه فقال عمرو بن الحارث عن ابن اخي زيبب والصحيح انما هو عمرو بن الحارث بن اخي زيبب

كما قال شعبة فهم ابو معاوية في حديثه انه جعل عمرو بن الحارث وابن اخي زيبب رجلين الاول يروي عن عمرو بن الحارث والثاني يروي عن اخي زيبب صفة لعمر بن الحارث والحاصل ان زيادة لفظين بين عمرو بن الحارث وابن اخي زيبب وهم والصحيح حذفة كما في رواية شعبة قال المصنف في الفتح وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على ابو معاوية وشعبة وخالف الترمذي في ترجيح رواية شعبة في قوله عن عمرو بن الحارث عن ابن اخي زيبب لانقرادى معاوية بذلك قال ابن القطان لا يضره الاقراد لانه حافظ وقد وافقه حصص بن غياث في روايته عنه وقد لاحظنا اسنادا مرجحا لكن يلزم من ذلك ان يتوقف في صحة الاسناد لان ابن اخي زيبب حينئذ لا يعرف حاله وقد حكى الترمذي في العلل المفردات انه سأل الجاهل وعنه فحكى على رواية ابو معاوية بالوجه وان الصواب رواية الجاهل عن الاعمش عن فتيق عن عمرو بن الحارث بن اخي زيبب انتهى ما في الفتح قوله روى عمرو بن شعيب الخ اخرجها الترمذي في هذا الباب وبين غاف من المقال قوله فرأى بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين في الحلي زكاة ما كان منه ذهب وفضة يعني ان اختلاف اهل العلم انما هو في حلي الذهب الفضة واما في حلي غير الذهب الفضة كالنؤل في غير ذلك فليس فيها اختلاف اذ لم يكن المجارة والخبر ابن عدي في الكامل عن عمرو بن ابي عمير عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر فوجأ لآزكاة في حجر وضعف عمر اعلاي وقال انه مجهول لا اعلى حديث عنه غير دقيقة ولحديثه منكرو وغير محفوظه انتهى واخرجه ايضا عن محمد بن عبد الله الترمذي عن عمرو بن شعيب وضعف الترمذي عن البخاري والنسائي والفلاسي وافقهم عليه في ذلك واخرجه ابن شيبة في مصنفه عن عكرمة قال ليس في حجر النؤل ولا حجر الزم زكاة الا ان يكون للحجارة

عن زيبب امرأته عبد الله

حل ثنا احمد بن الحسن ناسعيد بن ابي مريم نا بن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل في سقوت السماء والارض وكان غثرتا العشرون وفيما سئل في النضر نصف العشر قال ابو عيسى هذا اخذ الحسن بن محبوب باب ما جاز في الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هذا من ماله ما لا يملكه الشيوخ يقولون به بالضم وصوابه الفتح قال النوري هذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد عرفت بان اكثر الروايات روى به بالضم وهو الصواب جمع عشره فذا تفقروا على قول عوف اهل الذمة بالضم ولا فرق بين اللغتين انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري وغيره **تبليغ** مذهب جمهور اهل العلم والائمة الاربعة وخمسة عشر في جميع الجيوب من الخطة والشعير والعدس والمحمص والارز ونحو ذلك قال الامام مالك في مؤلفه في الجيوب التي فيها الزكاة الخطة والشعير واسلت والذرة والتمر والارز والعدس والجلبان واللوبياء والجلبان وما اشبه ذلك من الجيوب التي تصير طعاما فالزكاة تؤخذ منها كلها بعد ان تحصد وتقصير حيا انتهى وتمسك ابو بصير بخلاف الباب وبعض الايات التي قد اورد على وجوب العشر ذهب الحسن البصري والحسن بن صالح والنوري الشعبي وابن سيرين الى انه لا يجب الزكاة الا في الشعير والخطة والزرنيخ ولتر فوجب العشر عند هؤلاء منصرف في هذه الاربعة واحتجوا بما روى الطبراني والحاكم والدارقطني عن ابي موسى الاشعري ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والخطة والزرنيخ والتمر قال صاحب سبل السلام قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وروى الطبراني في حديث موسى بن طلحة عن عمر بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل في هذه الاربعة فقال نعم قال ابو نعيم انه مر من روى هذا المذهب حيث قال فلا وجه لدليله مع الحامرين للوجوب في هذه الاربعة انتهى فذكر ارجح الشواهد في النبل هذا المذهب حيث قال فالحق ان الزكاة لا تجب الا في البر والشعير والتمر والزرنيخ لا فيما عدا هذا الاربعة مما اخرجت الارض قال واسأله في الزكاة في حديث عمر بن شبيب فقد عرفت ان في اسنادها متروكا ككثيرها مقتضاه فمسل بجاهد والحسن انتهى **قلت** في سند حديث ابي موسى ومعاذ المذكورين في نسخة بن يحيى وهو مختلف فيه قال الحافظ في الدراية وروى الحاكم بن طريق ابي بن عيسى عن ابي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن لا تأخذوا الصدقة الا من هذه الاربعة فنكرها ورواه البيهقي عنهما من قوافر الاسناد والخطبة بن يحيى مختلف فيه وهذا مثل مما في الباب انتهى كلام الحافظ ثم المحصر فيه ليس حصرا حقيقيا ولا يلزم ان لا تجب الزكاة في صنف غير هذه الاصناف الاربعة والارزوم مثله بل المحصر فيه ايضا في قال الدارقي في الرقابة في شرح هذا الحديث والمحصر فيه ايضا في انتهى والدليل على كون هذا المحصر ايضا فيما رواه الحاكم في المستدرک عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقوت السماء والبعل والسيل العشر وفيما سقوت النضر نصف العشر وانما يكون ذلك في التمر والخطة والجوب واما القثاء والبطيخ والرمان والقصب فقد عفي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجناه فالحق عندنا ما ذهب اليه الجمهور والله تعالى اعلم **تبليغ** اخر قال الحنفية ان العشر يخرج من الجوز لا يجتمع عشر وخارج في ارض مسلمة **قلت** ليرفع ليل صحيحين قولهم هذا واما هذا الحديث الذي يسندون به فباطل الاصل له قال الحافظ الزيلعي في نصب الرأية الحديث الثالث قال عليه السلام لا يجتمع عشر وخارج في ارض مسلمة **قلت** رواه ابن عدي في الكامل عن يحيى بن عنبسة ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع عشر وخارج وعشر انتهى قال ابن عدي يحيى بن عنبسة مسكن الحديث واما يروى هذا من قول ابراهيم وقد رواه ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قوله فجاء يحيى بن عنبسة فاطل فيه ووصله الى النجاشي صلى الله عليه وسلم ويحيى بن عنبسة مكشوف الامر فضعفه اربعين الثقات الموضوعات ابن حبان ليس هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى بن عنبسة وجال حديث لا يصلح الرواية عنه انتهى وقال الدارقطني يحيى هذا دجال يضع الحديث وهو كذاب على ابي حنيفة ومن بعده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر ابن الجوزي في الموضوعات قال البيهقي هو حديث باطل ويحيى هذا من مذهبهم انتهى ما في نصب الرأية **قلت** واحاديث الباب يعمونها تدل على الجمع بين الخراج والعشر قال الزيلعي في نصب الرأية استدرك ابن الجوزي في التحقيق للشافعي في الجمع بين العشر والخروج من الحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل في ما سقت السماء والعيون او كان غثا رقيقا النضر نصف العشر فذهب البخاري وهذا عام في الخراجية وغيرها وقال الزيلعي في ذلك الكتاب استدرك الشيخ تقي الدين في الامام للشافعي بما اخرجنا البيهقي عن يحيى بن ادم ثنا سفيان ابن سعيد عن عمر بن ميمون بن مهران قال سالت عمر بن عبد العزيز عن المسلم يكون في ارض الخراج فيبذل الزكاة فيقول انما على الخراج فقال الخراج على الارض والعشر على الحب انتهى قلت اسنادا صحيحا قال الحافظ في الدراية وقد صح عن عمر بن عبد العزيز انه قال قلنا قال انما على الخراج الخراج على الارض والعشر على الحب اخرجنا البيهقي من طريق يحيى بن ادم في الخراج له وفيه عن الزهري لم يزل المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد بعالمون على الارض وليستكر وفيها يؤدون الزكاة عما يخرج منها وفي الباب حديث ابن عمر في ما سقت السماء العشر تنفق عليه وليستدرك بعمومها انتهى ما في الدراية **والحاصل** انه لم يبق دليل صحيح على ان الخراج والعشر لا يجتمعان على مسلم بل حديث ابن عمر وما في معناه بعموميه على الجموع واثر عمر بن عبد العزيز واثر الزهري يدلان على ان العمل كان على ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده **تبليغ** اخر قال صاحب الهداية لم يجز احسن ائمة العدل والحق بينهما يعني بين الخراج والعشر وكفى بلحاظهم حجة انتهى **قلت** دعني الاجماع باطلة جدا قال الحافظ في الدراية راد على صاحب الهداية ولا اجماع مع خلاص عمر بن عبد العزيز والزهري بل لم يثبت عن غيرها التصريح بخلافه فما انتهى **باب** ما جاء في زكاة مال اليتيم **قوله** (حدثنا محمد بن اسمعيل) هو الامام البخاري (نا ابراهيم بن موسى) بن يزيد بن راذان القمي ابو اسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغيري روى عن هشام بن يوسف الصنعاني والوليد بن مسلم وغيرهما وعن البخاري ومسلم وابوداود وروى الباقر عن عيسى بن ابي اسحق في تهذيب التهذيب والتقريب **قوله** (الالتبني

ومن ضعفه فأنما ضعفه من قبل أنه حدث من صحيفة جد عبد الله بن عمرو وأما أكثر أهل الحديث فيخرجون حديث عمرو بن شعيب يثبتونه منهم أحمد وإسحاق وغيرهما باب ما جاء أن النجاشي أخرجه جبار وفي الركاز الخمس حل ثنا قتيبة بن سعيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النجاشي أخرجه جبار والمعدن جبار والبرج جبار وفي الركاز الخمس وفي الباب عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبدادة بن الصامت وعمرو بن عوف المزني وجابر

قال سمعت عبد الله بن عمرو ذكر جدنا أخرجنا أبو داود من هذا الوجه انتهى قلت وقد سمعنا من أبيه شعيب بن قيس أنه يثبت لعمرو بن علي بن الحارثي ثلث لا حدر سمع من أبيه شيئا قال يقول حدثني أبي انتهى وقد تكلم يحيى بن سعيد هو القطان (في حديث عمرو بن شعيب وقال هو عندنا واه) أو ضعيف ولكن لك تكلم فيه غير واحد من أئمة الحديث ولكن أكثرهم على أنه صحيح قابل للاحتجاج كما مر به الترمذي ومن ضعفه فأنما ضعفه من قبل أنه حدث من صحيفة جد عبد الله بن عمرو يعني تضعيف من جهة أنه يحدث من صحيفة جد قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال الساجي قال ابن معين هو ثقة في نفسه وما روى عن أبيه عن جده لا يحتج به وليس بمتصل وهو ضعيف من قبل أنه مرسل وجد شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جد أرسلها وهي صحيحة عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعها قال الحافظ فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحيحة غير أنه لم يسمعها وصح سمعها بعضها فبعضها الباقي إن يكون وجادة صحيحة وهو أحد وجوه القيل والله تعالى أعلم انتهى قوله وأما أكثر أهل الحديث فيخرجون حديث عمرو بن شعيب يثبتونه منهم أحمد وإسحاق وغيرهما قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري رتبته في الحديث على الاحتياط في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد وأما قولنا أنها حجة مطلقا إذا صح السند اليه قال ابن الصلاح وهو قول أكثر أهل الحديث حمله عند الإطلاق على الصحابي عبد الله بن عمرو وابن عمه والد شعيب لما ظهر لهم من اطلاقه ذلك فقد قال البخاري رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبد الله وأبا خيثمة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد ما تركه أحد منهم وثبتوه فمن الناس بعدهم يقول ابن حنبل هو منقطع لأن شعيب لم يلق عبد الله مرفوع فقد صح سمع شعيب من جد عبد الله بن عمرو كما صرح به البخاري في التلخيص واحد وكما رواه الدارقطني والبيهقي في السنن بإسناد صحيح انتهى باب ما جاء أن النجاشي أخرجه جبار وفي الركاز الخمس قوله النجاشي أي البهيمية وهي في الأصل تانث الأجم وهو الذي لا يقدر على الكلام سمى بذلك لأنها لا تكلم (جرحها) بضم الجيم وفتحها من المفهوم من النهاية نقلها عن الأزهري أنه بالفصح لا غير لأنه مصدر وبالفصح الجرححة (جبار) بضم الجيم أي هدر أي إذا التفت البهيمية شيئا ولم يكن معها قائد ولا سائق وكان نهارا فلا تخاف وإن كان معها أحد فهو ضامن لأن الأتلاف حصل بتقصيره وكذا إذا كان ليلا لأن المالك قصره في ربطها إذا العادة أن تربط الدواب ليلا وتسرح نهارا كذا ذكره الطبري وابن الملك والمعدن بفتح الميم وكسر الدال مكان يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد المعدنية من الذهب والفضة والنحاس وغير ذلك من معدن بالمكان إذا قام به (والبرج جبار) أي إذا استباحوا حفرة البرج أو استخرجوا المعدن فانها ر عليه ضمان وكان إذا وقع فيه إنسان فهلك إن لم يكن الحفر عددا أنا وإن كان ففيه خلاف (وفي الركاز) بكسر الراء والنون (الخمس) أعلمنا ما كانه والشاخي ح والجهمي يحلو الركاز على كثر الجاهلية المدفونة في الأرض وقالوا الخمس في المعدن بل فيما الزكاة إذا بلغ قدر النصاب وهو ثمانون عن عمر بن عبد العزيز وصلة ابن عبيد في كتاب الأموال وعلة البخاري في صحيحه وأما الخفية فقالوا الركاز بغير المعدن والكثر نفى كل ذلك الخمس وما ذهب إليه الجهمي من التفرقة بين الركاز والمعدن وهو الظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال المعدن جبار وفي الركاز الخمس عطف الركاز على المعدن وفوق بينهما في الحكم فليس منه إن المعدن ليس بركاز عند النبي صلى الله عليه وسلم بل هما شيان متغايران تكون المعدن ركازا عند لقائل المعدن جبار وفيه الخمس ولما يقل ذلك ظهر أنه غير أن اللطف يدل على التغاير قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري والتجمة للجهمي التفرقة من النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركاز وبأن العطف فصح غير أنه انتهى وكان الركاز في لغة أهل الحجاز هو ما ذهب إليه الجهمي ولا شك في أن النبي الحجازي صلى الله عليه وسلم تكلم بلغة أهل الحجاز وأراد بما يريد من أنه قال ابن الأثير في النهاية الركاز عند أهل الحجاز ركوز الجاهلية المدفونة في الأرض وعند أهل العراق المعادن والقروان تحتلها اللغة لأن كلامهم أكره في الأرض أي ثابت يقال ركوز ركوزة ركوزة إذا دفنه وأركز البرجل إذا وجد الركاز والحديث المذكور في التفسير الأول وهو أن الركاز الجاهلي وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه انتهى في المرقاة لعلي القاري أما ما روى عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلق الأرض رواه البيهقي وذكره في الإمام فهو إن سكنت عندي الإمام مضعف بعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري انتهى قوله (وفي الباب عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبدادة بن الصامت وعمرو بن عوف المزني وجابر) وفي الباب أيضا عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وزيد بن أرقم وأبي ثعلبة الخشني وسرا بن زبنيك الغنوية تحدث أنس عند أحمد البزار وطول وفيه هذا ركاز وفيه الخمس وحديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي من حديث عمرو بن شعيب أبيه عن جد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كثر وجد رجل في خربة جاهلية إن وجدت في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الخمس وحديث عبد الله بن الصامت رواه ابن ماجه من رواية إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبد الله بن الصامت قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المعدن جبار وجرحها جبار وهذا منقطع لأن إسحاق لم يترك عبادة وقد يثبت عمرو بن عوف المزني رواه ابن ماجه أيضا وحديث جابر رواه أحمد والبخاري عن الشعبي عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السابئة الحديث وفيه في الركاز الخمس كن في عمدة القاري

قال سمعت عبد الرحمن بن

قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **باب ما جاء في الخوص** حدثنا حماد بن زهير بن ابوداود الطيالسي نا شعبة قال اخبرني جبيب بن عبد الرحمن بن مسعود بن بشار يقول جاء سهل بن ابو حنيفة الى مجلسنا فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تتركوا الثلث فخذوا الربع وفي الباب عن عائشة وعنتاب بن اسيد وابن عباس **قال ابو عيسى** العمل على حديث سهل بن ابو حنيفة عند اكثر اهل العلم في الخوص بحديث سهل بن ابو حنيفة فيقول استحق ولحم الخوص اذا دركت الثمار من الرطب العنب مما فيه الزكوة بعث السلطان خارسا فخرص عليهم والخوص ان ينظر من يبصر ذلك فيقول يخرج من هذا من الذي يبكيه كل ومن التمر كذا وكذا فيحصى عليهم وينظر مبكرا العشر من ذلك فيثبت عليهم ثم يحصى بينهم وبين الثمار فيصنعون ما احتوا اذا دركت الثمار اخذ منهم العشر هكذا افسر بعض اهل العلم وبهذا يقول مالك والثوري احمد واسحاق **حدثنا ابو عمر** ومسلم بن محمد **الحذاء** المدني نا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عنتاب بن اسيد نا النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث على الناس من يخوص عليهم كرومهم وثمارهم وبهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في زكوة الكرم انها تخوص كما تخوص النخل ثم تودي زكوة زبيب كما تودي زكوة النخل **ثم قال ابو عيسى** هذا حديث حسن غريب قد روي بن جرير هذا الحديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وناقلت محمد بن عن هذا فقال حديث ابن جرير غير محفوظ **وحديث سعيد بن المسيب عن عنتاب بن اسيد** **باب ما جاء في الصدقة** بلحق **حدثنا احمد بن منيع** نا يزيد بن هارون نا يزيد بن عياض عن عاصم بن عمر بن قتادة

وخرج له حديث عبد الله بن مسعود وغيره مذكور فيه ايضا من شاء الوقوف عليه فليرجع اليه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرجنا الحجة ابا **باب ما جاء في الخوص** (الخوص في اللغة هو الخوص والتخني وسبب بيان ما هو المراد من المؤلف **قولنا** اخبرني جبيب بن عبد الرحمن) ابو الحارث المدني ثقة من الرابعة قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن بشار بكسر النون والفتح ثمانية الاضمار في مقبول من الرابعة رجاء سهل بن ابو حنيفة (بفتح الحاء المهملة وسكون المشدة صحابي صغير) اذ خرصتم اي حذرتم وختمتم ايها الساعة فخذوا اي زكوة الخوص (ودعوا الثلث) اي تركوه قال الطيبي فخذوا اجواب الشرط ودعوا عطف عليه اي اذ خرصتم فبينوا مقدار الزكوة فخذوا ثلثي ذلك المقدار وتركوا الثلث لصاحب المال حتى يتصدق به انتهى وقال القاضي الخطيب مع المصدقين امرهم ان يتركوا الثلث ما خرصوا عليه وربعه توسعة عليه حتى يتصدق به هو على جيرانه ومن يريد بطلب منه فلا يحتاج الى ان يعرض ذلك من ماله وهذا قول قديم للشافعي وعامة اهل الحديث وعند صاحب الرأى لا عبارة بالخوص لا فضلا ثلثي الربا وزعموا ان الاحاديث الواردة فيه كانت قبل تخيير الربا وبه حديث عنتاب بن اسيد فانه اسلم يوم الفتح وتخيير الربا كان مقدما انتهى قال القاري بعد نقل كلام القاضي هذا وحديث جابر الطويل في الصحيح صحيح فان تخيير الربا كان في حجة الوداع انتهى قال المحافظ بن حجر في فتح الباري قال الخطابي انكر اصحاب الرأى الخوص قال بعضهم انما كان يفعل تخيير الربا لزمرا من نوايلهم لم يملكه لا تخمين وغروا وكان يجوز قبل تخيير الربا والتمار وتعبه الخطابي بان تخيير الربا ليس متقدما والخوص عمل به في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فحيات لم يوجبوا ثم اوبكر وعمر بن بعدهم ولم ينقل عن احد منهم ولا من التابعين تركه الا عن الشعبي قال واما قولهم انه تخمين وغرو فليس كذلك بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وادراكه بالخوص الذي هو نوع من المقادير **قال** واعقل الطحاوي بانه يجوز ان يحصل للثمة افة تقتلها فيكون ما يؤخذ من صاحبها ما يؤخذ ابدلا لما لم يسلم له واجيب بان القائلين به لا يفتنون ارباب الاموال ما تلفت به الخوص قال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه العلم ان الخوص اذا اصابته حاجة قبل الحيا فلا ضمان انتهى قال المحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين الثالث التاسع والعشرون رد السنة الصحيح الصريحة المحكمة فخرنا التمار في الزكوة والعرايا وغيرها اذ ابدلوا صدقاتهم اذ ابدلوا الخوص ثم قال فودت هذا السن كلها قبل ان تقام الخمر والميسر ولا تضارب الا كلام رجس من عمل الشيطان فاجنبوا قالوا والخوص من باب التمار والميسر فيكون تخويله ناسخا لهذه الآثار وهذا من ابطال الباطل فان الفرق بين التمار والميسر والخوص المشدوع كالفرق بين البيع والربا والميتة والذكي وقد تروى الله رسوله واصحابه عن تعاطي التمار وعن شرعه وادخاله في الدين وبالله العجب اكان المسلمون يقرعون الى من خبير ثم استمر واعلم ان العمل بالخوص خلاف ما ارادوا من ان لا يفتنوا عصر الصحابة وعصر التابعين على التمار ولا يعرفون ان الخوص مما رحتي بنيه بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل حقا والله الموفق انتهى كلام ابن القيم **قوله** (وفي الباب عن عائشة) اخرجنا ابو داود وعنتاب (بفتح العين المهملة وتشديد اللام الفوقانية) (بن اسيد) بفتح الهنزة وكسر المهملة حديثه اخرجنا ابو داود والترمذي **قوله** (وحديث سهل بن ابو حنيفة يقول استحق) احمد بن محمد بن حنبل قال بظاهر الحديث واحمد والشافعي وغيرهم وفهم منه ابو عبيد في كتاب الاموال انه القدر الذي ياكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال يترك قدر احتياجهم وقال مالك وسفيان لا يترك لهم شيء وهو المشهور عن الشافعي قال ابن العربي والمتصل من صحيح النظر ان يعمل بالحديث وهو قدر الثلثة والتدريج بناءه فوجدناه كذلك في الاغلب ما يوجب كل رطل انتهى **قوله** (والخوص اذا دركت الثمار) من ادرك الشيء ببلغه وقته كذا في القاموس قال المحافظ بن حجر فائدة الخوص توسعة على ارباب الثمار في التناول منها والبس من زهوها كما يثار الاهل والجيران والفقراء لان في منهم منها تصديق لا يخفى انتهى **رجعنا** ابن صالح التمار (بفتح المثناة الفوقانية) وتشديد اللام صدق محض من السابعة وكرومهم) بفتحين سطر كروم وهو شجر العنب قال ابن حجر ولا ينافي في تسمية العنب كروم كالمخبر الشيخين لا تسموا العنب كروما فان الكرم هو المسلم وفي رواية فاما الكرم قلب المومن لانه في تنزيهه على ان تلك التسمية من لفظ الراوي فليقله لم يبلغه النبي واخطب بمن لا يعرفه الا به انتهى (زيبيا) هو الياس من العنب (باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق) **قولنا** (العامل على الصدقة بالحق) متعلق بالعامل اي عملا بالصدق والصواب ان بالاخر من الاحتساب (كالعاري في سبيل الله) اي في تحصيل بيت المال واستحقاق الثواب في تشيئة امر الدين قاله القاري (حتى يرجع) اي للعامل قال ابن العربي في شرح

فلما صدقته من اغنياء ما فعلها في فقرنا اذ كنت غلاما يتيم فاعطاني منها قلو صا وفي الباب عن ابن عباس قال ابو عيسى حديث ابو حنيفة حديث حسن غريب باب من
تخل له الزكاة فحدثنا قتيبة وعلي بن محمد قال قتيبة حدثنا شريك وقال علي بن شريك المعنى احدث عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه عن عبد الله
ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل الناس فله ما يغنيه جاء يوم القيمة ومسلته في وجهه خروش وخلاش او كدح قيل يا رسول الله ما يغنيه
قال خمس درهما او قيمتها من الذهب في الباب عن عبد الله بن عمر قال ابو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن قل كلمة شعبة في حكيم بن جبير من اجل هذا الحديث
حدثنا احمد بن نعيم بن ابي بن ادم بن اسفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة لو غير حكيم حدث بهذا فقال له سفيان و
ما الحكم لا يحدث عنه شعبة قال نعم قال سفيان سمعت زبيد يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد العارل هذا عند بعض اصحابنا وبيقول الثوري عبد
ابن المبارك واحمد واسحاق قالوا اذا كان عند الرجل خمس درهما لم تخل له الصدقة ولم يذهب بعض اهل العلم الحديث حكيم بن جبير وشعوان هذا قالوا اذا كان عند
اي فقير ذلك القوم والبلد وهذا مستحب الام اذا كان غيرهم احسنهم واحسنهم بلد من قوم الى قوم اخر انتهى بلفظه قلت قد اختلف العلماء في هذه المسئلة فاجاز النقل الحديث
وابو حنيفة واصحابها ونقله ابن المنذر عن الشافعي اختاره والا صح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل اخر عند المالكية على الاصح ولم يجرى عند الشافعية على الاصح الا
اذا فقدوا المستحقون لها كذا في فتح الباري وفيه ولا يجاز انه اختار البخاري لان قوله حيث كانوا في شعر بانه لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق انتهى قلت فذكره
البخاري في صحيحه بلفظ باب اخذ الصدقة من لا غنى له وروى في الفقراء حيث كانوا وروى في حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علكم ليعاذ بن جيل انك ستاتي قوما اهل
الكتاب الحديث وفيه فاخبرهم ان الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياءهم وترد على فقرهم قال الحافظ الفخر طاهر حديث الباب ان الصدقة ترد على فقرهم لا من احدث
من اغنيائهم وقال ابن المنذر اختار البخاري جزا نقل الزكاة من بلد المال للعموم قوله فذكره في فقرهم لان الضمير يعود على المسلمين فاي فقير منهم ردت فيه الصدقة في اي جهة كان فقد
وافق عموم الحديث انتهى قال والذي يتيقز الى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وان الضمير يعود على الخاطئين فخص بذلك فقرهم لكن مرجح ابن دقيق العيد الاول وقال وان
لم يكن الاظهر انه يقويه ان اعيان الاشخاص الخاطئين في قوا عد الشريعة الكلية لا تقتبس في الزكاة كما لا تقتبس في الصلوة فلا يخص بهم الحكم وان اخص بهم خطاب المواجبة انتهى
في الفخر قلت لاشك ان الظاهر المتبادر الى الذهن من هذا الحديث هو عدم النقل ويؤيد حديث ابو حنيفة الذي اوردته الترمذي في هذا الباب وحديث عمران بن حصين انه استعمل
على الصدقة هذا راجع قيل له اين المال قال والمال ارسلتني اخذنا من حيث كنا نأخذ على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعنا حيث كنا نضعه رواه ابو داود وابن ماجه ومكت عنه
ابو داود والمنذري ورجال استادهم رجال الصحيح قال احمد بن حنبل في الصدقة ترد في فقرهم من اجازت من اغنياءهم الا اذا اقبلوا او تكون في نقلها مصلحة انفع من ردها اليهم فيحدث نقل
لما علم بالضرورة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعمل الصدقات من الاعراب الى المدينة وبصرى فها في فقر المهاجرين والانصار كما اخرج الشافعي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كدت اقتل بعدك في غناك اوشاة من الصدقة فقال صلى الله عليه وسلم لولا انها لتقطي فقر المهاجرين ما اخذتها والله تعالى اعلم فقلنا بفتح القاف الناقاة الشابة و
يجوز على قلاص بكسر القاف قوله (وفي الباب عن ابن عباس) اخرج الشافعي (حديث ابو حنيفة حديث حسن غريب) قال في النيل رجال هذا الحديث ثقات الا اشعث بن سوار بغيره مقال و
قد اخرج له مسلم متابعه انتهى (باب من تخل له الزكاة) قوله (المعنى واحد) اي لفظ حديث قتيبة وعلي بن محمد بن جحى مختلف معنى حديثهما واحد قوله (وله ما يغنيه) اي عن السؤل (ومستحب
اي اثره) وفي وجهه خروش وخلاش وكح فاق هنا ما لاشك الراوي اذ الكل يعرب عن اثره يظهر على الجدل والجمع من ملاقات
الجسد ما يقتضيه ويحرم ولعل الماد بها انا مستكره وفي وجهه حقيقة او امارات ليعرف وينظر بذلك بين اهل الموقف ولتقسيم منازل السائل فانه مقل او مكثرون مفرط في المسئلة
فذكر الاقسام على حسب ذلك والتمسك ببلغ في معناه من الحديث وهو يبلغ من الكدح اذا التحش في الوجه والحديث في الجدل والكدر في الجدل وقيل الحداث في الجدل بعن والحش قشرة
بالظفار والكدر الحش وهي في اصلها مصادركه كما جعلت اسما دلالاتها جمعت كذا في المرافاة قوله (وما يغنيه) اي كم هو اي مقداره من المال يغنيه (قال خمس درهما او
قيمتها من الذهب) او قيمة الخمس من الذهب قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمر) اخرج النسا في بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل وله اربعون درهما
فهي الخف قلت وفي الباب عن عطاء بن ربي عن رجل من بني اسد له حبة في اثناء حديثه فرفع قال فيه من سأل منكم وله اوقية او عد لها فقد سأل الخاف اخرج ابو داود
عن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فاما يستكثر من النار فقال يا رسول الله وما يغنيه قال قدر ما يغنيه ويعيشه اخرج ابو داود و
صحيح ابن حبان كذا في فتح الباري (حديث ابن مسعود حديث حسن) واخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه اللامى قوله (وقد كثر شعبة في حكيم بن جبير من اجل هذا الحديث)
وتكلم فيه غيره ايضا قال الذهبي في الميزان شيعي مقل قال احمد بن حنبل في الحديث وقال النسا ليس بالقوي قال الدارقطني تركه وقال الجوزي حكيم بن جبير كذاب انتهى مختصرا وقال
الحافظ في التقرير ضعيف عى بالتشيع قوله (فقال له) اي لسفيان وقائل هذا يحيى بن ادم لو غير حكيم حدث بهذا بحكمة للولقي (فقال له) اي لعبد الله بن عثمان (لا يحدث
عنه شعبة) بتقدير يهره الاستفهام اي لا يحدث عنه شعبة قال نعم اي قال عبد الله بن عثمان نعم لا يحدث عنه شعبة قال الذهبي في الميزان قال معاذ قلت لشعبة حدثت بحكيم
ابن جبير قال اخاف النار احدثت عنه قلت فحدث ايدل على ان شعبة ترك الرواية عنه بعد انتهى (قال سفيان سمعت زبيد يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) وفي رواية اخرى ان
قال يحيى فقال لعبد الله بن عثمان لسفيان حفظي ان شعبة لا يري عن حكيم بن جبير فقال سفيان فقد حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد قلت زبيد هذا هو بن الحارث البياقي

حديث حسن صحيح وابورافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابراهيم هو عبد الله بن ابراهيم كاتب على بن ابي طالب باجبا ملجأ في الصدقة على ذي القربى...
 حل ثنا قتيبة بن سعيد عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن الربيع عن عثمان بن عفان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقل احدكم فليقطع على
 ترفاهه بركة فان لم يجد ماء فانه يطهر وقال الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وجيلة وفي الباب عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود وجابر
 وابهريرة قال ابو عيسى حديث سلمان بن عامر حدث حسن والرباب هو الرابح ابنة صليح وهكذا روى سفيان الثوري عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن الربيع
 عن عثمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم اخذ هذا الحديث وروى شعبه عن عاصم عن حفصة بنت سيرين عن سلمان بن عامر ولم يذكر فيه عن الرباب وحديث
 سفيان الثوري وابهريرة احمد وهكذا روى ابن عون وهشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الربيع عن عثمان بن عامر باب ما جاء ان في المال حقا سوا الزكاة
 حل ثنا محمد بن مديونة نا الاسود بن عامر عن شريك عن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ابنة قيس قالت سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الزكاة فقال ان في المال
 لحقاسوى الزكاة ثم تلا هذه الآية العرفى البقرة ليس البر ان تولوا وجوهكم فلا تبتاعوا عبد الله بن عبد الرحمن نا محمد بن الطفيل عن شريك عن ابي حمزة عن
 عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان في المال حقا سوا الزكاة قال ابو عيسى هذا حديث اسناده ليس بذلك وابهريرة ميمون الخواري ضعيف
 بيان واسمعيلى بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قول هذا الصبر باب ما جاء في فضل الصدقة حل ثنا قتيبة بن سعيد عن سعيد المقبري عن سعيد بن يسار انه
 سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصد احد بصدقة من طيب الا اقبل الله الا الطيب الا اخذها الرحمن بيمينه

بك وما زاد اية اى اخذ منها اى الصدقة فقال لا اى اصحبك رفا له اى استاذنه واسأله هل يجوز لى املا وان مالى القوم اى عتقناهم من انفسهم بضم الفاء اى حكمهم
 حكمهم والحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحريمها على الله ويدل على تحريمها على مولى النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الاخذ على جهة العمالة قال الحافظ في الفتح وبه قال
 احمد وابو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية قال الجوهري يجوز لهم لانهم ليسوا منهم حقيقة وكذلك لا يجوز لغيرهم من غيرهم ومن انفسهم
 هل يتناول المساواة في تحريم الصدقة ام لا وجبة الجوهري انه لا يتناول جميع الاحكام فلا دليل على تحريم الصدقة لكنه ورد على سبيل الصدقة وقد نفى على ذلك لا يخرج السبب ان اخذوا هل
 يخص اولى انتهى قلت والظاهر ما ذهب اليه احمد وابو حنيفة وغيرها والله تعالى اعلم **قوله** وهذا حديث حسن صحيح واخرجه ابو داود والنسائي وروى ابو داود هو عبد الله بن ابراهيم
 من الثالثة **باب** ما جاء في الصدقة على ذي القربى **قوله** روى حفصة بنت سيرين ام الهذيل عن ابي بصير عن ثقة من الثالثة عن الرباب بن خزيمة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قوله رفاه اى التبر بركة اى وبركة وخير كثير اريد به المبالغة الطيبى اى خال لا فطار على القرية فاب كثيرا وبكة اى ان يرد عليه عدم حسن القابلة بقره فانه طهر قاله القارى
 رفاه لم يجد ماء اى فالما كاف لا فطار او مجزى عن اصل السنة رفاه طهر اى بالغ في الطهارة فيبتدأ به تقا ولا يطهره الظاهر والباطن قال الطيبى لانه قريب المانع من أداء العبادة
 ولذا من الله تعالى على عباده وانزل من السماء ماء طهور اى قال ابن الملك بزيل الطعن عن النفس انتهى وبه قوله عليه الصلوة والسلام عند الاطوار ذهب الظاهر الى ان الصدقة على المسكين صدقة اى
 صدقة واحدة وهي على ذي الرحم ثنتان صدقة وصلية يعفان الصدقة على الاقارب افضل لا نخبر ان ولا شك انها افضل من واحد **قوله** روى في الباب عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود وجابر
 امحمد بن عبد الله بن مسعود فاخرجه البخاري وفيه قال نعم لها اجران اجر القرابة واجر الصدقة واحديث جابر فاخرجه احمد وابو حنيفة مسلم **قوله** روى في الباب عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود وجابر
 حديث حسن واخرجه احمد وابو داود وابن ماجه والدارمي ولم يذكر فيه بركة غير التهدي وفي رواية اخرى كذا في المشكاة واخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم وقال صحيح الاسناد
 كذا في التقييد والرباب هو الرابح ابنة صليح بهجتين مصغرة باب ما جاء ان في المال حقا سوا الزكاة **قوله** روى عثمان بن عامر وفيه الميم وتشديد الدال
 قال الحافظ في التقييد محمد بن احمد بن الحسين بن مديونة وسكين الدال المهملة القرشي ابو عبد الرحمن الترمذي صدق من الجماعة عشرة **قوله** روى ان في المال حقا سوا الزكاة فكذلك اسير
 واطعام مضطرو انقاذ محرمه فله حقوق واجبة غيرها كن وجوبها عارض فلا تدفع بينه وبين خبر ليس في المال حتى سوا الزكاة قاله المناوى في شرح الجامع الصغير وقال القارى في المراقبة
 ذلك مثل ان لا يحرم المسائل والمستقرض وان لا يمنع متاع بيتة المستعير كالقدر والقصعة وغيرها لا يمنع احد الماء والمخ والماء والركن ذكره الطيبى غيره انتهى ثم تلا هذه الآية الخ اى
 قواها اعتقاد ادا استشهدا ادا لا يتهمها هكك ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين واتى المال على جزي في
 القرى واليتامى والمسكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلوة واتى الزكاة قال الطيبى روجه الاستشهاد اذ تعالى ذكر ايتاء المال في هذه الوجوه ثم قفا بيتا الزكاة
 فذلك على ان في المال حقا سوا الزكاة قيل الحق حقان حق بوجبه الله تعالى على عباده وحق بلزومه العبد على نفسه الزكية الموقاة من الفخر المحبول عليه انسان انتهى **قوله** روى عثمان بن عامر هو
 الشريك الذى وقع في السند المتقدم وهذا حديث اسناده ليس بذلك والحديث اخبره ايضا ابن ماجه والدارمي وابو حنيفة ميمون الاعرجي ضعيف قال احمد تركه الحديث وقال الدارقطني ضعيف
 قال البخاري ليس بالقوى عندهم وقال النسائي ليس بثقة كذا في الميزان **باب** ما جاء في فضل الصدقة **قوله** روى سعيد المقبري هو ابن ابي سعيد كيسان البوسعي الذي ثقة من الثالثة
 تقييد من ابن عامر بن سنان **قوله** روى من طيب اى من طيب ولا يقبل الله الا الطيب هجة مقرونة بقره فانه اشار الى غير الحلال غير مقبول قال القرطبي انما لا يقبل الله الصدقة المتباخره ولا غير
 ملوك للصدق وهو ممنوع من التصرف فيه والمتصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم ان يكون الشيء مأمورا به ميمون وجه واحد وهو محال انتهى **قوله** روى اخذها الرحمن بيمينه وفي
 حديث عائشة عند البزار في ثقتها الرحمن بيمينه قال في المعاني المرحوم القبول ودفعها منه عن وجه من وجه واحد وهو محال انتهى **قوله** روى اخذها الرحمن بيمينه وفي

وان كانت مرة تزوف في كل اربعين حتى يكون اعظم من الجبل كما ترى احكامه فلو اوصيله وفي الباب عن عائشة وعدي بن حاتم والنسب عبد الله بن ابي اوفى وحارثة وهب عبد الرحمن بن عوف وبريدة قال ابراهيم حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح **حدثنا محمد بن اسمعيل** ناموس بن اسمعيل ناصدة بن موسى عن ثابت بن اش قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم اي الصيام افضل بعد رمضان قال اشيا من اعظم رمضان قال فاي الصلوة افضل قال الصلوة في رمضان قال ابراهيم هذا حديث غريب صدقة بن موسى بن اليسر عن ذلك القوي **حدثنا محمد بن بكر** البصري عن عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس بن عبيد عن الحسن بن اش بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم ان الصلوة لتطفي غضبا للرب وقد فرميتة السوء قال هذا حديث غريب من هذا الوجه **حدثنا ابو كريب** محمد بن خالد ناو كير ناغتاد بن منصور نا القاسم بن محمد قال سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيؤتيها لاهلها كما يؤتي لاهلها من مهره وحق ان القيمة لتضيق مثل اهل و تصدق ذلك في كتاب الله عز وجل وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويؤخذ الصدقات ويحق الله الرب الرب في الصدقات قال هذا حديث صحيح وقد مر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا وقد قال غير واحد من اهل العلم في هذا الحديث وان يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزل الرب تبارك وتعالى لكل ليلة الى السماء الدنيا قالوا قد ثبتت الروايات في هذا وتؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف هكذا روى عنك بن اش وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك انهم قالوا في هذا الاحاديث امرها بلا كيف وهكذا قول اهل العلم من اهل السنة والجماعة

ابن المنير الكناية عن الرضا والقول بالتلفي بالمعين لتثبت المعاني المحققة من الاذهان وتحققها في النفوس تحقيق الحواس ولا يشكك في القبول كما لا يشكك من عاين التلفي الشيء بيمينه لان التناول والتناول المعنى ولا ان التناول به جازية انتهى قلت وسبغ في هذا الباب هو الحق في احاديث الصفات (تروى) اي تزيد (حتى تكون) اي التمرة (فلو) بفتح الفاء يضم و يضم اللام وتشديد الواو والمهر وهو ولد الفرس (او فضيلة) ولا من خزية من طريق سعيد بن يسار عن ابي هريرة فلو او قال فضيلة وهذا يشعربان اولئك قاله الحافظ في الفتح قال في القاموس الفضيل ولد الناقة اذا فصل عن امه جمعة فصلان بالضم والكسر كتاب وقال في النهاية لاجزاء بعد فصل اي بعد ان يفصل الولد عن امه وبه سمي الفضيل من اولاد الا بل غيل بمعنى مغبول واكثر ما يطلق في الابل وقد يقال في البقر انتهى **قوله** (وفي الباب عن عائشة وعدي بن حاتم والنسب عبد الله بن ابي اوفى وحارثة بن وهب عبد الرحمن بن عوف وبريدة) اما حديث عائشة فاخرجه مسلم واما حديث عدي بن حاتم فاخرجه الشيخان واحمد والترمذي وابن ماجه وكذا في شرح سر السراج احمد واما حديث النسب عبد الله بن ابي اوفى وحارثة بن وهب عبد الرحمن بن عوف فاخرجه الشيخان واحمد والنسائي واما حديث محمد بن سعد وابن عدي في الكامل والطبراني في الاوسط واما حديث بريرة فاخرجه مسلم **قوله** (حدثنا ابو هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (حدثنا محمد بن اسمعيل) هو الامام الجارود ناموس بن اسمعيل البصري مولى ام ابي سلمة التبركي البصري وعين جري بن حازم ومهدي بن ميمون وخلق وروى عنه الجارود ابو اوفى وروى الباقر عنه بواسطة الحسن بن علي الحلال فثبت **قوله** (قال شعبان لعظيم رمضان) اي صوم شعبان يطابق المبتدأ قال العراقي يعارض حديث مسلم عن ابو هريرة افضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم وحديث انس بن ضعيف وحديث ابو هريرة صحيح فيقدم عليه انتهى وقال ابو الطيب السدي لا يعارض حديث افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم لجواز ان يكون افضل الصيام بعد رمضان عند الاطلاق صيام المحرم وعند فضل عظيم رمضان صيام شعبان واهل المراد بتعظيم رمضان تعظيم صيامه بان تعقب النفس له لشلا يثقل على النفس فتكبر طبعها ولما نخل باذابه فجاء الصيام انتهى وباقي الكلام في صوم شعبان في كتاب الصيام **قوله** (صدقة بن موسى ليس عندهم بذلك القوي) ضعيف ابن معين والنسائي وغيرهما وقال ابو حاتم بن كتيبة طيس بقوي كذا في الميزان وقال الحافظ صدقة له او هام **قوله** (حدثنا عتبة بن مكرم) بضم الميم وسكون القاف وفتح الراء ثقة من الحجازية عشرة راعيا عبد الله بن عيسى الخزاز بجمع بن ضعيف من التامة عن يونس بن عبيد) احد الائمة من رجال الكتب الستة (عن الحسن) هو الحسن البصري **قوله** (الصدقة لتطفي غضبا للرب) اي يطفئ على من عصاه (وقد فرميتة السوء) بكسر الميم وهي الحالة التي يكون عليها الانسان في الموت والسوء بفتح السين ويضم قال العراقي الظاهر ان المراد بها ما استعان منه النبي صلى الله عليه وسلم الهدم و التروى الفرق والحق وان يخطئه الشيطان عند الموت وان يقتل في سبيل الله مدبر او قال بعضهم هي موت الجفافة وقبل ميتة الشهرة كالمصليب مثلا انتهى كما ينبغي احكامه مهر بضم الميم وسكون الهاء قال في القاموس المهر بالضم ولد الفرس او اول ما يتخير منه من غيره جمع امهات ومهلات ومهارة ولا نقى مهرة وتصدق في ذلك في كتاب الله عز وجل وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات قال العراقي في هذا التحليل من بعض الروايات والصواب الذي يعملون ان الله هو يقبل التوبة الاية وقد مر في كتاب الزكاة لم يوسف القاضي على الصواب انتهى **قوله** (هذا حديث صحيح) وقد مر بصحة النذري في الترغيب (وقد روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا) تقدم لفظه وتخرجه **قوله** (وامرؤها بلا كيف) بصيغة الامر من الامر اي جردها على ظاهرها ولا تعرض لها بتاويل ولا تحريف بل فوضوا كيف الى الله سبحانه وتعالى وهكذا قول اهل العلم من اهل السنة والجماعة وهو الحق والصواب وقد صنف الحافظ الذهبي في هذا الباب كتابا باسمه كتاب العلل للعلل في الصيام صحيح الاخبار وسبقها وهو كتاب مفيد نفيس نافع جدا ذكر في اوله عدة آيات من آيات الاستسقاء والعلل شرعا قال فان احببت يا عبد الله الاضفاف فقف مع نصوص القرآن والسنة ثم انظر اياه العجوبة والتأثير وائمة التفسير في هذه الايات ولكون من مذهبنا لسلطان ان قال فانما على انفسنا وحجج وعقد متين من ان الله تعالى تقدر سمه لا مثل له وان اياها نأبنا ثبت من نوحه كما باننا بذاته المقدسة اذ الصفات تابعة للوحدان فنقول بوجه الياري ونميزه انه المقدسة عن الاشياء من غير ان نعقل بالهاية فذلك القول في صفاته تؤمن بها وتعقل وجودها

عن أبي طالب وعمر بن مروة

۴ تکران فیما کلہم

فان لها مثل اجرهما لو كانت حسنا ولما اذن مثل ذلك قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وهو اصح من حديث عمر بن مرة الذي ذكر في حديثه عن مسروق باب جاء في صدقة الفطر حل ثلثنا محمدا بن غيلان واوكيم عن سفيان عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدري قال كنت اخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام و صاعا من شعير و صاعا من تمر و صاعا من ثياب و صاعا من اقط فلهذا يخرج حتى يقدم معاوية اليه فكماله الناس الى ابي لاري مدين من تمر الشمام فقول صاعا من تمر قال فاخذ الناس بذلك قال ابو سعيد فلا ازال اخرجه كما كنت اخرجه قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم يركن من كل شئ صاعا وهو قول الشافعي واحمد والشافعي وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من كل شئ صاع الا من البر فانه يخرج نصف صاع وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك واهل الكوفة يرون نصف صاع عن بر

لا يجوز زيارتها المصدق من مال زوجها بغير إذنه وكن الخادم بخديث الدال على الجواز أخرجه على عادة أهل الحجاز يطبقون الأمر لاهل الخادم في التصديق والافتاق عند حضرة السائل
ونزول الضيف كما قال عليه الصلوة والسلام لا تقوى في رعي الله عليك انتهى **قوله** (هذا حديث حسن) وأخرجه البخاري مسلم **قوله** (إذا اعطيت المرأة من بيت زوجها) أي
انفقت وقصدت (غير مفسدة) أصب على الحال أي غير مسرفة في الصدق وهذا المثل على أن الزوج لها بذلك مبرجاً أو لالة وقيل هذا على عادة أهل الحجاز فان عادتهم
يأذنون الزوجاتهم وخدمهم بأن يضيئوا الإضياف ويطيئوا السائل والمسكين والجيران فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته على هذه العادة الحسنه والخصلة المستحسنة فكان في
المراقة (فان لها مثل أجره) أي المرأة مثل أجر الزوج (لها ما نزلت حسناً) حال من الرضا لتي قوله ما نزلت كذا في بعض الحواشي **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري مسلم **قوله**
رواه أحمد بن حنبل حديث عمر بن مرة عن أبي دائل (أحمد بن منصور) عن أبي دائل بن كزمر عن أبي دائل بن كزمر عن أبي دائل بن كزمر عن أبي دائل بن كزمر عن أبي دائل بن كزمر
مسروق كما في صحيح البخاري (باب ما جاء في صدقة الفطر) أو من رمضان فاضيفت الصدقة للفطر كيها تجب بالفطر منه ويقال لها زكاة الفطر ذكوة رمضان وذكوة الصوم
وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين قاله القسطلاني **قوله** (صاعاً من طعام) أو صاعاً من تمر يظهره الغايه بين الطعام وبين ما ذكره بعد
وقد حل الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة لأنه اسم خاص له قال هو وغيره فكذا كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب إلى سوق الطعام فهم منه
سوق التمر إذا غلب العرف نزل اللفظ عليه قال المحافظ في الفتح وقد رد ذلك ابن المنذر وقال لمن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاع
من حنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم صرح ثم أورد طريقه خصص بنصيبه عند البخاري وغيره أن أبا سعيد قال كنا نخرج في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعير الأبيض الأقطا والتمر وهي ظاهرة فيما قال قال الحافظ وأخرج ابن خزيمة عن طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن أبي
قال لم تكن الصدقة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا التمر الأبيض الشعير لم تكن الحنطة ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد كنا نخرج من ثلثة أصناف صاعاً من
تمر أو صاعاً من أقطا أو صاعاً من شعير وكانه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة إلى الثلثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد
غير الحنطة انتهى وقال القاري في المرقاة قال علماء المراد بالطعام المعنى العام فيكون عطف ما بعده عليه من باب عطف الخاص على العام انتهى (أو صاعاً من زبيب) أي غنم يابس قال في
الصراح زبيب من بز زبيلة يكن يقال فلان غنمه تنبيلاً (أو صاعاً من أقطا) بفتح الطاء وكسر القاف قال في النهاية هو لابس مستحجن مطبوخ به رقيق قدم معاوية
المدنية (وفي رواية مسلم حتى قدم معاوية حاجاً) أو معتزلاً فكلهم الناس على المناب وفي رواية بن خزيمة وهو يومئذ خليفة (من سمراء الشام) أي القمح الشامي وفلحن الناس في ذلك
المراد بالناس الصحابة وصفوا به عنهم (قال أبو سعيد فلا زال أخرجهم كما كنت أخرجهم) وفي رواية تسلم فأنكر ذلك أبو سعيد وقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم مختصراً وموطأ **قوله** (رواه أبو سعيد) أو قال (رواه أبو سعيد) أو قال (رواه أبو سعيد) أو قال (رواه أبو سعيد)
غيره (وهو قوله الشافعي وأحمد وإسحاق) وأسد لوا بان النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر صاعاً من طعام والبر ما يطبق عليه اسم الطعام أن لم يكن غالباً فيه كما تقدم وتفسير
بغير البر إنما هو تقدم من أنه لم يكن معه أحد فلا يخرج دون الصاع منه والذهب أبو سعيد بن أبي العالمة وأبو الشعثاء والحسن البصري وجابر بن زيد والشافعي و
مالك وأحمد وإسحاق كذا في النيل وأسدل لهم أيضاً بأن الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار وأخرج منها مع تحالفها في القيمة دل على أن
المراد بأخراج هذا المثل من أي جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها **قلت** قولهم هذا هو الأصح طعن في والله تعالى أعلم **تنبيه** أعلم أن الصاع صاعان حجازي و
عراق فالصاع الحجازي خمسة أطلال وثلاث رطل والعراق ثمانية أطلال وإنما يقال له العراق لأنه كان مستعملاً في بلاد العراق مثل الكوفة وغيرها وهو الذي يقال له الصاع الحجازي
لأنه أبرزه الحجاج إلى ما الصاع الحجازي فكان مستعملاً في بلاد الحجاز وهو الصاع الذي كان مستعملاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبه كان يخرج من صدقة الفطر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور وهو الحق وقال الأمام أبو حنيفة ر. بالصاع العراقي وكان أبو يوسف يقول بقوله فلما دخل المدينة وناظر الأممها لكا رجوع قوله
وقال يقول الجمهور وقد بطنوا الكلام في هذا في باب صدقة الزرع والتمر والجوب **قوله** (رواه أبو سعيد) أو قال (رواه أبو سعيد) أو قال (رواه أبو سعيد) أو قال (رواه أبو سعيد)
البر فإنه يخرج نصف صاع وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة) وهو قول جماعة من الصحابة يرض الله عنهم قال الحافظ في الدرر أئمتهم أبو بكر بن عبد الرحمن في
طريق أبي قلابة عن أبي بكر بن أنس أخرجه زكاة الفطر مدين من حنطة وهو منقطع ومنهم عمر بن عبد العزيز في طريق عبد الرحمن بن أبي رواد عن نافع وفيه ما كان عمر كثر الحنطة

حل ثلثا نخبة بن مكرم البصرة ناسا لم ينم عن حجر من عمره بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاوية في فتح مكة إلا أن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير مردان من قحج أو سواه صاع من طعام قال أبو عيسى هذا حديث غريب حسن **حل ثلثا نخبة** نا محمد بن زيد عن ابن عباس عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر والأنثى والحر والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير قال فعل الناس إلى نصف صاع من تمر قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أبي سعيد وابن عباس وجدة الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ثابت نخبة بن أبي شعير وعبد الله بن عمرو حل ثلثا استحاق بن موسى الأضاري لنعن ناما لك عن نافع عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح رواه مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن بك زاد فيه من المسلمين ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الان يسأل الرجل سلطانا او في امره كذا منه قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **ابواب الصور** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في فضل شهر رمضان بسم الله الرحمن الرحيم **حل ثنا** ابو بكر بن محمد بن زياد عن ابي بكر بن عياش عن الاعشى عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان اول ليلة من شهر رمضان صدقت الشياطين ومردة الجن وتعلقت ابواب الجنان فلم يقف منها باب في تحت ابواب الجنة فلم يقف منها باب في نادى مناد يا باغي الخير اقبل يا باغي الشر اضمحضر لله عتقا من النار ذلك كل ليلة وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وسلمان **حل ثنا** هناد بن ابي عبد الله والحارث بن محمد ابن عمر عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صام رمضان وقوله ايمانا واحتسابا بعفله ما تقدم من ذنبه

والدال وجاءه ليلة وقد ذكر الفظين معا ابو موسى بن المديني في حديثه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوجه والكد بالثوب النصيب العراقي ويجوز ان يكون الكد بحسب الكد من قوله ثنا انك كادح وهو السور الحوض انتهى ما في قوت المغتدى والادان يسأل الرجل سلطانا وفي رواية ابو ادان الان يسأل الرجل سلطانا اعني احكم وسلطته بيد بيت المال فبما لا يقدر عليه منه ان كان مستحقا قال الخطابي في رواية لوم الغناء قال حقه من بيت المال لان السؤال مع الحاجة دخل في قوله او في امره كذا منه انتهى (او في امره كذا منه) كما في الحماله والحاجة والغاة **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو ادان والنسائي وسكت عنه ابو ادان ونقل الترمذي في صحيحه الترمذي **ابواب الصور** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في فضل شهر رمضان **قوله** (صدقت) قال الخطابي الفقه بالمهمة المصيبة بعد افاة ثقيلة تسكت في اي شدت بالانصاف وهي الاخلال وهو معنى سلسلت (الشياطين) وفي رواية النسائي من طريق ابي قلابة عن ابي هريرة بلفظ وتعل في مردة الشياطين ومردة الجن اجماعا مكدية وسجدة وهو التجرى الشر ومنه الامر بغيره من الشر وهو تخصيص بعد تعميم وحفظ تفسيره وبيان كالتعميم وقيل الحكمة في تعذيب الشياطين وتصفيدهم كيلا يوسوسوا في الصائين واما ترك ذلك تركه اكثر المتفهمين في الضمان عن المعاصي من رجمهم بالتوبة الى الله تعالى واما ما وجد خلاف ذلك في بعضهم فاهما ثلث من تسويلات الشياطين اغرت في حق تلك النفوس الشريرة وبضعت في رؤوسها وقيل قد ضمن عمر صدقت الشياطين بغيره من رجمهم وصاحب دعوى نعم المكان الاضطر الذي سألهم الله فاجاب اليه فيمنع ما يقع من المعاصي بتسويله واخبر انه يمكن ان يكون التعذيب كناية عن ضعفه في الاعمال والاضلال كذا في الزكاة قال الخطابي الفقه قال عياض بن محمد انه على ظاهره وحقيقته وان ذلك كله علامة للملكة لدخول الشهر تعظيم حرمته ولمنع الشياطين من اذى المؤمنين ويحتمل ان يكون اشارة الى كثرة الثواب والعقوبات الشياطين يقل اغواهم فيصيدون كالصقيد قال وفيه يد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية عند مسلم ففتحت ابواب الرحمة قال ويحتمل ان يكون فتح ابواب الجنة عبارة عما يقهه الله لعباده من الطاعات وذلك اسباب لدخول الجنة وخلق ابواب لنا عبارة عن صرف الهم عن المعاصي كماله اياها الى النار وتصفيدهم الشياطين عبارة عن تعذيبهم من الاغوا وتزبين الشهوات قال الزبير بن الندير الاول وجهه وهو قد ورد في معنى الفظين ظاهره واما الرواية التي فيها ابواب الرحمة وابواب السماء فمن نصرة الرواة والاصل ابواب الجنة بل ما يقابلها وهو خلق ابواب النار قال الخطابي قال القرطبي بدران رحمه الله على ظاهره فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصي افة في رمضان فكذلك الشياطين لم يقع ذلك فالحجاب انها انما تفرق عن الصائين الصور الذي هو حفظه شر طهر من عديت ادله او انصف بعض الشياطين كما تقدم في بعض الروايات يعني رواية الترمذي النسائي وهم المردة كالحمار والمقصود تعذيب الشر في هذا الشهر فان وجود ذلك فيه اقل من غيره اذ لا يلزم من ضعفه جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان ذلك اسباب اغوا الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية انتهى وبيانه مسند قيل يحتمل ان ملك الملاد انه يلقى ذلك في قلوب من يريد الله اقباله على الخير كذا في قوت المغتدى ويا باغي الخير اي طالب بالعمل والقراب اقبل الى الله وطاعة بزيادة الاجتهاد في عبادته وهو من الاقبال اي تعال فان هذا اذا نك فانك تعلى القرب الجزيل بالعمل القليل او معناه يا طالب الخير المعرض عن طاعتنا اقبل اليه وعلى عبادتنا فان الخير كله تحت قدمي من انما قال العراطين ابن العربي ان قوله في الشقين يا باغي من البغي فقل عن اهل العربية ان اصل البغي في الشر اقله ما جاء في طلب الخير ثم ذكر قوله تعالى خير باغ ولا عاوه قوله يعني في الارض بغض الحق والذي تقع في الايتين هو بمعنى المتعدي واما الذي في هذا الحديث فمعناه الطلب والمصد منه بغا وبغاية بضم باء وهي ما قال الجوهري بغية والطيرة انتهى **قلت** الامر كما قال العراطين وكذلك في قوله تعالى ذلك ما كنا نبع معناه الطلب (ويا باغي الشر اقص) بفتح الهاء وكسر الصاد اي اباد هذا المعصية امسك عن المعاصي اجمع الى الله فهذا ان قبول التوبة وهناك استعداد المغفرة ولطاعة المطيعين وقوة الزنبيين ورجوع المعصين في ههنا من ان الزنابين ونتيجة اقبال الله تعالى على الطالبين ولهذا ترى اكثر المسلمين صائمين حتى الصغار والحواريين الذين يتركون الصلوات يكونون سيئس مصلين هم ان الصور لمصعب من الصلوة وهو من يجب ضعف البدن الذي يقتضي الكل عن العبادة وكثرة النوم عادة ومع ذلك ترى المساجد معمورة وياحياء الليل معمورة والحمل لله ولا حول ولا قوة الا بالله كذا في المرقاة (وهو عتق الرحمن النار) اي الله عتقه كثير من النار فلذلك تكون منهم (وهو ذلك) قال الطيبي استأرقوله ذلك اما البعيد وهو الذي لا يتوكل القريب وهو الله عتقا (كل ليلة) اي في كل ليلة من ليالي رمضان **قوله** (وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف) اخرجه النسائي وابن حبان (وابن مسعود) اخرجه البيهقي (وسلمان) اخرجه ابن حبان في الضعفاء والاربعة ما لم يبق كذا في شرح سراج احمد **قوله** (من صام رمضان وقامه ايمانا) اي تصديقا بانه فرض عليه وانه من اركان الاسلام وما وعد الله عليه من الثواب الاجر قاله السيوطي وقال الطيبي نصب على انه مقول له اي الايمان وهو المصدق بملكابه النبوي صلى الله عليه وسلم والاعتقاد بفضيلة الصور واحتسابا اي طليا للثواب منتبها على او اخلاصا اي باعتد على الصور مما ذكر لا الخوف من الناس ولا الاستحقاق منهم ولا قصد السمعة والرياء عنهم (عفله ما تقدم من ذنبه) قال السيوطي زاد احمد في مسنده وما تأخر وهو محمول على الصغائر دون الكبار انتهى قال النووي ان المكفرات ان صادفت السيئات نحوها اذا كانت صفات وتحققها اذا كانت كياتر اذا كانت موجبة لرفع الدرجات في الجنات

مُصَلِّية فقال كل فستحي بعض القوم فقال انصائم فقال من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم وفي الباب عن ابو هريرة قال قال ابو عيسى حديث عمار بن
حسن مجمر والعمر بن الخطاب عن اهل العلم ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وبه يقول سفيان الثوري مالك بن انس وعبد الله بن المبارك والشافعي و
احمد والبخاري كرهوا ان يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه واي اكثرهم ان صامه وكان من شهر رمضان ان يقضى يوما مكانه باب ما جاء في احصاء هلال شعبان
لرمضان حل ثلثا مسلمين بخارج نايحي بن يحيى نا ابو معاوية بن محمد بن عمر عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احصوا هلال شعبان لرمضان
قال ابو عيسى حديث ابو هريرة لا تعرفه فمثل هذا الامن حديث ابو معاوية والصحيح ما روى عن محمد بن عمر عن ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغفلوا
شهر رمضان بيوم ولا يومين وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير عن ابى سلمة عن ابى هريرة نحو حديث محمد بن عمرو الليثي باب ما جاء ان الصوم لرؤية الهلال والافطار له
حل ثلثا قتيبة نا ابو الاحوص عن سواد بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا قبل رمضان صوم الرويتيه وأهمل الرويتيه فاما
حالت ودنه غيابة فأكملوا ثلثين يوما

في صحيحه تعليقاً بالفظن صام يوم التشك والامام ابو يعلى الذي يشك فيه يوم الاثنين من شعبان اذا لم ير الهلال في ليلة غيم سائر ايامه فمجيئاً بكونه من رمضان وكونه من شعبان ففقه
ابا القاسم هو كنية رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الله عليه وسلم قبل فائدة تخصيص هذه الكنية الاشارة الى انه هو الذي يقيم بين عباد الله احكامه زماناً وكانوا يفترون ان قال الحافظي فتح الباري سئل
به على تحرير يوم التشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل برأيه فيكون من قبل المرفوع قال ابن عبد البر وسننهم لا يختلفون في ذلك وخالفهم الجمهور المالكى فقال هو موقوف والجواب انه
موقوف لظهور حكمه انتهى قوله (وفي الباب عن ابو هريرة) أخرجه البزار بلفظ يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام سنة ايام احدها اليوم الذي يشك فيه وفي اسناده عبد الله بن
سعيد الخدري عن جده وهو ضعيف وأخرجه ايضا الدارقطني وفي اسناده الواقدي أخرجه ايضا البيهقي وفي اسناده عباد وهو عبد الله بن سعيد المقبري المتقدم وهو منكر الحديث كما
قال احمد بن حنبل كذا في النيل (وانش) لم اقف على من أخرجه قوله (حديث عمار حديث حسن مجمر) وأخرجه ايضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه والدارقطني والبيهقي قال العراقي في
شرح الترمذي من جهة الصافي في تصنيف له الاحاديث الموضوعة فذكر فيه حديث عمار المذكور وما ادرى ما وجه الحكم عليه بالوضع وليس في اسناده من يتم بانكذب وكلمت ثقافت وقال وقد
كتبت على الكتاب المذكور كراساً في الحديث من هذا الحديث قال نعم في اتصاله نظر فقد ذكر في الحديث انه روى عن ابى اسحاق السبيعي انه قال حدثت عن صلة بن زفر عن
جزم الجباري بصحته المصلة فقال في صحيحه وقال صلة وهذا يقتضي صحته عنده وقال البيهقي في المعرفة انه اسناده صحيح انتهى قوله (والرأى على هذا عند اكثر اهل العلم) قال في النيل
وقد استدلل بهذه الاحاديث على المنع من صوم يوم التشك قال النووي وبه قال عاك والشافعي والجمهور وحكي الحافظي في الفتح عن مالك وابى حنيفة انه لا يجوز صومه عن فرض رمضان ويجوز عما
سوى ذلك قال ابن الجوزي ولا خلاف في هذه المسئلة وهي اذا حال دون مطلع الهلال غيم أو غيرة ليلة الثلاثاء من شعبان ثلاثة احوال احدها يجب صومه على انه من رمضان وثانيها لا يجوز صومه
ولا تغفل مطلقاً بل تغفل كفارة ونذر وتغفل بواقع عادة ثالثها المرجح الى اى الامام في الصور والظفر ذهب جماعة من الصحابة الى صومه منهم على عائشة وعمر بن الخطاب واما ما ثبت
ابى بكر وابى هريرة ومعاوية وعمر بن العاص وغيرهم وجماعة من التابعين واستدل الجمهور من لصومه بادلة ذكرها الشوكاني وتكلم عليها وليس فيها ما يفيد مطلوبهم ثم قال قال ابن حبان
ومن روى عنه كراهة صوم يوم التشك عن ابن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعمار بن ياسر وسعد بن حذيفة وابن عباس وابى هريرة وانس بن مالك ثم قال والحاصل ان الصحابة اختلفت في ذلك
وليس قول بعضهم بحجة على أحد والمجته ما جاء ناعن الشارع وقد عرفته قال وقد استوفيت الكلام على هذه المسئلة في الاجابات التي كتبها على رسالة الجلال انتهى (ورأى اكثرهم ان صامه
اي صوم يوم التشك (وكان من شهر رمضان ان يقضى يوماً مكانه) لان الذي صام يوم التشك لم يصم صوم رمضان على اليقين وان ظهر بعد انه كان من رمضان فلا بد له ان يقضى
يوماً مكانه وباب ما جاء في احصاء هلال شعبان لرمضان قوله (حدثنا مسلم بن حجاج) وهو صحيح الصحيح قال العراقي لم ير المصنف في كتابه شيئاً عن مسلم صاحب الصحيح الا هذا
الحديث وهو من رواية الاقران فانهما اشتراكا في كثير من شيوخهما انتهى قوله (أرخصاً) بقطع الحزرة امر من الاحصاء وهو في الاصل العد بالمصا اي عد واهلال شعبان اي ايام مسهل
(لرمضان) اي اجل رمضان او المحافظة على صوم رمضان وقال ابن الملك اني لم اعمل في دخول رمضان قال الطبري الاحصاء بالمبالغة في العد بانوا عالجهم ولذلك كثر به عن الطائفة في قوله
عليه الصلوة والسلام استقيموا ولن تحصوا انتهى وقال ابن حجر اى اجتهد في احصائه وضبطه بان تتحرر ابطاله وتقرأ أو انازله لاجل ان تكون اعلى بصيرة في ادراك هلال
رمضان على حقيقة حتى لا يقع تكريمه شئ كذا في المرقاة قال السبكي في قوة المغتذي هذا الحديث مختصر من حديث وقد رواه الدارقطني بتمامه فادوا لا تخلطوا رمضان الا ان يوافق
ذلك صيماً ما كان يصومه احدكم وصوم الرويتيه وأهمل الرويتيه فان غم عليكم فانها ليست تفي عليكم العدة انتهى قوله (لا تعرفه مثل هذا) اي بهذا اللفظ الامن حديث معاوية
يعني انه قد نفي هذا اللفظ والصحيح ما روى عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة (لم اقل ان يقول ان حديث ابى معاوية بن محمد بن عمرو بل فقط احصوا هلال شعبان لرمضان وما روى عن محمد بن عمرو
بلفظ لا تقدموا شهر رمضان بيوم ولا يومين حديثان يدلان على عنيان فالاول يدل على احصاء هلال شعبان والتعظية وقد روى ابو داود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحفظ من شعبان ما لا يخفى من غيره الحديث والحديث الاخر يدل على اني عن تقدم رمضان بيومين او بين مابين فالظاهر ان محمد بن عمرو يروي هذين الحديثين عن ابى سلمة
عن ابى هريرة فروى عنه ابو معاوية الحديث الاول وروى عنه غيره الحديث الاخر فعلى هذا يكون الحديثان صحيحين فتفكر فانه تعالى على باب ما جاء ان الصوم لرؤية الهلال الخ
قوله (صوم الرويتيه) الصوم لرؤية الهلال على حد ثلثين بالحياب كنعاء بقرينة السياق قال الطبري الامم للتوقيت كقولهم تمام الصلوة ان لواء الشمس (ودنه) اي ون الهلال (وعياية) بفتح العين

اي حديث عمار
باب ما جاء في احصاء
هلال شعبان لرمضان
الحديث عن سواد بن حرب
عن عكرمة عن ابن عباس
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تصوموا قبل رمضان
صوم الرويتيه وأهمل الرويتيه فاما
حالت ودنه غيابة فأكملوا ثلثين يوماً

ولم يختلف أهل العلم في الأظفار أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين **باب ما جاء شهر أعياد لا ينقصان** **حل** نعم يحيى بن خلف البصري ناشر في الفضل عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر أعياد لا ينقصان رمضان والحجة قال أبو عيسى حديث أبي بكر عن حديث حسن و قد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا قال حل معنى هذا الحديث شهر أعياد لا ينقصان بقول الأئمة ينقصان معاني سنة وأحد شهر رمضان والحجة أن نقص أحدهما تارة لاخر وقال الصحاح معنى لا ينقصان يقولون وإن كان تسعًا وعشرين فهو تمام غير نقصان وعلى من ذهب إلى أن يكون ينقص الشهران معاني سنة وأحد **باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم** **حل** نعم يحيى بن محمد بن اسمعيل بن جعفر ناشر في جزملة أخبرني كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال قدمت الشام فقصيت حاجتها واستعمل علي هلال رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم فرقت من المدينة في آخر الشهر فسألني ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال لي رأيت الهلال فقلت رأينا ليلة الجمعة فقال أنت رأيت ليلة الجمعة فقلت رأاه الناس قاصمو وصام معاوية فقال لكن رأينا ليلة السبت فلا نزال نصلي حتى نكمل ثلثين يوما أو نراه فقلت ألا تكتفي بموئدة معاوية وصيامه قال لا هلال أمركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **ابو عيسى**

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم حدثوني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وأسكروا لها فان غم عليكم فاقولوا ثلثين يوما فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا واظفروا وراه احمد والنسائي ولم يقل فيه مسلمان قال الشوكاني في النيل ذكره الحافظ في التلخيص ويذكر فيه قدحا وأسناده لا بأس به على اختلاف فيه انتهى وأستدلوا ايضا بحديث أمير مكة الحارث بن حاطب قال عهد لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلك للرؤية فان لم نره وشهد شاهد عدل شككنا بشهادتهما رواه ابو داود والدارقطني وقال هذا اسناد متصل صحيح **وأجاب** من قال بقبول شهادة رجل في الصيام عن هذين الحديثين بأن التصريح بالاثنتين غاية ما فيه النعم من قول الواحد بالمفهوم وحديث ابن عباس وحديث ابن عمر المذكورين يدلان على قبوله بالمنطوق والآلة المنطوق ادرج ولم يختلف أهل العلم في الأظفار أنه لا يقبل فيه إلا شهادة رجلين قال النووي في شرح مسلمة لا يجوز شهادة عدل واحد على هلال أو شوال عند جميع العلماء إلا بالبرهان فجوز بعد انتهى احتجوا بما رواه الدارقطني والطبراني في الأوسط من طريق طائفة قال شهدنا المدينة وبها ابن عمر وابن عباس بنجد رجل إلى واليها وشهد عند علي رؤيته هلال شهر رمضان فقال ابن عمر ابن عباس عن شهادته فأمره أن يحجزه وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم إجاز شهادة رجل على رؤيته هلال رمضان وكان لا يجوز شهادة الأظفار إلا شهادة رجلين قال الدارقطني فتر به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف **فان قلت** هذا الحديث ضعيف فكيف يصح الاحتجاج به على عدم جواز شهادة رجل واحد في الأظفار **قلت** اصل الاحتجاج بحديث عبد الرحمن بن زيد وحديث الحارث بن حاطب المذكورين فان قوله صلى الله عليه وسلم فان شهد شاهدان مسلمان فصوموا واظفروا في حديث عبد الرحمن بن زيد وقوله فان لم نره وشهد شاهد عدل شككنا بشهادتهما في الحديثين لا بد من تفهيمهما على عدم جواز شهادة رجل واحد في الأظفار ولا يعارضه منطوق بل منطوق حديث ابن عمر وابن عباس وإن كان ضعيفا يؤيدهما **باب ما جاء شهر أعياد لا ينقصان** **قوله** رمضان والحجة لأن رواية ابن عباس على رمضان أنه شهر عيد لغيره من المعبود ونظيره صلى الله عليه وسلم المغرب وتلذذها الخجعة الترمذي من حديث ابن عمر وصلى الحرب ليلية هجرته وأطلق قولها وثالثها لغيرها لغيرها كنهه قاله الحافظ **قوله** (حدثني أبي بكر عن حديث حسن وأخرج الشيخان ما ظاهرا منه صحيح (قال احمد) أي ابن حنبل زر ان نقص أحدهما تارة لاخر) أي إجماعا أحدهما تسعًا وعشرين جازا آخر ثلاثين (وقال الصحاح) أي ابن راهويه حر روي كان تسعًا وعشرين فهو تمام غير نقصان أي فهو تمام في الفضيلة غير ناقص وعلى من ذهب إلى أن يكون ينقص الشهران معاني سنة وأحد (أي على من ذهب إلى أن ينقصا معاني سنة وأحد وفي صحيح البخاري وقال أبو الحسن كان الصحاح ابن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة أن كان تسعًا وعشرين أو ثلاثين انتهى وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين أحدهما ما قاله الصحاح والآخر أنهم في الفضل سواء لعل في الحديث الآخر ما من أيام العمل فيها أفضل من عشرين أو ثلثين أو قيل معنا لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وقيل المعنى لا ينقصان في الأحكام وهذا جزم البهقي وقيل الطحاوي فقال معنى ينقصان أي الأحكام فيها وإن كانت تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمها إذا كانا ثلثين وقيل معنا لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما حال دون رؤيته الهلال مانع وهذا أشار إليه ابن حبان ايضا ولا يخفى بعد أن قيل معنا لا ينقصان معاني سنة وأحد على طريق الكثرة لا الغلب وإن ندره قور ذلك وهذا العدل مما تقدم لأنه ربما وجد وقومهما وقوع كل منهما تسعة وعشرين هذا الشخص ما قاله الحافظ في فتح الباري وقال النووي في منجز مسلم الأحكام رمضان لا ينقصان جزمها والثواب المرتب عليها وإن نقص عدلها وقيل معنا لا ينقصان جميعا في سنة واحدة غالبًا وقيل لا ينقص ثواب الحج عن ثواب رمضان لأن فيه المناسك حكاية الخطايا وهو ضعيف والآول هو الصواب المعتمد ومعناه أن قوله صلى الله عليه وسلم رمضان من صام رمضان وإيما واحتبا باغفرله ما تقدم من ذنبه وقوله من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا وغير ذلك فكل هذا الفضائل تحصل سواء تعدد رمضان أم نقص انتهى قلت الظاهر هو ما قاله النووي والله تعالى أعلم **باب ما جاء لكل أهل بلد رؤيتهم** **قوله** (ريشته) أي كبريار واستعمل على رمضان) بضم التاء من استعمل قاله النووي يعني بصيغة المجهول (فرأينا الهلال) وفي رواية مسلم فرأيت الهلال فقال أنت رأيت ليلة الجمعة فقلت رأاه الناس وصام معاوية وفي رواية مسلم فقال أنت رأيت فقلت نعم ورأاه الناس وصام معاوية (فقال لكن رأينا) أي فقال ابن عباس لكن رأينا (رحق نكمل) من الأكمال والتكثير فقلت لا تكتفي برؤية معاوية وصيامه قال لا الخ وهذا خطأ هو زيد على أن لكل أهل بلد رؤيتهم ولا تكتفي برؤية أهل بلد لآخر قال النووي في شرح مسلمي الصحيح عند أصحابنا أن الرؤية لا تعم الناس بل تخص من قرب على سافة لا تعم فيها الصلوة وقيل أن اتفق المظلم لهم وإن اتفقوا في أيامهم والأفلا قال بعض أصحابنا نعم بل يتفق موضعهم

وفي الباب عن أبي الوفاء وأبي سعيد قال أبو عيسى حديث محمد بن حنبل باب ما جاز في قجيل الإفطار **حل ثمانية** إذا نكح بعد التيمم من مذهب من سفيل عن أبي جازم
 وأخبرنا أبو صعب قراة عن مالك بن النضر عن أبي جازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينال الناس بخير ما يجعلوا الفطر في الباب عن أبي هريرة وأبو عباس ثمانية
 والنسب في مالك قال أبو عيسى حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم استحبوا قجيل الفطر وبه يقول الثاقبي
 وأحمد وأصحابنا **حل ثمانية** أنما نحن في الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله
 عز وجل أحب إلي من أن يجعلهم فطر **حل ثمانية** بعد الله بن عبد الرحمن نا أبو عاصم وأبو الغيرة عن الأوزاعي **قال** أبو عيسى حديث حسن غريب **حل ثمانية** إذا
 أبو معاوية عن الأعمش عن عمار بن عمار عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسرقة على أئمة فقننا يا أم المؤمنين رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عليه السلام يجعل الفطر ويجعل الصلوة
 والأخرى خيرا لا يفطر ويؤخر الصلوة قالت إيهما يجعل الإفطار ويجعل الصلوة قلنا عبد الله بن مسعود قالت هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخرى أبو موسى **قال** أبو
 عيسى هذا حديث حسن صحيح وأبو عطية اسمه مالك بن أوعام أهل الحجاز ويقال مالك بن عامر أهل الحجاز وهو أصح باب ما جاز في تأخير الفطر **حل ثمانية** أبي بن موسى أبو داود
 الطيالسي نا هشام الرستومي عن قتادة عن نريد بن ثابت قال سمعتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلوة قالت قلت كم كان قدر ذلك قال قد خمسين آية
حل ثمانية إذا وكبير عن هشام بن محمد إلى أن قال قد قرأه خمسين آية وفي الباب عن حذيفة

كما يقال الجدل إذا أقام بجد وأتم إذا أقام بتهامة ويجعل أن يكون معناه قد صار مفطر في الحكم لكون الليل ليس غرقا للقيام الشرعي وقد مر هذا الاختلاف بين خزيمة وأما إلى ترجيح الأول فقال
 قوله فقد افطر الصائم فلفظه معناه أو فليض الصائم ورجح الحافظ الاختلاف الأول به آية شبيهة بلفظه قد حل الإفطار وقال الطيبي ويمكن أن يجعل الأخيار على إنشاءاتها والخصوص
 على وقوع المأمور به انتهى **قوله** (وفي الباب عن أبي الوفاء وأبي سعيد) أما حديث ابن أبي الوفاء في فطر الجاهلي ومسلم وأما حديث أبي سعيد فلم أقف عليه ذلك الجاهلي في صحيحه تعليقاً
 من فعله بلفظ الإفطار أبو سعيد الجاهلي حين غاب قرص الشمس قال الحافظ في الفتح وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن طريق عبد الواحد بن أمين عن أبيه قال دخلنا على أبي سعيد فافطر
 نحن نوراً الشمس لم تغرب **قوله** (حديث محمد بن حنبل) وأخبرنا الجاهلي ومسلم: **باب ما جاز في قجيل الإفطار** **قوله** (لا يزال الناس بخير) وفي حديث أبي هريرة لا يزال الدين ظاهراً
 وظهور الدين مستلهم لرواه البخاري (بأجلوا الفطر) أي إذا أمروا على هذه السنة زادوا في حديثهم وأخروا السعي أخوة أحسن وأطهر آية من فضلهم ذلك امتثالاً للسنة وأقرب من جعل
 غير متنعين بمقوله ما ينفردوا بها زاد أبو هريرة قال اليهود والنصارى أي خرجوا أبداً وغيره وأتفق العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق عزب الشمس بالروية أو بلها بعد الدين
 كن عدل وأحد في الأجر قاله الحافظ في الفتح قال القاري قال بعض علماء سنا وأولوا خبراً به بالنفس ومصلحة العشائرين بالتفريق معتقد وجوب التأخير لم يضر ذلك أقول بل يضره حيث يفترقه
 السنة وقجيل الإفطار بشرطه لا ينافي في التاديب الموصلة من أن في القجيل أظهر العجز المناسب للعبودية ومبادرة القبول الرخصة من الحضرة الربوبية انتهى كلام القاري **قوله** (وفي الباب عن
 أبي هريرة) أخبرنا أبو داود والنسائي وابن ماجه فروا بلفظ لا يزال هذا الذي ظهر ما أجعل الناس الفطر لأن اليهود والنصارى يؤخرون (وابن عباس) أخرجه الطيالسي بلفظ قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنا معشر الأنبياء أمرنا أن نجعل الإفطار وتأخير سجدة ونأخذ إيماننا على شأنا كذا في الصلوة كذا في سراج السهردي ورواثة (أخرج الزمذري وراش بن مالك) أخرجه
 الحاكم وابن عساكر بلفظ من فقه الرجل في دينه قجيل فطرة وتأخير سجدة وأخروا فاته العدا ملياً **قوله** (حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح) وأخبرنا الجاهلي ومسلم **قوله**
 (وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أخرجه عبد الرزاق وغيره باسناد قال الحافظ صحيح عن عمر بن ميمون الأودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 الناس أطهاراً وأطهرهم صحابي انتهى **قوله** (أحبكم الله) العجاء فطر (أ) كذا في قجيل الإفطار قال الطيبي لعل السبب في هذه الجهة المتابعة للسنة والمباةة عن المبرعة والمخالفة
 لأهل الكتاب انتهى وقال القاري وفيه إيحاء في فضيلة هذه الأمة لأن متابعتها الحديث توجب محبة الله تعالى قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله واليه الاشارة حديث
 لا يزال الدين ظاهراً ما جعل الناس الفطر لأن اليهود والنصارى يؤخرون انتهى **قوله** (هذا حديث حسن غريب) ورواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما نقله ميرزا شكراً في المراجعة
قوله (ويجعل الصلوة) الظاهر أن المراد صلوة المغرب ويمكن حملها على العموم وتكون المغرب من جهة ما قاله أبو الطيب السدي (والأخر أبو موسى) قال الطيبي الأول عمل بالعزيمة وأما
 والثاني بالرخصة انتهى قال القاري هذا إذا صح وكان الاختلاف في الفعل فقط أما إذا كان الاختلاف قولاً فيجوز أن يكون مسعوج اختار المبالغة في التججيل وأبو موسى اختار عدم
 المبالغة فيه وإلا فالرخصة متفق عليها عند الكل والاحسن أن يجعل عمل ابن مسعود على السنة وعمل أبو موسى على بيان الجواز انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخبرنا مسلم
 باب ما جاز في تأخير السجدة (فتحة السين وهو ما يتحقق به من الطعام وأبهم مصدر) **قوله** (قال قلت) أي قال الشريك لزيد بن ثابت (كم كان قدر ذلك) وفي رواية البخاري (كم كان
 بين الأذان والسجدة) (قال) أي زيد بن ثابت (قد قرأ خمسين آية) أو متوسطاً لطلوعه ولا تحمير لا سريعة ولا بطيئة وقد رافعه على أخبار المبتدئين ويجوز التصحيف أنه خبر كان المقول
 في جواب زيد قاله الحافظ **قوله** (وفي الباب عن حذيفة) أخرجه الجاهلي في شرح الآثار من روايت يزيد بن جبير قال سمعت أبا حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 بلحمة فجلبت ويقدر فتحت ثم قال كل قلت (أي أريد الصلوة فقال وأنا أريد الصلوة) قالنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد فافهم الصلوة قال هكذا فعل في رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعت
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت بعد الصلوة قال بعد الصلوة غير أن الشمس لم تطلع وأخرجه النسائي وأحمد ثم يدي **قوله** (قال العيني في عمدة القاري) فإن قلت حديث حذيفة يدل على أن
 تسعهم كان بعد الصلوة غير أن الشمس لم تطلع وحديث زيد بن ثابت يدل على أن الفطر من السجدة كان قبل الفجر بمقدار قراءة خمسين آية قلت أجاب بعضهم بأن لأما عزيمة بل جعل على اختلاف

قال ابو عيسى بن زيد بن ثابت حديث حسن صحيح وبه يقول الشافعي واحمد واسحق استقبحوا اخذوا السحر باب ما جاء في بيان الفجر حدثنا هذا ما رواه عن ابن عمر
قال حدثني عبد الله بن النعمان عن قيس بن خلق بن علي قال حدثني ابو طلحة بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كوا واشربوا ولا يهيد لكم السامع المصعد كوا واشربوا
اشربوا حتى يوتى كوا لا حرم في الماب عن علي بن ربيعة قال ابو عيسى حديث طلق بن علي حديث حسن غريب من هذا الوجه والعمل على هذا عند اهل
العلم انه لا يحرّم على الصائم الاكل والشرب حتى يكون الفجر الاخر المغروض وبه يقول عامة اهل العلم تا هتاد وبوسف بن عيسى قال لا نأكل ولا نشرب حتى يطلع الفجر من شؤدة بن خزيمة
عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعكم من شؤركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الافق قال ابو عيسى هذا حديث
حسن باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم حدثنا ابو موسى محمد بن المثنى ثمانان بن عمر قال وثنا ابن ابي ثيب عن سفيان الملقب عن ابيه عن ابيه عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حيلة بل يدع عمله وشرباه

الحال فليس في رواية واحد منهما ما يشهر بالرواية انتهى قلت هذا الجواب لا يشفي العليل ولا يروى الغليل بل الجواب لقاطع ما ذكره الحافظ ابو جعفر الطحاوي بقوله بعد ان روى حديث حذيفة وقد
جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما روى عن حذيفة فلا يكون احاديث التي اتفق عليها الشيخان وغيرهما وقال ايضا ويحتمل ان يكون حديث حذيفة قبل نزول قوله تعالى وكلوا واشربوا ولا يهيد
كلام العيني قلت اراد العيني بقوله بعضهم الحافظ ابن حجر ولم يفتقر الى ما رواه بل تركه الجملة الاخيرة من جوابه هي فتكون قصة حذيفة سابقة فجاوب الحافظ شاف العليل وقم للغليل واعلواض
العيني مما لا يلتفت اليه قوله (حدثني زيد بن ثابت حديث حسن صحيح) واخرج الجاردي باب ما جاء في بيان الفجر قوله (ما رواه ابن عمر) بن عبد الله بن بدر ابو جعفر الطحاوي صدوق من
الثامنة كذا في التعريب قلت روى عن عبد الله بن نغان وغيره وعنه هذا وغيره وقال ابن معين وابو زرعة والنسائي ثقة (قال حدثني عبد بن النعمان) الشامي اليامي مقبول من السادة كذا في الفهرست
وقال في الخلاصة وثقة ابن حبان (ولا يهيد لكم) بفتح اوله وبالذال من هاء يهيد هيدا وهو الجوع (السامع المصعد) بصيغة المفعول من الاصعاد او المرفعة قال في الجمع اي لا تنزع الجوع
المستطيل فتمنعوا به عن السحر فانه الصبح الكاذب واصل الهيد الحركة انتهى وقال الحافظ في الفتح قوله لا يهيد لكم بكسر الهاء اي لا يمنعكم فتمنعوا به عن السحر فانه الفجر الكاذب يقال هتاد
اهيد اذا رجعت ولا بن ابي شيبة عن ثوبان مرفوعا الفجر فحرقان فاما الذي كانه ذنب السحرة فانه لا يهيد شيئا ولا يحرمه ولكن المستطيل اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا موافق
للأمية الماضية يعني كوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر (حتى يعترف لكم الاحمر) اي الفجر الاحمر المعترض المراد به الصبح الصادق وفي عمدة القاري قوله السامع
المصعد قال الخطابي سطوعه ارتفاعه مصعدا قبل ان يعترف من الفجر (حتى يعترف لكم الاحمر) اي الفجر الاحمر المعترض المراد به الصبح الصادق وفي عمدة القاري قوله السامع
وسمرة) اما حديث علي بن ربيعة فخرجه الشيخان واخرجه ايضا الترمذي في كتابه للقيس اما حديث ابو ذر فخرجه الطحاوي في شرح الاثرنا ريفه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه بلال ذلك
تؤمن اذا كان الجوع سامعا وليس ذلك الصبح انما الصبح هكذا معناه كذا في نصب لاراية واما ما حدث سمرة فاخرجه مسلم مرفوعا بلفظ لا يفر لكم من شؤركم اذان بلال ولا يبيض لكم الفجر المستطيل هكذا اختار
هكذا يعني معترضا وفي رواية هذا هذا البياض حتى يتبين لكم الفجر الترمذي في هذا الباب قوله (حدثني طلق بن علي حديث حسن غريب من هذا الوجه) ذكره الحافظ في الحديث في فتح الباري سكت عنه
قوله (وبه يقول عامة اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم) عليه يدل الاحاديث المرفوعة الصحيحة وذهب معرو سليمان الاعشى وابو مجاز والكمير بن عتيبة الى جواز
التسليم ما لم يقل المشرق احتجوا في ذلك حديث حذيفة الذي اشار اليه الترمذي وذكرنا لفظه وقال ابن خزيمة الحسن كل ما امتيت عن ابن جريح قلت لفظه ايكرا ان اشرب وانا في البيت
لا ادري احيي اصحت قال لا يا س بذلك هو شك وقال ابن ابي شيبة حدثنا ابو معاوية بن قيس الاعمش عن مسلم قال لم يكن في ايدي الفجر فحرقان فاما الذي كانه ذنب السحرة فانه لا يهيد شيئا ولا يحرمه ولكن المستطيل اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا موافق
كان يخر السحر حتى يقول الجاهل الاصغر له وروى سفيان بن منصور وابن ابي شيبة وابن المنذر عن طريق عن ابي بكر انه امر بعلق الباب حتى يري الفجر وروى ابن المنذر باسناد صحيح عن علي رضي
الله عنه انه صلى الصبح ثم قال الان حين يتبين..... الخط الابيض من الخط الاسود وقال ابن المنذر ذهب بعضهم الى ان المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض من
الطريق والسبوك والبيوت وروى باسناد صحيح عن سالم بن عبد الله الشامي انه صلى الصبح ثم قال له صلى الله عليه وسلم ان ابا بكر رضي الله عنه قال له اخبر فانه لم يطلع الفجر قال فنظرت ثم اتيته فقلت قد ابيض وسط ثم
قال اخبر فانه لم يطلع الفجر فنظرت فقلت قد اعترض فقال الان ابغى شراي وروى من طريق وكبير عن الاعمش انه قال لولا الشهرة لصليت انما لم تسمع كذا في عمدة القاري وفيها اباري
قلت تقدم الجواب عن حديث حذيفة واما الاثار فهي لاتقام الاحاديث المرفوعة الصحيحة (باب ما جاء في التشديد في الغيبة للصائم) قوله (من لم يدع) اي لم يترك وقوله
الزور) زاد الجاردي في رواية الجعل قال الحافظ في الفتح المراد بقول الزور والكذب انتهى وقال القاري المراد به الباطل وهو ما فيه اثم ولا منافاة بينا وبينه وقال الطبري ان زورا كذب والبهتان ان
من لم يترك القول الباطل من قول الكفر وشهادة الزور والاقتداء بالغيبة والبهتان والافتراء والشتم واللعن وامثالها مما يجب على الانسان اجتنابها ويجوز عليه ارتكابها واداعى
بالنصب (به) اي بان وروى القاري عن الحسن بن احمد قال لا تتركوا الزور وقال الطبري هو العمل بمقتضاه من الفواحش وما فعل الله عنه فليس لله حاجة اي التفات ومبالاة وهو
يجاز عن عدم القبول بنفي السبب ارادة فكل سبب ربان يدع طعامه وشرباه فانما مباحل في الحجة فاذا تركها وارتكب امر احراما من اصله استحق المقت وعدم قبول طاعته قال
القاضي المقنع من الصلوة كسر الشق ونطوع الامارة فاذا لم يحصل منه ذلك لم يبال بصومه ولم ينظر اليه نظر عناية فعدم الحاجة عبارة عن عدم الالتفات والقبول وكيف يلتفت اليه
والحال انه ترك ما يباح من... غير نواك الصوم من الاكل والشرب ارتكب ما يحرم عليه في كل زمان انتهى قال ابن بطال ليس معناه ان يؤمر بان يدع عصيانه وانما معناه التحريم من قول الزور
واذا كان معرو مثل قوله من باع الفجر فليس نقص الفجر اذ يبيعها ولم يباع بها فكذلك على التحريم العظيم ثم باع الفجر واما في فليس لله حاجة فلا مفهومة له فان الله لا يحتاج

الله عليه وسلم قالت اني لافقر من متتابعين قال رايت لو كان على الخليلين اكنث نقضينه قالت نعم قال يحيى الله احق وفي الباب عن يزيد بن عمرو بن عائشة قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح حدثنا ابو كريب نا ابا خالد الاحمر عن الاعشى بهذا الاسناد نحوه قال محمد بن قنبر في غير ابو خالد عن الاعشى في رواية ابو خالد قال ابو عيسى دروي ومعاوية وغير واحد هذا الحديث عن الاعشى عن مسلم الطبري عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طريظ كوفي عن سلمة بن كهيل عن عطاء بن ركان عن مجاهد باب ناجي في الكفارة حدثنا قتيبة نا عتبة نا شعثن عن محمد بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم وسكينا قال ابو عيسى حديث ابن عمر لا تعرفه من عرفنا الا من هذا الوجه ابو الصيحر عن ابن عمر موقوف قوله واختلف اهله العلم في هذا فقال بعضهم يصام عن الميت بن يقول احمد والشافعي قالوا اذا عطي الميت نذر صيام يصام عنه واذا كان عليه قضاء ومضان اطعم عنه وقال مالك وسفيان والشافعي يصوم احد عن احد اشعث هو ابن سنان ومحمد بن زبير عن محمد بن ابي ليلى

[illegible]

ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكل وشرب ناسيا فلا يفطر فانما هو ذوق رزقه الله **حل ثلثا** ابو سعيدنا ابوالسامة عن عوف عن ابن سيرين عن اخاه من ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله او نحوه وفي الباب عن ابو سعيد وامام احق القنوة قال ابو عيسى حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم به يقول سفیان الثوري الشافعي احمد واسحاق وقال مالك بن انس اذا اكل في رمضان ناسيا فعليه القضاء ولا دل عليه باب ما جدد في الاطراف متمم احل ثلثا بن ابي اسحق ابن سعيد بن عبد الرحمن بن مهدي قالنا سفیان بن عيينة بن ابي ثابت نا ابو الطوس عن ابيه عن ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من افطر يوما من رمضان من غير ان يرضه لم يقض عنه صوم الدهر كله وان صامه قال ابو عيسى حديث ابو هريرة حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وسعدت محمد يقول ابو الطوس اسمه يزيد بن الحنفية ولا يعرف له غير هذا الحديث باب ما جدد في كفارة الفطر في رمضان **حل ثلثا** نضر بن علي الحنظلي وابو عمار المعمر احل اللفظ لفظ ابو عمار قالنا سفیان بن عيينة عن ابو هريرة عن محمد بن عبد الرحمن عن ابو هريرة قال اتاه رجل فقال يا رسول الله هلكت

اخي صومك فانما هو ذوق ساق الله اليك انتهى قال الحافظ في الفتح وفي هذا رد على من فرق بين قليل الاكل وكثيره قال ومن السنن فان ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عروة بن دينار ان اشيا نجا الى ابو هريرة فقال فصبرت صائما فصبرت فطعت قال لا بأس قال لا بأس الله الهلك فطعت وشربت قال لا بأس الله الهلك وسقاه ثم قال دخلت على اخي ففسيت فطعت قال ابو هريرة انت انسان لم تتعم الصيام **قوله** رحدث ابو هريرة حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم **قوله** ربه يقول سفیان الثوري المشافعي واهم احق واسحاق وهو قول ابو حنيفة نفى لاكلهم يقولون ان من اكل وشرب ناسيا فليتم صومه ولا قضاء عليه ولا كفارة واجتهد حديث الباب وقال مالك بن انس اذا اكل في رمضان ناسيا فعليه القضاء واجاب بعض المالكية عن حديث الباب بانه محمول على صوم الخلق وقال القرطبي احتج به من اسقط القضاء واجيب بانه لم يتعرض فيه للقضاء فيعمل على سقوط الملاحظة لان المطلوب صيام يوم الاخر فيه لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو لا يقبل الاحتقال لكن الشافعي في حجة فان صح وجب الاخذ به وسقط القضاء انتهى وقال المهلب وغيره لم يدرك في الحديث اثبات القضاء فيحتمل سقوط الكفارة عنه واثبات عذره ورفعه الا شرعنا وبقرائنه التي يتيها انتهى **والجواب** عن ذلك كله ما اخبره ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني عن طريق محمد بن عبد الله الانصاري عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابو هريرة بلفظ من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة فعين رمضان وصومه باسقاط القضاء فكذلك الحافظ في فتح الباري وقال بعد ذكر طرق هذا الحديث فالحديث رجحان هذا الحديث هذه الزيادة ان يكون حسنا فيصير للاحتجاج به وقد وقع الاحتجاج به في كثير من المسائل بما هو في القوة ويعتصدا ايضا بانه قد افاق به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم علي بن ابي طالب في زيد بن ثابت و ابو هريرة وابن عمر وهما من اقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فالنسيان ليس من مكسب القلب انتهى كلام الحافظ **قوله** والاول اصح اى يقول الاول اصح من قول مالك وتقديم وجوه اصح انباء (باب ما جدد في الاطراف) **قوله** رنا ابو الطوس بكر الوالد المشد هو يزيد وقيل عبد الله بن المطوس ابن الحديث كذا في التقريب (عن امير هملطوس قال في التقريب المطوس بتشديد الواو والكسوة ويقال ابو الطوس عن ابو هريرة مجهول من الرابعة **قوله** من غير خصه كسفر ولا مرض او مريض لا فطر من عطف الخاص على العام روى عنه صوم الدهر كله اعصمه فلا ضافة بمعنى في نحو مكر الليل وكذا للتأكيد وان صامه اى لوصام الدهر كله قال الطيبي اى لم يحل فضيلة الصبي للمريض بصح النقل وان سقط قضاء في يوم واحد وهذا على طريق المبالغة والتشديد ولذلك ذكره بقوله وان صامه اى حتى لصيام قال ابن الماراد الا فاجماع على انه يقضى يوما مكانه وقال ابن حجر وما اقتضاها من ان صوم الدهر كله بيئته القضاء عما افطره من رمضان لا يجزئه قال به على وابن مسعود والذين عليه اكثر اهل الحديث وان كان ما افطره في غاية الطول والحرج ما صامه بدله في غاية القصر والبر كذا في المرقاة قلت قال البخاري في صحيحه وينكر عن ابو هريرة دفعه من افطروا ما في رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وان صامه به قال ابن مسعود وقال سعيد بن المسيب وابن جبير ابراهيم وقادة وجاء يقضى يوما مكانه انتهى وذكر الحافظ في الفتح من جعل هذه الاثارة وصله يعني ابن ابن مسعود الطبراني والبيهقي باسنادهما عن عروة بن قاري قال عبد الله بن مسعود من افطروا ما في رمضان متمم من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه وبهذا الاسناد عن علي بن ابي طالب قال ابو هريرة بمثل قول ابن مسعود ثم كما سيجي فظهر ان ما ادعى ابن مالك من ان الاجماع على انه يقضى يوما مكانه ليس بصحيح **قوله** رحدث ابو هريرة حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه اخبره اصحابنا بالربعة وصححه ابن خزيمة بن طريق سفیان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن اوثاب عن عمارة بن عمار عن ابو الطوس عن ابيه عن ابو هريرة **قوله** روصعت محمد يقول ابو الطوس اسمه يزيد بن المطوس ولا يعرف له غير هذا الحديث وقال البخاري في التاريخ تفرع ابو الطوس بهذا الحديث ولا ادري مع ابن من ابو هريرة ام لا قال الحافظ في الفتح واختلف فيه على حبيب بن ابي ثابت اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث على الاضطراب والجلل جال ابو الطوس والشك في سماع ابيه عن ابو هريرة وهذه الثلاثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء وذكر ابن خزم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابو هريرة مثله موقوفا انتهى كلام الحافظ (باب ما جدد في كفارة الفطر في رمضان) **قوله** رانا رجل وفي رواية البخاري وغيره بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اجازة رجل قال الحافظ لم اقف على حقيقته الا ان عبد الغفار في المصنوعات تبعه ابن بشكوان جرما بانه مسلما كان سله بن محضر البياضي (فقال يا رسول الله) وقع في رواية جابر رجل وهو يثقف شعرا ويدق صدره ويقول هلك الا بعد وفي رواية يعلم وجهه وفي رواية ويحشى على رأسه التراب قال الحافظ بعد هذه الروايات واستدل بهذا على جواز هذا الفعل والقول ممن وقعت له معصية ويفرق بذلك بين مصيبة الدين والدنيا فيجوز في مصيبة الدين لما يشعر به الجلال من مشقة الذم وصحة الاقتلاع ويحتمل ان تكون هذه الواقعة قبل النهي عن طم الخرد وحلق الشعر عند المصيبة (وهلكت) وفي حديث عائشة احترقت واستدل به على انه

قال ابو عيسى حديث حفصة حدثت عن ابيها عن هذا الوجه وقد روى عن نافع بن ابى عرقوله وهو صحيح وانما معنى هذا عند بعض اهل العلم الصيام لمن لم يجز الصيام قبل طلوع الفجر في رمضان وفي قضاء رمضان وفي صيام نذر ما ذكره ابو النيوحة من الليل لم يجز ولا ما صيام التطوع فصيحه ان ينويه بعد ما أصبح وهو قول الشافعي احمد واسحاق باب لم يجز في اطار الصائم التطوع حصل ثمانية نوايا الاخرى عن سماك بن حرب عن ابن ابي عمير عن ام هانئ قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم فاتي بشراب فشرب منه ثم ناولني فشرب منه فقلت اني اذنبت فاستغفر لي قل وماذا قالت كنت صائمة فاطت فقال امن قضا كنت تقضيه قالت لا قال فلا يصرك وفي الباب عن ابى سعيد قال حديث ام هانئ في اسناده مقال في الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النجاشي الله عليه وسلم وغيرهم ان الصائم المتطوع اذا افطر فلا قضاء عليه الا ان يجب ان يقضيه وهو قول سفيان الثوري واسحق والشافعي

ياتني ويقول عند سعد فاقول لا يقول ان صدأه وفي رواية ان الحسن الصائم واذن للاستقبال وهو جواب جزا كذا في المراجعة قلت والظاهر انما هو ما ذهب اليه الباقر بن قول رحديث حفصة حديث لفرقة مرفوعا الام من هذا الوجه وقد روى عن نافع بن ابى عرقوله وهو صحيح قال في المتفق بعد ذكر هذا الحديث رواه الخمسة وقال في النيل اخرجاه ايضا ابن خزيمة وابن حبان وصححه مرفوعا وخرجه ايضا الدارقطني وقال الحافظ في التلخيص واختلف الائمة في رفعه ووقفه فقال ابن ابي عمير عن ابيه لا ادري ايها الصحيح رواية اية يحجب عن ابي بن عبد الله ابن ابي عمير عن الزهري عن سالم بن كمال الوقت شبهه وقال ابو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف اصح ونقل في العلل عن البخاري انه قال هو خطأ وهو حديث فيه اضطراب الصحيح عن ابن عمر موقوف وقال النسائي الصواب عندك موقوف ولم يصح رفعه وقال احمد ما له عندي ذلك الاسناد وقال الحاكم في الاربعين صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرک صحيح على شرط البخاري قال البخاري وانه ثقات الا انه روى موقوفا وقال الخطابي اسند عبد الله بن ابى بكر والبيهقي من الثقة مقبولة وقال ابن خزيمة لا يختلف فيه زيد بن قوام وقال الدارقطني كلهم ثقات كلام الحافظ قال الشافعي وقد تقرر في الاصول ان الرفع من الثقة زيادة مقبولة وانما قال ابن خزيمة لا يختلف فيه زيد بن قوام لان من رواه مرفوعا فقد رواه موقوفا باعتبار الطريق قال في الباب عن عائشة عند الدارقطني وفيه عبد الله بن عباس وهو مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء وطعن عليه في ذلك بسند عبد الله بن عباس عند الدارقطني ايضا بل سقطت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لمن اجتمع الصيام من الليل فليصم من الصبح ولم يجزعه فلا يصح وفي اسناده الواقداني انتهى كلام الشافعي قوله وهو قول الشافعي واسحق واسند لواحد من الباب وحدث عائشة المذكور في تقرر الاستدلال بان قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب نكرة في سياق المتفريع كل صائم ولا يخرج عن الا ما قام الدليل على انه لا يشترط فيه اجماع الصيام قبل الفجر وقد قام الدليل على ان صيام التطوع لا يشترط فيه اجماع قبل الفجر وهو حديث حفصة المذكور في الباب والظاهر ان التفرع متوجه الى الصحة لانها اقرب الجازين الى الذات او متوجه الى نفي الذات الشرعية وقد عرفت ما ذهب اليه ابن عمر وجاب بن زيد رضي الله عنهما عن عائشة المذكور لم يلزمهم وفي المعات والمذهب عندنا نفي الحنفية انه يجوز صوم رمضان والنفل والذين المعين بنية من نصف النهار والشرع شرط للقضاء والكفارة والنفل والطلاق ان يبيت الليلة لانه كغير متعينة فلا بد من التعيين في الابتداء والدليل اننا في الفرض ما روى في السنن الامريجة عن ابن عباس قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما شهد عند الاعراب برؤية الهلال الامن اكل فلا ياكل بقبية يومه ولم ياكل فليصم واما حديث حفصة مسمومه فتاختلف في رفعه فحمل على نفي الكمال انتهى ما في المعات قلت اجد عن رواية ابن عباس بانه انما صححت الذبقة في النهار في صفة شهادة الاعراب برؤية الهلال لان الرجوع الى الليل غير مقدور الزمان فيما كان مقدورا فيفضل الجواز بمنزلة هذه الصلوة اعني من انكشف له في النهار ان ذلك اليوم من رمضان وكمن ظلمه وجوب الصيام عليه من النهار كما يجوز ان يبين والصحيح علمه والكافي يسلر واما الاختلاف في رفعه حديث حفصة فاجيب عنه بان الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة واما حملها على نفي الكمال فتاظهار الظاهر ان النفي متوجه الى الصحة والاولى ان نفي الذات الشرعية هذا عندى الله تعالى علم جواب لمجاء في اطار الصائم المتطوع قوله الام عن ابن ام هانئ قال الحافظ في تهذيب التهذيب هارون بن ام هانئ يقول ابن ام هانئ ويقال ابن بنت ام هانئ وثالثتهم روى حديثه سماك بن حرب عن ابن ام هانئ مرفوعا الصائم المتطوع امير نفسه وكلام هانئ بان يقال له جلد بن هبيرة قال الحافظ فيتمثل ان يكون هارون هذا ولد جلد بن هبيرة واما ابن الحسن بن القطان فقال لا يعرف انتهى (عن ام هانئ) بهمة بعد نون مكسورة بنت ابطال قوله ركت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم فاتي بشراب) او من ما فانه المراد عند الاطلاق وفي رواية ابو داود قالت لما كان يوم الفتح فتم مكة حباوت فاطمة فجلست على ياد رسول الله صلى الله عليه وسلم واهما في عن يمينه فجلست الوليدة باناء فيه شرب ثم ناولني اى بقية الشراب (امن قضا كنت تقضيه) وفي رواية ابو داود كنت تقضين شيئا (فلا يصرك) اى ليس عليك اثر في افطارك وفي رواية ابو داود فلا يصرك ان كان تطوعا قوله (وفي الباب عن ابى سعيد) اوجه البيهقي قال صنعت النبي صلى الله عليه وسلم طعاما فلما وضع قال جل ناصنا ثم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاك اخو وكلف لك اظرفهم مكانه ان شئت قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث اسناده حسن (وعائشة) اخرجها الجماعة الا البخاري قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فقال هل عندكم من شيء فقلت لا فقال فاتي اذن صا ثم ثمر انا ناولها اخرج قلنا يا رسول الله اهدى لنا احسن فقال اربنيه ففقدنا جميعا صائما فاكل انتهى ولما حديث الباب تدل على انه يجوز لمن صا تطوعا ان يفطر لاسيما اذا كان في دعوة او طعاما من المسلمين قوله (في اسناده مقال) فان في سنن سماك وقد اختلف عليه في قال النسائي سماك ليس يعتمد عليه اذا انفرد وفي اسناده ايضا هارون بن ام هانئ قال ابن القطان لا يعرف وقال الحافظ في التلخيص مجهول قوله (ان الصائم المتطوع اذا افطر فلا قضاء عليه) لان يجب ان يقضيه وهو قول سفيان الثوري واحمد واسحق والثاقبي وهو قول الجمهور من اهل العلم واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم وان كان تطوعا فان شئت فاقضوا وان شئت فلا تقضوا في حديث ام هانئ ويقول صلى الله عليه وسلم انهم مكانه ان شئت في حديث ابى سعيد الخدري قال الحافظ هو ال على عدم الاجاب انتهى قال ابن خزيمة

مالك بن انس باب ما جاء في صلال شعبان بوضان حل ثلثنا بعد ان عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور عن سالم بن ابى الجعد عن سلمة عن ام سلمة قالت
ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وفي الباب عن عائشة قال ابو عيسى حديث ام سلمة حديث حسن وقد روى هذا الحديث ايضا
عن ابى سلمة عن عائشة انها قالت ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في شهر اكثر نصياما منه في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله حل ثلثنا بعد ان عبد
عن محمد بن عمر نا ابو سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وروى سالم ابو النضر وغيره احد هذا الحديث عن ابى سلمة عن عائشة فخره اية محمد بن عمرو
دوى عن ابن المبارك انه قال في هذا الحديث وهو جائز في كلام العرب اذا صام اكثر الشهور ان يقال صام الشهر كله ويقال قام فلان ليئله اجم وبعده تعشوا واشتغل بعض
امرؤ كان ابن المبارك قد راى كلا الحديثين متفقين يقول انما مع هذا الحديث ان كان يصوم اكثر الشهور باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان حال
رمضان حل ثلثنا قتيبة نا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بقى نصف من شعبان فلا تصوموا
انتم قال الشوكان ولا يخفى ان الآية عامة ولا اعتبار بمثل اللفظ لا بخصوص السبب كما تقرر في الاصول فالصواب قال ابن المنذر انتهى (باب ما جاء في صلال شعبان بوضان) قوله
ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين (الم) وفي رواية ابو داود وغيره انه لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما الا شعبان يصوم بوضان وهذا اللفظ او قولنا ترجم به الترمذي
قال الحافظ الفخر بعد ذكر هذه الرواية او كان يصوم معظمه واستدل عليه برواية عائشة عند مسلم بلفظ كان يصوم شعبان الا قليلا ويصح تحقيقه قوله (حديث ام سلمة حديث حسن
واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة وسكت عنه ابو داود ونقل المنذرى تحسین الترمذى ووافقه روى هذا الحديث ايضا عن ابى سلمة عن عائشة قال الحافظ في الفتح يحفل ان
يكون ابن سلمة رواه عن كل من عائشة وام سلمة وثوبان بن محمد بن ابراهيم التيمي رواه عن ابى سلمة عن عائشة ثارة وعن ام سلمة تارة اخبرهما النساى انتهى قوله ما رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم في شهر اكثر نصياما ما رأيت نصياما قديم (منه) اى من النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان متعلق نصياما ما وألغى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصوم في شعبان وفي غيره من الشهور سوى رمضان وكان نصيامه في شعبان اكثر نصيامه فيما سواه كذا ذكره الطبري قال بعض الخواص قوله في شهر يعنى به غير شعبان وهو
من المستنك في اكثر وفي شعبان حال من المحرم روى منه العائد الى الرسول صلى الله عليه وسلم اى ما رأيت به كذا في غير شعبان اكثر نصياما منه كذا في شعبان مثل زيد قائما
الحسن منه قاعدا او كلاهما ظرف اكثر الاول باعتبار الزيادة والثاني باعتبار اصل المعنى ولا تعلق له بروايته والا يلزم تفصيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة كذا ذكره
القائى كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله اى لغاية القلة وفي روايته مسلم من طريق ابى بريد عن ابى سلمة عن عائشة كان يصوم شعبا كله كان يصوم شعبان الا قليلا
قوله كان ابن المبارك قد راى كلا الحديثين متفقين يقول انما مع هذا الحديث انه كان يصوم اكثر الشهور المراد بكل الحديثين الحديث الذى ورد فيه صوم اكثر شعبان والحديث الذى
فيه صوم شعبان كله قال الحافظ الفخر حاصل ما قال ابن المبارك ان الرواية الاولى مفسرة لثانية وان المراد بالكل اكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستبعد الطبري قال لان الكل تأكيد
لرواية التمثيل وهو محقق في نفسه لا بالبعض مناه له قال يحفل على انه كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم معظمه اخرى لثلاثتهم انه واجب كله رمضان وقيل المراد بقوله
كله انه كان يصوم من اوله تارة ومن اخره اخرى من اثنا عشر طر فلا يحفل شيئا منه من نصيام ولا يحفل ببعضه نصيام دون بعض قال الزين بن المنذر اما ان يحفل قول عائشة
على المبالغة والمراد اكثر واما ان يحفل بان قولها الثاني متاخر عن قولها الاول فلا يخبر عن اول امرة انه كان يصوم اكثر شعبان واخبر ثانيا عن اخرها انه كان يصوم
كله انتهى لا يخفى بكلفه والاول هو الصواب ويؤيد رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه ولا صام شهرا كاملا قط
منذ قدم المدينة غير رمضان انتهى كلام الحافظ واختلاف في الحكمة في كثره صلى الله عليه وسلم صوم شعبان على اقل قول ذكرها الحافظ في الفتح وقد كفى تأملا بعضا
بعض الاحاديث الضعاف ثم قال وكذا في ذلك ما جاء في حديث احمد مما مضى اخرجه النسائي وابو داود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لم ارك تصوم
من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال في ذلك شهر يفضل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع على وانما صائم ونحوه من حديث عائشة عند
ابى يعلى لكن قال فيه ان الله يكتب على نفس ميتة تلك السنة فاحب ان ياتينى حل وانما صائم قال ولا تضارب بين هذا وبين ما جاء من النبي عن تقدم رمضان بصوم يومين ويومين وكذا
ما جاء من النبي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر بان يحفل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده انتهى باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان
حال (رمضان) قوله (اذا بقى نصف من شعبان فلا تصوموا) وفي رواية ابو داود وغيره اذا انتصف شعبان وفي رواية فلا صيام حتى يكون رمضان قال الترمذى في المرقاة والنسائي في
روحه على الامة ان يضعوا عن حق القيام بصيام رمضان على وجه الشاطئ وانما من صام شعبان كله فليتعم بالصوم يزول عنه الكلفة وللا فائدة بالانتصاف او بوعده لانه نوع من التقدير
والله اعلم قال القاضي المقصود استقيم من لا يقوى على اتباع الصيام فاستحب الاطعام كما استحب الاطعام على الدعاء فاما من قدر فلا يحمله ولذلك جمع النبي صلى الله عليه وسلم
بين الشهرين في الصوم انتهى قال الحافظ في فحة الباري قال كثير من الشافعية بمنع الصوم من اول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابى هريرة روى
اذا انتصف شعبان فلا تصوموا اخرجه اصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره وقال الرملى من الشافعية يحرم التقدم بصيام ابى بريد بن محمد بن احمد في رمضان يصوم
ابو داود ويومين ويكره التقدم من نصف شعبان الحديث الآخر وقال يجهول العلماء يحرم الصوم قطعا بعد النصف من شعبان وضعفوا الحديث الواحد فيه وقال احمد وابو يعين
انه مستكر واستدل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك بما هو احول من حديث العلاء وكذا ضعف قبله الطحاوى استظهر

قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن يكون الرجل مغطى فإذا بقى شيء من شعبان أخذ في الصوم لحال شهر رمضان وقد روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشبهه قوله وهذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقلوا شهر رمضان يصيبكم إلا أن يوافق ذلك صوم مكان يصومه أحدكم وقد دل في هذا الحديث إنما الكراهية على من يتعمد الصيام لحال رمضان باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان حدثنا أحمد بن منيع نا يزيد بن هارون نا الخليل بن أبي أركط نا عن يحيى بن أبي كزيب عن عروة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الفجر فقلت فقلت تخافين أن يخيف الله عليك ورسوله قلت يا رسول الله فقلت انك تبصن شأنك فقال إن الله تبارك وتعالى أنزل ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا فيعقر كل من عدل شره ثم كذب وفي الباب عن أبي بكر الصديق قال أبو عيسى حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الخليل بن أبي كزيب سمعت محمد بن يعقوب يعصم هذا الحديث قال يحيى بن أبي كزيب لم يسمع من عروة قال محمد بن الخليل لم يسمع من يحيى بن أبي كزيب

[illegible]

ان يصوم بعد شهر رمضان فقال له ما سمعت احدا يسأل عن هذا الا حرجا لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما قلنا عندنا فقال يا رسول الله اي شهر تاهرون ان يصوم
بعد شهر رمضان قال ان كنت صائما بعد شهر رمضان فاصوم يوم الجمعة فانه شهر الله فيه يوم تاتى الله فيه على قومه ويتوب فيه على قومه اخبرني قال ابو عيسى هذا حديث حسن
غريب باب ما جاء في صوم يوم الجمعة حدثنا القاسم بن دينار بن عبد الله بن موسى مطلق بن عمار بن شاذان عن عاصم بن زرعي عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة ايام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة وفي الباب عن ابن عمر ابو هريرة قال ابو عيسى حدثنا عبد الله بن عبد الله بن حسن غريب وقد استحب
قوم من اهل العلم صيام يوم الجمعة وانما يكون ان يصوم يوم الجمعة لا يصوم قبله ولا بعده قال ابو هريرة عن عاصم هذا الحديث ولم يرفع باب ما جاء في كراهية
صوم يوم الجمعة وحدثنا احمد بن محمد بن حنبل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم
قبله او يصوم بعده وفي الباب عن علي بن جابر وجدة الازدي عن جابر بن عبد الله بن عمرو قال ابو عيسى حدثنا ابو هريرة حديث حسن صحيح واهل على بن عبد الله
العلم يكرهون ان يخفف يوم الجمعة بصيام لا يصوم قبله ولا بعده يقول احمد في الباب ما جاء في صوم يوم السبت حدثنا احمد بن محمد بن مسعود بن ناسف بن حبيب
عن قنبر بن زياد عن خالد بن محمد عن عبد الله بن بسر عن اخيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجز احدكم ان يصوم
الله عليه وسلم لا يصوم الا في يوم الجمعة بالصلوات وقد ذهب الجمهور الى كراهته وذهب ابو حنيفة ومالك الى انه لا كراهة فيه واستدل لهذا الحديث قال الحافظ
في فتح الباري واستدل الخليفة بعد ذلك ابن مسعود يعني الذي ذكره الترمذي في هذا الباب ليس فيه حجة لانه يحتمل ان يريد ان كان لا يتعد فطره اذا وقع في الايام التي كان يصومها او لا يتعد ذلك
كراهة افرادها بالصوم جماعة بين الجمهور انتهى كلام الحافظ وقال العيني جردنا قلنا يعارض هذا الاحاديث يعني في الاحاديث التي تدل على كراهة افراد يوم الجمعة بالصوم ما رواه الترمذي
من حديث عبد الله بن عيسى بن الحرث الذي ذكره الترمذي في هذا الباب قلت لا نسلم هذه المعارضة لانه لا دلالة فيه على انه صلى الله عليه وسلم صام يوم الجمعة وحده فنهيه صلى الله عليه
وسلم في هذه الاحاديث يدل على ان صوم يوم الجمعة لم يكن في يوم الجمعة بل لما كان يومه قبله او يومه بعده وذلك لانه لا يجوز ان يجزى ان يجزى له على مخالفة امره الا بصريح صحيح
فحينئذ يكون نسخا او تخصيصا وكل واحد منهما منتف انتهى كلام العيني ملخصا قلت حاصل كلام العيني هذا هو ما قال الحافظ فالعجب كل العجب من العيني انه نقل قول الحافظ ثم
اعترض عليه وقال والعجب من هذا القائل بترك ما يدل عليه ظاهر الحديث ويدل عليه حجته بالاحتمال الناشئ من غير دليل الذي لا يتبرر ولا يعمل به وهذا كله عسف ومكابرة انتهى
فاعترض العيني هذا ان كان صحيحا فهو اقم على نفسه فان حصل كلامهما واحد فتفكر قوله (وفي الباب عن ابن عمر ابو هريرة) اسألنا ابن عمر فخرجوا ابن ابي شيبه عنه قال
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط كذا في عمدة القاري واما حديث ابو هريرة فخرجته الحافظان عبد البر بن عبد الله بن عمر ابو هريرة انه قال من صام الجمعة كتب له عشر ايام من ايام
الاخرة لا يشاكهن اياما لا الدنيا كذا في النيل وفي الباب عن ابن عباس اخبرنا ابن ابي شيبه عن حماد بن ابي عبد الله بن عمر الزكري قال قوله (حدثنا عبد الله بن حسن) وخرجنا للناسي ومحمد بن جابر
وابن عبد البر ابن خزيمة عن القاري باب ما جاء في كراهية صوم الجمعة وحده قوله لا يصوم احدكم يوم الجمعة) فهو معناه نفى قال الحافظ ذهب الجمهور الى ان النبي فيه
للتنزيه واختلف في سبب النهي عن افراده على اقول احدها تكون يوم عيد والعيد لا يصام واستشكل ذلك مع الاذن بصيامه مع غيره واجاب القوم بغيره بان شبهة بالعيد لا
يستلزم استواءه معه من كل جهة ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة القرى ثانياها لا يضعف عن العبادة وهذا اختاره النوى ثانياها خرف المبالغة في تعظيمه
فيقتل به كما افتق اليهود بالسبت رابعها خذله ان يفرض عليهم كما خشي صلى الله عليه وسلم من قيامهم الليل ذلك خاصها مخالفة النصارى لانه يجب عليهم صومه ونحن
ما من من مخالفتهم قال الحافظ بعد ذكر هذه الاقوال ما لها وما عليها لفظه واقتوى لا قوال وادها بالصواب اولها وورد فيه صريح حديثان احدهما رواه البخاري
وغيره عن ابو هريرة عن يوم الجمعة يوم عيدكم يوم صيامكم لان تصوموا قبله او بعده والثاني رواه ابن ابي شيبه باسناد حسن عن علي قال من كان منكم
متطوعا من الشهر فليصم يوم الخميس ولا يصم يوم الجمعة فانه يوم طعام وشراب وذكرنا انتهى قوله (وفي الباب عن علي) اخبرنا ابن ابي شيبه وتقدم لفظه انما رواه جابر اخبرنا الشيخان
(ورجاءة الاخرى) اخبرنا الحسن (وجي يرية) اخبرنا البخاري واحمد وابو داود وابن ابي عمير اخبرنا الطبراني من رواية صالح بن جبلة عن ابيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صام
الاربعة والخميس والجمعة نبي الله في الجنة قصر امن لؤلؤ وياقوت وزبرجد وكتب له براءة من النار وصلى الله عليه وسلم بن جبلة ضعفة الازدي كذا في عمدة القاري (وعبد الله بن عمرو)
اخبرنا الناسي قوله (حدثنا ابو هريرة حديث حسن صحيح وخرجنا الشيخان قوله (ويروى عن احمد واسحاق) وبه يقول الناسي والجمهور وقال مالك لا كراهة فيه فقولوا
قال يحيى سمعت ما لا يقول له اسم احد من اهل العلم والفقه ومن يقتدى به نعوذ بصيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض اهل العلم يصوم ما رواه كان يتجاء
انتمى به قال ابو حنيفة قال سراج احمد في شرح الترمذي قال اما ابو حنيفة فليدب صوم الجمعة ولو منقذ او تمسك به حديث اخبرنا الترمذي عن ابن مسعود وكان منقذ
الناسي احمد قال النوى السنة مقدسة ما رواه مالك وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة ومالك معذرة ... في انتم يبلغه انتهى قلت وقد تقدم الجواب عن حديث ابن مسعود في
في هذا الباب ما ذهب اليه الشافعي والجمهور والله تعالى اعلم به باب ما جاء في صوم يوم السبت قوله (حدثنا عبد الله بن بسر) بضم الموحدة وسكون السين عن اخيه وفي رواية
ابو داود عن اخيه الصمك قال القاري بتشديد اليم اسمي عمة وتعرف بالصماء قوله لا تصوموا يوم السبت اي حذرا لا فيما افترض عليكم بصيغة الجمهور قال الطبراني في
الافراد كما في الجمعة والتقصي مخالفة اليهود فيها والنهي فيها للتنزيه عند الجمهور وما افترض بيننا من المكتوبة المنذرة وفشاء الفوات وصوم الكفارة وفي معناه ما وافق سنة مؤكدة

في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما قدم المدينة صامته وأمر الناس بصيامه فلما افترض رمضان كان رمضان هو الفريضة وتركوا عاشوراء من شاء صامه ومن شاء تركه وفي الباب عن ابن مسعود وقيس بن سعد وجابر بن سمرة وابن عمر ومعاوية قال أبو عيسى العريضي العريضي هذا عند أهل العلم حديث عائشة وهو حديث صحيح لا يردون صيام عاشوراء واجباً إلا من رغب في صيامه لما ذكر في من الفضل باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو من أجل هذا وأبو كريب قالنا وكيع عن حبيب بن محمد عن الحكم بن الأحمق قال انتهيت إلى ابن عباس وهو متوسد في أثني زهر فقلت أخبرني عن يوم عاشوراء أي يوم أصومه فقال إذا رأيت هلال الحرام فاعده ثم أصم من يوم التاسع صائماً قال قلت أهلك كان يصوم محمد صلى الله عليه وسلم قال نعم حدثنا ثنيبة ناعبد الوارث بن يونس عن الحسن بن ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء أن يصوم العاشوراء قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وقد اختلف أهل العلم في يوم عاشوراء فقال بعضهم يوم التاسع وقال بعضهم يوم العاشر ورأي عن يوم عاشوراء في غير ذلك من غير ما بالذهب وأما بالنسبة إلى الجاهلية بعد ما في يوم نيف الصادقين بعد ما اشتد قصوه على بني عائل البكر فان اشتد الحجة على الناس عليها على ضيق المضاف غير متعارف في العربية بل قد منع بعضهم الظاهران الجاهلية التي بعد صفة له واعتبار اليوم من كان على أن عاشوراء من كان بعيد من حيث المعنى من حيث علم الخبر لأن عاشوراء معرفة ويوم مكة قالوا به أن كان فيه ضميماً لسان وعاشوراء مبتدأ خبره يوم مكة في شرح الترمذي لأبي الطيب رخصاً افترض رمضان كان رمضان هو الفريضة (ظاهر هذا الحديث أن يوم عاشوراء كان فريضة وجوبه وجوب صوم رمضان قالوا لفظي الفتح يخرج من مجزئ الاحاديث أنه كان واجباً للذين لا يصومونه ثم نال أهل ذلك ثم زيادة التأكيذ بالنداء العام ثم زيادة ما من أكل بالامساك ثم زيادة ما بالامساك في الأضطرار فيقول ابن مسعود الثابت في مسلم لا يجوز رمضان ترك عاشوراء مع العلم بأنه ما ترك استحبابه بل هو باق في كل علم من المروك وجوبه وأما قول بعضهم المتروك تأكل استحبابه والباق في مطلق استحبابه فلا يفتي بصفه بل تأكل استحبابه باق ولا يسمع استمر الإلتزام بحق في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لئن عشت لأصوم من التاسع والعاشر ولترغبه وضمه وأنه يكفر سنة وأبي تايكنا لم ينع هذا انتهى قوله وفي الباب عن ابن مسعود وقيس بن سعد وجابر بن سمرة وابن عمر ومعاوية (أما حديث ابن مسعود فمتفق عليه) أما حديث قيس بن سعد فأخرج ابن فضالة وأما حديث جابر بن سمرة فأخبره مسلم وأما حديث ابن عمر ومعاوية وهو ابن أبي سفيان فمتفق عليهما قوله (وهو حديث صحيح) وأخرج البخاري والنسائي في باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو قوله (وهو متوسد زهرة في زهره) وفي رواية تسلم عند زهرته أصبح من يوم التاسع صائماً الخ قال النووي هذا نص صحيح من ابن عباس بأنه مذهب ابن عباس عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم وتناوله على أنه مكتوف من الظاهر الأول فان العربي يسمي اليوم الخامس من يوم الورد رجباً وكذا باقي الأيام على هذه النسبة فيكون التاسع عشر أو ذهاب جابر العلم من السلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال ذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحاق وخلاف في هذا ظاهر الأحاديث ومقتضى النظر وأما تقدير أخذ من الظاهر فبعد فمات حديث ابن عباس الثاني بن عيلان قال أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم عاشوراء وذكر أن اليهود والنصارى تصومونه فقال أنه في العام المقبل يصوم التاسع وهذا نص صحيح بان الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر انتهى قلت وقد تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنين بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع وقوله لفظي حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا كان المقبل أن شاء الله صام التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فأنه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر هم يوم التاسع فمات قبل ذلك انتهى قال الشوكاني الأول في أن ابن عباس ارشد السائل إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع وليس عليه متبعين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يبال عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة فإن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع وقوله نعم بعد قول السائل أهلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم معني نعم هكذا كان يصوم ليقى لأنه قد أخبرنا بذلك ولأنه صلى الله عليه وسلم صام قبل يوم التاسع تأويل ابن المنين في غاية البعد لا نقوله وأصبح يوم التاسع صائماً لا يحتمل أنه انتهى كلام الشوكاني قلت وتأويل الشوكاني أيضاً بعيدة فكره قوله (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاشوراء يوم العاشر) هذا دليل على أن عاشوراء هو اليوم العاشر قال في اللغات مراتب صوم المحرم ثلاثة الأفضل أن يصوم يوم العاشر وما قبله ويوماً بعده وقد جاء ذلك في حديث أحمد وثانيهما أن يصوم التاسع والعاشر والثالث أن يصوم العاشر فقط وقد جاء في التاسع والعاشر لحديث ولهذا لم يجعلوا صوم العاشر والحادي عشر من المراتب وأن كان مخالفة اليهود في هذه أيضاً وكذا لا يخرج من التاسع من السنة انتهى قلت قال الحافظ في الفتح ولا حدر فوجع ابن عباس صوم يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده وهذا كان في آخر الأمر وقد كان صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عاشوراء في مكة واشتغل بالأسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقه ولا وقال غنى احتج بمنى منك ثم أحب مخالفتهم فأمراً بأن يضاف اليوم قبله ويوم بعد مطلقاً فأم انتهى قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) حديث ابن عباس الأول أخرجه مسلم وأبو داود والثاني في الترمذي وهو منقطع بين الحسن البصري وابن عباس فإنه لم يسمع منه وقول الترمذي حديث حسن صحيح له يومه مراده واحد في ابن عباس أراد وقد فهم أصحابنا لظرف أنه أراد في صحيح حديثه الأول فذكر كلامه هذا عقيب حديثه الأول فتبين أن الحديث الثاني منقطع وثنا أيضاً في الفتح للحديث الصحيح المتقدم كذا في عمدة القاري للعيني رحمه الله قوله (فقال بعضهم يوم التاسع وقال بعضهم يوم العاشر) قال ابن أبي المنين الأكل على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقبل هو اليوم التاسع فعلى الأول فالיום مضاف إلى الماضية وعلى الثاني هو مضاف إلى الليلة الآية وقيل أناسي التاسع عاشوراء أخذ من أراد الأجل كافوا إذا رجعوا إلى الأجل ثمانية أيام ثم رجعوا في التاسع والعاشر إلى العاشر وكذلك إلى الثلاثة كذا في الفتح وهو عن ابن عباس

ذی الحجة یصلح صیام کل یوم منها صیام سنة و یمان کل ایلة منها بقیام لیلة القد قال ابو عیسیٰ هذا حدیث غریب لا یرویه الا من حدیث مسعود بن واصل عن النعمان
وسالت محمدا عن هذا الحدیث فلم یرفع من غیره هذا الوجه مثل هذا وقال قد روی عن قتادة عن سعید بن المسیب عن النعمان عن رسول الله علیه وسلم شیء من هذا باب ما جاء فی
صیام ستة ایام من شوال حدیثنا احمد بن منیع نا ابو معاوية ناسعید بن سعید عن عمر بن ثابت عن ابی یوب قال قال رسول الله علیه وسلم صام رمضان
ثم اتبع بسنة من شوال فذلک صیام الدهر فی الباب عن جابر وابی هريرة وثوبان قال ابو عیسیٰ حدیث ابی یوب حدیث حسن صحیح وقد استحب قوم صیام ستة من
شوال لهذا الحدیث وقال ابن المبارک هو حسن مثل صیام ثلاثة ایام من کل شهر قال ابن المبارک ویروی فی بعض الحدیث ویلحق هذا الصیام برمضان واختار ابن المبارک
ان ینکون ستة ایام من اول الشهر قد روی عن ابن المبارک انه قال ان صام ستة ایام من شوال متفرقا فهو جائز قال ابو عیسیٰ قد روی عبد الغزیز بن محمد عن صفوان
ابن یسکیم وسعد بن سعید هذا الحدیث عن عمر بن ثابت عن ابی یوب عن النعمان عن رسول الله علیه وسلم هذا وروی شعبه عن ورقاء بن عمر عن سعد بن سعید هذا الحدیث و
سعد بن سعید هو أخو یحیی بن سعید لا نصاری قد کلم بعض اهل الحدیث فی سعد بن سعید من قبل خطه باب ما جاء فی صوم مثله من کل شهر حدیثنا قتيبة
نا ابو عوانة عن یماک بن حرب عن ابی الیربع عن ابی هريرة قال عجل الی رسول الله علیه وسلم ثلاثة ان انام الاعلی وترو صوم ثلاثة ایام من کل شهر وان اصلی الضحی حدیثنا
احب خیر ومن متعلق بالصيام الفصل بین احب معمله باجنی فالوجه ان یرا احب بالقر لیكون صفة ایام وان یتعبد فانه من متعلق باحب الفصل بین باجنی وهو کقوله
ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید خیر ما عذفت اقول لو جعل احب خبرا وان یتعبد متعلقا باحب جزیل الحادای ما من ایام احب الی الله لان یتعبد له فیها من
عشر فی الحجة لکان اقرب لفظا ومعنی اما اللفظ فظاهر اما المعنی فلان سوق الکلام لتظیم الايام والعبادة تابعة لها العکس وعلمنا ما ذهب الیه القائل بیلزم العکس مع انکاب
ذلک التعسف یرید بالملک وقل بالجهول الیسوی (صیام کل یوم منها) او ما عدا العاشر قال ابن المبارک ای من اول ذی الحجة الی یوم عرفة (صیام سنة) (ای لم ینکون فیها
عشر ذی الحجة کذا) قبل والاصح صیام التطوع فلا یحتاج الی ان یقال لکن فیها ایام رمضان قوله (هذا حدیث غریب الخ) واخرج ابن ماجه وهذا حدیث ضعیف لان فی سند مسعود
بن واصل وهو ابن الحدیث وفيه خاص بن قهوه وهو ضعیف كما عرفت باب ما جاء فی صیام ستة ایام من شوال قوله (هذا من صام رمضان ثم اتبعه بحجة او جعل عقیق فی الصیا
رست من شوال) وفي رواية مسلم ستان شوال قال النودی هذا صحیح ولو کان ستة بطحا جازا ايضا قال اهل اللغة فیما معناهما ستا وخمسة وستة وانما یلزمون اثبات الحاء فی الذکر کذا
ذکره بلفظه صریحا فیقولون صمنا ستة ایام ولا یجوز ست ایام فاذا حل ذلک الايام جاز الی وجها وانما جاء حدیث النهار فیہ من الذکر کذا لیرید کر بلفظه قوله تعالى یتوبن بانفسهن اربعة اشهر
وعشرا وخمسة ایام انتهى (ذلک صیام الدهر) لان الحسنة بعشر امثالها فومضان بعشرة اشهر والستة بشهرین قال النودی وقد جاء هذا فی حدیث مرفوع فی کتاب النساوی
قوله (وفي الباب عن جابر وابی هريرة وثوبان) وفي الباب ايضا عن البراء بن عازب عن عباس وعائشة قال میرك في تخریج احادیث هؤلاء الصحابة ما لم یحدیث جابر فراه الطبرانی
ما جاء فی الزار والیهقی واما حدیث ابی هريرة فراه الزار والطبرانی واسنادهما حسن وقال النودی احادیثه عند الزار صحیح واما حدیث ثوبان فراه ابن ماجه والنساوی و
ابن خزيمة فی صحیح ابن حبان ولفظه عن ابن حبان ما جاء من صام ستة ایام بعد الفطر كان کصیام السنة منجزا بالحسنة فله عشر امثالها واما لفظ البقية فقريب منه واما حدیث ابن
عباس فراه الطبرانی واحمد والزار والیهقی واما حدیث عائشة فراه الطبرانی ايضا کذا فی المراجعة قلت واما حدیث البراء بن عازب فراه الذراری وقوله (هذا حدیث حسن صحیح الخ)
حدیث حسن صحیح واخرج مسنده وابعاد ابن ماجه قوله (وقد استحب قوم صیام ستة من شوال لهذا الحدیث) وهذا هو الحق قال النودی فیہ دلالة صریح على هذا لسانه
واحمد وادوم واما فقیه فی استحباب صوم هذه السنة وقال مالك وابی حنيفة ینکر ذلک قال مالك فی الموطا ما رأیت احدا من اهل العلم یصومها قال فیہک الشافعی وجوبه دلیل الشافعی
وصافیه هذا الحدیث صحیح الصریح واذ ثبت السنة لا تترك لترك بعض الناس واکثرهم اولکهم له وقوله قد یظن وجوبها ینتقض بصوم یوم عرفة وما شوا ویرجمهم من الصوم
المدوب انتهى کلام النودی قلت قول من قال ینکر احصی صوم هذه السنة باطل مخالف لاحادیث الباب لذلک قال عامة الشافعية بانہ لا یاس به قال ابن الهمام صوم مستمحل
عن ابی حنيفة وابی یوسف کراهته وعامة المشائخ یروایه باسا انتهى قوله (ویروی) بصیغ تالمجهول وناش فاعلمه قوله ویلحق هذا الصیام برمضان کذا فی بعض الحواشی قلت لم
اقتنا على الحدیث الذی روی فیہ هذا اللفظ نعم قد روی فی حدیث ثوبان من صام ستة ایام بعد الفطر كان کصیام السنة والظاهر المتبادر من البعدیه هل المعجزة القریبة رواختار
ابن المبارک ان ینکون ستة ایام من اول الشهر (ای من اول شهر شوال متوالیه) وروی عن ابن المبارک انه قال ان صام ستة ایام متفرقا فهو جائز قال النودی قال احمد بن حنبل
الافضل ان تصام الستة متوالیه عقب یوم الفطر فان فرقها واخرها عن اوائل الشهر الی اخره حصلت فضیلة المتابعة لانه یصلق انه اتبعه ستان من شوال انتهى قلت
الظاهر هو ما نقل النودی عن احمد فان الظاهر المتبادر من لفظ هذا لفظ المذكور فی حدیث ثوبان المذكور فی البعدیه القریبة والله تعالی اعلمه قوله (وقد کلم بعض اهل الحدیث
فی سعد بن سعید من قبل خطه) قال الحافظ فی التقریب سعد بن سعید بن فیس بن عمر الهضاری أخو یحیی صدق سیئ الخط من الرابة انتهى فان قلت کیف صح الترمذی حدیث
سعد بن سعید المذكور هم صحیح فانه قد کلم فی بعض اهل الحدیث من قبل خطه قلت الظاهر ان یصحی لعدد الطرق وقد تقدم فی المقدمة انه قد یصح الحدیث لعدد طرقه علامته
له یقر به سعد بن سعید بل تابعه صفوان بن سلیم كما تقدم باب ما جاء فی صوم ثلاثة من کل شهر قوله (عجل الی رسول الله علیه وسلم) ای وروی فی رواية الشیخین واما
خليفة (أو ثلاثة) خصال ان لا انام الاعلی وترو قال الحافظ فیہ استحب ان تقدم الی ترو المزمع وذلك فی حق من یرتیق بالاستیقاظ ویتناول من یصل بین النویین وهذه الوجه

محمد بن غيلان نا ابراهيم انما اشعبه عن الاغوش قال سمعت يحيى بن زكريا محمد بن موسى بن طلحة قال سمعت ابا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر اصب من الشهر
ثلاثة ايام فم من ثلث عشرة واربعة عشرة وخمس عشرة وفي الباب عن ابي قتادة وعبد الله بن عمرو وقرة بن اياس المزني وعبد الله بن مسعود وابي عقرب وابي عباس وعائشة
وقتادة بن ملحان وعثمان بن ابي العاص جزيير قال ابو عيسى حديث ابو ذر حديث حسن وقدرى في بعض الحديث ان من صام ثلثة ايام من كل شهر كان كمن صام
الدهر رحل ثلثة اشهادنا ابو معاوية بن عاصم الاحول عن ابي عثمان عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام من كل شهر ثلثة ايام فذلك صيام الدهر فانه
الله تبارك وتعالى تصديق ذلك في كتابه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اليوم عشرة ايام قال ابو عيسى هذا حديث حسن قال ابو عيسى قد روى شعبة هذا
الحديث عن ابي شمر وابي الليث عن ابي عثمان وقال عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رحل ثلثة اشهادنا محمد بن غيلان نا ابراهيم نا شعبة عن يزيد الرشك قال سمعت
معاذة قالت قلت لعاثشة اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم ثلثة ايام من كل شهر قالت نعم قلت من ايه كان يصوم قالت كان لا يبالي من ايه صام قال ابو عيسى
هذا حديث حسن صحيح قال ويزيد الرشك هو يزيد الصبي وهو يزيد القاسم وهو الرشك هو القاسم في لغة اهل البصرة باب ما جلد في فضل الصوم حدث
عمران بن موسى المقرئ البصري نا عبد الوارث بن سعيد نا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ربكم يقول كل حسنة بعشر
امثالها الا سبعة ضعف الصوم الى انا اخرى به والصوم جنة من النار ولؤلؤ من الصائم اطيب عند الله من زهر المسك وان جعل على احدكم جاهل وهو صائم
لا يهريرة ورد مثله الا في الرواية الاولى مسلم ولا في ذريعة رواه النسائي انتهى كلامه الى افظ قال الشيخ عبد الحق في اللغات لعلة انفي لابي هريرة باول الليل لانه كان يحفظ احاديث رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويحفظها وكان يحضره كثير من الليل فيه ذلك فضل ان الاشتغال بالعمل افضل من العبادة وهو السبب في الوصية بان يوتر قبل ان ينام انتهى كلام
الشيخ قلت ويمكن ان يكون السبب اخر كما هو في الوصية لابي هريرة اعولاه في رضى الله عنهما والله تعالى اعلم وروى ثلثة ايام من كل شهر قال الحافظ الذي يظهر ان المراد بها
البصر وان اصل الضمى زاد احسن في رواية كل يوم وفي رواية الجاري بلفظ كعتي الضمى قال ابن دقيق العيد لعلة ذكره الاقل الذي يحد لنا تأكيد بفعله وفي هذا دلالة على استحباب
صلوة الضمى وان اقلها ركعتان قال الحافظ في الفتح حتى شيخنا الحافظ ابو الفضل بن الحسين في شهر الترمذ عاينه اشهر بين العوام ان من صلى الضمى ثم قطعها بغير وضوء كثير من
الناس يتكبرونها اصل ذلك وليس لما قاله اصل بل الظاهر انه مما القاها الشيطان على السنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لاسيما ما وقع في حديث ابا ذر انتهى حديث ابي هريرة
المذكور لم يحكم عليه الترمذى بشئ هو حديث صحيح واخرجه الشيخان قوله سمعت يحيى بن زكريا يفتح المحدثه وتشديد السين المهملة واخره ميم قوله رخصت ثلث عشرة واربعة
عشرة وخمس عشرة هي ايام البالي البيض قوله وفي الباب عن ابي قتادة اخرجه مسلم وفيه ثلاث من كل شهر رمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله (وعبد الله بن عمرو)
اخرجه الشيخان وفيه ثلثة ايام من كل شهر صوم الدهر كله صم كل شهر ثلثة ايام واقر القرآن في كل شهر قرة بن اياس المزني) اخرجه احمد باسناد صحيح عنده فروعا صيام ثلثة ايام
من كل شهر صيام الدهر كله واظاهرة اخرجه ايضا البزار والطبراني وابن حبان وصححه كذا في الترغيب (وعبد الله بن مسعود) قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم
غرة كل شهر ثلثة ايام وقلما كان يفطروا الجمعة اخرجه الترمذى والنسائي واخرجه ابو داود اثنى ايام ومحمد بن خزيمة وابي عقرب لينظم من اخرجه حديثه (وابن عباس)
اخرجه النسائي (وعائشة) اخرجه مسلم والترمذى في هذا الباب (وقتادة بن ملحان) بكسر الميم وقيل بفتحها ولم اقف على من اخرجه حديثه (وعثمان بن ابي العاص) اخرجه
النسائي والبيهقي (وجزيير) اخرجه النسائي وقال الحافظ اسناده صحيح قوله (حديث ابو ذر حديث حسن) واخرجه النسائي وصححه بن حبان كذا في المرقاة قوله (فذلك صيام
الدهر) وذلك لان الحسنة بعشرة امثالها فيعدل صيام الثلاثة الايام من كل شهر صيام الشهر كله فيكون من صام الدهر قوله (وهذا حديث حسن) واخرجه ابن ماجه قوله
(عن ابي شمر) بكسر الشين المججمة وسكون الميم الضمى مقبول من الرابعة قوله (قالت نعم) اي هذا اقل ما كان يقصر عليه قلت من ايه (اي من اي يوم وفي رواية مسلم من ايام
الشهر كان لا يبالي من ايه صام) وفي رواية مسلم لم يكن يبالي من اي ايام الشهر يصوم قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم قوله (ويزيد الرشك) بكسر الراء وسكون
الشين المججمة (هو يزيد الصبي) بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها عين مهملة قال في الخلاصة يزيد بن ابي يزيد الصبي مولى لام ابو الدهر البصري لذارع القاسم الرشك
عن مطرف بن الشاذلي وعنه شعبة وميم ثقة ارجأ قوله في حديثه (باب ما جلد في فضل الصوم) قوله (القرآن) بفتح القاف وشدة الزاي الاولى قال في القاسم من
القرآن ابراهيم والقرآن ككتان بانهم الفرق قوله (كل حسنة بعشر امثالها) او تضاعف بعشر امثالها (والسبعة ضعف) بكسر الصاد اي مثل (الصوم لي) وفي رواية الشيخين كل عمل
ابن ادم يضاعف الحسنة بعشر امثالها الى سبعة ضعف الا الصوم فانه في الخبر قال الحافظ في الفتح قد اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى الصيام لي وانا اجزي به مع ان الاعمال كلها لله
وهو الذي يجزي به عمله اقول ثمة كذا في قوله قال واقرّب الخ قوله الذي ذكرتها الى اصواب الاول والثاني وانا اذكر ههنا هذين القولين ومن شاذ الوفاق على ابيها فليدبر
الى الفتح فالقول الاول ان الصوم لا يقع فيه الربا كما يقع في غيره قال ابو عبيد بن ربيعة قد علمنا ان اعمال البر كلها لله وهو الذي يجزي بها فترى والله اعلم انه اخص الصيام لان ليس يظهر
من ابن ادم بفعله واما هو شئ في القلب ويؤيد هذا التاويل قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الصيام مراءى حدثني شعبة بن قيس عن الزهري فذكر ان النبي مرسل قال ذلك لان الاعمال لا
تكون الا بالحركات الا الصوم فانما هو النية التي تقضى عن الناس هذا حديث عندي انتهى قال الحافظ وقد روى الحديث المذكور البيهقي في الشعب من طريق حقيق واوردته من وجه
اخر عن الزهري موصلا عن ابي سلمة عن ابي هريرة واسناده ضعيف لفظه الصيام لا يربا فيه قال الله عز وجل هو لي وانا اجزي به وهذا الوجه كان قاطعا للذراع قال الحافظ معنى النفي

فليقل الايام وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعيد وكعب بن عجرة وسلام بن قيس وبتير بن الخصاصية واسم بشير رجم بن معبد والخصاصية هي **قال ابو عيسى**
 وحديث ابو هريرة حدثت حسن غريب من هذا الوجه **حدثنا محمد بن بشير** انا ابو عبد الله العقدي عن هشام بن سعد عن ابي جابر عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال في الجنة باب يدعى الريان يدعى له الصائمون فمن كان من الصائمين خله ومن دخله لم يظأ أبدا **قال ابو عيسى** هذا حديث حسن صحيح غريب **حدثنا قتيبة**
عبد العزيز بن محمد بن سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابو هريرة **قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** للصائم فرحتان فرحة حين يفتطر وفرحة حين يلقى ربه **قال ابو عيسى**
 هذا حديث حسن صحيح **باب لما جاء في صوم الدهر** **حدثنا قتيبة** واسم بن عدي الطوسي قال نا محمد بن زيد عن عجلان بن جبر عن عبد الله بن معبد عن ابي قتادة
قال قيل يا رسول الله كيف بمن صام الدهر **قال** لا صام ولا افطر **او لم يقم ولم يفتطر** وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن الشيبان وعمران بن حصين وابو موسى **قال**
ابو عيسى **حدثنا** ابي قتادة **حدثت** حسن وقد كره قوم من اهل العلم صيام الدهر قالوا انما يكون صيام الدهر اذا لم يفتطر يوم الفطر ويوم الاضحية وايام التشريق فمن افطر
 في هذه الايام فقد خرج من حد الكراهية ولا يكون قد صام الدهر كله هكذا روي عن مالك بن انس وهو قول الشافعي **وقال احمد** وصحاحنا من هذا وقال لا يجزئ ان يفتطر
 ايام غير هذه الخمسة الايام التي هي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر ويوم الاضحية وايام التشريق

في قوله لا يرياء في الصوم انه لا يدخله الرياء يفعل وان كان قد يدخله الرياء بالقول كما يصح ثم يجزئانه صام فقد يدخله الرياء من هذه الخبيثة فدخل الرياء في الصوم انما يقم
 جهة الاخبار بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها وثانيها ان الرياء بقوله وانا اجزي به اني افطر بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسنة واما غير من العبادات فقد
 اطلع عليها بعض الناس **قال القطبي** معناه ان الاعمال قد كشفت مقاديرها كلها سارح انها تصاعف من عشرة الى سبعمائة الى مائة الى مائتين الله الا الصيام فان الله يثيب عليه بغير تقدير
 ويشهد لهذا السياق رواية الاخرى يعني رواية الموطأ وكذلك رواية الامم عن ابي صالح حيث قال كل عمل ابن ادم يضاعف الحسنه بعشر مائة الى مائة ضعف الى مائتين الى مائتين
 الله قال الله الا الصيام فانه لو انا اجزي به اى اجازى عليه جزاء كثير من غير تعيين لقد مر وهذا لقوله تعالى انما يوفى الصابر اجرهم بغير حساب انتهى الصابر من الصائمون في
 اكثر الاقوال انتهى ما في الفتح **قوله** وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعيد وكعب بن عجرة وسلام بن قيس وبتير بن الخصاصية **اما** حديث معاذ بن جبل فاخرجه احمد والترمذي والنسائي
 وابن ماجه كلهم من رواية ابي ابي عن معاذ بن الجديس طويل وفيه الصيغة وذكر المندري هذا الحديث الطويل في باب الصمت **اما** حديث سهل بن سعد فاخرجه البخاري ومسلم وغيرهما **اما** حديث
 كعب بن عجرة فاخرجه البخاري عنه **قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** احضروا المنبر فخرنا فلما ارتقى حجة قال امين فلما ارتقى الدرجة الثانية قال امين فلما ارتقى الدرجة الثالثة قال امين فلما
 نزل قلنا يا رسول الله لقد سمعنا منك اليوم شيئا ما كنت نسمع قال ان جبرئيل عرض لي فقال بعد من ادرك رمضان فلم يفتطر قلت امين فلما رقيت الثانية قال بعد من ذكرت عذرا فلم يصلي عليك
 فقلت امين فلما رقيت الثالثة قال بعد من ادرك اوبى الكبر عتة **او** لحدوها فلم يدخله الجنة قلت امين **قال** الى كبره لا سناد **اما** حديث سلامة بن قيس فاخرجه ابو يعلى والبيهقي عنه **ان** رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من صام يوما ابتغاه وجه الله به **قال** الله به من جهنم كبد غراب طار وهو غرض حتى مات هرا كان في الترسب كن فيه سلمه بن قيس بغير الف والى المندري بعد كره هذا
 الحديث ورواه الطبراني في معجمه سلامة بن زيادة الف وفي اسناده عبد الله بن هبة انتهى **اما** حديث بشير بن الخصاصية فليظن من اخرجه **قوله** واسم بشير رجم بن معبد بالاسم سكن الحاء المهملة
قوله **وقال في الجنة** باب يدعى الريان يدعى له الصائمون فمن كان من الصائمين خله ومن دخله لم يظأ أبدا **قال ابو عيسى** هذا حديث حسن صحيح غريب **حدثنا قتيبة**
 ومعناه لانه مشتق من الذي وهو مناسب حال الصائمين **قال القطبي** كفى بك كراي عن التسميم لانه يدل عليه من حيث انه ليستلزمه قال الحافظ **اولا** انه اشق على الصائم من الجوع انتهى
 وفي رواية الشيخين في الجنة ثمانية ابواب منها باب يسمى الريان يدعى له الصائمون وفي رواية الشيخين لا يدخله الا الصائمون **وقال** خله لم يظأ أبدا **وقال** في رواية النسائي وابن خزيمة من دخل
 شرب ومن شرب لم يظأ أبدا **قوله** **هذا** حديث حسن صحيح غريب **واخرجه** الشيخان **قوله** **فرحة** حين يفتطر **قال** القطبي معناه فرحة بزوال جوع وحشة حيث ايم له الفطر **هذا** الخبر ليس
 وهو السابق للفهم وقيل ان فرحة بظرة انما هو من حيث انه تمام صوم فحاشا لعبادة وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه **قال** **باب لما جاء في صوم الدهر** **قوله** **قال** لا صام ولا افطر
 لم يصم ولم يفتطر هو من شك من احد روايته **قال** في المعاني اختلاف في توجيه معناه فقيل هذا دعاء عليه كراهة لصنيعه ونزجره له عن فعله **قال** الظاهر انه اخبار ضد افطر ظاهره اما
 عدم صوم فحاشا لفته السنة وقيل لانه يستلزم صوم الايام النهيية وهو حرام وقيل لانه يتصور روبا يفضو الى القاء النفس الى التهلكة والى العجز عن الجهاد والمقوق **الآخر** انتهى **قوله** **وقال** **ابو عيسى**
 عن عبد الله بن عمر **واخرجه** الشيخان وفيه الايام من صيام الابد مرتين وعبد الله بن التميمي وعمران بن حصين **قال** في الظاهر لاحد وابن حبان عن عبد الله بن التميمي **واخرجه** الابد من صيام
 لا افطر عن عمر بن حصين عن ابي موسى **واخرجه** ابن حبان وغيره **بلفظ** من صام الدهر مضيق عليه جهنم هكذا وعقد تسعين كذا في التحسين **قال** في الفتح **واخرجه** احمد والنسائي
 ابن خزيمة وابن حبان **قوله** **رواه** ابي قتادة **حسن** **واخرجه** مسلم مطوع **قوله** **وقد كره** قوم من اهل العلم صيام الدهر قالوا انما يكون صيام الدهر اذا لم يفتطر يوم الفطر ويوم الاضحية
 وايام التشريق **قال** الترمذي في شهره مسلم واختلف العلماء فيه فذهب اهل الظاهر الى منع صيام الدهر لظواهر هذه الاحاديث **قال** القاضى وغيره **وهب** جاهد العلماء الجواز اذا لم يصم
 الايام المنهي عنها هي العيدين والتشريق وذهب الشافعي الى استحبابه ان سر الصيام اذا افطر العبد والتشريق كراهة فيه بل هو مستحب بشرط ان لا يفتطر به من ولا يفتت حقا فان فطر
 او فوت حقا كرهه واستدلوا بحديث حمزة بن عمرو وقد رواه البخاري مسلم انه قال يا رسول الله اني اسر الصوم فاصوم في السفر فقال اشئت فصم وهذا الفطر رواية مسلم فان فطر
 الله عليه وسلم على سر الصيام ولو كان مكرها لبقية لاسيما في السفر وقد ثبت عن ابن عمر بن الخطاب انه كان ليسر الصيام وكذلك ابو طلحة وعائشة وخلافي من السلف واجابوا عن حديث (صا

باب ما جاء في كراهية صوم ايام التشريق حدثنا انا وكثير عن موسى بن عيسى عن ابيه عن عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر وايام التشريق
عيدنا اهل الاسلام وهي ايام اكل وشرب وفي الباب عن علي وسعد بن ابهريرة وجابر بن عبد الله بن حذافة وانش وسحرة بن عمرو الهاسلي وكعب بن مالك
وعائشة وعمر بن العاص وعبد الله بن عمر قال ابو عبد الله بن عتبة بن عامر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم بكون صيام ايام التشريق الا ان قوما من اصحابنا
التي صلى الله عليه وسلم وغيرهم خصوا للمتمتع اذا لم يجد هديا ولم يصم في العشر ان يصوم ايام التشريق وبه يقول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق قال ابو عيسى اهل
العراق يقولون موسى بن علي بن رباح واهله يصر يقولون موسى بن علي وقال سمعت قتبية يقول سمعت الليث بن سعد يقول قال موسى بن علي لا تجعل احدا في جوارح اسم أبي
ابن عبيدة من قال مولاي ابن ابراهيم فقد اصاب من قال مولاي عبد الرحمن بن عوف فقد اصاب انتهى قال الحافظ في الفتح قال ابن التين وجه كون القولين صوابا ما روي انما اشتركوا في لونه وقيل جعل احدا
على الحقيقة والاخر على المجاز وسبيل المجاز اما بانه كان يكتر ملازمة احدهما المخذلة ولا خذعنا ولا انتقاله من ملك احدهما الى ملك الاخر فحرم الزبير بن بكاربانه كان مولاي عبد الرحمن بن عوف
فعل هذا فنسبت اليه ابن ابراهيم المجازية قال واسم ابن ابراهيم عبد الرحمن وهو ابن عبد الرحمن بن عوف وقيل بن اخيه انتهى كلام الحافظ رباب ما جاء في كراهية صوم ايام التشريق هي
ايام النحر سميت بذلك من تشريق اللحم وهو تقديده وبسطه في الشمس ليجف لان لحم الاضحية كانت تشريق فيها بمعنى قيل سميت به لان الهدى الضحية لا تنحر حتى تشرق الشمس اي تطلم كذا في
قوله (يومعرفة) اي اليوم التاسع من ذي الحجة (ويوم النحر) اي اليوم العاشر من ذي الحجة (وايام التشريق) اي اليوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (عيدنا) بالرغم على الجوزية (اهل الاسلام)
بالصبي على الاختصاص (وايام اكل وشرب) في الحديث دليل على ان يومعرفة وايام التشريق ايام عيد كما ان يوم النحر يوم عيد وكل هذه الايام الخمسة ايام اكل وشرب قال
الشوكاني في النيل ما هر حديث ابو قتادة مرفوعا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديثه رواه الجماعة الا البخاري والترمذي انه يستحب صوم عمر مطلقا وظاهر حديث عتبة بن عامر يعني الكذا
في هذا الباب انه يمكن صومه مطلقا وظاهر حديث ابهريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومعرفة يعرفات رواه احمد وابن ماجه انه لا يصح صومه يعرفات فخرج بين الاحاديث بان
صوم هذا اليوم مستحب لكل احد مكروه لمن كان يعرفات حاجا والحكمة في ذلك انه ربما كان مريضا الى الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفة هناك والقيام بالعمل الجود وقيل الحكمة انه يوم عيد لاهل
الموقف اجتماعهم فيه ويؤيد الحديث عتبة بن عامر انتهى كلام الشوكاني في محصل قوله (وفي الباب عن علي) اخبره النسائي عن طريق مسعود بن الحكم عن ابيه ان ابا ذر قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركبنا يصوم يقول يا ايها الناس ايام اكل وشرب ونساء وبغال وفيه كراهة قالت فقلت من هذا قال علي بن ابي طالب رواه البيهقي من هذا الوجه يمكن قال ان حدثه حدثته كذا في
التخصيص (وسعد) بن ابي وقاص اخبر احمد بلفظ قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اذني ايام مني ايام اكل وشرب ولا صوم فيها يعني ايام التشريق واخبره البزار ايضا قال في مجمع
الزوائد بجاء رجال الصحيح رواه ابهريرة (اخبره الدارقطني في سننه في الضحيا وفيه وايام مني ايام اكل وشرب وبغال وفي سننه سعيد بن سلام الطارقال الزيلي ما احمد بالكتب (وجابر بن
ابن بيشة) الهزلي اخبره مسلم بلفظ ايام التشريق ايام اكل وشرب وروى ابن عديم (محدثين مصنفين اخبره النسائي بنحو حديث نبيشة) وعبد الله بن حذافة (اخبره الدارقطني بلفظ لا
تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال يعني ايام مني في اسناده الرازي (والنسائي) اخبره الدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن خمسة ايام في السنة يوم الفطر
ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق وفي اسناده محمد بن خالد الطحان وهو ضعيف (ومحمد بن الاعور الاسدي) لينظر من اخبره وكعب بن مالك (اخبره احمد ومسلم وفيه ايام مني ايام اكل و
شرب) وعائشة وابن عمر قال لا يرضى في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى اخبره البخاري (وعمر بن العاص) اخبره ابو داود (وعبد الله بن عمر) اخبره البزار قال الزيلي في نصب
الراية قال المنذري في فضائله وقد روي هذا الحديث من رتبة نبيشة قوله (حديث عتبة بن عامر حديث حسن صحيح) واخبره ابو داود والنسائي وسكت عنه ابنه ونقل المنذري
تصحيح الترمذي واقرة قوله (الا ان قوما من اصحابنا) انتهى ما صلى الله عليه وسلم ولا غيره من فضيل المتمتع اذا لم يجد هديا ولم يصم في العشر ان يصوم ايام التشريق قال الحافظ الفتح وقد روي ابن
المنذري وغيره عن الزبير بن العوام وابي طلحة الجوزي مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمر بن العاص المنتم مطلقا وهو المشهور عن الشافعي عن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في اخرين منه الا
للمتمتع الذي لا يجد الهدى وهو قول مالك والشافعي في القديم وعن الاوزاعي وغيره ايضا يصومها المحصر والقارن انتهى واستدل القائلون بالمنتم مطلقا باحاديث الباب التي لم تقيد بالجواز
للمتمتع واستدل القائلون بالمجاز للمتمتع حديث عائشة وابن عمر قال لا يرضى في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري وله عنهما انها قال الصيام لمن تمتع بالعمرة
الى الحج اليوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام ايام مني قال الشوكاني وهذه الصيغة لها حكم الرفع وقد اخبره الدارقطني والطحاوي بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع
اذا لم يجد الهدى ان يصوم ايام التشريق وفي اسناده يحيى بن سلام وليس بالقوي ولكنه يؤيد ذلك عموم الآية قالوا وحل الطلق على المقيد واجب وكذلك بناء العام على الخاص قال
الشوكاني وهذا اقوى المذهب واما القائلون بالمجاز مطلقا فلحديث الباب جميعا ثم عليه وبه يقول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق وقال ابو حنيفة روى يصوم ايام
التشريق قال محمد في الموطا لا ينبغي ان يصام ايام التشريق للمتمتع ولا لغيرها لمجاهد من الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابو حنيفة والعامه من قبلنا انتهى قوله (واهل العراق
يقولون موسى بن علي بن رباح) بضم العين وقيل لا يصومها رباح واهل مصر يقولون موسى بن علي بفتح العين وكسر اللام مكبرا . باب ما جاء في كراهية الحجامة للصائم قوله
عن ابراهيم بن عبد الله بن قاسم بن قاف وقيل هو عبد الله بن ابراهيم بن قارظ وروى من نزع افعسا اثنان صدوق من الثالثة كذا في التقریب دافط الحاحم والحجامة استدل
بظاهر الحديث من قال حجامة الحجامة للصائم . وبجى ذكرهم قوله وفي الباب عن سعد بن ابى وقاص مالك بن وهب بن عبد مناف احد عشرة اخبر حديث ابن عدى في
الكامل وفي سننه داود بن الزبرقان وهو ضعيف (وعلى) ابن ابي طالب اخبره النسائي في كراهية اختلاف فيه واخبره البزار في سننه وقال جميع ما يرويه الحسن بن علي مرسل وانما

في الترمذي

في الترمذي

باب ماجاء في كراهية الحجامة للصائم حدثنا محمد بن رافع النيسابري ومحمد بن غيلان ويحيى بن موسى قالوا اننا عبد الرزاق عن ميمون بن يحيى بن ابي كثير عن ابراهيم بن عبد الله بن قزح عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افطر الحاجم والمحجوم وفي الباب عن سعد بن علي وشاذل بن اوس وثوبان واسامة بن زيد وعائشة ومفضل بن يسار ويقال معقل بن نسلان وابو هريرة وابو عباس وابو موسى وبلال قال ابو عيسى حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح ذكر عن احمد بن حنبل انه قال اصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج وذكر عن علي بن محمد انه قال اصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشاذل بن اوس لان يحيى بن ابي كثير روى عن ابي قلابة الحديثين جميعا حديث ثوبان وحديث شاذل بن اوس وقد كره قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الحجامة للصائم حتى ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخطم بالليل منهم ابو موسى الاشعري ابن عمر بهذا يقول بن المبارك قال ابو عيسى سمعت اسحاق بن منصور يقول قال عبد الرحمن بن مهدي من احتجم وهو صائم فعليه القضاء قال اسحاق بن منصور وهكذا قال احمد بن حنبل واسحاق بن ابراهيم قال ابو عيسى واخبرني الحسن بن محمد الزعفراني قال قال الشافعي قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه احتجم وهو صائم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افطر الحاجم والمحجوم ولا أعلم احدا من هذين الحديثين ثابتا ولو توفى رجل الحجامة وهو صائم لم كان احب الي وان احتجم وهو صائم لم ار ذلك ان يفطره قال ابو عيسى هكذا كان قول الشافعي ببطلان ما بصرفه الى الرخصة ولم يلجأ الى ما ساء واخبرني ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم في حجة الوداع وهو صائم باب ما جاء من الرخصة في ذلك حدثنا بشر بن هلال البصري نا عبد الوارث بن سعيدنا ايوب عن حكيم بن عمار قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم قال ابو عيسى هذا حديث صحيح هكذا روى وهيب بن خالد نا عبد الوارث وروى اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن حكيم بن عمار وهو صائم لم يكرهه عن ابن عباس حدثنا ابراهيم بن محمد بن النعمان نا عبد الله بن اضرار عن جبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه

يروى عن قيس بن عبد ربه وغيره عن علي وشاذل بن اوس وثوبان قال الحافظ في التلخيص ما حديث ثوبان وشاذل فخره ابي داود والنسائي وابن ماجة والحاكم وابن حبان من طريق يحيى بن ابي كثير عن ابي قلابة عن ابي اسحاق عن ثوبان قال علي بن عبد الله سمعت احمد يقول هو صائم روى فيه وكذا قال الترمذي عن البخاري ورواه المذكر من من طريق يحيى بن ابي كثير وايضا عن ابي قلابة عن ابي الاسود عن شاذل بن اوس ومحمد بن ابي الخطاب عن ابي اسحاق عن النبي صلى الله عليه وسلم في العسل وقد استوعب النسائي طرق هذا الحديث في السنن الكبرى انتهى ورواه (اسامة بن زيد) اخبره النسا في من حديث اشعث بن محمد الملك عن الحسن بن عمار قال لا افطره تايم اشعث عن ابيه احد (وعائشة) اخبره النسائي ايضا وفيه لم يثبت من ابي سلمة وهو ضعيف ومفضل بن يسار ويقال معقل بن نسلان) اخبره النسائي ايضا ذكر الاختلاف فيه (وابو عباس) اخبره النسائي والحاكم وصححه علي بن الدقي وقال النسائي رخصه خطأ والموقوف اخبره ابن ابي شيبة وعلقه البخاري وبلال) اخبره النسائي وقد قال الحافظ الزيلعي في فضائل الراية والحافظ بن حجر في التلخيص هذه الاحاديث وغيرها مع الاستدلال مفصلا من مشاء الوقوف عليها فلان جميع الهمام قوله حديث رافع بن خديج صحيح (واخبره ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين) وذكر عن احمد بن حنبل انه قال اصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج قال الحافظ في التلخيص كان عارض احمد يحيى بن معين في هذا فقال حديث رافع اصحها وقال البخاري هو غريب محفوظ وقال ابن ابي حاتم ابيه هو غريب باطل وقال الترمذي سالت اسحاق بن منصور عن رافع بن خديج عن عبد الرزاق قال هو غلط قلت ما علمته قال روى هشام بن المثنى عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد حديث مهران بن يحيى عن ابي قلابة ان اباسما حدثه ان ثوبان اخبره بهذا هو الموقوف على يحيى فكانه دخل امر حديث في حديث انتهى (وذكر عن علي بن عبد الله) بن جعفر بن عبيد بن جعفر بن السعدى مولاهم ابراهيم بن الحسن بن المديني المجرى ثقة ثبت امام اعلم اهل عصره بالحديث وعلله (رواه) قال اصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان وشاذل بن اوس لان يحيى بن ابي كثير روى عن ابي قلابة الحديثين جميعا حديث ثوبان وحديث شاذل بن اوس) يعنى فاقنى بافضل طريقين معين بذلك وقد علم البخاري طريقين تبعا لعل بن المديني كما عرفت في بيان تخريج حديثهما وكذا قال عثمان الدارمي حديث افضل الحاجم والمحجوم ومن طريق ثوبان وشاذل قال سمعت احمد يذكر ذلك وقال المروزي قلت لاجل يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت فقال هذا جائز في قوله قال ابن خزيمة صحيح الحديثان جميعا وكذا قال ابن حبان والحاكم في التلخيص قوله (وقد كره قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الحجامة للصائم) واحتجوا بحديث الباب وهو ظاهر يدل صراحة على ان الحجامة تقطر الصائم قال الطبيب ذهب الى هذا الحديث بجميع من الائمة وقالوا يضر الحاجم والمحجوم ومنهم احمد واسحق وقال قوم منهم مسروق والحسن وابن سيرين يكره الحجامة للصائم ولا يفصد الصوم بها وعلى الحديث على التشديد وانما نقصا احوصا بها وابطالها بانها كتاب هذا المكره وقال الاكثر من لا بأس بها اذ صرح ابن عباس ان (رسول الله صلى الله عليه وسلم) احتجم وهو صائم واحتجم وهو صائم وذهب مالك والشافعي واخبر ابو حنيفة وقال معنى قوله افطر عرض لا افطر كما يقال هلك فلان اذا تعرض للهلاك انتهى كلام الطبيب وقال البغوي في شهر السنة معنى قوله افطر الحاجم والمحجوم اي تعرضا لا افطارا اما المحجوم فلا يلا من وصل شي من الدم الجوف عند الصلح والمحجوم فلا يلا من ضعف قوته فخرج من الدم فيزل امره الى ان يضر انتهى كلام البغوي (باب ما جاء من الرخصة في ذلك) قوله (احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم) اي احتجم في حال اجتماع الصائم مع الاحرام قوله (هذا حديث صحيح) واخبره الشيخان قوله هكذا روى وهيب بن خالد نا عبد الوارث (وروايته وهيب بن حكيم البخاري في صحيحه وروى اسمعيل بن ابراهيم وهو صائم) وروى عن ابن علي قوله (عن جبيب بن الشهيد) الذي البصير ثقة ثبت من الخامسة (عن ميمون بن مهران) البخاري اصله كوفي نزل الروعة ثقة في الجوزة لم يزل عبد الغزير وكان يرسل من الروعة قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) ورواه النسائي ايضا باسناد الترمذي وزاده وهو محرم وقال هذا حديث منكر لا

[illegible]

عنه جابر وسعد اسماء ابى بكر وان قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن اختاروه من اهل العلم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم التمتع بالعمرة والتمتع ان يدخل الرجل مرة في الشهر الحج ثم يقيم حتى يحج فهو متم وعليه دم ما استيسر من الهك من ابيد نصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى اهله وليستح التمتع اذا صام ثلاثة ايام في الحج ان يصوم في الشهر ويكره اخرا يوم عرفة فان لم يصوم في الشهر صام ايام التشريق في قول بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر عائشة وبه يقول مالك والشافعي واحمد واسحاق وقال بعضهم لا يصوم ايام التشريق وهو قول اهل الكوفة قال ابو عيسى اهل الحديث يمتثلون التمتع بالعمرة في الحج وهو قول الشافعي واحمد واسحاق باب ما جاء في التلبية حدثنا احمد بن محمد بن اسحق بن ابراهيم عن ابن جعفر عن ابن عمر قال كان تلبية النبي صلى الله عليه وسلم اياك اللهم اياك لا شريك لك اياك لا شريك لك اياك لا شريك لك اياك لا شريك لك

وهذا يروى في الحديث في معنى ما روى (واسماء ابنة ابى بكر وابن عمر) اخبره الشيخان وفي الباب ايضا عن عائشة اخبره الشيخان قوله (حديث ابن عباس حديث حسن) واخبره احمد ايضا قوله (فمن لم يجد) اي الهدى ويحقق ذلك بان يعدم الهدى او يعدم ثمنه فينفذ او يجد ثمنه لكن يحتاج اليه لاهم من ذلك او يجد ولكن يقيم ما جاء به من بيعه او يقيم من بيعه الا بطلانه فيفضل المصوم كما هو في القرآن (نصيام ثلاثة ايام في الحج) اي بعد الاحرام به وقال النووي هذا هو الافضل فان صامها قبل الالهلال بالحج اجزأه على الصحيح وما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزة الثوري واحمد ابى بكر على الاول فمن استحب صيام عرفة بعرفة قال يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع والا يصوم يوم السادس ليصوم بعرفة وسبعة اذ رجع الى اهله) اشأ الى ان المار بدولة تعالى اذ رجعتم الرجوع الى الامم اذ ولد لك فرب ابن عباس من صلى الله عليه كف في صحيح البخاري ووقع فحدثني ابن عمر لرفع فصر له يحذر ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى اهله اخبره البخاري في باب من ساق البدن معه وهذا هو قول الجمهور عن الشافعي معناه الرجوع الى مكة وعبر عنه مرة الفارغ من اعمال الحج ومعنى الرجوع التمتع من مكة فيصومها في الطريق ان شاور به قال اسحاق بن زهير قاله الحافظ (منهم ابن عمر وعائشة بن عمر يقول مالك والشافعي واحمد واسحاق) قال الحافظ الفتح وروى عن ابن عمر وعائشة موقوفا ان اخرها يوم عرفة فان لم يفعل صام ايام منى اي الثلاثة التي بعد يوم النحر وهو ايام التشريق وبه قال الزهري والادواعي ومالك والشافعي في القديم ثم رجع عنه واخذ من غيره النسخة اي ايام التشريق وهو قول اهل الكوفة) وهو قول الخفيف وحجهم حديث نبينا الهذلي عنده مسلم مر فوجا ايام التشريق ايام اكل وشرب وله من حديث كعب بن مالك ايام منى ايام اكل وشرب ومنه حديث عمرو بن العاص انه قال لا ينة عبد الله في ايام التشريق انها الايام التي روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم من دام بطنه من اخبره ابن عمر وابن المنذر وصححه ابن خزيمة ولاحقه ووجهه من قال انه يجب للتمتع ان يصوم ايام التشريق ما رواه البخاري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قال لا يصوم في ايام التشريق ان يقف الا لمن لم يجد الهدى قال الحافظ في الفتح كذا رواه الحافظان اصحاب شعبة بعضهم اول على البناء لغير معين ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ والحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للتمتع اذ لم يجد الهدى ان يصوم ايام التشريق وقال ان يحيى بن سلام ليس بالقوي ولوليد كطريق عائشة واخبره من وجه اخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة واذا الرخصة هذه الطرق المعروفة بالرخصة لا على الاحتياط وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي انه يابك ان يذهب عن كذا اهل اله حكم الرخصة على احوالها ان اضافه الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرخصة والا فلا واختلف الترجيح فيما اذا ائتمن به رخص ان في كذا او عزم علينا ان لا نفعل كذا اكل في الحكم سواء فمن يقول ان له حكم الرخصة فغاية ما روى في رواية يحيى بن سلام انه روى بالحقين قال الطحاوي ان قول ابن عمر وعائشة انه يرضى اخذنا من يحيى بن عمر قوله فممن لم يجد نصيام ثلاثة ايام في الحج لان قوله في الحج يوم ما قبل يوم النحر ما وجد فيدخل ايام التشريق في هذا فليس يرفع بل هو طريق الاستنباط منها كما فهمنا من عموم الآية وقد ثبت نهيه صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق وهو عام في حق المتمتع وغيره وعلى هذا فقد تنازع علماء الآية المشرك بالاذن وعمر الحديث المشرك بالذن وفي تخصيص عموم المتن ابي جهم ولا احاد اضطربوا كان الحديث مر فوجا فكيف في كونه مر فوجا على هذا يتجمل القول بالجواز والى هذا اخبره البخاري كذا في فتح الباري (باب ما جاء في التلبية) قوله (وليك) هو مصدق اي خلا ليد ولا يكون عاملا الا مضرا اي لبيت يارب عند ملك البابا بعد البابا من الب بالمكان اقام به اي اقامت على طاعتك اقامة بعد اقامة وقيل اجبت دعوتك اجابة بعد اجابة والمصاد بالتثنية التثنية كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي كوة بعد كوة وحذف الزوائد الخفيف وحذف النون للاضافة قاله القاري وقال الحافظ الفتح وعن الفرغوني منصف على الصدور اصله لباك فتش على التاكيد اي البابا بعد البابا وهذه التثنية ليست حقيقية بل هي للتذكير والمبالغة ومعناه اجابة بعد اجابة او اجابة لازمة وقيل معنى لبيك انجاءي وقصدى اليك ما خرم من قولهم وادري تلبك ارك اي قبيحها وقيل معناه انا اقيم على طاعتك من قولهم لبيك بالمكان اذا اقام وقيل قربا منك من الالباب وهو الغريب والاول اظهر واشهر لان الجمهور مستحب لدعاء الله اياه في حج بيته ولهذا من دعا فقال لبيك فقد استجاب وقال ابن عبد البر قال جماعة من اهل العلم معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين اذن في الناس بالحج انتهى وهذا اخبره عبد بن حميد وابن جرير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير في تفسيرهم عن ابن عباس وعطاء وعكرمة وقادة وغير واحد والاسانيد اليهم قوية واخفى ما فيه عن ابن عباس ما اخبره احمد بن منيع في مسنده وابن ابي عمير عن طريق قايوس بن ابي ظبيان عن ابيه عنه قال لما فرغ ابراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له اذن في الناس بالحج قال رب وما يبلغ صوتي قال اذن وعلى البلاغ قال فنادى ابراهيم يا ايها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعون بين السماء والارض اذ لا ترون ان الناس يجيئون من اقصى الارض يلبون فحين طرب ابن عمر عن عطاء عن ابن عباس وفيه ما جاء به التلبية في اصحاب الجهاد وراحام السادة اول من اجاب اهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ الى ان تقوم الساعة لا من كان اجاب ابراهيم يومئذ انتهى كلام الحافظ مختصرا وان المحمل روى بكسر اللام على الاستيفان وبفتحها على التقليل والكسر اجب عند الجمهور وقال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان المحمل لك على كل حال ومن

ابن عباس قال ابو عيسى حديث جابر بن مطعم حديث حسن صحيح وقد رواه عبد الله بن ابي جابر عن عبد الله بن بابويه ايضا وقد اختلف اهل العلم في الصلوة بعد العصر وبعد الصبح
فقال بعضهم لا بأس في الصلوة والطواف بعد العصر وبعد الصبح وهو قول الشافعي واحمد واسحاق واخبرني احمد بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم اذا طاف بعد العصر لم يصح حتى تغرب
الشمس كذلك اذا طاف بعد الصلوة الصبح ايضا لم يصح حتى تطلع الشمس واخبرني احمد بن محمد انه طاف بعد الصلوة الصبح فلم يصح وخرج من مكة حتى نزل بذي طوى فصرى بعد طلعت
الشمس وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس باب ما جاء في ركعتي الطواف حدثنا ابو مصعب قرا عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن
عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الطواف بسورة الاخلاص قل يا ايها الكافرون وقوله الله احد حدثنا ابو مصعب قرا عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن جعفر بن محمد عن ابيه ان
ابن عباس قال ابو عيسى هذا اصح من حديث عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن جعفر بن محمد عن ابيه في هذا اصح
من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد العزيز بن عمر بن جعفر بن محمد عن ابيه في الحديث

فصار في الاوقات المذكورة وغيره فافقه كل قول له عن عبد الله بن بابويه بحدوثين بينهما الف ساكنة ويقال ثمانية بلاء الالف ويقال حديث الهاء المكتوبة من الاربعة قوله راي
ابو عبد مناف خصم بالخارج دون سائر قريش لعلمه بان ولاية الامم والخلافة ستؤول اليهم مع انهم رؤساء مكة وفيهم كانت السيادة والحجبة والانس المسماة والزيادة قاله الطبري لا تمنعوا
احد طواف هذا البيت يعني بيت الله صلى الله عليه وسلم اية ساعة شاء من ليل ونهار قال لقاري اوصولة الطواف ومطلقا وهو بل للقييد بغير الاوقات المنهية اذ سبق الغنى والصلوة بفعل الاعداء انتهى
قلت الظاهر في صفة الطواف مستثناة من الاوقات المنهية قال المظهر فيه دليل على اصله التطوع في اوقات الكراهة غير مكروهة بمكة نزهة كينال الناس من فضلتها في جميع الاوقات و
به قال الشافعي عند حديثه حكمه حكمه سائر البلاد في الكراهة لم يعلم العلة ونحوها قال ابن الملك والظاهر ان المراد بقوله وصلى اية ساعة شاء في الاوقات الغير المكروهة قريبا بين النص
انتهت قلت التوفيق بين النصوص ليس بخصر في هذا قال الخطابي واستدل به الشافعي على ان الصلوة جائزة بمكة في الاوقات المنهية فيها عن الصلوة في سائر البلدان واخبرني ايضا حديث ابو ذر
وقوله الامكة فاستثناه من بين البقاع وذهب بعضهم الى تخصيص ركعتي الطواف من بين الصلوة قالوا اذا كان الطواف بالبيت غير مخطو في شيء من الاوقات وكان من سنة الطواف
ان يصلى الركعتان بعد فقد عطل ان هذا النوع من الصلوة غير منهى عنه انتهى قلت حديث ابو ذر في اشارة الى الخطابي وهو رواه احمد بن رزين عنه بلفظ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس لا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة الا بمكة وسند ضعيف وهو يوجب حديث الباب قوله له في الباب ابن عباس بن ابي ذر اسما حديث ابن
عباس فاخرجه الطحاوي في معاني الآثار وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان فليتم هذا الامر فلا تمنعوا احد طواف هذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل ونهار اما
حديث ابو ذر فاخرجه احمد بن رزين وتقدم اللفظ واخرجه ايضا الدارقطني والبيهقي وسند ضعيف قوله له حديث جابر بن مطعم حديث حسن صحيح واخرجه ابن ابي شيبة وابن
ابن ماجه ونقل المذنب في صحيحه الترمذي في قوله له فقال بعضهم لا بأس بالصلوة والطواف بعد العصر وبعد الصبح وهو قول الشافعي واحمد واسحاق وهو قول الامام الطحاوي رحمه الله الاثمة
لخفية حيث قال في شرح معاني الآثار بعد الحث والحكم في هذه المسئلة ما لفظه واهيه نزهة حتى الى الجواز وهو قول سفيان وهو خلاف قول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن حرم الله تعالى
انتم وقال صاحب التلخيص المجد من اهل الحنفية ما لفظه ولعل المنصف المحط بابحاث الطرفين يعلم ان هذا يعني جواز ركعتي الطواف بعد العصر وبعد الصبح قبل الطلوع والغروب هو
الارح الاصح قال وعليه كان علي بسكة قال ولما طفت طواف الودع حضرت القائم مقام ابراهيم لصلوة ركعتي الطواف فسمعوا الطوفون من الحنفية فقلت لهم الارح الجواز في هذا الوقت
وهو مختار الطحاوي من اصحابنا وهو كاف لنا فقالوا المكنر مطلعين على ذلك وقد استغنوا من ذلك انتهى كلامه واخبرني احمد بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الباب بخلاف ابن عباس
واورد وقال بعضهم اذا طاف بعد العصر لم يصح حتى تغرب الشمس الخ وهو قول ابو حنيفة واصحابه واخبرني احمد بن محمد طاف بعد الصلوة الصبح فلم يصح وخرج من مكة حتى
نزل بذي طوى بضم الطاء اسم موضع بين مكة والمدينة (فصل بعد ما طلعت الشمس) اخرج مالك في الموطا وقال الامام محمد في موطاة بعد رمية هذا الحديث وبهذا ناخذ
ينبغي ان لا يصح في ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض وهو قول ابو حنيفة رحمه الله والامة من فقهاءنا انتهى باب ما جاء في ركعتي الطواف قوله له حديثنا ابو مصعب
هو احمد بن ابي بكر بن الحارث الزهري المدني الفقيه صدق عابه ابو حنيفة الفتري بالراي من العاشرة قراءة بالنصب على التمييز وعلى الحائفة يعني حديثنا ما مصعب حال كونه قارئا علينا
ونحن نسلم عن عبد العزيز بن عمر بن الزهري الذي اخرج يرفق بابن ابي ثابت ما رواه احتوت كتبه فحدث من حفظه فاشتد خطه وكان عارفا بالاشاب من الثامنة عن جعفر بن محمد
ابن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الهاشمي ابو عبد الله المعروف بالشافع صدق فقيه امام من السادة مات سنة ثمان واربعين ومائة قوله (رسول في الاخلاص) قال العراقي
هذان باب لتقليب حيث اطلق على سورة الكافرين سورة الاخلاص فيقول انه على حقيقة وان سورة الكافرين على انفرادها سورة الاخلاص لما فيها من التبري من عبد من
دون الله انتهى والحديث يدل على استحباب التلوة في الركعتين في ركعتي الطواف قوله له حديث جعفر بن محمد عن ابيه في هذا اصح من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النجاشي
صلى الله عليه وسلم وعبد العزيز بن عمر بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد العزيز بن عمر بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النجاشي
روى سلم في صحيحه من طريق جابر بن محمد بن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرا واعتدلوا من مقام ابراهيم مصلح
المقام بينه وبين البيت فكان ابي يقول ولا اعلمه ذكره الا عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون قال النووي ليس هو شكاف ذلك لان
لفظة العلم تناق الشك بل جزم بوضعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر البيهقي باسناد صحيح على شرط مسلم عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت فمر

[illegible]

هـ الشافعي

وهو قول بعض اهل العلم قالوا العروة ليست بواجبة وكان يقالها حان الحج الاكبر يوم النحر الحج الاصغر العروة قال العروة سنة لا علم احدا رخص في تركها وليس فيها شيء ثابت باغا لقوله
 قائل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يوجها باب منه حلالا لما احمد بن حنبله الضبي ثانياً بن عبد الله عن
 يزيد بن ابى زيدا عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت العروة في الحج الى يوم القيمة وفي الباب عن سراقه بن مالك بن جعشم وجابر بن عبد الله قال ابو بصير
 ابن عباس حديث حسن ومعناه الحديث ان لا يباس بالعروة في اشهر الحج وهكذا قال الشافعي واحمد والشافعي ومعناه الحديث ان اهل الجاهلية كانوا لا يعتدرون في اشهر الحج فدل على
 الاسلام رخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال دخلت العروة في الحج الى يوم القيمة يعني بياس بالعروة في اشهر الحج واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة لا ينبغي للحج
 ان يهل بالحج الا في اشهر الحج واشهر الحج رجب وذو القعدة وذو الحجة والحج هكذا روى غيره من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم باب ما جاء في فضل العروة
 قال الدارقطني لا يخبر به وانما روى هذا الحديث مرفوعا على جابر قال البيهقي رفعه ضعيف قلت قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في كتاب الامام وهذا الحديث لا يصح في رواية الكرخي
 الترمذي وفي رواية غيره حسن لا يروى هذا الحديث من طريق جابر قال الشيخان زين الدين رحم الله الترمذي لم يلق عليه بالصحة الحديث من وجه آخر فقد رآه يحيى بن ايوب عن عبد الله بن عمر عن ابى الزبير عن جابر قلت يا
 رسول الله العروة فريضة قال لا وان تعترضك ذكركه صاحب الامام وقال اعترضني عليه بضعف عبد الله بن عمر العمري قال العروة رواية الدارقطني من رواية يحيى بن ايوب عن عبد الله بن الزبير
 عن ابى الزبير عن جابر قلت يا رسول الله العروة واجبة فريضتها كفر فريضته الحج قال لا وان تعترضك ذكركه رواه البيهقي من رواية يحيى بن ايوب عن عبد الله بن عمر عن ابى الزبير عن جابر قلت يا
 عبد الله بن الزبير عن جابر قلت يا رسول الله العروة واجبة فريضتها كفر فريضته الحج قال لا وان تعترضك ذكركه رواه البيهقي من رواية يحيى بن ايوب عن عبد الله بن عمر عن ابى الزبير عن جابر قلت يا
 ابرهية عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وكذا روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه انتهى قوله وهو قول بعض اهل العلم قالوا العروة ليست بواجبة وهو قول الحنفية والاكثية واستدل
 بحديث الباب وقد عرفت انه ضعيف لا يصلح للاحتجاج قوله وكان يقالها حان الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العروة قال في جمع البحار ومنه الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر يوم النحر
 الحج الاصغر ايام الحج كلها اذ القرآن اذ يوم حج البكة الاصغر العروة او يوم عرفة او افراد انتهى ما في الجمع وقال الشافعي العروة سنة اي واجبة ثابتة بالسنة قال العوفي قال شيخنا زين الدين
 ما حكاه الترمذي عن الشافعي يريه انها ليست بواجبة بدليل قوله لا علم احدا رخص في تركها كان السنة التي يراها خلاف الواجب يرخس في تركها قطعاً الى سنة تطلق ويراد بها العروة
 وغير سنة الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى قال اي الشافعي وقد روى اي في كون العروة تقصراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف قد تقدم انها الاحاديث التي رويت في كون
 العروة قطوعاً وقد بلغنا عن ابن عباس انه كان يوجها النحر الشافعي سعيد بن منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طائفة يقول سمعت ابن عباس يقول و
 انه انها لفريضة في كتاب الله وانما الحج والعروة لله والحكم من طريق عطية عن ابن عباس الحج والعروة فريضة وانما سنده ضعيف الضمير في قوله لفريضة لفريضة وكان اصل الكلام
 ان يقول لفريضة لان الملاحم كذا في فتح الباري وقد ذهب الشافعي واحمد وغيرهما من اهل الاثر الى وجوب العروة واختاره البخاري في صحيحه واستدلوا بقول ابن عباس المذكور وذكره البخاري تعليقا
 ويقول ابن عمر لم ينزل من خلق الله احداً الا عليه حجة وعروة واجبتان من استطاع اليه سبيلا فمن زاد شيئاً فهو خير وتطوع اخيراً بن خزيمة الدارقطني والحكم في ذكره البخاري تعليقا وقال سعيد
 بن ابراهيم بن النحاس عن ابي جعفر عن ابن عمر قال الحج والعروة فريضة وان يقول صبي زمعيل لم يأت الحج والعروة مكتوبين على فاهلكت بها فقال له هديت السنة نبيك اخبرنا بواقي
 من روى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر بن الخطاب عن ابي جعفر عن ابن عمر قال الحج والعروة فريضة وان يقول صبي زمعيل لم يأت الحج والعروة مكتوبين على فاهلكت بها فقال له هديت السنة نبيك اخبرنا بواقي
 الحج والعروة لله اي اقيموها كظاهر هو وجوب العروة والله تعالى اعلم باب منه قوله دخلت العروة في الحج اي في اشهر الحج قوله وفي الباب عن سراقه بن مالك بن جعشم
 ابن جعشم بن جعشم الجهم والشافعي في مشهور من مسلمة الفهرات في خلافة عثمان بن عفان سنة اربع وعشرين وقيل بعدها اخبر الشافعي وابن ماجه من طريق طائفة عن سراقه بن مالك
 قال يا رسول الله اريت عمرتنا هذه لعائنا ام لا بل قال لا بل دخلت العروة في الحج الى يوم القيمة ولطائفة عن سراقه في اتصاله نظر ولكن اخبر الدارقطني من طريق ابى الزبير
 عن جابر عن سراقه (وجابر بن عبد الله) اخبر مسلم حدثه الطويل في قصة حج النبي صلى الله عليه وسلم وفيه من كان منكراً لم يسهل عليه فليصلها عروة فقام سراقه بن مالك بن جعشم
 فقال يا رسول الله لعائنا هذه ام لا بل فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابعه واحدة في الاخرى وقال دخلت العروة في الحج من قبل بل لا بد ابد قوله رحدث ابن عباس حديث
 حسن في اسناده زياد بن عبد الله بن الطويل العامري البكا في ابو محمد الكوفي في صدق في ثبت في المغازي وفي حديثه عن خبير ابن اسحاق بن ابراهيم بن جعشم ان وكيعاً كذب به وله في البخاري موضع
 واحد متابع وفي اسناده هذا الحديث ايضا يزيد بن ابى زياد الهاشمي مولى الكوفي ضعيف كذب في غير ما يرتفع وكان شيعياً فخصس الترمذي له لشهادة قوله (ودعني)
 هذا الحديث ان لا يباس بالعروة في اشهر الحج وهكذا قال الشافعي واحمد والشافعي قال الخزري في النهاية دخلت العروة في الحج معناها انها سقط فرضها بسبب وجوب الحج ودخلت فيه وهذا
 تأويل من لم يرها واجبة فامتنع وجبها فقال معناها ان عمل العروة قد دخل في عمل الحج فلا يروى على القارئ الاكبر من احرام واحد وطواف وسعي وقيل معناها انها قد دخلت في وقت الحج
 وشبهه لا يهملها كانوا لا يعتدرون في اشهر الحج فاطل الاسلام ذلك واجازته انتهى قلت هذا المعنى الاخير هو الذي اختاره الترمذي وبه قال الشافعي واحمد والشافعي وهو الظاهر والله
 سبحانه اعلم قوله رواه اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة اجب العلم على ان المراد باشهر الحج ثلاثة او لها شوال لكن اختلف اهل الحديث كما هو المشهور وبعض القائلين
 فذهب الى الاول ملك وهو قول الشافعي وذهب غيرهما من العلماء الى الثاني ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون عشر ليل من ذي الحجة وهل يدخل يوم الفجر او لا فقالوا
 احمد ابن حنبله نعم وقال الشافعي في المشهور الصحيح عدلاً وقال بعض اتباعه قسم من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلته وهو شاذ وروى عن اخيه يوم النحر اشهر الحج قوله

حل ثنا زید بن ابیہ بن سہام عن ابن شہاب عن الجری عن خنیف عن عکرمة ومجلد معطاء عن ابن عباس رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم ان النساء والحائض تغتسل وتقوم وتقفن المناسك كلها غير ان لا تطوف بالبيت حتى تظهر هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه باب ما جاء من حج واعتمر فليكن اخرعه بالبيت **حل** ثناء بن عبد الرحمن الكوفي نا الحارث بن الحجاج بن اوطاة عن عبد الملك بن مغيرة عن عبد الرحمن بن البيهقي عن عمرو بن اوس عن الحارث بن عبد الله بن اوس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من حج هذا البيت واعتمر فليكن اخرعه بالبيت فقال له عمر خورت من يدك سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخبرنا به وفي الباب عن ابن عباس قال ابو عيسى حديث الحارث بن عبد الله بن اوس حديث غريب وهكذا روى غير واحد عن الحجاج بن اوطاة مثل هذا وقد خولف الحجاج في بعض هذا الاسناد **باب ما جاء من حج هذا البيت** ما بين ابن عمر وابو جهم عن الحجاج عن ابن ابي عمير عن جابر بن عبد الله بن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الجري والعروة قطاف لما طوافوا واحدا في الباب عن الخيرة الترمذي وقد روي هذا الحديث الشيخان وغيرهما وله الفاظ قوله (حدثنا زید بن ابیہ بن زید البغدادي ابو هاشم الطوسي الاصل يلقب دولية وكان يفضض منها ولقبه احمد شعبة الصغير ثقة حافظ من العاشرة زاهر بن بن شجاع) الجزري ابو عمرو ويقال ابو عبد الله الاموي مولاهم تولى بغداد صدق له او هام ويقال له الخفيف في كثرة روايته عن خفيف قوله (ان النساء والحائض تغتسل وتقوم) وفي رواية (ابو داود والحائض تغتسل وتقوم) وتقتضيان المناسك كلها الحارث بن ابي عمير صحة احكام النساء والحائض واستحباب غطائها الاحرام وهو محمى على الهزيمة لكن مذهبا ومذهب مالك وابو حنيفة والمجته انهم مستحبون قال الحسن اهل الظاهر هو واجب الخ والنساء يصح منها جميع اغسال الحرج الا الطواف ركعتيه لقوله صلى الله عليه وسلم اصنع ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف وفيه ان ركعتي الاحرام سنة ليست بشروط صحة الحج لان اسماء بنتها انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه) واخرجه ابو داود قال المنذري واخرجه الترمذي وقال غريب من هذا الوجه هذا الخبر كماله وفي اسناده خفيف وهو بن عبد الرحمن الحارثي كنيته ابو عون وقد ضعف غير واحد انتهى كلام المنذري **باب ما جاء من حج واعتمر فليكن اخرعه بالبيت** قوله (حدثنا زید بن عبد الرحمن الكوفي) الناجي الوشائفة روى عن عبد الله بن ادریس عبد الرحمن بن محمد الحارثي وغيرهما وروى عنه الترمذي وابن ماجه وغيرهما (الحارثي) هو عبد الرحمن بن محمد بن زید الكوفي لا باس به وكان يدعى من التاسعة عن عبد الملك بن مغيرة) الطائفي مقبول من الرابعة وقال في تهذيب التهذيب روى عن ابن عباس وعبد الرحمن بن البيهقي وغيرهما وروى عن اوطاة وغيره وذكره ابن حبان في الثقات (عن عبد الرحمن بن البيهقي) بفتح الحدة ثم تحتانية ساكنة وفجر اللام كذا في الخاصة وقال في التهذيب هو مولى عمر بن مدين تولى حوران ضعيف من السادسة وقال في تهذيب التهذيب عبد الرحمن بن ابي زيد هو ابن البيهقي روى عن ابن عباس وعمر بن اوس وغيرهما عن عمرو بن اوس (الثقفي الطائفي تابعي كيد من الثانية وهم من ذكره في الصحابة عن الحارث بن عبد الله بن اوس قال في تهذيب التهذيب الحارث بن اوس ويقال ابن عبد الله بن اوس الثقفي حجازي سكن الطائف روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمر بن عمرو بن اوس الثقفي قوله (من حج هذا البيت واعتمر فليكن اخرعه بالبيت) كذا في هذا الحديث زيادة واعتمر ورواه ابو داود في سننه وليس فيه هذه الزيادة وليس في حديث ابن عباس الذي اشار اليه الترمذي نهية الزيادة غير محظوظة (فقال له عمر) الخطاب رضي الله تعالى عنه خورت من يدك قال الجزري في النهاية اي سقطت من اجل مكره يصيب يدك من قطع او وجع وقيل هو كناية عن الخجل يقال خورت عن يدك اي تجملت وسياق الحديث يدل عليه وقيل معناه سقطت الى الارض من سب يدك او متجنا بينهما كما يقال ان وقع في مكره انما اصابه ذلك من يدك اي من امره وجبت كان العمل باليد اضعف اليها انتهى وقع في رواية ابو داود اريت عن يدك قال الجزري اي سقطت ارباب من الذين خاضعوا وقال الهروي معناه ذهب في يدك حتى تخرج وفي هذا نظر لانه قد جاء في رواية اخرى لهذا الحديث خورت عن يدك وهو عبارة عن الخجل شبهة في كانه اراد اصابك تجمل اذ لم ومعنى خورت سقطت انتهى قال في حاشية السخنة الاحمدية فان قلت كان عمر يري لك برأيه واجتهاده فلو غضب عليه قلت غضبه على ان كان ينبغي له ان يبلغ هذا الحديث عند اداء المناسك لكي يري الناس ذلك سنة لم يسنه الى اجتهاد عمر ورائه انتهى قلت هذا ليس صحيح بل وجه ذلك من كراهية رويته في رواية ابو داود فقد رويها عن الحارث بن عبد الله بن اوس قال اريت عن عمر بن الخطاب فاستدعي المرأة تطوف بالبيت يوم الفريضة فحيض قال ايكن اخرعهما بالبيت قال فقال الحارث كذا في كتابي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فقال عمر اريت عن يدك سالتني عن شيء سالت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكيما اخالف قوله (وفي الباب عن ابن عباس) قال كان الناس يصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرح احد حتى يكون اخرعه بالبيت روى احمد مسلم و ابو داود وابن ماجة وفي رواية امر الناس ان يكون اخرعه بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه كذا في المتن قوله (حدثنا الحارث بن عبد الله بن اوس حديث غريب) قال المنذري واخرجه النسائي والاسناد الذي اخرجه ابو داود والنسائي حسن واخرجه الترمذي باسناد ضعيف قلت غريب انتهى كلام المنذري قلت في اسناد الترمذي الحجاج بن اوطاة وهو صدوق كثير الخطا والتليس روى هذا الحديث عن عبد الملك بن مغيرة بالغضنة وفي اسناده ايضا عبد الرحمن بن البيهقي وهو ضعيف كما عرفت وما ابراهيم والنسائي فخرجا باسناد اخرجه اسناد الترمذي وفي احاديث الباب ليل على موجب طواف الراجح ان الترمذي وهو قول اكثر العلماء يعينهم بتركهم وقال مالك و ابو داود وابن المنذر هو سنة لاشئ في تركه قال الحافظ الذي آتته لابن المنذر في الاوسط انه واجب الا انه لا يجب بتركه شئ انتهى قال الشيخان وقد اجتمع في طواف الراجح امره صلى الله عليه وسلم ونهيه عن تركه وضله الذي هو بيان للحج الواجب لاشئ ان ذلك يفيد الوجوب والله تعالى اعلم **باب ما جاء من حج واعتمر فليكن اخرعه بالبيت** قوله (فطافا طوافا واحدا) استدل به ... قال بكفاية الطواف الواحد للفتاوى واليه ذهب الجمهور قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه احمد وابن ماجه فروى عن ابن عمر بن الخطاب واهل البيت واحد اخرجه الترمذي ايضا في لفظه (روى ابن عباس) اخرجه ابن ماجه عن عطاء بن يحماد عن جابر بن عبد الله بن ابي عمير وابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطف هو واصحابه لغيرهم وجمهور من قدموا الطوافا

ابن عمر بن عباس قال ابو عيسى حديث جابر حديث حسن العلى هذا عن بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا القارن يطوف طوافاً واحداً وهو قولنا القارن
واحد واصحاب وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يطوف طوافين ويسعى سبعين وهو قول النووي اهل الكوفة حل ثلثاً اذ بن اسم البغدادى نا
عبد الغزي بن محمد بن عبد الله بن محمد بن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احرم بالحج والعمرة اجزائه طواف واحد وسعى واحد من احق بحج من جميعاً
ابو عيسى هذا حديث حسن غريب صحيح تفرد به الدرر وروى على ذلك اللفظ وقد رواه غيره واحد عن عبد الله بن عمر لم يرفعه وهو اصح باب ما جاء ان مكث المهاجر بمكة بعد
الصلوة ثلثاً حل ثلثاً احمد بن محمد بن نافع ناسبيان بن عبيد عن عبد الرحمن بن محمد سمعت السائب بن زيد عن العلاء بن الحضرمي عن عوف قال مكث المهاجر بعد قضاء مكة
بمكة ثلثاً قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روى من غير هذا الوجه بهذا الاسناد مرفوعاً باب ما جاء ما يقول عند التقفول من الحج والعمرة حل ثلثاً على بن حجرنا
اسماعيل بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قفل من غزوة او حجة او مرة فذكر ان من لا رضى او شرفاً كثر ثلثاً ثم قال لا اله الا الله حسن
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ائبون ثابتون عابدين سائقون لربك احامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب حل وفي الباب عن الدرر
واحد وفي الباب ايضا عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع الحديث وفيه طائف الذين كانوا اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً
اخر بعد ان رجعوا من منى فجمعهم واما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً اخرج الشيخان قوله حديث جابر حديث حسن واخرجه مسلم وابو داود والنسائي وابن
بلقول يعقوب الترمذي صلى الله عليه وسلم ولا يصح به بين الصفا والمروة الا طوافاً واحداً طوافاً في الاول قوله وهو قول الشافعي واسحاق وابو قال مالك وهو قول الجمهور كما صح
به النووي وغيره وتسكوا باحاديث الباب قوله وهو قول النووي اهل الكوفة قال النووي وهو يحيى عن علي بن ابي طالب وابو مسعود والشعبي والنخعي انتهى قال الحافظ في الترمذي
واخرج الخفيمه بن ماري عن علي انه جمع بين الحج والعمرة طوافاً واحداً طوافين وسعى لهما سبعين ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل وطرفه عن علي بن عبد الزراق
الدارقطني وغيرهما ضعيفه وكان اخر من حديث ابن مسعود باسناد ضعيف نحوه واخرج من حديث ابن عمر نحوه وفيه للحنس بن عماره وهو متروك والمخرج في الصحيحين وفي
السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد وقال البيهقي ان ثبتت الرأية انه طاف طوافين فيجعل على طواف الفجر من طواف الافاضة واما السعي مرتين فلم يثبت قال
ابن عمر لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه وفي ذلك شيء اصله قال الحافظ لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي بن ابي مسعود ذلك باسناد لا بأس بها اذا اجتمعت
ولما روى في الباب اصح من حديث ابن عمر عائشة المذكورين في هذا الباب ثم ذكر الحافظ كلاماً حسن من شدة الوقوف عليه فليجزم الى فتح الباري واراد حديث ابن عمر الحديث الذي اشار
اليه الترمذي وتقدم ترجمته ولفظه واراد حديث عائشة الحديث الذي اخرجته البخاري وغيره واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافاً واحداً قلت القول لما راجع هو ان
الفتاوى لا يجب عليه الاطواف واحد كما في قوله نافع بن عبد الغزي بن محمد هو الذي روى قوله من احرم بالحج والعمرة اجزائه طواف واحد وسعى واحد منهما اي من الحج والعمرة ورواه
سعيد بن منصور بلفظ من جميع بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد وسعى واحد كما في فتح الباري هذا الحديث نص صريح في ان القارن لا يجب عليه الاطواف واحد
سعى واحد (هذا حديث حسن غريب صحيح) واخرجه احمد وابو ملجة باب ما جاء ان مكث المهاجر بعد الصلوة ثلثاً قال في النهاية الصمدية بالتحريك رجوع المسافر من مقصد
والشاربة من الورد يقال صدرك يصدرك صدرك وادرك اذ انتهى وقال في الجمع اي بعد الرجوع من منى كان اقامة المهاجر بمكة حراماً ثم يبر بعد فضله الشك ثلثة ايام انتهى قوله
(مكث) بضم الكاف من باب نصر ينصر ويقيم والمهاجر بعد قضاء مكة اي بعد رجوعه من منى كما قال في الرواية الاخرى بعد الصلوة الى الصلوة من منى قاله النووي ربكة ثلاثاً
اي يجوز له مكث هذه المدة لقضاء حوائجه ولا يجوز له الزيادة عليها لانها بلدة تركها الله تعالى فلا يقيم فيها اكثر من هذه المدة لانه يشبهه العود الى ما تركه الله تعالى قال النووي
معنى الحديث ان الذين هاجروا من مكة قبل الفتح الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم عليهم استيطان مكة ولا اقامة بها ثم ايجزهم اذ وصلوها بحج او غيره هاجروا من قبلهم بعد
فراغهم ثلثة ايام ولا يزيد على الثلاثة انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري في الحجرة ومسلم في الحج وابو داود اي في الحج واخرجه النسائي ايضا في الحج وفي الصلوة
وابن ماجه في الصلوة وقد روى من غير هذا الوجه بهذا الاسناد مرفوعاً ان شئت الوقوف على ذلك فارجم الى الصحيحين والسنن وقد ذكرنا مواقع الحديث فيها باب ما جاء
ما يقول عند التقفول من الحج والعمرة اعتمد الرجوع منهما قوله (اذا قفل) اي سجع (فعلاً) الغاء للعطف وعلة فعل ما مضى (فد فدا) بتكرار الغاء المفتوحة والذال المعجمة المكان
الذي فيه ارتفاع وغلظ قاله السيوطي وكذلك في النهاية وجمعه فداً فداً وشرفاً بفتح الشين المعجمة والراء المعجمة المرفوعة (كم) جواب اذا (ابن) بجملة عمدة بعد المدة مكث
اسم فاعل اي يتوب اذ رجع اي عن رجوعه من السفر بالسلامة الى اوطاننا (راشون) اي من المعصية الى الطاعة (عابدين) اي لمعونة ناراً سائقون جمع سائق من سباح المديح اذا
جرو على وجه الارض اي سائررون الملبون بنا واثرون المحبون بنا قاله القاري في المراقبة (لربنا حامدون) اي لا غير لانه هو النعم علينا (صدق الله وحده) اي في وعدنا باظهار الدين
(ونصر عبده) اذ ربه نفسه النفسية وهزم الاحزاب (اي القبايل المجتمعة من الكفار المختلفة لحول النبي صلى الله عليه وسلم والحزب جماعة فيهم لفظ (وحده) لقوله تعالى وما النصر الا
من عند الله وكانوا اثني عشر الفا توجهوا من مكة الى المدينة واجتمعوا لحواسهم من انهم اليهم من اليهود ومضى عليهم قريباً شهر لم يبق بينهم حرب الا التي بالنبيل اذ الحج مرة زعموا
منهم ان المؤمنين لم يطيقوا مقابلتهم فلا بد انهم يهربون فارسل الله عليهم رجلاً ليلا سقت الزاوية على وجوههم واطفأت نيرانهم وقلعت اوتادهم وارسل الله الفارس الملائكة
فكبرت في معسكرهم ثم فاست للحيل وفقد في قلبهم الرعب فانهم مولوا بزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذكروا نعمة الله عليكم اذ جاءكم جن منكم ما كانوا يفرعون وجنوا

باب ملجاء ان الصبر في الصلوة الاولى حل ثلثا فتيبة ناليتها عن يزيد بن ابي جبيب عن سعد بن سنان عن ابي اسحق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصبر في الصلوة الاولى قال ابو عيسى هذا حديث غريب من هذا الوجه حل ثلثا محمد بن زيار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ثابت البناني عن ابي اسحق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصبر عند الصلوة الاولى قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ملجاء في تقبيل الميت حل ثلثا محمد بن بشارة عن عبد الرحمن بن مهران عن ناسفيا عن عامر بن عبد الله عن القاسم بن محمد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو بكى وقال عينا له نذر فان في الباب عن ابن عباس وجابر وعائشة قالوا ان ابا بكر قبل النبي صلى الله عليه وسلم وهو ميت قال ابو عيسى حديث عائشة حديث حسن صحيح باب ملجاء في غسل الميت حل ثلثا محمد بن منيع ناهاه فيهما خال ومنصور وهشام فاما خال وهشام فقالا عن محمد بن حفصة وقال منصور عن محمد بن عتيق كانت توفيت احدا من بنيات النبي صلى الله عليه وسلم فقالا لغسلها وترا ثلثا انجسا او اكثر من ذلك ان اتيتم غسلها بماء وستر ابعثوا في الاخرة كافورا او شيئا من كافور فاذا فرغتم

عن سعد بن سنان ويقال سنان بن سعد لكن المعروف وصوابه في البخاري وابن يونس صدق قوله انما من الحامسة كذا في التقريب قوله (الصبر في الصلوة الاولى) وفي رواية الالية عند الصلوة الاولى وفي رواية البخاري عند اول صلوة واصل الصدم ضرب الشئ الصلب مثله فاستعمل للصليبة الواردة على القلب والعق اذ وقع الثبات اول شئ يهجم على القلب من مقتنيات الجرح فذلك هو الصبر الكامل الذي ياترب عليه الجرح قال الطبري ان هذا كسورة المصيبة فيصاب على الصبر ويكسر السورة ويتسلى المصاب بعض التسلى فيصير الصبر طبا فلا يشاء عليها انتهى قوله (هذا حديث غريب من هذا الوجه) اي من هذا الطريق يعني من طريق الليث بن يزيد بن جبيب عن سعد بن سنان عن ابي اسحق عن الحديث مشهور من طريق شعبة عن ثابت البناني عن ابي اسحق عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه في اخرج الشيوخ في صحيحهم ما واخرجه الترمذي ايضا بهذا الطريق فيما بعد قوله (الصبر عند الصلوة الاولى) او عند قرة المصيبة وشدها قال الخطابي المعنى ان الصبر الذي يحرم عليه صاحب ما كان عند مفاجاة المصيبة بخلاف ما بعد ذلك فانه على ايام يسيرا تنقضي قال الحافظ الفقيه الصبر عند الصلوة الاولى اي هو المطلوب للبشر عليه بالصلوة والرجة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيوخ وابوه (و النسا في باب ملجاء في تقبيل الميت) قوله (عن عامر بن عبد الله) بن عامر بن محمد بن الخطاب العدوي مدني ضعيف كذا في الخلاصة والتقريب (قبل عثمان بن مظعون) هو اخ رضاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صاحب المشكوة هاجر الهجرتين وشهد بدمه اركان حرم الحرم في الجاهلية وهو اول من مات من المهاجرين بالمدينة في شعبان على رأس ثلاثين شهرا من الهجرة ولما دفن قال نعم البعث هو لنا دفن بالبقيع وكان عابدا محمدا من فضله الصلابة انتهى (وهو ميت) حال من المفعول (وهو) (والنبي صلى الله عليه وسلم) راو قال عينا له نذر فان (اي تجزيان معا وفي رواية ابن منجدة فكان في النظر الى موعده تسلي على خديه والحديث يدل على تقبيل الميت بعد الموت والبا على جاز قوله (وفي الباب عن ابن عباس وجابر وعائشة قالوا) او هو في الثلاثة قرآن ابا بكر قبل الخ) روي البخاري عن عائشة وابن عباس ان ابا بكر قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته انتهى قال الشوكاني فيه جواز تقبيل الميت تعظيما وتذكرا لانه لم يقل انه انكر احد من الصحابة على ابي بكر فكان اجماعا انتهى قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) قال المنذري في تخصيل السنن قال الترمذي حسن صحيح وفي اسناده عامر بن عبد الله بن عامر بن محمد بن الخطاب قد تكلم فيه غير واحد من الائمة انتهى كلام المنذري باب ملجاء في غسل الميت قال ابن العربي في العارضة خبر الواحد مقبول في الاحكام الشرعية باتفاق من اهل السنة واختلف العلماء هل يقبل خبر الواحد فيما عداه البلوى فرده (ابن حنيفة وقدينا في اصول الفقه وانه قد يناقض في مسائل قبل فيها خبر الواحد ومن هذا الباب غسل الميت انليس في الباب حديث سواه انتهى قوله (واخالد) هو الجذر ومنصور (وهشام) هو ابن حسان (فاما خال وهشام فقالا عن محمد بن حفصة) محمد هذا هو ابن سيرين وحفصة هذه هي بنت سيرين رفق منصور عن محمد بن عتيق (ام عطية) فروي خال وهشام عن محمد بن حفصة عن ام عطية وروي منصور عن محمد بن ام عطية قال الحافظ الفقيه ما رحدث ام عطية على محمد وحفصة ابني سليمان قال ابن المنذري في احاديث الغسل الميت على من حدث ام عطية وعليه قول الائمة قوله (توفيت احدا من بنيات النبي صلى الله عليه وسلم) هي بنت ربيعة ابني العاص بن الربيع كما في مسلم وهو المشهور وقيل انها ام كلثوم زوج عثمان كما في ابن ماجه ونظيره دخل علينا ونحن نقسم ابنته ام كلثوم وكذا وقع لابن بشكال في المبهمة عن ام عطية والرد لا في الزهري الطاهرة قال الحافظ ابن حجر في الفتح فممن ترجيح انها ام كلثوم بجيبه من طرق متعددة ويمكن الجمع بان تكون ام عطية حاضرة في جميعا فقد جزم ابن عبد البر في ترجمتها بانها كانت غاسلة الميتات من ذلك (بكر الكافي لانه خطاب للموت (ان اتيتم) وان اتيتم حتى ان اكثر من ثلاث اوتى الاثناء لا للشهوة فافعله قاله الطبري وادخلها بماء وسد قال القاضي في هذا لا يقتضي استعمال السدر في جميع الغسلات والسحب استعماله في الكثرة الاولى ليزيل الاقذار ويمنع عند شراخ القساويد فيع الطوام قال ابن الهمام الحديث يفيد ان المطلوب المبالغة في التنظيف لاصل التطهير والا فاما كاف فيه ولا شك ان مخجن لما ذكرنا ان ما يزين في تحقيق المطلوب فكان مطلوبا شرعيا وعندنا في الغسل قبل يبد بالفرار ولا يبيت ما عليه من الدرن الا قديم قلعه بالماء والسدر ثم يحصل تطيب البدن بعد النظافة بما (الكافور) الاول ان يغسل بالياء والسدر كما هو ظاهر كتاب الهداية واخرجه ابو داود عن ابن سيرين انه كان يباخل الغسل عن ام عطية يغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور وسد صحيح كذا في الزكاة قلت قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية بعد ذكر حديث ابو داود هذا فقلاص النوى اسناده على شرط البخاري مسلم انتهى وسكت عنه ابو داود والمنذري تنبيهه وقع في المراجعة الطبري قال القاضي في هذا لا يقتضي استعمال السدر في جميع الغسلات التي طلت الظاهر ان يكون هذا يقتضي استعمال السدر في جميع الغسلات مجد كلمة (كما قال النبي بن المنيرة) ان السدر يغسل في كل مرة من مرات الغسل لان قوله بماء وسد يرتعلق بقوله اغسلها انتهى (كافورا او شيئا

في الطعام يصنع لاهل البيت حل ثلثا من مبيع وعلى بن حجر قال لا نأسف ان بن عبيدة عن جعفر بن الزبير عن ابيه عن عبد الله بن جعفر قال لما جاء جعفر قال النبي صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فإنه قد جاءهم ما يشغلهم قال ابو عيسى هذا حديث حسن قد كان بعض اهل البيت يأتونهم بالصبية والصبي وهو قول الشافعي وجعفر بن خلاد بن سارة وهو ثقة روى عن ابن جريح باب ما جاء في النهي عن ضرب الخمر وشق الخمر عند الصبيبة حل ثلثا من مبيع روى عن جعفر بن سفيان قال حدثني زهير بن ابي عمير عن ابراهيم عن مسروق عن عبد الله بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس من امر شق الخمر ضرب الخمر ودعاء بدعة الجاهلية قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في كراهية النجس حل ثلثا من مبيع ما قرأ بن تمام ومروان بن معاوية ويحيى بن زاهر عن سفيان بن عيينة الطائي عن علي بن ربيعة الاسدي قال مات رجل من الانصاريين له قرظة

قالت الشفعية قالت كمن فيم غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند فاتها وكان اول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض ثم الدرعة ثم الخمار ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر الحديث رواه احمد وابو داود قال القاضي ابن العربي في العارضة قوله في هذا الحديث ام كلثوم وهم انما هي زينب لان ام كلثوم توفيت ورسول الله صلى الله عليه وسلم غائب بدراهم رابعا ما جاء في الطعام يصنع لاهل البيت قوله لما جاء جعفر او ابن ابي طالب يخبرونه بقرينة وهي موضع عند ثوبك سنة ثمان ما يشغلهم بفتح الياء والغين وقيل بضم الاول وكسر الثالث قال في القاموس شغل كمنع شغلا وضموا واشغله لغجدة او قليلة او رزية والمضج جادهم ما ينهم من الخمر عن تهية الطعام لانفسهم فيحصل لهم الضرر وهم لا يشعرون قال الطبري على ان يستحب الاقارب للبيان تهية طعام لاهل البيت استعمل قال ابن العربي في العارضة والحديث اصل في المشاركات عند الحاجة ومحمد الترمذي في السنة فيه ان يصنع في اليوم الذي مات فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فقد جلدوا ما يشغلهم عن حلهم فخرج موت دليهم اصفوان يتكلف لهم عيشهم وقد كانت المشاركات ومواصلة في الباب لا طمعه ولا خلاف اسباب في حالات جماعها انتهى قال القاري المراءط طعام يشبههم بهم وديلتهم فان الغالب ان الخمر الشاغرة عن تناول الطعام لا يستمر اكثر من يوم ثم اذا صنع لهم ما ذكر من ان يلج عليهم في الاكل لئلا يضعفوا بتركه استحياء ان لم يفرجوا انتهى قال ابن الهمام في تحف الجيران اهل البيت والاقارب الا باحد تهية طعام يشبههم بهم وديلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما قال بكره اتخاذ الضياء فتم اهل البيت لانه شرع في السرور ولا في الشرور وهي بدعة مستحقة انتهى قال القاري واصطفا اهل البيت الطعام لاجل اجتماع الناس عليهم بدعة ممكنة قبل من جري رضى الله عنه كنا نقول من النياحة وهو ظاهري التحريم انتهى قلت حديث جريحه اخرج احمد وابو داود بلفظ قال كنا نقول الاجتماع الى اهل البيت وصنعة الطعام بعد فتم النياحة انتهى واسناده صحيح فان قلت حديث جريحه هذا مخالف لحديث عاصم بن كليب الذي رواه ابو داود في سننه بسند صحيح عن ابيه عن رجل من الانصاريين قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فترأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على القبر يقول الحمد لله قبل رجليه واسمع من قبل رأسه فلما رجع استقبله داعي امراته فلما جاب عن معنجه بالاطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا الحديث رواه ابو داود والبيهقي في كمال البقية هكذا في الشافعي في باب الحجرات فقوله فلما رجع استقبله داعي امراته لم يرض مرير في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام اجاب عن اهل البيت راجعهم هو صاحبها بعد فتم واكملوا فان الضمير المحمدي في امراته راجع الى ذلك الميت الذي يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازته فما الترفيق بين هذين الحديثين المختلفين قلت قد وقع في المشكوك لفظ داعي امراته باضافة لفظ امراته الى الضمير وهو ليس بصحيح بل الصحيح داعي امرأة بغير الاضافة والاولى عليه انه قد وقع في سنن ابو داود داعي امرأة بغير الاضافة قال في عون المبرق داعي امرأة كن اوقع في النسخ المحاضرة وفي المشكوك داعي امراته باضافة انتهى وروى هذا الحديث امام احمد في مسنده وقد وقع فيه ايضا داعي امرأة بغير الاضافة بل زاد فيه بعد داعي امرأة لفظ من قرئ فلما ثبت ان الصحيح في حديث عاصم بن كليب هذا لفظ داعي امرأة بغير الاضافة امرأة الى الضمير يظهر ان حديث جريحه المذكور ليس بخالف لحديث عاصم بن كليب هذا فتفكر هذا ما عندى والله تعالى اعلم قوله (هذا حديث حسن) وصححه ابن السكن والحديث اخرج ابو داود وابو ماجه قوله روى جعفر بن خالد عن سارة بمهمة وخفة روى قبل يشتهر كذا كذا كذا المعنى (وهو ثقة) وثقة ايضا احمد وابو معين والشافعي وغيرهم روى عن ابن جريح وابو عبيدة قال البغوي لا اعلم روى عن غيرهما كذا في تهذيب التهذيب باب ما جاء في النهي عن ضرب الخمر قوله (حدثني زهير) بزيادة مصدرا (الايام) بفتح الحزنة ويقال له اليام يحذف الحزنة ايضا قوله (ليس منا) اي من اهل سنتنا وطريقتنا وليس المراد به اخراجه عن الدين ولكن فائدة ايراد هذا اللفظ المبالغة في الرفع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لطلته عند معاتبته لست منك ولست مني اي ما انت على طريقتي وقيل المعنى ليس علي منا الكامل اي انه خرج من فرع من فرع الدين وان كان معه اصله قال الحافظ في الفتح ويظهر لي ان هذا النفي بفسرة التبري المذكور في حديث ابن مسعود حيث قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى من الصالحة والطاهرة والشاقة واصل البرادة الانفصال من الشيء وكأنه توعية بان لا يدخله في شفاعته ومثلا قال حتى كفى سفيان ان كان يكره الخمر في تأويله ويقول ينبغي ان يسلك عن ذلك ليكون اوقم في النعوس والمبلغ في الزجر انتهى (من شق الجيوب) جميع الجيوب والجيب وهو الفجر من الثوب ليخل فيه الرأس والماء يشقه اكمل فتحالي اخوه وهو من علامات السخيمة وضرب الخمر ود جميع الخمر الخمر بذلك نكرته الغالب في ذلك والافق ضرب بقية الوجه داخل في ذلك (ودعاء بدعة الجاهلية) اي بدعاتهم يعني قال عند البكاء ما لا يجوز شرعا ما يقول به اهل الجاهلية كالرداء بالويل والثبور وكواكهاه واجبله قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرج البخاري مسلم : (باب ما جاء في كراهية النجس) قوله (قرآن) بضم اوله وتشديد الراء بن تمام بتشديد الميم الاول ثقة قوله (وقال له قرظة) بفتح القاف والراء والظالم للثالة انما روى خرج كان احدهم وجهه على الكوفة ليقفه الناس وكان على يد فخر الرى واستخلفه على الكوفة فجزم ابن سعد وغيره بانها ماتت في خلافة والراء والظالم للثالة انما روى خرج كان احدهم وجهه على الكوفة ليقفه الناس وكان على يد فخر الرى واستخلفه على الكوفة فجزم ابن سعد وغيره بانها ماتت في خلافة

وقال ابن المبارك امرجوان كان بينهما في حقه ان لا يكون عليه من ذلك شيء **حدثنا علي بن حجر** نا محمد بن عمار قال حدثني اسيد بن ابي سعيد عن موسى بن ابي موسى
 الاشعري اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت يموت فيقوم بكبره فيقول واخبراه واسيداه واخبره ذلك كله وكل به مملوك بغير ان اهلك
كنت قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب **باب ماجاء في الرخصة في البكاء على الميت** **حدثنا** ائمة ثمانية نا مالك وثنا اسحاق بن موسى نا اضرار نا ماعن نا مالك
 عن عبد الله بن ابي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن خرم عن ابيه عن عمه انها اخبرته انها سمعت عائشة وذوها ان ابن عمر يقول ان الميت ليحذب بيكاه الحنفية فقلت عائشة
 غفرا لله لا عبد الرحمن اما انه لم يكن بكبره شيء او اخطأ اما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يئس عليها فقال لهم ليسكن عليها وانها لتعذب
 في قبرها **قال ابو عيسى** هذا حديث صحيح **حدثنا** ائمة ثمانية نا عبد الله بن عباد المهدي عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الميت ليحذب بيكاه اهله عليه قال فقلت عائشة يرجه الله لم يكن بكبره شيء او اخطأ اما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يئس عليها فقلت ليحذب ان اهله
 ليسكن عليه في الباب عن ابن عباس فوطئة بن كعب ابو هريرة وابن مسعود واسامة بن زيد **قال ابو عيسى** حديث حسن صحيح وقدر في غيره
 وجعن عائشة وقدر هب بعض اهل العلم هذا رواه في الآيات ولا تزروا زهرة وزر اخرى وهو قول الثاقبي **حدثنا** علي بن الحسن نا عيسى بن يونس عن ابن ابي
 عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال اخذ النبي صلى الله عليه وسلم بيد عبد الرحمن بن عوف فاظلم به الى ابنه ابراهيم فوجله بجوده بنفسه فاحذه النبي صلى الله عليه وسلم
 فوضع في حجره فكي قال له عبد الرحمن انك انك لم تكن نهيت عن البكاء فقال لا ولكن نهيت عن صوتين احقن فاجوز صوت عند مصيبة تخشع وجوه وتسبحون
 ان لا يقع اذ لم يمتلئ اشلا انتهى قلت والحق هو ما ذهب اليه الجمهور من تاويل هذه الاحاديث الصحيحة ولا وجه لجمع امكان تاويلها ولم تاويلات بعضها قريبة وبعضها بعيد فتوخى القريبة
 وتترك البعيدة وان شئت الوقت فلهذا التاويلات فارجع الى فتح الباري وغيره من شروح البخاري وقال ابن المبارك امرجوان كان بينهما في حقه ان لا يكون عليه من ذلك شيء
 وهذا هو الجاني والله اعلم **قوله** (حدثني اسيد بن ابي سعيد) بفتح الهزة وكراسين فيها المراد اسيد بن ابي سعيد بن ابي اسيد **قوله** (ما من ميت) اي حقيق ومشف على الموت
 (يموت) قال الطبري هو كقول ابن عباس يموت المرض او فضل الصلاة شمل المشارف للموت والمض والصلوات ميتا ومريضا وصالة وهذه الحالة التي ظهرت على عبد الله بن رواحة
 انتهى قلت وقصة عبد الله بن رواحة اخرجها البخاري وقدرتها في اخذها الباب ريلها (بفتحها) اي بغير بانه وبغير فاعانه وفي النهاية الهز الضرب بجمع المدي
 الصل يقال له بالرح اي طعنه في الصدر (اهلكن كنت) اي توخيها وتقريبا **قوله** (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ في التلخيص ردوا الحاكم وصححه وشكاه في الصحيح
 عن النعمان بن بشير قال اغمى على عبد الله بن رواحة فجددت خته بنكي وتقول ولجلاءه واكن اظلا افاق قال ما قلت شيئا الا قيل لي انت كذا فلما ماتت لم تنك عليه
 (باب ماجاء في الرخصة في البكاء على الميت) اي في الرخصة في البكاء الذي ليس به صوت ولا نياحة **قوله** (عن عمه) بفتح العين هو بنت عبد الرحمن بن سعد بن زهرارة
 الاضرارية الدنية اكثر من عائشة بثلاثة من الثالثة **قوله** (وذكر بصيغة المجهول بها) اي عائشة (غفرا لله لا عبد الرحمن) كقصة عبد الله بن عمرو وهذا من
 الاداب المحسنة الاخيرة من قوله تعالى عفا الله عنك له اذنت لهم فمن استغفر غير شيئا ينبغي ان يوطى ويمحله بالرداء اقامة لعذرة فيما وقع منه فانه لم يتعد
 ومن ثم زلت على ذلك بيان واعتذار بقوله (اما) بالتخفيف للتنبية او للافتتاح يوقى بها الجرح التاكيد (انها) اي ابن عمر (وكنت تسي) اي من ذلك الخاص (واخطأ)
 اي في ارادته الاحكام (سكن عليها) بصيغة المجهول (انهم) اي اليهودي رواها اي اليهودية (لتعذب في قبرها) اي كقبرها قال القاري في المراقبة ولا يخفى ان هذا الاختلاف
 وانه لم يسم الجليل في هذا الموضع وقد ثبت بالفاظ مختلفة وبروايات متعددة عنه وعن غيره غير مقيده قبل مطلقة دخل هذا الخصوص تحت ذلك العموم فلا منافاة
 ولا معارضة فيكون اعتراضها بحسب اجتهادها انتهى وقال الحافظ في فتح الباري قال القرطبي انكار عائشة ذلك وحكمها على الراوي بالتخلف او النسيان او على انه
 سمع بعضا ولم يسمع بعضا لعل ان الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثير وهم جازمون فلا وجه للنفي مع امكان جملة على عمل صحيح انتهى **قوله** (هذا حديث صحيح) واخرجه
 الشيخان **قوله** (فقلت عائشة يرجه الله لم يكن بكبره شيء) وهم الخ (وذكر لك حكمت عائشة وعمره) ايضا بالتخلف فقي رواية ابن عباس عن عائشة عند البخاري مسلم
 فقال يرحم الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يحذب المؤمن ببكاء اهله عليه لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يزيد الكافر على ابكاء
 اهله عليه قالت حسبكم القرآن ولا تزروا زهرة وزر اخرى قال الحافظ في الفتح وهذه التاويلات عن عائشة متخالفة وفيه اشعار بانها لم تزد الحديث بحديث اخر بل بما
 استشعرته من معارضة القرآن قال الدرردي رواية ابن عباس عن عائشة بينت ما فتنه عمر وعمره عنها الا انها حسنته بالكاف لانها اشبهت ان الميت يزد ادخل ابكاء
 اهله فاي فرق بين ان يزد ادفعل غيره او يزد ادفعل (وفي الباب) اي في باب الرخصة في البكاء على الميت (عن ابن عباس) اخرجه احمد بلفظ قال ماتت
 زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبكت النساء فجعل عمر يرضهن بسوطه فاخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيد وقال مهلا يا عمر فقال اياكن ولعن الشيطان ثم قال
 انه مهاك من العين ومن القلب مني الله عز وجل ومن الرحمة وما كان من اليد ومن اللسان فمن الشيطان انتهى (وقطئة بن كعب) لينظر من اخرجه (ابو هريرة) اخرجه
 احمد والشافعي قاله ماتت من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر ينهاهن ويظرفهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم معهن يا عمر فان
 العين دامت والقلب صاب العمد قريب انتهى (وابن مسعود) لينظر من اخرجه (واسامة بن زيد) اخرجه الشيخان قال ارسلت ابنة النبي صلى الله عليه وسلم اليك ابنا فيرض

قيل يحيى من اجماع هذا اطلاقا واخرى ثانيا وقد ذهب بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا وراوا ان المشي خلفها افضل وبه يقول الثوري والشافعي و
ابو جابر مجهول له حديثان عن ابن مسعود ويحيى امام بن قيس الله ثقة يكنى ابا الحارث يقال له يحيى الجابر ويقال له يحيى الجابر ايضا وهو كوفي روى له شعبة وسفيان
الثوري ابواخر من سفيان بن عيينة ياب ماجاف كراهية الركوب خلف الجنائز **حل ثنا** عن بن جوحنا عيسى بن يونس عن بكر بن ابي مريج عن اشد بن سدر عن
ثوبان قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة فرائى ناسا ركبا فقال لا تستحيين ان مثلكن الله على اقدارهم وانتم على ظهور الارب في الباب عن المغيرة بن شعبة
وجابر بن سمره **قال** ابو عيسى حديث ثوبان قد روى عنه موقوفنا باب ماجاف في الرخصة في ذلك **حل ثنا** يحيى بن عمار بن عجلان نا ابو داود نا شعبة عن سماك بن بخز قال
سمعت جابر بن سمره يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة ابن الدخاح وهو على فرس له يسمى وحى حوله وهو يتوقص به **حل ثنا** عبد الله بن الصديق الهاشمي نا
ابو ثقيبة عن الجراح عن سواد عن جابر بن سمره ان النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة ابن الدخاح ماشيا ورجع على فرس **قال** ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح **باب**
جاء في الاسراع بالجنائز **حل ثنا** الحسن بن منيع نا ابن جنيبة عن الزهري يعم سعيد بن المسيب عن ابهريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال اسرعوا بالجنائز فان
تلك خير اقل مؤنها اليه وان تلك شر اضعع من رقابكم وفي الباب عن ابى بكر **قال** ابو عيسى حديث ابهريرة حديث حسن صحيح **باب** ماجاف في قتله **حل** ذكر حجرة
حل ثنا ثقيبة نا ابو جعفر عن اسامة بن زيد عن ابن شهاب عن انس بن مالك قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجرة يوم احل فوقف عليه فترأف فدمت له فقال
لولا ان يحل حقيقة في نفسه لتركته حتى تاكله

سعيد بن منصور وغيره عن علي قال المشي خلفها افضل من المشي امامها افضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد **قال** الفذ قال الحافظ اساده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع لكن حكى الاثر عن
احمد انه يحكى في اسناده انتهى في الباب حديث اخر فذكرها الحافظ الزبيلي في نصب الراية **قوله** وله حديثان عن ابن مسعود (الحديث الاخر ما رواه ابن الاخر من يحيى التميمي عن
ابو ماجة عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عفو رحيم لا يحق له العفو كذا في الميزان وقوت المعتدي **قوله** ويحيى امام بن قيس الله ثقة) قال العراقي هذا مخالف
لقول الجعفي فقد ضعفه ابن معين وابو جاتر والنسائي والبخاري وقال البيهقي ضعفه جماعة من اهل النقل ثم قال فيه احمد وابن عدى لا بأس به كذا في قوت المعتدي رد
يقال له يحيى الجابر ويقال له يحيى الجابر ايضا لانه كان يجبر الأعضاء كذا في تهذيب التهذيب **باب** ماجاف كراهية الركوب خلف الجنائز **قوله** (الاستحيون امثلة
الله الخ) ان هذا بكسر الهنة قاله القاري والحد يبدل على كراهية الركوب خلف الجنائز وبما رآه ما اخرج ابو داود عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الركاب
ليسير خلف الجنائز والمناشيء عيش خلفها وامامها وعن يمينها وياسرها قربانها الحديث والتجيم بين هذين الحديثين بوجوه منها ان حديث المغيرة في حق العذر وبعض او
شمل او عرج ومخولك وحديث الباب في حق غير العذر ومنها ان حديث الباب محمول على انهم كانوا قد اقدم الجنائز او طرفها فلا ينافي في حديث المغيرة ومنها ان حديث
المغيرة دليل على عدم الكراهة وانما يدل على الجواز فيكون الركوب جائزا مع الكراهة **قوله** (روى في الباب عن المغيرة بن شعبة) اخرج ابو داود وتقدم نظره واخرجه احمد
النسائي وابن ماجه بافظ الراكب خلف الجنائز والمناشيء حيث شاء منها (روى جابر بن سمره) اخرج مسلم والترمذي (حديث ثوبان قد روى عنه موقوفنا) لم يتكرر الترمذي على
حديث ثوبان المرفوع المذكور بحسن ولا ضعف وفي اسناده ابو بكر بن ابي مريه وهو ضعيف **باب** ماجاف في الرخصة في ذلك **قوله** (في جنازة ابن الدخاح) يفتح الدخا
المهملةتين وحائنين مهملةتين (وهو على فرس له) (يحيى رجح كما في الرواية الثانية لاثنية ليعي) قال العراقي روى بالياء والنون (وهو يتوقص به) بالفتحة المشددة والصله
المهملة اى يتوقص به وفي مصنف ابن ابي شيبة يتوقص بالسين المهملة وهما لغتان كذا في قوت المعتدي وقال في الجمع اى يثب يقارب **قوله** (عن الجراح) بتعدي
قوله (ورجع على فرس) فيه دليل على جواز الركوب عند الانراف وقال العلماء لا يكره الركوب في الرجوع من الجنائز اتفاقا لان قضاء العبادات كذا في الرقابة وقد التزموا فيه بفتح
الركوب في الرجوع من الجنائز وانما يكره الركوب في الذهاب معها انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرج مسلم **باب** ماجاف في الاسراع بالجنائز **قوله** (بلم يجره
النبي صلى الله عليه وسلم) او يفره الحديث اليه صلى الله عليه وسلم **قوله** (اسرعوا) امر من الاسراع قال الحافظ في الفتح نقل ابن قدامة ان الامرية للاستحباب بلا خلاف وبين العلماء و
شد ابن خزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي على الرحلة بعض السلف هو قول الخفيع قال صنا الهداية ويمشون بهما مسرعين دون الخجب وفي المذهب ليس فيه شئ
موقت غير ان الرحلة الحب الى ابو حنيفة وعن الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق سجية المشي المعتاد ويكره الاسراع الشديد ومال عياض الى انفي الخلاف فقد من استحبابه اراد
الزيادة على المشي المعتاد ومن كرهه اراد الا فرط فيه كالرمل والحاصل انه يستحب الاسراع بما يمكن بحيث لا يثقل على شدة يخاف معها حدث مفسد قبلت او مشقة
على الحامل والمشيح للتلافي في المقصود من الظافة (وإدخال المشقة على المسلم انتهى كلام الحافظ بالجنائز) (اي يجمعها الى قبرها رفاق تلك) (اي الجنة المحلى) قاله الحافظ
وقال القاري (اي قلن تلك الجنائز) قال المظهر للجنائز بانكسار الميت وبالفتح السير فعل هذا اسند الفعل الى الجنائز واريدها الميت (خير) (او خير) وفي رواية الشيخين صالحة
وقد روى (اي الجنائز رالية) (اي الخيرة وفي رواية الشيخين فان تكن صالحة فخيرة فقد موفها اليه قال القاري فان كان حال ذلك الميت حسنا طيبا فاسرعوا به حتى يصل الى
تلك الحالة الطيبة عن قريب قال الحافظ في الحديث استحباب المبادرة الى دفن الميت لكن بعد ان يتحقق انه مات اما مثل الطعون والغلوخ والمسبوت فينبغي ان لا يسرع في دفنهم
حق في يوم وليكة ليتحقق موتهم فيه على ذلك ابن بزيه انتهى **قوله** (روى في الباب عن ابى بكر) اخرج ابو داود عن طريق عيينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان في جنازة عثمان بن ابي

اثبت اقدم من عمر بن النضر الكوفي باب ما جاء في المجلس قبل ان يجمع حديثنا محمد بن ابي نضر عن ابي عبد الله بن سليمان بن جعدة بن ابي ثعلبة عن ابيه
عن جده عن جدة بن ابي صامت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى الجعارة لم يقعد حتى تضع في الخلد فخر له خبر فقال هكذا صنع يا محمد بن نضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
خالقهم قال ابو عيسى هذا حديث غريب بشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث باب فضل المصيبة اذا احتسب حديثنا اسود بن نضر عن ابي عبد الله بن المبارك عن حماد بن سلمة عن
ابي مسنان قال فذنت ابي مسنان وابو طلحة الحولاني جالس على شفير القبر فلما اردت الخروج اخذ بيدي فقال لا ابشر لك يا ابا مسنان قلت بل قال حدثني النضر بن عبد الرحمن بن محمد
عن ابي موسى الاشجري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ولد العبد قال الله ملائكة قبضته ولم يعبد فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فواده فيقولون نعم فيقول ما ذا
قال عبد فيقولون حملك واسأخج فيقول الله ابنا العبد بيتا في الجنة وسورة بيت الحمد قال ابو عيسى هذا حديث حسن غريب باب ما جاء في التكبير على الجعارة حديثنا
احمد بن ميمون ثنا اسمعيل بن ابراهيم نا معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ابا عبد الله بن عباس بن ابي ابي رافع في الجعارة
وامر يزيد بن ثابت قال ابو عيسى يزيد بن ثابت هو اخو زيد بن ثابت وهو الكرمي شهد بدر ازيد لم يشهد بدر قال ابو عيسى حديث ابي هريرة هذا حديث حسن صحيح
والعل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون التكبير على الجعارة اربع تكبيرات وهو قول سفيان الثوري مالك بن انس ابن المبارك والشافعي
واحمد واسحاق حديثنا محمد بن المنقر بن جعفر بن النضر عن حماد بن زيد عن ابي عبد الرحمن بن ابي ابي قل كان زيد بن ارقم يكبر على جنازة ابيه كبر على جنازة حمدا
فما لنا عرفت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها قال ابو عيسى هذا حديث زيد بن ارقم ثبت حسن صحيح وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
الحديث في رواية اخرى انهم قالوا قد اختلف اهل العلم في هذا الباب فقال قوم من جعارة فلا يقعدن حتى توضع عن اعناق الرجال
ومن رواية الحسن بن علي ابو هريرة وابن عمرو بن الزبير والاذاعي اهل الشام واحمد واسحاق وكرارهم القوي الشعبي اجمع كانوا يكرهون ان يجلسوا حتى توضع عن مناكب الرجال
وهو قال محمد بن الحسن وخالقهم في ذلك اخرون ورواوا الجولس اولي اعتقده الحكم الاول منسوخا ومسكوكا في ذلك باحدث ثم ذكر باسناده حديث الباب قال هذا الحديث غريب
الترمذي في كتابه قال بشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث وقد روى هذا الحديث من غير هذا الطريق وفيه ايضا كلام من روى عن ابي سعيد احمد واثبت فلا
يقاومه هذا الاسناد ثم روى الحارثي باسناده عن علي بن رضى الله عنه قال قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة اولى ما قد سئلت ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلس حتى توضع الجعارة
ثم جلس بعد جلسنا معه فكان يرخد بالارحاض اخرون اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث بهذه الالفاظ غريب ايضا ولكنه يشهد بقبوله انتهى كلام الحارثي : (باب فضل
المصيبة اذا احتسب) اعبره هذيل الثوب قوله (على شفير القبر) اي على طرف فرج حتى يجلس بن عبد الرحمن بن عمر بن زب (بفتح الهاء) وسكون الراء ففتح الراء ثم موحدة ثقة من الثوب
قال الله ملائكة قبضته ولم يعبد فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فواده اي يقول ثانيا انما اهلكوا اكمال الرحمة كما ان الولد
العطوف يال الفساد هل فصدت وليد من له باعة ورضاه وقيل سأل الولد ثمرة فواده لانه نتيجة الاب كالثمرة للشجرة (روا) (سأخج) اي قال ان الله وانا اليه راجعون
سمع بيت الحمد) اصناف البيت الى الحمد الذي قاله عند المصيبة لانه جعارة الخ قوله (عليه السلام) اي قوله (صلى الله عليه وسلم) في قوله (عليه السلام) بفتح النون
وتخفيف الجيم وبعد لاف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب قبل بالتخفيف وهو لقب منسك الحشبة وحكي المطر عن بعضهم تشديد الجيم وخطاءه كذا في فتح الباري واسمه
اصحى بن زيد اربعة وهو ممن امن به صلى الله عليه وسلم ولم يره وكان رد المسلمين المهاجرين اليه مبالغا في الاحتسا اليهم (فكبر اربعاً) فيه دليل على ان التكبير على الجعارة اربع
تكبيرات وعليه على اكثر قوله (روى الباب عن ابن عباس بن ابي ابي رافع وجابر بن ابي ابي رافع) (أما حديث ابن عباس فاخرجه الحارثي في كتاب الاعتقاد عنه قال اخبرنا كبر
الله صلى الله عليه وسلم على الجعارة اربعاً كبر على ابي بكر رجاو كبر على عبد الله بن عمر على اربعاً وكبر على الحسن بن علي على اربعاً وكبر على الحسين بن علي على اربعاً وكبر على ابي عبد الله
اخبرنا لا رطقي مختصراً وهو حديث ضعيف له طرق اخرى كلها ضعيفة ذكرها الزليعي في فضيل الماية (أما حديث ابن ابي رافع فاخرجه احمد بن عبد الله بن ابي ابي رافع في كتابه ابن زكي
اربعة وقام بعد الراحة قد ما بين التكبيرتين يدعو ثم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا امره ابي بكر الشافعي في الغيلانيات من هذا الوجه وزاد ثم سأل عن يمينه
وشماله ثم قال لا يزيد على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذكره الحافظ في التلخيص سكت عنه وأما حديث جابر فاخرجه الشيخان عن ابن النضر صلى الله عليه وسلم على
اصحها النضر بن جابر اربعاً وأما حديث النضر بن جابر فاخرجه الحارثي في كتابه لنا في المتن والمنسوخ عن ابن النضر صلى الله عليه وسلم كبر على اهل بدر مسج تكبيرات وعلى بني هاشم
مسج تكبيرات وكان اخبره صلاته اربعاً حتى خرج من الدنيا قال واسناده واهي وقد روى خصلته كبر اربعاً من عدة روايات كلها ضعيفة كذا في نصب الرتبة وقد روى ابي ابي رافع
في سنن من ان حديثه الطويل وفيه فكل اربع تكبيرات لم يزل والميرور فهدى الى النضر صلى الله عليه وسلم وأما حديث يزيد بن ثابت فاخرجه احمد بن ابي ماجه وفيه ثمرة الى القبر
فصفتنا خلفه فكبر عليه اربعاً قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) اخبره الجماعة : قوله (وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي
واحمد واسحاق) وهو قول بل خفيفة وقد استدللنا حديث الباب قال الحافظ بن حجر في الفتح وقد اختلف السلف في ذلك فمروا وسليمان بن زيد بن ارقم انه يكبر خمسا وروى ذلك
الى النضر صلى الله عليه وسلم وروى بن النضر عن ابن مسعود انه صلى على جنازة رجلا من بني اسد فكبر خمسا وروى بن النضر عن غيره عن علي بن ابي طالب انه يكبر على اهل بدر مستوا على الصلابة خمسا
وعلى سائر الناس اربعاً وروى ايضا باسناده صحيح عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم خلف ابن عباس على جنازة فكلت قال ابن النضر ذهب اكثر اهل العلم الى ان التكبير اربع وفيه اقوال

وقال على في حديثه مائة ثم قال ابو عيسى حديث عائشة حديث صحيح وقد وقف بعضهم ولم يرفعوا باب ماجاء في كراهية الصلوة على الجنابة عند طلوع الشمس وعند غروبها **حل** ثمانمائة واكبر عن موسى بن عبيدة عن ابيه عن عقبه بن عامر الجهني قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهاثا ان يصل فيهن او نقب فيهن موتا حين تطلع الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل وحين تصيب للغروب حتى تغرب **قال** ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يكرهون الصلوة على الجنابة في هذه الساعات وقال ابن المبارك ومعنى هذا الحديث ان وان نقب فيهن موتا يعني الصلوة على الجنابة وكرة الصلوة على الجنابة عند طلوع الشمس وعند غروبها واذا انصف النهار حتى يزول الشمس وهو قول احمد اسحاق وقال الشافعي لا بأس ان يصل على الجنابة في الساعات التي يكره فيها الصلوة **باب** في الصلوة على الاطفال **حل** ثمان مائة بن ادم بن بنت اذهر الشامي نا اسمعيل بن سعيد بن عتيق نا ابي عن زبادة بن جبير بن حية عن ابيه عن المغيرة بن شعبه نا النبي صلى الله عليه وسلم

به ثم يقبل شفاعة اربعين ثم ثلث صفوف وان قل عندهم فاخبر به ويحتمل ايضا ان يقال هذا مفهوم عد ولا يحتمل به جماهير الاصوليين فلا يبين من الاخبار عن قبول شفاعة مائة ثم قبول ما دون ذلك وكذا في اربعين مع ثلثة صفوف ويحدث كل الاحاديث مع عمل بها ويحصل الشفاعة باقل الامر من ثلثة صفوف واربعين انتهى كلام النووي وقال الترمذي لا يشا بين هذه الاحاديث لان السبيل في امثال هذا المقام ان يكون الاقل من الحد من متاخرين الاكثر لان الله تعا اذا وعد المغفرة لعق لم يكن من سنته نقصان من الفضل الموعود بذلك بل يزيد فضلا فيل على زيادة فضل الله وكرمه على عباده انتهى **قوله** (حديث عائشة حديث صحيح) اخرج مسلم والنسائي **قوله** (وقد وقف بعضهم ولم يرفعوا) قال النووي قال القاضي ابن خزيمة سعيد بن منصور مرقا على عائشة فاشار الى تعليقه بذلك وليس معللا لان من رفعه ثقة وزيادة الثقة مقبولة انتهى **باب** ماجاء في كراهية الصلوة على الجنابة عند طلوع الشمس وعند غروبها **قوله** (ثلث ساعات) او اقل من ان يصل فيهن وهو باطلا فيهم يشمل صلو الجنابة على الصلوة وان يغرب فيهن موتا من باب ضرر يذنب فيهن موتا يقال قبح ته اذا دفتته واذا جلت له قبرا يراى فيه ومنه قوله تعالى فاقره في المراقبة وقال النووي وهو يضم الباء الموحدة وكسها فتان انتهى وحين قطع الشمس بارعة او طالع الظاهر حال مؤكدة وحين يقوم قائم الظهيرة قال النووي للظهيرة حال استواء الشمس ومعناه حين لا يسبق للقاء في الظهيرة ظل في المشرق ولا في المغرب انتهى وقال ابن حجر الظهيرة هي نصف النهار وقائمها اما الظل في قامة ورفقه من قامت به وادبته ووقفت والمراد بوقوفه بطون حركته الناشئ من بطون حركة الشمس حينئذ باعتبار ما يظهر لنا ظروبا في المراءى الا في سائر على حالها واما القامة فهي لانه حينئذ لا يميل له ظل الى جهة المشرق ولا الى جهة المغرب وذلك كله كناية عن وقت استواء الشمس في وسط السماء حتى تميل الى الشمس من المشرق الى المغرب وتزول عن وسط السماء الى الجانب الغربي وميله هذا هو المراد قال ابن حجر ووقت الاستواء المذكور ان كان قنات ضيقا لا يسع صلو الا انه يسع التحريم فيجوز عمل التحريم فيه (روحين تضيق) بفقر التاء والضاد المحجمة وتشديد اليا اي تميل قاله النووي واصل الضيف الميل سمي الضيف ليله الى ان يؤول عليه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه **قوله** (وقال ابن المبارك ومعنى هذا الحديث وان نقب فيهن موتا نا يعني الصلوة) اي ليس المراد بقوله ان نقب فيهن موتا بل هو الظاهر بل المراد به صلو الجنابة **قلت** قد حمل الترمذي قوله نقب فيهن موتا على صلو الجنابة ولذا كان يرب عليه باب ماجاء في كراهية الصلوة على الجنابة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونقل في تائيد قول ابن المبارك وحمله ابو داود على الذين لم يثبتوا في التحقيق فانه ذكره في الجنابة وبوب عليه باب الذين عند طلوع الشمس عند غروبها قال الترمذي في نصب الراية قد جاء بتصريح الصلوة فيه رواه الامام ابو حفص عمر بن شاهين في كتاب الجنابة من حديث خارجة بن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن علي بن ابي قال انها رسول الله صلى الله عليه وسلم على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس في اخره انتهى ما في نصب الراية قلت لو صححت هذه الراية لكانت قاطعة للاجزاء ولوجب حمل قولنا ونقبر فيهن موتا نا على الصلوة تكن هذه الراية ضعيفة فان خارجة بن مصعب ضعيف قال الحافظ في التريب في ترجمته متروك وكان يدل عن الكنايين ويقال ان ابن معين كذب **تنبيه** قال النووي في شرح مسلم قال بعضهم ان المراد بالقب صلو الجنابة وهذا ضعيف لان صلو الجنابة لا تنكر في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز تفسير الحديث بما يخالف الاجماع بل الصواب ان معناه تعدل اخذ الذين الى هذه الاوقات كما يكره تعدل اخذ العصر الى اصفر الشمس لا عذر وهو صلو المنافقين فاما اذا وقع الدفن في هذه الاوقات فلا تعدل ولا يكره انتهى كلام النووي **قلت** قوله صلو الجنابة لا تنكر في هذا الوقت بالاجماع فيه نظرها كما استشف على ذلك في بيان المذهب **قوله** (وهو قول احمد واسحاق) وهو قول مالك والاوزاعي والخنفية وهو قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهم اروي عن ابي شعبة من طريق يميون بن مهزيان قال كان ابن عمر يكره الصلوة على الجنابة اذا طلعت الشمس حين تعربق بالحافظة في فتح الباب وسجدة التلاوة الا اذا حضرته الجنابة او تلبت آية السجدة حينئذ فامها لا يكره ان كان في اخرها الى الخروج الاوقات انتهى واستدلوا بحديث الباب وقوله هو الظاهر والله تعالى اعلم وقال الشافعي لا بأس ان يصل على الجنابة في الساعات التي يكره فيها الصلوة واجيب من جاء به عن حديث الباب بأنه محمول على الذين لم يثبتوا في التحقيق قال البيهقي وفيه عن القدر في هذه الساعات لا يتناول الصلوة على الجنابة وهو عند كثير من اهل العلم محمول على كراهية الالف في تلك الساعات انتهى كذا نقل الترمذي عن البيهقي في نصب الراية **وتعقيب** بأنه كيف لا يتناول الصلوة على الجنابة وقد رواه اسحاق بن راهويه في كتاب الجنائن بلفظها نا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلى على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس وعند غروبها عرفت انما رواية ضعيفة **فان قيل** صلو الجنابة صلو وكل صلو تنص على في هذه الساعات فكيف قال الشافعي لا بأس ان يصل على الجنابة في هذه الساعات **ليقال** ليس كل

قال الركب خلف الجنائز والمأشوق حيث شاء منها والطفل يصلي عليه **قال** ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح وروى اسرائيل وغيره عن ابي عبد الله عن سعيد بن عبد الله والعمري عن بعض اهل العلم ان ابا بصير بن عبد الله عليه السلام قال لا يصلي على الطفل وان لم يستهل بعد ان يعلم انه خلق وهو قول احمد والشافعي **باب** ما جاء في ترك الصلوة على الطفل حتى يستهل **حل ثلثا** ابو عمار والحسين بن حريش ناهي عن زيد بن اسفل بن مسلم عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي على ذكيرة يث ولا يورث حتى يستهل **قال** ابو عيسى هذا حديث قد اخطأ به الناس فيه فرواه بعضهم عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فرواه او روى شعيب بن سوار وغيره عن ابي الزبير عن جابر فرواه وكان هذا اصح من الحديث الرفوع وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا وقالوا لا يصلي على الطفل حتى يستهل وهو قول الثوري والشافعي **باب** ما جاء في الصلوة على الميت في السجود **حل ثلثا** بن جعفر بن عبد العزيز بن محمد عن عبد الواحد بن حمزة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت صلى

صلواتي عليها في هذه الساعات عند الشفاعة في الصلوات القاسية لها واما ذوات الاسباب من الصلوات فهي جارية عند هذه الساعات والصلوات على الجنائز من ذوات الاسباب **باب** في الصلوة على الاطفال **قوله** (يزيد بن ادم ابن بنت ابي الحسن) قال في التقريب بشر بن ادم بن زيد البصري ابو عبد الرحمن ابن بنت ابي الحسن صدق فيه لين من العشرة انتهى وقال في الخلاصة روى عن جده لاه انهما لسان ابن مهيدي يزيد بن الحباب عنده عسق قال ابو جابر ليس يقوى وقال النسائي لا باس به روى عن ابي جابر بن حية فيمنع الحاء والهمزة وتشديد التثنية المفتوحة **قوله** (الركب خلف الجنائز) اي يمشي خلفها (والمأشوق حيث شاء منها) اي يمشي حيث اراد من الجنائز خلفها او قدامها او بينهما او شاملا لهما في رواية ابي داود (وقرب منها) والطفل يصلي عليها قال في القاموس المفسر من كل شيء والمولد في رواية ابي داود والسقط يصلي عليه يدعى الولد بالانفحة والرحمة قال في القاموس السقطه مثناة الولد لعين تمام انتهى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) محمد بن حبان واخرجه الحاكم بلفظ السقط يصلي عليه يدعى الولد بالانفحة والرحمة قال الحاكم يصح على شرط البخاري لكن رواه الطبراني مرفوعا على المغيرة وقال لم يرفعه سفيان ورجح الدارقطني في العلل الموقوف كن في التلخيص والحديث اخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن ماجه وفي الباب ايضا عن علي بن ابراهيم بن علي بن محمد بن خالد وهو مروي عن جده عن ابي عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن علي بن ابي اسحاق عن عطاء عنده عن ابي طاهر في الذخيرة وقد ذكره البخاري عن قول الزهري تعليقاً واصله ابن ابي شيبة واخرجه ابن ماجه من رواية البخاري بن عبد الله بن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً على الحاكم فانهم من افراطهم اسناده ضعيف كن في التلخيص **قوله** (قالوا يصلي على الطفل وان لم يستهل بعد ان يعلم انه خلق) وهو قول احمد والشافعي قال الخطابي في العالم اختلف الناس في الصلوة على السقط فروى عن ابن عمر قال يصلي عليه وان لم يستهل وبه قال ابن سيرين وابن المسيب وقال احمد بن حنبل واسحاق بن دهلوي كلما نفخ فيه الروح وقت له اربعة اشهر وعشرون عليه **قال** اسحق الاثيري ان الاستهلال فاما الصلوة فانه يصلي عليه لانه شمة تامة قد كتب عليها الشفاعة والسعادة فلا ينفخ في ترك الصلوة عليه وروى عن ابن عباس انه قال اذا استهل ورث صلى عليه وعن جابر اذا استهل صلى عليه وان لم يستهل لم يصلي عليه وبه قال اصحاب الراي وهو قول مالك والاوزاعي والشافعي انتهى كلام الخطابي وما ذهب اليه احمد واسحاق رحمه العلامة ابن تيمية في المنتقى حيث قال واما يصلي عليه اذا نفخت فيه الروح وهو ان يستكمل اربعة اشهر فما ان سقطت روحها فلا تملك له ان ليس يميت اذ لم ينفخ فيه روح واصل ذلك حديث ابن مسعود **قال** حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق ان خلق احدكم مجتم في بطن امه اربعين يوماً ثم يكون علقه مثلاً ذلك ثم يكون مضغاً مثلاً ذلك ثم يبعث الله اليه ملكاً باربع كلمات يكتب ذرقة واجله وعمله وشق وسعده ثم ينفخ فيه الروح متفق عليه انتهى قال الشوكاني في النيل بعد ذكر كلام ابن تيمية هذا وحمل الخلاف فيمن سقط بعد اربعة اشهر لم يستهل وظاهر حديث الاستهلال انه لا يصلي عليه وهو الحق لان الاستهلال يدل على وجود الحياة قبل خروج السقط كما يدل على جودها بعد فاعتبار الاستهلال من الشائع يدل على الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في مشروعية الصلوة على الطفل لانه لا يكتفى بنحو العلم بحياته في البطن فقط انتهى كلام الشوكاني **باب** ما جاء في ترك الصلوة على الطفل حتى يستهل **قوله** (الطفل لا يصلي عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل) قال في النهاية استهلال الصبي قصوته عند ولادته انتهى وكذا في المجموع وفيه اراد العلم بحياته بصياحه او اختلاجه او نفساً او حركة او عطاس انتهى وقال ابن الهمام الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الحياة من حركة وضوء او رفع صوت انتهى وقد اخرج الزائر عن ابن عمر مرفوعاً استهلال الصبي العطاس قال الحافظ في التلخيص اسناده ضعيف انتهى **قوله** (هذا حديث قد اخطأ به الناس فيه) قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث اخرجه احمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي اسناده اسهيل المكي عن ابي الزبير عن ابي جابر وهو ضعيف قال الترمذي رواه اشعث وغيره احمد عن ابي الزبير عن جابر مرفوعاً والزهري اصح وبه جزم النسائي وقال الدارقطني في العلل لا يصح رفعه وقد روى عن شريك عن ابي الزبير مرفوعاً ولا يصح رواه ابن ماجه من طريق الربيع بن بدر عن ابي الزبير مرفوعاً والزهري ضعيف ورواه ابن ابي شيبة من طريق اشعث بن سوار عن ابي الزبير مرفوعاً ورواه النسائي ايضا وابن حبان في صحيحه والحاكم من طريق اسحاق الازرق عن سفيان الثوري عن ابي الزبير عن جابر وصححه الحاكم على شرط الشيخين ورواه ابن ابي الزبير ليس من شرط البخاري وقد عنع فقوله هذا الخبر ان كان محضاً عن سفيان الثوري رواه الحاكم ايضا من طريق المغيرة بن مسلم عن ابي الزبير مرفوعاً وقال لا اعلم احداً رفعه عن ابي الزبير غير المغيرة وقد وقفه ابن جرير وغيره ورواه ايضا من طريق بقية عن الازرق عن ابي الزبير مرفوعاً انتهى في التلخيص وكان هذا اصح من الرفوع قال القاري في الرقعة بعد ذكر كلام الترمذي في هذا ما لفظه وانت سمعت غير مرة ان البخاري تعارض الموقوف والرفع بتقديم الرفوع لا التجميع بالاحفظ ولا كفي بعد مجود اصل للضبوط والعدالة انتهى كلام القاري قلت هذا ليس بمجمع عليه ثم قد عرفت ما فيه من المقال **قوله** (وهو قول الثوري والشافعي) وبه قال اصحاب الراي وهو قول مالك والاوزاعي كما عرفت في كلام الخطابي وقال الشوكاني هو الحق وقد تقدم كلامه **باب** ما جاء في الصلوة على الميت في السجود **قوله** (قوله

رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن البيضاء في المسجد قال ابو عيسى هذا حديث حسن العول على هذا عند بعض اهل العلم قال الشافعي قال مالك لا يصلي على الميت في المسجد قال الشافعي يصلي على الميت في المسجد واحتج بهذا الحديث **يا** ب ما جاء من يقوم الامام من الرجل والمرأة **ح** ثنا عبد الله بن منير عن سعيد بن عامر عن عمار عن ابو غالب قال صليت مع انس بن مالك على جنازة رجل فقام حيال رأسه ثم جازم وبجنازة امرأة من قريش فقالوا يا ابا خزيمة فصل عليها فقام حيال وسط السرير فقال له العلامة بن زياد هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الجنازة مقامك منها ومن الرجل مقامك منه قال نعم فلما فرغ قال لحفظوا وفي الباب عن سمرة قال ابو عيسى حديث انس حديث حسن قد روي غير واحد عن همام مثل هذا وروي كيع هذا الحديث عن همام فهم فيه فقال عن غالب عن انس والصحيح عن ابو غالب قد روي هذا الحديث عبد الوارث بن سعيد وغير واحد عن ابو غالب بن شريك ابيهم واخلطوا في اسم ابو غالب هذا فقال بعضهم اسمه نافع ويقال نافع وقد ذهب بعض اهل العلم لهذا وهو قول احمد واسحاق

رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن البيضاء في المسجد (وفي رواية لرسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سهيل وابنيه قال النوري قال العلاء بنو البيضاء ثلاثة اخوة سهيل وصفيان وامهم البيضاء واسمها وعزل البيضاء وصف وابوهم وهب بن ربيعة القرشي القهري وكان سهيل قدير الاسلام هاجر الى الحبشة ثم عاد الى مكة ثم هاجر الى المدينة وشهد بدر وغيرها توفي سنة تسع من الهجرة انتهى كلام النوري قوله (هذا حديث حسن) اخبرنا الجماعة الا البخاري قوله (قال الشافعي قال مالك لا يصلي على الميت في المسجد) وهو قول ابن ابي ذئب وابو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت واحتجوا بحديث ابى هريرة مرفوعا من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ له رواه ابو داود وصححه بيان ما فيه من الكلام واحتج بعضهم بان اهل استقر على ترك ذلك لان الذين انكروا ذلك على عائشة فكانوا من الصحابة قالوا فانهم جروا **و** بان عائشة لما انكرت ذلك لانكرا رسلا لها فلما علمت ما سئى انتهى قوله (وقال الشافعي يصلي على الميت في المسجد واحتج بهذا الحديث) و به قال احمد واسحاق وهو قول الجمهور واستدلوا بحديث الباب واستدل لهم ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الجاشي بالصلى كما في صحيح البخاري والصلى بحكم المسجد فيها ينبغي ان يحتجب فيه بدين حديث ام عطية ويعتزل الحيف المصلى قال الحافظ في فتح الباري وقد روي ابن ابي شيبة وغيره ان عمر صلى على ابى بكر في المسجد وان صهيب صلى على عمر في المسجد اخر في رواية وضعت الجنازة تجاه المنبر هذا يقتضوا الاجماع على جواز ذلك انتهى قلت والحق هو الجواز واملحيت ابو داود المذكور فاجيب باجوبة قال النوري في شهر مسلم اجابوا عنه باجوبة **احل** ها أنه ضعيف لا يخرج به قال احمد بن حنبل هذا حديث ضعيف تفرد به جرح المولى التهمة **الضعيف الثاني** ان الذي في نسخة المشهور من الحقيقة السمعية من سنان ابو داود من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ عليه ولا حجة لهم حينئذ فيه **الثالث** انه لو ثبت الحديث وثبت انه محمول على فضل عليه على غيره من الروايتين وبين هذا الحديث وحديث سهيل بن بيضاء وقد جرحه بمخبره عليه قوله تعالى وان اسألتهم فلها **الرابع** انه محمول على فضل الاجرة من صلى في المسجد ورجع ولم يشيخها الى المقبرة لما فاته من تشييعها الى المقبرة وحضود فنه انتهى كلام النوري قلت الظاهر ان هذا حديث حسن قال الحافظ في التقریب صالح بن بهتان المدني مولى التهمة صدق اختلط الخوة قال ابن عدى لا بأس برواية القدماء عنه كان ابو ذئب وابن جريح انتهى وروى ابو داود هذا الحديث من طريق ابن ابي ذئب عن صالح مولى التهمة وقد ثبت ان عمر صلى على ابى بكر في المسجد وان صهيب صلى على عمر في المسجد ولم يكن احدهما من الصحابة على عمر ولا على صهيب فوقع اجماع الصحابة رضوا الله تعالى عنهم على ان الصلوة على الميت في المسجد فلا بد من تاويل حديث ابو داود المذكور على تقدير انه حسن **باب ما جاء** اين يقوم الامام من الرجل والمرأة **قوله** (وعلى جنازة رجل) اي عبد الله بن عمر كما في رواية ابى داود (فقام حيال رأسه) بكسر الحاء اي حذاءه ومقابله (جنازة امرأة من قريش) وفي رواية ابى داود المرأة الانصارية قال القاري فالفضية اما متعذرة ولما متحدة فتكون المرأة قرشية انصارية انتهى (فقالوا) اي ولياءها رايابا حزمة كنية انس به (فقام حيال وسط السرير) بسكون السين وفتحها قال الطيبي الوسط بالسكون يقال فيما كان متفرقا لاجزاء الناس والدا وبغير ذلك ما كان متصل لاجزاء كالدار والراس فهو بالفخر وقيل كل منهما يقع موقع الاخر وكانه اشبه وقال صاحب المغرب الوسط بالفتح كالمرکز للدار والراس بالسكون داخل الدار وقيل ما يصلح فيه بين الفخر وما لا بالسكون انتهى ووقع في رواية ابو داود فقام عند عجينتها قال في النهاية العجيزة العجينة وهي المرأة خاصة والعجينة خوالش (هكذا الرايت) بخلاف حرف الاستفهام (قام على الجنازة) اي من المرأة **قوله** (وفي الباب عن سمرة) رواه الجماعة **قوله** (حديث انس حديث حسن) واخرجه ابو داود وابن ماجه وسكت عنه ابو داود والمنذرى والحافظ في التلخيص قال الشوكاني ومرجالا سندا ثقات **قوله** (رواختلفوا في اسم ابو غالب هذا الخ) قال في التقریب ابو غالب الباهلي مولى همام الخط اسمه نافع او نافع ثقة من الخامسة (وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا) اي الى ان الامام يقوم حذاء راس الرجل وحذاء عجينة المرأة وهو قول احمد واسحاق وهو قول الشافعي وهو الحق وهو رواية عن ابو حنيفة قال في الهداية وعن ابو حنيفة انه يقوم من الرجل يحذاء رأسه ومن المرأة يحذاء وسطها لكن انشا فعل كذلك وقال هو السنة انتهى رحمه الله تعالى وفي رواية اخرى في نسخة المشهور حيث قال في نسخة الاثر قال ابو جعفر القائل لا دل الحين لا قد شدة الاثر ان روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تذهب الخفية الى ان لا قال يقوم يحذاء الميت رجل كان او امرأة وهو قول ابو حنيفة المشهور **وقال** مالك يقوم حذاء الراس منه ما دفن عنه ان يقوم عند وسط الرجل وعند منكبي المرأة **وقال** بعضهم حذاء الراس والرجل وقد روي المرأة واستدل بفعل على **وقال** بعضهم انه يستقبل صدر المرأة وبيته وبين السرة من الرجل قال الشوكاني بهذا كرهه الاقول

حل ثنا احمد بن منيع نا هشيم اخبرنا الشيباني قال الشعبي قال اخبرني من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وراى قبراً من قبلى انصفاً صلى الله عليه فقيل له من اخبرك فقال ابن عباس وفى الباب عن انس وبراء بن رزيد بن ثابت وابو هريرة وعامر بن ربيعة وابو قتادة وسهل بن حنيف قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عندنا اكثر اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي احمد واسمعي وقال بعض اهل العلم لا يصل على القبر وهو قول مالك بن انس عليه السلام صلى الله عليه وسلم على قتلى احد فقلت للحكمه فقال لا يصل عليهم انتهى قال الشوكاني لكن حديث ابن عباس من روى من حرقوا واخذوا في الصلوة على قتلى احد على جهة الاحاديث اخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام قال ابن تيمية في المنتقى وقد ريت الصلوة عليهم يعني على شهداء احد باسانيد لا تثبت انتهى ثم اعلم انه لم يرد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم على شهداء بدر ولا انه يصل عليهم وكذلك في شهداء اسائر الشهداء النبوية الا ما روى النسا في سننه والحاوي عن شاذل بن الهاد انه روى ان رجلاً من اهل حرب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فامن به واتبعه الحديث وفيه ذكرى تتبعك علان ارمى الى ههنا وانشأ الى حلقة لبهم فامحت فادخل الجنة فقال ان تصلى الله يصل قلبك قليلاً ثم تفضوا في قتال العدو فاقى النبي صلى الله عليه وسلم قراصيه سمعهم حيث اشار فقال النبي صلى الله عليه وسلم اهو هو قال نعم قال صدق الله فصدقه ثم كفه النبي صلى الله عليه وسلم في جبة النبي صلى الله عليه وسلم ثم قدمه صلى الله عليه وسلم فكان مما ظهر من صلاته اللهم هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل شهيداً انا شهيد على ذلك وما روى ابو داود في سننه عن ابن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغرأ على من حجة طلبة جل من المسلمين رجلاً منهم فاضربه فاضطرب فاصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغرأكم يا معشر المسلمين فاجدوا الناس فوجدوا قد مات فلحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقي به ومات معه وصلى عليه وح فنه فقالوا يا رسول الله اشهد هو قال نعم وانا له شهيد قال الشوكاني في النيل سكت عنه ابو داود والنسائي وفي اسناده مدلام بن ابي سلام وهو مجهول وقال ابو داود بعد اخراجه عن سلام المذكور انما هو عن يزيد بن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وزياد بن عتبة انتهى ما في النيل وقد استدل به زيد بن جندب في الحديثين ايضا من قال بالصلوة على الشهيد قال الشوكاني اماخذ ابن سلام فلهذا وقف المايعين من الصلوة على جواب عليه وهو من ادلة المثبتين لا دلة القتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديثه صلى الله عليه وسلم فيكون النفي عما غير مقيد بوقت احد لم يرد في الاثبات غير هذا الحديث لكون مختصين بقتل مثل صفته انتهى واما حديث شاذل بن الهاد فهو ايضا من ادلة المثبتين فانه قتل في المعركة وسماه شهيداً وصلى عليه قلت والظاهر من ان الصلوة على الشهيد ليست بواجبة فيجوز ان يصل عليها ويجوز تركها والله تعالى اعلم روى الماورى عن احمد اصراراً على الشهيد ليجوز وان لم يصل عليه اجزاء ذكره الحافظ في الفتح واختار الشوكاني الصلوة على الشهيد واجاب عن كلام الامام الشافعي الذي ذكره في كلام فائق قال الشوكاني في النيل قد اختلف في الشهيد الذي وقع القتل في غيلة والصلوة عليه هل هو مختص بقتل في المعركة او اعم من ذلك فعندنا ان من الرابا الشهيد قبيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعده اذ حاة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البقي وخرج بمجهز ان من سمي شهيداً بسبب غير السبب المذكور في خلاص من من جملة هذه القيد شهيد روى عن ابن خزيمة وابو يوسف ومحمد بن من جرح في المعركة ان مات قبل الاثر ثلث فشهيد ولا ثلث ان لم يجل وياكل او شرب او يصى او يمتطي في المعركة يوماً ليلة حياة وذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الاثر ثلث واما من قتل من اصابه نفس ومال او في المصطفى فقال ابن خزيمة وابو يوسف انه شهيد وقال الشافعي انه وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يصلون وذهبت المعتزلة والخنفية والشافعية في قول له ان قتل البغاة شهيد قالوا اذ لم يصل على اصحابه وهو توقيف انتهى كلام الشوكاني

باب ما جاء في الصلوة على القبر قولنا اخبرنا الشيباني بن ابي سليمان بن ابي اسحاق الشيباني رانا الشعبي هو عامر بن شرجيل الشعبي من كبار التابعين قال ادركت خمسة من اصحابه وراى قبراً من قبلى انصفاً صلى الله عليه فقيل له من اخبرك قال ابن عباس وفى الباب عن انس وبراء بن رزيد بن ثابت وابو هريرة وعامر بن ربيعة وابو قتادة وسهل بن حنيف قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عندنا اكثر اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي احمد واسمعي وقال بعض اهل العلم لا يصل على القبر وهو قول مالك بن انس عليه السلام صلى الله عليه وسلم على قتلى احد فقلت للحكمه فقال لا يصل عليهم انتهى قال الشوكاني لكن حديث ابن عباس من روى من حرقوا واخذوا في الصلوة على قتلى احد على جهة الاحاديث اخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام قال ابن تيمية في المنتقى وقد ريت الصلوة عليهم يعني على شهداء احد باسانيد لا تثبت انتهى ثم اعلم انه لم يرد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم على شهداء بدر ولا انه يصل عليهم وكذلك في شهداء اسائر الشهداء النبوية الا ما روى النسا في سننه والحاوي عن شاذل بن الهاد انه روى ان رجلاً من اهل حرب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فامن به واتبعه الحديث وفيه ذكرى تتبعك علان ارمى الى ههنا وانشأ الى حلقة لبهم فامحت فادخل الجنة فقال ان تصلى الله يصل قلبك قليلاً ثم تفضوا في قتال العدو فاقى النبي صلى الله عليه وسلم قراصيه سمعهم حيث اشار فقال النبي صلى الله عليه وسلم اهو هو قال نعم قال صدق الله فصدقه ثم كفه النبي صلى الله عليه وسلم في جبة النبي صلى الله عليه وسلم ثم قدمه صلى الله عليه وسلم فكان مما ظهر من صلاته اللهم هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل شهيداً انا شهيد على ذلك وما روى ابو داود في سننه عن ابن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغرأ على من حجة طلبة جل من المسلمين رجلاً منهم فاضربه فاضطرب فاصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغرأكم يا معشر المسلمين فاجدوا الناس فوجدوا قد مات فلحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقي به ومات معه وصلى عليه وح فنه فقالوا يا رسول الله اشهد هو قال نعم وانا له شهيد قال الشوكاني في النيل سكت عنه ابو داود والنسائي وفي اسناده مدلام بن ابي سلام وهو مجهول وقال ابو داود بعد اخراجه عن سلام المذكور انما هو عن يزيد بن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وزياد بن عتبة انتهى ما في النيل وقد استدل به زيد بن جندب في الحديثين ايضا من قال بالصلوة على الشهيد قال الشوكاني اماخذ ابن سلام فلهذا وقف المايعين من الصلوة على جواب عليه وهو من ادلة المثبتين لا دلة القتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديثه صلى الله عليه وسلم فيكون النفي عما غير مقيد بوقت احد لم يرد في الاثبات غير هذا الحديث لكون مختصين بقتل مثل صفته انتهى واما حديث شاذل بن الهاد فهو ايضا من ادلة المثبتين فانه قتل في المعركة وسماه شهيداً وصلى عليه قلت والظاهر من ان الصلوة على الشهيد ليست بواجبة فيجوز ان يصل عليها ويجوز تركها والله تعالى اعلم روى الماورى عن احمد اصراراً على الشهيد ليجوز وان لم يصل عليه اجزاء ذكره الحافظ في الفتح واختار الشوكاني الصلوة على الشهيد واجاب عن كلام الامام الشافعي الذي ذكره في كلام فائق قال الشوكاني في النيل قد اختلف في الشهيد الذي وقع القتل في غيلة والصلوة عليه هل هو مختص بقتل في المعركة او اعم من ذلك فعندنا ان من الرابا الشهيد قبيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعده اذ حاة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البقي وخرج بمجهز ان من سمي شهيداً بسبب غير السبب المذكور في خلاص من من جملة هذه القيد شهيد روى عن ابن خزيمة وابو يوسف ومحمد بن من جرح في المعركة ان مات قبل الاثر ثلث فشهيد ولا ثلث ان لم يجل وياكل او شرب او يصى او يمتطي في المعركة يوماً ليلة حياة وذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الاثر ثلث واما من قتل من اصابه نفس ومال او في المصطفى فقال ابن خزيمة وابو يوسف انه شهيد وقال الشافعي انه وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يصلون وذهبت المعتزلة والخنفية والشافعية في قول له ان قتل البغاة شهيد قالوا اذ لم يصل على اصحابه وهو توقيف انتهى كلام الشوكاني

باب ما جاء في الصلوة على القبر قولنا اخبرنا الشيباني بن ابي سليمان بن ابي اسحاق الشيباني رانا الشعبي هو عامر بن شرجيل الشعبي من كبار التابعين قال ادركت خمسة من اصحابه وراى قبراً من قبلى انصفاً صلى الله عليه فقيل له من اخبرك قال ابن عباس وفى الباب عن انس وبراء بن رزيد بن ثابت وابو هريرة وعامر بن ربيعة وابو قتادة وسهل بن حنيف قال ابو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عندنا اكثر اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي احمد واسمعي وقال بعض اهل العلم لا يصل على القبر وهو قول مالك بن انس عليه السلام صلى الله عليه وسلم على قتلى احد فقلت للحكمه فقال لا يصل عليهم انتهى قال الشوكاني لكن حديث ابن عباس من روى من حرقوا واخذوا في الصلوة على قتلى احد على جهة الاحاديث اخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام قال ابن تيمية في المنتقى وقد ريت الصلوة عليهم يعني على شهداء احد باسانيد لا تثبت انتهى ثم اعلم انه لم يرد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم على شهداء بدر ولا انه يصل عليهم وكذلك في شهداء اسائر الشهداء النبوية الا ما روى النسا في سننه والحاوي عن شاذل بن الهاد انه روى ان رجلاً من اهل حرب جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فامن به واتبعه الحديث وفيه ذكرى تتبعك علان ارمى الى ههنا وانشأ الى حلقة لبهم فامحت فادخل الجنة فقال ان تصلى الله يصل قلبك قليلاً ثم تفضوا في قتال العدو فاقى النبي صلى الله عليه وسلم قراصيه سمعهم حيث اشار فقال النبي صلى الله عليه وسلم اهو هو قال نعم قال صدق الله فصدقه ثم كفه النبي صلى الله عليه وسلم في جبة النبي صلى الله عليه وسلم ثم قدمه صلى الله عليه وسلم فكان مما ظهر من صلاته اللهم هذا عبدك خرج مهاجراً في سبيلك فقتل شهيداً انا شهيد على ذلك وما روى ابو داود في سننه عن ابن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال اغرأ على من حجة طلبة جل من المسلمين رجلاً منهم فاضربه فاضطرب فاصاب نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغرأكم يا معشر المسلمين فاجدوا الناس فوجدوا قد مات فلحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فبقي به ومات معه وصلى عليه وح فنه فقالوا يا رسول الله اشهد هو قال نعم وانا له شهيد قال الشوكاني في النيل سكت عنه ابو داود والنسائي وفي اسناده مدلام بن ابي سلام وهو مجهول وقال ابو داود بعد اخراجه عن سلام المذكور انما هو عن يزيد بن سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وزياد بن عتبة انتهى ما في النيل وقد استدل به زيد بن جندب في الحديثين ايضا من قال بالصلوة على الشهيد قال الشوكاني اماخذ ابن سلام فلهذا وقف المايعين من الصلوة على جواب عليه وهو من ادلة المثبتين لا دلة القتل في المعركة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديثه صلى الله عليه وسلم فيكون النفي عما غير مقيد بوقت احد لم يرد في الاثبات غير هذا الحديث لكون مختصين بقتل مثل صفته انتهى واما حديث شاذل بن الهاد فهو ايضا من ادلة المثبتين فانه قتل في المعركة وسماه شهيداً وصلى عليه قلت والظاهر من ان الصلوة على الشهيد ليست بواجبة فيجوز ان يصل عليها ويجوز تركها والله تعالى اعلم روى الماورى عن احمد اصراراً على الشهيد ليجوز وان لم يصل عليه اجزاء ذكره الحافظ في الفتح واختار الشوكاني الصلوة على الشهيد واجاب عن كلام الامام الشافعي الذي ذكره في كلام فائق قال الشوكاني في النيل قد اختلف في الشهيد الذي وقع القتل في غيلة والصلوة عليه هل هو مختص بقتل في المعركة او اعم من ذلك فعندنا ان من الرابا الشهيد قبيل المعركة في حرب الكفار وخرج بقوله في المعركة من جرح في المعركة وعاش بعده اذ حاة مستقرة وخرج بحرب الكفار من مات في قتال المسلمين كاهل البقي وخرج بمجهز ان من سمي شهيداً بسبب غير السبب المذكور في خلاص من من جملة هذه القيد شهيد روى عن ابن خزيمة وابو يوسف ومحمد بن من جرح في المعركة ان مات قبل الاثر ثلث فشهيد ولا ثلث ان لم يجل وياكل او شرب او يصى او يمتطي في المعركة يوماً ليلة حياة وذهبت الهادوية الى ان من جرح في المعركة يقال له شهيد وان مات بعد الاثر ثلث واما من قتل من اصابه نفس ومال او في المصطفى فقال ابن خزيمة وابو يوسف انه شهيد وقال الشافعي انه وان قيل له شهيد فليس من الشهداء الذين لا يصلون وذهبت المعتزلة والخنفية والشافعية في قول له ان قتل البغاة شهيد قالوا اذ لم يصل على اصحابه وهو توقيف انتهى كلام الشوكاني

ولكن يصل على هذا حتى انه يوصى في المعركة

وقال ابن المبارك اذا دفن الميت ولم يصل عليه صلى على القبر وروى ابن المبارك الصلوة على القبر وقال احمد واسحاق يصلي على القبر الى شبر وقالوا انما سمعنا عن ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر لم سعد بن عبد الله بعد شهر حل ثمان مائة وثمانين سنة عن سعيد بن سعيد بن ابو عمرو بن قنادة عن سعيد بن المسيب ان ام سعد مات والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى انك شهر يا باب ماجاء في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على الجاشي حل ثمان مائة وثمانين سنة عن محمد بن سعد قال لا يشرب الفضل يا بن عباس بن جندب عن محمد بن سيرين عن ابى الهيثم عن عمران بن حصين قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احكام الجاشي قدوات فقوموا فاصلوا عليه قل فقمنا فاصفنا كما يصف على الميت وصلينا عليه كما يصف على الميت

صلوة ظلة على اهلها وان الله ينودها لهم يصلون عليهم قالوا صلوة صلى الله عليه وسلم كانت لتتبر القبر وخالين جدد في صلوة غيره فلا يكون الصلوة على القبر مشروعا و
اجاب ابن حبان عن ذلك بان في تركه اشارة صلى الله عليه وسلم على القبر بيان جواز ذلك لغيره وانه ليس من خصائصه **وتعقب** بان الذي يقع بالتعبية لا ينهض دليلا للاصالة ومن جملة ما اجاب به الجمهور عن هذه الزيادة انها امر رجة وهذا الاسناد وهو من مراسيل ثابت بين ذلك غير واحد من اصحاب حبان بن زيد قال الحافظ ورواها تحت ذلك بدلالة في كتاب بيان الدرج قال البيهقي يوجب على الظن ان هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال احمد انتهى قلت وقع في حديث يزيد بن ثابت عند النسائي قال لا يمت فيكم ميت ما دمتم بغير اظهر ما لا يعنى انتمون به فان صلواتكم له رجة وهذا ليس برسول **واجاب** الشوكاني بان الاختصاص لا يثبت الا بالليل ومجروح كونه ينود القبر بصلواته صلى الله عليه وسلم على اهلها لا يبقى مشروعية الصلوة على القبر في غير ايامها بعد قوله صلى الله عليه وسلم كما رايتون اهلتي انتهى **قوله** وروى ابن المبارك اذا دفن الميت ولم يصل عليه الخ قال الشوكاني في الليل وانه امر لصل عليه ففرض الصلوة عليه الثابت بالادلة واجماع الامة باق وجعل الدفن مسقطا لهذا الغرض محتاج الى دليل قال وقد استدل

بحديث الباب يعني حديث ابن عباس المذكور على رد قول من فصل فقال يصلي على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لان كان قد صلى عليه لان القصة ورويت فيمن قد صلى عليه الفصل هو بعض ما في حديث ابن عباس المذكور على رد قول من فصل فقال يصلي على قبر من لم يكن قد صلى عليه قبل الدفن لان كان قد صلى عليه لان القصة ورويت فيمن قد صلى عليه

قوله وروى احمد واسحاق يصلي على القبر الى شبر قال الامير ابي في سبل السلام واختلف القائلون بالصلوة على القبر في المدة التي شرعت فيها الصلوة قبل الى شهر بعد فنه وقيل الى ان يسلي الميت لانه اذ لم يقب ما يصل عليه وقيل ابد لان الملامن الصلوة عليه الدعاء وهو جاز في كل وقت قال هذا هو الحق لا يدل على الحد

بما انتهى قلت استدل احمد واسحاق وغيرهما ممن قال الى شهر حديث سعيد بن المسيب الذي رواه الترمذي في هذا الباب قال الحافظ في التمهيد بعد ذكره ورواه البيهقي عن اسناده من صحيحه انتهى وروى في الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بن شهر ورو عنه ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بن شهر بعد ثلاث قلت الظاهر

الاقتصار على المدة التي ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما القياس على طلق الدعاء وتجزئته في كل وقت ففيه نظر كما لا يخفى **قوله** وعن سعيد بن المسيب ان ام سعد مات الخ هذا من صحيحه وقد عرفت انفا انه رواه البيهقي واسناده من صحيحه **باب** ماجاء في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على الجاشي وهو من سادات التابعين اسلم

ولم يجره هاجر المسلمين اليه الى الحبشة مرتين وهو يحيى اليهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه احكاما يدعوه فيه الى الاسلام والثاني يطلب منه تزويجه بام حبيبة فاذا الكتاب ووضعه على عينيه واسلم وزوجه ام حبيبة قال سلم بن عمرو بن الحارث قبل ان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم ضار بغيره فيقال صحابي كثير الحديث اسلم على يدنا بكونه في ضياء الناس وقال الحافظ في التمهيد هو بغير التوثيق والتخفيف الجرم وبعد الالف شين ثمانية وثلاثون فيقال بالنسبة قيل بالتخفيف فلو لم يكن

الحبشة فوكل المطر بنى تشديد الجرم من بعضهم وخاطا انتهى قلت كما يقال لمن ملك الفرس كسرى ومن ملك المهرم قيصر كذلك يقال لمن ملك الحبشة الجاشي وكان اسمه احمزة فلقب الجاشي في حبشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريح فقوموا فاصلوا على اخيكما **قوله** ان احكام الجاشي قد مات ورواية الجاشي قد توفي اليوم حل صلح من الحبش وفي رواية اخرى عن الجاشي في اليوم الذي مات فيه وفي علم من اعلام النبوة لا تصلى الله عليه وسلم بوقته في اليوم الذي مات فيه لمع بعد ما بين ارض الحبشة والدينة ووصلينا عليه كما يصلي على الميت استدل به على مشروعية الصلوة على الميت الغائب عن البلد وبذلك قال الشافعي وجمهور السلف

حتى قال ابن حزم لم يمت عن احدهم الصلوة عليه ولا انكبة لا ينزع ذلك **وقد عتد** من لم يصل بالصلوة على الغائب من قصة الجاشي بامام منها انه كان يرضى لم يصل عليه بها احد فتعديت الصلوة عليه لذلك ومن ثم قال الخطابي لا يصلي على الغائب الا اذا وقع موته ليس به من يصل

وبه ترمذ ابو داود في السابق الصلوة على المسلم عليه اهل الشرك يذل اخرا قال الحافظ في التمهيد هذا محتمل الا انما اقف في شيء من الاخبار على انه لا يصل عليه في بلد واحد **قوله** انها كانت له صلى الله عليه وسلم حتى راها فتكون صلواته عليه كصلوة اهلها على ميت راها ولم يره الا مومن ولا خلاف في جوازها **واجيب** عنه بان هذا يحتاج الى نقل صحيح **قوله** فان قلت قد روي عن ابن عباس قال كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سرير الجاشي حتى راها وصلينا عليه باخرج ابن حبان عن عمران

ابن حصين قصة الصلوة على الجاشي وفي رواية فقام وصفو خلفه وهم لا يظنون الا ان جازت مدين يديه اخرجهم من طريق الاوراعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابو قتادة عن ابى الهيثم عن عمران بن حصين خلفه وهم لا يظنون الا ان جازت مدين يديه ويلفظ ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد لمنا **قوله** اما رواية ابن عباس فقد ذكرها ابو داود في اسماءه

بغير اسناد كما ذكره الحافظ في فتح الباري واما رواية عمران بن حصين بلفظ وهم لا يظنون الا ان جازت مدين يديه ويلفظ ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد لمنا **قوله** اما رواية ابن عباس فقد ذكرها ابو داود في اسماءه

بغير اسناد كما ذكره الحافظ في فتح الباري واما رواية عمران بن حصين بلفظ وهم لا يظنون الا ان جازت مدين يديه ويلفظ ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد لمنا **قوله** اما رواية ابن عباس فقد ذكرها ابو داود في اسماءه

بغير اسناد كما ذكره الحافظ في فتح الباري واما رواية عمران بن حصين بلفظ وهم لا يظنون الا ان جازت مدين يديه ويلفظ ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد لمنا **قوله** اما رواية ابن عباس فقد ذكرها ابو داود في اسماءه

بغير اسناد كما ذكره الحافظ في فتح الباري واما رواية عمران بن حصين بلفظ وهم لا يظنون الا ان جازت مدين يديه ويلفظ ونحوه لا نرى الا ان الجنازة قد لمنا **قوله** اما رواية ابن عباس فقد ذكرها ابو داود في اسماءه

وقال بعضهم انما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن كذا في جرحهن **باب ما جاء في زيارة القبور للنساء** **حل** ثنا الحسين بن محمد بن عيسى بن يونس عن ابن جريح عن عبد الله بن ابي مليكة قال توفي عبد الحميد بن ابي بكر الحبشي قال فدخلوا المكة فدفن فيها فلما قدمت عائشة انت قبر عبد الرحمن بن ابي بكر فقالت كننا كند ما في جديمة حبة بين الدهر حتى قيل ان يتصدقنا فلما اتفقنا كان وما كان طول اجتماع ليرتب ليالة معايرة قالت والله لو حضرتك ما دفنت الاحبث منك ولو شهدت ما دترت **باب ما جاء في الدفن بالليل** **حل** ثنا ابو كريب ومحمد بن عمرو السواق قال لا نأهي من الباء عن البهال بن خليفة عن الحجاج بن اوطاة عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبر اليلافا سرج له سراج فانخر من قبل القبلة وقال رحمك الله ان كنت لا زهاها تلاء للقران فكلو عليه اربعا وفي الباب عن جابر بن زيد ثابت وهو اخو زيد بن ثابت اكر منه **قال ابو عيسى** حدثني ابن عباس عن جريح بن حنبل قال ذهب بعض اهل الكوفة الى هذا وقال يدخل الميت القبر من قبل القبلة وقال بعضهم ليس كذلك من المؤمنين والمسلمين الحديث (وقال بعضهم انما كره) **ابو النجى** صلى الله عليه وسلم وروى بصيغة الجرح قاله القاري استدلال من قال بالكرهه باحدث الباب بالاحاديث التي وردت في تحريم اتباع الجنائز للانساء الحديث اعطيت عند الشيخين قالت فهدى عن اتباع الجنائز ولم يغير عليا واحاب من قال بالجنائز عن احاديث الباب بانها جملة على ما يارهن لمحم بن النوح فخر قال القاري في المرقاة بعد ذكر الاحاديث التي وردت في باب الرخصة في زيارة القبور ما لفظه هذه الاحاديث بتعليلا نهائلا على ان النساء كالرجال في حكم الزيارة اذ اذن بالشرط في حقهن اما حديثي الله زوايا القبور فمحم بن علي بن يارهن لمحم بن النوح وغيره مما اعتد به انتهى قد تقدم قول القاري ان العن في حديث الباب المذكور من الزيارة وهذا هو الظاهر الله تعالى عليه **باب ما جاء في زيارة القبور للنساء** **قوله** (توفي عبد الرحمن بن ابي بكر) الصديق وهو اخو عائشة (ع رابح حبشي) في النهاية يتبع الحاء من سكن الباء وكثر النين وتشديد الياء موضع قريب من مكة وقال الجوهري جبل باسفل مكة وقال السيوطي مكان بيته وبين مكة اثنا عشر ميلا (خمل) اي قفل من الحبشي فلما قدمت عائشة اي مكة ونقلت اي منشدة مشيرة الى ان طول الاجتماع في الدنيا بعد زواله يكون كاهن منهن واسرع كما هو شأن الفاني جميعا وكن كند ما في جديمة قال الشافعي في شرح المغني هذا البيت لعين من نوبة في اخاه ما كان الذي قتله خالد بن الوليد وجديمة بفتح الجيم وكسر الال قال الطيبي جديمة هذا كان ملكا بالعراق والمجيرة وضم اليم العرب وهو صاحب النباء انتهى وفي القاموس الزيادة مملكة للمجيرة وتعد من ملوك الطوائف اي كما كند ما في جديمة وجليسية وهما مالان وعقيل كانا ندمية وجليسية مدة اربعين سنة رقية بانكر او مدة طويلة (حق قيل ان يتصدعا) اي الى ان قال الناس ان يتفرقا فلما اتفقنا اي الموت راكي وما كانا هو اخو الشافعي (طول اجتماع) قيل اللام بمعنى مع او بعد كما في قوله تعالى اقم الصلوة لدلو الشمس منه صوم الروية اي بعد رويته كمرتب ليالة معا اي مجتمعين (لم قالت) اي عائشة (لحضرتك) اي وقت الدفن (ما دفنت) بصيغة الجرحول (الاحبث من) اي منعت ان تغفل من مكان الى مكان بل دفنت حيث مت (ولو شهدت) اي حضرت (وفاتك) (ما دترت) قال الطيبي لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور انتهى ويرد عليه ان عائشة كيف زارت مع النبي وان كانت لم تشهد وقت موته ودفنه ويمكن ان يجاب عندي ان النبي محمول على تنكير الزيارة لانه صيغة مبالغة ولذا قالت لو شهدت ما دترت لان التكرار يدعي عن الاكثار لكن في بعض المواضع قد تقدم الكلام في زيارة القبور للنساء في الباب الذي قبله ولم يحكم الترمذي على حديث الباب شيئا من الصحة والضعف ورجاله ثقات الا ان ابن جريح مدرج رواه عن عبد الله بن ابي مليكة بالعننة **باب ما جاء في الدفن بالليل** **قوله** (ومحمد بن عمرو السواق) بتدبير الواو عن البهال بن خليفة (الكو في ابو قرد امة ضعيف من السابعة عن الحجاج بن ارجاة بفتح الحارة الخفي اوطاة الكوفي القاضي صدق كذا في الخط والتدليس **قوله** (فاسرج بها جرحه له) اي لليت والنبي صلى الله عليه وسلم (فاخذ) اي اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الميت من قبل القبلة في كذا رها راسه او حنيفة بهذا الحديث على ان الميت يمنع في عرض القبر وفي جديمة القبلة بحيث يكون من خلف القبلة وراية الى موخر القبر وراية الى راسه ثم يدخل الميت القبر وقال الشافعي الاكثر من يسيل من قبل الراس بان يوضع راس الجنائزة على موخر القبر ثم يدخل الميت القبر انتهى (ان كنت) ان مخففة من الثقلة اي انك كنت (لا دها) بتدبير الواو اي كثير التاوه من خشية الله قال في النهاية الاداء المتأ والمقتصر قيل هو الكثرة البكاء او الكثرة في الدعاء (تلاء) بتدبير اللام او كثير التلاوة **قوله** (وفي الباب عن جابر) اخبر ابو داود بلفظ قال رأى ناس نارا في المقبرة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر واذا هو يقول ناو لو صاحبكم فاذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكرو الحديث سكت عنه ابو داود والمذري روى زيد بن ثابت (ليخر من اخبره **قوله** (رحل بن عباس حديث حسن) قال الحافظ الزبيلي في نصب الراية وانكر عليه لان مداره على الحجاج بن اوطاة وهو مدلس ولم يدكر سمعا قال ابن القطان ومنهال بن خليفة ضعفه ابن معين وقال البخاري فيه نظر انتهى كلام الزبيلي **قوله** (وقد ذهب بعض اهل العلم لهذا) وهو قول الجديمة واستدل له بجديت الباب قد عرفت انه ضعيف وباخرج ابن ابي شيبة في مصنف عن عيسى بن سعيد عن علي بن رضاه عنه كبر على زيد بن الكلف اربعا وادخل من قبل القبلة وبما اخبره هو ايضا عن ابن الحنفية انه لما بن عباس فكلر عليه ربا وادخله من قبل القبلة (وقال بعضهم يسيل سلا) اي يدخل الميت في القبر من قبل الراس بان يوضع راس الجنائزة على موخر القبر ثم يدخل الميت القبر وهو قول الشافعي واکثر من وهو الاقوى والاخر دليل واستدلوا بما اخبر ابو داود عن ابن اسحاق قال اوصوا الحارث ان يصلي عليه عبد الله بن زيد فصرى عليه ثم اخذ القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة وهذا الحديث سكت عنه ابو داود والمذري روى جبال الصمير قاله الشافعي وقال الزبيلي في نصب الراية بعد ذكر الحديث واخرجه الطيبي وقال اسناده صحيح وهو كلسند لقوله من السنة انتهى وما اخبر ابن شاهين في كتاب الجنائز عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الميت من قبل رجله ويسيل سلا قال الحافظ ابن حجر في الدرر النيرة اسناده ضعيف ورواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح لكنه موقوف على انس انتهى قلت قال الزبيلي في نصب الراية بعد

قال ابو عيسى حديث اسامة بن زيد حديث حسن صحيح **باب ما جاء في من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه** **حدثنا** احمد بن محمد بن المقدام ابو الاشعث البجلي نا المعتمر بن سليمان قال سمعت ابا جابر عن قتادة عن انس عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه وفي الباب عن ابي موسى وابو هريرة وعائشة قال ابو عيسى حديث عباد بن الصامت حديث حسن صحيح **حدثنا** حميد بن مسعدة نا خالد بن الحارث نا سعيد بن ابي غزوة نا محمد بن بشر نا محمد بن بكر عن سعيد بن ابي غزوة عن قتادة عن زرارة بن ابي وقوف عن سعد بن هشام عن عائشة انها ذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه قالت فقلت يا رسول الله كئنا يكره الموت قال ليس كذلك ولكن المؤمن اذا بشر بركة الله ورضوانه وجئت احب الله واجب الله لقاءه وان الكافر اذا بشر بذياب الله وسخطه كره لقاء الله وكره الله لقاءه **قال ابو عيسى** هذا الحديث حسن صحيح **باب ما جاء في من يقتل نفسه لم يكسب عليه** **حدثنا** ابي سيف بن عيسى نا وكيع نا اسرائيل وشريك عن يونس نا ابن حارث نا جابر بن سمرة نا رجل نا قاتل نفسه فلم يصير عليه النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام **قال ابو عيسى** هذا حديث حسن وقد اختلف اهل العلم في هذا فقال بعضهم يصلي على كل من صلى للقبلة وعلى قاتل النفس هو قول سفيان الثوري واسحاق وقال احمد لا يصلي الا على قاتل النفس ويصلي عليه غير الامام **باب ما جاء في المديون** **حدثنا** احمد بن محمد بن عجلان نا ابو داود نا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال سمعت عبد الله بن ابي قتادة يحدث عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اني برجل يصلي عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم صلوا عليه ما حكمه فان عليه ديناً

انتفى وقال الشيخ اسمعيل الهاتج الحنفى في تفسيره روح البیان والفار من الطاعون حرام ان قال وفي الحديث الفار من الطاعون كالقار من النصف الصابرية كالصابر في النصف فهد الخبير لعل ان النوى عن الفروج للتجريد انه من الكبار انتفى وقال الزقاني في شرح المطاوي المحمدي على انه للتجريح حتى قال ابن خزيمة انه من الكبار ان النوى يعاقب الله ان لم يعف انتفى وقال في شرح المواهب وخالفهم اكله وقالوا انه للتجريح حتى قال ابن خزيمة انه من الكبار ان النوى يعاقب عليه ان لم يعف وهو ظاهر قولنا صلى الله عليه وسلم الطاعون عند القدرة البعير المقيم بها كالشهيدين والفار منه كالقار من النصف وروى الطبراني وابو نعيم باسناد حسن من فروع الطاعون شهادة لا متى وخزاعا لكم من الجن عند كفة الابل تخرج في الاباط والمراق من مات منه مات شهيد او من اقام به كان كالمرايط في سبيل الله ومن فرمته كان كالقار من النصف انتفى قلت والحق ان الخروج من ارض وقع فيها الطاعون فرار منه حرام وقد الفت في هذه المسئلة رسالة سميتها اخيرا لما عاون في منع الفار من الطاعون **قوله** حديث اسامة بن زيد حديث حسن صحيح واخرجه البخاري مسلم **باب ما جاء في من أحب لقاء الله** **قوله** (من أحب لقاء الله) قال الجزري في النهاية الزاوية لقاء الله المصير الى الله الاخرة وطيبا عند الله وليس الخرج به الموت لان كل كرهه فمن ترك الدنيا وبعضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن اليها كره لقاء الله لانه اذا بطل اليه بالموت انتفى **قوله** (وفي الباب عن ابي موسى) اخرجه البخاري ومسلم رواه ابي هريرة (اخرجه مسلم وعائشة) اخرجه البخاري ومسلم والترمذي **قوله** (حدثنا) عباد بن محمد حديث حسن صحيح واخرجه البخاري مسلم **قوله** (ليس كذلك) اي ليس الامر كما ظننت يا عائشة (وكون المؤمن اذا بشر) اي عند النزع وحضو الملائكة ففي رواية البخاري ولكن المؤمن اذا حضر الموت بشر برضوان الله الخ وفي حديث ابو هريرة عن مسلم ليس بالذي نزل بها له ولكن اذا شفع البصر حشره المصير انقصر الجدل وتختبج الاصابع فعند ذلك من أحب لقاء الله الخ قال النوى في شرح مسلم وهذا الحديث يقسم اخره اوله وبين المراد بما في الاما حديث المطلقة من حب لقاء الله ومن كره لقاء الله وتبع الحديث ان الكراهة المعتبرة هي التي تكون عند النزع في حالة لا تقبل توبته ولا غيرها فحينئذ ينشأ كل انسان بما هو صائر اليه ما اعد له وكيف له عند ذلك فاهل السعادة يحبون الموت ولقاء الله لينتقلوا الى ما اعد لهم ويحب لقاء الله لقاءهم اي فيجزل لهم العطاء والكرامة واهل الشقاوة يكرهون لقاء الله لما اعدوا من سوء ما ينتقلون اليه ويكره لقاء الله لقاءهم اي يجعلهم من رحمة كرامته ولا يريد ان يكره لقاءهم وهذا معنى كراهة لقاء الله لقاءهم وليس معنى الحديث ان سبب كراهة الله تعالى لقاءهم كراهة ذلك ولا ان حبه لقاء الاخرين جهم ذلك بل هو صفة لهم انتهى كلام النوى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه البخاري ومسلم **باب ما جاء في من يقتل نفسه لم يكسب عليه** **قوله** (ان رجلا قتل نفسه الخ) وفي رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه غشا قص فلم يصلي عليه وفي رواية الشافعي ان رجلا قتل نفسه بمشاة قص فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امانا فلا يصلي عليه **قوله** (هذا حديث حسن) اخرجه البخاري والبخاري **قوله** (فقال بعضهم يصلي على كل من صلى للقبلة وعلى قاتل النفس هو قول سفيان الثوري واسحاق) قال النوى في شرح مسلم تحت هذا الحديث ما لفظه وفي هذا الحديث دليل ان لا يصلي على قاتل نفسه لعصيانته وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز واذا عني قال الحسن والحفي وقاتلة ومالك وابو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء لا يصلي عليه اجاب عن هذا الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلي عليه بنفسه زجر الناس عن مثل فعله وصلى عليه الصحابة وهذا ما تروك النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة في اول الامر على من عليه زجرهم عن التساهل في الاستدانة وعن اهلها وفاتها وامر صحابه بالصلوة عليه فقال صلى الله عليه وسلم لم يصلي على صاحبكم قال القاضى مذهب العلماء كافة الصلوة على كل مسلم ومجروح وقاتل نفسه ودل الزنا وعن مالك وغيره ان الامام يجتنب الصلوة على مقتول في حربه وان اهل الفضل لا يصلون على النساء في زجرهم وعن الزهري لا يصلي على مجروح ويصلي على القتلى في قصاص وقال ابو حنيفة لا يصلي على مجروح ولا على قتيل القتل

أحدهما المنكر والأخر النكير فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول ما كان يقول هو عبد الله وسوله أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فيقولون
 قد كنا نعلم أنك تقول هذا أنت فيقول في قبر سبعون ذراعا في سبعين ثم ينزل فيه ثم يقول له ثم يقول رجع إلى أهلي فأخبرهم فيقولان ثم كنومة العروس الذي
 لا يؤقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من صبيح ذلك وإن كان منافقا قال سمعت الناس يقولون فقالت مثله لا أدري فيقولان قد كنا نعلم أنك تقول ذلك
 فيقال للأرض المتأخر عليه فقلت أمر عليه فختلف أضلاع فلا يزال فيها معدن يا حو يبعثه الله من صبيح ذلك وفي الباب عن علي بن زيد بن ثابت بن عباس البراء
 ابن عازب إلى أبي أيوب السجستاني وعائشة وأبي سعيد كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في عذاب القبر قال أبو عيسى حديث أبو هريرة حديث حسن غير جيد
 هذا ناعبد الله عن عبد الله بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مات الميت عُرِضَ عليه مقعدان فإن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان
 من أهل النار فمن أهل النار ثم يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيمة قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في أجور من عُرِ
 مصابا حل ثياب يوسف بن علي بن علي بن عاصم ناو الله محمد بن سقفة عن إبراهيم عن الحسن بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عُرِ مصابا فله مثل أجره
 رأسه والزكاة عن عبيدة بن الصديق عن قتادة وفعل العرو من قبل رجليه فيقال له اجلس فيجلس وقد مثلت له الشمس عند الغروب أدب من أجرة من حديث جابر فيجلس
 فيسهر عينيه ويقول دعوني أصلي (في هذا الرجل) وفي حديث الشريفة عماري ما كنت تقول في هذا الرجل المحمدا من حديث عائشة ما هذا الرجل الذي كان
 فيكم قال القسطلاني عير بذلك امتحانا ثلاثا يتلفن تعظيها عن عبارة القائل قيل يكشف اللب حتى يرى النبي صلى الله عليه وسلم وهو شري عظيمه للمؤمن أن صح
 ذلك ولا يخبر حدثا صحيحا مرويا في ذلك والقائل به إنما استند لجردان الإشارة لا تكون إلا لما ذكر في الحديث أن تكون الإشارة لما في الذهن فيكون عمارا انتهى
 كلام القسطلاني (فيقول) أي ليت (ما كان يقول) أي قبل الموت (قد كنا نعلم أنك تقول هذا) أي لا تقرأ بالوحداية والرسالة وعليها بذلك أما بما رواه
 تعالى أياها بذلك أو ما شهد بها في جبينه إثر السعادة وشعاع نور الإيمان والعبادة (ثم يفسح) بصيغة المجهول أي يوسع (سبعون ذراعا في سبعين) أي
 في عرض سبعين ذراعا في طوله وعرضه كذلك قال الطبري أصله يفسح قبره مقدر سبعين ذراعا فجعل القبر طرعا للبعين وأسند الفعل إلى السبعين مباينة
 في السعة (ثم ينزل فيه) أي يجعل النور له في قبره الذي سمع عليه وفي رواية ابن حبان (ثم) أي من نام بينا ثم يقول (أما لبيت عظيم ما رأى من السرور) (راجع إلى الهام)
 أي من يرد المرجع كن أنيل والأظهر أن استشفاهم مقدر ما قاله القاري (فأخبرهم) أي بأن حال طيب لا حزن ولا يفرحوا بذلك ركنة العروس هو يطبق على الذكر
 والآن في أول اجتماعهما وقد يقال للذكر العريس (والذي لا يؤقظه) (المجلة صفة العروس) أما شبه نومه بنومة العروس لأنه يكون في طيب العيش راحة أحب
 أهله إليه) قال المظهر عبارة عن عزته وتعظيمه عند أهله يأتيه عادة ليلة دفاهه من هواج عطف فيوقظه على الرفق والطف (حتى يبعثه الله) هذا ليس من مقول
 المبكين بل من كلامه صلى الله عليه وسلم (حتى متعلق بحذوف أي ينام طيب العيش حتى يبعثه الله) سمعت الناس يقولون (وفي بعض النسخ يقولون قولا وكذلك في المشكاة
 والمراد بالقول هو أن محمدا صلى الله عليه وسلم الله (فقلت مثله) أي مثل قولهم (لا أدري) أي أنه نبي في الحقيقة أم لا وهو استيناف أي ما شمرت غير ذلك القول ويجعل أن
 يكون في محل نصب على الحال (الآن) أي انعمي واجتبي (فيختلف أضلاع) بفتح الهمزة جمع صانع وهو عظم الجنب أي تدور عن الهيئة المستوية التي كانت عليها
 من شدقة القساها عليه وشدة الضغطة وقبحا من جنبيه من كل جنب إلى جنب آخر فلا يزال فيها (أي في الأرض) أو في تلك الحالة قوله (وفي الباب عن علي) لم
 أقف عليه (زيد بن ثابت) أخوه مسلم روى ابن عباس (والبراء بن عازب) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وأخرجه أحمد حديثه الطويل وذكره صاحب المشكاة في
 باب ما يقال عند من حضر الموت وصححه أبو عوانة وغيره كما مر به الحافظ في التلخيص (روى إلى أبي أيوب) لما أقف عليه (والش) أخرجه البخاري ومسلم (وجابر) أخرجه
 وابن ماجه (وعائشة) أخرجه البخاري ومسلم (روى إلى أبي سعيد) الدارمي والترمذي قوله (عرض عليه مقعد) أو أظهر لمكانه الخاص من الجنة النار وأدق روايتها
 الصحيحين بالغداة والعشي قال القرطبي يجوز أن يكون هذا العرض على المرح فقط ويجوز أن يكون عليه من جرد من البدن قال الملاح في الغداة والعشي وقته وأما الذي كسبه
 عندهم ولا مسلمة قال وهذا في حق المؤمن والكافر وأما المؤمن المخلص فيحتمل في حقه أيضا لأنه سيدخل الجنة في الجنة ثم هو مخصوص بغير الشهاد لا أنهم جاء
 وأرواحهم تسرح في الجنة ويحتمل أن يقال فأنارة العرض في حرقم تبشيرا وأرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها فإن فيه قرى مراد الله تعالى ما هي
 فيه إلا أن انتهى (أن كان) أي لميت (من أهل الجنة فمن أهل الجنة) قال الترمذي في التلخيص (قال الترمذي في التلخيص) قال الترمذي في التلخيص (قال الترمذي في التلخيص) قال الترمذي في التلخيص
 وقع عند مسلم بلفظ أن كان من أهل الجنة فالجنة أو فالعرض الجنة (هذا) أي المقعد المردض عليك حتى يبعثك الله الخ قال ابن تين معناه أي
 لا تصل إليه اليوم البعث قال الحافظ في الفتح ورواية مسلم عن يحيى بن يعقوب عن مالك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة قال ابن عبد البر والمعنى حتى
 يبعثك الله إلى ذلك المقعد ويحتمل أن يعود الضمير إلى الله فإلى الله ترجع الأرواح والأول أظهر انتهى ويؤيد رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ ثم يقال هذا
 مقعدك الذي تبعث إليه يوم القيمة أخرجه مسلم انتهى كلام الحافظ قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم: (باب ما جاء في أجور من عُرِ
 مصابا) الغداء الصبر والتعزية حمله عليه قوله (حدثنا يوسف بن عيسى) ابن دينا روى يعقوب الرزدي ثقة فاضل من العاشرة (نا على بن عاصم) بن حبيب الراسي

مؤخره قاله فالحق بالبدن

أخرجه

أخرجه

قال ابو عيسى هذا حديث غريب لا تعرفه مرفوعا الا من حديث علي بن عاصم وروى بعضهم عن محمد بن سوقة بهذا الاسناد مشكوكا وقولوا لم يرفعه ويقال اكثر ما
ابتلى به علي بن عاصم بهذا الحديث فنحو عليه **باب ما جاء في من يموت يوم الجمعة** **حلت** ثلثا اجر من يشاء ان عبد الرحمن بن مهدي ورواه امر القدرى قال لا نهش
ابن سعد عن سعيد بن ابي هلال عن اربعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات يوم الجمعة اوليلة الجمعة الا
وقاه الله فثنته القبر **قال ابو عيسى** هذا حديث غريب ليس اسناده متصل ربعة بن سيف انما يروى عن عبد الرحمن الجعفي عن عبد الله بن عمرو ولا تعرف لربعة
ابن سيف سماعا من عبد الله بن عمرو

التي وجد دق يخفى ويصغر في التسعة من التاسعة رآه الله محمد بن سوقة بضم المهملة الغنى ابو بكر الكوفي ثقة وموضوعا من الخامسة ولا حاجة الى التعمق ولعله
لوجه اقتضاه عند الحديث **قوله** من عزى مصابا او دلو يغبر موت بالماء لردية او بالكتابة اليه بآيهون المصيبة عليه ويحمله بالصبر بعد الجوار والرداء عليه نحو
الله لك الاجر والهمك الصبر وذلك لشكر الله اي فله عزي (مثل آجره) او نحو اجز المصاب على صبره لان الزلل على الخير كفاه **قوله** رها هذا حديث غريب والحديث
اخرجه ابن ماجه قال ميرك ورواه البيهقي في سند ضعف وقال السيوطي في قوت الغثي قال الحافظ صلاح الدين العلائي ومن خطه نقلت هذا الحديث اخرج ابن
الجوزي في الموضوعات من طريق حماد بن الوليد عن سفيان الثوري عن محمد بن سوقة به ومن طريق محمد بن عبيد الله الخزاعي عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله بن جابر بن
محمد بن الوليد فقد قال فيه ابن عدى عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال ابن حبان ليس في الحديث وبليق بالثقات ما ليس من حديثهم ثم ذكره هذا الحديث وانه انما
يعرف من حديث علي بن عاصم من حديث الثوري في الثاني بالخرجي فقد قال فيه النسائي ليس بثقة قال العلائي علي بن عاصم احد الحفاظ الكثرين ولكن له اوهام
كثيرة تكلموا فيه بسببها ومن جعلها هذا الحديث وقد تابعه عليه من محمد بن سوقة عبد الحليم بن منصور كنه ليس بشيء قال فيه ابن معين والنسائي متردك فانه
سرقه من علي بن عاصم وقال الحافظ ابو بكر الخطيب كان اكثر كلامهم فيه يعني علي بن عاصم بسبب هذا الحديث وقد روه ابراهيم بن مسلم الخوارزمي وكيع عن قيس بن
الربيع عن محمد بن سوقة وابراهيم بن مسلم هذا ذكره ابن حبان في الثقات ولم يتكلم فيه احد وقيس بن الربيع صدر في منكره فيه كنه حديثه يؤيد رواية علي بن عاصم
ويخرج به عن ان يكون ضعيفا فاهيا فضلا عن ان يكون موضوعا وقال يعقوب بن شيبه هذا حديث كوفي منكر يرون انه لا اصل له مسند ادا موقوف اقرره اذ ابن بكر
النهشل وهو صدوق ضعيف عن محمد بن سوقة قوله قال العلائي وهذه علة مؤثرة تكن يعقوب بن شيبه ما ظفر مبتاعة ابراهيم بن مسلم وقد روى ابن ماجه والبيهقي
من طريق قيس بن عماره مولى الانصاري وقد وثقه ابن حبان عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جد انه سمع النعمان بن عبد الله بن عماره
الوم من مصيبة كساه الله حلل الكرامة يوم القيمة والظاهر ان اسناده انقطاعا عما انتهى كلام العلائي **قوله** لا تعرفه مرفوعا الا من حديث علي بن عاصم قد عرفت في
كلام العلائي المذكور انما روه ابراهيم بن مسلم الخوارزمي وكيع عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقة موقوف اى على عبد الله بن مسعود قال القاري يكن له حكم
المرفوع وبعضه خبر ابن ماجه بسند حسن مرفوعا من مسلم بن عيسى عن عائشة رضي الله عنها من حلل الكرامة يوم القيمة انتهى قلت قد عرفت في كلام العلائي ان الظاهر
ان في اسناده انقطاعا عن اكثر ما ابتلى به علي بن عاصم بهذا الحديث يعني ان اكثر كلام الحديثين في علي بن عاصم بسبب هذا الحديث قال يعقوب بن شيبه هذا الحديث من
اعظم ما انكره الناس على علي بن عاصم وتكلموا فيه مع ما استعمله سواء كان في تهذيب التهذيب (نحو اعليه) او عابا وانكروا اعليه **باب ما جاء في من يموت**
يوم الجمعة **قوله** روي امر القدرى بغير المهلة والقاف اسم عبد الملك بن عمرو القيسي ثقة من التاسعة عن ربعة بن سيف بن ماعق الاسكندراني صدق
له منكر من الرابعة **قوله** روي مسلم بن عبد الله بن ابي لهب اوليلة الجمعة والظاهر ان اسناده لا للشك (الا وقاه الله) يحفظه (قننة القبر) اي عدله وسوله
وهو يحتمل الاطلاق والتقييد والا وهو الاول بالنسبة الى فضل المولى وهذا يدل على ان شرف الزمان له تافير عظيم كما ان فضل المكان له اثر جسيم **قوله** ولا تتر
لربعة بن سيف سماعا من عبد الله بن عمرو والحديث ضعيف لانقطاعه لكن له شواهد قال الحافظ في فتح الباري بعد ذكر هذا الحديث في اسناده ضعف ابراهيم
من حديث انس بن مالك واسناده اضعف انتهى قال القاري في المرقاة ذكره السيوطي في باب من لا ييسل في القبر وقال اخرج احمد والترمذي وحسنه وابن ابي الدنيا عن ابي
ثم قال واخرجه ابن دهب في جامع البهقي ايضا من طريق اخر عنه بلفظ لا يرى من قننة القبر واخرجه البيهقي ايضا ثالثا ثلثه عن موقوف باللفظ وفي الفتان قال القاري
هذا الاحاديث اى التوقل على نفى سوال القبر لا تقاضى لحديث السؤل المسابقة او لا تقاضى ما لم تحتها وتبين من لا ييسل في قبره ولا يفتن فيه فمن مجرى عليه
السؤل يقاسى تلك الاحوال وهذا كله ليس فيه مدخل للقياس ولا مجال للنظر فيه وانما فيه التسليم والانقياد لقول الصادق قال الحكيم الترمذي ومن مات في
الجمعة فقد اكتشف له الغطاء مما له عند الله لان يوم الجمعة لا تتجر فيه جهنم وتعلق ابراهيم وابن ابي اسباط النافيه ما يعل في سائر الايام فاذا قبض الله عبد من عبده
فوافق قبضه يوم الجمعة كان ذلك ليلا لسعادته وحسن مآله وانه لا يقبض في هذا اليوم الا من كثر له السعادة عنده فلذلك يقيه قننة القبر لان سببها انما هو
تمييز الناس في الموتى قلت ومن تنمة ذلك ان من مات يوم الجمعة له اجر شهيد فكان على اعداء الشهداء في عدم السؤل كما اخرجوه ابو عيسى في الحديث عن جابر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مات يوم الجمعة اوليلة الجمعة اجير من عذاب القبر وجار يوم القيمة وعليه طابع الشهداء واخرج حميد في توغيبه عن اياس بن بكر

باب ما جاء في تعجيل الجنائز حل ثلثا أثنية ناعدا لله بن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهمي عن محمد بن عمر بن علي بن إبطال عن أبيه عن علي بن إبطال بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا علي ثلاث لا تجزها الصلوة إذا أنت والجنائز إذا حضرت والام إذا وجدت لها كفوا قال أبو عيسى هذا حديث غريب ما أرى سنده متصل باب آخر فضل التزوية حل ثلثا لمحمد بن حاتم المؤدب ناوي بن موسى بن محمد ثلثا أمر الأسوق عن ثنية ابنه جريد بن أبي بركة عن جريها بن بركة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزى نكح كل كفى برد في الجنة قال أبو عيسى هذا حديث غريب ليس سنده بالقوي **باب القاسم بن دينار الكوفي نا سمي ابن أبان المؤدب عن يحيى بن يعلى الأسلمي عن أبي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه واختلف أهل العلم في هذا فإلى أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن يرفع الرجل يديه في كل تكبيرة على الجنائز وهو قول ابن المبارك والشافعي وإسحاق وقال بعض أهل العلم لا يرفع يديه إلا في أول مرة وهو قول الثوري أهل الكوفة وكذا عن ابن المبارك أنه قال في الصلوة على الجنائز لا يقبض يمينه على شماله وراى بعض أهل العلم أن يقبض يمينه على شماله كما يفعل في الصلوة قال أبو عيسى يقبض أحب إلى**

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد ودفن في قبره وأخرج من طريقين جريح عن عطية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم أو مسلمة يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا دفن في القبر دفنة القبر ولقي الله ولا حشا عليه وأجابه القيمة معه شهوة ينتهلن لها طابع وهذا الحديث لطيف صرح فيه بنفي القدنة والعلم بما انتهى كلام السيوطي **باب ما جاء في تعجيل الجنائز** قوله (عن سعيد بن عبد الله الجهمي) قال العراقي ليس في الكتب لا يعرف في هذا إلا هذا الحديث ولا يعرف إلا برواية ابن وهب عن أبيه وقال في وقت الغتلى قلت وقال الحافظ في التقریب مقبول عن محمد بن عمر بن علي بن إبطال صدوق من السادسة وروايته عن جرح مرسلة كذا في التقریب عن أبيه (أي عمر بن إبطال ثقة من الثالثة مات زمن الوليد) وقيل قبل ذلك قاله الحافظ **قوله** (قلت) أي من المحدثين وهو السويع للابتداء والمعتق لثلاثة أشياء (الصلوة) بالرفع أي منها أو أحداها (إذا أنت) أي جئت قال العراقي فبعد هذه الجرح بعد هاتون ومعناه إذا حضرت هكذا ضبطناه في أصول سماعنا قال ووقع في روايتنا في مسند أحمد إذا أنت بناء مكررة وبالضرورة وأول أظهر كذا في وقت الغتلى (والجنائز) إذا حضرت قال القاري في المراجعة قال الأشرف فيه دليل على أن الصلوة على الجنائز لا تكون في الأوقات المكررة ونقله الطبع وهو كذلك عندنا أيضا إذا حضرت تلك الأوقات من الطلوع والغروب الاستواء وما إذا حضرت قبلها وصل عليها في تلك الأوقات فمكررة وأما بعد الصبح وقبله وبعد العصر فلا تكون مطلقا انتهى (والام) بتشديد الياء المكسرة على المرأة الغريبة ولو كبر قاله القاري معناه لا زوج لها إذا وجدت لها كفوا (الكفو المثل في النكاح) أن يكون الرجل مثل المرأة في الإسلام والحوية الصلاح والنسب حسن الكسب العمل قاله القاري **قوله** (هذا حديث غريب ما أرى سنده متصل) وأخرج ابن ماجه والحاكم وابن حبان قال ميرك رجاله ثقات والظاهر أن سنده متصل قال الحافظ الزبيدي في نصب الرأية بعد ذكر هذا الحديث عن جامع الترمذي ما لفظه أخرج الحاكم في المستدرک في النكاح وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه انتهى لأن وجدته قال عن سعيد بن عبد الرحمن الجهمي عرض سعيد بن عبد الله الجهمي فليظن انتهى **باب آخر فضل التزوية** قوله (حدثنا أم الأسلمي) الخراعية ويقال الأسلمية ثقة من السابعة (عن منية) بضم الميم يكون النون بعدها تخمانية (أبنة عبيد) بالتصغير قال الحافظ في التقریب لا يعرف حالها من الثنا **قوله** (من غزى نكح) بفتح المثلثة مقصور المرأة التي فقدت لها كسرى بصيغة المجهول أي البس (بردا) أي ثوبا عظيمًا مكافاة على تبرئتها قال المناوي في شرح الجامع الصغير لا يعرف للمرأة الشابة إلا زوجها انتهى **قوله** (هذا حديث غريب ليس سنده بالقوي) لأنه فيه منية بنت عبيد وهي مجهولة كما عرفت **باب ما جاء في رفع اليدين على الجنائز** قوله (حدثنا القاسم بن دينار الكوفي) ثقة من الحادية رانا سمي بن أبان (الوراق) ثقة تكبر فيه للتشيع (عن يحيى بن يعلى الأسلمي) الكوفي شيعي ضعيف من التاسعة (عن أبي فروة يزيد بن سنان) الرهاوي ضعيف من كبار السابعة (عن زيد بن أبي أنيسة) بالتصغير ثقة قاله **قوله** (فرغ يديه في أول تكبيرة) ووضع اليمنى على اليسرى فيه دليل لمن قال يرفع اليدين في التكبيرة الأولى من التكبيرات الباقية والحديث ضعيف **قوله** (هذا حديث غريب) وأعله ابن القطان في كتابه بأبي فروة ونقله ضعيف عن أحمد بن الفساق وابن معين والعقيلي قال وفيه علة أخرى وهو أن يحيى بن يعلى الرازي عن أبي فروة وأبو زكريا القطون الأسلمي هكذا صرح به عندنا لأن رافضين وهو ضعيف قلت قال ابن حبان في أبي فروة كثرة الخلل ولا يحتاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد ثم نقل عن ابن معين أنه قال ليس بشيء كذا في نصب الرأية **قوله** (وهو قول ابن المبارك والشافعي وإسحاق) واستدل لهم يحيى بن عمر بن أبي عمير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى على الجنائز يرفع يديه في كل تكبيرة وإذا انصرف سلم أخرج للأد طعن في علة عن عمر بن شيبه حدثنا يزيد بن هارون أنبا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر فذكره وقال هكذا رفع عمر بن شيبه وخالفه جماعة فردوه عن يزيد بن هارون موقوفًا على الصواب ولم يروا بخاري في كتابه المرفوع في رفع اليدين شيئا في هذا الباب إلا حديثنا موقوفًا على ابن عمر وحديثنا موقوفًا على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم كذا في نصب الرأية قلت لما وجدنا حديثنا مرفوعًا صحيحًا في هذا الباب **قوله** (وقال بعض أهل العلم لا يرفع يديه إلا في أول مرة وهو قول الثوري وأهل الكوفة) واستدل لهم حديث الباب قد عرفت أنه ضعيف استدل لهم أيضا بحديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنائز في أول تكبيرة ثم

ما جاء في رفع اليدين على الجنائز حديث

باب ملجأ ان نفس المؤمن معلقة بذنبه حتى يقضى عنه **حد ثنا** محمد بن عجلان نا ابا اسامة عن ثوري نا ابو نرائد عن سعد بن ابراهيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **نفس المؤمن معلقة بذنبه حتى يقضى عنه حد ثنا** محمد بن زيشار نا عبد الرحمن بن مهزيك نا ابراهيم بن بكدر عن ابيه عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **نفس المؤمن معلقة بذنبه حتى يقضى عنه قال** ابو عيسى هذا حديث حسن وهو اصح ما رواه **ابواب الكناح** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **حد ثنا** سفيان بن وكيع نا حفص بن غياث عن الحجج عن مكحول عن ابي الشمال عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع من سنن المرسلين الحياء

ثم اخرجوه الدارطوق في سنة عن الفضل بن السكن ثنا هشام بن يوسف ثنا معمر بن ابي طاهر عن ابيه عن ابي عباس عن كركه وسكت عنه لكن اعلمه العقيلي في كتابه بن السكن وقال انه مجهول كذلك في فضيل الالية قلت قال الذهبي في الميزان الفضل بن السكن الكوفي عن هشام بن يوسف كايرون وضعف لم يلقني انتهى **باب ما جاء ان نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه** قول النفس المومن معلقة قال السيوطي ومجوس عن معقها الكريه وقال العراقي ادها موقوفه لاحكامها بخلافه ولاهله ارحى ينظر هل يقضى ما عليها من الدين ام لا انتهى وسواء ترك الدين وفاء ام لا كما صرح به جمهور اصحابنا وشذ لما روى فقال ان الحديث محمول على من يخلف فاذن في قوت المختار وقال الشوكاني في الليل فيه الحث للورثة على قتل من لم يدين الميت والاختيار هو بان نفسه معلقة بدينه حتى يقضى عنه وهذا مقيد بل ان مالي يقضى منه دينه وامان له مال له ومات عازما على القضاء فقد ورد في الاحاديث ما يدل على ان الله تعالى يقضى عنه بل ثبت ان مجرد حجة المدين عند موته للقضاء موجبة لتولي الله سبحانه القضاء دينه وان كان له مال ولم يقض منه الوترثة اخرج الطبراني عن ابى امامة مرفوعا من دانيدين في نفسه وفاءه ومات تجاوزه الله عنه وارضى غريمه بما شاء ومن ان دينه وليس في نفسه وفاءه ومات اقص الله خريجه منه يوم القيمة واخرج ايضا من حديث ابن عمر الدين دينان فمن مات وهو يتوى قضاء فانا وليه ومن مات ولا يتوى قضاءه فذلك الذي يخذل من حسناته ليس يومئذ دينار ولا درهم واخرجه احمد وابو يعقوب في المحلية والبارز والطيبراني بلقيدي بصاحب الدين يوم القيمة حتى يوقف بين يدي الله عز وجل فيقول يا ابا آدم فلما اخذت هذا الدين وفيه ضيعت حقوق الناس فيقول يا رب انك تعلم اني اخذته فلم اكل ولم اشرب ولم اضيع ولكن اتى على يدي اما حرق واما سرق واما ربيعة فيقول الله صدق عبدى واما الحق من قضى عنك دين عواشه بشئ فيضعه في كفة ميزانه فتخرج حسناته على سيئاته فيدخل الجنة بفضل رحمته هكذا اذكر الشوكاني هذه الاحاديث بعين الاسناد ولم يتكلم عليها انتهى من الصحة والضعف ثم ذكر حديث ابو هريرة مرفوعا من اخذ اموال الناس يريد اداها ادلى الله عنه ومن اخذ يريد اتلافها اتلفه الله اخرجه البخاري ثم ذكر حديث ميمونة ما من مسلم يدين دينه يعلم الله انه يريد اداها الا ادلى الله عنه في الدنيا ولاخرة **قال** اخرج الحاكم بلفظ من تدلين بدين في نفسه وفاءه ثم مات تجاوزه الله عنه وارضى غريمه بما شاء ثم قال قد ورد ايضا ما يدل على ان من مات من المسلمين مدينا فلان على من اليه ولاية امور المسلمين يقضيه عنه من بيت ما لهم وان كان له مال كان لورثته اخرج البخاري من حديث ابى هريرة ما من مومن الا وانا ولى به في الدنيا والاخرة اقروا ان شئتم النبي ولى بالمؤمنين من انفسهم فاما مومن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك دينا او ضياعا فليتيه فانا مولاها واخرج احمد ومسلم والنسائي وابن ماجة في حديث اخر من ترك مالا فلاهله ومن ترك دينا او ضياعا فالى وعلى وانا ولى بالمؤمنين قال الشوكاني وفي معنى ذلك عدة احاديث ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم انه قال هاجم ان كان يمتنع من الصلوة على المدين فلما فخم الله عليه البلاد وكثرت الاموال صل على من مات مديونا وقضى عنه ذلك مشعر بان من مات مديونا استغنى ان يقضى عنه دينه من بيت ما للمسلمين وهو احد الصادق الثمانية فلا يسقط حقه بالموت ودعوى من ادعى اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك ساقطة وقياس الالة لا ينفي هذه الدعوى في مثل قوله صلى الله عليه وسلم وانا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه اخرج احمد وابن ماجة وسعيد بن منصور والبيهقي وهم يقولون ان ميراث من لا وارث له مختص برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الطبراني من حديث سلمان ما يدل على ابتغاء هذه الخصوصية المراجعة والظنه من ترك مالا فلورثته ومن ترك دينه فعلى الولاية من بعدك من بيت المال **قوله** (هذا حديث حسن) واخرجه احمد وابن ماجة قال الشوكاني رجال اسنادها ثقات الا عمر بن ابي سلمة بن عبد الرحمن وهو صدق يخطئ انتهى **باب النكاح** قال القاري في المراجعة قيل هو مشترك بين الولى والعقد اشتراكا لفظيا وقيل حقيقة في العقد مجازي الولى قيل بقبلة **قوله** ثنا انتهى قلت قال الحافظ في التلخيص النكاح في اللغة الصتم والتدخل وفي الشرع حقيقة في العقد مجازي في الولى على الصحيح والجهة وقيل كثره ورد في الكتاب السنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد قال وقيل مقول بالاشتراك على كل ما هو بمنزلة الزوجات وهذا الذي يتبرج في نظري ومن كان اكثر ما يستعمل في العقد انتهى (ناقص بن غياث) بكسر الخين المعجمة الكوفي القاضي عن ابى الشمال بن ضباب بكسر المعجمة ومبوجا **قوله** كذا في الخلاصة والمتقريب وقال في الميزان حدث عنه مكيول جديث اربع من سنن المسلمين كايرون الا بهذا الحديث قاله ابو زرعة **قوله** (اربع) او اربع اصل (من سنن المسلمين) اي فعلوا قول كايرون التي فعلوها وحثوا عليها او قيها تغليلا لان بعضهم كعيسى ما ظهر منه الفعل في بعض النصال وهو النكاح قاله القاري في المراجعة وقال المناوي في شرح الجامع الصغير للردان الاربع من سنن غا لب الهل ففتح لم يفتح وعيسى لم يزوج انتهى (الحياة) قال العراقي وقع في روايتنا فتح الحاله الملهمة وبعد ما ياد مثناة من فحنت وحقق بعضهم بكسر الحاء وتشديد النون وقال ابن القيم في الهدى في الجامع بالنون والياء او الحاء والحياء وسمعت ابى الجهم الحافظ يقول الصفا

صلى الله عليه وسلم في حفظه قليلا في الاخر ص

والتعطر والسواك والنكاح وفي الباب عن عثمان بن ثابت بن مسعود وعائشة وعبد الله بن عمر وجابر وعكاف حديث أبي أيوب حديث حسن غريب **حلتنا**
 محمد بن جندب نا عبد الله بن العوام عن الجراح عن مكحول عن أبي الثمال عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث حفص وروى هذا الحديث هشيم بن محمد بن يزيد
 الواسطي وأبو معاوية وغير واحد عن الجراح عن مكحول عن أبي أيوب ولم يذكره الواقية عن أبي الثمال حديث حفص بن غياث وعكاف بن العوام **أصح حلتنا** محمد بن
 غيلان نا أبو أحمد ناسقيا عن الأعمش عن عمارة بن عمار عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن شبائب
 لا نقدر على شيء وقال يا معشر الشباب عليكم بالماء فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج فمن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم فإن الصوم له وجاء هذا أخذ
 المختار وسقطت النون من الحاشية كذلك رواه الحاملي عن شيخ الترمذي كذا في قوسه المختار وروى الخطيب التبريزي هذا الحديث في المشكاة نقله عن الترمذي هكذا أربع
 مائة من المرسلين للحياة ويروى المختار والتعطر الخ قال في المرقاة قال الطيبي خصره يظهر كلام الترمذي في ثلاث آيات بالحاء المهملة والياء القحطانية
 يعقوبه ما يقتضيه الحياة من الدين كستر العورة والتزوة عما تاباه المرواة ويزمه التفرج من الفواحش وغيرها لا الحياء المحلى نفسها فإنه مشترك بين الناس وإنه خلق غريزي
 لا يدخل في جملة السنن وثانيها المختار بخاء معجمة وتاء فوقها نقطتان وهو من سنة الأنبياء من لدن إبراهيم عليه الصلوة والسلام إلى من نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وثالثها
 الحناء بالحاء المهملة والنون المنسندة وهذه الرواية غير صحيحة ولعلها تحريف لرواية الجراح عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخلو طريق من طرق من سنن
 بنينا صلى الله عليه وسلم فلا يصح استنادها إلى المرسلين انتهى ما في المرقاة ورواه الخطيب (أي استعمل الخطيب وهو الطيبي قوله) (روى أبا عن عثمان) بن عثمان من فرجنا من كان منكم ذا
 طول فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لا الصوم له وجاء (ووثبان) أخرجه الترمذي والرياني ورجالهم كذا في التلخيص (روى ابن مسعود)
 أخرجه الجراح عن عائشة) أخرجه ابن ماجه بلفظ النكاح من سنن في الحديث وفي أسناده عيسى بن ميمون وهو ضعيف (وعبد الله بن عمر) بن العاص
 أخرجه السائي وابن ماجه والبيهقي لفظان لكل على شرة ولكل شرة فتوة فمن كان فتوته إلى سنن فقد اهتدى من كان إلى غير ذلك فقد هلك (روى جابر) أخرجه الجراح
 بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا جابر تزوجت بكر الم تلبيا قال تلبيا الحديث وأخرجه عبد الرزاق في الجراح عن جابر مرفوعا أيما شاب تزوج في حادثة سنة مع شيطان
 عصم موقينه (وعكاف) قال في القاموس عكاف كشد البين وداعة الصبي انتهى قال الحافظ في تجييل النفع عكاف بن داعة الهلالي يقال ابن لسير التيمي أخرجه حديثه
 أبو علي بن السكن والعقيلي في الضعفاء والطبراني في مسند الشاميين من طريق بن سنان عن مكحول عن غصيف بن الحارث عن عطية بن عكاف بن داعة
 الهلالي وأخرجه أبو يعلى في مسند وابن مندة في المعرفة من طريق بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن موسى عن مكحول عن غصيف بن الحارث عن عطية بن
 لسير المازني قال جاء عكاف بن داعة الهلالي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه فلم يقل يا عكاف الك زوجة قال لا قال ولا جارية قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم و
 الحمد لله قال فانت إذا من أخوان الشياطين أما ان تكون من رهبان النصارى فانت منهم وأما ان تكون منا فاصنع كما تصنع فان من سنتنا النكاح شراركم
 عراككم ويحك يا عكاف تزوج الحديث ثم ذكر الحافظ طرقا أخرى ثم قال ولا يخلو طريق من طرق من ضعف انتهى قوله حديث أبي أيوب حديث حسن غريب
 في تحسين الترمذي هذا الحديث نظر فانه قد تقدم به أبو الثمال وقد عرف انه مجهول كما عرفت الا ان يقال ان الترمذي عرقه ولم يكن عنده مجهولا او يقال انه كسبه
 لشواهد فردى نحوه عن غير أبي أيوب قال الحافظ في التلخيص بعد كحديث أبي أيوب هذا رواه أحمد والترمذي ورواه ابن أبي خيثمة وغيره من حديث علي بن سليمان بن عبد الله
 عن أبيه عن جده عن حماد بن رواه الطبراني من حديث ابن عباس انتهى قوله (وهن شبائب) على وزن صحاب جمع شاب قال الأزهري لم يجمع فاعل على فعال غير (لا)
 فقد روى في (أى من المال وفي رواية البخاري لأجد شيئا رأيت معشر الشباب) المشرجة جماعة يشبههم وصف خصهم بالخطاب لأن الغالب وجع قوة الداعي فهم إلى
 النكاح عليكم بالماء) بالهيرة وقاد التانيث محمد وقال النوى فيها أربع لغات الفصيحة المشهورة بالباء بالمد والهاء والثانية بالباء بلامد والثالثة بالياء بالمد
 بالهاء والرابعة بالياء بها ثين بلامد وأصلها في اللغة الجاء مشتقة من المباءة وهي المنزل ومنه مباءة الليل وهي موطنها ثم قيل لعقد النكاح بقاءة لأن من تزوج
 امرأة بواها منزلا قال واختلف العلماء في المراء بالماء هنا على قولين يرجحان المصحف واحداهما أن المراد معناه اللغوي وهو الجمع فقد ربه من استطاع منكم
 الجمع لقد ربه على مؤنه وهو مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجاء لعجزه عن مؤنه فعليه الصرم ليدفع شهوته والقرن الثاني أن المراد هنا بالماء مؤن النكاح
 سميت باسم ما يلزمها والذي حمل القائلين بهذا قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لرفع الشهوة فوجب تأويل المباءة
 على المؤن انتهى كلام النوى لمخصا رفاته) أو التزوج (أغض للبصر) أو خفض وأدفع لعين المتزوج عن الأجنبية من غض طرفه أو خفضه وكفه (واحصن) أى
 احفظ (للفرج) أى عن الوقوع في الحرام فإن الصوم له وجاء بكسر الواو والماء أو كسر الشوكة وهو في الأصل من الخصيتين ودفعهما لتضعف الفحولة فالمعنى أن
 الصوم يقطع الشهوة ويدفع شر المني كالوجاء قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري مسلم قوله (روى أبو معاوية والحارث عن الأعمش عن إبراهيم
 عن علقمة عن عبد الله الخ) أخرجه البخاري هذا الحديث في صحيحه بهذا السند وبالسند المتقدم كليهما وإبراهيم هذا هو النوى والحارث هذا هو عبد الرحمن بن محمد بن
 زياد أبو محمد الكوفي فباسم به تلييه استدل بهذا الحديث بعض المأئكة على تحريم الاستمالة لانه ارشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة

حسن **حدثنا الحسن بن علي بن فضال** قال نا عبد الله بن عمار نا الأعمش عن عمارة غزو وقد روى غير واحد عن الأعمش بهذا الإسناد مثل هذا وروى أبو معاوية و
الحارث بن أبي عيسى عن إبراهيم بن علقمة عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم غزو **باب** ما جازى النبي عن التبتل **حدثنا الحسن بن علي بن فضال** وروى غير واحد قالوا
نا عبد الوارث نا مخرم عن أنس بن مالك نا سفيان بن سعيد نا مسدد نا ابن قاص نا زرارة نا رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أدرك له اختصاص هذا
حديث **حسن** **حدثنا الحسن بن علي بن فضال** نا إبراهيم نا الرافعي نا زيد نا أخزم نا إسحاق نا إبراهيم البصري قالوا نا معاذ نا هشام نا عيسى نا قتادة نا الحسن نا سمرة نا النبي صلى
الله عليه وسلم عن التبتل ونا زيد نا أخزم نا جديته نا قرقانة نا لقمان نا سفيان نا عبد الله نا عثمان نا سعد نا ابن مالك نا عائشة نا
وابن عباس نا حديث سمرة نا حديث حسن نا غريب

فلو كان الاستثناء مباحا كان الإرشاد إليه سهلا وتعب دعوى كونه سهلا لأن الركون السهل من الفعل وقد باح الاستثناء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الخفية لأجل
تسكين الشبهة كذا في فتح الباري **قلت** في الاستثناء ضرورة عظم على السمتى بأى جهة كان فالحق أن الاستثناء أصل حرام لا يجوز أن يكابه إلا لغرض تسكين الشبهة ولا لغرض آخر ومن أبله
أجل التسكين فقد غفل غفلة شديدة ولم يتأمل فيما فيه من الضرر هذا ما عدى والله تعالى أعلم **باب** ما جازى النبي عن التبتل هو في الأصل الانقطاع والمراد به هنا
الانقطاع من النساء وترك الزوج **قوله** رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل أي لم يدن له حين استأذنه بل نهاه عنه قال الترمذي وهذا عندنا
محرم على من تأقت نفسه وجعل موته ولو أدرك له اختصاصا) أي جعل كل منافسة خصما كذا لا يجزى إلى النساء قال الطبري كان الظاهر أن يقول ولو أدرك له التبتل ولكنه عدل
عن هذا الظاهر إلى قوله اختصاص لا إرادة المبالغة أي المبالغة في التبتل حتى يقضى بنا الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لأنه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النبي
عن الاختصاص ويؤيد ذلك استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كإبراهيم بن أبي العباس نا مسعود نا غيرهم نا في فتح الباري قال الترمذي وهذا محمول على أنهم كانوا
يفسبون جواز الاختصاص بجاهلهم ولم يكن ظنهم هذا موافقا لاختصاصه في الآخرة حرام صغيرا كان أو كبيرا قال البغوي وكذا يجوز خصاء كل حيوان لا يؤكل وأما الدابة فيجوز
خصاؤه في صغره ويجوز في كبره انتهى قلت يدل على علم جواز خصاء البهائم مطلقا صغيرة كانت أو كبيرة ما كونه ما أخرجه الزائر قال الشوكاني في النيل باسنا
صحيح من حديث ابن عباس نا النبي صلى الله عليه وسلم عن حبر الروح وعن اخصاء البهائم شديدا وأخرجه أيضا البيهقي في سننه الكبري ويؤيد هذا الحديث ما رواه أحمد
والطحاوي باسنا وضعيف ابن عمر نا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخصاء الخيل والبهيمة ثم قال إن عمر فيها فمأ للخلق قال الشوكاني في النيل تحت هذا الحديث فيه
دليل على تحريم خصى الحيونات وقول ابن عمر فيها فمأ للخلق أي زيادته إشارة إلى أن الخصى تنويع الحيوانات ولكن ليس كل مكان جالبا لنفع يكون حلالا بل لابد من عدم المانع
وأبطل الحيوان ههنا مانع لأنه لا يرد لم يذنبه الشارع بل فهو عنه انتهى كلام الشوكاني وقد استدلل بعض الصحابة والتابعين على عدم جواز اخصاء البهائم بقوله تعالى كلوا مما
رزقناهم ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من أكله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من أكله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من أكله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من أكله ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من أكله
وكذا روى عن ابن عمر نا النبي صلى الله عليه وسلم نا سفيان نا مسدد نا ابن قاص نا زرارة نا رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أدرك له اختصاص هذا
حديث **حسن** **حدثنا الحسن بن علي بن فضال** نا إبراهيم نا الرافعي نا زيد نا أخزم نا إسحاق نا إبراهيم البصري قالوا نا معاذ نا هشام نا عيسى نا قتادة نا الحسن نا سمرة نا النبي صلى
الله عليه وسلم عن التبتل ونا زيد نا أخزم نا جديته نا قرقانة نا لقمان نا سفيان نا عبد الله نا عثمان نا سعد نا ابن مالك نا عائشة نا
وابن عباس نا حديث سمرة نا حديث حسن نا غريب

وروى الاشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن بن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ويقال كلام الحديثين صحيح **باب** ما جاء في من تزوّج دينه فزوجه حل ثلثا فتيبة ناعبد الحميد بن سليمان عن ابن جحّان عن ابن وثبة النعمري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خطب اليكم من تزوّج دينه وخلقه فزوجوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد عريض **وفي الباب** عن ابوجاه المزني وعائشة حديث ابي هريرة قد حوّل عبد الحميد بن عيسى في هذا الحديث فرواه الليث بن سعد عن ابن جحّان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل قال محمد وحديث الليث اشبه ولم يجعل حديث عبد الحميد محفوظا **حل** ثلثا محمد بن عمرو بن نوح عن اسمعيل بن عبد الله بن مسلم بن هرم عن محمد بن سعيد بن عبيد عن ابوجاه المزني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم من تزوّج دينه وخلقه فاجنّبوه الا تفعلوا تكن فتنة في الارض فساد اتفعلوا تكن فتنة في الارض فساد قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال اذا جاءكم من تزوّج دينه وخلقه فاجنّبوه ثلث مرات هذا حديث حسن غريب وابوجاه المزني له صحبة ولا يعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث **باب** ما جاء في من يبيح على تلك خصال **حل** ثلثا احمد بن محمد بن موسى بن اسحاق بن يوسف الازرق ناعبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المرأة تنكح على دينها وماله وحملها فعليك بذات الدين تربت يداك **وفي الباب** عن عوف بن مالك عن عائشة وعبد الله بن عمرو وابي سعيد بن جابر حديث حسن صحيح **باب** ما جاء في النظر الى المخطوبة **حل** ثلثا احمد بن محمد بن منيع نا ابن ابوشاذة تفوح عاصم بن سليمان عن كبر بن عبد الله المزني عن المغيرة بن شعبه انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه احوى يؤم بينكما **وفي الباب** عن محمد بن مسلمة وجابر وابو اسحق بن جهميد

فيه ان في سماع الحسن بن سمة خلافا مشهورا **(باب** ما جاء في من تزوّج دينه فزوجه) **قوله** رناعبد الحميد بن سليمان الخزاعي ابو عمر المدني زيل بقلا وضعيف من الثامنة رعن ابن وثبة (يفتح واو كسر مثناة وسكون ياء اسماء زفر للمشي مقبول من النافذة) **قوله** (اذا خطب اليكم) اطلب منك ان تزوجه امرأة من اولادكم وقاربكم من تزوّجوا (اي تستحسنون دينه) (اي ياتوا بدينه وخلقه) (اي معاشرته) (فزوجوه) (اي يهاها) (اتفعلوا) اي ان لم تزوجه من تزوّج دينه وخلقه وتزوجهوا في محرم المحرم الحرام او المال وفساد عريض) (اي عرض ايكبير وذلك لانكم ان لم تزوجهما الا من ذي مال او جاءه وبسايتي اكثر شاة تكم بلا ازواج والذين رجاءكم بلا لساء فيكن في الافتان بالزنا وبما يلحق الاولياء عار فتهجم الفتن والفساد ويترتب عليه قطع النسب قلة الصلاح والعفة قال الطبري في الحديث دليل لما لك فانه يقول لا يراعي في الكفاة الا الدين وحده وهذا الجمهور انه يراعي اربعة اشياء الدين الحرة والنسب الصنعة فلا تزوج المسلمة من كافر ولا الصالحة من فاسق ولا الحرة من عبد المشرك والنسب من الحامل ولا بنت تاجران من له حرفة طيبة من له حرفة خبيثة او مكرهة فان رضيت المرأة او وليها بشيء كفى محرما لكاح كذا في المراقبة **قوله** (وفي الباب) عن ابوجاه المزني اخبرنا الترمذي (وعائشة) ان ابا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان ممن شهد بدر ارمع النبي صلى الله عليه وسلم بنى سائلا وانكحه ابنة اخيه الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى امرأة من الانصار اخرج البخاري النسائي وابو داود **قوله** (مرسلا) اي منقطع بعد ذكر ابن وثبة **قوله** (ولو بعد حديث عبد الحميد محفوظا) لانه ضعيف واما الليث بن سعد ثقة ثبت **قوله** (وان كان فيه) اي شئ من قلة المال او عدم الكفاة **قوله** (هذا حديث حسن غريب) في سند عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف الا انه قد تأيد بحديث ابي هريرة المذكور قبله **قوله** (وابوجاه المزني له صحبة) وقيل له صحبة له كذا في التقرين **باب** ما جاء في من ينكح على ثلاث خصال **قوله** (تنكح بصيغة المجهول على دينها) اي لا جل دينها فلي يعني اللام لما في الصحيحين تنكح المرأة لاربعة ماله وحسبها وحملها ولدينها الحديث (فعليك بذات الدين) قال القاضي رحمه من عادة الناس ان يرغبوا في النساء ويختاروهما لاحدى الخصال واللاق بذي المروءات وارباب الديانات ان يكون الدين مطهر نظره فيما ياتون ويل دون لا سيما فيما يدوم امره ويعظم خضره انتهى وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه والبخاري والبيهقي فذكره لا تزوجه النساء من فصوص حسنهن ان يردوهن ولا تزوجهن لاهل من فصوص اموالهن ان تطغيهن لكن تزوجهن على الدين وكلامه سحر اذ ان ابن افضل رتب بذلك قال الجزري في النهاية يقال ترب الرجل اذا اقتراى لصيقا بالتراب اترب اذا استغنى هذه الكلمة جارية على السنة العربي يدون بها اللعاء على الخاطب ولا دفع الامره قال وكثيرا ترد للعرب الفاظا هاهنا والذم وانما يريدون بها الملح كقولهم لا باب لك ولا ارض لك ونحو ذلك انتهى **قوله** (وفي الباب) عن عوف بن مالك وعائشة (يلين من اخرجه حل ثلثا) (وعبد الله بن عمر) اخبره ابن ماجه وتقدم لفظه واخرجه ايضا البخاري والبيهقي (وابي سعيد) اخبره في الحديث وابن حبان بلفظ تنكح المرأة على احد ثلاث خصال دينها ودينها وخلقها فعليك بذات الدين والمخلق **قوله** (حديث جابر حديث حسن صحيح) واخرجه مسلمة **(باب** ما جاء في النظر الى المخطوبة) **قوله** (فانها) اي النظر اليها اخرى) (واجاب ردوا الى النسب لان جهم بينكما) (وابن يوق) (ويوق بينكما قال ابن المراك يقول ادم الله بينكما يادم ادم ما بالسكن اي اصغر والفتح كذا ادم في العائق ادم والايام الاصلاح والتقريب من ادم الطعام وهو اصل ادم بالادام وجعله موافقا للاسم والتقدير يدم به فالجاء والجور اقيم مقام الفاعل ثم حذف او نزل التعدي مثالة اللازم اي يوقع ادم بينكما يعني يكون بينكما الالف والمحبة لان تزوجه اذا كان بعد معرفة فلا يكون بعدها غالبا ندامة وقيل بينكما نائب الفاعل كقوله تعالى تقطع بينكم بالرفع كذا في المراقبة **قوله** (وفي الباب) عن محمد بن مسلمة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا التقى الله عز وجل في قلب امر خطبة امرأة فلا باس ان ينظر اليها اخرجه احمد وابن ماجه واخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وصححه وسكت عن الحافظ في التلخيص (وجابر) قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا خطب احدكم المرأة فقد ان يروى منها بعض ما يدعيه الى نكاحها

وابو هريرة هذا حديث حسن قد ذهب بعض أهل العلم لهذا الحديث وقالوا لا بأس أن ينظر إليها ما لم يَرْمِ منها كَقَوْلِ أَحَدِ السَّاحِقِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَحْوَى أَنْ يُرْمَى
بَيْنَكُمَا قَالَ أَحْوَى أَنْ تَدْرُمَ الْمَوْتَةَ بَيْنَكُمَا **باب ما جاء في إعلان النكاح** حدثنا أحمد بن منيع نا هاشم نا أبو يعلى عن محمد بن حاطب نا يحيى نا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل
ما بين الحلال والحرام الدف والصوت وفي الباب عن عائشة وجابر والربيع بنت معن وحديث محمد بن حاطب حديث حسن وأبو يعلى اسمه يحيى بن أبي سليم ويقال
ابن سليم أيضاً ومحمد بن حاطب راى النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام صغير حدثنا أحمد بن منيع نا يزيد بن هارون نا عيسى بن ميمون عن القاسم بن محمد عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **اعْلَمُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوا فِي الْمَسْجِدِ وَاصْبِرُوا عَلَيْهِ بِالْأَفْوَتْ** هذا حديث حسن غريب

فليعمل أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي أخرجه ابن حبان والدارقطني الحاكم والباقون حديث صحيح وهو مثل حديث الغيرة (وابو جميل) أخرجه أحمد مر فوجها إذا خطب أحدكم امرأة
فلا جناح عليكم أن ينظروا إليها إذا كانا ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم وأخرجه أيضاً الطبراني والبيهقي وأبو داود والحاظ في الحديث من سكت عنه وقال في صحيح الزوائد رجال أحمد
رجال الصحيح (وابو هريرة) قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فأكبره أنه تزوج المرأة من الأناصير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا إليها قال لا قال فذهب فانظر
إليها فان في عين الأناصير شيئاً أخرجه مسلم وأحمد والنسائي قوله (هذا حديث حسن) أخرجه أحمد والنسائي وابن منيرة والدارقطني وابن حبان وصححه قوله (وقد ذهب

بعض أهل العلم لهذا الحديث وقالوا لا بأس أن ينظر إليها الخ) قال النووي في شرح مسلم تحت نكاح أبو هريرة فيه استنباط النظر إلى من يريد تزوجها وهو مذهبنا ومن
مالك والشافعية وسائر الكوفيين وأحمد وجابر العلماء وحكي لما عوف عن قوم كراهته وهذا مخالف لما روي في هذا الحديث ومخالف لأجاء الأمة على جواز النظر للحاجة عند
البيع والشراء والشهادة ثم إنه انما يسبح له النظر إلى وجهها وتكفيها فقط لا سيما بعورة ولا أنه يستدل بالوجه على الحال ولا تكفي على خصوصية البدن أو عدمها هكذا من هبنا
وهذه لك أكثرين وقال الأوداعي ينظر إلى مواضع اللحم وقال داود ينظر إلى جميع بدنها وهذا خطأ ظاهر من أجل أن السنة والجماع ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور
أنه لا ينظر في جوارح النظر منها بل له ذلك في غفلة من غير تقدم أعلام لكن قال مالك أنه ينظر في غفلة من وقع نظره على عورة وعن مالك رواية ضعيفة
أنه لا ينظر إليها إلا إذا نهاها وهذا ضعيف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أدان في ذلك مطلقاً ولم يشرط استئذانها ولا نهاها التسبيح غالباً من المذنب انتهى كلام النووي **قوله** (وقد ذهب

أحاديث تدوم المحبة بينكما) قال في النهاية أحاديث تدوم بينكما أي تكون بينكما المحبة والاتفاق يقال أدم الله بينهما يادهم أو ما بالسكون أي الخاف ووفق وكذلك آدم يقيم
بالمد انتهى **(باب ما جاء في إعلان النكاح)** قوله (نا هاشم) بالتصغير ابن بشير بن يزيد بن عظيم بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية الواسطي ثقة ثبت كثير التبرؤ ليس
والإرسال نا أبو يعلى

والإرسال نا أبو يعلى بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم الكوفي ثم الواسطي صدق ربنا الخطأ من الخامسة وهو أبو يعلى الكندي (بضم الجيم وفتح الميم وبالجملة الملة
منسوبة إلى جهم بن عمرو كذا في الغنى **قوله** (روى فضل ما بين الحلال والحرام) أي فرق ما بينهما بالصوت) قال الجزري في النهاية يريد إعلان النكاح وذلك بالصوت والذكر به في
الناس يقال له صق وصيت انتهى والدف بفتح الدال وفتحها قال القاري في الرقعة الصوت أي الذكر والتشهير بالدف أي ضربه فإنه يسمعه الإعلان قال ابن الملك ليس
المراد أن يفرق بين الحلال والحرام في النكاح إلا هذا الأمر فإن الفرق يحصل بمحض الشهادة عند العقد بل المراد التبرؤ إلى إعلان أمر النكاح بحيث لا يخفى على الأبا عد السنة
إعلان النكاح بغير صوت بالدف وأصوات الحاضرين بالتهنئة والنتحة في التثنية الشعر السباح وفي شرح السنة معناه إعلان النكاح واضطراب الصوت به والذكر في الناس كما
يقال فلان ذهب صوته في الناس وبعض الناس يذهب به إلى السماع وهذا خطأ يقع السماع المتعارف بين الناس إلا أن انتهى كلام القاري **قلت** الفهر عندي والله تعالى

اعلم أن المراد بالصوت ههنا الغناء المباح بالدف جانن في العرب يدل عليه حديث الربيع بنت معن في هذا الباب وهو حديث صحيح أخرجه البخاري وفيه
فجعت جويريات لنا يعزبن بالدف ويتدبن من قتل من أبا في يوم بدر قال المهلب في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف والغناء المباح انتهى وروى البخاري في صحيحه عن
عائشة أنها زفت امرأة لرجل من الأنصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا عائشة ما كان معكم لهوفان الأنصار يحجبهم للهوف قال الحافظ في رد أية شريك فقال فصل
بعثتم معها جارية تهرب بالدف وتغنى وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب نا أبي مسعود الأنصاري نا قال أنه رخص لنا في اللهوف عند العرب الحديث
وصححه الحاكم والطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل له أترخص في هذا قال نعم أنه نكاح لا سفاح أشيد والنكاح انتهى **قوله** (حدثنا

محمد بن حاطب حديث حسن) أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه الحاكم **قوله** (اعلموا هذا النكاح) أي البيعة فالمراد للوجوب أو بالأحرى والأشهر فالمراد لا استحباب
كما في قوله (واجعلوا في المساجد) وهو ما لا يثبت أدعى للإعلان أو الحصول بركة المكان (وأصروا عليه) أي على النكاح (بالأفوت) لكن خارج المسجد وقال الفقهاء
المالكية لا يفتى له إلا إذا ذكره ابن الهمام قال الحافظ واستدل بقوله (واصبروا على) أن ذلك لا يختص بالنساء ولكنك ضعيف بالأحاديد القوية فيها الأذات في
ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال عموم النسخ عن التشبيه بهن انتهى قلت وكذلك الغناء المباح في العرب منحص بالنساء فلا يجوز للرجال **قوله** (هذا حديث حسن غريب
كذا في النسخ المحاضرة) وأورد هذا الحديث الشيخ ومولى الدين في المشكوة وقال رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب ولم يذكر لفظ حسن ولكن أورد الشوكاني في هذا
الحديث في النيل وقال قال الترمذي هذا حديث غريب ولم يذكر لفظ حسن فالتأخران البهجة التي كانت عند حنا المشكوة وعند الشوكاني هي الصحيحة ويدل
على صحته تضعيف الترمذي وعيسى بن ميمون أحدهما هذا الحديث وقصره الحافظ في التمهيد عن هذا الحديث والله تعالى أعلم وأخرج ابن ماجه هذا الحديث بلفظ

وهذا الباب عيسى بن ميمون الانصاري يصف في الحديث وعيسى بن ميمون الذي يروي عن ابى جحيم التفسير هو ثقة **حل ثنا محمد بن مسعدة البصري** ناشر ابن المقفل ناخذ من كوفان عن الربيع بنت معوذ قالت جاد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل على غداة بؤى في مجلس فرائى كجسك متوججاً بريأت لما يصير من بدفن ويبدن من قتل من ابى يومئذ الحان قالت احذرن وفيها بنى يعلم ما في غد فقال لها اسكتي عن هذا وقولي التكنيت تقولين قبلها وهذا حديث حسن صحيح **باب ما يقال للزوج حل ثنا** ... تقيبة لعبد العزيز بن محمد عن سمائل بن اوصالح عن ابي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رقا الاشيا اذا تزوج قال **باركوا لله وباركوا عليكم وجميع بليكم في خير** وفي الباب عن عقيل بن ابى طالب كذا في ابى هريرة حديث حسن صحيح **باب ما جاء فيما يقول اذا دخل على اهله حل ثنا** ابن

احمد هذا الحديث وارضوا عليه بالقبول وفي سنن خالدين الياس هو متروك واخرجه محمد بن عبد الله بن الزبير احمد وصححه ابن حبان والحاكم لم يلقوا على النكاح وليس فيه اضرى عليه بالذوق **قوله** (وعيسى بن ميمون الانصاري يصف في الحديث) عيسى بن ميمون هذا هو مولى القاسم بن محمد يعرف بالواسطي قال البخاري في منكر الحديث وقال ابن يروي احاديث كلها مبررة وعيسى بن ميمون الذي يروي عن ابى جحيم التفسير هو ثقة قال الحافظ في تهذيب التهذيب عيسى بن ميمون الجرجسي الكوفي ابو موسى المعروف بابن داية وهو صاحب التفسير يروي عن مجاهد وابن ابى جحيم وعنه السفينان وغيرهما قال الدرويش ابن معين ليس به باس وقال ابن المديني ثقة كان سفيناً يقرمه على ورقه قال الشيخ ثقة ووثقه ايضا الترمذي وابو احمد الحاكم والدارقطني وغيرهم انتهى مختصر **اقوله** (عن الربيع) بضم الراء وقح الموحدة وتشديد الراء المكسوة (بنت معوذ) بكسر الراء المشددة (غداة بؤى) بصيغة المجهول (وفي رواية الشيخين) على سلت ونزفت الى زوج البنا الدخول بالزوجة وبين ابن سعد انها تزوجت حينئذ الياس بن البكير الليثي وانها ولدت له محمد بن الياس قيل له محبة كجسك متوججاً بكسر اللام اي مكانك خطا يملن يروي الحديث عنها وهذا حديث ذكر ان قال الحافظ في الفتح قال الكرماني هو محمول على ان ذلك كان من وراء حجاب او كان قبل نزول اية الحجاب واجاز النظر للحاجة او عند الامن من الفتنة انتهى قال الحافظ والاخير هو العتمد الذي ذكر لنا بالدلالة القوية ان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والمظالمها وهو الجواب الصحيح عن قصة ام حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونوم عندها وتقليلها راسه ولم يكن بينهما محرمية ولا زوجية انتهى كلام الحافظ واعترض القاري في المراقبة على كلام الحافظ هذا فقال هذا غريب فان الحديث لا دلالة فيه على كشف وجهها ولا على الخلوة بها بل ينافيها مقام الزفاف وكذا قولها فجعلت جويريات لنا يضر بن بالذوق الخ **قلت** لو ثبت بالدلالة القوية ان من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والمظالمها لحصل الجواب بلا تخلف وكان شافياً كافياً ولكن لم يذكر الحافظ تلك الدلالة ههنا (وحجريات) بالتصغير قيل المراد بهن بنات الانصار ودون المملوكات (يعني بن بدفن) بضم الدال ويفتح قيل تلك البنات لم تكن بالغات حد الشروع وكان دفنهن غير مصحوب بالحبال (روين بن) بضم الزاى من المندبة بضم النون وهي ذكرا وصف الميت بالتنا عليه وتعديد محاسنه باكرهم والشجاعة ونحوها من قتل من ابى يوم بدر) قال الحافظ ان الذي قتل من اباهما قتل باحد واباهما الذين شهدوا بدر معوذ ومعاذ وعوف واحدهم ابوها وآخران هما اطلقت الابوة عليهما تغليبا (اسكتي عن هذا) اي عن هذه المقالة وفي رواية البخاري ذكر هذه اي اترك ما يتعلق بمحدثي الذي فيه الاطراء المنع عنه مراد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم ما في غد الا الله فاشارة الى المنع (وقولي التكنيت تقولين قبلها) فيه جواز سماع المدح والرثية مما ليس فيه مبالغة تنفي الى الغلو قاله الحافظ قال القاري في المراقبة وانما منع القائلة بقولها وفيما بنى التكرار نسبة علم الغيب اليه لانه لا يعلم الغيب الا الله وانما يعلم الرسول من الغيب ما اخبره او كراهه ان يذكر في اثنا ضرب لدف واثنا مرثية القتل لعل منصبه عن ذلك انتهى قلت العتمد هو الاول لما ورد به التصريح في رواية حماد بن سلمة كما مر انفا **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري **باب ما يقال للزوج** اي من الدعاء **قوله** (كان اذا رقا الاشيا) بفتح الراء وتشديد اللام مهملة معناه دعاء قاله الحافظ في الفتح وفي القاموس رقا رفاعة وترونة وترقيا قاله بالراء واللينين او بالانتماء وجمع التعلل انتهى مع ذلك ان الترونة في الاصل الاتمام يقال رفا الثوب لام خرقه وضم بعضه الى بعض كانت هذه ترونة الجاهلية ثم نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وارشاد الى ان في خشد الباب فوري بقين فخلل عن رجل بن يقيم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء واللينين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم واخرجهم الناس والطيران عن عقيل بن ابى طالب انه قدم البصرة فزوج امرأة فقالوا له بالرفاء واللينين فقال لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقافت قال بارك الله وبارك عليك وفي رواية غير الترمذي بارك الله لك وبارك عليك وجميع بينكما في خير **قوله** (وفي الباب عن عقيل بن ابى طالب) انه تزوج امرأة من بنو جشم فقالوا لى بالرفاء واللينين فقال لا تقولوا هكذا ولكن قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم واخرجهم الناس وابن ماجه واحد بمعناه وفي رواية لا تقولوا ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك قولوا بارك الله فيك وبارك لك فيها واخرجهم ايضا ابو يعلى والطبراني وهن ... من رواية الحسن بن عقيل قال في الفتح رجلا لثقات الا ان الحسن لم يسم من عقيل **قوله** (حدث ابو هريرة حديث حسن صحيح) اخرجها اصحاب السنن وابن حبان والحاكم قاله الحافظ في الفتح **باب ما جاء في ما يقول اذا دخل على اهله** **قوله** (اذا اتى اهله) اي جاءهم لمراته او جاريته والمعاد ان اراد ان يحامهم فيكون القول قبل الشروع وفي رواية لا يزوج اخا الا اذا كان ياتي اهله وهو مفرقة لغيرها من الربايات التي تدل بظاهرها على القول يكون مع الفعل فهي محمولة على الجواز فتقوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اول اذا اردت القرأة (رجنما) اي بقدرنا والشيطان مفعول ثان مراد وقتنا ثم الولد له يضرب الشيطان اي لم يسلط عليه بحيث لا يكون له على صلح والافضل

أورع ناسفان بن يحيى عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فان قضى الله بينهما وولاهما الله بينهما ما ولد الله بينهما ولا يضره الشيطان هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في الأوقات التي يتجنب فيها النكاح حد بن داود نا يحيى بن سعيد نا سفيان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمرو عن عروة عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال وبني في شوال وكانت عائشة تستحب أن يبنى بها في شوال هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حدثنا عن اسمعيل باب ما جاء في الوليمة حد ثنا قتيبة نا أحمد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى عبد الرحمن بن عوف أتى بفرصة فقال ما هذا فقال إن تزوجت امرأة على وزن ثوباة من ذهب فقال بارك الله لك أولم ولو بشاة

مولد يمسه الشيطان الأبريم وابتها ولا بد له من وسوسة لكن كان ممن ليس له عليهم سلطان قاله في الجمع قلت وقد وقع في رواية يسلم وأحمد لم يسلط عليه الشيطان وقد وقع في رواية الجباري لم يضره شيطان أبدا قال الحافظ في الفتح واختلف في الضرر المتقرب لا اتفاق على عدم الحمل على العموم في الأوقات الضرورية على ما نقل القاضي عياض إن كان ظاهره في الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأكيد وكان سبب ذلك الاتفاق ما ثبت في الصحيح أن كل من لم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى فان هذا الظاهر نوع من الضرر ثم اختلفوا في قبول المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم أن عبادي ليس لك عليهم سلطان وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره في بدنه وقال الرازي معنى لم يضره أي لم يفتنه عن دينه الكفر ليس المراد عصمته من عن المعصية انتهى كلام الحافظ مختصرا وقد ذكرنا أقوالا أخر من شأنه الظاهر عليه فليرجع إلى الفتح قوله هذا حديث حسن صحيح أخرجه الجماعة إلا النسائي في المتن باب ما جاء في الأوقات التي يتجنب فيها النكاح قوله (وبني) أي دخل معي وزوجي قال في النهاية الابتداء بالنساء الدخول بالزوجة والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بني عليها قبله دخل بها فيها فقال بنو الرجل على أهله قال الجوهري ولا يقال بني باهله وهذا القول فيه نظر فإنه قد جلد في غير موضع من الحديث وغير الحديث وعبد الجوهري استعماله في كتابه انتهى وبنو بني في

شوال زاد مسلم في روايته فأي نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحط عنده منى وكانت عائشة تستحب أن يبنى بها في شوال فغيرنا هنا يرجع إلى عائشة قال النووي فيها استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال وقد نص أصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام وما كانت الجاهلية عليه ما يتخيل بعض العوام اليوم من كراهة التزوج والتزويج والدخول في شوال وهذا باطل لا أصل له وهم من ثار الجاهلية كانوا يتطيرون بذلك لما في اسم شوال من الإشالة والرفع انتهى قال القاري قيد إنما قالت هذا ردا على أهل الجاهلية فانهم كانوا لا يرون مينا في التزوج والعرس في شهر الحج انتهى قوله (هذا حديث حسن) ورواه أحمد ومسلم والنسائي (باب ما جاء في الوليمة) قال العلماء من أهل اللغة والفقه وغيرهم الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الوام وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال الأباري أصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها وأمره قاله النووي وأعلم أن العيل ذكره وإن الضيافات قمانية أنواع الوليمة للعرب والخمس بضم الخاء المجمة ويقال بالصلاء المجمة أيضا الولادة والأعذار بكسر الهمزة وبالعين المهلة والذال المعجمة للختان والوكيرة للبناء والمفجعة لقدرهم المسافر مأخوذة من المنع وهو الغبار ثم قيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له والعقيقة تيمم سابع الولادة والوصية بفتح الواو وكسر الصاد المجمة الطعام عند المصيبة والمأدبة بضم الدال وقسمها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والوصية من هذه الأنواع الثمانية ليست بواجبة بل هي حرام وقال الحافظ في الفتح وقد فاتهم في الخبر أن بكسر الهملة وتخفيف الذال المجمة وأخوه قاف الطعام الذي يتخذ عند حدق الصبي ذكره ابن الصاغ في الشامل قال ابن الرخعة هو الذي يصنع عند الختم أي ختم القرآن كذا قيده ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة قاله وروى أبو الشيخ والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رفعه الوليمة حتى سنة الحديث وفي أخوه قال والخمس الأعذار والتوكيد انت فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك وظاهر سياقه المرفوع ويحتمل الوقف في مسند أحمد من حديث عثمان بن أبي العاص في ولية الختان لم يكن يدعى لها انتهى قوله (رأى عبد الرحمن بن عوف أتى بفرصة) قال النووي في روايته تردع من زعفران براد ودال وعين مهملة هو أثر الطبيب الصحيح فمضى هذا الحديث أنه تلقى به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس ولم يقصد ولا تعمّل لزعفران فقد ثبت في الصحيح النفي عن التزعر للرجال وكذا في الرجال عن الخلق لأنه شعار النساء وقد نفي الرجال عن التشبه بالنساء فهذا هو الصحيح في معنى الحديث وهو الذي اختاره القاضي والمحققون قال القاضي وقيل أنه يرضخ في ذلك للرجل العروس قد جعل ذلك في تركه أبو عبد الله كذا ما نرى في خصوص ذلك للشباب أيام عرسه قاله وتيل لعله كان يسير أفامه ينكر انتهى كلام النووي وعلى وزن ثوباة من ذهب قال الخطابي الخوة اسم لقدر معروف عندهم فسرّها بخمس دراهم من ذهب قال القاضي كذا فسرها أكثر العلماء وأولم ولو بشاة قال الحافظ ليست لوهم الامتناعية إنما هي التي للتقليل ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعربت قال نعم قال أولم قال لا فرج لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنوأة من ذهب فقال أولم ولو بشاة وهذا هو الصحيح فيه أن الشاة من أعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكس على من استدله على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر لكن الاستناد ضعيف قال ولولا ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدلى على بعض شأنه بأقل من الشاة لكان يمكن

والبراد والنسابة الى ابي عبد الله بن عمر حديث صحيح **باب ما جاء في من يحج الى الواطية بغيرة دعوة حلت ما هتانا ابو معاوية عن الاعمش عن شقيق عن ابي سعيد**
قال جابر بن عبد الله قال له ابو شعيب غلام له لحام فقال اصنع طعاما يكفي خمسة فاق رأيت في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فصنع طعاما ثم ارسل الى النبي صلى
الله عليه وسلم فزجاءه وجلسا معه الذين معه فقام النبي صلى الله عليه وسلم معهم حتى جوعوا فلما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الباب قال
لهما احببا انزل نه ابعدنا رجل لم يكن معنا حين دعونا فان ادنيت له دخل قال فقد اذننا له فليدخل هذا حديث صحيح وفي الباب عن ابن عمر **باب ما جاء في**
توزيع الاكابر **حل ثنا قتيبة ناخذ بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال تزوجت امرأة فالتبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال تزوجت يا جابر**
فقلت نعم قال بكرة ام ثيبا فقلت كابل ثيبا فقال هذا جارية تملأ عجبك فقلت يا رسول الله ان عبد الله مات وترك سبع بنات وتسعا فحلت بمن يقوم
عليهن فوالى في الباب عن ابي بن كعب كعب بن جحزة حدثنا جابر بن عمر بن عبد الله عن ابي
اسحاق وحديثنا ثيبا ناخذ بن زيد عن ابي اسحاق وحديثنا بن مهيدي عن اسرائيل عن ابي اسحاق وحديثنا عبد الله بن ابي زياد بن عبد الله بن
عن يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي يونس عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكاح الابوي في الباب عن عائشة عن ابن عباس في رواية وعمران بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطعم طعام الوطية يدعى لها الغنمية ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله اخبره البخاري ومسلم والبراد اخبره البخاري
رواه ابن اخبره احمد عن ابن عمر يادع النبي صلى الله عليه وسلم الى خبز شعيرة واهالة سنية فاجاب به كذا في عمدة القاري ورواه ابي ابي لهاتف على حديثه قوله (حديث
ابن عمر حديث صحيح) واخره البخاري ومسلم: **(باب ما جاء في من يحج الى الواطية بغيرة دعوة) قوله (الى غلام للحام) بتشديد الحاء على ما يباع اللحم كقوله وهو مبالغة**
لام فاعل النسبة كل من وتامر قاله القاري قلت وقع في رواية البخاري لفظ كتاب والقصاب هو الجزار قال الحافظ وفيه جواز الاكتساب بصناعة الجزاره انتهى رواه
اذن له دخل قال فقد اذننا له) فيه انه لا يجوز لاحد ان يدخل في ضيافة قوم بغيرة اذن اهلها ولا يجوز للضيف ان ياذن لاحد في الاثنيان معه الا بامر صريح او
اذن عام او علم برضاة قال الحافظ في الفتح وفيه ان المدعو لا يمنع من الاجابة اذا امتنع الداعي من الاذن لبعض من محبة واماما اخبره مسلم من حديث انس
ان فارسيا كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعاه فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه لها شاة فقال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم **فيجاب**
بان الدعوة لم تكن لوطية وانما صنع الفارس طعاما بقدر ما يكفي الواحد ففحش ان اذن لها شاة ان لا يكفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون الفرق ان عائشة كانت
حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وايضا فالمستحب للداعي ان يدعو شخص المدعو معه كما فعل الحام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الاجابة الا ان يدعوها او
علم حاجته عائشة لذلك الطعام بعينه او احب ان تاكل معه منه لانه كان موصوفا بالجمعة ولم يعلم مثله في قصة الحام واما قصته التي طلحة حيث دعا النبي
صلى الله عليه وسلم الى العصبية فقال لمن معه قوموا **فاجاب عنه المازني انه يحتمل ان يكون عليه رضا الى طلحة فليست اذنه ولم يعلم رضا ابي شعيب استاذنه**
ولان الذي اكله الفوم عند ابي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لنبيه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما اكله من البركة التي لا تصنع الا في طلحة فيها فلم يقتصر الى
استين انه انتهى قوله (هذا حديث صحيح) واخره البخاري ومسلم قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخبره ابو داود ومروان عن دعي فلم يجب فقد عصى الله
ورسوله ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا وهو حديث ضعيف كما صرح به الحافظ في الفتح: **(باب ما جاء في توزيع الاكابر جمع بكرة وهي التولم**
تولما واستمرت عليها لها الاولى قوله (هلا جارية) اي بكرة تملأ عجبك) فيه ان تزوج البكر اولى وان الملاعبة مع الزوجه مندوب اليها قال الطيوسي
هو عبارة عن الالفه السابعة فان الثيب قد تكون معلقة القلب بالزوج الاول فلم تكن محبته كما ملأه بخلاف البكر عليه ما ورد عليكم بالاكابر فانهن اشهد
حبا واقل خبا (فحلت بمن يقوم عليهن) وفي رواية البخاري كن وتسع اخوات فكهت ان اجمع اليهن جارية خرقا مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتكسطنهن قال
اصبت (فدعالي) وفي رواية البخاري قال فبارك الله لك وفي الحديث طيل على استحباب نكاح الاكابر المقتضى لنكاح الثيب كما وقع لابر قوله (وفي الباب
عن ابي بن كعب) لهاتف على حديثه (وكعب بن جحزة) اخبره الطبراني في صحيح حديث جابر وفيه تعصفا وتعصفا وفي الباب ايضا عن عويم بن ساعدة في ابن ماجة
والبيهقي بلفظ عليكم بالاكابر فانهن اعزب انواها وانطق ارحاما وارضى باليسير وعن ابن عمر نحوه وزادوا سخن اقبلوا رواه ابو عبيد في الطب وفيه عبد الرحمن
ابن زيد بن اسلم وهو ضعيف كذا في التلخيص قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) واخره البخاري ومسلم وابو داود والنسابة في ابن ماجة: **(باب ما جاء**
لانكاح الابوي) قوله (عن ابي اسحاق) هو السبيعي عن ابي بردة عن ابي موسى الاشعري روى عن ابيه وجماعة روى عنه ابو اسحاق السبيعي وجماعة قيل اسمه عامر
وقيل الحارث ثقف من الثانية (لانكاح الابوي) قال السيوطي حمله الجمهور على نفق الصحة وابو حنيفة على نفق الكمال انتهى قلت الجاهل انه يحول على نفق الصحة بل هي
التعين كما يدل عليه حديث عائشة الا في غيره قوله (وفي الباب عن عائشة) مرفوعا بلفظ اي امرأة تكنت بغيرانا وليها فتكاهها باطل الحديث اخبره ابو داود والترمذي
وحسنه وصححه ابو عروانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم كذا في فتح المباري وابن عباس مرفوعا بلفظ لانكاح الابوي والسلطان ولي من لا ولي له اخبره الطبراني
وفي اسناده الحجاج بن ابراهيم وفيه مقال واخره سفيان في جامعهم ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد اخر حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الابوي من شد

واسرائيل هو ثبت في ابي اسحاق سمعت محمد بن الثوري يقول سمعت عبد الرحمن بن هدي يقول ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن ابي اسحاق الا انما امكنك بعلى اسرائيل
 لانه كان ياتي به اتمه وحديث عائشة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله لا كاح الا بولي حديث حسن وروى ابن جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عمرو بن
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وروى الحجاج بن ارطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو بن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وروى عن هشام بن عروة عن ابيه
 عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله مثله وقد كثر بعض اهل الحديث في حديث الزهري عن عمرو بن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله قال ابن جريح ثم نقبت الزهري
 فسألته فانكره فضعفوا هذا الحديث من اجل هذا فذكرني يحيى بن معين انه قال لم يدر كره هذا الحرف عن ابن جريح الا اسمعيل بن ابراهيم قال يحيى بن معين سمعت
 اسمعيل بن ابراهيم عن ابن جريح ليس بذلك انما صحح كتيبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن ابي رة ادما سمع من ابن جريح وصنف يحيى رواية اسمعيل بن ابراهيم
 عن ابن جريح والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وآله لا كاح الا بولي عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله منهم عمر بن الخطاب علي بن ابي طالب
 عبد الله بن عباس ابو هريرة وغيرهم وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين انهم قالوا لا كاح الا بولي منهم سعيد بن المسيب الحسن البصري شريح وابراهيم النخعي
 وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وبهذا يقول سفيان الثوري والاوزاعي مالك وعبد الله بن المبارك والشافعي احمد واسحاق باب ما جاء لا كاح الا بولي
حل ثمانية سفيان بن عباد المعنى البصري ناعبد الله على عن سعيد بن قتادة عن جابر بن يزيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال البغايا اللاتي يكنن انفسهن بغير بيتة قال
 اسرائيل وشريك بن عبد الله بن محمد هذا بيان للاختلاف الذي وقع في اسناد حديث ابي موسى **وقد روي** الترمذي رواية اسرائيل وشريك وغيرهما الذين روى الحديث
 مسند متصل على رواية شعبة والثوري الرسالة لا جل ان سمعهم من ابي اسحاق في مجلس اوقات مختلفة وسماعهم ما منه في مجلس واحد **قوله** واسرائيل هو ثبت
 في ابي اسحاق الخ قال الحافظ في فتح الباري واخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن هدي قال اسرائيل في ابي اسحاق اثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن
 الديلمي من طريق البخاري الذهلي وغيرهم انهم صححو حديث اسرائيل **قوله** وروى الحجاج بن ارطاة وجعفر بن ربيعة عن الزهري عن عمرو بن عائشة فتابع الحجاج و
 جعفر سليمان بن موسى في روايته هذا الحديث عن الزهري ولم يتفرده قال ابن جريح ثم نقبت الزهري فسألته فانكره اي قال ابن جريح في اخر الحديث رفعه فضعفوا هذا
 الحديث من اجل هذا وقد تقدم المحراب عن هذا فانكره لم يدر كره هذا الحرف اي ثم نقبت الزهري فسألته فانكره اي قال ابن جريح في اخر الحديث رفعه فضعفوا هذا
 حافظ انما صحح كتيبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن ابي رة ادما سمع من ابن جريح وصنف يحيى رواية اسمعيل بن ابراهيم
 الا رجاء وقال الدارقطني يسنده ولا ينجح به كذا في الخلاصة وقال في التقریب صدق في خطي افوط ابن حبان فقال ما تروك ما سمع من ابن جريح اي لم يسمع اسمعيل من
 ابن جريح **قوله** والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وآله لا كاح الا بولي عند اهل العلم الخ قد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك
 وقالوا لا تزوج المرأة نفسها اصلا واحتموا باحد حديث الباب وذهبوا بحقيقة انه لا يشترط الولي اصلا ويجوز ان تزوج نفسها ولو بغير اذن وليها اذا تزوجت كفا
 باحتم بالقياس على المبيع فانها تستقل به وحمل الاحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وحسن بهذا القياس عموما وهو على سائغ في الاصول وهو جواز تخصيص
 العموم بالقياس لكن حديث معقل بن رفيع هذا القياس يدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليدفع عن مواليته العار باختيار الكفا وانفصل بعضهم عن هذا البراء
 بالترامم اشتراط الولي لكن لا يمنع ذلك من وجوبها نفسها ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في المبيع وهو مذهب الاوزاعي وقال ابو ثور نخو لكن قال يشترط اذن الولي
 لها في تزويج نفسها وتعقب بان اذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لها ولولاد لها في النكاح نفسها صارت كن اذن لها في المبيع
 من نفسها ولا يمنع ذلك في فتح الباري **قلت** اراد مجديث معقل ما رواه البخاري في صحيحه عن الحسن فلا تعضلوها قال حدثني معقل بن يسار انها تزوت فيه قال
 تزوجت اختا لي من رجل وطلقها حتى اذا انقضت عدتها جأها بغيرها فقلت له زوجتك وفروشتك واكرمتك فطلقتها ثم جعلت تخطبها كالا والله لا تقع اليك
 ابدا وكان رجلا لا يابس به وكانت المرأة تريد ان تزوج اليه فانزل الله هذه الآية فلا تعضلوها فقلت الان افضل يا رسول الله فزوجها اياها قال الحافظ في
 الفتح وهو اصرح دليل على اعتبار الولي والا لما كان لعضله معنى ولا لها لو كان لها ان تزوج نفسها لم تحتم الى اخيها ومن كان امرأة اليه لا يقال ان غيره منع منه
 قال في كراين المنذر انه لا يمنع عن احد من الصحابة خلاف ذلك انتهى **قلت** القول القوي الرابع هو قول الجمهور والله تعالى اعلم **باب ما جاء لا**
نكاح الابنية **قوله** (حدثنا يوسف بن حماد المعنى) بفتح اليم وسكون العين المهملة ثم نون مكسيرة ثم ياء مشددة ثقة من العاشرة (نا عبد الاعلى)
 هو ابن عبد الاعلى البصري الشافعي بالمهملة ثقة من الثامنة (عن سعيد) هو ابن ابي عروبة اليشكري موكا هم البصري ثقة فظله تصانيف لكنه كثير التردد ليس
 واختلط وكان من اثبت الناس في قتادة **قوله** (البغايا) اي الزانيات جميعا وهي الزانية من البغاء وهو الزنا مبتدأ خبره (اللواتي يكنن) بضم اوله اي يزوين
 قاله القاري (انفسهن) بالنصب بغير بيتة قال الطيبي المراد بالبيتة اما الشاهد فيه من زنا عند الشافعي روى بحقيقة روى اما الولي اذ يبين النكاح
 فالتمية بالبغايا تشديد لانه شبهه اعنى قال القاري لا يخفى ان الاول هو الظاهر لانه يجعل اطلاق البيتة على الولي شرعا وعرفا انتهى **قوله** (نا عبد ر) بضم
 غين معجمة وسكون وفتح دال مهملة وقد يضم لقب محمد بن جعفر اللخمي البصري ثقة صحيح الكتاب الا ان فيه غفلة من التاسعة **قوله** (هذا حديث

يوسف بن حماد رفع عبد الله عليه هذا الحديث في التفسير واوقفه في كتاب الطلاق ولم يرفعه **حل ثنا** قتيبة ناخذ عن سعيد بن مسعود نحوه ولم يرفعه وهذا أصح هذا الحديث غير محفوظ لا لعلم أحد رفعه إلا ما روى عن عبد الله بن علي عن سعيد بن قتادة مرفوعاً وروى عن عبد الله بن علي عن سعيد هذا الحديث موقوفاً والصحيح ما روى عن ابن عباس قوله لا كإباحة الأبياتية وهكذا روى غير واحد عن سعيد بن أبي عروبة نحوه موقوفاً وفي الباب عن عمران بن حصين وأبو هريرة والعمري هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا لا إباحة إلا بالشهادة لا يختلِفوا في ذلك عندنا من مضمونهم الأقوام من المتأخرين من أهل العلم وإنما اختلف أهل العلم في هذا إذا شهد واحد بعد واحد فقال أكثر أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم لا يجوز النكاح حتى يشهد شاهدان معاً عند عقد النكاح وقد رأى بعض أهل المدينة إذا شهد أحد بعد واحد أنه جائز إذا اختلفوا ذلك وهو قول مالك بن أنس وهذا قال إسحاق بن إبراهيم فيما حكى عن أهل المدينة وقال بعض أهل العلم شهادة رجل واحد أو رجلين تجوز في النكاح وهو قول أحمد وإسحاق **باب ما جاء في خطبة النكاح حل ثنا** قتيبة ناخذ عن القاسم بن القاسم عن الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلوة والتشهد في الحاجة قال التشهد في الصلوة الخيأت لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله والتشهد في الحاجة أن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله قال ويقرأ ثلاث آيات قال غيرهم فسألت أسفيان الثوري اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون اتقوا الله الذي تسألون به الإحرام إن الله كان عليكم رقيباً اتقوا الله وقولوا قولاً سديلاً الآية وفي الباب عن عبد بن حاتم حديث عبد الله بن محمد بن الحسن روى الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن

غير محفوظ لا لعلم أحد رفعه إلا ما روى عن عبد الله بن علي قال الحافظان قتيبة في المنقح وهذا لا يقدح لأن عبد الله بن علي ثقة فيقبل رفعه وزيادته وقد يرمى إلى الحديث وقد يفقه انتهى **قوله** وفي الباب عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ذكره أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله كذا في المنقح قال الشوكاني وأخرجه الذرير في البيهقي العلل من حديث الحسن عنه وفي أسناده عبد الله بن محرز وهو مشهور ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلاً وقال هذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به والنسب لينظر من أخرجه حديثه روى أبو هريرة مرفوعاً وموقوفاً أخرجه البيهقي بلفظه لا نكاح إلا بربعة خاطبة ولى وشاهدين وفي أسناده المغيرة بن موسى البصري قال البخاري منكر الحديث **قوله** وقال بعض أهل العلم شهادة رجل واحد أو رجلين تجوز في النكاح وهو قول أحمد وإسحاق وهو قول الحنفية وقال الشافعي لا يصح النكاح إلا بشهادة الرجال وقال بإشراط العدالة في الشهود وقال الحنفية لا تشترط العدالة قال في الهزلية من كتب الحنفية أعلم أن الشهادة شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام لا نكاح إلا بشهدين وهو حجة على مالك في اشتراط الإعلان دون الشهادة ولا بد من اعتبار الحرية فيها لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاء ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لأنه ولا بد من نفسه ولا بد من اعتبار الإسلام في أئمة المسلمين لأنه لا شهادة للكافر على المسلم ولا يشترط وصف الذكورة حتى ينقضي محض رجل واحد أو رجلين وفيه خلاف الشافعي لا تشترط العدالة حتى ينعقد بمحضرة الفاسقين عندنا خلافاً لما قلناه في النكاح أن الشهادة من باب الكرامة والفاقد من أهل الأهانة ولما أنه من أهل الرأية فيكون من أهل الشهادة وهذا لأنه لما يحرم الرأية على نفسه لاسلامه لا يحرم على غيره لأنه من جنسه انتهى **قلت** أحجج الشافعي على اشتراط العدالة في شهود النكاح بتقيد الشهادة بالعدالة في حديث عمران بن حصين وفي حديث عائشة قال الشوكاني في النيل والحق ما ذهب إليه الشافعي من اعتبار العدالة في شهود النكاح لتقيد الشهادة المعتبرة في حديث عمران بن حصين وعائشة وابن عباس انتهى وأحجج الشافعي على اشتراط الذكورة في شهود النكاح بقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل فإن لفظ الشاهدين يقع على الذكور وإجاب الحنفية عن هذا بأنه لا فرق في باب الشهادة بين الذكر والأنثى وهذا اللفظ على مطلق الشاهدين مع قطع النظر عن وصف الذكورة والأنوثة **قلت** الظاهر هو قول الشافعي رحمه الله تعالى أعلم به **باب ما جاء في خطبة النكاح قوله**

رنا عبثاً بفتح العين المهلة وسكون الموحدة وفتح المثناة ربن القاسم الزبدي بالضم الكوفي ثقة من الثامنة روى عن عبد الله بن مسعود **قوله** (والتشهد في الحاجة) أي من النكاح وغيره وقال ابن مسعود (التشهد في الصلوة) أي في غيرها الخيأت لله والصلوات الخ تقدم شرحه في محله (والتشهد في الحاجة أن الحمد لله) بتخفيف ان ورفع الحمد قال الطبري المتشهد مبتدأ أخبره أن الحمد لله وأن مخففة من المثقلة كقوله تعالى وأخرد عوام أن الحمد لله رب العالمين (نستعينه) أي في حمد وغيره وهو ما جعل مستانفة مبيدة لأحوال الحامدين وفي رواية ابن ماجه نحوه ونستعينه بزيادة نحو (ولستغفر) أي في تقصير عبادته (من هيكل الله) وفي بعض النسخ من يهده الله بأشياء الضمير وكذلك في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه أي يوفقه لله لهداية (فلا مضل له) أي من شيطان ونفس وغيرهما (من يضلل) مطلق الضلالة فيه (فلا هادي له) أي لا من جهة العقل ولا من جهة الشر لا لنفسه ولا كسباً ولا ضلالاً إلى الله تعالى ثانياً خلقاً وتقديراً (قال) ابن مسعود (ويقرأ ثلاث آيات) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضي معطوف عليه فالقائد يقول الحمد لله ويقرأ (ففسر) أي الآيات الثلاث (اتقوا الله حق تقاته الخ) الآية التامة هكذا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون اتقوا الله الذي تسألون به والإحرام الخ الآية التامة هكذا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تسمعون

عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله أنه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبد الله عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وكلا الحديثين صحيحان لأن إسرائيل جمعها فقال عن أبي إسحاق عن أبي الخوص وأبي بكير عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وقد قال بعض أهل العلم إن النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم **جل ثنا** أبو هشام الرافعي عن ابن فضال عن عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء هذا حديث حسن غريب **باب ما جاء في استئذان البكر والثيب** **جل ثنا** إسحاق بن منصور نا محمد بن يوسف نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تنكح البكر حتى تستأذن وأنها القمقم وفي الباب عن عمر و ابن عباس عائشة والعري بن غيره حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم إن الثيب لا تزوج حتى تستأذن وإن تزوجها الثيب من غير أن يبيتها فحكمها ذلك فالتكاح مفسوخ عند عامة أهل العلم واختلاف أهل العلم في تزويج البكر إذا تزوجها الأب أو أكره أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن الأب إذا زوج البكر وهي بالغة بغير أمرها فله ترض بزوج الأب فالتكاح مفسوخ وقال بعض أهل المدينة تزويج الأب على البكر جائز وإن كرهت ذلك وهو قول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق

به ولا رحام إن الله كان عليكم قبيهاً وقلوا أقول سديد الآية) التامة هكذا يابها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم إعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً **قوله** (وفي الباب عن عبد بن حاتم) أخرجه مسلم بتغيير اللفاظ كما في شرح سراج أحمد وأبو أحمد حدثه في صحيح مسلم فيلنظر **قوله** (حدثني عبد الله بن عيسى) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن حبان كذا في فتح الباري **قوله** (وقد قال بعض أهل العلم إن النكاح جائز بغير خطبة) ويدل على الجواز حديث اسمعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم قال خليت لأبي النبي صلى الله عليه وآله أمانة بنت عبد المطلب فأكفني من غير أن يتشهد رواء أبو داود ورواه البخاري في تاريخه الكبير وقال أسناده مجهول انتهى قال الشوكاني وأما جملة الصحابي المذكور فغير قاضية وقال الحافظ في فتح الباري تحت حديث سهل بن سعد الساعدي وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة أو لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوله لا تشهد ولا غيره مما من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة وافقهم من الشافعية أبو عوانة فإنه خرج في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد انتهى **قوله** (حدثنا أبو هشام الرافعي اسمه محمد بن يزيد بن محمد بن كثير الجلي الكوفي في أخو المدائن ليس بالقوي من صفار العاشرة وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري وجمعه الخطيب بالبخاري روى عنه لكن قد قال البخاري رأيته مع محمد بن عيسى بن علي بن علقم في التقريب وقال في الميزان قال أحمد الجلي لا بأس به وقال البرقاني أبو هشام ثقة أمرني الدارقطني أن أخرج حديثي في الصحيح انتهى (ابن فضيل) اسمه محمد بن فضيل بن غزوان أبو عبد الرحمن الكوفي في صدق عارف روى في التشيع **قوله** (كل خطبة بضم الخاء المحمودة وقال القاري بكسر الخاء هي التزوج انتهى قلت الظاهر أنه بضم الخاء وليس فيها تشهد) قال الترمذي في أصل التشهد قولك أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ويعبر به عن التثنية وفي غير هذه الرواية كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء والشهادة الخبر المقتطوع به والتثنية على أصله صدق الشهادات وأعظمها قال القاري الرواية المذكورة رواء أبو داود عن أبي هريرة (كاليد الجذماء) بالزال المحمودة أي المقتطوعة التي لا فائدة فيها لصاحبها أو التي بها جازم كذا في المجموع **قوله** (هذا حديث حسن غريب) قال الحافظ في الفتح إذا أنه قوله صلى الله عليه وآله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء فلهذا قطع وقوله كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال وفي كلامه ما قال انتهى وقال في التلخيص حديث أبي هريرة كل كلام لا يبدأ فيه بالمحمد فهو أحزم أبو داود والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي من طريق الثوري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وختلف في وصله وإرساله فوجم النسائي والدارقطني بإرسال قوله ويروي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد الله فهذا ما رواه عند أبي داود والنسائي كالأول وعند ابن ماجه كالثاني لكن قال أقطع بدل ابتزوا عند ابن حبان وله الفاظ أخرى ردها لفظ عبد القادر الرهاوي في أول الأربعين السبلانية له انتهى كلام الحافظ فالظاهر أن حسين الترمذي بتعدد الطرق وأنه تعالى أعلم به **باب ما جاء في استئذان البكر والثيب** **قوله** (لا تنكح) بصيغة المجهول (الثيب) قال في النهاية الثيب من ليس بيكر وفي رواية الشيخين لا يبدأ بتشهد البكر البكر المكسوة (حتى تستأذن) أي حتى تستأذن من غيرها إذا استأذنتها لطلب الأمر ولا يكون إلا بالنطق (ولا تنكح البكر) المراد البكر البالغة إذا لم يمتد لها الصغيرة لأنها لا تدرى ما إذا أذن (حتى تستأذن) أي يطلب منها الإذن (وإذا نكح الصموت) أي السكوت يعني الحاجة إلى إذن من غيرها بل يكتفي بسكوتها ككثرة حياتها وفي رواية الشيخين قالوا يا رسول الله وكيف أذنها قال أذنها أن تسكت وختلف في أن السكوت من البكر يقوم مقام الإذن في حق جميع الأولياء أو في حق الأب الجذ دون غيرها وإلى الأول ذهب أكثر الظاهر الحديث **قوله** (وفي الباب عن عمر) لينظر من أخرجه (وابن عباس) أخرجه الجماعة إلا البخاري وعائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في أبنائهن قال نعم قلت إن البكر تستأمر فلنستحي فتسكت فقال سكتها أذنها أخرجه الشيخان (والعري) بضم واء وسكون الراء بعد هاء مهملتين وبن عميرة بفتح العين المهمل وكسر اليم وسكون التثنية صحابي **قوله** (حدثني أبو هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان **قوله** (فأكره أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن الأب إذا زوج البكر وهي بالغة بغير أمرها فله ترض بزوج الأب فالتكاح مفسوخ) واحتجوا على ذلك محمد بن عباس أن جارية بكر أبت النبي صلى الله عليه وآله

حدثنا قتيبة بن مالك بن النضر عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن مجير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبرأ حق بنفسها من ولها و
البكر تشاؤن في نفسها واذنهما هما هذا الحديث صحيح وقد روى شعبة وسفيان الثوري هذا الحديث عن مالك بن انس واحتج بعض الناس في اجازة النكاح
بغير ولي بهذا الحديث وليس في هذا الحديث ما احتجوا به لانه قد روى من غير وجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا كراهة الا بولي وهكذا اختلف ابن عباس
بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا كراهة الا بولي وانما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبرأ حق بنفسها من ولها عند اكثر اهل العلم ان الولي لا يزوجها الا برضاها واهلها
فان زوجها فانكاح مفسوخ على كل خنساء بذت خدام حيث زوجها ابوها وهي شيب فكرهت ذلك فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه

فذكرت ان اباهما تزوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه قال ابن القطان في كتابه حديث ابن عباس هذا حديث صحيح وقال
بعض اهل المدينة تزوج ابها على البكر كما تزوجت كرهت ذلك وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق وهو قول ابن ابي سبيد والليث واحتجوا بحديث ابن عباس
الاقى الامير احق بنفسها من ولها فانه دل بمفهومه على ان ولي البكر احق بها منها واحتج بعضهم بحديث ابي موسى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبرأ حق بنفسها من ولها فان سكنت فهو اذنها
قال فقيد ذلك باليتيمة فيحل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس بلفظ والبكر يستأذنها ابوها في نفسها رواه مسلم واجاب الشافعي بان المأثرة قد
تكون عن استطابة النفس يؤيد حديث ابن عمر رفعه وامر النساء في بناتهن رواه ابو داود وقال الشافعي لا خلاف انه ليس للام امركه على معنى استطابة النفس
وقال البيهقي زيادة ذكر الارب في حديث ابن عباس غير محفوظه قال الشافعي زادها ابن عيينة قد روى عن ابن عمر والقاسم وسال يزوج ابها ولا يتامر
قال البيهقي والمخوف في حديث ابن عباس البكر تستامر رواه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة تستامر وكذلك رواه ابو داود عن ابي موسى محمد بن عمرو عن ابي سبيد عن ابي هريرة
فدل على ان المأثرة بالبكر اليتمية قال الحافظ ابن حجر وهذا لا يرفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الارب ولو قال قائل بل المأثرة بالبكر لا يرفع وتستامر بضم اوله يدخل
فيه الارب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى النظر في ان الاستمارة هل هو شرط في صحة العقد مستحب على معنى الاستطابة كما قال الشافعي كل اهل البيت كلام
الحافظ قلت الظاهر ان الاستمارة هو شرط في صحة العقد على طريق الاستطابة يدل عليه نكاح ابن عباس ان جارية بكر انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما
تزوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم تخريجه وهو حديث صحيح قال الحافظ في الفتح ولا معنى للطعن في الحديث فان طرقة تقوى بعضها ببعض
انتهى واجاب البيهقي بانه ان ثبت الحديث في البكر على انها زوجت بغير كف قال الحافظ وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها بقيامها
قلت قد تعقب العلامة الامير اليماني على كلام البيهقي والحافظ في سبل السلام تعقبا حسنا حديث قال كلام هذين الامامين محاماة على كلام الشافعي وما فهمهم و
الاقتنا ويل البيهقي لا دليل عليه فلو كان كما قال لكانت المأثرة بل قالت انه زوجها وهي كارهة فالعلة كرهتها فعليها على التخيير لانها المذكورة فكانه قال صلى الله عليه وسلم
اذا كنت كارهة فانت بالخيار وقول المصنف يعني الحافظ ان جوازها واقعة عين كلام غير صحيح بل حكم عام لم يرد عليه فاما اجرت النكاح فثبت الحكم وقد اخرج النسائي عن
عائشة ان فتاة دخلت عليها فقالت ابني زوجه من ابن اخيه يرفع في خبيثه وانا كارهة قالت اجلسي حتى ياتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فارسل اليها
فدعا فجعل اهلها معها قالت يا رسول الله قل اجز ما صنع ابني ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس لالبا من الامر شيء والظاهر انها بكر ونكاحها بالبكر التي في نكاح ابن عباس
وقد زوجها ابوها فقضى ابن اخيه وان كانت ثيبا فقد صرح انه ليس مرادها الاعلام النساء انه ليس لالبا من الامر شيء ولفظ النساء عام للثيب والبكر وقد قالت
هذه عذرة صلى الله عليه وسلم فاقوها عليه والمراد بنفي الامر من الالبا بنفي التزويج للكارهة لان السياق في ذلك فلا يقال هو عام لكل شيء انتهى ما في السبل قلت قد عايشة
الذي اخرج النسائي مرسل فانه اخرجها عن عبد الله بن بريدة عن عائشة قال البيهقي هذا مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة انتهى لكن رواه ابن ماجه متصلا وسنده
هكذا حدثنا هناد بن السري ثنا وكيع عن كهمس بن الحسن عن ابن بريدة عن ابيه قال جادت فتاة الزميلة حديث النسائي واخرج احمد في مسنده قوله (الايام) قال
الحافظ ظاهر هذا الحديث الاية هي الشيب التي فارقت زوجها بموت او طلاق لمقايلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الاية ومنه قولهم الغزو مائة اوي يقتل الرجال قصدير
النساء اي اى وقد تطلق على من لا زوج لها اصلا رواذنها صامتا بضم الصاد بمعق سكونتها قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرج الجماعة الا البخاري قوله
روا حجة بعض الناس في اجازة النكاح بغير ولي بهذا الحديث قال الحافظ الزليعي وجهه انه شارب منها ودين الولي ثم قدمها بقوله احق وقد صح العقد منه فوجب ان يصح
منها انتهى (وليس في هذا الحديث ما احتجوا به لانه قد روى من غير وجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا كراهة الا بولي) وهو حديث صحيح كما عرفت (و
هكذا اختلف ابن عباس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا كراهة الا بولي) فافتاؤه بعد النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد صحة حديثه وانما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبرأ
احق بنفسها من ولها عند اكثر اهل العلم ان الولي لا يزوجها الا برضاها واهلها فان زوجها فانكاح مفسوخ على حديث خنساء بذت خدام الخ قال الحافظ في الفتح
حديث عائشة ايا امرأة نكحت بغير اذن ولها فانكاحها باطل حديث صحيح وهو يبين ان معنى قوله احق بنفسها من ولها انه لا ينفذ عليها امره بغير اذنها ولا يبرأ
فاذا ارادت ان تزوجه لم يزل لها الا باذن ولها انتهى كلام الحافظ وقال البيهقي في شرح صحيح مسلم قوله صلى الله عليه وسلم احق بنفسها يحفل من حيث اللفظ ان المراد
احق من ولها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله ابو حنيفة وداود ومحمد انها احق بالرضا اولا تزوج حتى تنطق بالاذن بخلاف البكر ولكن لما صح قوله صلى الله

باب ما جاء في كراهة البتية على التزويج حدثنا أئمة ناعبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
البتية تستأمر في نفسها فان صمكت فهو ذنبا وان أبنت فلا حواز عليها وفي الباب عن أبي موسى وابن عمر قال أبو علي حديث أبي هريرة حديث حسن و
اختلف أهل العلم في تزويج البتية فزاد بعض أهل العلم ان البتية اذا تزوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ فاذا بلغت فلها الخيار في اجازة النكاح او فسخه
وهو قول بعض النابتين غيرهم قال بعضهم لا يجوز نكاح البتية حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهم من أهل العلم
وقال احمد والشافعي اذا بلغت البتية تسع سنين فزوجت فوضعت فالنكاح جائز ولا خيار لها اذا ادركت واحتج أحمد بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح
بها وهي بنت تسع سنين وقد قالت عائشة اذا بلغت الحارثية تسع سنين فهي امرأة باب ما جاء في الوليين يزوجان حدثنا أئمة ناعبد رنا سعيد
ابن ابراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة زوجها وليان فهي لاول منها ومن باع بغيًا من رجلين
فهو لاول منها هذا حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم لا يعلم بينهم في ذلك اختلاف الا في تزويج أحد الوليين قبل الآخر فنكاح الاول جائز ونكاح الآخر
مفسوخ واذا تزوجا جميعًا فنكاحهما جميعًا مفسوخ وهو قول الثوري والشافعي والحنابلة في نكاح العبد بغير اذن سيده حدثنا علي بن حجر والوليد
ابن مسلم عن زهير بن محمد عن محمد بن عبد الله

[illegible]

حل ثنا الحسن بن علي الخزاز قال سمعت ابا جعفر بن محمد بن عبد الله بن نافع قال قال مالك بن انس عن ابي جابر بن بيار عن مهمل بن سعد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله
جاءته امرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك من شيء تصدقها فقال ما عندك
الا اذاري هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ازار ان اعطيتها فجعلت ولا اذراك قال فالتفت شيئا فقال ما اجد قال التفت من حديد قال التفت فلم
يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا البسوها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله زوجتها بما معك
من القرآن هذا حديث حسن صحيح وقد ذهبنا لشايعي لهذا الحديث فقال ان لم يكن له شيء يصدقها فزوجها على سورة من القرآن فالكراه جازم ويحكمها
سورة من القرآن وقال بعض اهل العلم بالكراه جائز ويجعل لها صداق مثلها وهو قول اهل الكوفة واحمد بن اسحاق **حل** ثنا ابن ابي عمر بناسفيان بن عيينة
عن ابي عبد الله بن سيرين عن ابي الجفاء قال قال عمر بن الخطاب الا لا تغالوا صدقة النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله لكان ادراكها باني
الله صلى الله عليه وآله ما علمت رسول الله صلى الله عليه وآله عليه نكح شيئا من نسائه ولا انكح شيئا من بناته على اكثر من ثنتي عشرة اوقية هذا حديث حسن صحيح وابي الجفاء
الفرج وبان القدر المسمى يجب رده وقال بعض اهل الكوفة لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وهو قول ابي حنيفة واصحابه واحتجوا بحديث جابر بن عمر قال تكلموا النساء
الا اكفاء ولا يزوجن الا الاولياء ولا مهر دون عشرة دراهم وفي نسخة مبشرين عبيد قال الرازي قطي بعد ان اخرج هذا الحديث هو مذكور الحديث احاديثه لا يتابع
عليها انتهى استدلاله في قد اخرج في سننه في كتاب المعرفة عن احمد انه قال احاديث مبشرين عبيد موضوعة انتهى اخرجه ايضا ابو يعلى الموصلي في نسخة وابن حبان
في كتاب الضعفاء وقال مبشرين عبيد يروى عن الثقات الموضوعات لا يهلك كتاب حديثه الا على جهة التعجب انتهى واخرجه ايضا ابن عدى العجلي في اعلامه بمبشرين
اخرج الرازي في البيهقي في سننه من الشعبي عن علي موقوف الا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وفي نسخة داود الاودي وهو ضعيف
وله طرق اخرى في سنن الرازي في ضعف كذا في التعليق المجتبى قال صاحب العرف الشاذي اكثرنا يخرج حديث الرازي في اقل من عشرة دراهم
وفي جميع طرق صحيح بن اربعة وهو متكرر فيه انتهى قلت ضعف هذا الحديث مشهور بمبشرين عبيد وهو مذكور الحديث بل قال الامام احمد راجح احاديثه موضوعة
فالتعجب من صاحب العرف الشاذي انه ضعف هذا الحديث بحاج بن اربعة ولم يضعفه بمبشرين تنبيه **الح** اخر قال العيني في البداية عجبا عن ضعف هذا الحديث
فانه اذا روي حديث من طرق مفردة انها ضعيفة يصير حسنا ويحتمل به **و** مرده عليه صاحب عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية بان بكرة الطرق انما يصير الحديث حسنا
اذا كان الضعف فيها يسيرا فيجب ابراء لعدم اذا كانت شديدة الضعف بان لا يخلوا واحد منها عن كذاب ومنهم من اخرج فيها عن كذاب انتهى تنبيه **الح** اخر قال الحنفية
ان ما يدل على كون المهر اقل من عشرة محمول على المجمل قلت رد عليهم صاحب عمدة الرعاية بان هذا الحمل انما يسلم من مخالفة الظواهر اذ ثبت التقديس بدليل معتدل اذ ليس في
تنبيهه اعلم ان حديث جابر المذكور من اخبار الاحاد وهو مخالف لاطلاق قوله تعالى ان يتزوجوا بما اموالكم فانه لا يقدح في شيء وتخصيص اطلاق الكتاب بخبر الاحاد وان
كان صحيحا لا يجوز عند الحنفية فما بالك اذا كان ضعيفا فالعجب منهم انهم كيف خصصوا بهذا الحديث الضعيف اطلاق الكتاب على ما به والعجب على العجب انهم قلوا
في الجواب عن الاحاديث الصحيحة التي دللت على كون المهر غير مال وهي مروية في الصحيحين واستندت به الشافعية حيث قالوا هذه الاحاديث اخبار راجحة مخالفة لظاهر الكتاب
قوله (عن ابي الجفاء بفتح اوله وسكون الجيم السلي الجري قيل اسمه هرم بن تيب وقيل بالعكس وقيل بالصاد بدل السين المهملتين مقبول من الثانية لا تغالوا)
بضم الغاء واللام (صدقة النساء) بفتح الصاد وضم الال جمع الصادق قال القاضي الخالصة التكريا لا تذكر واهمورهن (رفاهها) اي القصصة او الغالة يعني كثرة الصدقة
(لو كانت مكرمة) بفتح الميم وضم المراء واحدة المكاسم اي ما تحمل (او تقوى عند الله) او مكرمة في الاخرة لقوله تعالى ان اؤتمركم عند الله اتفاقا قاله القاري قال وهو غير
متونة وفي نسخة يعني من المشكوك بالتبوين وقد قرئ شاذ في قوله تعالى افمن اسس بنيانه على تقوى من الله الا لا بها) اي بمغالة المهر (نكح شيئا من نسائه) اي
تزوج احد منهم (ولا انكح) اي تزوج (على اكثر من ثنتي عشرة اوقية) وهي اربع مائة وثلاثون درهما واما ما روي ان صداق ام جيبية كان اربعة الاف درهم فانه من شذوذ
من قول عمر لانه اصلها النجاشي في الحبشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه سلم اربعة الاف درهم من غير تعيين من النبي صلى الله عليه وآله عليه سلم وما روت عائشة من ثنتي عشرة و
نشا فانه لم يتجاوز اربعة الا واتي ذكرها عمر ولعله اراد عدد الاوقية ولم يلتفت الى الكسور مع انه نفى الزيادة في فعله ولعله لم يبلغه صداق ام جيبية والا لم يادة
التي روتها عائشة فان قلت ليهي عن المغالة مخالفة لقوله تعالى واتيتم احداهن قطرا فلا تأخذوا منه شيئا قلت النص يدل على الجواز لا على الاضطرار والكلام
فيها لا يملك رده في بعض الروايات انه قال لا تنريد وفي مهور النساء على اربعين اوقية فمن زاد القيت الزيادة في بيت المال فقالت امرأة ما ذلك قال ولم
قالت لان الله يقول واتيتم احداهن قطرا فقال عمر امرأة اصاب ورجل اخطا في المرافاة قلت اخرج عبد المزيق من طريق عبد الرحمن السلمي قال قال عمر لا
تغالوا في مهر النساء فقالت امرأة ليس لك يا عمر ان الله يقول واتيتم احداهن قطرا من ذهب قال وكن ذلك هي في قرعة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاضعت
عمر فخصمته واخرجها الزبير بن بكار من وجه اخر منقطع فقال عمر امرأة اصاب ورجل اخطا واخرج ابو يعلى من وجه اخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلا مطولا قاله
الحافظ في العزم قال القاري في المرافة ذكر السيد جمال الدين الحديث في رده عن الاحباب ان صداق فاطمة رضي الله عنها كان اربع مائة مثقال فضة وكان ذكره حنفا

السلي اسمه كاهن والوفية عند أهل العلم أربعين درهما وثنتا عشرة وقيمة هو أربع مائة وثلاثون درهما باب ما جاء في الرجل يعق الأمة ثم يتزوجها حل ثلثا ثمنه
 نا أبو عوفان عن قتادة وعبد العزيز بن ضهير عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها وفي الباب عن صفية بنت النخعي
 صحيح والعلم على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وكرة بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يحل
 لها مهر أسوي العتق والقول الأول أصح باب ما جاء في الفضل في ذلك حل ثلثا ثمنه إذا غلب بن مسهر عن الفضل بن يزيد عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى
 عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يزوجهم الله عز وجل في يوم القيامة رجل يزوج ابنته في ثوبين من ثياب الجنة رجل يزوج ابنته في ثوبين من ثياب الجنة
 فاذن بها فاحسن أذنها ثم تزوجها يبتغي بذلك وجه الله فذلك يزوج ابنته في ثوبين من ثياب الجنة رجل يزوج ابنته في ثوبين من ثياب الجنة فاذن بها فاحسن أذنها
 يوفي أجره مرتين حل ثلثا ابن أبي عمر ناسفيا عن سالم بن صالح وهو بن يحيى عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه بخلاف أبي موسى
 حديث حسن صحيح وأبو بردة بن أبي موسى اسمه عامر بن عبد الله بن قيس قد روى شعبة والثوري عن سالم بن صالح بن يحيى هذا الحديث باب ما جاء في من يتزوج
 المرأة ثم يكملها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنها أم لا حل ثلثا ثمنه في ثوبين من ثياب الجنة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما رجل
 نكح امرأة قد دخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها

المراهق لفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي أن الله عز وجل أمرني أن أزوجه فاطمة على أربعة مائة مثقال فضة والجمع أن عشرة دراهم سبعة مثاقيل مع عدم اعتبار
 الكسور فيشكك نقل ابن الهمام أن صداق فاطمة كان أربعة مائة درهم وعلى كل فيما اشتهر بين أهل مكة من أن مهرها تسعة عشر مثقالا من الذهب فلا أصل له اللهم
 إلا أن يقال إن هذا المبلغ قيمة درع على رضي الله تعالى عنه حيث دفعها إليها مهرًا متجلا والله تعالى أعلم انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في الفتح
 بعد ذكره وصححه ابن حبان والحاكم بإسناد صحيح (باب ما جاء في الرجل يعق الأمة ثم يتزوجها) قوله (اعتق صفية) هوام المؤمنين صفية بنت حيي بن اخطب من سبط
 هارون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقتل يوم خيبر وقت صفية في السبي فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها وماتت
 سنة خمسين وقيل غير ذلك وجعل عتقها صداقها فيه دليل على صحة جعل العتق صداقا وقد قال به من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وطائفة من البصريين
 ومن فقهاء الأمصار النووي وأبو يوسف وأحمد وإسحاق قالوا إذا غلبت أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث قاله الحافظ وهو
 قول الحسن البصري وعامر الشعبي والأوزاعي وعطاء بن أبي رباح وقاتله وطائفة من أهل الحديث (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) في هذا قال فيمن القائلين بصحة
 جعل العتق صداقا كلام قال النووي قال الشافعي فإن اعتقها على هذا الشرط قبلت عتقت ولا يتزوجها أن تزوجه بل له عليها قيمتها لأنه لم يرض بعقوبتها فإنا فان
 رضيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه فلا عليها القيمة ولها عليه المهر المسمى من قبيل وكثيرا وإن تزوجها على قيمتها فإن كانت القيمة معلومة له ولها مهر المصدق
 ولا يتبقي له عليها قيمة ولا لها عليه صداق وإن كانت مجهولة ففيه وجهان أحدهما يصح المصدق كما لو كانت معلومة لأن هذا العقد فيه قريب من النكاح و
 التحفيف أصحهما وبه قال جمهور أصحابنا لا يصح المصدق بل يصح النكاح ويجب لها مهر المثل انتهى كلام النووي وقال الحافظ في الفتح ومن المستغربات قول الترمذي
 بعد إخراج الحديث وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق الخ وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي المعروف عند الشافعية إن ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه موقوف الاحتمال
 الأول انتهى وأراد بصورة الاحتمال الأول ما ذكر قبل ذلك بقوله وأحب الساقون عن ظاهر الحديث باجوبة اقربها إلى لفظ الحديث أنه اعتقها بشرط أن يتزوجها أو
 له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها انتهى (وكن بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهر أسوي العتق) قال النووي اختلف العمل في من
 اعتق أمته على أن يتزوج به ويكون عتقها صداقها فقال الجمهور لا يلزمها أن تزوجه به ولا يصح هذا الشرط ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة وعمر بن الحسن وروى
 انتهى (باب ما جاء في الفضل في ذلك) قوله (ثلاثة) أو من الرجال أو رجلان ثلاثة مبتدأ أو خبر يوتون بصيغة المجهول (أجرهم مرتين) أي يوتيهم الله يوم القيامة
 أجرهم مرتين (عبد) بدل من المبتدأ أبدل بعض والعطف بعد الربط وبدل كل والربط بعد العطف أو خبر مبتدأ أعزوف أو أحدهم أو مبتدأ
 مرصوف محذوف الخبر أي منهم قاله القاري في الزكاة رادى حق الله (من صلوة وصوم) وحق مواليه جمع المولى للإشارة إلى أن لو كان مشركا بين جماعة فلا بد أن يوفي
 حقوق جميعهم فيعلم المنفرد بالأولى والأولياء إلى أنه إذا تعدد مواليه بالثبوت على جري العادة الغالبة فيقوم حتى كل (فذلك) أو ذلك العبد (يؤتي أجره مرتين) أجس
 لتأدية حق الله وأجره لتأدية حق مواليه (وجارية وصنيعة) أي جارية وفاديا أي عليها الفضل الحسنة مما يتعلق بأدب اللزومة إذا ادب هو حسن الأحوال من التقي
 والعقود وحسن الأخلاق (فأحسن أدبها) وفي رواية الشيخين فأحسن تأديبها وأحسن تأديبها هو الاستعمال معها الرفق واللطف وزاد في رواية الشيخين وعلمها فأحسن تعليمها
 (يستحق بذلك) أي المالك من التأديب والتعليم والتزوجه (فذلك يؤتي أجره مرتين) أجره على عتقه وأجره على تزوجه ورجل من بالكتاب الأول ثم جازاه الكتاب الآخر فأن به و
 في رواية الشيخين رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وأمن بمحمد قوله (حديث أبي موسى حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم والشافعي وابن ماجه (باب ما جاء
 في من يتزوج المرأة ثم يكملها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنها أم لا) قوله (إذا بن لهيعة) بفتح اللام وكسر الهاء اسمه عبد الله قوله (ورجل بها) أو جامعا (فلا يحل له نكاح ابنتها)

وأيضا في رواية وعقبة بن عامر و ابن عباس قال أبو عيسى حديث علي وجابر حديث معلول وهكذا روى اشعث بن عبد الرحمن عن مجالد عن عامر عن الحارث عن علي وعلم
عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حديث ليس اسناده بالقائم لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل وروى عبد الله بن نمير
هذا الحديث عن مجالد عن عامر عن جابر بن عبد الله عن علي وهذا قد وهم فيه ابن نمير والحديث الأول أصح وقد رواه غيره وابن أبي خالدة وغيره واحد عن النبي
عن الحارث عن علي حدثنا محمد بن غيلان نا أبو أحمد نا سفيان عن أبي قيس عن هزبل بن شريح عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
المحل والمحل له هذا حديث حسن صحيح وأبو قيس لا يروى اسمه عبد الرحمن بن ثروان وقد روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عن غيره والعمل على هذا عند أهل
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وغيرهم وهو قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفيان الثوري و
ابن المبارك والشافعي وأحمد إسحاق وسمعت الحارث بن عبد الرحمن وكيع أنه قال بهذا وقال ينجي من يرمى بهذا الباب من قول صحاب المراءى قال وكيع وقال سفيان
إذا تزوج المرأة ليكفها ثم ركا له أن يسكها فلا يجلي له أن يسكها حتى تزوجهما نكاح جديد

في مسندهم محمد بن يحيى عن علي بن الرضا في نفي الرية (وعقبة بن عامر) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ الا أخبركم بالنبي استعارة قالوا يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحل له قال عبد الحق في احكامه اسنده حسن (وابن عباس) أخرجه ابن ماجه وفي اسنده زعقة بن صالح وهو ضعيف قوله لان محمداً بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم قال الحافظ في التقریب محال فيهم وله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمار الهمداني ابو عمر والكوفي ليس بالقوي وقد تغاير في آخر عمره انتهى قوله رعن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل المحلل له قال في سبل السلام الحديث على تخويل التحليل لانه لا يكون اللعن الا على فاعل الحرم وكل حرم منه وعنه النعماني يقتضي فساد العقد واللعن وان كان ذلك للفاعل لكنه علق بصحة يصح ان يكون علة للحكم وكذا التحليل صوراً منها ان يقول له في العقد اذا احللتها فلا تكاح هذا مثل كلام المتعة لاجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا احللتها طلقها ومنها ان يكون مضمراً في العقد بان يتواطأ على التحليل ولا يكون التكاح الدائم هو المقصود و ظاهر شمول اللعن وفساد العقد لجميع الصور وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يستعمل بها انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) وصحة ابن القطان ابن دقن العبد على شرط البخاري كذا في التخصيص قوله والعمل على هذا عند أهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب اخرج ابن ابي شيبة عنه قال لا ادق في محلل ولا محلل له الا رجعتا هذا في شرح الزمردى الشيخ سراج احمد ولما اقف على مسنده (وعقبة بن عامر) قال الشيخ سراج احمد أخرجه البيهقي قلت لما اقف على مسنده ولا على لفظه وبه يقول سفيان الثوري ابن المبارك والثاقفي والمحل واصحاق قال الحافظ الزبلي في نفي الرية واعلم ان المصنف يعني صاحب الهداية استدرك به الحديث يعني حديث لعن الله المحلل والمحل له كراهة لانهم المشروط به التحليل وظاهره يقتضي التحريم كما هو مذهب احمد انتهى قلت لا شك في ان ما قاله الامام احمد هو الظاهر فمما اجاب الزبلي فقال ان يقال لما ساء محلل دل على صحة الكاح ان المحلل هو المثلث للحل فلو كان فاسداً لما ساء محله انتهى قلت ساء محله على حسب ظنه فان من تزوج الطلقة ثلاثاً فبفسد الطلاق او شرطاً بغير ان تزوجا باها ووطيها عليها تزوجها الاول ليس بميتة محله على انه مثبت للحل في الواقع ويؤيد قول ابن عمر كما نزل هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحة الحكم كما تقدم (وسمعت عماراً وديناراً عن وكيع انه قال هذا) اي بما قال سفيان وابن المبارك والثاقفي واحمد واصحاق (وقال) اي وكيع (يبيحان) يعني بهذا الباب من قول اصحاب الرأي يعني ابا نيفة واحماته قال ابو الطيب السندي في شرح الزمردى ويطلق من قولهم ما ذكره في هذا الباب من صحة التكاح وان قصد كحللال وذلك لان اللعن يقتضي النفي من هذا الفعل وحرمته والحكمة في باب التكاح يقتضي عدم الصحة فقولهم بالصحة يخالف الحديث فيكون مريباً مطرداً قال اجابوا عن ان قولهم ليس يخالف الحديث لان لعن قد يكون لحسنه الفعل وهتك المروة وتسميته محلاً يقتضي صحة العقد ليرتب عليه التحليل وليس في الحديث نصريح بعدم الشرط او بابائته فالنفي بينهما ان محلل لعن على نه لحسنه لا للتحريم لئلا يعارض قوله محله فلا دلالة فيه على بطلان التكاح بموجدها ان نية الاحلال او يكون شرط الاحلال انتهى كلام ابو الطيب قلت لعل اللعن قد يكون لحسنه الفعل وهتك المروة اذ عدا بعض ادليل عليه بل لعنة الله لا يكون الا للتحريم وقد تقدم ان تسميته محلاً لا يقتضي صحة العقد تنبيهه قول الامام وكيع هذا يدل دلالة ظاهرة على انه لم يكن خفياً مقلد الامام ابو حنيفة فقل قول صاحب العرف الشاذي وكيعا كان خفياً مقلد ابو حنيفة وقد تقدم كلام في هذا في باب الاشعار من كتاب الحج (قال وكيع وقال سفيان ان تزوج المرأة ليحلها ثم بدله ان لم يسكنها فلا يحل له ان يسكنها حتى يتزوج بها كحديث جديده) قال طائفي في المجالد ان كان ذلك عن شرط بينهما فالنكاح فاسد لان العقد مثله الى هذه النكاح المتعة واذا لم يكن شرطاً وكان نية وعقيدة فهو كرهه فان اصابها الزوج ثم طلقها اذ انقضت العدة فقد جلت للزوج الاول وقد ذكره غير واحد من العلماء ان يضمرا او ينوي او احدهما التحليل وان لم يشترطه وقال ابراهيم النخعي لا يحلها تزوجها الاول ان لا يكون نكاحاً مرغوباً فان كانت نية اجل الثلاثة تزوج الاول والثاني او المرأة انه محلل فالنكاح باطل ولا حل للاول وقال سفيان الثوري اذا تزوجها وهو يريان يحلها تزوجها ثم بدله ان لم يسكنها لا يجب بقاها ان يفارقها وليست انفكاها جديداً وكذلك قال احمد بن حنبل وقال مالك بن انس يفرق بينهما على كل حال انتهى كلام الخطاب وقال الشافعي ان عقد النكاح مطلق لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا تفسد النية من النكاح شيئاً لان النية تحدث نفس وقد رفرع عن الناس من ادخل ثوباً بنفسهم فقول الشافعي هذا الحافظ المنذري في تلخيصه قلت في كلام الشافعي هذا كلام قائل تنبيهه قال صاحب العرف الشاذي والمشهور عندنا ان الشرط اثم والنكاح صحيح قال

المرأة على عمتها والعمة على بنت أخيها والمرأة على خالتها أو الخالة على بنت أخيها ولا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى بخلاف ابن عباس في البهريّة
 حديث حسن صحيح والعلم على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً في أنه لا يخل الرجلان بحجم بين المرأة وعمتها أو خالتها فإن نكح امرأة على عمتها أو خالتها
 أو العمة على بنت أخيها فنكاح الأخرى منهما مفسوخ وبه يفتي عامة أهل العلم قال أبو عيسى أدرك الشعبي بالبهرية روى عنه سألت محمداً عن هذا
 فقال صحيح قال أبو عيسى وروى الشعبي عن رجل عن البهريّة باب ما جاء في الشرط عقد النكاح حل ثلثا يوسف بن عيسى وأبي عبد الله الجعفي بن جعفر
 عن يزيد بن أبي حبيب عن قزوين بن عبد الله الكوفي عن أبي الخير عن عتبة بن عامر الجعفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحق الشرط أن يوفى بها ما استحلتم
 فيها الفروج حل ثلثا أبو موسى محمد بن المثنى نا يحيى بن سعيد عن عبد الحميد بن جعفر نحوه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب قال إذا تزوج الرجل امرأة وشرط لها أن لا يخرجها من مصرها فليس له أن يخرجها وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول الثوري
 بصيغة الجهر لا تنكح الصغرى أي بنت الأخ أو بنت الأخت وسميت صغرى لأنها بمنزلة البنت (على الكبرى) أي سنا غالباً أو رتبة وهي بمنزلة الأم ولما رويها العمة ولما
 ولا الكبرى على الصغرى كمن لم ينف من الجانين للثابت لقوله تعالى عن نكح المرأة على عمتها قوله حديث ابن عباس وأبو هريرة حديث حسن صحيح المراد بحديث ابن عباس
 هو المذكور ولا وأخوه أحمد وإباض وابن حبان وتحدث بالبهرية أخوه مسلمة وإباض والنسائي أيضاً ومسلمة بن حنيفة هكذا ابتداءه ولكنه فرقه حديثين
 فأخرج صدره عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها انتهى وأخرج باقيه عن قبيصة بن ذؤيب عن أبي هريرة مرفوعاً لا تنكح العمة
 على بنت الأخ ولا ابنة الأخت على الخالة انتهى كذا في نصب الراية قوله (والعلم على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلاف) والمراد بالثوري المنذر رست أعلم
 في من ذلك اختلافاً اليوم ولما قال بالجواز فرقه من الخواص وإذا ثبت الحكم بالسنة والتفق أهل العلم على القول به لا يضر خلاف من خالفه وكذا نقل النجاشي عن
 عبد البر وابن خزيمة والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن خزيمة عثمان بن عفان وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة واستثنى النووي طائفة من الخواص والشيعية
 واستثنى القرطبي الخواص ولفظه اختار الخواص الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتدل بخلافهم لأنهم مرقون من الدين انتهى وفي نقله عنهم
 جواز الجمع بين الاختين غلط بين فان عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وإما يردون الأحاديث لا يعتقد أنهم عدم الثقة بنقلتها وتحريم الجمع
 بين الاختين بنصوص القرآن كذا في فتح الباري قوله (فنكاح الأخرى منها مفسوخ) أي باطل وأما نكاح الأولى منها فصحيح هذا إذا عقد على أحداهما ثم عقد على
 الأخرى وأما إذا عقد عليهما معا بعد واحد فنكاحهما باطل قوله (أدرك الشعبي بالبهرية) الشعبي... ففتح الثنتين المعجمة هو عامر بن شراحيل الكوفي ثقة مشهور
 فقيه فاضل قال ذلك فتسميته من الصحابة به فأكد الجمع بين زوجتيه وحلي وبنته من غير حاجات قال البخاري في صحيحه جمع عبد الله بن جعفر بين ابنة على وأمرأة
 على وقال ابن سيرين لا بأس به وكره الحسن مرة ثم قال لا بأس به انتهى (باب ما جاء في الشرط عقد النكاح) قوله (عن مزند) بفتح الميم وسكون الراء
 بعدها مثلثة (ابن عبد الله اليربوعي) بفتح الهمزة نية والراء بعد هانن (أبي الخير) كنية مزند قوله (لأن أحق الشرط أن يوفى بها) بالتخفيف من باب الأفعال ويجوز
 التشديد من التفعيل وإن يوفى بها قبل من الشرط والعنف أحق الشرط بأولاهما (الفروج) خبران قال القاضى المراد بالشرط ههنا المهر لأنه الشرط
 في مقابلة البضع وقيل جميعاً تستحق المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والنفقة وحسن المعاشرة فإن الزوج التزمها بالعقد كما أنها اشترطت فيه وقيل كل ما شرط الزوج
 تزويج المرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً قال النووي قال الشافعي أكثر العلماء على أن هذا محمول على شرط لا ينافي مقتضى النكاح ويكون من مقاصد كاشتراط العشرة بالمعروف
 والألفاق عليها وكسوتها وسكنها ومن جانب المرأة أن لا يخرج من بيته إلا بإذنه ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا
 يقسم لها ولا يترى عليها ولا ينفق ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يكون لغوا ويصح النكاح بمثل ذلك وقال أحمد يجب الوفاء بكل شرط قال الطبري في
 هذا الخطاب في قوله ما استحلتم للتغليب فيدخل فيه الرجال والنساء ويدل عليه الرواية الأخرى ما استحلتم به الفروج كذا في المرافقة قوله وهذا حديث حسن
 صحيح أخرجه للجماعة قوله (منهم عمر بن الخطاب) قال إذا تزوج الرجل امرأة وشرط لها أن لا يخرجها من مصرها فليس له أن يخرجها روى سعيد بن منصور عن طريق
 اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي الهيثم عن عبد الرحمن بن غنم قال كنت مع عروبة بن مسعود فكتبوا بكتبة فبجاء رجل فقال يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها داراً
 وإن أجبر لا مري أو لثاني أن تنتقل إلى أرض كذا وكان انتقالها شرطها فقال الرجل هلك الرجال إذا كثف امرأة أن تطلق زوجها أو أطلقت فقال عمر المؤمنين على
 شروطهم عند مقاطع حقهم انتهى وذكره البخاري في صحيحه مختصراً معلقاً وقد اختلف عن عمر بن الخطاب وذهب بأسناد جيد لمحمد بن... بن السباق أن رجلاً تزوج
 امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مهر زوجها قال أبو عبيد قنأدت الرديات عن عمر في هذا وقد قال بالقول
 الأول عمرو بن العاص ومن التابعين طائفة وأبو الشعثاء وهو قول الأوزاعي وهو قول بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق قال الحافظ في
 النقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول على الشرط لا ينافي مقتضى النكاح بل تكون من مقصدياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف
 والألفاق والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها وكشرطه عليها أن لا يخرج إلا بإذنه ولا تنصرف نفسها ولا تنصرف في متاعه إلا برضاه

عليه السلام اختارتهما شئت هذا لخير من حسن غيره ابو هب الجاشي في اسمه الديلمين هو شع باب الرجل يشترى الجارية وهي حامل حلتا عن ابن خنيس
 الشيباني البصري ناعبد الله بن وهب الجاشي بن ابراهيم بن ربيعة بن سليم عن يسير بن عبيد الله عن ربيعة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يسقي مائه ولا غيره هذا حديث حسن قد روي من غير وجه عن ربيعة بن ثابت والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون للرجل اذا اشترى جارية
 وهو حامل ان يطأها حتى تقضم وفي الباب عن ابن عباس وابي الدرداء والبراء بن سارية وابي سعيد باب ما جاء يسي الامة ولها زوج هل يحل له وطئها
 حلتا احمد بن منيع ناهشيم ناعثمان البقي عن ابي الخليل عن ابي سعيد الخدري قال اصبت اسبا يا يوم اوطاس من اذواج في قومهم فذكر ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فانزلت المحصنات من النساء الا ما ملكت اسبا منك هذا حديث حسن وهكذا رواه الثوري عن عثمان البقي عن ابي الخليل عن ابي سعيد و
 ابي الخليل اسمه صلي بن ابراهيم وروى في هذا الحديث عن قتادة عن صالح بن ابي الخليل عن ابي علقمة الهاشمي عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا ذلك
 عبد بن حميد نا حبان بن هلال نا همام باب ما جاء في كراهية مهر البغي حدثنا قتيبة نا البديع نا ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي موسى الاصبغ
 قال نحو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب

وفي رواية اود اود طلق ايتهم شئت قال المظهر هب اشافى مالك واحول الى نول سلم رجل ونحته اختان واسلمت معه كان له ان يختار احداهما سواء كانت المختارة
 تزوجها او لا واخر اوقال ابن خزيمة ردا ان تزوجها معا لا يجوز له ان يختار واحدة منهما وان تزوجهما متعاقبتين له ان يختار الاولى منهما ماله لا خيرة انتهى قال الشافعي
 والظاهر ما قاله الاولون لانه صلى الله عليه وسلم الاستفصال ولما في قوله اخبرنا في من الاطلاق انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه احمد وابو داود وابن ابي
 قاتق النبيل واخرجه ايضا الشافعي ومحمد بن حبان والدارقطني والبيهقي واعلم البخاري والعقيلي انتهى قلت في سند الترمذي ابن لهيعة فحسينه لتعذر الطارق قوله
 (ابو هب الجاشي) بفتح الجيم وسكون التختانية بعدها معجمة (اسمه الديلمين هو شع) وقال ابن يونس هو عبيد بن شرحبيل مقبول من الراجحة كن في القريب
 (باب الرجل الذي يشترى الجارية وهي حامل) قوله (عن يسير) بضم الهمزة وسكون السين المهملة بن عبيد الله (المصري نا شامي ثقة حافظ) عن ربيعة (بالنصب
 قوله) فلا يسقي مائه (بفتح اوله او يوطئ مائه) اي لطفته (ولغيره) وفي رواية اود اود زرع غيره يعني اثنين الحبالى وزاد ابو داود ولا يحل له امرؤ يومن بالله واليوم الآخر
 ان يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها ولا يحل له امرؤ يومن بالله واليوم الآخر ان يخبرنا ببيع مغان حتى يقسم قوله (هذا حديث حسن) واخرجه احمد وابو داود والدارقطني
 ابن ابي شيبة والطبراني والبيهقي والفضلاء المقدسي وابن حبان وصححه والبراء وحسنه قوله (وفي الباب عن ابن عباس) اخرجه الحاكم بلفظ ان النبي صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر بيع المغان حتى تقسم وقال لا تسق ماءك زرع غيره واصله في الشافعي (والاول له) عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عليا امرأة محمدا على باب فسطاط فقال لعنه يريد
 ان يلعب بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان اعنه لئلا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستبرأه وهو لا يحل له اخرجه احمد وسليمان
 وابو داود ورواه ابو داود الطيالسي قال كيف يورثه وهو لا يحل له وكيف يستبرأه وهو لا يحل له وفي المتن ردا البراء بن سارية) اخرجه احمد والترمذي
 بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن كن في المتن ردا البراء بن سارية) اخرجه احمد وابو داود بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 سبي في اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واخرجه الحاكم وصححه قال الحافظ في التلخيص ما رواه حسن انتهى (باب ما جاء يسي الامة
 ولها زوج هل يحل له وطئها) اي هل يجوز للناسي وعلى تلك الامة بعد الاستبراء قوله (نا عثمان البقي) هو عثمان بن مسلم البقي بفتح الهمزة وتشديد المثناة
 ابو عمرو البصري صدوق راصبا اسبا يا يوم اوطاس بالصرف وقد لا يعرف موضع اوقعة على ثلاث مراحل من مكة فيها وقعة للنبي صلى الله عليه وسلم قاله القاري
 (المحصنات) اي وحرمت عليكم المحصنات اي وفات الاذواج (من النساء) ان تمكنهن قبل مفارقة اذواجهن حرائر مسلمات كن اولاً الا ما ملكت اسبا منك من
 الاماء بالسبي فكذلك وطئهن وان كان هن اذواج في دار الحرب بعد الاستبراء والحديث رواه مسلم مطولاً بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر بعث جيننا
 الى اوطاس فلقوا عدداً فقاتلوه فظهر داعيهم واصابوا لهم سبايا فكان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تخرجوا من غشياهن من اجل اذواجهن من المشركين
 فانزل الله تعالى في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت اسبا منك فلهذا لا يحل الا اذا انقضت عدتهن انتهى قال النووي المراد بقوله اذا انقضت عدتهن انه
 استبرأوهن وهي يومهن الحبل عن الحامل وبحيضته من الحائل كما جازت به الاحاديث الصحيحة والحديث دليل على ان السبايا يحل طئهن بعد الاستبراء وان كن ذوات
 الاذواج قوله (هذا حديث حسن) واخرجه مسلم وابو داود والشافعي (باب ما جاء في كراهية مهر البغي) بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد التختانية وهو
 فعيل بمعنى فاعلة وجمع البغي البغايا والبغاء بكسر اوله الزنا والفجور واصل البغاء المطلب غير انه ان كان ما يستعمل في الفساد قوله (عن ثمن الكلب) في دليل على تحريم
 بيع الكلب يظهر عدم الفرق بين المعلم وغيره سواء كان مما يجوز او لا يجوز واليه هب الجمهور وقال ابو خيفة يجوز ذل اعطاء والفقير يجوز بيع كلب
 الصيد دون غيره ويدل عليه ما اخرجه الشافعي من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب لا كلب صيد قال في الفتح ورجال اسناده ثقات
 الا انه طعن في صحته واخرج نحوه الترمذي من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف فيمنع حمل المطلق على المقيد ويكون المحرم بيع ما عدا كلب

ومهر النبي وحلوان الكاهن في الباب عن رافع بن خديج وابي حنيفة وابي هريرة وابن عباس حديث ابو مسعود حديث حسن باب ما جاء ان لا يخطب
الرجل على خطبة اخيه حديث احمد بن نعيم وقتيبة قالنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابو هريرة قال قتيبة يبلغ به وقال احمد قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه وفي الباب عن سمرة وابي عمر قال ابو عيسى حديث ابو هريرة قد حدث حسن صحيح
ما لك بن النضر ان يخطب الرجل على خطبة اخيه اذا خطب الرجل المرأة فحدثت به فليس كذلك ان يخطب على خطبة وقال الشافعي مع هذا الحديث
لا يخطب الرجل على خطبة اخيه هذا عندنا اذا خطب الرجل المرأة فحدثت به وحدثت اليه فليس كذلك ان يخطب على خطبة فاما قبل ان يعلم رضاها او ركنها
اليه فلا بأس ان يخطبها والحجة في ذلك حديث فاطمة بنت قيس حيث جادت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ان ابائهم بن حذيفة ومعاوية بن ابو سفيان
خطبها فقال اما ابو جهم فوجله ليرفع عصاه عن النساء واما معاوية فصعلوك لا مال له ولكن انجي اسامة نفق هذا الحديث عندنا والله اعلم ان فاطمة لم تخبره
برضاها بل حدثها فلما خبرته لم يشر عليها بغير الذي ذكرته حديث احمد بن حنبلان ما اورد احادنا شعبة قال اخبرني ابو بكر بن ابي جهم قال قلت لانا وابو سلمة
ابن عبد الرحمن على فاطمة بنت قيس فحدثت ان زوجها اطلقها ثلاثا ولم يحلل لها سكنى ولا نفقة قالت ووضعت عشرة اقربة عند بن عم له خمسة شعير وخمسة بربر قالت
فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فقال صدق فامرني ان اعتدل في بيت ام شريك ثم قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ام شريك بيت
يفشاها المهاجرون ولكن اعتدي في بيت ابن ام مكتوم فصوتان تلقى شريك فلا يراد فاذا انقضت عدلتك فاجاد احد خطبك فالتفتي فلما انقضت عدتي خطبني ابو جهم ومعاوية
قالت فاتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال اما معاوية فوجله ليرفع عصاه عن النساء واما ابو جهم فوجله ليرفع عصاه عن النساء واما ابو جهم فوجله ليرفع عصاه عن النساء
الصعيدان من هذا البقيد للاحتجاج به (ومهر النبي) المراد به ما تآخه الزانية على الزنا وهو جمع على تحميمه وحلوان الكاهن بضم الحاء المهملة وسكون اللام هو ما يعطاه الكاهن
على كهنته والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالعة علمه الغيب بخبر الناس عن الكواكب قال الحافظ في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ العوض على امر
باطل وفي معناه التقييم والضرب بالمصروف فبذلك ما يتعانا من العرافين من استطلاع الغيب قوله (وفي الباب عن رافع بن خديج وابي حنيفة وابي هريرة وابن عباس)
اما حديث رافع بن خديج فليظن من اخرجه واما حديث ابو حنيفة فاخرجه البخاري ومسلم واما حديث ابو هريرة فليظن من اخرجه واما حديث ابن عباس فاخرجه احمد ابو داود
قوله (حديث ابو مسعود حديث حسن صحيح) اخبره الجماعة باب ما جاء ان لا يخطب الرجل على خطبة اخيه قال في النهاية خطب خطبة بالكسر فهو خاطب
ولا سم منه الخطبة ايضا واما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام انتهى قال في الصراح خطبة بالكسر من خواص قوله (وقال قتيبة يبلغ به) اي قال قتيبة في روايته
يبلي به اي يرفع ابو هريرة الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (وقال احمد) اي قال احمد بن منيع في روايته رافع بن خديج حديث حسن صحيح
انما الفرق في اللفظ قوله (لا يبيع الرجل على بيع اخيه) قال العلماء البيع على المبيع حرم وكذلك الشراء على الثمن وهو ان يقول لمن اشترى سلعة من من الحيا راضيا لا يبيع
بانقص ويقول للمبايع اشترى منك بازيد قال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الاخ خريم للغائب فلا يفهم له ولا يخطب على خطبة اخيه مطلقا لا يجر
في النهاية هو ان يخطب الرجل المرأة فترك اليه يتفق على صدق ويتراضيا ولم يبق الا العقد فاما اذا التفتقا ولم يتراضيا ولم يركن احدهما الى الآخر فلا يمتنع من خطبة
وهو خارج عن النهي انتهى قوله (وفي الباب عن سمرة وابي عمر) وفي الباب ايضا عن عتبة بن عمار اما حديث سمرة فاخرجه احمد مر فوا بلطف نوان يخطب الرجل على خطبة
اخيه واما حديث ابن عمر فاخرجه احمد والبخاري والنسائي ولفظه لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطبة قبله او ياذن له الخطب واما حديث عتبة بن عمار
فاخرجه احمد ومسلم ولفظه الممن من اخو الممن فلا يحل للممن ان يبتاع عليه بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه حتى يذ ر قوله (حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح) واخر
البخاري النسائي قوله (والجدة في ذلك حديث فاطمة بنت قيس) الحاق قال النووي في شرح مسلم هذه الاحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على خطبة اخيه واجمعوا على
تحريمها اذا كان قد مرح الخطب بالاجابة ولم ياذن ولم يترك فلن يخطب على خطبته وتزوج والحالة هذه عمى وصح النكاح ولم يفسخ هذا مذهبنا ومذهب الجمهور
وقال داود يفسخ النكاح وعن مالك روايتان كالمذهبين وقال جماعة من اصحابنا ما لك يفسخ قبل الدخول لا بعد واما اذا عرض له بالاجابة ولم يصح ففحق تحريم الخطبة
على خطبته قولان للشافعي صحهما كما يحرم وقال بعض المالكية لا يحرم حق برضا بالزوج وبسمى امرءة استبدلوا لما ذكرناه من ان التحريم انما هو اذا حصلت الاجابة
حديث فاطمة بنت قيس فانها قالت خطبني ابو جهم ومعاوية فلم يسكن النبي صلى الله عليه وسلم خطبته بعضهم على بعض بل خطبها اسامة و قد يعترض على هذا الدليل فيقال
لعل الثاني لم يعلم خطبة الاول اما النبي صلى الله عليه وسلم فاشا وباسامة لانه خطب له واتفقوا على انه اذا ترك الخطبة رغبة عنها واذا في جازت الخطبة على خطبته
وقصر به ذلك في هذه الاحاديث انتهى قوله (على فاطمة بنت قيس) اي القرشية اخت الضحك كانت من المهاجرات الاول (حدثت ان زوجها اطلقها ثلاثا) وفي رواية
مسلم وغيره فبعث اليها بتظليقة كانت بقيت لها وروى في عشرة اقربة جمع قفيز وهو مكيا لم يعرف خمسة شعير وخمسة بر بدل من عشرة اقربة (وقال صدق
اي في عدم جعله لك السكنى والنفقة) ريشاها المهاجرون اي يدخلون عليها (فصوتان تلقى شريك فلا يراد) قال النووي اخبر بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة
الى الاجنبي بخلاف نظرة (اليها) وهو ضعيف والصحيح الذي عليه الجمهور انه يحرم على المرأة النظر الى اجنبي كما يحرم على النظر اليها لقوله تعالى قل للمؤمنين ان يفضوا من

فتروجنى فبارك الله لى في اسامة هذا حديث صحيح وقد رواه سفيان الثوري عن ابي بكر بن ابي جهم نحو هذا الحديث وزاد فيه فقال الى النبي صلى الله عليه وسلم
انكى اسامة حدثنا بذلك محمد بن غيلان ناو كيع عن سفيان عن ابي بكر بن ابي جهم بهذا باب ما جاء في الغزل حل ثنا محمد بن عبد الملك بن ابي الشوارب
ناين بن زريع نا محمد بن يحيى بن ابي بكر عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال قلنا يا رسول الله انك انزلت في غزاة اليهود انه المروءة الصغرى
فقال كذبت اليهود ان الله اذا اراد ان يخلق له لميعة وفي الباب عن عمر والبراء وابي هريرة وابي سعيد حل ثنا قتيبة وابي عمر قالا سفيان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن جابر بن عبد الله قال كنا نغزل والقرآن ينزل حديث جابر حديث صحيح وقد روي عنه من غير وجه وقد
رخص قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في الغزل وقال مالك بن انس تستأمر الحرة في الغزل ولا تستأمر الامامة

ابصارهم الآية وحديث ام سلمة انعميا وان اتقا وايضا ليس في هذا الحديث رخصة لها في النظر اليه بل فيه انها امنة عند من نظر اليه وهي مأثورة بغض بصرها عنه
انتمى وطلبوا اوجهم ومعاوية اوجهم هذا هو عامر بن حذيفة العدوي القرشي وهو مشهور بكينته وهو الذي طلق النبي صلى الله عليه وسلم ابنته في الصلوة قال الترمذي هو
غير اوجهم المذكور في التيمم وفي المرويين يدعى الصلوة معاوية هذا هو ابن سفيان بن حرب كما هو (اما معاوية فرجل كمال له) وفي رواية مسلم فضعف كماله
والصلوة بالضم الفقير الذي كمال له (واما اوجهم فرجل شديد على النساء) وفي رواية مسلم فرجل ضارب للنساء وفي هذا دليل على جواز ذكر الانسان بما فيه عند ذكره
وطلب النجاسة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة (فبارك الله لى في اسامة) وفي رواية مسلم فجل الله فيه خيرا واغتبطت قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرج مسلم بطوله
والبخاري مختصرا قوله (ورواه سفيان الثوري عن ابي بكر بن ابي جهم الخ) اخرج هذه الرواية مسلم وقد اخرج مسلم حديث فاطمة بنت قيس من طرق عديدة مطولا ومختصرا
وقد استنبط منه النووي فوائد كثيرة في شرح مسلم فعليك ان تراجه : (باب ما جاء في الغزل) بفتح العين المهملة وسكون الزاي هو الزرع بعد الايلاج لينزل خارج الترح
قوله (فرغت اليهود انه) اي الغزل (المروءة الصغرى) الواو في الياء حيرة وكانت العرب تفعل ذلك خشية الاملاق والعار قاله النووي والمعنى انهم لم يسموا الغزل
نوعا من الولاكن في اصطاعة النطقة التي اعد لها الله تعالى ليكون منها الولد وسعييا في ابطال ذلك الاستعداد بعزلها عن محلها (كذبت اليهود) اي في زعمهم ان الغزل
المروءة الصغرى ران الله تعالى اذا اراد ان يخلق له لميعة (اي الغزل) او شئ وهذا الحديث دليل على جواز الغزل قوله (وفي الباب عن عمرو والبراء وابي هريرة وابي سعيد)
اما حديث عمر فاخرجه احمد وابن ماجه عن قال صلى الله عليه وسلم ان يعزل من الحرة الاباذنها قال صاحب المتقن ليس سنده بذاك وقال الشوكاني في اسامة
ابن لهيع في مقال معروف وشبهه له ما اخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول ان ابنا له كان يعزل عن امته وهره
البيهقي عن ابن عمر مثله اما حديث البراء فلينظر من اخرجه (اما حديث ابي هريرة فاخرجه النسائي نحو حديث ابي سعيد واما حديث ابي سعيد فاخرجه احمد وابو داود
قال قالت اليهود الغزل المروءة الصغرى فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذبت اليهود ان الله عز وجل لو اراد ان يخلق شيئا لم يستطع احدا ان يصرفه فان قلت قد
الباب وما في معناه يعارض حديث جابر امثله وبه فقهه ثم سألوه عن الغزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواو الخ وهي واذا المروءة سئلت اخرجها
احمد ومسلم فاخرجه الجهم الترمذي بين هذين الحديثين قلت قد اختلفوا في وجوب الحجم فمن العلماء من جزم بينهما بحديث جزمة على التنزيه وهذا طريقة البيهقي
ومنهم من ضعف حديث جزمة لعارضته لما هو اكثر منه طرا قال الحافظ وهذا قد رواه الاحاديث الصحيحة بالتواتر والحديث صحيح لا ريب فيه والحجم مكن ومنهم من
ادعى انه منسوخ وقد جزم معرفة التاريخ وقال ... الطحاوي يحتمل ان يكون حديث جزمة على وفق ما كان عليه الامر اولا من موافقة اهل الكتاب فيما لم
ينزل عليه ثم علم الله بالحكمة كذبت اليهود فيما كانوا يقولونه ونعقبه ابن رشد وابن العربي بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحجم شيئا تعبا اليه ثم صحيح بتكثير
فيه ومنهم من رجح حديث جزمة بشوته في الصحيح وضعف مقابله بالاختلاف في اسنده والاضطراب وقال الحافظ زبانه انما يقدر في فعله لا فيما يقوى
بعضه بعضا فانه يعمل به وهو هنا كذلك والحجم مكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جزمة بان احاديث غيرها موافقة لاصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال من
ادعى انه ايجر بعد ان منع فعليه البيان ونعقب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ لا يلزم من تسميته واد اخفيا على طريق التشبيه ان يكون حراما وجمع ابن القيم
فقال الذي كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم ان الغزل لا يتصور معه الحيل اصل وجعلوا بمنزلة قطع النسل بالواد فاكذب بهم واخبر انه لا يمنع الحيل اذا
شاء الله خلقه واذا لم يرد خلقه لم يكن واو حقيقة ولغاوا واد اخفيا في حديث جزمة لان الرجل انما يعزل هرما من الحيل فاجرى قصده لذلك مجرى لو ان نكح الغزل
بينه ما ان الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل والغزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصفه بكونه خفيا وهذا الحجم قوي كذا في النبل قوله (كنا نغزل والقرآن
ينزل) فيه جواز الاستدلال بالتقرير من الله ورسوله على حكم الاحكام لا نكح ان كان ذلك الشئ حراما لم يقر راعليه لكن بشرط ان يجعله النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذهب كذا
من اهل الأصول على ما سلكوا في التفسير الى ان الصحيح في الاضاف الحكم الى النبي صلى الله عليه وسلم كانه حكمه الرفع قال لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك
واقترع لتوفره اعيانهم على سواهم اياه عن الاحكام قال وقد وردت على طرق تعرج باطلا على ذلك واخرج مسلم من حديث جابر قال كنا نغزل على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلعل ذلك نبى الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا قوله (حديث جابر حديث صحيح) واخرجه البخاري ومسلم قوله (رواه سفيان الثوري عن ابي بكر بن ابي جهم نحو هذا الحديث)

باب ما جاء في كراهية العزل حل ثلثا ابن أبي عمير قُتِبَ قَالَا نَاسِغِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مَجَاهِدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ كَرِهَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ زَادَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍ فِي حَدِيثِهِ وَلَمْ يَقُلْ لِمَ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ قَالَا فِي حَدِيثَيْهَا فَانْهَاهَا لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا وَفِي الْمَبَاحِ عَنْ جَابِرٍ حَدِيثُ ابْنِ سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقد روى من غير وجه عن أبي سعيدٍ قد ذكره العزل قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم **باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب حل ثلثا أبو سلمة يحيى بن خلف ناشر عن الفضل عن خال الحارث عن أبي قلابة عن انس بن مالك قال لو شئت أن أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه قال السنة إذا تزوج الرجل البكر على امرأته أقام عندها سبعا وإذا تزوج الثيب على امرأته أقام عندها ثلاثا وفي المباح عن أم سلمة حديث الشرح حديث حسن صحيح وقد روى عنه محمد بن إسحاق عن أيوب عن أبي قلابة عن انس بن مالك روى عنه بعض أهل العلم قالوا إذا تزوج الرجل امرأة بكر على امرأته أقام عندها سبعا ثم قسم بينهما بعد العزل وإذا تزوج الثيب على امرأته أقام عندها ثلاثا واستدلوا بحديث الباب (رواه قال مالك بن انس لم يثبت في الصحيح في العزل ولا استمر لامة) يدل عليه ما رواه احمد وابن ماجه عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفرغ من الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال معروف ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس قال نهي عن عزل الحرة الا باذنها وروى عنه ابن أبي شيبة انه كان يعزل عن امته وروى البيهقي عن ابن عمر مثله وقد اختلف السلف في حكم العزل فحكى في الفقه عن ابن عبد البر انه قال لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس للجماع المعروف الا ما يحل في العزل قال الحافظ واتفقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة قال وتعب بان المعروف عند الشافعية انه لا حق للمرأة في الجماع فيجوز عندهم العزل عن الحرة بغير اذنها على مقتضى قولهم ويدل على اعتبار الاذن من الحديث عميل ذكره اما الامة فان كانت زوجة فحكمها حكم الحرة واختلف أهل بيتنا الاذن منها من سيدها وان كانت سرية فقال في الفتح يجوز عزلها عن الاذن من وجه حكاه الروياني في النعم مطلقا كذهب ابن حزم **باب ما جاء في كراهية العزل قوله** (عن قرعة) بفتح القاء والزوايا يحيى الميرى ثقة من الثقات **قوله** (لم يفعل ذلك احدكم) واذ ابن عمر في حديثه و لم يقل لا يفعل ذلك احدكم) اشار الى انه لا يصح لهم بالنهي اما اشار الى ان الاول ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان كان قد رخص الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسقط الماء ولم يشتر العازل فيحصل العلوق ويحقد الولد ولا راد لما قضى به والقرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لتلاصق الولد رقيقا وخشية دخول الضرر على الولد المرض اذا كانت الموطوءة ترضعه او فرار من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلقا يرغب في قلة الولد لثلاث يتصرفه ويختصم الكسب كذا في لا يغني شيئا وقد اخرج احمد والبراء وصححه ابن حبان من حديث الشرايين رجلا سأل عن العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو ان الماء الذي يكون منه الولد اهرقه على حفرة الاخرج الله منها ولدا وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود كذا في الفقه **باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب قوله** (قال) اي بوقلابة ولو شئت ان أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه قال السنة) كانه يشير الى انه لو حرم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روي بالمعنى هو جائز عندنا لكنه راي ان الحافظة على اللفظ اولى واعلم ان الصحابي اذا قال السنة او من السنة فالمراد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يبتدأ من قول الصحابي وقد وقع في صحيح البخاري في الحج قول سالم بن عبد الله بن عمر حين ساله الزهري عن قول ابن عمر بالحج ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك الا سنة النبي صلى الله عليه وسلم انتهى راد ان تزوج الرجل البكر على امرأته اي يكون عنده المرأة فيزوج معها بكرة اقام عندها سبعا زاد في رواية الشيخين ثم قسم راد ان تزوج ثيبا على امرأته اقام ثلاثا زاد في رواية الشيخين ثم قسم وفي رواية اخرى رضى للبكر سبعة ايام والثيب ثلاث ثم يعيد الى نسائه **قوله** (روى في الباب عن ام سلمة) اخبرنا احمد ومسلم وابوداود وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام عندها ثلاثا ايام وقال انه ليس بك فهو على هلك فان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت للنساء وفي رواية الدارقطني ان شئت اقامت عندك ثلاثا خلاصة لك وان شئت سبعت لك وسبعت للنساء قالت تقيم معي ثلاثا خلاصة وفي اسناده رواية الدارقطني هذا الواقدي وهو ضعيف جدا **قوله** (حديث الشرح حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا اذا تزوج الرجل امرأة بكر على امرأته اقام عندها سبعا ثم قسم بينهما بعد العزل بالعدل المجرم) واستدلوا بحديث الباب فانها ظاهرة فيما قالوا وهو مذهبنا لما في احمد واسحاق وجمهور العلماء قال النووي في شرحه مسلم وفيه ان حق الزفاف ثابت للمزوجة وتقدم به على غيرها فان كانت بكر كان لها سبع ايام وان كان لها ثيبا كان لها ثلثا وان شاءت سبعا ويقضى السبع لما في النساء وان شئت ثلاثا ولا يقضى هذا مذهبنا لما في موافقته وهو الذي ثبتت فيه هذه الاحاديث الصحيحة ومن قال به مالك و احمد واسحاق وابو ثور وابن جرير وجمهور العلماء انتهى كلام النووي وذكرى الامام محمد في موطنه حديث ام سلمة وفيه ان شئت سبعت عندك وسبعت عندهن وان شئت ثلاثت عندك ودرت قالت ثلاث قال محمد بهذا ناخذ ينبغي ان سبع عندها ان ليسبع عندهن لا يزيد لها عليهن شيئا وان ثلثت عندها يثلث عندهن وهو قول الجعفي والعامية من فقهاءنا انتهى قلت مذهبنا لخصيته انه لا فرق بين الجديدة والقديمة والبكر والثيب بل يقسم بينهما بالسوية والاستدلال على هذا بعد ثبوت مسلمة غير ظاهر بل الظاهر منه هو مذهبنا لجمهورنا وقد اقر به صاحب التحقيق المجد على موطنه وكذا الظاهر من سائر احاديث الباب هو ما ذهب اليه الجمهور ويؤيد**

باب ما جاء في التسوية بين الخمر والرجل ثنا ابن أبي عمير ناشر بن أسير ناخذ من سلمة عن ابيوب عن ابي قلاب عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه
كان يقسم بين نسائه فيقول اللهم هذه قسمتي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك حديث عائشة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن
ابيوب عن ابي قلاب عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم رداءه حماد بن زيد وغيره واحد عن ابيوب عن ابي قلاب مرة سأل النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقسم وهذا صحيح من محمد حماد بن سلمة ومعنى قوله لا تلمني فيما تملك ولا املك انما يعني به الحب والمودة كذا اشترط بعض اهل العلم حل ثنا
محمد بن بكشارنا عبد الرحمن بن مهدي ناهاهم عن قتادة عن النضر بن اشعث عن بشير بن نفيع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كانت عند الرجل امرأة
فليعدل بينهما ليعم القيمة وشبهه ساقط وانما اسند هذا الحديث همام بن يحيى عن قتادة ورد اههشام بن يساق عن قتادة قال كان يقال لا تعرف
هذا الحديث مرفوعا الا من حديث همام باب ما جلد في الزوجين التبركين يسلم احدهما حل ثنا احمد بن منيع وهناد قاله نا ابو معاوية عن النضر بن
عمر بن شعيب عن ابيه عن جد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بمهر جديد وكاح جديد هذا حديث في اسناده قال
والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ان المرأة اذا اسلمت قبل زوجها ثم اسلم زوجها وهى في العدة ان زوجها احتبها ما كانت في العدة وهو قول مالك بن انس
والا وراعى الشافعي احمد اسحاق

رواية الرافعي بلفظ ان شئت اقميت عندك ثلثا فخالصة لك وان سبعت لك وسبعت لساقي قالت تقيم معي ثلثا فخالصة واستدل ابو حنيفة واحياه
بالظاهر الواردة بالعدل بين الزوجات **واجيبوا** بان احاديث الباب مخصصة للظواهر العامة والحاصل ان المذهب المراجع الظاهر من الاحاديث الصحيحة
هو مذهب الجمهور والله تعالى اعلم تنبيهه اعلم ان الامام ابا حنيفة واحياه كما تركوا العمل بظاهر احاديث الباب كذلك ترك الامام مالك واحياه العمل بظاهره
ام سلمة المذكور فانه يفهم من جواز التخيير للثيب بين الثلاث بلا قضاء والسعي مع القضاء واليه مذهب المشافعي لحن والجهمي وقال مالك واحياه لا تخيير بل للبر
المجدي سبيع والثيب ثلاث بدون التخيير والقضاء قال ابن عبد البر هذا يعني حديث ام سلمة تركه مالك واحياه للحديث الذي رواه مالك عن انس انتهى وشاربه
الوحدية ان المذكور في الباب قال صاحب التعليق المجمل ما عذر احياه مالك عن تحريم ام سلمة الزوال حريحا على التخيير بان مالكا داوود ذلك من خصائص النبي صلى الله
عليه وسلم لا يخص في التكاثر خصوصا فاحتمال الخصوصية منع من الاخذ به وفيه ضعف ظاهر لان مجرد الاحتمال لا يميم الاستدلال انتهى قلت الامركيا قال صاحب التعليق

المجلد (٢) باب ملكه في التسوية بين الضمائر هي زجات الرجلان كل واحدة تنصربا لأخرى بالغيرة والقسم كذا في المجموع قوله (كان يقسم بين نسائه فيعدل) استدله به من قال ان القسم كان واجبا عليه ذهب بعض المفسرين الى انه لا يجب عليه ما استدوا بقوله تعالى ترجى من نشأء منهن الاية وذلك من خصائصه ويقول المهم هذه قسمتي فيما املاك) اي اقدر عليه (فلا تملني) اي لا تعاتبني ولا تواخذ في (فيما تملك ولا املاك) اي من زيادة المحبة والليل قال ابن الهمام ظاهر ان ما عدا ما هو اخل تحت ملكه وقدرته يجب التسوية فيه ومنه عدد الوطأت والقبالات والتسوية فيهما غير لازمة اجماعا قوله (وهذا اصح من حديث حماد بن سلمة) وكذا عمله النسائي والدارقطني وقال ابو نورة علا عليه احد اتا به حماد بن سلمة على وصله والحديث اخرجه الخمسة الا احمد واخرجه ايضا الدارقي صححه ابن حبان والحاكم قوله (كذا فسر بعض اهل العلم) اخرج البيهقي من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس في قوله ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء قال في الحب والجموع وعد عبيد بن عمر السلمي مثله قوله (رجاء يوم القيمة وشقه ساقط) وفي بعض الروايات جاء يوم القيمة يحرج احد شقيقه ساقطا او مائلا قال الطبري في شهر قوله وشقه ساقطا ايضا ما مثل قيل بحيث يراه اهل العصات ليكون هذا زينة في التعذيب وهذا الحكم غير مقصور على امرأتين فانه لو كانت ثلاثا او اربع كان السقوط ثابتا واختر ان يكون شقه ساقطا وان لازم الواحدة وترك الثلاث او كانت ثلاثة ارباعه ساقطة على هذا فاعتبر ثم ان كانت الزوجتان احداهما حرة والاخرى امة فطهر الثلثان من الغنم وللامة الثلث بذلك ورد الاثر تقوي ابو بكر وعلي بن خناسة عنهما كذا في المرقاة قوله (واما اسند هذا الحديث همام) اي اورد امرئيا (واخرج هذا الحديث مرفوعا الى من حديث همام) وقال عبد الحق هو خبر ثابت لكن علته انهما ما تقدم به وان هشاما رواه عن قتادة فقال كان يقال واخرج

[illegible]

حل ثنا هنادي بن يوسف بن بكير عن محمد بن اسحاق قال ثني داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال روي النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابو العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يخلد نكاحا هذا الحديث ليس باسناده باس ولكن لا يعرف به الحديث ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن الحصين من قبل حفظه حل ثنا يوسف بن عيسى نا وكيع نا اسرائيل عن سفيان بن عيينة عن ابن عباس ان رجلا جاء مسلما على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امراته مسلمة فقال يا رسول الله انها كانت اسلمت معي فزفها عليه هذا الحديث صحيح سمعت عبد بن حميد يقول سمعت يزيد بن هارون يذكر عن محمد بن اسحق هذا الحديث وحديث الحجج عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم ابنته على ابى العاص بن الربيع ثم جدد نكاح جدي فقال يزيد بن هارون حديث ابن عباس اخي اسنادا والعمل على حديث عمر بن شعيب باب ملجاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل ان يفرض لها حل ثنا محمد بن عثيان نا يزيد بن الحباب سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صدقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود ما مثل صدق نساءها ككس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الا شجعي فقال صلى الله عليه وسلم في بروج بنت واشق امرأة ميتا مثلما قضيت ففرج بها ابن مسعود وفي الباب عن الجراح حل ثنا الحسن بن علي الحلواني نا يزيد بن هارون وعبد الرزاق كلاهما عن سفيان عن منصور بن حازم عن محمد بن مسعود حديث صحيح وقد روي عنه من غير جرد العمل على هذا عند بعض اهل العلم من ابي ابي النضر عن ابي عبد الله وغيرهم بينهم وكان تفريقها تقليد بانه وهو قول ابى حنيفة وابراهيم النخعي ثني قوله بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يحدث نكاحا وفي رواية لاحد ابى داود وابن ماجه بعد سنتين قال الشوكاني وفي رواية بعد ثلاث سنين واشار في الفتح الى الجمع فقال المراد بالاست ما بين هجرة زينب واسلامه وبالسنتين او الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لا هن حل لهم وقدومه مسلما فان بينهما سنتين واشهر قول (هذا حديث ليس باسناده باس) حديث ابن عباس هذا صحيح الحديث والخطاب وهو صحيح حديث عمر بن شعيب كما قال البخاري قال ابن كثير في الارشاد هو حديث جيل قوي وهو من رواية ابن اسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انتهى الا ان حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخة وقد ضعف اهلها على بن الدني وغيره من علل الحديث وابن اسحاق فيه مقال معروف ان في النيل قلت قد تقدم في بحث القراءة خلف الهمام ان الحق ان ابن اسحاق ثقة قابل للاحتجاج (ولكن لا يعرف رجلا الحديث) قال الحفاظ اشار بذلك الى ان ردها اليه بعد ست سنين او بعد سنتين او ثلاث مشكلا لاستبعاد ان تبقى في العدة هذه المدة قال ولرب هذا حل لما تنقير السلسلة تحت الشوك اذا اتاها اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها فمن قتل الاجماع في ذلك ابن عبد البر اشار الى ان بعض اهل الظاهر قال يجوز ان يرد بهما لجماع المذكور وتعتب بثبوت الخلاف قد يما فيه فقد اخرجنا من الوشبية عن علي و ابراهيم النخعي طرية وافق به حماد بن شاذان حنيفة واجاب الخطابي عن الاشكال بان بقا العدة ثلاثا لم يمكن وان لم تجز به عادة في الغالب لا سيما ان كان المدة انما هي سنتان واشهر فان الحين قد يطعن على ذات الاقوال لعارض ومثل هذا الجواب لم يمتدحى قال حافظه هو اول ما يعتقل في ذلك وقال السهيلي في شرح السيرة ان حديث عمر بن شعيب هو الذي عليه العمل وان كان حديث ابن عباس صحيحا استاذ النكاح لم يقل به احد من الفقهاء لان الاسلام قد كان بينهما ما قال الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ومن جم بين الحديثين قال معمر حديث ابن عباس ردها عليه على النكاح الاول في الصداق والحياء ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره انتهى وقد اشار الى مثل هذا الجمع ابن عبد البر وقيل ان زينب لما اسلمت ولقي زوجها على الكفر لم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم الا لم يكن قد نزل تخيير كاح المسلمة على الكفر فلما نزل قوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن انتهى صلى الله عليه وسلم ابنته ان تعتد فوصل ابو العاص مسلما قبل انقضائه العدة فزفها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول فينقض الاشكال قال ابن عبد البر وحديث عمر بن شعيب تعضده الاصل وقد مر فيه بروج معقل جديد والاخذ بالصريح او الى من اخذ بالاحتل ويرويه مخالفة ابن عباس لما روي انه كما حكى ذلك عنه البخاري قال الحفاظ وحسن المسالك في ترتيب الحديثين صحيح حديث ابن عباس كما رجه الاثمة وحمله على العدة فيما بين نزول آية التخريم واسلام ابى العاص ولا مانع من ذلك انتهى وفي المقام كلام اكثر من هذا فعليك ان تراجم شروط البخاري كالفتح وغيره قوله (فقال يا رسول الله انها كانت اسلمت معي فزفها عليه) فيها المرأة اذا اسلمت مع زوجها تزود اليه وهذا صحيح عليه قوله (يذكر عن محمد بن اسحاق هذا الحديث) اراد بهذا الحديث حديث ابن عباس المذكور بلفظ روي النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب الخ: باب ملجاء في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل ان يفرض لها قول (ولم يفرض) بفتح الميم وكسر الراء او لم يقدر ولم يعين (لها صدق) او مهر (ولم يدخل بها) او لم يجامعها (ولم يخل بها خلوة) صحيحة (مثل صدق نساءها) اي نساء قومها (راكس) بفتح فسكون او لانقص (ولا شطط) بفتح شين اي لا مزينة (ولها العدة) او الوفاة (ولها الميراث) زاد في رواية لاحد ان فان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمق ومن الشيطان والله ورسوله برهان (فقام معقل) بفتح الميم وكسر القاف بن سنان بكسر السين (ولا شجعي) بالرفع صفة معقل (في بروج) قال في القاموس كجدول ولا يكره بنت واشق صحاح آية انتهى وقال في الفتح بفتح الباء عند اهل اللغة وكسر هاء عند الحديث انتهى وقال في جامع الاصول اهل الحديث يرونها بكسر الباء وفتح الراء وبالعين الملهة واسما اهل اللغة فيفتحون الباء ويقولون انه ليس بالمعربة فعول الاخرع لهذا التنبه وعقود اسم واد انتهى قال القاري فليكن هذا من قبيلهما او نقل الحديثين لحفظ قال وهو غير منصوف (بنت واشق) بكسر الشين المحجمة (ففرج بها) او بالفضية ان الفتيا تكون اجتهاد وهو اقل الحكمه صلى الله عليه وسلم قوله (وفي الباب عن الجراح) بفتح الجيم وتشديد الراء بن الجراح الا شجعي صحاح في نقل واخرج حديثا بن ابي

وفي الباب عن عائشة وابن عباس وأحسب هذه حديث صحيح حدثنا محمد بن بشير نا يحيى بن سعيد نا مالك بن انس نا شيخنا واصحاق بن موسى نا انصاري نا من نا مالك
عن عبد الله بن يونس نا سليمان بن بكير نا عن عروة بن الزبير نا عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاعة ما حرم من الولادة هذا حديث حسن
صحيح وحديثه على حديث صحيح والعمل على هذا عند عامة اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نعلم بينهم في ذلك اختلافاً باب ما جاء في لبن الفحل
حدثنا الحسن بن علي نا ابن مزيار نا عن هشام بن عروة نا عن ابيه نا عن عائشة قالت جاء عتي من الرضاعة يسئاذن علي فابليت ان اذن له حتى استأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليطعم عليك فانه عليك قال قلت انما ارضعت المرأة ولم يرضعني الرجل سمعنا قال فانه عليك فليطعم عليك هذا
حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا لبن الفحل والاصل في هذا حديث عائشة وقد رخص
بعض اهل العلم في لبن الفحل والقول الاول اصح حدثنا محمد نا قتيبة نا مالك بن انس نا وحديثنا انصاري نا من نا مالك بن انس نا عن ابن شهاب نا عن عروة نا
الشريد نا عن ابن عباس نا انه سئل عن رجل له جارتان ارضعت احدهما جارية والاخرى غلاماً ايجل للغلام ان يتزوج الجارية فقال لا التكاثر واحد هذا
تفسير لبن الفحل وهذا الاصل في هذا الباب وهو قول احمد واصحاق باب ما جاء لا تحرم المصاة ولا المصتان حدثنا محمد بن علي الصنعاني نا المعتمر نا
سليمان نا قال سمعت ابا بوبن نا عن عبد الله بن ابي مليكة نا عن عبد الله بن الزبير نا عن عائشة نا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان في الباطن لم الفضل
عنها ولا يقطعها القصاص يقتله فاما كالا فليس في هذه الاحكام انتهى قوله (وفي الباب عن عائشة) اخبرنا البخاري بلفظ يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة واخرج
الترمذي في غيره (وابن عباس) اخبرنا البخاري ومسلم بلفظ يحرم من الرضاعة ما يحرم من المرح وفي لفظ من النسب (وام جديبة) لينظر من اخبر بها حديثها قوله (هذا
حديث صحيح) واخبرنا احمد قوله (ما حرم من الولادة) وفي رواية ابن ماجه من النسب قوله (والعمل على هذا عند عامة اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم لا نعلم
بينهم في ذلك اختلافاً) وقد وقع الخلاف هل يحرم بالرضاع ما يحرم من المصاة وان القيم قد حقق ذلك في الكتاب بما فيه نفاية فليخرج الميراث هبة كالمائة الاربعة التي لم يحرم
نظير المصاهرة بالرضاع فيجوز عليه لم امراته من الرضاعة وامرأة ابيه من الرضاعة ويحرم للحم بين الاثنين من الرضاعة وبين المرأة وزمها وبنتها وبين خالها من الرضاعة
وقد نأرهم في ذلك ابن تيمية كما حكاه صاحب الهذيل: (باب ما جاء في لبن الفحل) بفتح الفاء وسكن المهملة الى الرجل ونسبة اللبن اليه مجازية كونه
السبب فيه قال القاضي عبد الهب يتصور تجريد لبن الفحل برجل له امرأتان ترضع احدهما صبياً والاخرى صبياً فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية وقال
من خالفهم يجوز ذكره الحافظ ويحيى تفسير ابن الفحل في الباب عن ابن عباس نا عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله (جاء عتي من الرضاعة) وفي رواية البخاري ان الخياط ابا القيس جاد
يسئاذن عليها وهو عتي من الرضاعة (فليطعم عليك) اي ليدخل رفا ارضعت المرأة ولم يرضعني الرجل) وفي رواية البخاري في تفسير سورة الاحزاب فان اخاه
ابا القيس ليس هو ارضعتي ولكن ارضعتي امرأة ابي القيس قال فانه عليك فليطعم عليك) فيه دليل على ان لبن الفحل يحرم حتى ثبت الحرمة من جهة صاحب اللبن كما ثبتت
من جانب المصاة فان النبي صلى الله عليه وسلم اثبت عمرة الرضاع والمحتم بالنسب قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
كرهوا لبن الفحل) قال الحافظ الفخر ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار كالا وراعي في اهل الشام والثوري وداود حنيفة وصاحبيه واهل الكوفة
وابن جريج في اهل مكة ومالك في اهل المدينة والشامي احمد واسحاق وابن ثور واتباعهم الى ان لبن الفحل يحرم وحجته من هذا الحديث الصحيح يعني حديث عائشة المذكور
في الباب وقد رخص بعض اهل العلم في لبن الفحل رد ذلك عن ابن عمر وابي الزبير ورافع بن خديج وغيرهم ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وابي سلمة والقاسم و
سالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وابراهيم الغزي وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى واما تكملوا الاقارب ارضعتكم ولما ذكرنا العامة والبلد كما ذكرها في النسب
واجيبوا بان تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الاحاديث الصحيحة واحتج بعضهم من حيث النظر بان اللبن لا يفصل بين الرجل
واما يفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة الى الرجل والجواب انه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت اليه وايضا فان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب
ان يكون الرضاع منهما والى هذا اشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة للفتح واحد وايضا فان الرجل لا يرضع اللبن فليطعم فيه نصيب (والقول الاول اصح) فانه قد ثبت
بالاحاديث الصحيحة ولم يثبت القول الثاني بدليل صحيح: قوله (له جارتان) اي امكان (ارضعت احدهما جارية) اي صبياً (والاخرى غلاماً) او المجازية لا يجوز
ارضعت صبياً وقال لا اي لا يجل للغلام ان يتزوج الجارية للفتح واحد) قال الجزري في النهاية للفتح بالفتح اسم ماء الفحل اراد ان ماء الفحل الذي حملت منه
واحد واللبن الذي ارضعته كل واحدة منهما كان اصله ماء الفحل ويحتمل ان يكون للفتح في هذا الحديث بمعنى اللقاح يقال الفحل الناقة الفاحا ولقاحا كما يقال على
الطاء وطاء في الاصل فيه لا بل ثم استعين للناس انتهى واثر ابن عباس هذا سكت عند الترمذي والظاهر ان سنده صحيح: (باب ما جاء لا تحرم المصاة ولا المصتان) قوله
لا تحرم المصاة والمصتان) وفي حديثنا الفضل لا تحرم الاملاجة ولا املاجاتنا وفي رواية لا تحرم الرضعة والصعنان وامصة هي المرة من المص كالرضعة من الرضاع
قال في القاموس مصصته بالكسر امصة ومصصته امصة مكصصته اخصه مشربة شرباً رفيقاً انتهى وقال في الصراح المص مكيدت وقال في القاموس مخرج الصبي
امته كمن وضع سمع تناول ثديها باقى فيه وامتنع اللبن امتنعه وامتنع ارضعه والمليح الرضيع انتهى وقال في موضع وضع مة كمن وضرب اصعاً ويحرم رضاعاً ورضاعة

ابو هريرة والزبير بن العريش عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تحرم المصاة والمصتان روى محمد بن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه محمد بن يونس عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير محفوظ والصحيح عند أهل الحديث ثلث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث عائشة محدث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالت عائشة أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات ففهم من ذلك تسعا وصار إلى خمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمير حماد بن عمار حدثنا بذلك إسحاق بن موسى الأنصاري ما من نأما لك عن عبد الله بن أبي بكير عن عمة عن عائشة بهذا وهذا كانت عائشة تتفق وبعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الشافعي وإسحاق وقال أحمد بن حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان وقال ابن ذهاب هب الوقول عائشة في خمس رضعات فهو مذهب قوم كثير وقوي وجب عنك يقول فيه شيئا وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم تحريم قليل الرضاع وكثيره إذا وصل إلى الجوف وهو قول الشافعي والنوري مالك بن النس والأوزاعي عبد الله بن المبارك وكيع وأهل الكوفة

وتكرار ما متفق عليها انتهى وقال ابن الأثير في النهاية لا تحرم الحبة والمصتان وفي رواية الاملاجة والاملاجان المصطلح الصوابه إذا رضعها والحبة المرة والاملاجة المرة أيضا من أكلته أمه أو أرضعته يعني أن المصاة والمصتين لا يحرم ما يحرمه الرضاع الكامل انتهى قوله وفي الباب عن أم الفضل أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم التحريم المصاة فقال لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصاة والمصتان وفي رواية قال شغل أعرابي على نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يفتي فقال يا بني الله أني كانت لي امرأة تزوجت عليها أخرى فرزعت لمرأتي الأولى أنها أرضعت امرأتني الحديث في رضة أو رضعتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجان أخرجهما أحمد مسلم ورواه هريرة أخيه السائي وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا كذلك في التخصيص (والزبير) أخرجهم لسمع السائي وابن حبان (والزبير عن عائشة) أخرجهم مسلم والترمذي وغيرهما قوله (وهو غير محفوظ والصحيح عند أهل الحديث حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة الخ) وأعل ابن جرير الطبري الحديث بالاضطراب فإنه روى عن ابن الزبير عن أبيه وعن عائشة وعن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وجمع ابن حبان بينهما بما كان أن يكون ابن الزبير معهم كل منهم قال الحافظ في التلخيص وفي ذلك الجمع بعد على طريقة أهل الحديث انتهى قوله حديث عائشة حديث حسن صحيح وأخرجهم مسلم وغيره (والعمل على هذا) أي حديث عائشة لا تحرم المصاة والمصتان (وعند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) ذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد الله وأبو ثور وابن المنذر وداد وأتباعه إلا ابن حزم إلا أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يقل به إلا الأدا وكذا في فتح الباري قوله (وقالت عائشة أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات) يسكنون الشين وبفتح الصاد قاله القاري (ففتح من ذلك خمسا) أي فتنه الله تعالى من ذلك الملك كونه خمس رضعات وقد ضبط في النسخة الأحمدية الطبعية فتنه بضم النون وكسر السين ويجوز فتحه قوله خمسا بالضم نعم لو كان خمسا بالفتح لكان صحيحا (وصار إلى خمس رضعات الخ) وفي رواية مسلم قالت فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يجوز ثم تسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقر من القرآن قال النوري معناه أن النسخة بخمس رضعات تأخر أنزاله جدا حتى إنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرأنا متلو لكونه لم يبلغه النسخة لقرب عهد فلما بلغهم النسخة بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أن هذا لا يتلى والنسخة ثلاثة أنواع أحدها ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات والثاني ما نسخ تلاوته دون حكمه بخمس رضعات والثالث ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته وهذا هو الأكثر منه قوله تعالى الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهن الآية انتهى كلام النوري (وهذا كانت عائشة تتفق وبعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الشافعي وإسحاق قال النوري اختلف العلماء في المقدار الذي ثبت به حكم الرضاع فقالت عائشة والشافعي وأحمد به لا يثبت بأقل من خمس رضعات وقال جمهور العلماء يثبت بوضعة واحدة حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر ابن عباس وطائفة وابن السكيت الحسن والحول والزهري وقنادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعي والثوري أبو حنيفة رضي الله عنهم قال فاما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات وأخذ مالك بقوله تعالى أمها تكمه اللاقي أرضعكم ولم يذكر عندهما أحدا رضعت من قبل الشافعية على المائكة ومن قبل المائكة على الشافعية مذكرة في شرح مسلم والبخاري فهو مذهب قوي لصحة حديثه وقوته (وجابن) الجابن بضم الجيم وسكون الجاء ضد الشية عنه فهو ما مصدره ويحتمل أن يكون بصيغة الماضي فتح المرحلة وبضمها رعينه الصغير المحب ويرجع إلى قوله ذاهب (أن يقول فيه) أي في هذا الذاهب القوي (رشيئا) والمعنى جابن عن ذلك الزاهب أن يتكلم في هذا الذاهب لقي بشي من الكلام أو ذلك جابن عنه والظاهر أن هذا مقالة أحمد وقيل إنه مقولة الترمذي ومحمد بن عيسى عن أحمد قوله (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يحرم قليل الرضاع وكثيره إذا وصل إلى الجوف وهو قول الشافعي مالك بن النس والأوزاعي وعبد الله بن المبارك وكيع وأهل الكوفة) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو قول الجمهور واليه ميلان الإمام البخاري رج فإنه قال في صحيحه بأب من قال لا رضاع بعد حولين إلا أن قال وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره انتهى قال الحافظ وهذا مصل من المائكة بالعموم والخبر في الخبر انتهى قلت استدل هؤلاء الأئمة باطلاق قوله تعالى وإمها تكمه اللاقي أرضعكم وأطلاق حديث أن الله يحرم من الرضعة عمة ما حرم من النسب وغير ذلك قال الحافظ في الفتح وقوى مذهب الجمهور بالخبر اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما هيته من ذلك فوجب الرجوع إلى الأقل ما ينطلق عليه اسم ويعضد من حيث النظر

باب ملءاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع حدثنا علي بن حجرنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابي عبد الله بن ابي مليكة قال قال ابو جبير بن ابي مرير عن عقبة بن الحارث قال سمعته من علقمة وكنى الحديث علقمة قال تزوجت امرأة فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني قد ارضعتكما فانيت ابني صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني قد ارضعتكما وهي كاذبة قال فاعرض عني قال فانيت من قبل فجهي فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقد نرعت انها قد ارضعتكما دعها عنك حديث عقبة بن الحارث حديث حسن صحيح وقد روى غير واحد هذا الحديث عن ابي ابي مليكة عن عقبة بن الحارث ولم يذكر فيه عن علقمة بن ابي مرير ولم يذكر فيه عن عقبة بن الحارث والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اجازوا وشهدوا المرأة الواحدة في الرضاع وقال ابن عباس تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وتؤخذ بيدها وبه يقول احمد واسحاق وقال بعض اهل العلم لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع حتى يكون اكثر وهو قول لشافعي وعبد الله بن ابي مليكة هو عبد الله بن علقمة ابن ابي مليكة وكنى ابا محمد وكان عبد الله بن الزبير قد استقصاه على الطائف قال ابن جرير عن ابن ابي مليكة ادركت ثلثين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سمعت الجارود بن معاذ يقول سمعت وكيعا يقول لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع في الحكم وفيما رقتها في الورع

انه معطى روى يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر ويقال ما نعلم الباطن فيمن مضافا ليشترط فيه العدد كالمولى الله اعلم وايضا فقول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نحن نحسن حمل ما مات فمات النبي صلى الله عليه وسلم من جملة ما لا ينعقد للاحتجاج على الاحكام من قول الاصحاب لان القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوى روى هذا على انه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوى انه خبر بل قيل قوله فيه انتهى كلام الحاكم **باب ملءاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع** قوله (قال سمعته من علقمة) او قال عبد الله بن ابي مليكة وسمعت الحديث من عقبة بن الحارث من غير واسطة علقمة بن ابي مرير وكنى الحديث علقمة (احفظ) واخرجه ابو داود من طريق حماد عن ابي ابي مليكة عن ابن الحارث قال حدثني صاحب لي عن والي الحديث صاحبني احفظ ولم يسمه قال الحافظ في الفتح وفيه اشارة الى التفرقة في صيغ الاديان افراد والجمع اوبين القصد الى التحديث وعدمه فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ او قصد الشيخ تحديثه بذلك حدثني بالافراد وفيما عد ذلك حدثنا بالجمع او سمعت فلانا يقول ووقع عندنا رطل من هذا الوجه حديث عقبة بن الحارث ثم قال لم يحسن ولكن سمعته يحسن وهذا يعين احد الاحتمالين وقد اعتمد ذلك الشافعي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول الحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع ولا يقول حديثي ولا اخبرني لانه لم يقصد بالتحديث وانما كان لسمعه من غير ان يشعربه انتهى قوله (تزوجت امرأة) وفي رواية للبخاري انه تزوج لم يحيى بنت ابراهيم (جاءتنا امرأة سوداء) قال الحافظ ما عرفت اسمها (قد ارضعتكما) وفي رواية للبخاري قد ارضعت عقبة والى تزوج بها فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم (وفي رواية للبخاري) فقال لها عقبة ما علم انك قد ارضعتي ولا اخبرني فاسل الى ابراهيم فاسألهم فقالوا ما علمنا ارضعت صلجنت فركب الى النبي صلى الله عليه وسلم (قال وكيف بها) اي كيف تشغل بها وتباشرها وقصص اليها (وقد نرعت) اي الحال انها قالت (دعها عنك) وفي رواية للبخاري في الشهادة فيها عندها وفي رواية اخرى له في كتاب العلم فارتفع عقبة ونكحت زوجها غير قوله (حديث عقبة بن الحارث حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري قوله (والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اجازوا وشهدوا المرأة الواحدة في الرضاع) وهو قول احمد قال علي بن سعد سمعت احمد يستثنى من شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال ينجو على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحاق وروى عبد الرزاق عن ابن جرير عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تناكحو اقبول امرأة سوداء انها ارضعتهم قال ابن شهاب الناس ياتخذون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره ابو عبد الله لانه قال ان شهدت الرضعة وحدها يجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وان شهدت معها اخرى وجب الحكم به كذلك في فتح الباري (وقال ابن عباس تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وتؤخذ بيدها وبه يقول احمد واسحاق) يعني انه رواية عن احمد ولم اقف على دليل اخذ اليان (وقال بعض اهل العلم لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع حتى يكون اكثر وهو قول الشافعي) قال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور الى انه لا يكفي في ذلك شهادة الرضعة لانها شهادة على فعل نفسها وقد اخرج ابو عبيد من طريق عمر الغيرة بن شعبة وعلى بن ابي طالب ابن عباس انهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما ان حانت ببينة والا فخل بين الرجل وامراته الا ان يتزاهوا ولو فخر هذا الباب لم تشأ امرأة ان تفرق بين الزوجين الاصلحت وقال الشعبي تقبل من ثلاث شقة بشرط الا تتعرض شقة للبلبلة وقيل لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت الحرمة دون ثبوت الاجرة لها على ذلك وقال مالك تقبل مع اخرى وعن ابي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتميزات وعكسه الاصطفي من الشافعية واجاب من لم يقبل شهادة الرضعة وحدها على النبي في قوله فهاهنا على التزوية وبطل الامر في قوله دعها عنك على الارشاد انتهى قال الشوكاني ولا يخفى ان هذه حقيقة في التحريم فلا يخرج عن هذه الحقيقة لا القرينة صافرة قال ولا يستدل على عدم قبول المرأة للرضعة بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم لا يفيد شيئا لان الواجب بناء العام على الخاص ولا شك ان الحديث انما يخص مطلقا لعبد الله بن ابي مليكة (بالتصغير ثقة فقيه من الثالثة) سمعت وكيعا يقول لا تجوز شهادة امرأة واحدة في الحكم وفيما رقتها في الورع اي

باب ماجاء في الامامة لتفق ولها زوج.. حدثنا علي بن حجر ناظر بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان زوج برة عبد الجبار
 النبي صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ولو كان حراً لم يخيرها احد ثلثنا هذا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان زوج
 برة حراً فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث عائشة حديث حسن صحيح هكذا روى هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان زوج برة عبد
 دروي عكرمة عن ابن عباس قال رأيت زوج برة وكان عبد يقال له مغيث وهكذا روى عن ابن عمر والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقالوا اذا كانت الامامة تحت
 الحر فاعتقت فلا خيار لها وانما يكون لها الخيار اذا اعتقت وكانت تحت عبد وهو قول الشافعي واحمد والشافعي وروى غير واحد عن الاعمش عن ابراهيم عن
 الاسود عن عائشة قالت كان زوج برة حراً فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
 في قصة برة قال الاسود وكان زوجها حراً او العمل على هذا عند بعض اهل العلم من التابعين ومن بعدهم وهو سفيان الثوري واهل الكوفة حدثنا هذا
 ناخبه عن سعيد بن ايوب قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ان زوج برة كان عبد اسود لبي المغيرة يوم اعتقت برة واسه لكانى به في طريق المدينة
 ونواحيها وان دمعة تسيل على خديها يترصها لختارها فلم تفعل هذا حديث حسن صحيح وسعيد بن ايوب وهو سعيد بن مهران ويكنى ابا النصر

بالتصغير هو عامر بن اثلة الليثي وهو آخر من مات من الصحابة في جميع الارض فبسط النبي صلى الله عليه وسلم رداءه اي عظميها وانبسطها قال الطبري في اشارة الى جث
 رعاية للحقوق القديمة ولزوم اكرام من له محبة قديمة وحقوق سابقة فلما ذهبت اي وتعب الناس من اكرامها ياها وقبولها القعود على رداءه المبارك وقيل
 هذه ارضعت النبي صلى الله عليه وسلم قال في المواهب الحلية جالته عيلة للصلاة والسلام يوم حين تقام اليها وبسط رداءه لها وجلست انتهى (باب ماجاء
 في الامامة لتفق ولها زوج) قوله (كان زوج برة عبد) فيه دليل على ان زوج برة كان عبد حين اعتقت وفي التقي عن عروة عن عائشة ان برة اعتقت وكان زوجها
 عبد الكلبي رواه احمد ومسلم وابو داود والترمذي وصححه انتهى وروى مسلم في صحيحه عن القاسم عن عائشة ان برة خيرها النبي صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبد
 (ولو كان حراً لم يخيرها) هذه الرواية مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبينه ايضا ابو داود رواية مالك قوله (عن الاسود عن عائشة
 قالت كان زوج برة حراً) استدلل به من قال ان زوج برة كان حراً قال البخاري في صحيحه قول الاسود منقطع ثم عائشة عمة القاسم وخالة عروة فروايتها
 عنها اولى من رواية اجنبى ليعم من درء حجاب كذا في التقي قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) اراد حديث عائشة حديثها الذي رواها الاسود من طريق
 هشام بن عروة عن ابيه عنها واخرجه مسلم وغيره كما عرفت واما حديثها الذي رواها ثانيا من طريق الاسود عن عائشة فاخرجه الخمسة كما في التقي رو
 دوى عن عكرمة عن ابن عباس قال رأيت زوج برة وكان عبد يقال له مغيث) اخرجه البخاري وهكذا روى عن ابن عمر) اخرجه الدارقطني البيهقي قال
 كان زوج برة عبداً وفي اسناده ابن ابي ابي وهو ضعيف قلت وهكذا روى عن صفية بنت ابي عبيد ان زوج برة كان عبد اخرجه النسائي والبيهقي سناً
 صحيح قال الشافعي في البذل بعد كعدة احاديث الباب والحاصل انه قد ثبت من طريق ابن عباس وابن عمر صفية بنت ابي عبيد انه كان عبد ولين عنهم ما يخالف
 ذلك وثبت عن عائشة من طريق القاسم وعروة انه كان عبد ومن طريق الاسود انه كان حراً ورواية اثنين ارجح من رواية واحد على فرض صحة الجميع فكيف
 اذا كانت رواية الواحد معولة بالانقطاع كما قال البخاري رداً للعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقالوا اذا كانت الامامة تحت الحر فاعتقت فلا خيار لها (المراد
 وهو هذا) لك والشافعي واحمد واصحابهم وهو الاقوى دليل لا روى ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة في قصة برة
 قال الاسود وكان زوجها حراً قال الحافظ في الفتح بعد ذكر روايات عديدة من طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة وغيرها ما لفظه فقلت الروايات المفصلة
 التي قد متها انما على انه مدرج من قول الاسود ومن دونه يعني قوله وكان زوجها حراً فيكون من امثلة ما ادرج في اول الخبر وهو ناد فان اكثره يكون في اخوه
 ودونه ان يقع في وسطه وعلى تقدير ان يكون موهوكاً فيرجح رواية من قال كان عبد بالكثره وايضا فاكلم اعرف بعديته فان القاسم ابن اخي عائشة وعروة ابن اختها
 وتابعهما عندهما روايتهم اولى من رواية الاسود فانما افرد بعائشة واعلم بعديتها والله اعلم ويترجح ايضا ان عائشة كانت تذهب الى ان الامامة اذا اعتقت
 تحت الحر لا خيار لها وهذا بخلاف ما روى اخر اقرين عنها فكان يلزم على اصل مدعيهم ان ياخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لاسيما وقد اختلف عنها فيه
 انتهى وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة وهو قول ابو حنيفة واصحابه واستدلوا بحديث عائشة من طريق ابراهيم عن الاسود عنها قالت كان زوج برة حراً
 وقد عرفت ما فيه قوله (كان عبد اسود) قال القاري اي كعب اسود في قبح الصورة او كان عبد فاعتق فصار حراً انتهى قلت هذا التاويل باطل مردودان
 يردهما لفظ يوم اعتقت برة في هذا الحديث فانه نص صريح في ان زوج برة كان عبد يوم اعتقت (بصيغة المجهول رواه لكانى به في طريق المدينة) وفي رواية البخاري كان النظر اليه يطون خلفها يكي ودمعة تسيل على خديها يترصها (قال في القاسم من استرضاه وتوضاه طلب ضاه انتهى قوله (حديث
 ابن عباس حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري تنبيهه قال صاحب المعرفة الشاذلي قول ابن عباس انه عبد اسود لا يدل على كون عبد في الحال بل باعتبار ما
 كان انتهى قلت هذه غفلة شديدة ودهم قير فان ابن عباس قد نص في قوله هذا ان زوج برة كان عبد يوم اعتقها كما في حديث الباب قد تقدم بطلان

باب ما جاء ان الولد للفراش حل ثنا احمد بن منيع ناسفيا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابرهيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي الباب عن عمر وعثمان وعائشة وابي امامة وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب زيد بن ارقم حديث ابرهيرة حديث حسن صحيح
 قد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن ابرهيرة والعجل على هذا عند اهل العلم باب ما جاء في الرجل يري المرأة فتعجبها حل ثنا محمد بن بشير نا عبد الله بن عبد الله بن ابي عبد الله وهو الذي استأوى عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فدخل على نبي فقضى حاجته وخرج وقال ان المرأة اذا قبلت اقبلت في صورة شيطان فاذا رأى أحدكم امرأة فاعجبته فليأت اهلكه فان معها مثل الذي معها وفي الباب عن ابن مسعود حديث جابر حديث حسن صحيح غريب وهشام بن ابي عبد الله هو صاحب الدسوقي هو هشام بن سنان باب ما جاء في حق الزوج على المرأة حل ثنا محمد بن عجلان نا النضر بن شميل نا محمد بن عمر عن ابي سلمة عن ابرهيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت امرأ أحد الان لم يكن لأحد هذا التاويل : تنبيه قال صاحب العرف الشاذي ما لفظه بحث فان ابن عباس جاد المدينة مع ابيه في السنة التاسعة وانها اعتقت قبلها وكانت تخدم عائشة فانه عليه السلام سألها عن هان عائشة في قصة الافك قلت قد وقع في هذه الشبهة من قلة اطلاعه فانه قد ورد في حديث ابن عباس هان عند البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليعباس يا عباس الاتعجب من حب مغيث ثم قال الحافظ في الفتح فيه دلالة على ان قصة برة كانت متاخرة في السنة التاسعة او العاشرة لان العباس لما سكن المدينة بعد جوعهم من غزوة الهاتف وكان ذلك في اواخر سنة ثمان ويؤيد ايضا قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو لما قدم المدينة مع ابيه ويؤيد تلخر قصتها ايضا بخلاف قول من دعى انها كانت قبل الافك ان عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة فيبعد وقوع تلك الامور والمراجعة والمسارة الى الشراء والعقوت منها يومئذ وايضا فنقول عائشة ان شاءمو اليك ان اعد لها لهم علة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في اخر الامر لا هم كانوا في اول الامر في غاية الضيق فحصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحمله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز انها كانت تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها واخرت عقبتها الى بعد الفتح انتهى كلام الحافظ بقدر الحاجة : تنبيه اعلم ان روايات كون زوج برة عبد لها ترجيحاً عندنا على روايات كونه حراً ذكرت بعضها فيما تقدم والباقية مذكورة في فتح الباري والنيل والامام ابن الهمام قد عكس القضية بجوع عديدها كلها فحجة ولولا عناية طول الكلام لبينت ما فيها من الخلل ثلث : رباب ما جاء ان الولد للفراش قوله (الولد للفراش) اي لملكه وهو الزوج والمولى لا ههما يفترشها قاله في الجمع وفي رواية للبخاري الولد لصاحب الفراش قال في النيل اختلف في معنى الفراش فذهب اكثر الى انه اسم للمرأة وقيل انه اسم للزوج وروى ذلك عن ابي حنيفة والشد ابن الاعراب مستند لا على هذا المعنى قول جرير بن عاتقة وبات فراشها وفي القاموس ان الفراش زوجة الرجل انتهى وللعاهر الحجر العاهر الزاني يقال عاهرته يزني وقيل يختص ذلك بالليل وقال في القاموس عاهر المرأة كمنع وعاهرها اي اتاها ليل للفساد وانها راى انتهى ومعنى الحجر الخفية اي لاشئ له في الولد والعرب تقول له الحجر وفيه التراب يريدون ليس له الا الخفية وقيل المراد بالحجر انه يرجع بالحجارة اذ في ذلك لا يرجع بالحجارة كل زان بل المحسن فقط وظاهر الحديث ان الولد انما يلحق بالاب بعد ثبوت الفراش وهو لا يثبت الا بعد امكن الوطى في النكاح الصحيح او الفاسد والخلاف ذلك ذهب الجمهور وروى عن ابي حنيفة انه ثبت بمجرد العقد قلت والحق ما ذهب اليه الجمهور قوله (وفي الباب عن عمر وعثمان الخ) حديث الولد للفراش مروي عن طريقين بضعة وعشرين نفساً من الصحابة كما اشار اليه الحافظ قوله (حديث ابرهيرة حديث حسن صحيح) اخرج في الجملة الا باذنه : رباب في الرجل يري المرأة فتعجبها قوله (فقضى حاجته) اي من الجماع (اقبلت في صورة شيطان) شبهها بالشيطان في صفة الوسوسة والدعاء الى الشر (فليأت اهلكه) اي فليواقعها فان معها اي مع امرأته (مثل الذي معها) اي فرجاً مثل فرجها ليس مسداً والحديث رواه مسلم ولفظه هكذا ان المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان اذ الحد كبر اعجبته المرأة فروقت في قلبه فليعمل الى امرأته فليواقعها فان ذلك يتر ما في نفسه قال الترمذي روى عنه الحديث انه يستحب لمن رأى امرأة فتحركت شهوته ان يأت امرأته او جاريته ان كانت فليواقعها ليدفع شهوته ويشتت نفسه قوله (وفي الباب عن ابن مسعود) قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فاعجبته فاقى سودة وهي تصنع طيباً وعند هاناء فاحلبته فقضى حاجته ثم قال ايما رجل رأى امرأة تعجبها فليقم الى اهله فان معها مثل الذي معها رواه الدارمي عن ابي الشوك قوله (حديث جابر حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم وابوداود واحمد قوله (وهشام بن ابي عبد الله هو صاحب الدسوقي) يعني يقال لهشام بن ابي عبد الله صاحب الدسوقي لان كان تاجراً يبيع البز الدسوقي قال للزهري في تذكرة الحفظ هشام الدسوقي هو الحافظ الحج ابي بكر بن ابي عبد الله سنبر الربعي مولى ام البصري التاجران يبيع الثياب المجلوبة من دمشق احدى كود الا هو اول ذلك يقال له صاحب الدسوقي انتهى وقال العلامة محمداً هارم الفتنى في الغنى لدسوقي بمفتوحة وسكن سين مهملتين وقهر مشا فوق وبهجرة بعد الف وقيل بنرت مكان هرة نسبة الى سدس كورة من الاهواز او قرية وقيل منسوبة الى بيع ثياب تجلب منها ويقال هشام صاحب الدسوقي

لامرت المرأة ان تسجد لزوجها وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة بن مالك بن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن ابي اوفى وطلح بن علي ولم سلة والنس
 ابن عمر حديث ابو هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة حدثنا هناد بن نافع عن ابي هريرة عن عبد الله
 ابن بكير عن قيس بن طلحة عن ابيه طلح بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا الرجل دعا زوجته لحاجة فلتاته وان كانت على المنبر بهذا الحديث حسن غريب
 حدثنا واحمد بن عبد الله الكوفي نا محمد بن فضيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي نضر عن مساور الحميري عن ابيه عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ايما امرأة باتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة هذا حديث حسن غريب يا ب ماجا في حق المرأة على زوجها كحل ثنا ابو كريب محمد بن العلاء نا عبد
 ابن سليمان عن محمد بن عمرو نا ابو سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم وفي
 الباب عن عائشة وابن عباس حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح حدثنا الحسن بن علي الخلال نا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن شبيب بن غرقط عن
 سليمان بن عمرو نا الاحوص قال قال ابو سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكحوا نساءكم فكلوا منهن وارتضوا منهن فكلوا منهن فكلوا منهن
 واستوصوا بالنساء خيرا فانما هن كنوز غائبات منكم من شئنا غير ذلك الا ان ياتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاجر وهن في المضاجع واضربوهن
 ضربا غير مبرح فان طعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا الا ان يكم على نساءكم فاحشوا لنساءكم عليكم حقا فاماحقكم على نساءكم فلا يؤكلن من نساءكم من تكمهن ولا
 ياذن في بيوتكم لمن تكمهن الا وحققن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن هذا صحيح ومعنى قوله عنان عندكم يعني اشرف في ايدىكم يا ب

اي صاحب البر الذل ستوا في اتني (هو هشام بن سنان) بمهمله ثم نون ثم مر حلة على وزن جعفر فاسم والد هشام سنان وكنتيه ابو عبد الله رباب ملجاء في حق
 الزوج على المرأة قوله لامرت المرأة ان تسجد لزوجها اي لكثرة حقوقه عليها وعجزها عن القيام بشكرها وفي هذا اغاية المبالغة لوجوب اطاعة المرأة في حق زوجها
 فان البهولة لا تقل لغيره قوله (وفي الباب عن معاذ بن جبل) اخوجه الترمذي وابن ماجه فروعا لا تقي امرأة زوجها في الدنيا الا قالت زوجته من المحرور العين
 لا تقيها فاما هذا فخريل يوشك ان يفرق بينا كما في المشكوة (وسراقة بن مالك بن جعشم) بضم الجيم والشين المحجمة بينهما عين مملوءة مع ابى مشهور من
 مسلمة الفتح وعائشة وابن عباس) قال الشوكاني في النيل وقضية السجدة ثابتة من حديث ابن عباس عند الزوار ومن حديث سراقه عند الطبراني ومن حديث
 عائشة عند احمد وابن ماجه ومن حديث عصمة عند الطبراني ومن غير هؤلاء انتهى قلت اخراج احمد وابن ماجه عن عائشة بلفظ النوى صلى الله عليه وسلم قال لو امرنا احد
 ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولوان رجلا امر امرته ان تنقل من جبل احمل الجبل اسق ومن جبل اسق الى جبل احمل الجبل اسق ومن جبل اسق الى جبل احمل الجبل اسق
 ساقه ابن ماجه باسناد فيه على بن زيد بن جردان وفيه مقال وبقي اسناده من رجال الصحيح انتهى (وعبد الله بن ابي اوفى) قال الماقدام معان الشام يسجد
 للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال انبت الشام فوافيتهم بيمين ولا ساقتهم وبطارتهم فودعت في قسطنطين اقل ذلك لك فقال (رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلا تفعلوا) فاني لو كنت امر احد ان يسجد لغير الله لامرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي نفس محمد بيده لا توتي المرأة حق ربها حتى توتي حق زوجها ولو لم
 نفسها وهي على قتب لم تقنع اخوجه احمد وابن ماجه قال الشوكاني وحديث عبد الله بن ابي اوفى ساقه ابن ماجه باسناد صحيح وطلح بن علي اخوجه الترمذي
 في هذا الباب (وام سلمة) اخوجه الترمذي في هذا الباب (والنس) اخوجه احمد بلفظ النوى صلى الله عليه وسلم قال لا يصح للبشر ان يسجد للبشر ولو امرنا احد ان يسجد
 من عظم حق عليا والذي نفس محمد بيده لو كان من قدمه او مفرق راسه فوجه تبغض باليقين والمصديق ثم اسقبلته لتسليمها ادت حقا كان في التلقي رواه ابن عمر قوله (حديث ابى
 هريرة حديث حسن غريب) قال الشوكاني في النيل بعد ذكر احاديث في معني حديث ابو هريرة هذا لفظه فانه لاصح الحديث في انه لاصح الحديث لغير الله لامرت المرأة ان تسجد لزوجها
 يشهد بعضها لبعض ويقوى بعضها بعضا انتهى قوله (اذا الرجل دعا زوجته لحاجة) اي المختصة به كناية عن الجماع (فلتاته) اي لتجبه عوته (وان كانت على المنبر)
 اي ان كانت تحضر على المنبر مع انه شغل شاغل لا يتفرغ منه الى غيره لا بعد نقصائه قال ابن الملك هذا بشرط ان يكون الخبز للزوج لانه دعاها في هذه الحالة فقد
 رضى بان تاكل ما لنفسه وتلقف المال اسهل من وقوع الزوج في الزنا كما في المراقبة قوله (وهذا حديث حسن) واخوجه النسائي وروى الزوار عن زيد بن ارقم بلفظ
 اذا دعا الرجل امراته الى فراشه فلتجب وان كانت على ظهر قتب قوله (ايما امرأة باتت) من البيوتة وفي بعض النسخ ماتت من الموت والظاهر تمامت وكذلك هو
 في رواية ابن ماجه (وزوجها عنها راض) جملة حالية دخلت الجنة لما راعها حق الله وحق عباده قوله (وهذا حديث حسن غريب) وقد صحح الحاكم واقره الذهبي كما
 في النيل (باب ملجاء في حق المرأة على زوجها) قوله (اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلقا) بضم اللام ويسكن لان كمال الايمان يجب حسن الخلق والاحسان الى كافة
 الانسان (وخياركم خياركم لنسائهم) لانهن على الرحمة لضعفهن قوله (وفي الباب عن عائشة) اخوجه الترمذي (وابن عباس) اخوجه ابن ماجه فروعا خيركم
 خيركم لاهله وانا خيركم لاهلي قوله (حديث ابو هريرة حديث حسن صحيح) اخوجه ابو داود الى قوله خلقا (واستوصوا بالنساء خيرا) قال
 القائل لا استوصى قبيل الوصية والعفو اصيبكم بهن خيرا فاقبلوا وصليق فيهن (فانما هن كنوز غائبات منكم من شئنا غير ذلك) الا ان ياتين بفاحشة
 مبينة كالنشوة وسق العشرة وعدم التعفف (فان فعلن فاجر وهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح) بتشديد الراء الكسوة وبالحد المهيمة اي محترمة اي

صحيح الحديث ان يسجد للبشر ان يسجد للبشر لا يمتنع

ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن حل ثنا أحمد بن منيع وهذا قالنا أبو معاوية عن عاصم بن الجهم عن عيسى بن جحان عن مسلم بن سلام عن علي بن
 طلق قال أتى أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الرجل منا يكون في الفلاة فتكون منه الروحية وتكون في الماء فله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا فسا أحدكم فليتنوضأ ولا تأتوا النساء في أعجازهن فان الله لا يستحي من الحق وفي الباب عن عمر بن الخطاب بن ثابت وابن عباس أبو هريرة
 عن علي بن طلق حديث حسن سمعت محمدا يقول لا أعرف أعرابي من طلق عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره هذا الحديث الواحد ولا أعرف هذا الحديث من حديث طلق
 ابن علي السجستاني وكان رأى أن هذا رجل آخر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وروى وكيع هذا الحديث حل ثنا قتيبة وغيره واحد قالوا وكيع عن عبد الملك
 ابن مسلم وهو ابن سلام عن أبيه عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فسا أحدكم فليتنوضأ ولا تأتوا النساء في أعجازهن وعلى هذا هو علي بن طلق
 حل ثنا أبو سعيد الأشج ما أخبرنا أبو خالد الأشعم عن النضر بن عثمان عن حمزة بن محمد عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر
 الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر هذا حديث حسن غريب باب ما جاء في كراهية خروج النساء في الزينة حل ثنا علي بن خنيسم نا عيسى بن يونس
 عن موسى بن عبيدة عن أيوب بن خالد عن ميمونة ابنة سعد كانت خاتمة للنبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المرأة في الزينة
 في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيمة لا نور لها هذا حديث لا يعرف إلا من حديث موسى بن عبيدة وموسى بن عبيدة يصنف في الحديث من قبل حفظه وهو صدوق
 أو شديد شاق (فلا يربطن) بحجة أو بادلها من باب لا فعل قاله القاري (فرشكم من تكوهن) قال الطبري أي لا يذن لأحد أن يدخل منازل لأزواج والنهي يتناول
 الرجال والنساء انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) روى مسلم عنه عن جابر بن قتادة عن أبيه قوله (يعفون) يعفونهم وسكت السمين جهم أسير (باب
 ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن) قوله (عن عيسى بن جحان) بكسر الميملة وتشديد الملهة القاشي مقبول من الثالثة كذا في التقريب وقال في الخلاصة
 وثقة ابن جحان (عن مسلم بن سلام) فمحق السمين وبتشديد اللام قال في التقريب مقبول وقال في الخلاصة وثقة ابن جحان (عن علي بن طلق) قال في الخلاصة علي بن
 طلق بن المنذر الحنفى السجستاني صحابي له ثلاثة أحاديث وعنه مسلم بن سلام (في الفلاة) قال في القاموس من الفلاة القفر أو الفلاة لا مأوى فيها أو الصحراء أو السعة
 ج فلا وفلوت وفلوت وفلوت (فتكون منه الروحية) تصغير الراحة غرض السائل أنه ينبغي أن لا ينقص الموضوع بهذا القول إذا فسا أحدكم أي خرج الرجل طلق
 لأصواته من أسفل الإنسان قاله القاري قال في القاموس فسا فسا فسا مشهور أخرجه (ربما من مفساه بلا صوت) فليتنوضأ وفي رواية إحد أو إذا فسا أحدكم
 في الصلوة فليتنوضأ وليعد الصلوة ولا تأتوا النساء في أعجازهن جمع مجزئ فيجب العين وضرب الجهم على المشهور مؤخر الشيء والملاذير ووجه المناسبة بين الحديثين أنه لما
 ذكر النساء الذي يخرج من الدبر وبزيل الطهارة والتقرب إلى الله ذكر ما هو غلط منه في رفع الطهارة زجوا وتشديد كذا في اللغات قوله (وفي الباب عن عمر) لا رافق على حديثه
 وخزيمة بن ثابت (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله لا يستحي من الحق) لا تأتوا النساء في أدبارهن أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه (وابن عباس) أخرجه الترمذي في
 هذا الباب (وابن هريرة) أخرجه أحمد وابنه مرفوعا بلفظ ملعون من أتى في دبرها قوله (حديث علي بن طلق حديث حسن) وأخرجه ابنه ابنه وسكت عنه ونقل
 المنذري تحسين الترمذي وأقره وصححه ابن جحان قوله (ولا أعرف هذا الحديث من حديث طلق بن علي السجستاني) كذا وقع في نسخة النسخة الحاضرة طلق بن علي السجستاني وقد
 ذكرنا لفظ ابن جحان عبارة الترمذي هذه في تهذيب التهذيب فيه علي بن طلق السجستاني وهو الظاهر عندى والله تعالى أعلم قال الحافظ في هذا الكتاب علي بن طلق
 ابن المنذر بن قيس بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن عبد العزيز بن سحيم نسبة خليفة بن خياط الحنفى البجلي مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الموضوع من الرمي
 غير ذلك وعند مسلم بن سلام قال الترمذي سمعت محمدا يقول لا أعرف أعرابي من طلق غيره هذا الحديث ولا أعرف هذا من حديث علي بن طلق السجستاني قال الترمذي فكانه رأى
 أن هذا رجل آخر وقال ابن عبد البر في الصحيح أنه والد طلق بن علي قلت هو من قولى لأن النسب الذي ذكره خليفة هنا هو النسب المتقدم في ترجمة طلق بن علي من غير
 مخالفة وجم به العسكري انتهت عبارة تهذيب التهذيب بلفظها (وكانه) أو كان الإمام البخاري وهذا مقولة الترمذي قوله (وروى وكيع هذا الحديث) أي
 حديث علي بن طلق المذكور وذكره الترمذي بقوله حدثنا قتيبة وغيره واحد (عن عبد الملك بن مسلم) ثقة شيعي قاله الحافظ (عن علي) هو علي بن طلق المذكور كما
 صرح به الترمذي قوله (عن النضر بن عثمان) بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي صدوق يهيم من لسابعة (عن حمزة بن سليمان) الأسدي النابلسي مروي
 عن ابن عباس كريب مروي عن ابن عباس غير ما ثقة من الخامسة قوله (لا ينظر الله) أي نظر رجة (أبو طلبة) باب ما جاء في كراهية خروج النساء
 في الزينة قوله (مثل المرأة) قال في النهاية المرأة هي التي تدخل في شئ بها أي تتخذ والرفل الذيل ورفل أزاره إذا سبله وتتخرفيه انتهى (في الزينة) أي في
 ثياب الزينة (في غير أهلها) أي بين من يحرم نظرها إليها (كمثل ظلمة يوم القيمة) أي تكون يوم القيمة كمثل ظلمة (لا نور لها) الضمير للمرأة قال الديلمى يزيد التبر
 بالزينة لغير زوجها قوله (وموسى بن عبيدة) يصنف في الحديث من قبل حفظه وهو صدوق قال في التقريب ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار وعبيدة
 بالتصغير وهو ابن لثبط (باب ما جاء في الغيرة) فمحق العجوة وسكت القحطانية بعد هاءاء قال عياض وغيره هي مشتقة من تغير القلب هي جان الغضب
 المشركه فيها به لا تخصص أحد ما يكون ذلك بين الزوجين هذا في حق الأممي وما في حق الله فقال الخطابي أحسن ما يفسر به ما أنشئ في حديث أبو هريرة يعني

وقد روي عنه شعبة والثوري قد رآه بعضهم عن موسى بن عبيدة ولم يرفعه باب ما جاء في الغيرة حدثنا الحفيد بن مسعدة ثنا شفيان بن يحيى عن
 الخجاف الصواف عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يغار المؤمن يغار وغيره الله ان ياتي المؤمن
 ما حرم عليه وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن عمر حديث ابي هريرة حديث حسن غريب قد روي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن عروة عن أسماء ابنة
 ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وكلا الحديثين صحيح وحجاج الصواف هو حجاج بن ابي عثمان وابو عثمان اسمه ميسرة وحجاج بن ابي الصلت ثقة
 يحيى بن سعيد القطان **ح** ثنا ابو عيسى نا ابو بكر الطخارفي عن علي بن عبد الله المزني قال سالت يحيى بن سعيد القطان عن حجاج الصواف فقال هو فطن كثير
 باب ما جاء في كراهية ان تسافر المرأة وحدها حدثنا احمد بن منيع نا ابو معاوية عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يجزى لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر بغير اثنين ثلاثة ايام فصاعدا الا ومعها اباؤها او اخوها او زوجها او ابنتها او ذو محرم منها وفي
 الباب عن ابي هريرة وابو عباس ابن عمر هذا حديث حسن صحيح وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسافر امرأة مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم و
 العمل على هذا عند اهل العلم كرهون للمرأة ان تسافر الا مع ذي محرم واختلف اهل العلم في المرأة اذا كانت موسرة ولم يكن لها محرم هل تجزى فقال بعض اهل
 العلم لا يجب عليها الحج لان المحرم من السبل لقول الله عز وجل من استطاع اليه سبيلا فقالوا اذا لم يكن لها محرم فليس سبيلا اليه سبيلا وهو قول

حديث الباب وهو قوله وغيره الله ان ياتي المؤمن ما حرم عليه قال عياض ويحتمل ان تكون الغيرة في حق الله الاشارة الى التغيير حال فاعل ذلك وقيل الغيرة في الاصل الحية
 والنفقة وهو تفسير بلادة التغيير فيرجع الى الغضب قد نسب سبحانه وتعالى الى نفسه الغضب الرضا وقال ابن العربي التغيير محال على الله بالدلالة القطعية فيجبنا وبالله
 بلائهم كالوعيد وايضا العقوبة بالفاعل ونحو ذلك انتهى **قوله** (ان الله يغار) بفتح الغاء الثانية والعين المحجمة من الغيرة ومعنى غيرة الله مبين في هذا الحديث (واللؤمن
 يغار) تقدم معنى الغيرة في الادعي (وغيره الله ان ياتي المؤمن ما حرم عليه) من الفواحش وسائر المنهيات والحرمات **قوله** (وفي الباب عن عائشة) اخرج البخاري

في الكون والنكاح (وعبد الله بن عمر) لينظر من اخرج حديثه **قوله** (حدثنا ابي هريرة حديث حسن غريب) واخرجه البخاري مسلم **قوله** (وقد روي عن يحيى
 بن ابي كثير عن ابي سلمة عن عروة عن أسماء ابنة ابي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث) اخرجه البخاري مسلم (يكفي ابا الصلت) بمقتضى وسكوت الام وبثناة
 فوق كذا في المغني **قوله** (حدثنا ابو عيسى نا ابو بكر الطخارفي عن علي بن عبد الله المزني قال سالت يحيى بن سعيد القطان عن حجاج الصواف فقال هو فطن كثير
 الطخارفي **قوله** (هو فطن كثير) اي جاد قائل وفطن بفتح الفاء وكسر الطاء من الفطنة وكيس كجيد من الكيس وهو خلاف الحق والعقل **باب ما جاء في كراهية**

ان تسافر المرأة وحدها **قوله** (لا يجزى لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومان النبي المذكور يخص بالمؤمنات فتخرج الكافرات كتابا او حربية وقد قال به
 بعض اهل العلم **واجيب** بان الايمان هو الذي يستمر للمتصف به خطأ بل الشارع فينتفع به ويتقاده فلذلك قيد به او ان الصف ذكر لك كيد التحريم ولم يقصد به
 اخراج ما سواه قاله الحافظ (ثلاثة ايام فصاعدا) وقع في حديث ابن عمر عند مسلم مسيرة ثلاث ليال والجمع بينهما ان المراد ثلاثة ايام بلياليها او ثلاث ليال يا ايامها
 (لا ومعهم منها) بفتح الهم والمادة من لا يجزى لها **قوله** (وفي الباب عن ابي هريرة) اخرج البخاري مسلم **قوله** (وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسافر
 امرأة مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم) اخرج الترمذي في هذا الباب من حديث ابي هريرة واخرجه الشيخان ايضا من حديثه **قوله** (والعمل على هذا عند اهل العلم

كرهون للمرأة ان تسافر الا مع ذي محرم) كذا قال الحنفية يباح لها الخروج الى ما دون مسافة القصر بغير محرم وقال اكثر اهل العلم يحرم لها الخروج في كل سفر طويلا كان
 او قصيرا ولا يتوقف حرمة الخروج بغير المحرم على مسافة القصر بل اطلاق حديث ابن عباس بلفظ لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم قال الحافظ في فتح الباري تحت هذا الحديث
 كذا اطلق السفر وقيد به في حديث ابي سعيد الا في الباب قال مسيرة يومين ومضى في الصلوة حديث ابي هريرة مقيد بمسيرة يوم وليلة وعنده روايات اخرى حديث

ابن عمر فيه مقيد بثلاثة ايام وعنده روايات اخرى ايضا وقد عمل اكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقييدات انتهى وحجة الحنفية ان المنع المقيد بالثلاث
 متيقن وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن **ولو قص** بان الرأية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغي الاخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ومن
 قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص وترك حمل الطلاق على القيد ونحو ذلك هذا الاختلاف اما وقع في الاحاديث المتقدمة فيها التقييد بخلاف نخذ
 ابن عباس فانه لم يختلف عليه فيه قال في الرأية يباح لها الخروج الى ما دون مدة السفر بغير محرم قال ابن الهمام رحمه الله تعالى في الصبي عن ابي سعيد الخدري

رضي الله عنه فروى عن عائشة ان تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او ابوها او اخوها او ابنتها او ذو محرم منها واخر جاعن ابي هريرة لا يجزى لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم
 وليلة الا مع ذي محرم وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ اودع اودع يريد اعني في سخن واثنى عشر ميلا على ما في القاموس وهو عند ابن حبان في
 صحيحه وقال صحيح على شرط مسلم وللطبراني في معجمه ثلاثة اميال فقيل له ان الناس يقولون ثلاثة ايام فقال وهو ما قال المنذري ليس في هذا نيبان فانه محتمل
 انه صلى الله عليه وسلم قالها في مواضع مختلفة بحسب الاسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كله تمثيلا لا قلا الا بعدد واليوم الواحد اول العدة واقوله والا ثلثان اول الكيس

واقوله والثلاثة اول الجمع فكانه اشار الى ان هذا في قلة الزمن لا يجزى لها السفر غير محرم فكيف اذا زاد انتهى حاصله انه نهي عن الخروج اقل كل عدد على منعه فحرم

وروي عن عائشة ان تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او ابوها او اخوها او ابنتها او ذو محرم منها

سفیان الثوري واهل الكوفة وقال بعض اهل الحل اذا كان الطريق آمنا فانها تخرج مع الناس في الحج وهو قول مالك بن انس والشافعي حل ثلثا الحسن بن علي الحلواني
ثالثين ثم قال مالك بن انس عن سفيان بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشا في المرأة مسيرة يوم وليك الا معها اذ يحرم
هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في كراهية الدخول على الغيبات حل ثلثا فتية ثلثا في الحديث عن يزيد بن ابي حبيب عن ابو الخيزر عن عقبة بن عامر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله ان رأيت الحو قال الحو الموت وفي الباب عن عمر بن الخطاب
وعمر بن العاص حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح وانما معنى كراهية الدخول على النساء على نحو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخلون
رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان ومعنى قوله الحموي يقال الحو اخو الزوج كانه كره له ان يدخل بها باب حل ثلثا فتمن على ناعسي بن
يونس عن مجاهد عن الشعبي عن جابر بن الجهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلجوا على الغيبات فان الشيطان يحكي من احدكم كبري الدن قلنا ومنك قال نعم
ولكن الله اعانني عليه فاشهد هذا حديث غريب من هذا الوجه وقول كبري من في مجالس سفيان بن عيينة من قبل حفظه وسمعت علي بن خشرم يقول قال سفيان
ابن عيينة في تفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الله اعانني عليه فاشهد هذا حديث غريب من هذا الوجه وقول كبري من في مجالس سفيان بن عيينة من قبل حفظه وسمعت علي بن خشرم يقول قال سفيان
التي يكون زوجها غائبا والغيبات جماعة الغيبات

عن ابي عبد الله مطلقا لا يحرم وزوج وقوله بالفتح مطلقا ان حل السفر على الثوري ما في الصحيحين عن ابن عباس مرفوعا لا تشا في المرأة الا مع ذي محرم والسفر لغة يطلى على ذلك انتهى
كلما لم يلق كذا في المرأة قوله (وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة) وهو قول ابو حنيفة وهو القول الرابع عندنا في الله تعالى اعلم قال احمد لا يجب للحج المرأة اذا لم يجد
محرم او لم يكن المحرم شرط في الحج ذهب ابو حنيفة والشافعي والحق في احد قوليه على خلاف بينهما هل هو شرط اذ اراد شرط وجوب قال مالك وهو مروي عن احمد
انه لا يجب للمحرم في سفر الفريضة وروي عن الشافعي وجعلوا محض صا من عموم الاحاديث بالاجماع ومن جهة سفر الفريضة سفر الحج واجيب بان الجمع عليه فان سفر الفريضة
فلا يقاس عليه سفر الاختيار كذا قال صاحب المغني وايضا قد وقع عند الدارقطني بلفظ لا يحج امرأة الا معها زوج وصححه ابو عوانة وفي رواية للدارقطني ايضا عن ابو امامة
مرفوعا لا تشا في المرأة سفر ثلاثة ايام او تخرج الا معها زوجها فكيف يخص سفر الحج من بقية الاسفار وقد قيل ان اعتبار المحرم انما هو في حق من كانت شابة لا في حق
الجزولانه لا تشتهى وقيل لا فرق لان لكل ساقط لقطا وهو ماعا للامر النادر وقد اخبر ايضا من لم يعتد بالمحرم في سفر الحج بما في البخاري من حديث علي بن خاتم مروي
بلفظ يوشك ان تخرج الطعنة من الحيرة فلو لم يلبث الا جوار معها ولعقب بانه يدل على جواز ذلك على جازة واجيب عن هذا بانه خبر في سياق المرح وروى عنه
الاسلام فيجوز على الجواز والاولى حمله على ما قاله المتقرب جمع بينه بين احاديث الباب كذا في النبل: باب ما جاء في كراهية الدخول على الغيبات جمع الغيبة بضم
الميم ثم غين بفتح مكسوة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة من غاب عنها زوجها يقال غابت المرأة زوجها اذا غاب زوجها قوله (اياكم والدخول) بالنصب على التحذير
هو تنبيه المخاطب على محذور عندكم قيل اياك والاسد وقوله اياكم مفعول بفعل مضمر تقديره اتقوا واتقوا بالاحكام اتقوا انفسكم ان تدخلوا على النساء والنساء
ان يدخلن عليكم وفي رواية عند مسد لا تدخلوا على النساء وتضمن من الدخول منع الخلوة بها بالطريق الاولى را فرأيت الحو بفتح الحاء المهمله وسكون الميم وبالأول قال
في القاموس حو المرأة وحوؤها وحوؤها وحوؤها ابرزوها ومن كان من قبله والان في حجة وحو الرجل بامرأته او اخوها او غيرها او الاحكام من قبلها خاصة انتهى قول
الثوري المراد في الحديث اقارب الزوج غير ابائه وابنائهم محارم الزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وانما المراد الاخ وابن الاخ والعمة وابن العم وابن
الاخت ونحوهم ما يحل لها تزويجه لولم تكن متزوجة وجرت العادة بالنساء هل فيه فيخلو الاخ بامرأة اخيه فتشبه بالموت وهو على المنع من الاجنبى انتهى قلت قال
الثوري هو الظاهر وبه جزم الترمذي وغيره وزاد ابن وهب في رتيه عند مسلم سمعت الليث يقول للحواخو الزوج وما اشبهه من اقارب الزوج ابن العم ونحوه وقال
الحواخو الموت قال القزويني في الفهرست للعوفان دخول ثريبا الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والفسدة اى فهو محرم معلوم التحريم وانما بالغ في الرجوع وشبهه
بالموت لتساخ الناس به من جهة الزوج والزوجة لا يفهم بذلك حق كانه ليس باجنبي من المرأة فخرج هذا يخرج قول العرب الاسد الموت والحوب الموت اى القاء يفضي
الى الموت وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي الى موت الدين او الموت بها بطلانها عند غير الزوج او الى الرحمان وقعت الفاحشة قوله (وفي الباب عن عمر) اخبره الترمذي
بلفظ لا يدخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان كذا في المشكوة (وجاب) اخبره الترمذي في هذا الباب واخرج مسلم عن جابر مرفوعا بلفظ الا لا يبيتون رجلا عند
امرأة ثيب الا ان يكون ثالثهما الشيطان (اخرج مسلم وفي الباب عن ابن عباس اخبره الشيخان بلفظ لا يدخل رجل على امرأة ولا يبيت فومعها الا معها اذ
محرم قوله (حديث عقبة بن عامر حديث حسن صحيح) واخرج الشيخان قوله (على نحو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدخلون رجل بامرأة هذا الحديث الذي اشار
الترمذي اخبره احمد من حديث عامر بن ربيعة قاله الحافظ في الفهرست الا كان ثالثهما الشيطان) برفع الاول ونصب الثاني ويجوز العكس الاستثناء مفرغ والمعنى ان
الشيطان ممن ايهم شهوة كل منهما حتى يلقيا في الزنا قوله (لا تلجوا) من اللجوا اى لا تدخلوا على الغيبات اى الاجنبات اللاتي غاب عنهن ازواجهن رافا الشيطان
يجي من احدكم اى يها الرجال والنساء (محوى الدم) بفتح الميم اى مثل حريان في بدك من حيث لا ترونه قال في الجمع يحتمل الحقيقة بان جعل له قرة على الجوى في باطن

باب حل ثلثنا محمد بن يشار عن رافع بن عاصم ناهاهم عن قتادة عن مورتق عن ابي الاوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة عورة فاذا خرجت
استشرفها الشيطان هذا الحديث حسن صحيح غريب يا رجل ثلثنا الحسن بن عرفة نا اسمعيل بن عياش عن يحيى بن سعد عن خالد بن معدان عن كثير
ابن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذي امرأة زوجها في الدنيا الا قالت زوجتي من الحور العين لا تؤذيها فانتك الله فانما
هو عندك رجل يوشك ان يفارقك اليها هذا حديث غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه ودواة اسمعيل بن عياش عن الشاميين اصله وله على اهل
الحجاز واهل العراق مناكير لبس
عنه الله الرحمن الرحيم ابواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب طلاق
في طلاق الشبهة حل ثلثنا قتيبة بن سعيد نا محمد بن زيد عن ابي بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير قال سالت ابن عمر عن رجل طلق امراته وهو حائض
الانسان ويجعل الاستعانة بكثرة وسوسته وقتلنا منك اي يا رسول الله قال ومن اي معنى ايضا فاسلم بصيغة الماضي اي استسلم وانقاد وبصيغة المضارع المتكلم اي
اسلم انا منه قال في الجمع وهما روايتان مشهورتان قوله وقد تكلم بعضهم في مجالس سعيد بن قيس حفظه قال الحافظ جال جال بضم اوله وتخفيف الجيم بن سعيد بن عيسى
الهمداني بسكون الميم ابو عمرو الكوفي ليس بالقوي وقد تغير في اخره وسمعت علي بن خشرم بلكاء والشيخ المجتهد بن زعفران شيخ الترمذي وتلويح ابن عيينة ثقة
يعني فاسلم انا منه يعني قوله فاسلم بصيغة المضارع المتكلم قال سفيان قال الشيطان لا يسلم يعني قوله فاسلم ليس بصيغة الماضي حتى ثبتت اسلام الشيطان قال الشيطان
لا يسلم قال في الجمع وهو ضعيف فان الله تعالى على كل شيء قدير فلا يبعد تخصيصه من فضله باسلام قريبه انما قال ابن الاثير في النهاية وما من ادعى الا ومعها
شيطان قيل ومعك قال نعم ولكن الله اعانني عليه فاسلم وفي رواية حتى اسلم وانقاد واستسلم وكف عن وسوسته وقيل دخل في الاسلام فسلمت من شره وقيل انما فاسلم
بضم الميم على انه فعل مستقبل اي اسلم انا منه من شره ويشهد الاول للحديث كان شيطان آدم كافرا وشيطان مسلم اتفق قلت لو صح هذا الحديث لكان شاهدا
قويا للاول واذا لم اتفق على سنده ولا على من اخبره باب قوله عن مورتق بضم الميم وكسر الراء المشددة ابن مشير بن بقره الراء كمد حركه في الخلاصة وقال
في القريب مورتق بتشديد الراء ابن مشير بضم اوله وفتح المعجمة وسكون الميم وكسر الراء بعد هاجيم الجمل ثقة عاب من كبار الثالثة قوله (المرأة عورة) قال في
جمع الجحار رجل المرأة نفسها عورة لانها اذا ظهرت يستحي منها كما يستحي من العورة اذا ظهرت والعورة السوءة وكل ما يستحي منه اذا ظهر وقيل فهادت عورة
(فاذا خرجت استشرفها الشيطان) اي زينها في نظر الرجال وقيل اي نظر اليها ليغويها ويغوي غيرها بها كيو قعها واحدها في الفتنة او يريد بان شيطان شيطا
والعنقوان المرأة يستقيم برزها وظهورها فاذا خرجت امعن النظر اليها ليغويها ويغوي غيرها بها كيو قعها واحدها في الفتنة او يريد بان شيطان شيطا
الان من اهل الفسوق سمعوا به على التشبيه باب قوله عن جابر بكسر الهمزة بن سعد السجوي الحمصي ثقة ثبت من السادسة قوله (لا تؤذي بصيغة النفي من الجور)
اي نهي اهل الجنة جميع حور ادمي الشديدة بياض العين الشديدة سوداها العين بكسر العين جمع عين بمعنى الواسعة العين لا تؤذيها نوح مخاضة (قاتك الله) اي
قتلت اولئك او عاذاك وقد رتب للتعجب كترت يداه وقد لا يراد به وقوع ومنه قاتل الله سمه كذا في الجمع (فانما هو) اي الزوج (عندك وخيل) اي ضيف تزييل
يعني هو كالضيف عليك وانت لست باهل له حقيقة وانما نحن اهله فيفارقك ويحق بنا يوشك ان يفارقك اليها اي واصلها اليها قوله (هذا حديث غريب)
واخرجه ابن ملجة (ورواية اسمعيل بن عياش عن الشاميين اصله وله عن اهل الحجاز واهل العراق مناكير) قال الحافظ في التقریب اسمعيل بن عياش بن سليم العنسي
بالنون ابو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن اهل بلده مغلط في غيرهم من الثامنة وقال الخزرجي في الخلاصة وثقه احمد وابن معين ودرسيم والبخاري وابن عدي في
اهل الشام وضعفوه في الحجازيين انتهى قلت روى اسمعيل بن عياش حديث الباب عن يحيى بن سعد وهو شامي حمصي فظاهر ان هذا الحديث حسن فان المرأة
غير اسمعيل بن عياش ثقات مقبولون باب ابواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطلاق في اللغة حل الوفاق مشتق من الاطلاق
وهو الامر سال والترك وفي الشرع حل عقد التزويج فقط وهو موافق لبعض افراد مدلوله للعوى قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي وفي الشرع بتقريره وطلقت المرأة
بفتح الطاء وضم اللام وفتحها ايضا وهو فصح وطلقت ايضا كضم اوله وكسر اللام الثقيلة فان خفت فهو خاص بالولادة والمضارع فيهما بضم اللام والمصدر في
الولادة خلقا ساكتة اللام فحقا فيهما كذا في فتح الباري واللعان مصدر لا عن بلا عن ملائحة ولعنا وهو مشتق من اللعن وهو الطرد والابى بعدهما من الرحمة
او بعد كل منهما عن الآخر ولا يجتمعان ابدا واللعان واللعان والملاعنة بمعنى ويقال تلعننا والتعنا ولا عن الحاكم بينهما وهو شرعا عبارة عن شهادات مؤكدة باليمين
مقرنة باللعن قائمة مقام حل القذف في حق وحل الزنا في حقها اذا تلعننا سقطت القذات عنه وحل الزنا عنها كذا في افسر العلماء الحنفية والاصل فيه قوله تعالى
والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شاهد الا لانفسهم فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
ويذكر اعها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله ان كان من الصادقين (باب ما جاء في طلاق السنة)
قال الامام البخاري في صحيحه طلاق السنة ان يطلقها طاهرا من غير جماع ويشهد شاهدان قال الحافظ في الفقه روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى
فطلقهن لعدتهن قال في الطهر من غير جماع واخرج عن جم من الصحابة ومن بعدهم كذلك قوله (وهي حائض) قيل هذه جملة من المبتدأ والخبر فالمطابقة

فقال هل تعرف عبد الله بن عمر فإنه طلق امرأته وهي حائض فسال عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يراجعها قال قلت فيعتد بتلك الطليقة قال فنه أرايت
أن عجزوا استخمي حل ثلثاً دناءة وكبر عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن أبيه أنه طلق امرأته في الحيض فسال عمر النبي صلى الله
عليه وسلم فقال مرة فليبرأ جعها ثم يطلقها طاهراً أو حاملاً حديث يونس بن جبير عن ابن عمر حديث حسن صحيح وكذلك حديث سالم عن ابن عمر وقد روى هذا
الحديث من غير وجه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن طلاق السنة أن يطلقها
طاهراً من غير جأع وقال بعضهم أن طلاقها ثلاثاً وهي طاهر فانه يكون للسنة أيضاً وهو قول الشافعي وأحمد قال بعضهم لا يكون ثلاثاً للسنة إلا أن يطلقها
واحدة وهو قول الثوري وإسحاق وقالوا في طلاق الحامل يطلقها متى شاء وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعضهم يطلقها عند كل شهر تطليقة
بأبى جاء في الرجل طلق امرأته التتبع فلها نكاح ما قيدت عن جري بن حازم عن الزبير بن سعد عن عبد الله بن يزيد بن ركانة

بينيما شرط واجب بان الصفة إذا كانت خاصة بالنساء فلا حرجة اليها كذا في عمدة القاري (فقال) أي ابن عمر (هل تعرف عبد الله بن عمر) إنما قال له ذلك مع أنه يعرفه
وهو الذي يجابهه ليقدره على اتباع السنة وعلى القبول من ناكلها وأنه يلزم العامة لاقتداء بمشاهير العلماء فقروا على ما يلزمه من ذلك لا أنه ظن أنه لا يعرفه قاله الخطيب
وغيره (فانه) أي عبد الله بن عمر (طلق امرأته) اسمها أمية بنت غفار قاله النووي في تهذيبه وقيل بنت عمار بن رفيع العين المهمة وتشديد الميم ووقع في مسند أحمد
اسمها نواف رفيع النون قال الحافظ ويمكن الجمع بأن يكون اسمها أمية ولقبها النوار انتهى (فأمره أن يراجعها) وفي رواية أن رجلاً صاحب المشكة عن الصبيح بن قبيط في رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال القاري فيه دليل على حرمه الطلاق في الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لا يعقب بغير حرام (قال قلت) أي قال يونس بن جبير قلت لابن عمر (فيعتد)
بصفة المجهول أي يحسب (قال) أي ابن عمر (فنه) أصله فما وهو استفهام فيه انكفاء أي فما يكون إن لم تحسب ويحتمل أن تكون لها أصلية وهي كلمة تعال للنزول
كف عن هذا الكلام فانه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر قول ابن عمر فنه معناه فأي شيء يكون إذا لم يعتد بها أنكار القول السائل يعتد بها فانه قال
وهل من ذلك بد رأيته أن عجزوا استخمي (القول لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة ويريد به نفسه وإن أعاد الضمير بلفظ الخيبة وقد جلد في رواية لمسلم عن ابن
مولى لا اعتد بها وإن كنت عجزت واستخمت وقوله رأيته أي أخبرني قال الحافظ بن حجر قوله رأيته أن عجزوا استخمي أي أن عجز عن فرض ليقمه أي لم يفتق فلم يأت به
يكون ذلك عندنا هو قال الخطابي في الكلام حذف أي رأيته أن عجزوا استخمي أسقط عند الطلاق حمقاً وبطله عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه قوله (مرة)
فليبرأ جعها) اختلف في وجوب الرجعة فذهب إليه مالك وأحمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور أنها مستقبلة وذكر صاحب الهداية أنها واجبة لو رداً
بها قاله العيني قلت وأخبرني قال باستحباب الرجعة بان ابتدء النكاح لا يجب فاستدل أمية كذلك قال الظاهر قول من قال بالوجوب لو رداً الأمر بها ثم يطلقها
طاهراً أو حاملاً استدلل به من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور وعن أحمد روايته أنه ليس بسني ولا بدعي واختلف في المراء بقوله طاهر هل المراء
به انقطاع الدم أو النظر بالنفس على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما في رواية عند الساق في هذه القصة قال عمر بن عبد الله فليبرأ جعها فإذا اغتسلت
من حیضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها وإن شاء أن يمسه فليمسكها قاله الحافظ قوله (حديث يونس بن جبير عن ابن عمر حديث حسن صحيح الخ) حديث ابن عمر
هذا أخرجه الأئمة الستة وله طرق والفاظ قوله (وقال بعضهم أن يطلقها ثلاثاً وهي طاهر فانه يكون للسنة أيضاً وهو قول الشافعي وأحمد) قال القاري في المراجعة قال في
شرح السنة استدلل الشافعي على أن الجمع بين الطلقات الثلاث مباح ولا يكون بدعة لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ركانة بن عبد يزيد حين طلق امرأته البتة فأرادت
بها ولم يمان يرد أكثر من واحدة وهو قول الشافعي فيه بحث فانه إنما يدل على وقوع الثلاث وإما على كونه مباحاً إجماعاً فلا انتهى ما في المراجعة قلت خذ ركانة هذا
ضعيف مضطرب كما استنفق فهو لا يصلح أن يحتج به على أن الجمع بين الطلقات الثلاث مباح ولا على وقوع الثلاث قال العيني في شرح البحار واختلفوا في طلاق السنة
فقال مالك طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته في طهر لم يمسه فيها تطليقة واحدة فتركها حتى يقضي لعدة برؤية رجل الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث
الأدري وقال ابن خزيمة هذا حسن من الطلاق وله قول آخر وهو ما إذا أراد أن يطلقها ثلاثاً طلقها عند كل طهر طليقة واحدة من غير جأع وهو قول الثوري و
اشتهر زعم الزينبي أن الخلاق على ثلاثة أوجه عند أصحاب أبي حنيفة حسن وأحسن وبدعي فالأحسن أن يطلقها وهي مدخول بها تطليقة واحدة في طهر له إجماع
فيه ويتركها حتى يقضي لعدة والحسن وهو طلاق الستة وهو أن يطلق المدخول بها ثلاثاً في ثلاث أوجه أو أبدعي أن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة أو ثلاثاً في طهر
واحدة فإذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً انتهى كلام العيني (باب ما جاء في طلاق امرأته البتة) قوله (عن الزبير بن سعد) كذا في النسخ المروجة الزبير بن
سعد وفي سنن إرداد وسنن ابن لمجة الزبير بن سعيد وكذلك في الخلاصة والميزان والتقريب فهو الصحيح قال الذهبي في الميزان في ترجمته روى عباس عن ابن معين ثقة و
قال في موضع آخر ليس بشيء وقال الساقى ضعيف وهو معروف بحديث في طلاق البتة وقال في التقريب ابن الحديث (عن عبد الله بن يزيد بن ركانة) بهم المراء وهو عبد
ابن علي بن يزيد بن ركانة وكذلك وقع في سنن إرداد وسنن ابن لمجة وقال الحافظ في التقريب قد ينسب المراء وقال هو ابن الحديث وقال الذهبي في الميزان في
ترجمته قال العيني أسنده مضطرب ولا يتابع على حديثه وساق حديث جري بن حازم عن الزبير بن سعيد الطلمي عن عبد الله بن أبيه عن جدته أمية البتة الخ

باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة حل ثلثا هذا ناجز يعنى مغيرة عن الشعبي قال قالت فاطمة بنت قيس طلقني زوجي ثلاثا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سكنى لك ولا نفقة قال مغيرة فذكرته لابراهيم فقال قال عمر لا تدع كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم يقول امرأة لا تدري احفظت ام نسيت فكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة حل ثلثا احمد بن منيع ناھشيم ناھشيم واسماعيل ومجالد قال هشيم ونا داود ايضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة ابنة قيس فالتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقالت طلقها زوجها البتة فاحصتها في السكنى والنفقة فلم يجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة وفي حديث داود قالت وامرن ان ائتلك في بيت ابن ام مكتوم هذا حديث حسن صحيح وهو قول بعض اهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح والشعبي بن يقطين احمد واسحاق وقالوا ليس للمطلقة سكنى ولا نفقة اذا لم يملك زوجها الرجعة وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وعبد الله ان المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة وقال بعض اهل العلم لها السكنى ولا نفقة لها وهو قول مالك بن انس والليث بن سعد والشافعي

فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية قال ليس كما قلت ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلم يجد بدا من متابعتها فلما وليت رجعت الى ما كنت اعرف قال علي واصل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي واخرج ابن ابي شيبة عن طريق عن علي بن ابي رباح ما حكاه عنه زاذان من اختيارة واخذ مالك بقول زيد بن ثابت واخرج بعض اتباعه لكونها اذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بان معنى الخيارات احد الامرين اما الاخذ واما التارك فلعلنا اذا اختارت نفسها تكون مطلقة رجعية لم يجعل مقتضى اللفظ لها تكون بعد في اسرار الزوج وتكون كمن خيبرين شيئين فاختار غيرهما واخذ بالخيبة بقول عمر ابن سعود فيما اذا اختارت نفسها فواحدة بائنة ولا يرد عليه الا والسابق هو وقال الشافعي التحريم كناية فاذا خيرا الزوج امراته واراد بذلك تخييرها بين ان تطلق منه وبين ان تستمر في عصمتها فاختارت نفسها وارادت بذلك الطلاق طلقت فلما قالت لمارد باختار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا انه لو وقع التصريح في التحيين بالتطبيق ان الطلاق يقع جزئيا به على ان فيضنا حافظ الوقت ابو الفضل العراقي في شرح الترمذي ونبه صاحب الهداية من الحقيقة على اشتراط ذكر النفس في التحير فلو قال مثلاً اختاري فقال اخترت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعلمه وهو طاهر كمن محله الطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ وقال صاحب الهداية ايضا ان قال اختاري ينزى به الطلاق فلها ان تطلق نفسها ويقع بائنة فلو لم ينفع فلو باطل وكذا القول اختار فقال اختارت فلن ينفى فقالت اختارت نفسي وقعت طلاق رجعية وقال الخطابي يروى من قول عائشة فاخترناه فليكن ذلك طلاقاً لها لو اختارت نفسها كان ذلك طلاقاً ووافقه القرطبي في المفهوم فقال في الحديث ان الخيرة اذا اختارت نفسها ان نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج الى بطلان بل فظ يدل على الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور قال الخطابي ان ذلك مجزؤه لا يكون طلاقاً بل بمنزلة الزوج الطلاق لان فيها تفعلاً بين امتعك واسرحتك اي بعد الاختيار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم انتهى ما في فتح الباري : باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة قوله (وطلقني زوجي ثلاثا) وفي رواية فبعثنا اليها بتطبيقه كانت بقيت لها (لا سكنى لك ولا نفقة) استدلل به احمد واسحاق وغيرهما على ان المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة (فذكرته) اي حديث فاطمة بنت قيس

(لا ابراهيم هو النخعي فقال) اي ابراهيم راكع (فتح الدال) اي لا تترك كتاب الله وسنة نبينا) سياقي بيان ما هو المراد من كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة لا تدري احفظت ام نسيت فكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة استدلل به من قال ان المطلقة ثلاثا لا نفقة والسكنى قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرج حديث فاطمة بنت قيس المجاعة بالفاظ مختصرة وهو قوله وهو قول بعض اهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح والشعبي بن يقطين احمد واسحاق وقالوا ليس للمطلقة سكنى ولا نفقة اذا لم يملك زوجها الرجعة وهو قول عمر بن دينار وطائفة وعكرمة وابراهيم في رواية واهل الظاهر كذا في عدة القاري وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر وعبد الله ان المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة وهو قول حماد وشريح والنخعي وابن ابي ابي داود وشعبة والحسن بن صالح وابو خزيمة وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقال بعض اهل العلم لها السكنى ولا نفقة لها وهو قول مالك بن انس والليث بن سعد والشافعي وهو قول عبد الرحمن بن مهدي وابو عبيدة وقال بعض اهل العلم ان لها النفقة دون السكنى كاهل الشوكاني في النيل واحتمل الاولون بحديث فاطمة بنت قيس المذكور في الباب وهو نص صحيح صريح وفيه المسئلة قال العيني في شرح الجازي قصة فاطمة بنت قيس رويت من وجوه صحاح متواترة انتهى واحتمل من قال ان لها النفقة والسكنى بقول عمر رضي الله عنه لا تترك كتاب الله وسنة نبينا يقول امرأة لا تدري احفظت ام نسيت لها السكنى والنفقة قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة وخرجت النساء ولفظه قال قال عمر لها ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والى لا تترك كتاب الله لقول امرأة قالوا انظر ان حديث فاطمة بنت قيس مخالف لكتاب الله وسنة نبينا واجيب بان القول بانه مخالف لكتاب الله ليس صحيح فان الذي فيهمه السلف من قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فهو ما فهمته فاطمة من كونه في الرجعة لقوله في آخر الآية لعل الله يجدت بعد ذلك الامر الذي يرجي احد اثمها الرجعة لاسواه وهو الذي حكاه الطبري عن قتادة والحسن في السدي الصحيح ولم يحك عن احد غيرهم خلافة قال الشوكاني ولو سلم العموم في الآية لكان حديث فاطمة بنت قيس مخصصا له وبدل ان يظهر ان العمل بليس بترك الكتاب العزيز كما قال عمر فان قلت ان قوله وسنة نبينا يدل على انه قد حفظ في ذلك شيئا من السنة يخالف قول فاطمة لما تقررت ان قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرخصة قلت وجه الآية

وقال الشافعي انما جعلنا لها السكنى بكتاب الله قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة قالوا هو البذاء ان تبذوا وعلى اهلها و
اعتل بان فاطمة ابنة قيس لم يجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم السكنى لما كانت تبذو وعلى اهلها قال الشافعي لا نفقة لها الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة
حديث فاطمة بنت قيس باب ما جاء لاطلاق قبل النكاح حدثنا احمد بن منيع نا هاشم نا عامر الاحول عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح لادم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك وفي الباب عن معاذ وجابر وابن عباس عائشة حديث
عبد الله بن عمر حديث حسن صحيح وهو احسن شيء روى في هذا الباب هو قول اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

بانه لم يثبت شيء من السنة مخالف قول فاطمة وما وقع في بعض الروايات عن عمر انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة فقد قال الامام احمد لا يصح
ذلك عن عمر وقال الدارقطني المستبيل فاطمة قطعاً وايضاً تلك الرواية عن عمر من طريق ابراهيم الخنزي ومولاه بعد موت عمر بسنتين فان قلت قال صاحب العرف الشاذي
ان الخنزي يرسل الاصمعي كما في اوائل التهيد انتهى قلت قال الحافظ في تهذيب التهذيب جماعة من الاثمة صحوا امر اسيله وخص البيهقي ذلك بما ارسله ابن مسعود
انتهى وقال الشافعي انما جعلنا لها اي المطلقة ثلاثاً والسكنى بكتاب الله قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة قوله تعالى تعالى
هكذا يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لحدنهن واحصوا العدة واتقوا الله ربيكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة وتلك حد الله
ومن يتعد حد الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يجدت بعد ذلك امر اذا بلغن اجلهن فامسكهن بمعروف او نارقوهن بمعروف الخ والظاهر ان قوله تعالى هذا
للمطلقات الرجعية فاستدل الشافعي به على ان المطلقة ثلاثاً السكنى محل نظر فتفكر قالوا هو البذاء ان تبذوا على اهلها قال في القاموس البذاء كرضي الرجل الفاحش
وهي بالهاء وقد بين ذلك ابو ذرمة وبل ردت عليهم وابذيتهم من البذاء وهو الكلام القبيح انتهى وقال في تفسير الخازن قال ابن عباس لفاحشة المبينة بذر امرأته على
اهل زوجها فيجعل اخراجها لسوء خلفها وقيل اراد بالفاحشة ان تزني فتخرج لاقامة الحد عليها ثم تدر الى منزلها ويروى لك عن ابن مسعود انتهى وراعت بان فاطمة
ابنة قيس لم يجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم السكنى لما كانت تبذو وعلى اهلها وفي رواية للبخاري وغيره ان عائشة عابت لك اشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان
وحش خفي على ناحيتها فلذلك اخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الرواية تدل على ان سبب الاذن في انتقال فاطمة انها كانت في مكان وحش وقد وقع في
رواية لا يرد انما كان ذلك من سوء الخلق قال الشافعي لا نفقة لها الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة حديث فاطمة بنت قيس فذهب الشافعي والمطلقة
ثلاثاً لها السكنى بكتاب الله تعالى ولا نفقة لها حديث فاطمة بنت قيس والكلام في هذه المسئلة طويل فعليك بالطولات : باب ما جاء لاطلاق قبل النكاح قوله
لا نكاح لادم فيما لا يملك اي احصية له فلو قال الله على ان اعتق هذا العبد ولم يكن منك وقت الزنى لم يصح الزنى فلو ملكه بعد هذا البيهقي عليه كن انقل القاري عن
بعض العلماء للحنفية رواعت له اي لابن ادم رواعت له فيما لا يملك وزاد ابو داود ولا بيع الا فيما لا يملك قوله وفي الباب عن علي اخبرني ابن ماجه مرفوعاً عن جابر
عن الصادق عن النزال بن سبرة عن مرفوعاً بلفظ لاطلاق قبل النكاح جي يترفع كذا في نصب الراية وقال الحافظ في فتح الباري اخرج البيهقي وادود من طريق سعيد
ابن عبد الرحمن بن رقيش انه سمع خاله عبد الله بن ابي احمد بن جحش يقول قال علي بن ابي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاطلاق الام بعد نكاح ولا بعد
احتلام الحديث لفظ البيهقي ورواية ابو داود مختصرة واخرجه سعيد بن منصور ومن وجه اخر عن علي مطلقاً واخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف (ومعاً) بن جبل
اخرجه الحاكم عن طائفة عن معاذ مرفوعاً وهو منقطع وله طريق اخرى عند الدارقطني عن سعيد بن المسيب عن معاذ مرفوعاً وهي منقطعة ايضاً وفيها يزيد بن عياض وهو
متروك وزاد الدارقطني في هذه الطريق ولو سميت المرأة بعينها كذا في التخيض ونصب الراية (وجابر) اخرجه الحاكم قال الحافظ في التخيض وله طرق عنه بيدها في
تعليل التعليل وقد قال الدارقطني الصحيح يرسل ليس فيه جابر (وابن عباس) اخرجه الحاكم وهو ضعيف وله طريق اخرى عند الدارقطني وهي ايضاً ضعيفة وعائشة
اخرجه الدارقطني وهو ضعيف وفي الباب ايضاً عن ابن عمر عند الحاكم والدارقطني وهو ضعيف وعن السويدي بن مخزومة عند ابن مسعود قوله (حديث عبد الله بن عمر حديث
حسن صحيح وهو احسن شيء روى في هذا الباب) واخرجه ابو داود وابن ماجه وسكت عنه ابو داود وقال المنذري وقد روى عن عمر بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حديث حسن وهو احسن شيء روى في هذا الباب وقال ايضا سالت محمد بن اسمعيل فقلت اي شيء اصح في الطلاق قبل النكاح
فقال حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده وقال الخطابي واسعد الناس بهذا الحديث من قال بظاهره واجراه على عمره اذ لا حجة مع من فرق بين حال وحال والحديث
حسن انتهى كلام المنذري قوله (وهو قول اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال الحافظ في الفقه هذه المسئلة من الخلافات المشهورة وللعداء
فيه مذاهب اربعة مطلقاً وعدم الوقوع مطلقاً والتفصيل بين ما اذا عين او خصص ومنهم من توقف فقال بعدم الوقوع المجعول وهو قول الشافعي وابن مهيدي وابن
الصحاح وادواتهم وجمهور اصحاب الحديث وقال بالوقوع مطلقاً ابو حنيفة واصحابه وقال بالتفصيل ربعة والثوري والليث والاذاعي وابن ابي شيبة وابن مسعود
وتابعه ومالك في المشهور عنه وعند عدم الوقوع مطلقاً ولو بين وعن ابن القاسم مثله وعند انه توقف وكذا عن الثوري وابو عبيد وقال جمهور المالكية بالتفصيل فان سمي
امرأة او طائفة او قبيلة او مكاناً او زماناً يمكن ان يعيش اليه لزمه الطلاق والعتق انتهى كلام الحافظ قلت واخر من قال بعدم الوقوع مطلقاً باحاديد الباب قال

وغيرهم روى ذلك عن علي بن ابي طالب بن عباس وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب الحسن بن سعيد بن جبيرة وعلي بن حسين وشريح وجابر بن يزيد وغير واحد من فقهاء التابعين به يقول الشافعي وروى عن ابن مسعود انه قال في المنصوبة انها تطلق روى عن ابراهيم النخعي والشعبي وغيرهما من اهل العلم انهم قالوا اذا وقت نزل وهو قول سفيان الثوري ومالك بن النضر انه اذا سمي امرأة بعينها او وقتت وقتا او قال ان تزوجت من كورة كذا افانته ان تزوج فانها تطلق واما ابن المبارك فشده في هذا الباب وقال ان فعل لا قول هو حليم وذكر عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن رجل خلف بالطلاق ان لا يتزوج ثم يكاله ان تزوج هل له رخصة ان ياخذ بقوله الفقهاء الذين رخصوا في هذا فقال ابن المبارك ان كان يرى هذا القول حقا من قبل ان يبطل بهذه المسئلة فله ان ياخذ بقوله فاما من لم يرض بهذا فلما ابتلى احب ان ياخذ بقوله فلا اقول له ذلك وقال احمد ان تزوج لا امره ان يفارق امراته وقال اسحاق انا اجيز في المنصوبة تحت ابن مسعود وان تزوجها اقول تحوه عليه امراته ووسع اسحاق في غير المنصوبة باب ما جاء ان طلاق الامة تطليقتان حل ثلثا محرم بن يحيى النيسابوري ناو عاصم عن ابن جريح قال ناظر بن اسلم قال حدثني القاسم عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان قال البيهقي بعد ان اخرج كثير من الاخبار ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع هذه الآثار تدل على ان معظم الصحابة والتابعين فهم من لا يخبر ان الطلاق والطلاق لا يعلق قبل النكاح والملك لا يعل بعد وقوعهما وان تاويل الخلاف في حمله عدم الوقوع علما اذا وقع قبل الملك والوقوع فيما اذا وقع بعده ليس بشئ بل كل احد يعلم عدم الوقوع قبل وجع عقد النكاح والملك فلا يبقى في الاخبار فائدة بخلاف ما اذا حملناه على ظاهره فان فيه فائدة وهو الاعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجع العقد فهذا يرجح مذهبنا الذي من اجل الاخبار على ظاهرها انتهى كلام البيهقي واجاب الخليفة عن احاديث الباب بانها محمولة على التخييل واخرج عبد الرزاق عن معمر بن الزهري انه قال في رجل قال كل امرأة تزوجها فهو طالق وكل امة اشترتها فهي حرة هو كما قال فقال له معمر وليس جازا بالطلاق قبل نكاح ولا علق الابد ملك قال انما ذلك ان يقول الرجل امرأة فلان طالق وعبد فلان حرة وفيه ما قال الحافظ من ان تاويله الزهري هذه الآثار الصحيحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في انهم اذا علم وقوع الطلاق عن قال ان تزوجت فهو طالق سواء عمرا وخصص انه لا يقع انتهى وفيه ايضا ما قال البيهقي من ان معظم الصحابة والتابعين فهم من لا يخبر ان الطلاق او العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعل بعد وقوعهما وفيه ايضا ما لعل احاديث الباب على التخييل لم يبق فيها فائدة كما قال البيهقي والخليفة تمسكات اخرى ضعيفة ذكرها الحافظ في الفتح واجتزأ من قال بالنقصان بانه اذا عمس على نفسه باب النكاح الذي نذر الله اليه قوله (وروى عن ابن مسعود انه قال في المنصوبة انها تطلق) روى بعض النسخ المنصوبة بالسنة المحملة وهو الظاهر في المرأة المنصوبة الى قبيلة او بلدة والمرام المنصوبة العينة (وروى عن ابراهيم النخعي الشعبي وغيرهما من اهل العلم انهم قالوا اذا وقت نزل) اي اذا عين وقتا بان يقول ان نكحت اليوم او غدا مثلا لنزل يعني يقع الطلاق روى وكيع في مصنفه عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال ان قال كل امرأة تزوجها فهو طالق فليس بشئ واذا وقت الزمة وكذلك اخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن ذكر بيان بن ابي ذائدة واسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال اذا عمس فليس بشئ واخرجه ابن ابي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم النخعي قال اذا وقت وقع وبأسناده اذا قال كل فليس بشئ ومن طريق حماد بن ابي سليمان مثل قول ابراهيم واخرجه من طريق الاسود بن يزيد عن ابن مسعود كذا في فتح الباري قال الحافظ فابن مسعود اقدم من ابي في الوقوع وتجه من اخذ بذهبه كالنخعي فحماد انتهى (وهو قول سفيان الثوري ومالك بن النضر) في المشهور عنهما عرفت (انه اذا سمي امرأة بعينها) مثلاً قال ان تزوجت فلا تفي طالق (او وقت وقتا) اي عين وقتا من الوقتين ما قال مثلاً ان تزوجت اليوم او غدا فهو طالق (او قال ان تزوجت من كورة كذا) وقال في القاموس الكورة بالضم المدينة والضمع ج كورة يقال فيه الضمع بالضم الناحية لزمان ابن المبارك فشده في هذا الباب) اي في هذه المسئلة (وقال ان فعل لا قول هو حليم) اي اذا قال ان تزوجت فلا تفي طالق ثم تزوجها لا قول وقع الطلاق وصارت حراما عليه وذكر عن عبد الله بن المبارك انه سئل عن رجل الخمر هذا ايمان قتلته روى قال احمد ان تزوج لا امره ان يفارق امراته قال الحافظ ولشبهة الاختلاف كما احرر مطلقا وقال ان تزوج لا امره ان يفارق وبذلك قال اسحاق في العينة انتهى (باب ما جاء ان طلاق الامة تطليقتان) قوله (حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري) هو الامام الذي ثقة حافظ جليل رنا ابو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد ثقة ثبت (عن ابن جريح) اسمه عبد الملك بن عبد العزيز الاموي مولاهم المكنى ثقة فقيه فاضل وناظر اهر بن اسلم يضم اليهم وفتح الظاء المعجزة وبعد كالف هاء مكسورة راء مهملة قال في التقريب ضعيف قوله (طلاق الامة) مصدر مضارع لفعوله اي تطليقتها (تطليقتان) وعدتها حيضتان قال القادي في المرقاة دل ظاهر الحديث على ان العبرة في العدة بالمرأة وان لا عبرة بحرية الزوجة وكونه عبدا كما هو مذهبنا ودل على ان العدة بالحيض دون البهائم وقال الظاهر بهذا الحديث قال ابو حنيفة الطلاق يتعلق بالمرأة فان كانت امة يكون طلاقها اثنتين سواء كان زوجها حرا وعبد او قال (اشافعي ومالك) واحرا لطلاق يتعلق بالرجل فطلاق العبد اثنتان وطلاق ثلاث ولا نظر للزوجة وعدة الامة على نصف عدة الحرة فيما له نصف عدة الحرة ثلاث حيض وعدة الامة حيضتان كذا لا نصف للحيض وان كانت تعدد الاشهر فعدة الامة شهر ونصف عدة الحرة ثلاثة اشهر انتهى ما في المرقاة وقال الحافظ في العدة في هذا فقال طائفة الطلاق بالرجال والعدة بالنساء روى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس واليه ذهب عطاء بن ابي رباح وهو قول مالك والشافعي واحمد

باب ما جاء في الخلعة حل ثنا محمّد بن غيلان نا الفضل بن موسى عن سفيان نا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن الربيع بنت معوذ
ابن عفراء أنها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن تعتد بحيضة وفي الباب عن ابن عباس قال أبو
عيني جد بني الربيع بنت معوذ الصبيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة حل ثنا محمد بن عبد الجيم البغدادي ثنا علي بن بختري ثنا هشام بن يوسف عن
عن عمر بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد
بحيضة هذا حديث صحيح وأختلف أهل العلم في عدة المختلعة فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن عدة المختلعة عدة
الطلق وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول أحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم عدة المختلعة حيضة
قال إسحاق وإن ذهب أهلنا إلى هذا فهو مذهب قوي باب ما جاء في الخلعات حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن زاذان نا علي بن أبيه عن ليث
عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم

وهو لأب فطلاقها تزوم واعتق وهو لأب فعتقه جائز ومن كتم وهو لأب فنكاحه جائز وفي أسناده انقطاع أيضا وعن علي موقوف لعبد الرزاق أيضا وعن عمر
موقوف أعده أيضا كذا في النيل قوله (وابن مالهك هو عندي يوسف بن مالهك) بن جهم نا الفارسي المكي ثقة من الثالثة باب ما جاء في الخلع بضم الخاء المعجمة
وسكون اللام ما حو من خلعة الثوب والغسل ونحوها ذلك لأن المرأة لباس الرجل كما قال الله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن وإنما جاء مصدره بضم الخاء تفرقة بين
الاجرام والحاق بها الخلع ثوبه خلعا بفتح الخاء وخلع امرأته خلعا وخلعة بالضم وأما حقيقة الشريعة فهو فراق الرجل امرأته على عوض يحصل له كذا نقل العيني في شرح
البخاري عن شرح الترمذي شيخه زين الدين العراقي قوله (نا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة) كوفي ثقة من السادسة كذا في التقريب عن الربيع بالتصغير و
التفصيل (بنت معوذ بن عفراء) بضم الميم وفتح العين المهملة وكسر الراء المشددة وبالذال المعجمة الأضارية التجارية من صغار الصحابة قوله (وأمرت) بصيغة مجهول
وكلمة أو للشك من الراوي (أن تعتد بحيضة) استدلال بهن قال إن عدة المختلعة حيضة قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه البخاري وغيره (حدث الربيع
بنت معوذ الصبيح أنها أمرت أن تعتد بحيضة) وأخرج النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن إسحاق قال حدثني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت عن الربيع
بنت معوذ قالت اختلعت من زوجي فذكرت قصة وفيها أن عثمان أمرها أن تعتد بحيضة قالت وتبع عثمان وفي ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت
ابن قيس كذا في نيل الأوطار قوله (أن امرأة ثابت بن قيس) قال المحققان زين الدين العراقي في شرح الترمذي ما حصله أنه اختلف طرق الحديث في اسم المرأة
ثابت بن قيس التي قالها فقيل أكثر طرقه أن اسمها حبيبة بنت سهل وقد صح أن اسمها حبيبة وصح أن اسمها مريم وأما تسميتها زينب فلم يصح قال وأما طرقه فثبت
حبيبة بنت سهل على أنه يجوز أن يكون الخلع قد تعدد غير مرة من ثابت بن قيس هذه ولهذا فان في بعض طرقه اصدقه أحد يتيقن ولا
مانع من أن يكون واقعتين فأكثر انتهى قوله (فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة) وفي رواية أخرى أنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم عدة حيضة قال الخطابي
في المعالم هذا يدل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق لأن الله تعالى قال والطلاق يتبرصن بأنفسهن ثلاثة قروء فلو كانت هذه مطلقة لبرقتصر لها على
قروء واحد انتهى قول الخطابي (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود وسكت عنه وهو المندرج قوله (فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
غيرهم أن عدة المختلعة عدة الطلاق) أو ثلاث قروء بناء على أن الخلع طلاق ليس بنفسه وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول أحمد وإسحاق) وهو قول أبي حنيفة
وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم عدة المختلعة حيضة وأخرجوا حديثي الباب وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت
معوذ أن ثابت بن قيس ضرب امرأته الحديث وفي آخره خذ الذي لها أدخل سبيلها قال نعم فأمرها أن تتبرص بحيضة وتلحق أهلها واستدل بهذه الروايات
على أن الخلع فسخ وليس بطلاق وقال الحافظ في الفتح وقد قال الإمام أحمد أن الخلع فسخ وقال في رواية أنها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أقراؤه لم يكن عدل
بين كونه فسخا وبين النقص من العدة ثلاثا انتهى (قال إسحاق) وأن ذهب ذاهب المذهب (فهو مذهب قوي) لثبوت أحاديث الباب (باب ما جاء في الخلعات)
قوله (حدثنا أبو بكر) اسمه محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي مشهور بكنيته ثقة حافظ عن هشيم وابن المبارك وابن عيينة وخلق وعنه مات
سنة ثمان وأربعين ومائتين (رفاهم) بضم الميم وبالزاي وكسر الحاء المهملة (بن ذواد) بفتح الال المعجمة وتشديد الزاي (بن عتبة) بضم العين المهملة وسكون
اللام بعدها موحدة قال الحافظ لا بأس به من العاشرة تنبيه قد وقع في النسخة الإحدى عشر وغيرها من النسخ المطبوعة في الهند عتيبة وهو غلط (عن أبيه)
ذواد بن عتبة الحارثي الكوفي أبو المنذر ضعيف (عن ليث) هو ليث بن أبي سليم بن زعيم صدوق اختلط أخيرا ولين اثنين حديثه فترك من السادسة عن أبي
الخطاب قال في التقريب أبو الخطاب شيخ الحديث بن أبي سليم مجهول انتهى (عن أبي زرعة) قال في التقريب أبو زرعة عن أبي إدريس الخولاني قيل هو ابن عمرو بن
جرير أو فهو مجهول انتهى وقال في الخلاصة أبو زرعة عن أبي إدريس وعنه أبو الخطاب له يحيى بن عمرو والسيداني (عن أبي إدريس) اسمه عائذ الله بن
عبد الله الخولاني ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين ومعه من كبار الصحابة ومات ثمانين قال سعيد بن عبد العزيز كان عالما بالشام بعد أبي الدرداء

حسن صحيح باب ما جاء في طلاق المعتق حل ثنا محمد بن عبد الله عن ابي ثمران بن معاوية الفراري عن عطاء بن عجلان عن عكرمة بن خالد الخزرجي عن ابرهيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعتق المخلوب على عقله هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء بن عجلان ضعيف اذهب الحديث والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان طلاق المعتق المخلوب على عقله لا يجوز الا ان يكون معتقها يفيق الاحيان فيطلق في حال افاقته باب حل ثنا ائمة عن ابي بن قيس عن ابي عبد الله عن عكرمة بن هشام عن ابيه عن عائشة قالت كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء ان يطلقها وهي امرأته اذ ارتجها وهي في العدة وان طلقها ما شاء مرة او اكثر حتى قال رجل لامرأته واسه لا اطلقك فتبينين منى ولا اؤدوك ابداً قالت وكيف ذلك قال اطلقك

التي فيها لفظ الشرط يعني بلفظ لا يصح لامرأة ان تشتتر طلاق اختها لتكفي اناتها فظاهرها في الاخضية وبويده قوله فيها ولتتكر اي ولتزوج الزوج المذكور من غير ان يطلق التي قبلها انتهى قوله وفي الباب عن ام سلمة لينظر من اخرجه قوله حديث ابرهيرة حديث حسن صحيح وخرجه البخاري ومسلم (باب ما جاء في طلاق المعتق) قال المحافظ في الفتح المعتق بفتح الميم وسكون المهملة وضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء التثنية العقل فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكان والجاهل وهو على عدم اعتبار ما يصدر منه انتهى قوله (كل طلاق جائز) اي واقع الاطلاق المعتق قال في القاموس عتته كعتى عتتها وعتتها دعائها فهو معتق نقص عقله او فقد اودعته انتهى وقال الجوزي في النهاية المعتق هو المجنون المصاب بعقله وقد عتته فهو معتق انتهى (المخلوب على عقله) تقدير للمعتق وان مر صاحب المشكوك هذا الحديث بلفظ والمعتق قال القاري كانه عطفت تفسيره وبويده رواية المخلوب بلا او قوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان ضعيف اذهب الحديث) اي غير حافظه قال المحافظ بن الدين العراقي هذا حديث ابرهيرة انفراداً بخرجه الترمذي وعطاء بن عجلان ليس له عند الترمذي الا هذا الحديث الواحد وليس له في بقية الكتب الستة شيء وهو حنفى بصرى يكنى ابا محمد ويعرف بالبطارفة نقوا على ضعفه قال ابن معين والغلاس كذاب وقال ابو حاتم والبخاري منكر الحديث زاد ابجاً تيجداً وهو مردك الحديث انتهى علم ان هذا الحديث بهذا اللفظ قد روى عن علي بن بسند صحيح مرفوعاً عليه قال البخاري في صحيحه وقال علي بن وكلا طلاق جائز الاطلاق المعتق قال العيني ذكره بصيغة الجزم لانه ثابت واصله البخاري في المحدثات انتهى قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان طلاق المعتق المخلوب على عقله لا يجوز الا ان يكون معتقها يفيق الاحيان فيطلق في حال افاقته) قال المحافظ في الفتح وفيه خلاف قديم ذكر ابن ابي شيبة من طريق نافع ان الحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتقها فامرأته ابن عمر بالعدة قليل له انه معتق فقال ان لم اسمع الله استثنى للمعتق طلاقاً ولا غيره ذكر ابن ابي شيبة عن الشعبي وابراهيم وغيره احد مثل قول علي بن ابي طالب في الرقاة قال زين العرب المخلوب على عقله يعم السكان من غير تعدد والمجنون والنائم والمريض الزائل عقله بالمرض والمغنى عليه فانهم لا يقع طلاقهم وكذا الصبي وفي الهذلية لا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمعتق كالمجنون قال ابن الهيثم قيل هو قليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لا يصير ولا يثتم بخلاف المجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وادفعه الا نادداً والمجنون ضد والمعتق من يكون ذلك منه على السواء وهذا يؤدى الى ان لا يحكم بالعتة على احد والاو اولى وما قيل من يكون كل من لا يبين منه غالباً معناه يكثر منه وقيل من يفعل فعل المجانين عن قصد مع ظهور النفس والمجنون بلا قصد والعاقل خلاصهما وقد يفعل فعل المجانين على حين الصلاة احياناً والمبرم والمغنى عليه والمدهوش كذلك وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي المجنون انتهى ما في الرقاة وقال المحافظ في الفتح وذهب الى عدم وقوع طلاق السكان ايضاً ابو الشعثاء وعطاء وطائس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن ابي شيبة عنهم باسناد صحيح وروى قال ربيعة والليث واسحاق والزندي واختاره الطحاوي واحتج بانهم اجمعوا على ان طلاق المعتق لا يقع قال السكان ان معتق يسكره وقال بوقوع طائفة من التابعين كسعيد ابن المسيب والحسن وابراهيم والزهري والشعبي وبه قال الاوزاعي والثوري ومالك والبخاري وعنه الشافعي قوله ان الصحيح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة والزعيم بالعكس وقال ابن الرابطة اذ تيقنا ذهاب عقل السكان لم يلزمه طلاق والا لزمه وقد جعل الله سد السكان الذي تبطل به الصلوة ان لا يعلم ما يقول وهذا التقصيل لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وانما استدلل من قال بوقوعه مطلقاً بان عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الاثم لانه يومه بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر وفيه واجاب الطحاوي بانه لا يختلف احكام فاقد العقل بين ان يكون ذهاب عقله بسبب من جهته او من جهة غيره اذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلوة بسبب من قبل الله او بسبب من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه فرض القيام وتعقب بان القيام انتقل الى بدل وهو القعود فاذا قرا واجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بان النائم لم يجب عليه قضاء الصلوة ولا يقع طلاقه فاذا قرا انتهى كلام المحافظ باب قوله (رثنا ابي بن شبيب) المكي مولى آل الزبير بن الجراح من الحديث من الثامنة كن في التقريب وقال في الخلاصة وثقه ابن حبان انتهى نقل عنهما مشي الخلاصة عن التهذيب وثقه النسائي وابو زرعة قوله (كان الناس) اي في الجاهلية وهي امرأته اذ ارتجها وهي في العدة وان

فكلمت عديت ان تنقضي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فخبرتها فسكرت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فسكرت النبي صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن الطلاق فربان فامساك المهر دون وترجى باحسان فالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق حل ثلثنا ابو كريب محمد بن العلاء قال ثنا عبد الله بن ابراهيم عن هشام بن عروة عن ابيه عن محمد بن الحارث بن معناه ولم يذكر فيه عن عائشة وهذا اصح من حديث يعلى بن شبيب باب ملجأ في الحامل المتوفى عنها زوجها اقنع حل ثلثنا احمد بن منيع ثلثنا الحسين بن محمد ثلثنا شيبان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن ابى السنابل بن بعلك قال وضعت سبكية بعد وفات زوجها بثلاثة وعشرين يوما واخمس وعشرين يوما فلما امكنك تشققت للنكاح فانكر عليها ذلك فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقد حل ابلها حل ثلثنا احمد بن منيع ثلثنا الحسن بن موسى ثلثنا شيبان عن منصور نحوه وفي الباب عن ام سلمة حديث ابى السنابل حديث مشهور غريب من هذا الوجه ولا يعرف للاسود شيئا عن ابى السنابل وسمعت محمد بن يعقوب لا يعرف ان ابى السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الحامل المتوفى عنها زوجها اذا وضعت فقد حل لها التزويم وان لم تكن انقضت عدتها وهو قول سفيان الثوري والشافعي والاحمد واسحق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم تعتد آخر الاجلين والقول الاول اصح حل ثلثنا قتيبة ثلثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان ابا هريرة وابن عباس واباسم بن عبد الله بن بكر بن عبد الله بن التوفى عنها زوجها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس تعتد آخر الاجلين وقال ابو سلمة بل تحل حين تقع وقال ابو هريرة انا مع ابن ابي يعنى اباسمة فارسلوا الى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قد وضعت سبكية الانسية بعد فان زوجها ببسيرة فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم

مائة مرة أو أكثر) الواو في قوله وإن طلقها وصلياً والمعنى كان له الرجعة مادامت في العدة وإن طلقها ما لم يزوج أو لا أو ويك من الإيواء أي لا استثنى في منزلي قال في جمع الجار والادرجة انتهى قال في القاموس أَوْيْتُ مَنْزِلًا وَوَيْتُ بِهِ أَيْ بِالضَّمِّ وَيَكْسَرُ وَأَوْيْتُ قَائِلًا وَتَأْوَيْتُ وَتَوَيْتُ وَتَوَيْتُ تَوَيْتُ نَفْسِي سَكَنْتُهُ وَأَوْيْتُ وَأَوْيْتُ أَنْزَلْتُهُ أَنْتَهَى فَعَلِمَا كُنْتَ عَدَّتْ أَنْ تَقْضَى الْهَمُّ الْقَصْدُ أَيْ فَعَلِمَا ارَادَتْ وَقَصَدَتْ عَدَّتْ الْإِنْقِضَاءُ وَالْمَعْنَى كَمَا قَرَّبَ وَأَنْقَضَ عَدَّتْ الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ قَالَ الْخَازَنِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ مَرَّتَانٍ فَعَلِمَا رَجَعَتْ بَعْدَ الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ وَهَذَا التَّعْبِيرُ هُوَ قَوْلُ مَنْ جُزِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الشَّافِعِيُّ وَقِيلَ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ الشَّرْعِيَّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَطْلِيقَةً بَعْدَ تَطْلِيقَةٍ عَلَى الْمُتَقَرِّبِينَ مِنْ الْجَمْعِ وَالْأَرْسَالُ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ وَهَذَا التَّفْسِيرُ هُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الثَّلَاثِ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ أَبَاحِيْفَةً رَحِمَ قَالَ يَبْقَى الْإِلَافُ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا (وَأَمَّا مَا بَعْرُوفُ)

يعني بعد الرجعة ذلك انه اذا رجعها بعد التظليقة الثانية فعليه ان يسكها بالعرف وهو كل ما عرف في الشرع من اداء حقوق النكاح وحسن الصحبة (او
 تسريحاً باحسان) يعني انه يتركها بعد الطلاق حتى تنقضي عدتها من غير مضارة وقيل هو انه اذا طلقها ادلى عليها جميع حقوقها المالية ولا يتركها بعد المفاقة
 بسوء ولا ينظر الناس عنها كن في تفسير الخازن فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً من كان طلق ومن لم يكن طلق) وفي رواية عن عروة فاستقبل الناس
 الطلاق جديداً من ذلك اليوم من كان طلق او لم يطق **قوله** (وهذا اصح من حديث يعلى بن شبيب) يعني حديث عبدالله بن ادریس اصح من حديث يعلى بن
 شبيب المذكور قبله فان عبدالله بن ادریس ادثن من يعلى بن شبيب: **باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها** (تضع) المقصود ان عدلة الحامل المتوفى عنها
 زوجها وضع الحمل **قوله** (عن ابى السنابل) بفهم المهمة وخفة التدين وكسر الموحدة وباللام صحابي مشهور واختلف في اسمه فقيل عمرو وقيل عامر وقيل حبة وقيل
 غير ذلك (بن بعك) بفهم الموحدة وسكون العين وفتح الكاف الاولى (وضعت سبعة) بضم السين المهمة وفتح الموحدة مصغراً وهي بنت الحارث لها صحبة
 وذكرها ابن سعد في المهاجرات (بعد وفات زوجها) اسمه سعد بن خولة (ثلاثة وعشرين يوماً) خمسة وعشرين يوماً (شك من الراوى قلنا نقلت) اى ظهرت
 من النفاس وتشرقت للنكاح (اى تزينت للحجاب لتشوف الثوب اى طم بصره اليه) فقال ان تفعل اى سبعة ما ذكر من التشوف للنكاح (فقد حل اهلها)
 فيه دليل على ان عدلة الحامل المتوفى عنها زوجها وضع الحمل **قوله** (وفي الباب عن ام سلمة) اخرجها البخاري ومسلم والنسائي واخرج الترمذي في هذا الباب
قوله (لا تعرف للاسود شيئاً عن ابى السنابل) قال الخافض في الفتح الاسود من كبار التابعين من اصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحديث صحيح

على شرط مسلمة لكن الجارية على فاعلته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلهذا اقال ما نقله الترمذي وروى محمد بن ابي القول لا اعرف ان ابا السنا بل
عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن جزم ابن سعد انه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي ان ابا
السنا بل تزوج سبيعة بعد ذلك واولدها سنا بل بن ابي السنا بل ومقتضى ذلك ان يكون ابا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية
عبد ربه بن سعيد عن ابي سلمة انها تزوجت الشاب وكذا في رواية داود بن ابي عاصم انها تزوجت فتى من قومها وقصتها كانت بعد حجة الوداع
فيحتاج ان كان الشاب دخل عليها ثم تطلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنا بل حتى صار ابو يعقوب به ابا السنا بل قاله الحافظ قوله
رواه عن علي بن ابي حمزة عن ابي العباس الحافظ قال جمعه العلماء من السلف وائمة الفتوى في الامصار ان الحامل اذا مات عنها زوجها قبل بوضع الحمل

فأخبرنا أن تزوج هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها أحد ثلث الأضاري ثمانية بن عيسى ثنا مالك بن أنس عن عبد الله بن
أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن محمد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذا الأحاديث الثلاثة قال قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب فدعت بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره فدهنت به حارياً ثم مسّت بعرضها ثم قالت
والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلثة أيام إلا على
زوج أربعة أشهر وعشراً قالت زينب فدخلت على زينب بنت جحش حين توفي زوجها فدعت بطيب فمسّت منه ثم قالت والله مالي في الطيب من حاجة
غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً
قال زينب وسمعت أمي سلمة تقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن البقي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها
أفكحلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين أو ثلاث مرات كل ذلك يقول ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشراً وقد كانت أحلكن في الجاهلية تروى
بأربعة على رأس الحول وفي الباب عن فريجة ابنة مالك بن سنان اخت أبي سعيد الخدري وخصمة بنت عمر حديث زينب حديث حسن صحيح والعمل على ما روته
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إن المتوفى عنها زوجها تبقى في عدتها الطيب والزينة وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق
وتنقضي عدة الوفاة انتهى وهو الحق لا خلاف في الباب روي بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم تعدد أهل الجليلين (أي أن وضعت قبل مفارقة
الشهر وعشر تبصت إلى أن تنفصلها ثم تحل بمجرد الوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع تبصت إلى الوضع وبه قال علي بن أبي حمزة سعيدين منصف وعبد بن حميد
عنه بسند صحيح وبه قال ابن عباس ويقال أنه رجع عنه ويقويه أن المتوفى عن اتباعه وفاق الجماعة في ذلك (والقول الأول أصح) الحديث سبعة المذکور
في الباب ولعله لم يبلغ من خالف هذا القول والله تعالى أعلم قوله (بعد وفاة زوجها) اسمه سعد بن خولة (ربيسين) جاء فيه روايات مختلفة قال
الحافظ والجمع بين هذه الروايات متعذراً لا تخالف القصة قال في ما قيل في هذه الروايات نصف شهر قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج البخاري
ومسلم في باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها قوله (عن زينب بنت أبي سلمة أم بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ببيتة النبي صلى الله
عليه وسلم أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة) أي التي ذكرتها بعد وهي عن أم حبيبة وعن زينب بنت جحش وعن أم سلمة (في صفة خلوق) ففتح الحاء المعجمة
طوبى من ركمن العرفان وغيره وتغلب عليه الحمرة والصفرة (أو غيره) الظاهر أنه عطف على خلوق (مالي بالطيب من حاجة) إشارة إلى أن آثار الحزن باقية
عندها لكن لم يسعها إلا امتثال الأمر أن تحمد بضم الفوقية وكسر الحاء المعجمة من الأحاديث قال في النهاية أحدث المرأة عن زوجها تحمد وهي محدثة حدثت
فهي حادثة إذا حزن عليه ولبست ثياب الحزن وتركزت الزينة وفي المشارق لحياض هو بضم التاء وكسر الحاء وفتحها مع ضم الحاء يقال حدثت وأحدثت حدثاً
وأحدث إذا امتنعت من الزينة والطيب وأصله المنع فالعنف أن تمنع نفسها من الزينة وترك الطيب (على ميت) أي من دلل أو دل وغيرهما (فوق ثلاث
ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً) قال النووي مر جعلت أربعة أشهر لأن زوجها في الرحم في الولد وعشر لاحتياط انتهى وقد اشتكت عينيها وفي الشكوى
وقد اشتكت عينيها قال القاري بالرفع وفي نسخة بالنصب قال النووي روى في شهر مسلم هو بضم النون ووقع في بعض الأصول عيناها بالالف قال الزركشي
في التقييد ويجوز ضم النون على أنها في المشتكية وفتحها فيكون في اشتكت ضميراً للفاعل وهي المرأة الحادثة وقد رجح الأدل بما وقع في رواية عيناها انتهى
كلام القاري قلت وقد رجح الثاني رواية الترمذي هذه بلفظ قد اشتكت عينيها (أفكحلها) بالنون المفتوحة وضم الحاء وفتحها من باب نصر ومنع و
الضمير البارز إلى ابنة لأم مرتين أو ثلاث مرات شك من الراوي (كل ذلك) قال القاري بالنصب في نسخة بالرفع يقول لا قال ابن الملك فيه حجة لأحمد
على أنه لا يجوز الاحتفال بالآتم المتوفى عنها زوجها في ممل ولا في غيره وعندنا وعند مالك يجوز الاحتفال به في الرمد وقال الشافعي لا يحل للمدبلة
وتسميه نهارة انتهى (رأسها) أي عديتك في الدين لأن أربعة أشهر وعشراً بالنصب على حكاية لفظ القرآن وفي المشكوة عشر بالرفع قال القاري كذلك في
النسخة الحاضرة والأصول الصحيحة المعتمدة بالرفع عطف على أربعة (تروى بالبرقة) يسكن العين وفتحها وهي روت البعير قال في القاموس البعير وبجره واحد
بهاء (على رأس الحول) أي في أول السنة قال القاضي كان من عادتهم في الجاهلية أن المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت بيتاً ضيقاً وليست شرثياً لها و
لم تفس طيباً ولا شيئاً فيه زينة حتى يموت ثم ترقى بل بتم حمار أو شاة أو طير فكسرها ما كانت فيه من العدة بأن تسميها قبلها ثم تخرج من البيت فتقطع
بعره فترمي بها وتقطع بذلك عدتها فأنشأ النبي صلى الله عليه وسلم بذلك أن ما شرع في الإسلام للمتوفى عنها زوجها من التزويج شهر وعشراً في مسكنها وترك الز
والنظيب في تلك المدة يسير في جذب ما تمكده في الجاهلية انتهى قوله (حديث زينب حديث حسن صحيح) وأخرج الشيخان قوله (والعمل على هذا عند أصحابنا
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الطيب والزينة الخ) وقد تقدم اختلاف أهل العلم في الاحتفال للمتوفى عنها زوجها وحديث الباب يدل على تعميم الاحتفالها
سواء احتاجت إلى ذلك أم لا وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره إجماعه بالليل وأسميها بالنهار ولفظ أبو داود ففكحلها بالليل وتغلبت به بالنهار

باب ما جاء في الظاهر يواقع قبل أن يكفر حدثنا أبو سعيد لا يشترطنا عبد الله بن إدريس عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن زياد عن سلمة بن جحر البياض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الظاهر يواقع قبل أن يكفر قال كفاة واحدة هذا حديث حسن غريب والعمل على هذا عند الأثر أهل العلم وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وقال بعضهم إذا وافتحها قبل أن يكفر فعليه كفارتان وهو قول عبد الرحمن بن مهدي حدثنا أبو عمار الحسني بن حريث ثنا الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم قد ظاهراً من امرأته فوقع عليها فقال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتك فوقع عليها قبل أن أكفر فقال ما حلت عليك يرحمك الله قال رأيت خلقاً لها في ضوء القمر قال فلا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله هذا حديث حسن صحيح غريب باب ما جاء في كفارة الظاهر حدثنا إسحاق بن منصور ثنا هارون بن اسمعيل الخزاز ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سكرة ومحمد بن عبد الرحمن أن سلمان بن جحر الأنصاري أحد بني سبيعة جعل امرأته عليه كظهر أمه حتى مضى رمضان فلما مضى نصف من رمضان وقع عليها ليلاً فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أعنتي رقية قال لا أجل قال نعم شهرين متتابعين قال لا استطيع قال اطعم ستين مسكيناً قال لا أجل

قال في الفتح رحمه الله ما إذا لم يخرج اليه لا يحل وإذا احتاجت لم يخرج بالنهار ويحرم بالليل مع أن الأولى تركه فإذا فعلت مسحة بالنهار انتهت باب ما جاء في الظاهر يواقع قبل أن يكفر المظاهر اسم فاعل من الظاهر ركيس المعجزة وهو قول الرجل لمرأته أنت علي كظهر أمي إذا خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لانه محل الركوب غالباً ولذلك سمي الركوب ظهراً فبشبهت الزوجة بذلك لا يها ركوب الرجل فلو أضاف لغير الظهر كابل مثل كان ظهراً راعى الظاهر عند الشافعية واختلف فيما إذا لم يعين الأم كان قال كظهر اختي مثلاً فعن الشافعي القديم لا يكون ظهراً رابل يختص بالأمر كما ورد في القرآن وكذا في حديثه قوله التي ظاهرها أوس وقال في الحديث يكون ظهراً وهو قول الجمهور كذا في فتح الباري ومذهب الحنفية ما ذكر صاحب شرح الوفاية بقوله هو تشبيه زوجته ما يعبأ به عنها أو جزء شائع منها بعض يحرم نظره إليه من أعضاء محارمة نسباً ورضاعاً كانت على كظهر أمي أو رأسك أو نحوه أو نصفك كظهر أمي أو كظفرها أو كظفرها أو كظفرها اختي أو عنتي ويصير به مظاهراً ويجرم وطئها ودواعيه حتى يكفر انتهى قوله (في المظاهر يواقع) أي يجامع (قال) تعلق به الجار المتقدم أي قال في شأن المظاهر الخ قوله وهذا حديث حسن غريب واخرج ابن ماجه في سننه محمد بن إسحاق وهو روى عن محمد بن عمرو بالضعفة (والعمل على هذا عند الأثر أهل العلم الخ) قال القاري في المرقاة وهذا حديثان أن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى ولكن لا يعود حتى يكفر وفي المظا قال مالك فيمن يظاهرتهم يسها قبل أن يكفر عنها يستغفر الله ويكفر ثم قال ذلك أحسن ما سمعت قوله (وهو قول عبد الرحمن بن مهدي) وهو منقول عن عمرو بن العاص وقبيصة وسعيد بن جبيرة والزهرى وقاعدة ونقل عن الحسن البصري التخي أنه يجب ثلاث كفارات وحديث الباب حجة على هؤلاء كلهم قوله (رأيت خلقاً لها) قال في الصراح خلخال بالفتح ياء برح جمع خلخال وفي رواية ابن ماجه رأيت بياض جملتها في القمر والحجل بكسر الحاء ونيفته وهو الخلخال (فلا تقربها) أي لا تقربها (حتى تفعل ما أمرك الله) أي الكفارة قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) واخرجه أبو داود والشافعي وابن ماجه والحاكم وصححه قال الحافظ درجاً ثقات لكن اعلمه أبو حاتم والنسائي بالارسال وقال ابن حزم رواه ثقات ولا يضر ارسال من أرسله واخرج البزار ما شاهد الله من طريق خفيف عن عطاء عن ابن عباس أن رجلاً قال يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتك فأتيت ساقها في القمر فواتعتها قبل أن أكفر فقال كفو ولا تعد وقد بالغ أبو بكر بن العربي فقال ليس في الظاهر وحديث صحيح رباب ما جاء في كفارة الظاهر قوله (أن سلمان بن جحر الأنصاري) هو سلمة بن جحر المذكور في الحديث المتقدم راجد يقيضه بالنسب بدل من سلمان (حتى مضى رمضان) قال الطبري مر فيه دليل على صحة ظهراً للموقت (وقع عليها) أي جامعها وفي غير الترمذي قال كنت امرأتك أدتيت في جماع النساء ما لم يوث غيري فلما دخل رمضان ظاهرت من امرأتك حتى ينسلخ رمضان فقام من ان أصيب في ليلى شيئا فانتابع في ذلك إلى ان يدركني النهار وان لا أقدر ان أتزوج فبينما هي تخدمني من الليل اذ تكشف لي منها شيء فوثبت عليها فلما أصبحت غدت علي قومي فلخبرتهم خبري وقلت لهما انطلقوا معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بأمري فقالوا والله لا نفعل نتخوف ان ينزل فينا قرآن أو يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالة يبقى علينا عارها ولكن اذهب انت واضع ما بدا لك فخرجت حتى أتيت النبي صلى الله عليه وسلم الخ (فذكر ذلك له) وفي رواية غير الترمذي فاخبرته خبري فقال لي انت بذالك فعلت أنا بذالك فقال انت بذالك فعلت أنا بذالك قلت نعم ها أنا ذا فامض في حكم الله عز وجل فانا صابره (اعتق رقية) ظاهرة علم اعتبارا ركنها من منته وبه قال عطاء والشافعي وأبو حنيفة وقال مالك والشافعي وغيرهم لا يجوز ولا يجوز اعتناق الكافر لأن هذا مطلق مقيد بما في كفارة القتل من اشتراط الإيمان واجيب بأن تعيين حكم بما في حكم آخر على الفكاك يصح ولكنه يؤيد اعتبارا بالسلام حديث معاذ بن الحكم السلمي فإنه لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتاق جارية عن الرقية التي عليه قال لها ابن الله قالت في السماء فقال من أنا فقال رسول الله قال فاعتقها فإنها من منته ولم يستفصله عن الرقية التي عليه وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كذا في الليل وغيره

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقرّة بن عمرو أعطه ذلك العرق وهو مكنى يأخذ خمسة عشر صاعاً أو ستة عشر صاعاً اطعم ستين مسكيتاً هذا حديث حسن يقال لئلا بن مخرور يقال سلمة بن مخرور البصري ثمانية عشر عن عائشة قالت ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرّم فعل الحرام حلالاً وجعل في اليمين كفارة وفي الباب عن أبي موسى والنسج حديث مسلمة بن علقمة عن داود وإياه علي بن مسهر وغيره عن داود عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به لا وليس فيه عن مسروق عن عائشة وهذا (اصح من حديث مسلمة بن علقمة ولا يلازمه) يخلف الرجل أن لا يقرب امرأته أربعة أشهر أكثر واختلف أهل العلم فيه إذا مضت أربعة أشهر فقال بعض أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إذا مضت أربعة أشهر يوقف فاما ان يفنى وأما ان يطلق وهو قول مالك بن النضر والشافعي وأحمد وإسحاق

قلت فيه شيء فتفكر قال فهم شهرين متتابعين قل لا استطيع (وفي رواية غير الترمذي وهو أصابني ما أصابني لا في الصوم) قال الحكم ستين مسكيتاً قال لا أجد في رواية غير الترمذي والذي يعتك بك الحق لقد بتنا ليلتنا وحشاً ما لنا عشاء (الفروة بن عمرو) بفخر الغاء وسكون الراء البياض لا يضري شهيداً راوماً بعداً من المشاهد روى عنه الجراحم القارذ ذلك العرق بفخر العين والراعي مكنى (وهو مكنى) بكريم وسكون الكاف وفيه الغوية قال في القاموس المكنى كمن يزيل ليسع خمسة عشر صاعاً انتهى وقال في النهاية العرق بفخر الزبيل منسوج من خوص وفي القاموس عرق التمر الشقيقة المنسوجة من الخوص قيل ان يجعل منه الزبيل والزرزبيل نفسه ويمكن ان يمتد وهو تغيير من الراوي (اطعم ستين مسكيتاً) أي طعام ستين مسكيتاً وخبر بهذا الحديث الشافعي على أن الواجب لكل مكنى مثلاً فان العرق يأخذ خمسة عشر صاعاً وقال الثوري أبو حنيفة وأصحابه ان الواجب لكل مسكين صاع من تمر أو خبز أو شعيرة أو زبيب أو نصف صاع من بر واجتو ابرواية أبو داود فانه وقم فيها فاطم وسقام تم بين ستين مسكيتاً قال الشوكاني وظاهر الحديث انه لا بد من اطعام ستين مسكيتاً ولا يجوز اطعام دونهم واليه ذهب الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأصحابه انه يجوز اطعام واحد ستين يوماً انتهى وقال الطبري في الحديث دليل على ان كفاية الظهار بمنزلة انتهى قوله (هذا حديث حسن) وأخوه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقد اعلمه عبد الحق بالانقطاع وان سليمان بن يسار لم يدره سلمة وقد حكى ذلك الترمذي عن البخاري وفي اسناده محمد بن اسحاق قوله (وفي الباب عن خولة بنت ثعلبة وهي امرأة اوس بن الصامت) هذه العبارة ليست في بعض النسخ وأخرج حديثها ابن داود وسكت عنه هؤلاء ثم روى في اسناده محمد بن اسحاق وهو رواه عن معمر بن المغيرة باب ملأه في الأيلاء (هو مشتق من الألية بالتشديد وهو اليمين والمجمع الأيلاء وزن عطياً قال الشاعر قليل الأيلاء يا حناظير بعينه + فان سبقت منه الألية برت يجمع بين المعنى والمجمع وفي الشرع الحلف الواقع من الزوج ان لا يأت زوجته أربعة أشهر وأكثر ويأتي الكلام في ما يتعلق به عن قريب قوله (ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم) من الأيلاء أي حلف (روحم جعل الحرام حلالاً) في الصحيحين ان الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه هو الحرام وقيل تحريم ما روى بن مردويه من طريق عائشة ما يفيد الجمع بين الرأيتين وهكذا الخلاف في تفسير قوله تعالى يا أيها النبي لا تحرم ما أحل الله لك الآية ومرة أيلاء صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر كما ثبت في صحيح البخاري واختلف في سبب أيلاءه صلى الله عليه وسلم فقيل سببه الحديث الذي اقتضت محضته كما في صحيح البخاري من حديث ابن عباس واختلف ايضا في ذلك الحديث الذي اقتضته وقد وردت في بيانها روايات مختلفة وقد اختلف في مقدار مدة الأيلاء فذهب الجمهور الى انها أربعة أشهر فصاعداً قالوا فان حلف على النقص منها لم يكن مولى قوله (وفي الباب عن أبي موسى) لينظر من أخرجه (والنسج) أخرجه البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم الى من نسائه الحديث وفي الباب عن ام سلمة عند البخاري بنحو حديث النسج وعن جابر عند مسلم انه صلى الله عليه وسلم اعتزل نساءه شهراً قوله (وهذا اصح من حديث مسلمة بن علقمة) وأخوه ابن ماجه قال الحافظ في الفتح رجاله موثقون لكنه ربح الترمذي رسالة على قفه انتهى قوله (ولا يلازمه) ان يخلف الرجل ان لا يقرب امرأته أربعة أشهر وأكثر (الأيلاء في اللغة الحلف وفي الشرع هو ما ذكره الترمذي فلو قال لا اقربك ولم يقل والله لم يكن مولى أو قد قرأ ابن عباس به قوله تعالى الذين يؤثرون من نسائهم بالقسم اخبر عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد وفي مصنف أبي بن كعب للذين يقسمون أخرجه ابن أبي داود في المصاحف عن حماد بن عمار عن أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجريد اذا حلف على ترك قربان زوجته أربعة أشهر يكون مولى واشترط مالك ان يكون مضراً بها او يكون حالة الغضب فان كان لا صلاح له لم يكن مولى ووافقه أحمد واخرج غفره عبد الرزاق عن علي وكذلك اخبر الطبري عن ابن عباس وعلي والحسن وحجة من اطلق اطلاق قوله تعالى للذين يؤثرون الآية واتفق الاثمة الاربعة وغيرهم على انه لو حلف ان لا يقرب أقل من أربعة أشهر لا يكون مولى وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان أيلاء الجاهلية السنة والستين فوقت الله لهم أربعة أشهر وعشراً فمن كان أيلاءه أقل فليس بأيلاء قوله (فقال بعض أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) لم يدرهم إذا مضت أربعة أشهر يوقف (أي المولى يعني لا يقع بمضى هذه المدة الطلاق بل يوقف المولى (فاما يفنى) أي يرجع (وأما ان يطلق) وأن يجمع زوجته

وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا مضت اربعة اشهر فهي تطلق بآئته وهو قول الثوري اهل كونه باب ما جاء في اللعان
 حل ثنا هناد بن ابي سعيد عن عبد الملك بن ابي سليمان عن سعيد بن جبيل قال سئلت عن المتلاعنين في اماره مصعب بن الزبير ايقروا بينهما
 فادري ما اقول فقلت مكاني الى منزل عبد الله بن عمر استاذنت عليه فقبل لي انه قائل فسمع كلامي فقال ابن جبيل ادخل ما جارك الاحكامه قال فدخلت
 فاذا هو مفترش برده رجلي له فقلت يا ابا عبد الرحمن المتلاعنان ايفرق بينهما فقال سبحان الله نعم ان اول من سال عن ذلك فلان بن فلان اتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت لو ان احدا راى امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلمة بامر عظيم وان سكنت على امر عظيم قال
 فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان بعد ذلك اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الذي سالتك عنه قد ابتليت به فانزل الله الايات التي في سوالك
 في اربعة اشهر فليس عليه الا كفارة بين (وهو قول مالك بن النضر والشافعي واحمد واسحاق) وسائر اهل الحديث كما استعرف روى البخاري في صحيحه عن ابن
 عمر قال اذا مضت اربعة اشهر بوقف حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق يعني المولى قال البخاري ودين كذا عن عثمان وعلى وابي الدرداء وعائشة واثني عشر
 رجلا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الحافظ في الفتح من وصل هذه الاثار قال وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحاق وسائر اصحاب الحديث الا ان
 لما نكته والشافعية بعد ذلك تفارح يطلق فترها منها ان الجمهور ذهب الى ان الطلاق يكون فيه رجعا لكن قال مالك لا تصح رجعة الا ان جامع في العدة وقال
 الشافعي ظاهرا كتاب الله تعالى على ان له اربعة اشهر من كانت له اربعة اشهر اجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فاذا انقضت فعليه احدل من امان يعني و
 اما ان يطلق فلهذا اقله الا يلزمه الطلاق بمجرد دفعي المدة حتى يحدث رجوعا او طلاقا ثم رجع قول الوقف بان اكثر الصحابة قال به والرجوع يرفع بالاكتمار
 موافقة لهم القران ونزل ابن المنذر عن بعض الاثمة قال لم يجد في شيء من الأدلة ان العزيمة على الطلاق تكون طلاقا ولو جاز كان الغرم على الفتي في ذلك قائل به
 وكذلك ليس في شيء من اللغة ان اليمين التي لا ينوي به الطلاق تنقضي طلاقا وقال غيره العطف على اربعة اشهر بالفاء يدل على ان التحجير بعد مضي المدة والذي
 يتبادر من لفظ التريض ان المراد به المدة المردية ليقع التحجير بعدها وقال غيره جعل الله الف والطلاق معنيين بفعل المولى بعد المدة وهو من قوله تعالى فان
 فاء وان عمر موما فلا يتيه قول من قال ان الطلاق يقع بمجرد مضي المدة انتهى ما في فتح الباري (وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا
 مضت اربعة اشهر فهي تطلق بآئته وهو قول الثوري واهل الكوفة) وهو قول ابي حنيفة روى محمد بن موطا عن ثمان عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
 وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا اذا ادى الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر قبل ان يفي فقد بانت بتطبيقه بآئته وهو خاطب من الخطاب
 وكانوا لا يرون ان يوقف بعد اربعة اشهر وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية الذين يؤلون من نساءهم ثم تبص اربعة اشهر فان كان الله غفور رحيم وان غرموا الطلاق
 فان الله سميع عليم قال الفتي الجماع في اربعة اشهر وعزيمة الطلاق انقضت اربعة اشهر فاذا مضت بانت بتطبيقه ولا يوقف بعدها وكان عبد الله بن عباس
 اعلم بتفسير القران من غيره وهو قول ابي حنيفة رحمه والعامة انتهى ما في المطا قلت هذه المسئلة من المسائل التي اختلف فيها الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
 وقد عرفت ان مذهب اكثر الصحابة رضي الله عنهم هو ما ذهب اليه مالك والشافعي واحمد واسحاق وسائر اهل الحديث ورواه فقهاء طاهرا للقران ففكر واه
 تعالى اعلم: (باب ما جاء في اللعان) هو ما اخبر من اللعان يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين واختير لفظ اللعان دون الغضب في التسمية
 لانه قول الرجل وهو الذي يدل به في الآية وهو ايضا يدل به وله ان يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس وقيل سمي لانه اللعان الطرد والابعاد وهو مشترك
 بينهما وانما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه الى اكثر من القذف وان كانت هي كاذبة فزنبها اعظم
 لافيه من تلويث الفم والشر واللعن في اللغة الطرد والابعاد وفي الفقه اسم لما يجري بين الزوجين من الشهادات بالالفاظ والمعلومات وشرطه قيام
 النكاح وسببه قذف زوجته بما يوجب الحد في الاجنبية وحكمه حرمتها بعد التلاعن وهذه من كان اهلا للشهادة فان اللعان شهادات مؤكرات
 باليمان عندنا ولما عند الشافعي فاما من موكد ان بالشهادات وهو الظاهر من قول مالك واحمد انتهى كلام ابن الهمام مختصرا قوله (في اماره مصعب
 ابن الزبير) اي حين كان امير اعلى العراق (فما دريت) اي ما علمت (فمضت مكاني الى منزل عبد الله بن عمر) وفي رواية لمسلم فمضيت الى منزل ابن عمر بيعة
 فظهر ان رواية الترمذي حد فاقديره فمضت مكاني وسافرت الى منزل عبد الله بن عمر بيعة وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن ايوب عن سعيد بن جبيل
 قال كنا بالكوفة فختلف في الملاعنة يقول بعضهم يفرق بينهما ويقول بعضهم لا يفرق فظهر من هذا انه سافر من الكوفة قال الحافظ في الفتح ويخذه منه
 ان الخلاف في ذلك كان قديما وقد استمر عثمان بن النضر من فقهاء البصرة على ان اللعان لا يقتضي الفرقة وكانه لم يبلغه حديث ابن عمر انتهى (انه قائل من القيل
 وهو انتم نصف النهار) فقال ابن جبيل (رفع ابن وهو استفهام اي انت ابن جبيل ومفترش برده رجلي) بفتح الموحدة وسكون الراء وبالذال المهملة
 وفي رواية مسلم بالذال المعجمة قال في الصراح برده على كليمه زير بالان برشت شتره فند انتهى وقال في القاموس البردة المجلس يلقى تحت الرجل

والذين يؤمنون اذواجه ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم حتى ختم الايات فرفع الرجل ففلاهن عليه ووعظله وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما كنت عليها ثم تقي بالمرأة ووعظها وذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة فقال لا والذي بعثك بالحق ما صدق قال فبدأ بالرجل فشهاد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لغنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقي بالمرأة فشهاد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما وفي الباب عن سهل بن سعد وابن عباس وشقيقة وابن مسعود حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم حتى ثبتا فثبتة ثنائيا لك بن النضر عن ابن عمر قال لا عن رجل امرأته وقرن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالامر هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثنائيا معن ثنائيا عن سهل بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمت زينة بنت كعب بن عجرة ان الفرقة بنت مالك بن سنان وهي اخت ابي سعيد الخدري اخبرها انها جارت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ان ترجع الى اهلها في بني خلدان وان زوجها خرج في طلب عبد له ابقوا حتى اذا كان بطرف القدر وهم يحكمهم ففكتوه قالت فبالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهلتي فان زوجي لم يترك لي مسكنا يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة وفي المسجد نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم وامرني فتدبيت له فقال كيف قلت قالت فرددت عليه النفقة التي ذكرت له من شان زوجي قل امكنني في بيتي حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشرين قالت فلما كان ثمان ارسلى الى فالتوني عن ذلك فاجابته فالتبع

وقال فيه البردة البردة التي وفيه زهادة ابن عمر وقواضيه وزاد مسند وسادة حشوها ليف (يا ابا عبد الرحمن) هذا اكنية عبد الله بن عمر (والذين يؤمنون اذواجه) بالزنا (ولم يكن لهم شهادة) عليه (الا انفسهم) وقع ذلك لجماعة من الصحابة كذا في تفسير الجلالين (حتى ختم الايات) والآيات مع تفسيرها هكذا (فشهدادة) أحدهم مبتدأ (اربع شهادات) نصب على المصدر بالله انه لمن الصادقين فيما روى به زوجته من الزنا والخامسة ان لغنة الله عليه ان كان من الكاذبين (في ذلك وخير المبتدأ) أي دفع عنه حد القذف (ويذكر) أي دفع (عنها العذاب) أي حد الزنا الذي ثبت بشهاداته

(ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين) فيما رماها به من الزنا والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين (في ذلك ولو كان ضل الله عليكم ورحمته) بالستر في ذلك (وان الله تواب) بقبوله التوبة في ذلك وغيره (يحكي) فيما احكم به في ذلك وغيره لبيان الحق في ذلك وما جمل بالعقوبة من يستحقها كذا في تفسير الجلالين قوله (وذكره) بالتشديد أي تخوفه من عذاب الله واخبره ان عذاب الدنيا وهو حد القذف اهن من عذاب الآخرة

والعاقلة يختار الايسر على العسر واخبرها ان عذاب الدنيا وهو الرجيم قال النووي فيه ان الامام يعظ المتلاعنين ويخوفهما من وبال البين الكاذبة وان الصادق عذاب الدنيا وهو الحد اهن من عذاب الآخرة (فبدأ بالرجل) فيه ان الابتداء في اللعان يكون بالزوج لان الله تعالى اياه ولانه يسقط عن نفسه حد قذفها وينفي النسب ان كان ونقل القاضي وغيره اجماع المسلمين على الابتداء بالزوج ثم قال الشافعي وطائفة لولا عنت المرأة قبله لم يصح لعانها وصححه ابو حنيفة وطائفة قاله النووي (فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين الخ) هذه الفاظ اللعان وهي تجميع عليها (ثم فرق بينهما) احتج به النووي ابو حنيفة واتباعه على انه لا تقع الفرقة بين المتلاعنين حتى يوتيهما عليهما الحاكم وذهب مالك والشافعي الى ان الفرقة تقع بنفس اللعان قال مالك و غالب صحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي واتباعه وسحنون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بان اللعان المرأة انما شرع له في حق الرجل فانه يزيد على ذلك في حقها للنسب لحاق الولد وزوال الفرائض وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لو مات احد هما لعقب فراغ الرجل وفيما اذا علق

طلاق امرأة بفرق أخرى ثم لا عن الاخرى قوله (وفي الباب عن سهل بن سعد) اخرج الشافعي (وابن عباس) اخرج البخاري ومسلم وغيرهما (وحديفة) لينظر من اخرج (وابن مسعود) اخرج مسلم قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) واخرج الشافعي قوله (لا عن رجل امرأته) هو عوبير الجعاني وروى خولة بنت قيس الجعانية قاله الحافظ في مقد متالف وقد وقع اللعان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من صحابييين احدهما عوبير الجعاني وروى عنه بشريك بن سماعة قتلاهما وكان ذلك سنة تسع من الهجرة وثانيهما هلال بن أمية بن عامر الانصاري وخبرها مروى في الصحيحين وغيرها (و فرق النبي صلى الله عليه وسلم) قال القاضي فيه تنبيه على ان التفريق بينهما لا يكون الا بتفريق القاضي والمحاكم وقال زفر تقع الفرقة بنفس تلاعنهما وهو المشهور من مذهب مالك والروى عن احمد اسى (والحق الولد بالام) أي في النسب المرأة فيرث ولها الملائنة منها وترث منه ولا وراثة بين الملاعن وبينه وبه قال جمهور العلماء ووقع في اخو حديث سهل بن سعد عند البخاري وغيره قال يعقوب ابن شهاب ثم جرت السنة في ميراثها انها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرج البخاري ومسلم وابو داود والنسائي وابن ماجه (باب ما جاء ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثنائيا معن ثنائيا عن سهل بن اسحاق بن كعب بن عجرة) البلى المدنى حليف الانصار رثقة من الخامسة (عن عمت زينة بنت كعب بن عجرة) بضم العين سكن

الجهم (ابو سعيد الخدري) مقبول من الثانية ويقال لها صحبة لان الفرقة (بضم الفاء) وفيه الراد بنيت مالك بن سنان (بكسر السين) (روى) أي الفرقة

وقضى به حل ثلثا من بن كيثا رثا لمجي بن سعيد ثلثا سعد بن الحنف بن كعب بن بختة فلا كبحه بعباه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند
أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروا المعتدل أن تعتدل من بيت زوجها حتى تنقض عدها وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد والحنفي
وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم للمرأة أن تعتدل حيث شأنت وإن لم تعتدل في بيت زوجها والقول الأول أصح ليسم الله الرحمن الرحيم
الباب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب ما جاء في ترك الشبهات حل ثلثا** فتبينة بن سعيد ثلثا أحمد بن زيد عن مجالد عن الشعبي عن الثعلبي
ابن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشبهة لا يدري كثير من الناس أين الحلال أي من الحرام
زينب رآها أي الفريضة قاله حال واستثناة في تعليل في جندة بضم الجاء المحبة وسكون الدال المحلة أبو قبيلة (في طلب عبد) فتم فسكت فضم جمع عبد (بقوا)
بفتح الموحدة أي هربوا (حتى إذا كان) أي زوجها (طرف القدام) بفتح القاف وضم الدال مشددة وخففة موضع على ستة أميال من المدينة (رحلوا) أكنف في الحجارة أي الحجارة
الشريفة (أو في المسجد) أي المسجد النبوي وهو مسجد المدينة (قال أمي) بضم الكاف أي توقى (أبتى) (في بيتك) أي الذي كنت فيه (حتى يبلغ الكتاب) أي العهد
المكتوب عيها أي الفريضة (أجله) أي مدته والمعنى حتى تنقض العدة وسميت العدة كتابا لأنها فريضة من الله تعالى قال تعالى كتب عليكم أي فرض (فإذا كان عتمان)
أي خليفة وأما المومنين **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك في الموطأ وأبو داود والشافعي وابن ماجه والدارمي وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح الإسناد
من الوجهين جميعا وأما خبره **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مالك في الموطأ وقال الحافظ في تاريخ الأثر والدارمي وابن حبان والحاكم وغيرهم
أنه **قوله** (والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال في شرح السنة اختلاف في السكتي المعتدل عن الوفاة وللشافعي
فيه قولان فعلى الأصح لها السكتي وبه قال عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وقالوا أذنه صلى الله عليه وسلم للفريضة أو لا صار منسوخا بقوله أمي في
بيتك الخ وفيه دليل على جواز نسخ الحكم قبل الفعل والقول الثاني أن لا سكتي لها بل تعتدل حيث شأنت وهو قول علي وابن عباس وعائشة لأن النبي صلى الله عليه وسلم
أذن للفريضة أن ترجع إلى أهله وأقوله لها أخرا أمي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أمر استحب أن يمتنع من القول الأول حديث الباب واستدل على القادر
على عدم خروج المتوفى عنها زوجها بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وعصبة لا يرزقهم متاعا إلى الحول غير إخراج فانه دل على عدم خروجها من بيت
زوجها ولا يخرج من الحول بأربعة أشهر وعشرا والرخصة تبقى عدم الخروج على حاله انتهى وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وهو قول أبي حنيفة وأصحابه
ففي موطأ الإمام محمد بن عمار بن عمر بن الخطاب لا تجتنب البتة ولا المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها قال محمد وبهذا أناخذ ما المتوفى عنها فاتها فخرج بالمتوفى في حوائجها
ولا تجتنب إلا في بيتها وأما المطلقة مبتتة كانت أو غير مبتتة فلا تخرج ليلا ولا نهار مادامت في عدها وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء ثلثا انتهى (وقلا بعض)
أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم للمرأة أن تعتدل حيث شأنت وإن لم تعتدل في بيت زوجها وهو قول علي وابن عباس وعائشة كما في شرح السنة
وقال العيني في البناء وجعله على وعائشة وابن عباس وجأب أنها تعتدل حيث شأنت وهو قول الحسن وعطاء الزاهرية انتهى واستدل لهم بما أخرجه الدارقطني
عن محبوب بن محرز عن أبي مالك النخعي عن عطاء بن السائب عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تعتدل حيث شأنت قال الدارقطني لم يسنده
غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف قال ابن القطان ومحبوب بن محرز أيضا ضعيف وعطاء غثاف وأبو مالك أضعفهم فلذلك اعلم الدارقطني به وذكر الجهم أبو
لاحتقال أن يكون الجنائية من غيره انتهى كلامه كذا في نصب الرتبة (والقول الأول أصح) فان دليله أصح من دليل القول الثاني قال القاضي الشوكاني في النيل
قد استدل بحديث فريضة على أن المتوفى عنها تعتدل في المنزل الذي بلغت حتى يزوجه وفيه ولا يخرج منه إلى غيره وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم وقد أخرج ذلك عبد الرزاق عن عمر وعثمان وابن عمر وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عن أكثر أصحاب ابن مسعود والقاسم بن محمد وسالم
ابن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء وأخرجه أحمد عن ابن سيرين واليافع مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم ولا ذراع وإسحاق وأبو عبيد قال وحديث
فريضة لم يأت من خالفه بما انتهض لمعارضته فالتمسك به متعين انتهى **الباب البيوع** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب ما جاء في ترك الشبهات**
قوله (عن الشعبي) بفتح الشين المحبة وسكون العين المحلة وبموحدة هو عامر بن شراحيل الفقيه المشهور قال مكحول ما رأيت أفقه منه ثقة فاضل توفي سنة ثلث وأربع
مائة **قوله** (الحلال بين) بتشديد الياء المكسورة أي داخرا لا يخفى حله بأن ورد نص على حله أو مذهب أصل يمكن استخراج الجوزيات منه كقوله تعالى خلق
لكم ما في الأرض جميعا فان اللازم للنفع فعلم أن الأصل في الأشياء الحل إلا أن يكون فيه مضرة (والحرام بين) أي ظاهر لا يخفى حرمة بان ورد نص على حرمة كالفواش
والحماد واللبنة والدلم وغيرها أو مذهب ما يستخرج منه شئ كل مسكر حرام وروين ذلك المذكور من الحلال والحرام وفي رواية الصحيحين وبينهما (وشبهات)
بكر الواحد أي أمر ملتبس غيبي مبيتة كونه ذات جهة إلى كل من الحلال والحرام (لا يدري كثير من الناس) قال الحافظ مفهوم قوله كتمان معرفة
حكمها لكن يمكن للقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تقع لهم حديث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين (فمن تركها أي)
الشبهات (استبراء) استفعال من البراءة أي طلبا للبراءة (لدينة) من الذم الشرعي (وعرضه) من كلام الطاعن (فقد سلم) من الذم الشرعي والطعن

إن الشيطان والألئع يفتنونكم بالبصيرة وفي الباب عن الترمذي عازب ورعاة حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح وأما منصور
والعش جيب بن ثابت وغير واحد عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة ولا تعرف لقيس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا حديثنا هذا أبو معاوية
عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن قيس بن أبي غرزة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديث صحيح حديثنا هذا ثناء قديصة ثناء سفيان
عن أبي حمزة عن الحسن بن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والله هذا حديثنا سويد
ثنا ابن المبارك عن سفيان عن أبي حمزة هذا الإسناد نحوه هذا حديث حسن لا يعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الترمذي عن أبي حمزة وأبو حمزة
عبد الله بن جابر وهو شيخ بصري حديثنا يحيى بن خلف ثنا بشر بن المفضل عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسمعيل بن عمار بن رفاعه
عن أبيه عن جده أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم
ورفعوا أعناقهم وإبصارهم إليه فقال إن التجار تبعثون يوم القيمة في آراءكم التي أنتم في الله وبره وصدق هذا حديث حسن صحيح ويقال اسمعيل بن عبد الله
ابن رفاعه أيضا ياب لمجاهد فممن حلف على سعة كانا حديثنا حميد بن عمار بن ثناء بن أبي أنس ثناء بن عمار بن ثناء قال سمعت أبا ذر عن
عمر بن جبريل يحدث عن خروجة بن الحارث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيمة ولا ينظرهم وهم من غلب عليهم قلوبهم من هم يأمرهم
الله ففعلوا وخسر أو أقال المنان والسبل الأزاره والمنفق سلطته بالكذب وفي الباب عن ابن مسعود وأبو هريرة وأبي مامة بن ثعلبة وعمران بن
حصين ومعاقل بن يسار حديث أبي ذر حديث حسن صحيح ياب

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التجارة التي هي من الأسماء العربية ذلك معنى قوله فها أنا باسم هو أحسن منه اتفق راجع الشيطان والألئع يفتنونكم بالبصيرة وفي رواية أبو ذر
أن البصير يفتنهم باللغو والحلف (فتشوا) من الشوب يعني الخلط أي خلطوا ربكم بالبصيرة فها أنا بقبول قولهم وفي الباب عن البراء بن عازب (فتشوا)
البصير في شعب الإيمان (ورفاعه) أخوه الترمذي ابن ماجه والدارمي قوله (حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح) وأخوه أبو ذر والنسائي و
ابن ماجه قوله (ولا تعرف لقيس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا) قال الترمذي وقد روي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن التجار هم التجار الذين بر
وصدق قال فمنهم من يجعلها حديثين انتهى قوله (عن أبي حمزة) اسمه عبد الله بن جابر ويقال له أبو جابر أيضا مقبول من السادسة كذا في التقريب و قال
في الخلاصة في ترجمته يروي عن أبي الشعساء ومجاهد وعنه الترمذي وحاتم بن سلمة وثقه ابن حبان (عن الحسن) بن أبي الحسن البصري ثقة فقيه فاضل مشهور
وكان يرسل كثيرين إلى بلاد الروم يروون عن جماعة لم يسمع منهم فبقي روي بقوله حديثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثنا وخطبنا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة
الثالثة مات سنة عشرة ومائة وقارب التسعين قوله (التاجر الصدوق الأمين) أي من تحرى صدق وإيمانه كان في زمرة الأبرار من النبيين و
الصدوقين ومن تولى خلافهم كان في قرن التجار من الفسقة والعاصين قاله الطبري وقال في المعاني كلاً من صيغ المبالغة تنبيه على رعاية الكمال
في هذين الصفتين حتى يقال هذا الدهر حجة الرفعة انتهى قوله (هذا حديث حسن) وقال الحاكم من مراسيل الحسن قاله المناوي وفي الباب عن ابن عمر يلفظ التاجر الأمين
الصدوق الأسلم سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم في قوله (الأمين) وفي الباب أيضا عن ابن مالك يلفظ التاجر الصدوق تحت ظل
العرش يوم القيمة أخوه الأصغر في ترجمته وعن ابن عباس يلفظ التاجر الصدوق لا يحب من ابواب الجنة أخوه ابن أبي عمير قوله (عن اسمعيل بن عبد الله) بالتصنيف
ويقال له اسمعيل بن عبد الله أيضاً كما صرح به الترمذي بن رفاعه (بكر الرازي) عن أبي حمزة عن رفاعه وهو فاعل بن رافع بن مالك بن الجحان أبو معاذ
المدني بدر بن جليل له أحاديث أنفرد به البخاري ثلاثة أحاديث وعنه ابنه معاذ وعبيد مات في أول خلافة معاوية قوله (أن التجار) بضم الفوقية وتشديد الجيم جمع
تاجر يبعثون يوم القيمة فجاء جمع فاجر من الفجر بـ الألف من اتقى الله بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة أي أحسن إلى الناس في تجارتهم وأقام بطاعته الله و
عبادته (وصدق) أي في دينه وسائر كلامه قال القاضي لما كان من دين التجار التلخيص في المعاملات والتها لك على ترويج السلع بما تبشر لهم من الأيمان الكاذبة و
نحوها حكم عليهم بالفجر واستثنى منهم من اتقى الحارم ووب في دينه وصدق في حديثه وإلى هذا ذهب الشارح وحمل الفجر على اللغو والحلف كذا في الرقعة قوله (هذا
حديث حسن صحيح) وأخوه ابن ماجه والدارمي (باب ماجاء من حلف على سعة كانا) قوله (أخوه) على بن مالك بضم الميم وسكون الدال وكسر الراء فاعل من أضاف
ثقة عن خوشة بفحات والثاني المعجزة بن الحسن بضم الهاء القاري كان شيعياً في حجر عمر قال أبو له حصة وقال الجلي ثقة من كبار التابعين فيكون من الثانية كذا في
التقريب قوله (لا ينظر الله إليهم) أي لا ينظرهم ولا ينظرهم من الذنوب رفعت خيالاً أي حووا من الخير المنان (وفي رواية المنان الذي لا يعطى شيئاً إلا
منه بقر الميم وتشديد النون) أو لا يمن به على من أعطاه (والسبل الأزاره) أي عن كعبية كذا واختياراً (والمنفق) بالتشديد والتخفيف أي المروج (بالخلف) بكسر الهم
وسكونها قوله (روى الباب عن ابن مسعود) أخوه الحاكم وقال صحيح على شرطهما كذا في الترجيب (رواية هريرة) أخوه الشيخان (رواية أم مئة بن ثعلبة) أخوه
مسلم والنسائي وابن ماجه (وعمران بن حصين) أخوه أبو ذر (ومعاقل بن يسار) أخوه أحمد قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخوه مسلم ياب

[illegible]

مرهونة بعشرين صاعاً من طعام أخاه لاهله هذا حديث حسن صحيح **حدثنا محمد بن بشار** ثنا ابن أبي عمير عن هشام بن الدسوقي عن قتادة عن أنس قال حمل وأخبرنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس قال مشيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت معي وأهالة سخرة ولقد رهنه له درع مع يهودي بعشرين صاعاً من طعام أخاه لاهله ولقد سمعته ذات يوم يقول ما أصعب عند آل محمد صاع ولا صاع خبز وإن عنده يوم مثل التسع نسوة هذا حديث حسن صحيح **باب ملجأ في كتابة الشروط** **حدثنا محمد بن بشار** ثنا عبد بن ليث صاحب الكرابيس ثنا عبد المجيد بن وهب قال قال الخليل بن خالد بن هوزة أقرئك كتاباً كتبته لي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت بلى فأخرج لي كتاباً هذا ما اشتري لعل ابن خالد بن هوزة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتري منه عبداً وأمةً لداً وأمةً لاهلة ولا خبثة بين المسلمين المسلمة هذا حديث حسن غريب لا يخرجه إلا إمامنا أحمد بن حنبل بن أبي عمير **باب ملجأ في المكيال والميزان** **حدثنا سعيد بن يعقوب** لطا لقا ثنا خالد بن عبد الله (تقدم بن) هو ضرب من الثياب إلى اليسرة أي منجل إلى وقت اليسر قد علمت ما يريد ما استفهامية علق العلم أو موصولة والعل بفتح العين والعرفان (واد لهم) قال في المجموع الفاضل حسنه وفاء انتهى قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه (وأنس) أخرجه البخاري وغيره وأخرجه الترمذي وأبو داود وأبو حنبل (ابن زيد) لينظر من أخرجه حديثاً قوله (حتى تقوم الحرجى بن عمارة) بن أبي حفصة وحري بفتح الحاء والواو المصطلحين وبشدة الفتحة وبشدة الفتحة لتقبيل لاسه لا عرازه أنكره لأنه هو بن عمار بن أبي حفصة الذي روى شعبة هذا الحديث عنه قوله (وروى عنه هوزة) الوصل قوله (هذا حديث حسن صحيح) وقال صاحب الألفاظ هو على شرط البخاري كذا في النبل قال محمد هو ابن بشار در مشيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت معي وأهالة سخرة ولقد رهنه له درع مع يهودي بعشرين صاعاً من طعام أخاه لاهله هذا حديث حسن صحيح قال الحافظ الفقيه وقم لاهل من طريق شيبان عن قتادة عن أنس قال مشيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت معي وأهالة سخرة وكان اليهودي دعا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فلهذا قال مشيت إليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك إليه انتهى (رفاهالة) قال في القاموس الأهالة الشحم وما أذيب منه أو الزيت وكل ما أئتم به (سخرة) بفتح السين المهملة وكسر الميم المتخيرة الرجز (مع يهودي) وفي بعض النسخ عند يهودي قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة ميسائر الصغابة إلى معاملة اليهود أما بيان الجواز وأنه لم يكن عندهم إذا أطعموا فاضل عن حاجتهم أو خشي أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً والله تعالى أعلم (بعشرين صاعاً) وفي رواية للشيخين ثلاثين صاعاً من شعير واهله صلى الله عليه وسلم رهنه أول الأمر في عشرين ثم استأذنه عشرة فواه الراوى تارة على ما كان الرهن عليه وتارة على ما كان عليه أخرا وقال في الفتح اهله كان دون الثلاثين فجز الكسرة وألقى الجواب أخرى انتهى (ولقد سمعته ذات يوم يقول) قال الحافظ الفقيه هو كلام أنس والضمير في سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم أي قال ذلك لما رهنه الدرع عند اليهودي مظهر السبب في شرائه إلى أجل وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس لأنه أخرج المسياق عن ظاهره بغير دليل انتهى (وأن عنده يوم مثل التسع نسوة) قال الحافظ مناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة إلى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وأنه لم يقبله متعجباً ولا شكياً معاذ الله من ذلك وإنما قاله معتذراً عن إجابة دعوة اليهودي ولرهنه عند درع انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وغيره **باب ملجأ في كتابة الشروط** قوله (ثنا عبد بن ليث) أبو الحسن البصري صدوق يخطئ من التاسعة (صاحب الكرابيس) ويقال له الكريبس أيضاً والكرايس جهم كراس بالكسر فرب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح غير مرة لعله فعال والنسبة كرايس كانه شبه بالانصاري وأما الفقيه كراس كرايس في القاموس قال في العلام بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضاً وأخره هرة بن زرت النحال صحابي قليل الحديث أسلم بعد حنين بن هوزة بفتح الهاء وسكن الواو هو ابن ربيعة بن عمر بن عامر بن صعصعة قوله (لا داء) قال المطرني الراية الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كرج الكبد والسعال وقال ابن المنذر كاد أي يكتم البائع والأفلى كان بالعداء وبينه المباح كان من بيع المسلم للمسلم ومجمله أنه لم يرد بقر لا داء نفى الداء مطلقاً بل نفى داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه روى لا غائلة قيل المراد بها الأبقار وقال ابن بطال هو من قولهم اغتا في فلان إذا احتال خيلة سلب بها مالى (ولا خبثة) بكسر الخاء المعجمة وضمهم وسكن الموحدة وبعد هذا مثله قيل المراد الأخلاق الخبيثة كالأباق وقال صاحب العين هي الدنية وقيل المراد العوام كما عبد عن الحلال بالطيب قيل الداء ما كان في الخلق بفتح الخاء والخبثة ما كان في الخلق بضمهم والخائنة سكوت البائع عن بيان ما يعلم من مكره في البيع قاله ابن العربي كذا في النبل ربيع المسلم المسلم المسلم الأول بل هو فاعل والثاني بالنصب مفعول والمعنى أن هذا بيع المسلم للمسلم ليس فيه شيء مما ذكر من الداء أو الغائلة والخبثة قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن الجارود وعلقه البخاري **باب ملجأ في المكيال والميزان** قوله (أنكم قد رأيتم بضم الواو وتشديد اللام المكسورة) (أميرين) أي جعلتم حكماً في أمرين أي الوزن والكيل وإنما قال أمير المؤمنين عليه السلام لا يدل على التفخيم ومن ثم قيل في حقهم ويل المطففين رهلك فيهم كذا في نسخة الترمذي في المشكوة فيهما وهو الظاهر الأم السالفة قبلكم كقولهم شعيب على ميناء وعليه الصلاة والسلام كانوا يأخذون من الناس ثاماً وأذا أعطوهم أعطوهم ناقصاً قوله (وحسين بن قيس ينعف في الحديث) في التقريب حسين بن قيس الرضوي أبو علي الواسطي لقبه حنش متروك من السادسة (وقد روى هذا بأسناد صحيح موثقاً عن ابن عباس) قال المنذري في الترغيب بعد ذكر حديث الباب رواه الترمذي والحاكم كلاهما من طريق حسين بن قيس عن عكرمة عن عدي عن

الواسطي عن حسين بن قيس عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحب الاكل واليزان انكم قد ولّيتهم امرين هلكن فيهما الاكل واليزان قبلكم هذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث الحسين بن قيس وحسين بن قيس يضعف في الحديث وقد روى هذا باسناد صحيح موقوف على ابن عباس باب ملجاء في بيع من يزيد **حل ثنا محمد بن مسعدة ثنا عبد الله بن شبيب بن عجلان ثنا الاخضر بن عجلان** عن عبد الله الخنفي عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع جلسا وقلحا وقال من يشتري هذا المجلس والقلحة فقال رجل اخذهما بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتري هذا المجلس والقلحة فباع رجل درهمين فباعا منه هذا الحديث حسن لا نعرفه الا من حديث الاخضر بن عجلان وعبد الله الخنفي الذي روى عن هوا بن بكر الخنفي والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باسنا ببيع من يزيد في الغنائم والمواثيق وقد روى هذا الحديث المغيرة بن سليمان وغير واحد من اهل الحديث عن الاخضر بن عجلان **باب ملجاء في بيع المدبر حل ثنا ابن ابي عمير ثنا اسفيان بن عيينة عن عمر بن دينار عن جابر بن جابر** من الانصار اذ تبرعوا له فمات ولم يترك ما لا غير فباع النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه نعيم من النخام قال جابر عبد اقطيبا مات عام الاول في قارعة ابن الزبير هذا الحديث حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن جابر بن عبد الله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروا باسنا ببيع المدبر وهو قول الشافعي وسحق البخاري وكذا في من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ببيع المدبر وهو قول سفيان الثوري مالك والشافعي

عن ابن عباس قال قال الحكمه صحيح الاسناد قال الحافظ للعلامة كيف حسين بن قيس متروك والصحيح عن ابن عباس مرفوعا كذا قاله الترمذي وغيره انتهى **باب ملجاء في بيع من يزيد قوله** رابع جلسا بكملاء المهمة وسكون اللام كساد يوضع على ظهر الجبر تحت القناب لا يقرأه والمجلس البساط ايضا ومنه كن جلس بيتك حتى ياتيك يد خاطئة او ميتة قاضية وقفا يغتصب من اي اراد بيعهما وقضيته ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم صدقة فقال له هل لك نسي فقال ليس لي الاجلس وقلح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما بعهما وكافتهما ثم اذما لم يكن لك شيء فسل الصدقة فباعهما صلى الله عليه وسلم كذا في الرواية (من يزيد على درهم) فيه حواشي الزيادة على القن اذا لم يرض الباطم باعين الطالب قال الترمذي حرره هذا ليس لهما لان السوم هو ان يقف الرطب المباح على البيع ولم يعقد انه فيقول الاخر للبايع انا اشتريه وهذا حرام بعد استقرار القن ولما السوم بالسلعة لقي ببيع من يزيد فليس بحرام **قوله** وهذا حديث حسن واعلم ابن القطان بجرح حال ابي بكر الخنفي ونقل عن البخاري انه قال لا يصح حديثه كذا في التلخيص والحديث رواه احمد وابوداود ومطراور ورواه ابو داود ايضا الترمذي في النسخة مختصرا قاله الحافظ **قوله** والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باسنا ببيع من يزيد في الغنائم والمواثيق بحل البخاري عن عطاء انه قال ادرت الناس لا يرون باسنا في بيع المغانم في من يزيد ووصله ابن ابي شبيب عن عطاء وجاهد روى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال قال باس ببيع من يزيد وكذلك كانت تنابع الاخماس قال ابن العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالنعمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك انتهى قال الحافظ وكان الترمذي يقيد بما روى في حديث ابن عمر الذي التوجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن اسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ببيع احدكم على بيع احد حتى يذركا الغنائم والمواثيق وكانه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع فريدة هي الغنائم المواثيق ويشتق بها غيرهما لا تشارك في الحكم وقد اخذ بظهوره الاوراعي واسحق في خصا الجواز ببيع المغانم والمواثيق وعن ابراهيم الخنفي انه ذكره ببيع من يزيد انتهى وقال العيني في عمدة القاري اما البيهقي الشافعيه يزيد فلا باس فيه في الزيادة على زيادة اخيه وذلك لما رواه الترمذي من حديث انس بن مالك العيني قد الباب ثم قال وهو قول مالك والشافعي وجمهور اهل العلم وذكر بعض اهل العلم الزيادة على زيادة اخيه ولم يروا صحة هذا الحديث وضعفه الا زدي باخضر بن عجلان في سند وجبة الجبر على تقدير عدم الثبوت انه لو ساء ورواها شراد سلخته واعطى فيها ثمنه لم يرض بصاحب السلعة ولم يركن اليه لبيعه فانه يجوز اخير بطلب ثمنها طوعا ولا يقول احد انه يحرم السوم بعد ذلك طوعا ولا طوعا على خطبة اخيه اذا ارد الخاطب الاول لانه لا فرق بين الموضعين وذكر الترمذي عن بعض اهل العلم حواشي ذلك يعني ببيع من يزيد في الغنائم والمواثيق قال العيني روى الدارقطني من رواية ابن لهيعة قال حدثنا عبد الله بن جعفر عن زيد بن اسلم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيع الزايدة ولا بيع احدكم على بيع اخيه الا الغنائم والمواثيق ثم روى من طريقين آخرين احدهما عن الواقدي مثله وقال شيخنا يعني الحافظ زين الدين العراقي روى الظاهران الحديث خرج على الغالب وعلى ما كانوا يعتادون فيه من ايدة وهي الغنائم والمواثيق فانه وقع البيع في غيرها فزايدة فالمعنى واحد كما قاله ابن العربي انتهى كلام العيني قلت من كره ببيع من يزيد لعله تسك بما رواه الزبير بن جابر عن سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ببيع الزايدة لكن الحديث ضعيف فان في اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف **باب ملجاء في بيع المدبر** اسم مفعول من التدبير هو تعليق العتق بالموت **قوله** ران رجلا من الانصار في مسلم انه ابو بكر لا انصارى والغلام اسمه يعقوب لفظ ابو داود ان رجلا يقال له ابو بكر اعرق غلاما ما يقلا له يعقوب روت غلاما له بان قال انت حر بعد موتى فمات ولم يترك ما لا غير قال العيني في عمدة القاري هذا مما نسب به سفيان بن عيينة الى الخط اعنى قوله فمات لم يكن سيدا كما هو مصر به في الاحاديث الصحيحة وقد بين الشافعي في عينة ابن عيينة انها بعد ان رواه عنه وقال البيهقي من طريق شريك عن سلمة ابن كهيل عن عطاء وابي الزبير عن جابر بن جابر ان سحلامات وتروك مدبرا وبنه قال البيهقي وقد جمعوا على خطأ شريك في ذلك وقال شيخنا يعني الحافظ العراقي وقد رواه

باب ملجاء في كراهية تلقي البيوع حل ثمانية ثمانية ابن المبارك ثمانية ثمانية عن النبي عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن تلقي البيوع
وفي الباب عن علي وابن عباس ابى هريرة وابى سعيد وابى عمر ورجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حل ثمانية ثمانية عن النبي صلى الله عليه وسلم بن جعفر الزرقى ثنا
عبد الله بن عمر الزرقى عن ابى بوعن محمد بن زياد عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فابتاعه فسلحه السلحة
فيها الجبار اذا ورد السوق هذا حديث حسن غريب من حديث ابى بوعن محمد بن مسعود حديث حسن صحيح وقد ذكره قوم من اهل العلم تلقي البيوع
وهو ضرب من الخديعة وهو قول الشافعي وغيره من اصحابنا **باب** ملجاء لا يبيع حاضر لباد حل ثمانية ثمانية عن احمد بن حنبل عن ابي اسفيان بن
عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قتيبة يبلغه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد
وفي الباب عن الحلبي واثنى جابر بن عباس وحكيم بن ابى زيد عن ابيه وعمر بن عوف المزني جد كثير بن عبد الله ورجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
الاواني وصين العلم وعبد المجيد بن سهل كلهم عن عطاء بن رباح عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد
وتشديد الماء الملهمة قال جابر عبد قطيب (اي كان ذلك الغلام عبد قطيبا وهو يعقوب القبطي مات) وذلك الغلام علم الاول في امانة ابن الزبير (اي في العام الاول
من امانة ابن الزبير) قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرج الجماعة قوله (لم يرد اباسا ببيع المدين وهو قول الشافعي واحمد والشافعي) قال الشوكاني في الليل و
الحديث يدل على جواز بيع المدين مطلقا غير تقييد بالفسق والضرورة واليه ذهبنا في اهل الحديث ونقله اليه في المعرفة عن اكثر الفقهاء وحكي للنووي
عن الجوهري انه لا يبيعه المدين مطلقا والحديث يرد عليهم انتهى **باب** ملجاء في كراهية تلقي البيوع (اي البيعات) او البيعات واصحابها قال في محبة الجاهل لا يتقبل
المصري البدي قبل وصوله الى البلد ويخبره بكساده ما معه كذا بالاشتراء منه سلعة بالوكس واقل من ثمن انتهى قوله (انه نهي عن تلقي البيوع) فيه دليل على ان
عمر وقد ذهب الى اخذ ظاهر الحديث الجوهري فقال لا يبيعه المدين والركبان وحكي ابن المنذر عن ابى حنيفة انه اجاز التلقي وتقبيل الحافظ بان الذي في
كتب الحنفية انه يكره التلقي في حالتين ان يضر باهل البلد وان يلبس السعر على الواردين انتهى قوله وفي الباب عن علي وابن عباس وابى هريرة وابى سعيد
وابن عمر ورجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (اما حديث علي فلينظر من اخبره) واما حديث ابن عباس فاخرجه الشيخان واما حديث ابى هريرة فاخرجه الجماعة
واما حديث ابى سعيد فلينظر من اخبره واما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان واما حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا وقف عليه قوله روى
ان يتلقى (بصفة الجهول الجلب) بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول اي الجلب يقال جلب الشيء جاوبه من بدل الى بلد للتجارة فان تلقاه اي الجلب انسان
فابتاعه (اي اشتراه) صاحب لسلعة بالخيار اذا ورد السوق قال صاحب المتقى فيه دليل على صحة البيع انتهى اختلاف اهل يثبت له الخيار مطلقا ويشتط
ان يقع له في البيع غير ذهبت الخبايا الى الاول وهو لا يصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهر ان النهي لا اجل منقعة البائع وانزلة الضرر عنه وصيغته ممن
يخذه قال ابن المنذر رحمه الله ما لك على نعم اهل السوق لا على نعم رب سلعة والى ذلك جزم الكوفيون والاذاعي قال والحديث حجة للشافعي انه ثبت الخيار للبائع
لا لاهل السوق انتهى وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في روايتهم من النهي عن تلقي السلعة حتى تحبط الاسواق وهذا لا يكون حليلا لما علم لا يمكن ان يكون ذلك رعاية
لنفعه البائع لانه اذا هبطت الاسواق عرف مقدار السعر فلا يخاف ولا مانع من ان يقال العلة في النهي رعاة نفع البائع ونفع اهل السوق انتهى ما في النيل قوله
(هذا حديث حسن غريب) اخرج الجماعة الا البخاري وروى ابى بوعن محمد بن مسعود حديث حسن صحيح (واخرجه الشيخان) قوله (وقد ذكره قوم من اهل العلم تلقي البيوع الخ)
وهو الحق عندي والله تعالى اعلم **باب** ملجاء لا يبيع حاضر لباد قوله لا يبيع حاضر لباد (الخاخر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية قال في القاموس
الحضر والحاضرة والحاضرة والبادى والبادى ساكن البادية والبادى ساكن البادية والبادى ساكن البادية والبادى ساكن البادية والبادى ساكن البادية والبادى ساكن البادية
الحضر وتبدي قائم بها وتبادى تشبه باهلها والنسبة بدي وبدي وبدا القوم خرجوا الى البادية انتهى قال النووي هذه الاحاديث تضمن تحريم بيع الحاضر
للبادى وبه قال الشافعي الاكثر وقال اصحابنا والمراد به ان يقدم غريب من البادية او من بلد اخر متاع تم الحاجة اليه لبيعه به بسعر يوافق له البلد
اخره عندي لا يبيعه على التدريج باغلة قال اصحابنا وانما يحرم هذه الشروط ويشتط ان يكون عالما بالنهاي فلو لم يعلم النهي وكان المتاع مما يحتاج في البلد
او لا ينفرد به لقله ذلك الجلب المحرم واخالفه باع الحاضر للبادى مع البيع مع التحريم هذا مذهبا وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم وقال بعض المالكية
يفسخ البيع ما لم يفت وقال عطاء بن الجاهد وابى حنيفة يحوز بيع الحاضر للبادى مطلقا حديث الدين النصيحة قالوا وحديث النهي عن بيع حاضر لباد مسنوخ
وقال بعضهم انه على كراهة التنزيه يجوز الدرعى انتهى كلام النووي قال في سبل السلام وكل هذه القبيح لا يدل عليها الحديث بل استدلوا به من تعويلهم
لحديث جابر متصيدة من الحكم قال دعوى النضر غير صحيحة لاقتضاه الى معرفة التاميز وحديث النصيحة مشروط فيه انه اذا استنصر احدكم اخاه فلينصر
له فاذا استنصره ففعله بالقليل لانه يتولى له البيع قوله وفي الباب عن طلحة (اخرجه ابن ابي رواس) (اخرجه الشيخان) (اخرجه مسلم) (ابن عباس)
اخرجه الشيخان (وحكيم بن ابى زيد عن ابيه) (اخرجه احمد وذكره الحافظي الفقه وسكت عنه) واما حديث عمر بن عوف وحديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفحل حتى يزهر وبهذا الاستناد ان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنبلي حتى يبيض ويأمن العاهة حتى يباع الماشية في وقت الباعين انشور عاتشة وابى هريرة وابن عباس وجابر وابى سعيد وزيد بن ثابت حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا بيع الثمار قبل ان يبدأ صلاحها وهو قول الشافعي واحمد واسحاق حدثنا الحسن بن علي الخلال ثنا ابى الوليد وعفان وسليمان بن حرب قالوا اننا سمعنا بن سلمة عن حميد عن انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود ومن بيع الخبز في شهر هذه السنة لا نفروه مرفوعا الا من حديث حماد بن سلمة باب ما جاز في النوى عن بيع جبل الحبة حدثنا قتيبة حدثنا حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع جبل الحبة وفي الباب عن عبد الله بن عباس وابى سعيد الخدري حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وجبل الحبة نتاج البتاج وهو بيع مفسوخ عند اهل العلم وهو من بيع الغرر وقد روى شعبة هذا الحديث عن ابى بوعين سعيد بن جبيل عن ابن عباس وروى عبد الوهاب الثقفي وغيره عن ابى بوعين سعيد بن جبيل ونافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا

الخبر الجارى وبمسلم وابو داود (ابى سعيد) لينظر من اخرجه وزيد بن ثابت (اخرجه ابوداود وذكره البخاري تعليقا قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة البخاري وابى داود قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا بيع الثمار قبل بدو صلاحها وهو قول الشافعي واحمد واسحاق) كذا قال الترمذي وقال الحافظ في الفتح قد اختلف في ذلك على احوال فبطل مطلقا وهو قول ابى ابيلى والثوري وروى من نقل الاجماع على البطلان وقيل يجوز مطلقا ولو شرط التيقية وهو قول يزيد بن ابى حبيب وروى من نقل الاجماع فيه ايضا وقيل ان شرط القطع لم يبطل ولا يطل وهو قول الشافعي واحمد والجمهور ورواية عن مالك وقيل يجوز ان لم يشترط التيقية والتمى فيه محمول على بيع الثمار قبل ان توجد اصداد وهو قول اكثر المحققين وقيل هو على ظاهره لكن التمى فيه للتنزيه انتهى ما في الفتح وقال الشوكاني في النيل اعلم ان ظاهر احاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان وقوعه في تلك الحالة باطل كما يقتضيه التمى ومن ادعى ان مجرد شرط القطع يبيح البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصح لتقييد احاديث النوى بسوى الاجماع على ذلك لاجلها لا صحة لها كما عرفت من ان اهل القول الاول يقولون بالبطلان مطلقا وقد عرفت ان مجرد شرط القطع في الجواز على ما على مستنبطه لم يجعلها مقيدة للنوى ذلك مما لا يفيد من التفسير بما رآه النوى من خيالات عارضة وشبه واهية تهازل بالسير تشكيك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقا وظاهر النصوص ايضا ان البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء شرط البقاء او لم يشترط لان الشارع قد جعل النوى ممتدا الى غاية بدو الصلاح وما بعد الغاية مخالف لما قبلها ومن ادعى ان شرط البقاء مفسد فعليه الدليل ولا ينفعه في المقام ما روى من النوى عن بيع وشرط كونه يلزمه في تقييد البيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط وايضا ليس كل شرط في البيع منهيا عنه فان اشتراط جابر بعد بيعه للجلل ان يكون له ظهرة الى المدينة قد صححه الشارع وهو شبيه بالشرط الذي نحن بصدده انتهى كلام الشوكاني قوله (حتى يسود) بتشديد الدال اى يبدو صلاحها زاد مالك في الموطا فانه اذا اسبح نجو عن العاهة (حتى يشتد) اشتداد الحب قوته وصلابته قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابوداود وابن ماجة وسكت عنه ابوداود واقر المنذرى تحسين الترمذي باب ما جاز في النوى عن بيع جبل الحبة (بفتح المهملة والبرحة) وقيل في الاول ان يكون الوحدة غلظه عياض وهو مصدر رجكت تجبل جلا والحبة تجمع حابل مثل ظلمة وظالم ويحيى تفسير الحبة من الترمذي قوله (وعن بيع جبل الحبة) كذا روى الترمذي الحديث بدون التفسير ورواه البخاري ومسلم مع التفسير هكذا عن بيع جبل الحبة وكان بيعا يتبايعه اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتج الناقة في بطنها التي في بطنها واخرج البخاري في صحيحه في ايام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال كان اهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور الى جبل الحبة وجبل الحبة ان تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحل التي نتجت فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فظاها هذا السياق ان هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بانه من تفسير ابن عمر كذا في الفتح قوله (روى الباب عن عبد الله بن عباس) اخرجه الطبراني في معجمه ذكره الزيلعي رواه ابى سعيد الخدري اخرجه ابن ماجة قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) اخرجه البخاري ومسلم قوله (وجبل الحبة نتاج البتاج) اى اولاد الاولاد اعلم ان الجبل الحبة تفسيرين مشهورين احدهما ما قال به مالك والشافعي وجماعة وهو ان يبيع بتمن الى ان يلد ولد الناقة وقال بعضهم ان يبيع بتمن الى ان تحل الدابة وتلد ويحمل ولدها وبه جزم ابواصحاق في التنبيه فلم يشترط وضع حمل والد وعله التمى على هذا التفسير لجهالة في الاجل وثانيتهما ما قال به ابو عبيدة وابو عبيد واحمد واسحاق وابى حبيب المائكي واكثر اهل اللغة وبه جزم الترمذي هو بيع ولد نتاج الدابة وعله التمى على هذا التفسير انه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه في بيع الغرر قال الحافظ ورجح الاول لكنهم مرافقا للحديث وان كان كلام اهل اللغة موافقا للشافعي وقال ابن التين محصل الخلاف هل المراد البيع الى اجل او بيع الجدين وعلى الاول هل المراد بالاجل وكلاهما الامر او الاداة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجدين الاول او بيع جنين الجدين فصارت اربعة اقوال انتهى وقال

باب ما جاء في كراهية بيع الغر حلت لنا أبو بكر يثنا أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الغر وبيع الحصاة وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا لما لا يشذ عنه أحد
العلم كرهوا بيع الغر قال الشافعي ومن بيع الغر وبيع السمك في الماء وبيع العبد الأبق وبيع الطائر في السماء ونحو ذلك من البيوع ومعنى بيع الحصاة
أن يقول البائع للمشترى اذنبت إليك بالحصاة فقد وجب البيع فيما بيني وبينك وهو يشبهه بيع المناذلة وكان هذا من بيع أهل الجاهلية
باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا لما لا يشذ عنه أحد
الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا لما لا يشذ عنه أحد
النودي التفسير الثاني أقرب إلى اللغة لكن إلى أبي هريرة عن عمر قد قرأه بالتفسير الأول وهو أعرف بذهب الشافعي وتحقق الأصوليين أن تفسير الرازي مقدم إذا لم
يخالف الظاهر انتهى وهو ميم مفسوخ أي ممنوع ومنه عن عمر وهو من بيع الغر هذا على تفسير الترمذي أما على تفسير غير الترمذي فغلة النهي جهة الثمن
رباب ما جاء في كراهية بيع الغر بفتح الغاء العين المحجمة والراء الأولى أي ما لا يعلو قننه من الخطر الذي لا يدري أي يكون أم لا كبيع الأبق والطائر في الهواء والسمك في
الماء والغائب المجهول ومجمله أن يكون المعقود عليه مجهولاً أو مجهولاً عنه مما انطوى بعينه من غر الثوب أي طيه أو من الغر بالكسر أي الغفلة أو من الغر بضم
الغاء وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغر قال النودي انتهى من بيع الغر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ويدخل فيه مسائل كثيرة غير مختصرة كبيع الأبق
والمردوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير والابن في الضرع وبيع الحبل في البطن وبيع بعض الصبرة بهما وبيع ثوب
من ثوب وشاة من شاة ونظائر ذلك وكل هذا باطل لأنه غر من غير حاجة وقد يحتج بعض الغر ببيعها إذا دعت إليه حاجة كالحبل بأساس الدار وكما إذا
باع المشاة الحامل والتي في ضرعها كبن فانه يبيع البع لان الأساس تابع للظاهر من الدار ولان الحاجة تدعو إليه فانه لا يمكن رؤيته وكن القول في حمل الشاة وابنها
وكذلك اجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غر حقد منها أنهم اجمعوا على صحة بيع الحبة المحشوة وإن لم ير حشوها ولو بيع حشوها بآفاده لم يجز و اجمعوا على
جواز آفاده الدار والدة والثوب وهو ذلك شهرامع ان الشهر قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين و اجمعوا على جواز دخول الحمام بالآجرة
مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وفي قدر مكثهم قال العلماء مدار البطان بسبب العود والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وهو أنه دعت حاجة إلى الزكاة
الغر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة وكان الغر حقد لاجاز البيع والأفلا وأعلم أن بيع الملامسة وبيع المناذلة وبيع حبل الحبل وبيع الحصاة وبيع الغر
وأشبهها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي آخذة في النهي عن بيع الغر ولكن أفردت بالذكر وهي عنها كونهما من بيعات الجاهلية المشهورة انتهى
كلام النودي وبيع الحصاة فيه ثلاث تأويلات أحدها أن يقول بعتك من هذه الأقواب ما وقعت عليه الحصاة اتقايها أو بعتك من هذه الأرض من
هنا إلى ما انتهت اليد بالحصاة والثاني أن يقول بعتك على أنك بالخيار إلى أن أرى بهذه الحصاة والثالث أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً فيقول إذا ربيت
هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكن أقاله النودي قوله وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة حديث ابن عمر فلخرجته إليه حتى وابن جابر
قال الحافظ أسنده حسن وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه وأما حديث ابن سعيد فأخرجه ابن ماجه وأما حديث ابن سعيد فأخرجه ابن ماجه وأما حديث ابن سعيد فأخرجه ابن ماجه
الباب أيضاً عن سهل بن سعد عن الدارقطني والطبراني وعن علي بن أحمد وأبي داود وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها الحافظ في التلخيص العيني في شرح البخاري
قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح)
كان السمك في ماء كثير بحيث لا يمكن تحصيله منه وكذا إذا كان يمكن تحصيله منه ولكن بمشقة شديدة وأما إذا كان في ماء يسير بحيث يمكن تحصيله منه
وكذا إذا كان يمكن تحصيله منه بغير مشقة فانه يبيع لأنه مقدور على تحصيله وتسليمه وهذا كله إذا كان مرئياً في الماء القليل بان يكون الماء صافياً فأما
إذا لم يكن مرئياً بان يكون كذا فانه لا يبيع بخلاف انتهى كلام الدارقطني قوله (ومعنى بيع الحصاة أن يقول البائع للمشترى اذنبت إليك) وقع هذا التفسير
في رواية الزبارة قال الحافظ في التلخيص وللزبارة من طريق حفص بن عاصم عنه يعني عن أبي هريرة نهى عن بيع الحصاة يعني إذا قذف الحصاة فقد وجب البيع انتهى
(وهو) أي بيع الحصاة يشبه أي يشبهه ربيع المناذلة هو أن يبذل الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير
نظر ولا تراص ويأتي باقي الكلام في بيع المناذلة في باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة قوله (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين
في بيعة) أي مفقاة واحدة وعقد واحد ويأتي تفسير هذا عن المصنف قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود) قال الحافظ في
التلخيص حديث ابن مسعود رواه أحمد من طريق عبد الرحمن ابنه عنه بلفظ نهى عن صفقتين في صفقة وحديث ابن عمر رواه ابن عبد البر مثله وحديث ابن عمر
رواه الدارقطني في أثناء حديث انتهى قوله (وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ المرام رواه أحمد والشافعي وصححه الترمذي و
ابن حبان ولا يرد (ومن يبيع بيعتين فله أو كسهما) أو الرأى انتهى قال الشوكاني في النيل وأخرجنا أيضاً الشافعي ومالك في بلاغاته قوله (وقد نشر بعض

اهل العلم قالوا بيعتين في بيعة ان يقول ابيعك هذا الثوب بنقد بعشرة وبشئة بعشرين ولا يفارقه على احد البيعين فاذا افارقه على احد هما فلا بأس اذا كانت العقد على واحد منهما قال الشافعي ومن معنى ما نرى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ان يقول ابيعك هذا بكذا على ان تبيعني غلامك بكذا فاذا اجب على غلامك وجبت لك داري وهذا تفارق عن بيع بخير ممن معلوم ولا يذري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته باب ملجأ في كراهية بيع ما ليس عندك حل ثوبا قتيبة ثنا هشيد بن ابي بشر عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا نبي الله ابيعك هذا الثوب بنقد بعشرة وبشئة بعشرين ولا يفارقه على احد البيعين قال في شرح السنة بعد كره هذا التفسير هو فاسد عند اكثر اهل العلم لانه لا يذري ايها جعل الثمن انتهى وقال في النيل والعللة في توجيه بيعتين في بيعة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بتمتين انتهى فاذا افارقه على احدهما فلا بأس اذا كانت العقد على واحد منهما بان قال البائع ابيعك هذا الثوب بنقد بعشرة وبشئة بعشرين فقال المشتري اشتريته بنقد بعشرة ثم نقد عشرة دراهم فقد صح هذا البيع وكذلك اذا قال المشتري اشتريته بنشئة بعشرين وفارق البائع على هذا الصحح البيع لانه لا يفارقه على ايها ومن عدم استقرار الثمن بل فارقته على واحد منهما وهذا التفسير قد رواه الامام احمد في روايته عن سماك في المتن عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه قال نرى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة قال سماك هو ان يبيع البيعة فيقول هو بنشئة بكذا او هو بنقد بكذا او كان قال الشوكاني في النيل قوله من باع بيعتين في بيعة فسه ما ك ما رواه المصنف يعني صاحب المتن عن احمد عنه وقد وافقه على مثل ذلك الشافعي فقال بان يقول بعثك بألف نقد او ألفين الى سنخن ايها شئت انت وشئت انا ونقل ابن الرقعة عن القاضي ان المسئلة مفروضة على انه قبل على الابهام اما لو قال قبلت بألف نقد او بألفين بالنشئة صح ذلك انتهى وقد فرغ الشافعي بتفسير اخر وهو ما ذكره الترمذي بقوله قال الشافعي ومن معنى ما نرى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ان يقول ابيعك داري هذه بكذا اعلم ان تبيعني غلامك بكذا فاذا وجب لغلامك وجبت لك داري وهذا تفارق عن بيع بخير ممن معلوم ولا يذري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته قال في الرقعة بعد ذكر هذا التفسير هذا ايضا فاسد لانه بيع وشروط ولا يذري الى جملة الثمن لان الوفاء ببيع الجارية لا يجب وقد جعله من الثمن ليس له قيمة فهو شرط لا يلزم واذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الثاني مجهولا انتهى وقال في النيل والعللة في توجيه هذه الصورة التعليق بالشرط المستقبلي انتهى واعلم انه قد فرغ البيعتان في بيعة بتفسير اخر وهو ان يسلفه دينار في فخذ خطه الى شهر فذا حل خط وطالبه بالخط قال بقول لقيظ الذي لك على الشهرين بقتيظين فصا ذلك بيعتين في بيعة لان البيع الثاني قد دخل على الاول فبره اليه او كسهما وهذا كذا في شرح المسنن لابن رسلان فقد شرح حديث ابو هريرة المذكور بلفظ نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة بثلاثة تقاسير فاحفظها ثم اعلم ان الحديث ابو هريرة هذا رواية اخرى رواها ابو داود في سننه بلفظ من باع بيعتين في بيعة فله او كسهما او الربا قال الشوكاني في النيل محمد بن عمر بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد قال المذري المشهور عنه من رواية الرازي ومحمد بن عبد الله الاضاري انه صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة انتهى ما في النيل قلت وقد فرغ من هذا اللفظ وتدرى هذا الحديث عن حد من الصحابة فمن طرق ليس في واحد منها هذا اللفظ فظاهر ان هذه الرواية بهذا اللفظ ليست صالحة للاحتجاج والله تعالى اعلم قال الشوكاني في شرح هذه الرواية ما لفظه قوله فله او كسهما اي انصهما قال الخطابي لا اعلم احدا قال بظاهر الحديث وصحح البيع باو كس القمين لا محذور عن لا ونراعي وهو مذهب فاسد انتهى قال الشوكاني ولا يخفى ان ما قاله هذا الرجل حديث لان الحكم له بالاو كس يستلزم صحة البيع به ومعنى قوله او الربا يعني او يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم اذا لم يخذ الاو كس بل اخذ الاكثر قال في ذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن رسلان واما في التفسير الذي ذكره احمد عن سماك وذكره الشافعي ففيه متمسك لمن قال يجوز بيع الشيء باكثر من سعر يومه لاجل النساء وقد ذهب ذلك زين العابدين بن علي بن الحسين والناصر المنصور بالله والهادوية والامام يحيى وقالت الشافعية والخنفية وزيد بن علي المؤيد بالله والمجتهون انه يجوز بيعه لاجل النساء القاضية بجوازها وهو الظاهر لان ذلك المتمسك هو الرواية الاولى من حديث ابو هريرة يعني الرواية التي رواها ابو داود وقد ذكرنا لفظها آنفا وقد عرفت ما في روايتها من المقال ومع ذلك المشهور عند اللفظ الذي رواه غيره وهو انتهى عن بيعتين في بيعة ولا حجة فيه على المطلوب ولو سلمنا ان تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها لتفسير خارج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان قاصدا في الاستدلال بها على النزاع فيه على ان غاية ما فيها الدلالة على المنع من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهو ان يقول نقد بكذا ونشئة بكذا لا اذا قال من اول الامر بنشئة بكذا فقط وكان اكثر من سعر يومه مع ان المتمسكين بهذه الرواية يمتنعون من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالدليل لخص من الدعوى قال وقد جمعنا رسالة في هذه المسئلة وسميناها شفاء الغلل في حكم زيادة الثمن ليجز الاجل وحققناها تحقيقا لم يشق اليه انتهى كلام الشوكاني رباب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك قوله (ابتاعه من السوق) بتقدير هزم الاستفهام اي اشترى له من السوق وفي رواية ابو داود افا ابتاعه من السوق ثم ابيعه لم يقع هذا اللفظ في رواية ابو داود ولا في رواية النسا

قال لا تبع ما ليس عندك حل ثنا قتيبة ثنا احمد بن زيد عن ايوب بن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بيع ما ليس عندك حل هذا حديث حسن وفي الباب عن عبد الله بن عمرو حل ثنا احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم ثنا ايوب بن شاذان عن شعيب قال قال ثوبان عن ابيه حتى كعب بن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك وهذا حديث حسن صحيح قال اسحاق بن منصور قلت لاهم ما معنى نهى عن سلف وبيع قال ان يكون يقضه قرضاً ثم يبايعه ببيعاً يزيد ادعيه ويحتمل ان يكون يسلف اليه في شيء فيقول ان لم يتيه عندك فهو بيع عليك قال اسحاق كما قال قلت لاهم وعن بيع ما لم يضمن قال لا يكون عندك الا في الطعام يعني ما لم يقبض قال اسحاق كما قال في كل ما ياكل ويبرز قال احمد واذا قال ابيعك هذا الثوب وعلى خياطته وقصارته فهذا من نحو شرطين في بيع واذا قال ابيعك وعلى خياطته فلا بأس به او قال ابيعك وعلى قصارته فلا بأس به انما هذا شرط واحد

ولا في رواية ابن ماجة وظاهره انه ليس على معناه الحقيقي بل المراد منه التسليم ومقصود السائل انه هل يبيع ما ليس عندك ثم يشتريه من السوق ثم يسله للمشتري الذي اشتراه منه قال لا تبع ما ليس عندك اي شيئا ليس في ملكك حال العقد في شرح السنة هذا في بيع الاعيان دون بيع الصفات فلما قيل السلم في شيء موصوف عام الوجود عند الحل المشتري يجوز ان لم يكن في ملكه حال العقد وفي معنى ما ليس عندك في الفساد بيع العبد الابن وبيع المبيع قبل القبض في معناه بيع ما لا يدرى هل يبيح ما كنهه ام لا وبه قال الشافعي رحمه الله وقال جماعة يكون العقد موقوف على اجارة المالك وهو قول مالك واصحاب ابو حنيفة واحمد رحمهم الله في المرافقة قوله ان ابيع ما ليس عندك فيه وفي قوله لا تبع ما ليس عندك دليل على تحريم بيع ما ليس عندك لا لاشياء ولا لاختلاف مقدارته وقد استثنى من ذلك السلم فتكون اذلة جواز هذه العينة قوله (هذا حديث حسن) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة وقل المنذري تحسين الترمذى واقره قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو) اخرجه الترمذى في هذا الباب قوله (لا يخل سلف) بفتح السين (وبيع) اي معه يعني مع السلف بان يكون احدهما شرطاً في الآخر قال القاضي رحمه الله يطبق على السلم والقرض والمراد به هنا شرط القرض على حذف المضاف اي لا يخل بيع مع شرط سلف بان يقول مثلاً بعتك هذا الثوب بعشرة على ان تفرض عشرة فحق الحل للزوم للصحة ليدل على الفساد من طريق الملازمة وقيل هو ان يقرضه قرضاً وبيع منه شيئاً يكثر من قيمته فانه حرام لان قرضه روح متاع بعد الثمن وكل قرض جرفه فحرام ولا شرطان في بيع اقرب للمعنى الذي ذكره الترمذى ولا للبيعتين فيبيعة وايان تفسير اخر عن الامام احمد ولا ربح ما لم يضمن يريد به الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل ان يقضه وينتقل من ضمان البائع الى ضمانه فان بيعه بعد وفي شرح السنة قيل معناه ان الربح في كل شيء انما يخل ان لو كان الخسران عليه فان لم يكن الخسران عليه كالمبيع قبل القبض اذا تلف فان ضمانه على البائع ولا يخل للمشتري ان لا يترد منافعه التي انتفع بها البائع قبل القبض لان المبيع ليدخل بالقبض في ضمان المشتري فلا يخل له ربح المبيع قبل القبض ولا بيع ما ليس عندك تقدم معناه قوله وهذا حديث حسن صحيح واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة قال المنذري بعد نقل صحيح الترمذى وشبهه ان يكون بيعاً للتبرع به بذكر عبد الله بن عمرو ويكون مذهبه في الامتناع بعد حديث عمرو بن شعيب انما هو الشك في استأناده لحي ازان يكون الضمير عائداً على محمد بن عبد الله بن عمرو فاذا صح بذكر عبد الله بن عمرو انتهى ذلك انتهى قوله (قال اسحاق بن منصور) بن بهرام الكوفي ابو يعقوب القمي المروزي ثقة ثبت من الحادية عشرة روى عنه الجماعة سوى ابى داود وتلد للاحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وله عنهم مسائل كذا في التفرير وتهذيب التهذيب ثم يبايعه ببيعاً يزيد ادعيه يعني يبيع منه شيئاً يكثر من قيمته ويحتمل ان يكون يسلف اي يقرض اليه في شيء يعني قرضه درهم او دينارين واخذ منه شيئاً فيقول ان لم يتيه عندك اي لم يتيه ا ولم يتيسر لك رد الدرهم او الدنانير فهو بيع عليك يعني فذلك الشيء الذي اخذت منك يكون مبيعاً منك بعوض تلك الدرهم او الدنانير قال اسحاق كما قال المراد من اسحاق هذا اسحاق بن راهويه والضمير في قال راجع الى احمد بن حنبل اي قال اسحاق بن راهويه كما قال احمد بن حنبل في بيان معنى نهى عن سلف وبيع رقت لاهم وعن بيع ما لم يضمن اي سالت عن معنى بيع ما لم يضمن (قال) اي احمد لا يكون عندك الا في الطعام اي النهى عن بيع ما لم يضمن ليس على عموم بل هو مخصص بالطعام (يعني لم يقبض) هذا التفسير لقوله لم يضمن (قال اسحاق) هو ابن راهويه كما قال (اي احمد) قوله (فهذا من نحو شرطين في بيع) اي فلا يجوز ليقول صلى الله عليه وسلم ولا شرطان في بيع واذا قال ابيعك وعلى خياطته فلا بأس به او قال ابيعك وعلى قصارته فلا بأس به انما هذا شرط واحد اي فيجوز للمشتري قوله صلى الله عليه وسلم ولا شرطان في بيع وكلام الترمذى هذا يدل على ان البيع بشرطين لا يجوز عند احمد البيع بشرطين زعمه قال في مجمع البحار لا فرق عند اكثر في البيع بشرط او شرطين وفرق احمد بظاهر هذا الحديث انتهى قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في المعاني لتقييد بشرطين وقع اتفاقاً وجماعة وبالشروط الواحد ايضا لا يجوز لانه قد روي عن النبي عن بيع بشرط انتهى وقال الشوكاني في النبيل وقد اخذ بظاهر الحديث بعض اهل العلم فقال ان شرط في البيع شرط واحد صح وان شرط شرطين او اكثر لم يصح ومذهبه لا كذا عدم الفرق بين الشرط والشرطين وانفقوا على عدم صحة ما فيه شرطان انتهى قلت حديث النهى عن بيع بشرط اخرجه الطبراني في الاوسط والحاكم في المستدرک من طريق عبد الوارث بن سعيد عن ابى حنيفة حدثني عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اسحاق كما قال حديث حكيم بن خزام حديث حسن قد روى من غير وجه روى ابوب الختياقي وابو بشر عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن خزام وروى هذا الحديث عوف وهشام بن حسان عن ابن سيرين عن حكيم بن خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حديث مرسل اما رواه ابن سيرين عن ابوب الختياقي عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن خزام هكذا احل ثنا الحسن بن علي الخلال وعبد الله بن عبد الله وغير واحد قالوا ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن ابوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم قال تخافني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني ما ليس عندي روى وكيع هذا الحديث عن يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن ابوب عن حكيم بن خزام ولم يذكر فيه عن يوسف بن ماهك ورواية عبد الصمد اصح وقد روى يحيى بن ابي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصة عن حكيم بن خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم كرهوا ان يبيع الرجل ما ليس عنده باب ما جاء في كراهية بيع الوكة وهبته حدثنا محمد بن زيث ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسفيان وشعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يبيع الوكة وعن هبته هذا الحديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم وقد روى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يبيع الوكة وهبته وهو ثمرة وهم فيه يحيى بن سليم وقد روى عبد الوهاب الثقفي وعبد الله بن نمير وغير واحد عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اصح من حديث يحيى بن سليم باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان لثبته حدثنا محمد بن النضر ابو موسى ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن مسكة عن قتادة عن الحسن بن سمرق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يبيع الحيوان بالحيوان لثبته وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر حديث سمرق هذا حديث حسن صحيح وسامع الحسن من سمرق صحيح هكذا قال علي بن المديني وغيره والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان لثبته وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة وبه يقول احمد وقد رخص بعض اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان لثبته وهو قول الشافعي والحنفي

انه نهي عن بيع وشروط وروى في قصة كذا في الدراية للحافظ ابن حجر وقال للحافظ الترمذي بعد ذكره بالقصة قال بن القطان وعنه ضعف في حقيقته في الحديث انتهى هذا اسحاق كما قال اي كما قال احمد قوله حديث حكيم بن خزام حديث حسن الظاهر انه تكرر قوله وقد روى يحيى بن ابي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصة عن حكيم بن خزام الخ قال الحافظ في التلخيص وزعم عبد الحق ان عبد الله بن عصة ضعيف جدا ولم يتبعه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم انه قال هو مجمل وهو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة واكثر به النسائي انتهى وقال فيه وصرح همام عن يحيى بن ابي كثير ان يعلى بن حكيم حدثه ان يوسف حدثه ان حكيم بن خزام حدثه انتهى رباب ما جاء في كراهية بيع الوكة وهبته الوكة بالفقه والمدح مبررات الحق من المعنى بالفتح قوله روى عن بيع الوكة بفتح الواو والمدح في النهاية يعقوب دلاء العتق وهو اذامات المعتق ورثه معتق او ورثة معتق كانت العرب تبعه وقيمه فنه عنه لان الوكة لا تزرع ولا تزاى انتهى قوله وهذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان قوله والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم قال النووي في شرح صحيح مسلم في الحديث تحريم بيع الوكة وهبته وانما لا يبيحان وانه لا يبيح بيع الوكة عن مستحق بل هو حكمة محكمة للنسب وهذا قال جاهد العلماء من السلف والخلف واجاز بعض السلف نقله ولعلمهم بيلغهم الحديث انتهى قوله وهو وهم اي ذكرنا في بيع عبدا لله بن عمر وابن عمر روى فيه يحيى بن سليم فانه قد خالف غير واحد من الثقات للحفاظ فانهم يكرهون بينهما عبد الله بن دينار ويحيى بن سليم هذا هو الطائفة من ملة صدوق سيئ الحفظ قاله الحافظ في التلخيص وقال الخرجي في الخلاصة وثقه ابن معين وابن سعد النسائي الا في عبدا لله بن عمر قال ارجا له محله الصدوق ولم يكن بالحافظ ولا ينجز به قال الخرجي احتج به بهع وله في حديث انتهى رباب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان لثبته قوله روى عن بيع الحيوان بالحيوان لثبته بفتح التوت وكسر السين وفتح الهنزة قال في القاموس ثبته البيع والساتة بفتح بضميمة بالضم وبنسبة كاخيرة وقال في مجمع البحار فيه ثلاث لغات شبيهة بوترن كريمة وبلا دغام وبجذت الهمزة وكسر التوت انتهى قوله روى في الباب عن ابن عباس اخروا الزوار والطحاوي وابن حبان والدارقطني بنحو حديث سمرق قال الحافظ في الفتح ورواه ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله فيج البحار وغيره احل ارساله انتهى وجاب اخبره الترمذي وغيره قال الحافظ واستاده ابن واين عمر اخبره الطحاوي والطبراني قوله حديث سمرق حديث حسن صحيح قال الحافظ ورجا ثقات الا انه اختلف في سماع الحسن عن سمرق قوله وسامع الحسن من سمرق صحيح هكذا قال علي بن المديني وغيره سياق الكلام فيه في باب اختلاف المواشي غير ان ذلك لا رباب قوله والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الخ كذا قال الترمذي قال الشوكاني في الليل ذهب الجمهور الى جواز بيع الحيوان بالحيوان لثبته متفادلا مطلقا بشرط ما لك ان يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسبة لحد بن حنبل وابو خيفة وغيره من الكوفيين انتهى قوله وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة وبه يقول احمد واستدلوا باحاديث الباب وفي الباب روايات موقوفة فالخرج عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عن علي بن ابي طالب انه كره بيع ابوعيين لثبته وروى بن ابي شيبة عنه نحوه وعن ابن عمر عبد الرزاق وابن ابي شيبة انه سئل عن بيع ابوعيين فكرهه وقد رخص بعض اهل العلم من اصحاب

لاباس به بالقيمة هذا الحديث لا يعرفه مرفوعا الا من حديثي عن ابن عمر ودوي داود بن ابي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوف على هذا عند بعض اهل العلم ان لا باس ان يقتضي الذهب من الورق والورق من الذهب هو قول احمد واصحاب وقد كره بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ذلك حل ثمة فتنية ثمة الليث عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحد ثمة انه قال اقبلت قول من يضطرب الدرهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب ارنا ذهبك ثمة انا اذ جاء خادما فطقت ورقك فقال عمر بن الخطاب كلا والله لتعطينه ورقه او لتركن اليه ذهبه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الورق بالذهب بوا الالهاء وهاء والبر بالبرون الالهاء وهاء والشعير بالشعير ربوا الالهاء وهاء والتمر بالتمر ربوا الالهاء وهاء وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم ومعنى قوله الالهاء وهاء يقول ابيد باب ما جاء في اتباع النخل بعد التاثير والعبد له مال حل ثمة فتنية ثمة الليث عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من ابتاع نخلا بعد ان تؤتي فتمرها للذي باعها الا ان يشترط المبتاع ومن ابتاع عبدا وله مال فماله للذي باعه الا ان يشترط المراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحها وقيل بكسر الراء وبفتحها المراء وبيع بالورق اي ثمرة اخرى فقال لا باس به بالقيمة اي لا باس ان اخذ بدل النانين لورق وبالعكس بشرط التقابض في المجلس وفي المشكوك فقال لا باس ان تاخذ بسعير يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء قال ابن الملك اي شيء من علقته الاستبدال وهو التقابض في المجلس في بيع النقد بالنقد ولو مع اختلاف الجنس انتهى قال الطيبي رح فانما تذكره اي لفظ شيء وابنه للعلم بالمراد وان تقابض النقيدين في الجنس مما هو مشهور لا يلتزم على كل احد كذا في المراقبة والضمير المنصوب في قوله ان تاخذها راجع الى احد النقيدين من الدرهم والنانين على البديل كما ذكره الطيبي رح قال المشوك في النبل فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الزمة بغيره وظاهره انما غير حاضرين جميعا بل الحاضر احدها وهو غير اللازم فيدل على ان ما في الزمة كالمخاض انتهى قوله (هذا حديث لا يعرفه مرفوعا الا من حديثي سمعنا الخ) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه و احمد وصححه الحاكم قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم الخ) قال في النبل وهو محكي عن عمرو بن عبد الله والحسن والحكم وطائفة من الزهري ومالك والشافعي وابو حنيفة والقرطبي والاوزاعي واحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب واحمد بن حنبل في النبل انه مكره اي الاستبدال المذكور والحديث يرد عليهم واختلفوا ولون منهم من قال يشترط ان يكون بسعير يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب احمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز لسعير يومها واغنى وارخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله بسعير يومها وهو اخص من حديث اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يرا بديل فبيني العام على الخاص قوله (عن مالك بن اوس بن الحد ثمة) بفتح الهاء والمثناة العسرى بالنون المدني له رؤية وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الاصطلاح وكان اصله بالناء فابدت التاء بالطاء راسا نذهبك ثمة انا اذ جاء خادما وفي رواية مالك في الوطأ فترا وضنا حتى اضطررت مني اخذ الذهب قبلها في يده ثم قال حتى ياتي خازن من الغابة وانما قال ذلك طلحة لانه جواز ذلك كسائر البيوع وما كان بلغه حكم المسئلة (نطق ورقك) الورق بكسر الراء ويسكن وبكسر او مع سكوت والرتبة بكسر او خفة قاف الدرهم المضروب (الاهاء وهاء) قال النروي فيه لغتان المد والقصر والمد اضم والشمرد اصله هاء فايدلت الحاف من المد ومعناه خذ هذا ويقول اصاحبه مثله قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) يعني على انه لا يجوز بيع الناجز بالغائب في الصرف بل باب ما جاء في اتباع النخل بعد التاثير والعبد له مال قوله (من ابتاع) اي اشترى (بعد ان تؤتي) بصيغة المجهول من التاثير هو تسليم النخل وهو ان يوضع شيء من طلع فخل النخل في طلع الا نثى اذا اشتق فصره غرته باذن الله تعالى فتمرها للذي باعها) فيزجر ليل على ان من باع نخلا عليه اثم برة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ويدل بمفهومه على انها اذا كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري ويدل ذلك قال جمهور اهل العلم وخالفهم الاوزاعي وابو حنيفة فقالا لا تكون للبائع قبل التاثير وبعد وقال ابن ابي ليلى تكون للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقين مخالف لاحاديث الباب هذا اذا لم يقع شرط من المشتري بانه اشترى الثمرة ولا من البائع بانه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من غير فرق بين ان تكون مؤبرة او غير مؤبرة قال في الفتح لا يشترط في التاثير ان يكون له ثاثير بنفسه لم يحتلف المحرر عند جميع القائلين به كذا في النبل (الا ان يشترط المبتاع) اي المشتري بان يقول اشتريت النخلة بشترتها هذه (وله مال) قال القاري اللام للاختصاص فان العبد لا ملك له خلافا لما لك (رضاه) بضم اللام (للذي باعه) اي باقى على اصله وهو كونه ملكا للبائع قبل البيع قاله القاري وهذا على راي من قال ان العبد لا ملك له قال في شرح السنة فيه بيان ان العبد لا ملك له بحال فان السيد لو ملكه لا يملك لانه مملوك فلا يجزى ان يكون مالا كالبها ثم وقوله وله مال اضافة مجازة لا اضافة ملك كما فينا السراج الى القبرس والا كاف الى الحمار والغنم الى الراعي يدل عليه انه قال فماله للبائع اضافة الملك اليه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد كله ملكا لاشئين في حالة واحدة فثبت ان اضافة المال الى العبد مجازة لا الاختصاص والى المولى حقيقة اي الملك قال النروي رح مذهب مالك والشافعي في القديم ان العبد اذا ملكه سيد ماله ملكه لكنه اذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع الا ان يشترط لظاهر الحديث وقال الشافعي ان كان الماردرهم لم يجز بيع العبد

والقول الاول اصح لان ابن عمر وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو علم يعني ما روى روى عنه انه كان اذا اراد ان يبيع شيئا لم يبعه ولا يشتريه
عن ابي بزة الاسلمي ان رجلا اختصا اليه في فوس بعد ما تابعا فكانوا في سفينة فقال لا اراكما افترقا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار
ما لم يتفرقا وقد ذهب بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم الى ان الفرقة بالكلام وهو قول الثوري وهكذا روى عن مالك بن انس وروى عن ابن المبارك
انه قال كيف لا وهذا الحديث فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز في هذا المذهب معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم البيع بالخيار ومعناه ان خيار البيع
المشتري بعد ايجاب البيع فاذا اخيره فاختار البيع فليس له خيار بعد ذلك في فسخ البيع وان لم يتفرقا هكذا افسره الشافعي وغيره وما يقوى قول من يقول
الفرقة بما ليدان لا بالكلام حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم حل ثمن ابدا ذلك قتيبة ثمن اللبث بن سعد بن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار فلا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبل
هذا حديث حسن ومعنى هذا ان يفارقه بعد البيع خشية ان يستقبله ولو كان الفرقة بالكلام ولم يكن له خيار بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى
حيث قال لا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقبله **باب حل ثمنه من علي ثمنه** اجماعنا يوجب ان يوجب قال سمعت ابا ذرعة بن عمرو يحدث عن ابي هريرة عن
وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن منطلق البيع اذا قال البائع قد بعثت فله ان يرجع ما لم يقبل الاخر قد اشترى
واذا قال المشتري قد اشتريت بكذا وكذا له ان يرجع عن قوله اشتريت ما لم يقبل البائع قد بعث وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاءنا انتم ما في الموطا وقد
اطل صاحب التعليق المحمد ههنا الكلام واجاد ولجأ عن كل ما تمسك به الحنفية فعليك ان ترجع اليه بروى معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم البيع بالخيار ومعناه ان
يخير ابايع المشتري بعد ايجاب البيع فاذا اخيره فاختار البيع الخ قد اختلف العلماء في المراد بقوله البيع بالخيار فقال الجمهور وبه جزم الشافعي هو استثناء من امتداد
الخيار الى التفرق والمراد انهما ان اختلفا امضاء البيع قبل التفرق فقد لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير ان البيع الذي جرى فيه الخيار قال النووي ان
اصحنا على ترجيح هذا التأويل وبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قلناه في رواية الليث ظاهره ان في ترجيحه قبل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق وقيل المراد بقوله
او يغير احدهما الاخر اى فليشترط الخيار امرة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى يقضى المدعى كما ان عبد البر عن ابي ثور وروح الاول بانه اقل في الاختار
وفيه اقوال اخرى ذكرها الحافظ في الفتح **قوله** (الا ان تكون صفقة خيار) بالرفع على ان كان قامة والتقدير ان لا توجد او تحدث صفقة خيار وبالوصف على ان
كان ناقصة واسمها مضمرة خبرها صفقة خيار او التقدير ان تكون الصفقة صفقة خيار والمراد ان المتبايعين اذا قال احدهما لصاحبه اختار امضاء البيع او افسخ
فاختار احدهما لم يبيع وان لم يتفرقا قاله الشوكاني وقال القاري في المرقاة والمعنى ان المتبايعين يتقطع خيارهما بالتفرق الا ان يكون البيع بيعا شرط فيه الخيار
وتفسير القاري هذا خلافا ما فسر به الشوكاني وكلاهما محتمل وقد تقدم اختلاف اهل العلم في تفسير البيع بالخيار وقال الطيبي الاضافة في صفقة خيار للبيان
فان الصفقة هي ان تكون للبيع او للمهد انتهى وقال في النهاية ان اكر الكفاية ان تقايل اهل صفقتك هو ان يعطي الرجل الرجل عهدا وميثاقا ثم يقال
لان المتعاهد ينضج احدهما يد في يد الاخر كما يفعل المتبايعان وهو المرة من التصفيق باليدين انتهى (ولا يحل) اى في الوجود قاله القاري (وله) اى لاجل
المتعاقدين ان يفارق صاحبه اى بالبدن خشية ان يستقبله بالنصب على انه مفقود له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس قالوا لان
في هذا الحديث دليلا على ان صاحبه لا يملك الفسخ الا من جهة الاستقالة واجيب بان الحديث جهة عليهم لا لهم ومعناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية
ان يختار فسخا لبيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيع وعلى هذا يحمله الترمذى وغيره من العلماء قالوا ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع
ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تمنعه من المفارقة لانه لا تختص بمجلس العقد وقد ثبت في اول الحديث الخيار ومدة الرغبة التفرق ومن المعلوم ان من الخيار
لا يحتاج الى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ وحملنا على الخ على الكراهة لانه لا يليق بالمرءة وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام انتهى **قلت** الامر كما
قال الشوكاني وهذا اندفع قول القاري في المرقاة بانه دليل صريح لذهبن لان الاقالة لا تكون الا بعد تمام العقد ولو كان له خيار المجلس لطلب من صاحبه الاقالة
ووجه الاندفاع ظاهر من كلام الشوكاني وبكلامه ايضا ظهر صحة قوله الظاهر بان المراد من الاستقالة طلب الفسخ حقيقة الاقالة وهو وقع العاقد بين البيع بعد ان
بتراهيمه اى لا يتبني للفقير ان يقوم من المجلس بعد العقد ويخرج من ان يفسخ العاقد الاخر لبيع بخيار المجلس لان هذا يشبه الخديعة انتهى ووجه صحة كلامه ايضا
ظاهر من كلام الشوكاني (هذا حديث حسن) قال في المتن بعد ذكره والخمسة الا ان ما جاء في رواية الارقطي وفي لفظ حتى يتفرق قامن مكانها **قوله** ومعنى
هذا ان يفارقه الخ وكذا قال غير الترمذى من اهل العلم كما عرفت في كلام الشوكاني **باب قوله** (سمعت ابا ذرعة بن عمرو) بن جريش الجعفي الكوفي روى عن
جده جريش ابي هريرة عن ثقات علماء التابعين **قوله** (لا يتفرق عن بيع الا عن تراض) وفي رواية ابي ذرعة لا يفارق عن شأن الا عن تراض قال الطيبي قوله
تراض صفقة صدر من محذوف ولا يستثناء متصل اى لا يتفرق عن شأن الا عن تراض قاصدا عن تراض انتهى قال القاري المراد بالحديث والله تعالى اعلم انهما لا يتفرقان
الا عن تراض بينهما فيما يتعلق باعطاء الثمن وقبض المبيع والا فقد يحصل الضرر والضرر هو منى في الشرع والمراد منه ان يشاور من يدارق صاحبه الاك

النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتفرق بين بيع الأحمق وأرض هذا حديث غريب **باب** ما جاء فيمن يبيع حله ثلثاً من الثمن عن ابن جابر عن جابر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خيراً عما يبيع بعد البيع وهذا حديث حسن غريب **باب** ما جاء فيمن يبيع حله ثلثاً من الثمن عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله
 ابن عبد الله عن سعيد بن قيس عن أنس بن مالك قال كان في عقدته صنعة كالماء في أن هذه أئمة النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انجر عليه قول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لا أصير عن البيع فقال اذا بايعت فقل هاهنا وهاهنا ولا خلافة وفي الباب عن ابن عمر حديث النخلة
 حسن صحيح غريب العمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وقالوا الحرج على الرجل الحرج في البيع والشراء اذا كان ضعيف العقل وهو قول احمد والشافعي و
 لم يزل بعضهم ان يجر على الجالب الغ باب ما جاء فيمن يبيع حله ثلثاً من الثمن عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اشترى مائة فحولها الى اربعة اشياء او اربعة اشياء فحولها الى مائة او مائة فحولها الى مائة او مائة فحولها الى مائة او مائة فحولها الى مائة
 حله ثلثاً من الثمن عن حماد بن زيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشترى مائة فحولها الى مائة او مائة فحولها الى مائة او مائة فحولها الى مائة او مائة فحولها الى مائة
 رغبة في البيع فان اراد الاقالة قاله فيوافي الحديث الاول يعني الحديث الثاني في هذا الباب هذا حديث تزييه للاجماع على حل المأزقة من غير اذن الآخر ولا علمه انتهى
 وقال قال الشافعي وفيه دليل على ثبوت خيار المجلس لهما ولا فلا معنى لهذا القول انتهى قلت قد فهموا حديثي عن ابي هريرة منه ثبوت خيار المجلس وهو ان
 ابن عمر وقفي سنن ابي داود حدثنا محمد بن حاتم الجرجاني قال مرمان الغزالي خبرتني يحيى بن ايوب قال كان ابو زرعة اذا بايع رجلاً اخبره قال ثم يقول خيري فيقول
 سمعت ابا هريرة يقول الحديث **قوله** (هذا حديث غريب) واخرجه ابو داود وسكت عنه وقال المندري واخرجه الترمذي وله بذلك ابا زرعة وقال هذا حديث
 غريب انتهى كلام المندري قلت قد ذكر الترمذي ابا زرعة لكنه لم يذكر قوله الذي ذكره ابو داود في حديثه **قوله** (خير اعراباً بعد البيع) اي بعد تحققه باليجاب
 والقبول قال الطيبي ظاهره يدل على مذهب ابو حنيفة لانه لو كان خيار المجلس ثابتاً بالعقد كان الخيار عيباً والجواب ان هذا مطلق يحمل على المقيد كما سبق في الحديث
 الاول من الباب انتهى اراد بالحديث الاول حديث ابن عمر المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا **قوله** (وهذا حديث حسن غريب) وقال صاحب
 المشكوك بعد ذكر هذا الحديث رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب وقال القاري وحسن غير موجود في بعض النسخ **باب** ما جاء فيمن يبيع حله
 البيع **قوله** (ان رجلاً كان في عقدته صنعة كالماء في أن هذه أئمة النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انجر عليه قول) وقال صاحب
 الثقيلة (ضعف) اي كان ضعيف العقل والاراء **باب** ما جاء فيمن يبيع حله ثلثاً من الثمن عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله
 من مالهما كان في النهاية (رفهها) اي عن البايعة (فقل هاهنا وهاهنا) تقدم ضبطه وتفسيره في باب الصرف (ولا خلافة) بكسر الخاء المجمة وتخفيف اللام اي لا خلافة
 ولا لغير المجلس اي لا خدعة في الدين لان الدين النسيئة قال النووي اختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصاً في حقه وان الغائبة بين المتبايعين اربعة
 لا للمعير بسببها سواء قلت او كثرت وهذا مذهب الشافعي و ابو حنيفة وأخرون وهي اعم الرأيتين عن مالك وقال البغداديين من المالكية للمعير الخيار لهذا
 الحديث بشرط ان يبلغ الغبن ثلث القيمة فان كان دونه فلا والعليم الاول لانه لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اثبت له الخيار وإنما قال له قل لا خلافة اي لا خدعة
 ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار ولانه لو ثبت او ثبت له الخيار كانت قضية عين لا محرم لها فلا ينفذ منه الرجوع **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) اخرجه
 الشيخان **باب** ما جاء فيمن يبيع حله ثلثاً من الثمن عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله
 على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وقالوا الحرج على الرجل الحرج واستدلوا بحديث أنس بن مالك قال كان في عقدته صنعة كالماء في أن هذه أئمة النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انجر عليه قول
 لما قالوا يا رسول الله انجر عليه لم يترك عليهم فلو كان الحرج على الجالب الغ لا يصح لا ذكر عليهم واستدل ايضا بهذا الحديث من لم يقل بالحرج على الجالب الغ بانه صلى الله عليه وسلم
 لم يحج على ذلك الرجل فلو كان الحرج على الجالب الغ جائز الحرج على ذلك الرجل ومنعه من البيع فتأمل **باب** ما جاء فيمن يبيع حله ثلثاً من الثمن عن حماد البصري عن ثوبان بن عبد الله
 المصرة الناقة والبقرة والنشاة يُعزى للابن في ضربها اي يجمع ويحبس انتهى يعني لتباع كذلك ويفترها المشتري ويظن انها لبون فيزيد في الثمن **قوله** (فهو بالخيار)
 اذا حطبها وفي رواية للشيخين بعد ان يحلبها قالوا فظنوا بالحديث ان الخيار لا يثبت الا بعد الحلب والحج هو على انه اذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب لكن
 لما كانت التصرية لا تعرف غالباً الا بعد الحلب كرقيد في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بغير الحلب فالحيار ثابت (ان شاء ردها) وردد معها صاعاً من تمر اي عوضاً
 عن لبنها لان بعض اللبن حدث في ذلك المشتري وبعضه كان مبيعاً فقدم تمييزه امتنع ردها ورجع قيمته فوجب الشارح صاعاً قطعاً للصومعة من غير نظر الى قلة اللبن
 وكثيره ذكر في المراجعة **قوله** (وفي الباب عن أنس) اخرجه ابو يعلى وروى عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (خرجه احمد باسناد صحيح وفي الباب ايضا عن ابن عمر اخرجه
 ابو داود والطبراني وعن عمر بن عوف الزبيدي اخرجه البيهقي في الخلافيات كذلك في فتح الباري **قوله** (فهو بالخيار ثلثة ايام) فيه دليل على امتداد الخيار لهذا المقدار
 فقيد به الولاية الروايات القاضية بان الخيار بعد الحلب على الفور كما في قوله بعد ان يحلبها (ان شاء ردها) وردد معها صاعاً من طعام كما مر (قالوا فظنوا بالخيار)
 التي فيها الطعام على التمر وقرنوا الطحاوي من طريق ابن سيرين ان المراد بالمرء الحنطة الشامية وروى ابن ابي شيبة وابو عوانة عن طريق هشام بن حسان

صاعاً من طعام لا يتم إلا بمفعول آخر لا يترك هذا الحديث صحيحاً والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا منهم الشافعي وأحمد وإسحاق باب ما جاء في اشتراط ظهور الدابة
عن ابن سيرين لا يسمي إلا بعيني الخطبة وروى ابن التذ من طريق ابن عوف عن ابن سيرين أنهم سمعوا أباه يروي يقول لا يسمي إلا بعيني الخطبة وروى ابن سيرين أن المراد بالطعام التمر
ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاً بقوله لا يسمي إلا بعيني الخطبة انتهى قوله (مفعول لا يسمي) بعين الموحدة ونشد بدلالة وهي الخطبة قوله (هذا حديث حسن
صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم قوله (والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا منهم الشافعي وأحمد وإسحاق) قال الحافظ الفقيه قد أخذ بظاهر هذا الحديث يعني حديث أبي
المذكور جهنم أهل العلم وافق به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصص عنه ولا يفرقوا بين أن يكون اللبن
الذي خلب قليلاً وكثيراً ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البهائم لا لا مخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروغها أكثرهم أما الحنفية فقالوا لا بد بعين
النضرة ولا يجب رجوع من التمر في الفخذ فرفق قال يقول الجهمي إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر ونصف صاع تركه ابن الجهمي وأبو يوسف في رواية إذا كانا
قال لا يتعين صاع التمر بل قيمته واعتد الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى فمنهم من طعن في الحديث بكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كان مسعود
وغيره من فقهاء الصحابة فلا بد من مداراة مخالفاً للقياس الجلي وهو كلام أذى قائمه به نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه وقد تراها بوجاهة القياس الجلي
لرواية أبي هريرة ومثاله كما في الوضوء بنيل التمر من القهقهة في الصلوة وغير ذلك واطن أن لهذا التكتة أوجه البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة
أشارته منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوقوع حديث أبي هريرة فلا بد أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقد اختص أبو هريرة
بمن يدل الحفظ لعامة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل فقد أخرجه أوجه من حديث ابن عمر وأخرجه الطبراني من وجه آخر
عنه وأبو يعلى من حديث ابن خزيمة البيهقي في الخلافيات من حديث عمر بن عوف المزني وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا
الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقة كما ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى (واللبن
أخرى واعتباره بالصالح تارة وبالمثل والثلثين تارة وبإلناء أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا تختلف فيها والضعيف لا يصلح به الصحيح ومنهم من قال
وهو معارض لعموم القرآن لقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وأجيب بأنه من ضمان المتلفات لا التعويضات والمتلفات تضمن بالمثل لا بغير المثل
ومنهم من قال هو منسوخ وتعب بان النسخ لا يثبت بالأحتمال ولا دلالة على النسخ مع عدم إمكان في فتح الباري وقد بسط الحافظ فيه الكلام في هذا المقام بسطاً
حسناً وإجاداً وقال الحافظ ابن القيم في أعلام الموقعين المثال العشرون رد المحكم الصحيح الصريح في مسألة المصراة بالمثلية من القياس وزعمهم أن هذا يخالف
الأصول فلا يقبل فيقال الأصول كتاب الله وسنة رسوله وإجماع أمته والقياس الصحيح الموافق للكناث السنة فالحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال لا
يخالف نفسه هذا من اطل الباطل والأصول في الحقيقة اثنتان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداهما فمردود إليهما فالسنة أصل قائم بنفسه والقياس
فرع فكيف يرد الأصل بالفرع وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس ابطال قول من زعم أنه خلاف القياس وبالله العجب كيف وافق الوضوء بالدينين
المشتد للأصول حتى قبل وخالف خبر المصراة للأصول حتى ردت انتهى قلت قد اطل الحافظ ابن القيم في هذا الكتاب في ابطال قول من زعم أنه خلاف القياس
فعلبك أن ترجع إليه بتعبية قال صاحب لعرف الشذى أما ما ذكر صاحب المنار وغيره من أن حديث المصراة آية روية أبو هريرة وهو غير فقيه ورواية التي
ليس بفقيه غير محتبر إذا كانت خلاف القياس والقياس يقتضي بالفرق بين اللبن القليل والكثير ولبن الناقة والشاة أو البقرة وغيرهما من الأقيسة فأقول
إن مثل هذا قابل للاسقاط من الكتب فإنه لا يقول به عامل وإيضاً هذه الضابطات لم ترد عن أوجيفه أبي يوسف ومحمد وكفها منسوبة إلى العيصي بن أبان انتهى
كلام صاحب لعرف الشذى بلفظه قلت وكذلك كثير من الضوابط والمسائل المذكورة في كتب الحنفية المنسوبة إلى الإمام أوجيفه قابلة للاسقاط من الكتب
الحنفية فإنها لم ترد عنه رحمه الله بل هي منسوبة إليه بلا دليل وشأنه على ما حل أن يقول بها بتعبية أخرى قال صاحب لعرف الشذى أول من أجاب الطحاوي
فعارض الحديث وأتى بحديث الخراج بالضمأن وسنده قوى أقول أن هذا الجواب ليس بذلك القوي انتهى كلام صاحب لعرف الشذى بلفظه ثم بسط في تضعيف
جواب الطحاوي هذا وتوهمه قلت لا شك في أن جواب الطحاوي هذا ضعيف وواضح وقد زعم الطحاوي في أن حديث الخراج بالضمأن ناخذ بحديث المصراة و
هذا زعم فاسد قال الحافظ الفقيه وقيل إن ناخذ حديث الخراج بالضمأن وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجهه الدلالة منه أن اللبن فضلة من
فضلات الشاة ولو هلك كان من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يعزم بدلهما للبائع حكاه الطحاوي أيضاً وتعب بان حديث المصراة صحيح
سنة باتفاق فكيف يقدم المرجح على المرجح وعوى كونه بعدة لا دليل عليها وعلى التزول بالمشتري لم يرد بغيره ما حدث في ملكه بأقرامة اللبن الذي ورد عليه
العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثين على هذا تعارض انتهى كلام الحافظ وقال قبل هذا ما لفظه ومنهم من قال هو منسوخ وتعب بان النسخ لا يثبت بالأحتمال ولا
دلالة على النسخ مع عدم لانهم اختلفوا في النسخ ثم ذكر الحافظ الأحاديث التي زعم أنها ناخذة وأجاب عنها بما أشقيا أن شئت الوقوف عليها فأرجع إلى فتح الباري
رباب ما جاء في اشتراط ظهور الدابة عند البيع قوله (واشتراط ظهور الدابة) وفي رواية يصح من استثنيت حملته إلى أهله إلى أهله والمهمل والمراد الحمل عليه

عند البيع حل ثلثا ابن عمر ثلثا وكيع عن زكريا عن الشعبي عن جابر بن عبد الله انه باع من النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا واشترط ظفيرة الى اهله هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن جابر والعل على هذا عند بعض أهل العلم من احوال النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يرون الشرط جائزا في البيع اذا كان ثلثا واحدا وهو قول احمد والشافعي وقال بعض أهل العلم لا يجوز الشرط في البيع ولا يتم البيع اذا كان فيه شرط باب الاستفاعة بالرهن حل ثلثا ابو كريب ويوسف بن عيسى قال ثلثا وكيع عن زكريا عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الظفر يركب اذا كان موهونا وليس الذي يركب اذا كان من هو نا وعلى الذي يركب ويشرب نفقته

قال الشوكاني وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب وبه قال الجمهور وجوزوا ما لك اذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها بثلاثة ايام وقال الشافعي وابو حنيفة والآخر لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة او كثرت واحتجوا بحديث النبي عن بيع وشروط وحديث النبي عن الثنيا واجابوا عن حديث الباب بانه قصة عين تدخلها الاحتكامات ويجاب بان حديث النبي عن بيع وشروط ما فيه من المبالغة على ما علم من حديث الباب مطلقا فيبقى الحكم على الخاص من امحديث النبي عن الثنيا فقد تقدم تقييد بقوله الا ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث حسن صحيح واخرجه الشيخان (باب الاستفاعة بالرهن) اي بالشيء الموهون قوله الظفر يركب بصيغة المجهول وكذلك يشرب وهو غير معنى الامر والمراد من الظفر الظفر الدابة وقيل الظفر ابل القوي يستوى فيه الواحد والجمع (ولبن الدر) بفخر للمهلة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة اي اخرجت المضرع وقوله لبن الدر من اضافة الشيء الى نفسه كقوله تعالى وحسب الحصيد قاله المحافظ وعلى الذي يركب ويشرب نفقته اي كائن من كان هذا ظفيرا لحديث فيه حجة لمن قال يجوز للرهن الاستفاعة بالرهن اذا قام بمصلحته ولو لم ياذن له المالك وهو قول احمد والشافعي وطائفة قالوا لا ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب الحب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها فهو من الحديث واما دعوى الاجمال فيه فقد لا ينفق على ابنة الاستفاعة في مقابلة الاتفاق وهذا يخص بالرهن لان الاتفاق الرهن بالرهن لا يكونه منقضا عليه بخلاف الرهن **وذهب الجمهور الى ان المرتهن لا ينتفع من الرهن بشئ وتايل الحديث** كونه مرد على خلاف القياس من وجهين احدهما التجيز لغير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه والثاني تقييده ذلك بالنفقة لا بالقيمة **قال** ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد اصول مجمع عليها وانما ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على لئنه حديث ابن عمر لا تحب ماشية امرئ بغير اخيه رواه البخاري انتهى **وقال** الشافعي يشبه ان يكون المراد من رهن ذات در وظهر له يمنع الرهن من درها وظهرها فهي محبوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن **واعترضه** الطحاوي بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث واظفه اذا كانت الدابة موهونة فعلى المرتهن علفها الحديث قال فقهاء ابن الراد المرتهن لا الرهن ثم **اجاب** عن الحديث بانه محمول على انه كان قبل تقييد الرها اذ حرم الربا ارتفع ما يمنع من هذا للمرتهن **وتعقب** بان النص لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين الاحاديث ممكن **وقل ذهب** الاذاعي والليث وابو ثور الى حمله على ما لا يمنع الرهن من الاتفاق على الرهن فيبيع حينئذ للمرتهن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته ولا بقاء المادية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الاستفاعة بالركوب او يشرب اللبن بشرط ان لا يزيد قدر ذلك او قيمته على قدر علفه وهي من جملة مسائل الظفر كن افاد المحافظ في فتح الباري **قلت** حل الحديث على ما اذا امتنع الرهن من الاتفاق على الرهن خلقا للظفر وقال في سبل السلام انه تقييد للحديث بما لا يقيد به الشارع كما قول ابن عبد البر يدل على لئنه حديث ابن عمر لا تحب ماشية امرئ بغير اخيه فقيه ما قال المحافظ في جواب الطحاوي من ان النص لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا متعذر والجمع بين الحديثين ممكن وقال في السبل اما النسخ فلا بد من معرفة التاريخ على انه لا يحمل عليه الا اذا تعذر الجمع ولا تعذر هذا ان يصح عوه النبي بالرهونة انتهى واما قوله بان الحديث يرد اصول مجمع عليها وانما ثابتة فقيه ان هذا الحديث ايضا اصل من اصول الشريعة والجمع بين هذا الاصل وتلك الاصول المجمع عليها وتلك الآثار الثابتة التي اشار اليها ممكن واما قول الجمهور بان الحديث يرد على خلاف القياس من وجهين الخ فقيه ما قال المحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين ومن ذلك قول بعضهم ان الحديث الصحيح وهو قوله الرهن مركوب محلوب وعلى الذي يركب ويجب النفقة على خلاف القياس فانه يجوز لغير المالك ان يركب الدابة ويحلبها وخمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة فهو مخالف للقياس من وجهين و الصواب ما دل عليه الحديث وقواعد الشريعة واصولها لا تقضى سواء فان الرهن اذا كان حيوانا محترما في نفسه بمعنى الله سبحانه وكذلك فيه حق الملك والمرتهن حق الوثيقة وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضا بيد المرتهن فلا اذا كان بينه وبينه فلم يركبه ولم يحلبه ذهب نفقه باطلا وانمكن صاحبه من ركو به خرج عن يده وثوابه وان كلف صاحبه كل وقت ان يأتي ياخذ لبنه شق عليه غاية المشقة ولا سيما مع بعد المسافة وان كلف المرتهن بيع اللبن وحفظ ثمنه للرهن شق عليه فكان مقتضى العدل والقياس ومصحة الرهن والمرتهن ان يستوفي الرهن منفعة الركوب للحطب يعرض عنهما بالنفقة ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير الحقين فان نفقة الحيوان واجبة على صاحبه والمرتهن اذا انفق عليه ادى عنه واجبا وله فيه حق فله ان يرجع ببدل منفعة الركوب الحطب بغير ان يكونا بدلا فاذا اخبر من ان تهدر على صاحبها باطلا ويلزم بعض ما اتفق المرتهن وان قيل المرتهن لا يرجع لك كان في اضراره ولم تسلم نفسه بالنفقة على الحيوان فكان ما جاءت به الشريعة هو الغاية التي ما فرقتها في العدل والحكمة والمصلحة شئ يختار ثم ذكر ابن القيم كلاما حسنا مفيد لمن شاء

هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث عامر الشعبي عن أبي هريرة وقدرى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفا والعملى على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم ليس له أن ينتفع من الزهْن بشئ بأب فاحاذر في شراء الفلاة وفيها ذهب وخزّ حل ثلثا قتيبة ثلثا الليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد عن خالد بن عمران عن حنّس الصّنعاني عن فضالة بن عبيد قال سألت أبا هريرة فإذ قال يا أبا هريرة فقال لا بأس عليك بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس عليك حتى تفصل حل ثلثا قتيبة ثلثا ابن المبارك عن أبي شجاع سعيد بن يزيد بهذا الإسناد نحو هذا حديث حسن صحيح والعملى على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي...

الوقوف عليه فيرجع الى الاعلام وقال القاضي الشوكاني في النيل وجواب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للاصول بان السنة الصحيحة من جملة الاصول فلا
تدرك الابعاض ارجح منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بانه عام وحديث الباب خاص فيبقى العام على الخاص والنسخ لا يثبت الا بدليل يقضي بتأخر النسخ على
وجه يتعدى معه الجمع لا يجرى الاحتقال مع الامكان انتهى كلام الشوكاني في كلامه على حديث الباب صحيح محكم ليس بمسوخ ولا يرد اصل من اصول الشريعة ولا اثر
من الآثار الثابتة وهو دليل صريح في جواز الركب على الدابة المهرونة بنفقتهما وشرب لبن الدار المهرونة بنفقتهما وهو قول احمد واسحاق كما ذكره الترمذي افاقا
الارض المهرونة على الدابة المهرونة والدور المهرونة فقياس مع الفارق هذا ما عندي والله تعالى اعلم **قوله** (هذا الحديث حسن صحيح) اخرج الجماعة الاسلامي
قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق) قال لا ينتفع المرتقن من الرهن بالركوب الحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرها المفهوم الحديث قال الطبري
وقال احمد واسحاق المرتقن ان ينتفع من الرهن بمجدة ركوب دون غيرها ويقدّر بقدر النفقة واحتج بهذا الحديث ووجه التمسك به ان يقال ان الحديث مطلق
على اباحة الانتفاع في مقابلة الانتفاع والانتفاع الرهن ليس كذلك لان اباحته مستفادة له من تملك الرقبة لا من الانتفاع وبمفهومه على ان جواز الانتفاع مقصور
على هذين النوعين من النفقة وجواز انتفاع غير مقصور عليهما فاذا الدابة ان المرتقن ان ينتفع بالركوب الحلب من الرهن بالنفقة وأنه اذا فعل ذلك لم يره النفقة
انتهى **قلت** قول احمد واسحاق هو الظاهر لما افق حديث الباب وقد قال به طائفة ايضا كما ذكرت في كلام الحافظ وقد قال بجواز انتفاع الركوب شرب اللبن بقدر
العلف ابراهيم النخعي ايضا قال الامام البخاري في صحيحه وقال الخليل عن ابراهيم تركب فضالة بقدر العلفا وتحد بقدر العلفا والرهن مثله انتهى قال الحافظ في الفتح
والرهن مثله في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن منصور بالاسناد المذكور ولفظه الدابة اذا كانت مهرونة تركب بقدر علفها واذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها
وهو راه احمد بن سنان في جامعه عن حماد بن اوس سليمان عن ابراهيم ولفظه اذا رهن شاة شرب المرتقن من لبنها بقدر ثمن علفها فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو
ربا انتهى (وقال بعض اهل العلم ليس له) اي المرتقن (ان ينتفع من الرهن) اي من الثمن المهرن (لشئ) اي شئ من الانتفاع وهو قول الجمهور واستدلوا بحديث
ابو هريرة مرفوعا يعلق الرهن من صاحبه الذي ذهنت له غنمه وعليه غرمة رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا اسناد حسن متصل كذا في التسقي قال الشوكاني
قوله له غنمه وعليه غرمة فيه دليل لمذهب الجمهور لان الشارع قد جعل الغنم والغرم للرهن ولكنه قد اختلف في وصوله (ارساله) ورفعه وقفه وذلك
عما يجب عدم انتهائه لما مر في صحيح البخاري وغيره انتهى **قلت** حديث ابو هريرة الذي استدل به الجمهور قد بسط الكلام فيه الحافظ ابن حجر في التلخيص
من شاء الوقوف عليه فليرجع اليه (باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز) قال في القاموس المخرز هي الجواهر وما ينظم وقال في الصراح خرزة بفتح خاء
خرزات الملك جواهر ثيابة والقلادة بكسر القاف لا يقدر في العنق وقال في الصراح قلادة بالكسر كرون بند وجميل **قوله** (عن حنبل) بفتح الحاء المهملة والنون النصفية بعد
مجيء ابن عبد الله ويقال ابن علي بن عمر السبائي ثقة من الثالثة كذا في التقريب (عن فضالة) بفتح الفاء (بن عبيد) بالتصغير فضلتها من التخصيص اي ميزت
ذهبها وخرزها بعد العقد (فوجدت فيها) اي في القلادة (الانتاج) اي القلادة بعد هذا نفى بمعنى نفى (حق تفصل) بصيغة المجهول اي تميز والحديث رواه ابو ابي
بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بقلادة فيها ذهب خرز اتباعها رجل بتسعة دنانير وسبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا خير في بينه وبينه فقال انما اردت
الحجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا خير في بينه ما **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم وابو داود والنسائي قال الحافظ في التلخيص
وله عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جدا في بعضها قلادة فيها خرز وذهب وفي بعضها ذهب جوهر وفي بعضها خرز وذهب في بعضها خرز معلقة بذهب وفي
بعضها باثنى عشر دينارا وفي اخرى بتسعة دنانير وفي اخرى بسبعة دنانير واجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بانها كانت بيوعا شهدها فضالة قال الحافظ والحجاب
المسد عندي ان هذا الاختلاف لا يوجب ضعفا بل المقصود من الاستدلال بمحظوظ الاختلاف فيه وهو انه يبيح ما لم يفصل واما جنبها وقل ثمنها فلا يتعلق
به في هذه الحالة ما يوجب الحكم بالاضطراب وحديثه فيمنع من جبرين رواها فان كان الجميع ثقات فيحكم بحجة رواية اخفهم واضبطهم ويكون رواية الباقيين
بالنسبة اليه شاذة وهذا الجواب هو الذي يجب به في حديث جابر قصة جملة ومقدار ثمنه انتهى كلام الحافظ **قوله** (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) ان يباع سيف محلي اي بالفضة (او منقطة) بكسر الميم في الفارسية تمر بند (مفضضة) اسم مفعل من التفضيض قال في الصراح
تفضيض سيم كوفت وسيم اذن وكرن (وهو قول ابن المبارك والثاقفي واحمد واسحاق) وهو مقول عن عمر بن الخطاب وابنه وجماعة من السلف وهو الظاهر وقد

عليه وسلم وغيرهم لم يروا ان يباع سيف محلي او منطقة مفضضة او مثل هذا بل هم حتى يميز ويفصل وهو قول ابن المبارك والشافعي واحمد واسحاق وقد رخص بعض اهل العلم في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم باب ما جاء في اشتراط الولاء والنزع ذلك **حل** ثنا محمد بن بشر ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان بن منصور عن ابراهيم بن الاسود عن عائشة انها ارادت ان تشتري بريرة فاشتروها الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم اشترها فانما الولاء على الثمن او لمن قبل النعمة وفي الباب عن ابن عمر حديث عائشة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وقال منصور بن المعتمر بن ابي عتاب **حل** ثنا ابو بكر الطخارقي البصري عن علي بن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اذا حدثت عن منصور فقد ملأت يدك من الخير لا تزد غيره ثم قال يحيى ما اجلدني ابراهيم الفخري ومجاهد اثبت منصور واخبرني محمد بن عبد الله بن ابي الاسود قال قال عبد الرحمن بن مهدي منصور اثبت اهل الكوفة **باب**

رخص بعض اهل العلم في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقالت الخفية انه يجوز اذا كان للذهب المنقذ اكثر من الذي في الفلادة ونحوها كمشكلا ولا دونه قال النووي في شرح مسلم في هذا الحديث انه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فبياع الذهب بوزنه ذهبيا وبساع الاخر بما اراد وكذا الاتباع فضة مع غيرها بفضة وكذا الخطة مع غيرها بخطة والبرج مع غيره بلمج وكذا سائر البويات بل لا بد من فصلها وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة او لا قليلا او كثيرا او كذا وكذا في باقي البرييات وهذه هي المسئلة المشهورة في كتب الشافعي واصحابه وغيره المعروفة بمسئلة مدحجة وصورتها باع مدحجة ودرهما بمدحجة او بدرهمين لا يجوز لهذا الحديث وهذا منقول عن عمر بن الخطاب فوايته وجماعة من السلف وهو ذهب الشافعي واحمد واسحاق ومحمد بن عبد الحكيم المالكى وقال ابو حنيفة والنووي والحسن بن صالح بن جزيعة باكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز مثله ولا بد منه وقال مالك واصحابه واخرون يجوز بيع السيف المحلى بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب فيجوز بيعه بالذهب اذا كان الذهب في البيع تابعا لغيره وقد روي بان يكون الثلث فما دونه قال **واجاب** الخفية بان الذهب فيها كان اكثر من ثلثي عشر درهما وقد اشترها بالثلثي عشر دينارا قالوا ومن لا يجوز هذا ولما تجوز البيع اذا باعها بذهب اكثر مما فيها فيكون ما زاد من الذهب المنقذ في مقابلة الخبر ونحوه مما هو من الذهب المبيع فيصير كعقدين **واجاب** الطحاوي بانه انما يبيعه عنه لانه كافى بيع الغنائم لثلاثين المسلمين في بيعها قال النووي دليل صحة قولنا وفسادها ويلزم يعني جواب الخفية

وجواب الطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يباع حتى يفصل وهذا صحيح في اشتراط فصل احدهما عن الاخر في البيع وانه لا فرق بين ان يكون الذهب المبيع به قليلا او كثيرا وانه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها انتهى كلام النووي وقال صاحب السبل **واجاب** المانعون بان الحديث فيه دلالة على علة النهي وهو عدم الفصل حيث قال لا يباع حتى يفصل وظاهرة الاطلاق في المساوي وغيره **فالحق** مع القائلين بعدم العلة ولعل وجه حكم النعم هو سد الزريعة الى وقوع التفاضل في

الجنس الربوي ولا يكون الا بتمييزه بفصل واختيار المساواة بالكيل والوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب انتهى **باب** ما جاء في اشتراط الولاء والنزع **قوله** (ارادت ان تشتري بريرة) بوزن فعيلة مشتقة من البرير وهو غير الاراك وقيل انها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كتميرة او بمعنى فاعلة كرجيمة هكذا وجهه القرطبي الاول اوله صلى الله عليه وسلم غير اسم حورية وكان اسمها برة وقال لا تكونوا انفسكم فلو كانت برة من البر لشاركتها في ذلك وكانت برة لنا من الانصار كما وقع عند ابي نعيم وقيل للناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل ان تعتق كما في حديث الافك وعاشت الى خلافة معاوية وتفرست في عيد الملك بن مرثان انه يل الخلافة فبشرته بذلك وروى هو ذلك عنها كذا في الفتح واشترها فانما الولاء على الثمن) **قوله** (ولم اشترها واعتق قال في المعات قد يتروهم ان هذا متضمن للخراج والتعير فكيف ذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كاهله بذلك والجواب انه كان جهلا باطلا منهم فلا اعتذار بذلك واشكل من ذلك ما روي في بعض الروايات خذنها واشترط الولاء لهن فان الولاء لمن اعتق والجواب ان اشتراطه لهن تسليم لقولهم الباطل باخذ العنان دون اثباته لهم انتهى **قلت** قد ذكر الحافظ في الفتح وقع هذا الاشكال وجوها عديدة باليسط فعليك ان تظالعه (اولن وفي النعمة) اي المعتق **قوله** (و

في الباب عن ابن عمر) اخرج البخاري والنسائي وابو داود **قوله** (حديث عائشة حديث حسن صحيح) اخرج البخاري ومسلم (وقال) اي ابو عيسى ومنصور بن المعتمر يكنى

ابا عتاب (بفتح المهملة وشدّة الفوقانية وبالوحدة (اذ حدثت) بصيغة الجھول (عن منصور) اي ابن المعتمر يعني اذا حدثتك رجل عن منصور فقد ملأت يدك من الخير كناية عن كونه ثقة ثبتا في الحديث وكان هو اثبت اهل الكوفة وكان لا يحدث الا عن ثقة (لا تزد) من الارادة (غیره) اي غير منصور (واخبرني محمد)

هو الامام البخاري وهذا قول الترمذی **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) اخرج البخاري وابو داود والنسائي **قوله** (حديث عائشة حديث حسن صحيح) واخرجه

البخاري ومسلم **قوله** (وقال) اي ابو عيسى الترمذی (منصور بن المعتمر يكنى ابا عتاب) بفتح المهملة وشدّة الفوقانية **قوله** (قال سمعت يحيى بن سعيد) بن فروخ القتيبي

القطان البصري الحافظ للحجة احمد ثمة الجرح والتعديل (اذ حدثت) بصيغة الجھول الخاطب عن منصور هو منصور بن المعتمر المذكور قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ

في ترجمته احمد الاعلام لا احفظ له شيئا عن الصحابة وحدث عن ابي دائل وربي بن حراش وابراهيم وسعيد بن جبيل ومجاهد الشعبي والجرانم الاشجعي وطبقته ومعه شعبة

وشيبان وسفيانان وشريك فخلق كثير حكى عنه شعبة قال ما كتبت حديثا قط وقال ابن مهدي لم يكن بالكوفة احد احفظ من منصور وقال احمد الحجلي كان منصور

ثبت اهل الكوفة لا يختلف فيه احد مات في سنة اثنتين وثلاثين ومائة انتهى مختصرا (فقد ملأت يدك من الخير لا تزد) من الارادة (غیره) مقصود يحيى القطان

هكذا روى يحيى بن ابى كثير عن عكرمة بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى خالد الكلالعي عن عكرمة عن يحيى قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم من اهل البيت صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال اكثر اهل العلم من اهل البيت صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الكتاب عبد مابق عليه درهم وهو قول سفیان الثوري والشافعي واحمد والحق محل ثنا قتيبة ثنا عبد الوارث بن سعيد عن يحيى بن ابى نيسة عن عمر بن شعيب عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يقول من كتاب عبد على مائة أو قية فادها الا عشرة أو اقل او قال عشرة الدراهم ثم يجز فهو رقيق وهذا حديث غريب العمل عليه عند اكثر اهل العلم من اهل البيت صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الكتاب عبد مابق عليه شيء من كتابته وقدره والحاج بن ارفطاع عن عمر بن شعيب نحوه محل ثنا سعيد بن عبد الرحمن الخزازي ثنا سفیان بن الزهري عن زهارة عن امر سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان عند مكاتب احدكن ما يؤدى فلحقن من هذا الحديث حسن صحيح ومعنى هذا الحديث عند اهل العلم على التورع وقالوا لا يعق المكاتب وان كان عنده ما يؤدى حتى يؤدى ياب ملجاء اذا افلس الرجل غريم فيجب عنده متاعه محل ثنا قتيبة ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن ابى بكر بن خرم عن عمر بن عبد العزيز عن ابى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ايما امرأ افلس وجعل رجل سلعة عنده بعدها فنها ولي بها من غيره وفي الباب عن سمره وابن عمر حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول الشافعي واحمد والحق وقال بعض اهل العلم هو اسوة الغبراء وهو قول اهل الكوفة

ما بقي عليه من التجرم ردية عبد) بالنصب قال الحارثي قوله يردى تخفيف الدال مجهول من ردى يردى ردية أى على الدية وانصبوبة حرم مفعولاً به ومفعول ما ادى من مجرم
مخروف عائداً الى الموصول أى بحصة ما اداه من التجرم يبطىء حرجه بحصة ما بقي ردية عبد قوله (وفي الباب عن أم سلمة) أخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه قوله
(حديث ابن عباس حديث حسن) وأخرجه أبو داود قوله (والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم الخ) قال القاضى (وهو دليل على ان المكاتب يعتق بقدر
ما يؤدیه من التجرم وكذا حديث أم سلمة) وبه قال النخعي وحده ومع ما قبله من الطعن معارضاً بحديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال القارى يمكن ان يقال فى التجرم
بينهما وبينه على تقدير صحته تقوية لقول النخعي انه يعتق عند ما توافقه تكميل عادية النسخ (الاسماعيلى القول بجواز النسخ والعق انتهى قوله) (وهو قول سفيان
الثوري والشافعي والحنافى) وهو قول أبو حنيفة (قوله) (على مائة أو قية) بضم هـ وتخفيف غنية وقد تشدد وهى اسم لامر بعين درهما (قادهما) أى
تقتضى المائة وهى فعلاً (الأعشرة إراق) بفتح الهـزة وتثوين القاف جمع أوقية (وقع فى أكثر نسخ الترمذى وعمر أوق) بغير التاء وهو الظاهر (ثم عجز) أى عن اداء النسخ مر
الكتابة (فهو) أى فبعد المكاتب العاقر قال ابن الملك هذا يدل على أن عجز المكاتب عن اداء البعض كعجز عن الكل فليس يدفع كتابته فيكون (تقياً كما كان ويدل مفهوم
قوله فهو رقيق على ان ما اداه يصير ليس قوله) (وهذا حديث غريب) قال فى التتقى بعد هذا الحديث رواه الحنفية إلا النسائى انتهى قال فى النيل وأخرجه أيضاً
الحاكم وصححه قال الشافعى لمجدل أحد اوردى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الأعمر وأما من رضى عن أهل المدينة وعمر أوق (وعلى هذا فحقاً المفتان انتهى قلت) (الخروج أبو داود
عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن مروان بن معاوية قال المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم قال الحافظ فى بلوغ المرام أخرجه أبو داود بإسناد حسن وأصله عند أحمد
والثلاثة وصححه الحاكم انتهى قال المنذرى فى إسناده اسمعيل بن عياش وفيه مقال قوله (حدثنا سعيد بن عبد الرحمن الخ) وقع فى بعض النسخ قبل هذا باب منه
(عن بهتان) بفتح الباء وسكون الواو وسكون الواو زاد أبو داود مكاتباً اسم سلة (فالتحتجب) أى لحدان وهى سيدته (منه) أى المكاتب فان ملكه على شرف الرزاق وما قارب
الشيء يعطى حكمه والمفاد لا يدل على أنها قوله (هذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ فى بلوغ المرام بعد ذكر رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذى انتهى قوله (ومن
هذا الحديث عند أهل العلم على التورع الخ) قال القاضى هذا أمر محمول على التورع والاحتياط لانه يصدق ان يعتق بالاداء لانه يعتق بمجرد ان يكون واجب للبيع فانه
لا يعتق ما لم يرد للبيع لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وإعلاه قصده منع المكاتب عن تأخير الاداء بعد التمكن ليستتير به النظر الى السيد وسد
هذا الباب عليه انتهى (باب ما جاء اذا افلس الرجل غريمه في رده عند متاعه) قال فى النهاية افلس الرجل اذا لم يبق له مال ومعناه صارت دراهمه فلوساً وقيل
صار الرجل يقال ليس معه فلس قد افلس بفلس افلاسا فهو مفلس وفلسه الحاكم تعليفاً انتهى الغريب المديون قوله (ووجد رجل سلخته عند بعينها) أى
بذاتها ان تكون غيرها كذلك حساً ومعنى بالنسرة فاة الشريعة (فهو) أى الرجل (داوى بها) أى احتج بسلختها (من غيره) أى من الغرماء قوله (وفي الباب عن سمية
أخرجه أحمد وأبو داود وهو من رواية الحسن البصرى عنه وفى سماعه منه خلاف معروف لكنه يشهد لصحته حديث الباب (وابن عمر) أخرجه ابن حبان بإسناد
صحيح قاله فى النيل قوله (حديث) (أحمد بن محمد بن حبيب) وأخرجه البخارى مسلم قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول الشافعى أحمد والحنافى
قال فى شرح السنة العمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا اذا افلس المشتري بالثمن ووجد البائع عين ماله فله ان يفسخ البيع ويأخذ عين ماله وان كان قد أخذ بعض
الثمن وافلس بالباقى أخذ من ماله بقدر ما بقي من الثمن قضى به عثمان رضوان الله عنه روى عن علي بن رضى الله عنه أنه لم يأخذ من ماله من الصلابة وبه قال مالك و
الشافعى انتهى قلت وهو الحق وهو قول الجمهور وقال بعض أهل العلم هو أسوة الغرماء بضم الهـزة أى هو مسألههم وكواحد منهم يأخذ مثل ما يأخذ من ويحرم

دریختان و گیاهان

ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **اذا لامانة الى من ائتمنتك ولا تخش من خائتك** هذا حديث حسن غريب قد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث قالوا اذا كان الرجل على آخر شيء فذهب به فوقع له عنده شيء فليس له ان يجلس عنه بقدر ما ذهب له عليه وخصص فيه بعض اهل العلم من التابعين وهو قول الترمذي قال ان كان له عليه درهم فوقع له عنده دينار فليس له ان يجلس بمكان درهم الا ان يقع عنده له درهم فله حينئذ ان يجلس من درهمه بقدر ما له عليه باب ملجاء ان العاربية مودة **حلتنا هناد** وعلى بن حجر قالنا السمعيل بن عياش عن شريك بن جابر عن مسلم بن الحجاج عن ابي امامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع العاربية مودة والزعم غارم والذين مقضى وفي الباب عن سمرة وصوفان بن ابي امامة والشرح حديث ابو امامة حديث وقد روى عن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايضا من غير هذا الوجه **حلتنا هناد** الثوري عن ابن ابي عمير عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال **لا يلد ما اخذت حتى تؤدى** قال قتادة ثم لم يبق المحسن

تعالى ان الله يا حكمه ان تؤدوا الامانة الى اهلها والى من ائتمنتك اي عليها ولا تخش من خائتك اي تعامله بمعاملته ولا تقابل خيانتته بخيانتك قال في سبل السلام وفيه دليل على انه لا يجازى بالاساءة من اساء وحله الجهم على انه مستحب للالة قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وان عاقبته فما عاقبته بما فعل بها على الجواز وهذا هو المعروف بمسئلة الظفر فيها اقوال للعلماء هذا القول **الاول** وهو الا شهر من اقوال الشافعي وسواء كان من جنس ما اخذ عليه او من غير جنسه **والثاني** يجوز اذا كان من جنس ما اخذ عليه من غيره نظاهر قوله بمثل ما عوقبتم به وقوله مثلها وهو اى الخفية **والثالث** لا يجوز ذلك الا الحكم الحاكم لنظاهر النبي في الحديث واخبره تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالمبطل **واجيب** انه ليس الا بالمبطل والحديث يحمل فيه النعم على الذنب **الرابع** لا ينحصر حزمه انه يجب عليه ان لا يخذل بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو عليه او من غيره وسبب ويستوفى حقه فان فضل على ما هو له رد له او لو رثته وان نقص بقى في ذمة من عليه الحق فان لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل ابلان يحمله او يبرئه فهو مكجور فان كان الحق الذي له لا يبينه له عليه وظفر بشئ من مال من عنده له الحق اخذ فان طوبى انكر فان استخلف حلف وهو مكجور في ذلك قال وهذا قول الشافعي ابي سليمان واحصا بهما وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بما له ففرض عليه اخذوا واصناف المظلوم منه واستدل بالاثنتين وبقوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فالولاء ما عليهم من سبيل وبقوله تعالى والحومات قصاص وبقوله تعالى من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وبقوله صلى الله عليه وسلم لهند امرأة ابي سفيان خذي ما ليك فيك وولديك بالمعروف ويجديت البخاري ان نزلتم بقوم وامر ائكم بما ينهايكم للضيف فاقبلوا وان لم يفعلوا الفخا ومنهم من حق الضيف واستدل بكونه اذا لم يفعل عاصيا بقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى الآية ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من راي منك الحديث ثم ذكر حديث ابو هريرة فقال هو من رواية طلحة بن عنترة عن شريك وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال ولئن عوفلا حجة فيه لانه ليس بشا المرأ من حقه خيانة بل هو حق واجب وانكار ممكن انتهى مختصرا **قوله** هذا حديث حسن غريب واخرجه ابو داود وسكت عنه ونقل النذري تحسين الترمذي واقره وقال الزيلعي قال ابن القطان والمنايع من تصحيح شريك وقيس بن الربيع مختلفا فيها انتهى وقال الحافظ في بلوغ المرام وصححه الحاكم واستعمله ابو حاتم الرازي انتهى قال الشوكاني في الليل وفي الباب عن ابي بن كعب عن ابن الجوزي في العلل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف واخرجه ايضا الدارقطني وعن ابي امامة عند البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن ابن سعد الدارقطني والطبراني والبيهقي وعن رجل من الصحابة عند احمد وابو داود والبيهقي وفي اسناده مجهول واخرجه الصحابي لان يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن اخرو وقال صححه ابن السكن وعن الحسن بن مسعود عند البيهقي قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع طرقه وقال احمد هذا حديث باطل لا اعرفه من وجه يصح قال الشوكاني لا يخفى ان ورود هذه الطرق المتقدمة مع تصحيح امامين من الائمة المضطرب لبعضها وتحسين امام ثالث منهم مما يصير به الحديث منتهضا للاحتجاج انتهى **باب ملجاء ان العاربية مودة** **قوله** العاربية مودة قال الترمذي شئ اى تؤدى الى صاحبها واختلافوا في تأويله على حسب اختلافهم في الضمان فالقائل بالضمان يقول تؤدى عين حال للقيام وقيمة عند التلف وفائدة التامدية عزم من يرى خلافه الزام للمستعير مودة ردها الى مالكها كذا في المراقبة **والزعم** اى الكفيل **زغارم** قال في النهاية الغارم الذى يلزم ما ضمنه وتكفل به ويديه والغرم اداء شئ لازم وقد غرم يغرما غرما انتهى والمعنى انه ضمان من ضمن دين له مودة او اداءه **والذين مقضى** اى يجب قضاء **قوله** روى في الباب عن سمرة واخرجه الترمذي وابو داود وابن ماجه وصوفان بن ابي امامة واخرجه ابو داود والنسائي واخرجه الطبراني في كتاب مسند الشاميين ذكره الزيلعي في نصب الراية في الكفالة باسناداه ومنتهى وفي الباب عن ابن عباس ذكره الزيلعي في **قوله** حديث ابو امامة حديث حسن واخرجه احمد وابو داود وابن ماجه قال الحافظ الزيلعي قال صاحب التقيم رواية اسفيل بن عياش من الشاميين جيدة وشرجيل بن ثقات الشاميين قال الامام احمد وثقه ايضا العجلي وابو حبان وضعفه ابن معين انتهى والحديث اخرجه الترمذي في الصايا مطولا **قوله** (على اليد ما اخذت) اى يجب على اليد ما اخذت قال الطبري بامسولة مبتدأ وعلى اي خبره والراجع محذوف اى ما اخذته اليه ضمانا على صاحبها والاستاد الى اليد على السبيل لاختلافها في التفسير حتى تؤدى بصيغة الفاعل المؤنث والضمين الى اليد اى حتى تؤدى الى مالكه فيجب رده في النصب ولن لم يطلبه وفي العاربية ان عين مده رده اذا انقضت ولم يطلب كما في الرواية لا يلزم الا اذا طلب المالك ذكر ابن المالك قال القاري هو تفصيل حسن يعنى من اخذ مال احد بنصب او عارية او دية لزمه رده انتهى قال قتادة ثم لم يبق المحسن

فقال هو أمينك لا ضمان عليه يعني العارية هذا حديث حسن وقد ذهب بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إلى هذا وقالوا أيضا هي ما حب العارية وهو قول الشافعي أحمد وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ليس على صاحب العارية ضمان إلا أن يخالف وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول إسحاق بإب ماجه في الاحتكار حدثنا إسحاق بن منصور ثنا يزيد بن هارون ثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله بن فضالة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحتكر إلا على أخيه فقلت لم سعيد يا أبا محمد إنك تحتكر قال ومثله قد كان يحتكر وإنما روى عن سعيد ابن المسيب أنه كان يحتكر الزيت والنخطة ونحو هذا وفي الباب عن عمر وعلى وأبي أمامة وابن عمر

أي الحديث (فقال) أي الحسن (هو) أي المستعير لا ضمان عليه لا يلزم من قول الحسن أن المستعير لا ضمان عليه أنه لم يحتكر (هذا الحديث حسن) أخرجه الترمذي في المعجم الصحيح للحاكم وسماه الحسن من سمره فيه خلاف مشهور ووقع في بعض النسخ هذا حديث صحيح واستدل بهذا الحديث من قال بأن الوديع والمستعير ضمانا وهو صالح للاختصاص به على المتعين لأن الماخوذ إذا كان على اليد لا أخذ حتى تروى فالحكم إذا أنه في ضمانها كما في شرطه على من غير فرق بين ما أخذ وما أخف وقال المقلبي في التارخيتي بهذا الحديث في مواضع على المتعين ولا راد أصح لأن اليد لا مينة أيضا عليها ما أخذت حتى تروى ولا فليت بأمينه إنما كمالها أهل بيئتها لو تلفت بغير جناية وليس الفرق بين الضمير وغير الضمير الأمانة وأما الحفظ فبشرط ترك وهو الذي تقيده على فعل هذا لم يشر الحسن كما ذكرتم فتارة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث انتهى قال الشوكاني بعد ذكر كلام المقلبي هذا ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من قوة الحديث وعدم الفائدة وبما أن ذلك أن قوله لأن اليد لا مينة عليها ما أخذت حتى تروى ولا فليت بأمينه يقتضي الملازمة بين عدم الأمانة فيكون تلف الوديعة والعارية بأمر وجه من الوجه قبل الرد مقتضيا لخروج الأمرين عن كونه أمانة وهو ممنوع فان القضي لذلك إنما هو التلف بجناية ولا نزاع في أن ذلك موجب للضمان إنما النزاع في تلف لا يضمن به إلا من خارج عن كونه أمانة كالتلف بأمر لا يطاق دفعه أو يبسط سهوا ونسيان أو بآفة سماوية أو سرقة أو ضياع بلا تقربط فإنه يوجد التلف في هذه الأمور مع بقاء الأمانة وظاهر الحديث يقتضي ضمان وقد عارضه ما أسلفنا ثم ذكر الشوكاني كلام صاحب ضرائف النها ثم تعقب عليه ثم قال وأما مخالفة رأي الحسن لروايته فقد تقدم في الأصول أن العمل بالرواية لا بالراي انتهى قوله (روى) وقالوا يضمن صاحب العارية وهو قول الشافعي أحمد قال في النيل قال ابن عباس أبو هريرة وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وعزاه صاحب الفتح إلى الجمهور أنها أذلت في يد المستعير ضمانها أخفيا إذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه واستدلوا بحديث سمره المذكور بقوله تعالى إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ولا يخفى أن الأمر بتأدية الأمانة لا يستلزم ضمانها إذا تلفت (روى) بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ليس على صاحب العارية ضمان إلا أن يخالف وهو قول الثوري وأهل الكوفة وبه يقول إسحاق بن سعيد بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضمان على مؤتمن رواه الدارقطني قال الحافظ في أسناده ضعف أخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن بلظ ليس على المستعير غير الغل ضمان ولا على المستودع غير الغل ضمان وقال أنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع قال الحافظ وفي أسناده ضعيفان قال الشوكاني قوله لا ضمان على مؤتمن فيه دليل على أنه لا ضمان على من كان أمانة على عين من الأعيان كالوديع والمستعير لما الوديع فلا يضمن قبل إجماع الجماعة منه على العين والوجه في تضمينه بالجناية أنه صار بها خائنا والخائض من لقوله صلى الله عليه وسلم ولا على المستودع غير الغل ضمان والغل هو الخائن هكذا يضمن الوديع إذا وقع منه تعد في حفظ العين لأنه نوع من الخيانة وأما العارية فقد ذهب الحنفية والمالكية إلى أنها غير مضمونة على المستعير إذا لم يحصل انتهى (باب ماجه في الاحتكار) قال الحافظ الاحتكار الشرعي ماسك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحلجة الناس إليه وبهذا أفسره مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب وعن أحمد إنما يحرم الاحتكار الطعام للفتات دون غيره من الأشياء انتهى قوله (لا يحتكر إلا على أخيه) بالهرية أو عاقل ثم ورد أنه مسلم بلفظ من احتكر فهو خاطئ قال النووي الاحتكار الحرم هو في الأقوات خاصة بأن يشتري الطعام في وقت الغلاء ولا يبيعه في الحان بل أخرجه ليغلي فاما إذا جاء من قرية أو اشتراه في وقت الرخص وأخرجه وباعه في وقت الغلاء فليس باحتكار ولا تحريم فيه وما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال انتهى واستدل مالك بعموم الحديث على أن الاحتكار حرام من الطعام وغيره ذكره ابن اللب في شرح المشرق كذا في المرافقة قوله (فقلت) تأكله محمد بن إبراهيم (سعيد) أي ابن المسيب (بابا محمد) كنية سعيد بن المسيب (أنك تحتكر) قال (ومعمر) أي ابن عبد الله بن فضالة (قد كان يحتكر) أي في غير الأقوات (والنخطة) بفتح الخاء المعجمة والموحدة الهمزة الساقطة على الدواب ونحوها (أي من غير الأقوات) قال ابن عبد البر وأخرون إنما كان يحتكر الزيت وحده لا على احتكار القوت عند الحاجة إليه وكذلك عمله الشافعي والحنيفة وأخرون قوله (وفي الباب عن عمر) مرفوعا من احتكر على المسلمين طعامهم ضرره الله بكم قوله (والأقلام) أخرجه ابن ماجه قال الحافظ في التمهيد أسناده حسن وعينه مرفوعا بلفظ الجالب مرزوق والمحتكر ملعون أخرجه ابن ماجه والحاكم وأسناده ضعيف (روى) لم أفت على حديثه (روى) أمامة (مرفوعا من احتكر طعاما أربعين يوما ثم قصد بيعه) لم يكن له كفارة أخرجه زرير (روى) مرفوعا من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ منه أخرجه أحمد والحاكم قال الحافظ في الفتح في أسناده مقال وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعا من احتكر حبة يريدها

حديثه محمد بن حبيب والعل على هذا عند اهل العلم وهو الاحتكار الطعام ورخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام وقال ابن المبارك لا بأس بالاحتكار في القطن والسنطيان وخرو باب ما جاء في بيع المحلات حل ثمانا ثمانا ابا الاوصان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا السوق ولا تحقلوا ولا يتيقن بخصمكم لبعض وفي الباب عن ابن مسعود وابي هريرة حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعل على هذا عند اهل العلم وهو الاحتكار وهو الصخرة لا يخلبها صاحبها ايا ما هو ذلك ليجمعه اللان في صرة عنها فيغتر بها المشتري وهذا ضرب من الخديعة والقر باب ما جاء في اليمن الفاجرة يقطع بها مال المسلم حل ثمانا ثمانا ابو معاوية عن الاعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلف على يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فقال الاشعث بن قيس في رواه لقد كان ذلك كان يتيقن بين رجل من اليهود ارض فحرق فقال الله صلى الله عليه وسلم فقال الله صلى الله عليه وسلم انك يتيقن فقلت لا فقال لليهودي اخلف فقلت يا رسول الله اذن يحلف فيذهب بمالي فانزل الله عز وجل ان الذين يشتركون بهعد الله واني اثم ثم اقبلوا الآية الى اخرها وفي الباب عن وائل بن حجر وابي موسى ابى قامة بن ثعلبة الانصاري وعمران بن حصين حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح باب ما جاء اذا اختلف البيعان حل ثمانا قتيبة ثمانا سفيان عن ابن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيعان فالقول قول الماتم والمبتاع بالخيار

بغال به على المسلمين فهو خاطي اخرجوه الحاكم ذكره المحافظ وسكت عنه وعن معاذ بن عمرو عن احكامها ما على امتي اربعين يوما وصدق به لم يقبل منه اخرج ابن عساكر قوله رورخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام واحتجوا بالروايات التي فيها التصريح بلفظ الطعام قال الشوكاني في النيل وظاهر احدث الباب ان الاحتكار محرم من غير فرق بين قوت الادمي والدواب بين غيره والتصرح بلفظ الطعام في بعض الروايات لا يصلح لتقييد باقي الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الافراد التي يطلق عليها المطلق وذلك لان نفي الحكم عن غير الطعام انما هو لفهمه الملقب هو غير معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر في الاصل قوله (قال ابن المبارك لا بأس بالاحتكار بالقطن والسنطيان) قال في القاموس السنطيان ويفتح جلد الماعز اذا دغ معرث (باب ما جاء في بيع المحلات) المحلة هي المصرة وقد ذكرنا في تفسيرها في هذا الباب قال ابو عبيد سميت بذلك لان اللان يكثر في ضرعها وكل شئ كثره فقد حفلت تقول خرج عاقل اى عظيم وحقل القوم اذا كثر جمعهم ومنه سمي الحقل قوله (لا تستقبلوا السوق) السوق العيرى لا تلقوا الركبان قال في الجمع في حديث الجمعة اذا جاء من سويقة اى تجارة وهو مصغر السوق سميت به لان التجارة تجلب اليها والمبيعات تاتى فهو والاراد العيرى انتهى رولا تحقل من التحصيل بالمهمله والفاء بمعنى التجميع والمعنى لا تتركوا حلب الناقة او البقرة او الشاة ليجمعن ويكثر لبنها في ضرعها فيغتر بها المشتري (ولا يتيقن) بصيغة النهي من التيقن وهو من التفارق ضد الكساد فبما نفقت السلعة فهي نافقة وانفقتها ونفقتها اذ جعلتها نافقة (بعضكم لبعض) قال في النهاية اى لا يقصد ان يتيقن سلعته على حجة الخش فانه بزيادته فيها يرغب السامع فيكون قوله سببا لا يتيقن بها ومنفقا لها انتهى قوله (وفي الباب عن ابن مسعود) اخرج البخاري موقوفا عليه بلفظ قال من اشترى شاة محفلة فدها فليرد معها صاعا من ترو اخرجوه الاسفيلى من روعة كان دفعه غلط (وابي هريرة) اخرج البخاري ومسلم قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) هذا الحديث رواه الترمذى من طريق سماك عن عكرمة وقال المحافظ في التقرىب سماك بن حرب اسكنى ابو المغيرة صدق وروايت عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير نحوه فكان ربما يلقن انتهى تصحيح الترمذى هذا الحديث لوروده من وجوه اخرى صحيحة (باب ما جاء في بيع الجوز) الجوزة يقطع بها مال المسلم قوله (من خلف على يمين) المراد باليمين المال المحلوف عليه (وهو فيها فاجر) اى كاذب ليقطع بها مال امرئ مسلم قال المحافظ يقطع يفتل من القطع كانه قطعة عن صاحبه او اخذ قطعة من ماله بالخلف المذكور (لقي الله وهو عليه غضبان) وفي حديث وائل بن حجر عند مسلم وهو عن معرض وفي حديث ابى امامة بن ثعلبة عند مسلم فقد اوجبا لله النار وروحهم عليه الجنة (فقال الاشعث) هو ابن قيس ابراهيم الكندي صحابي نزل الكوفة رقى والله لقد كان ذلك كان بيني وبين رجل الخ وقع في رواية البخاري من خلف على يمين صابر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تصديق ذلك ان الذين يشتركون بهعد الله واني اثم ثم اقبلوا الآية الى اخر الاية فدخل الاشعث بن قيس فقال ما حدثكم ابو عبد الرحمن فقالوا كن اوكا فقال في انزلت الخ (اذن يحلف) بالنصب قال السهيلي لا غير وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا ذكره المحافظ قوله (وفي الباب عن وائل بن حجر) اخرج مسلم وابي موسى (ليظن من اخبره روى امامة بن ثعلبة) اخرج مسلم وعمران بن حصين (اخرجوه ابراهيم) قوله (حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح) واخرج البخاري ومسلم وابي ابراهيم والنسائي وابن ماجه (باب ما جاء اذا اختلف البيعان) بفتح الموحدة وتشديد الختية المكسورة اى المتبايعان قوله (اذا اختلف البيعان) اى اذا اختلف الماتع والمشتري في قدر النقص او في شرط الحيا را وفي شئ اخر ولم يكن لاحد منهما بيعة قال في الليل لم يذكر لاهم الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعر بالتمييز في مثل هذا المقام على ما تقرر في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والتمس وفي كل امر يرجع اليهما وفي مسائل الشرط والمعتبرة والتصرح بالاختلاف في الثمن في بعض الروايات لا يثبت

هذا حديث مرسل عن ابن عبد الله لم يذكر ابن مسعود وقد مر في عن أناس من عبد الرحمن عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث أيضا وهو مرسل
أيضا قال ابن منصور قلت لأحمد إذا اختلف البيعان ولم تكن بينة قال القول ما قاله رب السبعة وأبو داود قال السحاق كما قال وكل من قال القول قوله
فعليه يلين وقد روى نحوه عن بعض التابعين منهم شريح باب ما جاء في بيع فضل الماء حدثنا أئمة تتأد عن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار
عن أبي المنهال عن إياس بن عبد الرحمن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في بيع الماء وفي الباب عن جابر بن عبد الله عن أبيه وأبو هريرة وعائشة والنسائي
ابن عمر وحديث إياس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنهم كرهوا بيع الماء وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وقد تقدم
تبعض أهل العلم في بيع الماء منهم الحسن البصري

في هذا العموم المستفاد من الخلاف انتهى فالقول قول البائع أي مع يمينه والمبتاع أي المشتري بالخيار أي أن شاء اختار البيع ورضو بقول البائع وإن اشترى
البيع والحديث دليل على أنه إذا وقع الخلاف بين البائع والمشتري في الثمن والبيع أو في شرط من شروطها فالقول قول البائع مع يمينه لما عرف من القواعد
الشريعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين كذا في سبيل السلام قلت يدل على أن القول قول البائع مع يمينه رواية أحمد والنسائي عن أبي عبيدة وأتاه رحلان
تأييداً لسلعة فقال هذا الحديث بكذا وكذا وقال هذا بكذا وكذا فقال أبو عبيدة أن عبد الله في مثل هذا أفقأ حضرت النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا أفامر
بالبائع أن يستخلف ثم يخير المبتاع أن شاء أخذ وإن شاء ترك قوله (والمبتاع) أي المشتري بالخيار أي أن شاء أخذ وإن شاء ترك قوله (هذا حديث مسلم)
الذي واخجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وروى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود عن طريق بالفاظ ذكرها الحافظ في التلخيص والقول ما قال
رب السلعة أي البائع قال اسحاق كما قال، أي أحمد وكل من قال القول قوله فعليه اليمين يدل على ذلك رواية أحمد والنسائي التي ذكرنا قال الشوكاني قد استدل
بالحديث من قال أن القول قول البائع إذا وقع الاختلاف بينه وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد ولكن مع يمينه كما وقع في الرواية الأخرى و
هذا إذا لم يقع التراضي بينهما على الترادفان تراضيا على ذلك جاز به خلاف فلا يكون له أخذ من عن النزاع إلا اتفاقاً أو حلف البائع والظاهر عدم الفرق بين
البيع وتلفه لما عرفت من عدم انتفاء الرواية المصوح فيها بأشراط بقاء البيع للاختصاص والتزام مع التلف يمكن بأن يرجع كل واحد منهما بمثل التلوي قيمة
القبض إذا تقررت لك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق فاعلم أنه لم يذهب إلى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما أعلم بل اختلفوا
في ذلك اختلافاً طويلاً على حسب ما هو مبسوط في الفردع ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سياتي من قوله صلى الله
عليه وسلم البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه لأنه يدل بجموعه على أن اليمين على المدعى عليه البيعة على المدعى من غير فرق بين أن يكون أحدهما بأثم
والآخر مشترياً أولاً وحديث الباب يدل على أن القول قول البائع مع يمينه والبيعة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعياً أو مدعى عليه فبين
الحديثين عموم وخصوص من وجه فيتعارضان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعياً فينبغي أن يرجع في الترجيح إلى الأولى الخارجية
وحديث أن اليمين على المدعى عليه عزاه المصنف يعني صاحب التلخيص في كتاب الأفضلية إلى أحمد ومسلم وهو أيضاً في صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدعى
عليه انتهى بقدر الحاجة (باب ما جاء في بيع فضل الماء) قوله عن أبي إسحاق بن عبد الله بن عمار في بيع فضل الماء فإنه قال في الحديث أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن بيع فضل الماء وفي رواية غير الترمذي عن بيع فضل الماء وفيه دليل على تحريم بيع فضل الماء والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض
مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للمشرب أو لغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو للزرع وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقد خصص من عموم أحاديث
المنع من بيع الماء ما كان منه محزواً في الآية لأنه يجوز بيعه قياسياً لجواز بيع الحطب إذا حرره الحاطب حديث الذي مره صلى الله عليه وسلم بالخطأ البيعة
ببيع المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة وهذا القياس بعد تسليم محخته إنما يجرى على مذهب من جواز تخصيص القياس بالخلاف في ذلك معروف
في الأصول ولكنه يشكك على النبي عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من أن عثمان بن عفان اشترى نصف بكر رومة من اليهودي وسبيلها المسلمين
بعد أن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من اشترى بكر رومة فهو مسلم بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودي يبيع ماءها الحديث فإنه كما يدل على جواز بيع
البكر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء لتقريبه صلى الله عليه وسلم لليهودي على البيع وبما كان هذا كان في صدر الإسلام وكانت
شركة اليهود في ذلك الوقت قريبة والنبي صلى الله عليه وسلم صالحهم في مبادئ الأمر على ما كانوا عليه ثم استقرت الأحكام وشرع لأمته تحريم بيع الماء فلا يعاد
ذلك التقدير وأيضا الماء هنا دخل تبعا لبيع البكر ولا نزاع في جواز ذلك انتهى كلام الشوكاني في محض قوله (وفي الباب عن جابر بن عبد الله) في بيع الماء فلا يعاد
وعائشة والنسائي وعبد الله بن عمر) الحديث جابر فأخرجه مسلم عن طريق بالفاظ انتهى مع فضل الماء وأما حديث البيعة عن أبيها فأخرجه أبو داود بلفظ أنه قال
يا رسول الله ما الشيء الذي لا يجل منه قال الماء ثم أعاد فقال الموه وفيه قصة وأعله عبد الحق وابن القطان بأنها لا تعرف لكن ذكرها ابن جابر وغيره في الصحابة
كذا في التلخيص وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه بسند صحيح ثلاث لأمين عن الماء والكلام والنار فأما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه بلفظ أنها قالت

حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء ليمتنع به الكلاء هذا حديث حسن صحيح
باب ما جاء في كراهية عسب الفحل ثنا أحمد بن منيع وأبو ثار قالا ثنا اسمعيل بن علقمة ثنا علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وإلى سعيد حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقد
رخص قوم في قبول الكرامة على ذلك حل ثنا عبد الله بن عمر بن الخطاب البصري ثنا يحيى بن أحمد عن إبراهيم بن حميد الرواسي عن هشام بن عروة عن محمد
ابن إبراهيم التيمي عن أنس بن مالك أن رجلا من كلاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل فيها فقال يا رسول الله أنا أضرك الفحل فتكره
فخص له في الكرامة هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد عن هشام بن عروة باب ما جاء في ثمن الكلب حل ثنا قتيبة ثنا الليث
عن ابن شهاب ح وثنا سعيد بن عبد الرحمن

يا رسول الله والله ما أشيء الذي لا يحل منعه قال الماء والماء والنا الحديث وأسانده ضعيف وأما حديث أنس فأخرجه الطبراني في الصغير فخصصنا أن لا يحل منعهما
الماء والنا قال أبو جازة في العلل هذا حديث منكر وأما حديث ابن عمر فأخرجه الطبراني في الكبير حسن كذا في التلخيص في كتاب أحياها الموات قوله رخصنا
أي من حديث حسن صحيح أخرجه المحمدي إلا ابن ماجه قوله والعمل على هذا عند أهل العلم أنهم كرهوا بيع الماء الحر وقد تقدم ذكر ما تمسكوا في كلام الشوكاني
قوله (لا يمنع) بصيغة المجهول ففضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه (لن يمنع به الكلاء) بفتح الكاف واللام بعدها هامة مقصورة وهو النبات لطيف
وبأسه والمعنى أن يكون حول البلوكلاء ليس عنده ماء غيره ولا يمكن إحصاء المواشي رعيه إلا إذا مكنت من سقى بها ثم من تلك البلوكلاء يتصرفوا بالقطر
بعد الرعي فيستلزم منعه من الماء منهم من الرعي والوهن التفسير ذهب الجمهور وعلى هذا فيخص المذلل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة إذا احتجوا إلى الذبح
لأنه إذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحف الأول و
يلتقي بذلك النزاع عند مالك والصحف عند الشافعية وبه قالت الخفجية الاختصاص بالماشية وفرق الشافعي فيما حكاه المزني عنه بين المواشي والزرع
بان الماشية ذات ارواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا الجواب لنودي وغيره باب ما جاء في كراهية عسب الفحل بفتح العين المهملة
واسكان الميم المهملة أيضا وفي آخره موحاة ويقال له العصب أيضا والفحل الذكر من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو نيسا وغير ذلك وقد روى الشافعي في من خذ
أبي هريرة نوى عن عسب الفحل قال في القاموس من العسب ضرب الفحل أو ما زده أو شمله والولد وأعطاهم الكرامة على الضراب والفعل كضرب انتهى قوله روى النبي
صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل قال في النهاية عسب الفحل ما زه فرسا كان أو بعيرا أو غيرها وعسبه أيضا ضربه يقال عسب الفحل الناقة يمس بها عسبا و
لم ينه عن واحد منهما وإنما أراد النهي عن الكراء الذي يوجد عليه فإن الحمارة الفحل منذ وباليها وقد وجد في الحديث ومن حقه أطراق فحله وأوجه الحديث أنه نهي عن كراء
عسب الفحل فحدث المضاف هو كثير في الكلام وقيل يقال لكراء الفحل عسب فحله يصعب أي كراءه وعسبت الرجل إذا أعطيته كراء ضرب فحله فلا يحتاج إلى الحد
مضاف وإنما نوى عن الجملة التي فيه ولا بد في الإجازة من تعيين العمل ومعرفة مقدار انتهى قوله وفي الباب عن أبي هريرة وأنس (إلى سعيد) (أما حديث أبي هريرة
فأخرجه النسائي وقد تقدم لفظه وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي في هذا الباب ولا نعرف حديث الباب عند الشافعي وأما حديث أبي سعيد فأخرجه الدارقطني والبيهقي
وفي الباب عن علي بن عبد الله الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبرازر وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عند أبي جازة عن سعيد بن جابر عن ابن عمر
حديث حسن صحيح) وأخرجه الجوزي والخازن وغيرهما قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم) وهو قول الجمهور والنهي عنهم التحريم وهو الحق قال الحافظ في
الفتح بيعة وكراءه حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وفي وجه للشافعية والحنبلية تجوز الإجازة ملة معلومة وهو قول الحسن بن شيرين
ورواية عن مالك قواها الأهرى وغيره وحمل النهي على ما إذا وقع لأمم مجهول وأما إذا استأجر مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار والتلقيح الفحل و
تحبب بالفرق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصلبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقيح انتهى وقال الشوكاني وأما حديث الباب فنزولهم أي على من جاز الإجازة
الفحل للضراب ملة معلومة لأنها صادقة على الإجازة قال صاحب لا فعال عسب الرجل عسبا أكثر منه فحلا يذنيه انتهى وقد رخص قوم في قبول الكرامة على
ذلك أي قبول الهدية على ذلك وهو الحق كما يدل عليه حديث أنس الذي قال في الحفظ وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان الهدى للمعير هدية من
المستعير بغير شرط جاز ثم ذكر الحافظ حديث أنس الذي قال وكان ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة هر فوعا من أطراق فرسا فأعقب كان له كاجر سبعين
فرسا انتهى قوله (أنا أضرك الفحل) بضم النون وكسر الراء أي أخبره للضراب قال في النهاية ومنه الحديث ومن حقه أطراق فحله أي عارته للضراب استغرق
الفحل استعارته إليك (فتكره) بصيغة التثنية المجهول أي يبيد صاحب لا شيء بطريق الهدية والكراة على سبيل المعافاة رخص له في الكرامة أي
في قبول الهدية دون الكراء وفيه دليل على أن المعير إذا هدى إليه للمستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الرغب في أطراق الفحل أخرجه ابن حبان في صحيحه
حديث أبي كبشة هر فوعا من أطراق فرسا فأعقب كان له كاجر سبعين فرسا قوله (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد الحر) قال في التلخيص وأبو

استدلوا على هذا بأحاديث الباب (وقد رخص بعض أهل العلم في بيع المال) ١٢

النا في التلخيص

الحزب في غير واحد قالوا اننا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي مسعود الانصاري قال قال صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب
دمير البقي وحلوان الكاهن هذا حديث حسن صحيح حدثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن يحيى بن ابي كثير عن ابراهيم بن عبد الله بن قارط عن ابي
ابن زيد عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجامة حديث ومهر البقي حديث وثن الكلب حديث وفي الباب عن عمر بن مسعود وجابر
وابن هريرة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن جعفر حديث رافع حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم كرهوا ثمن الكلب هو قول الشافعي والحمد و
ابن حبان وقد رخص بعض اهل العلم في ثمن كلب الصيد باب ما جاء في كسب الحجامة حديثنا قتيبة عن مالك بن انس عن ابن شهاب عن ابن محبة اخيه
حاتم بن ابيه انه استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في اجارة الحجامة فنهاها عنها فلم يزل يسأله وليست اذنه حتى قال اعلفه ناضحك واظفه رقيقك وفي الباب
عن رافع بن خديج وابو حنيفة وابو السائب حديثا مخصوصة حديث حسن والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقال الحزان سألني محمد بن غيث وأخذ هذا الحديث
ابن حميد وثقه الشافعي وابن معين وابو حاتم وروى له البخاري ومسلم كذا في نصب الرأية باب ما جاء في ثمن الكلب قوله رافع بن مسعود صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب
فيه دليل على عدم صحة بيع الكلب مطلقا وهو قول الجمهور (ومهر البقي) بفجر المدة وكسر المعجمة وتشديد التانية وهو قيل بمعنى فاعلة من بكت المرأة بغاء بالكسر اذا زنت
ومنه قوله تعالى ولا تكررهن فتياناً فتيه على بغاء ومهر البقي هو ما تاخذه الزانية على الزنا ما مهرها اذا زارت (وحلوان الكاهن) بضم الحاء الملهة وسكون اللام ما يعطاه على كاهنه
قال الطبري اصله من الحلاوة شبه المعطى بالشئ الحلون حيث انه يأخذ سهلا بلا كلفة ومشقة والكاهن هو الذي يتعالى الاخبار عن الكائنات في المستقبل ويدعي
معرفة الاسرار وكانت في العرب كفة يدعون انهم يعرفون كثير من الامور الكائنة ويعززون ان لهم تابعة من الجن تلقى اليهم الاخبار ومنهم من يدعي انه يدرك الرحو
بقهر اعطيتهم من روعه انه يعرف الامور بمقد مات واسباب يستدل بها على ما فيها كالتشويق فيعرف المظنون به للسرقة ومنهم المرأة بالزانية فيعرف من يصحبها
وتخونك ومنهم من يسمي النجم كاهنا حيث انه يخبر عن الامور كائنا في المطر وجي الرباء وظهور القتال وطاع نخس وسعيد وامثال ذلك وحديث النبي عن ابي
الكاهن يشتم على النبي عن هؤلاء كاهنهم وعلى النبي عن قصد نيقهم والرجوع الى قولهم كذا في المراقبة قال الحافظ وحلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ الخوا
على امر باطل وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعاند به العارفون من استطلاع الغيب انتهى قوله وهذا حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم
قوله (كسب الحجامة حديث الخ) اي مكره لانه تارة قال القاضي الجيبي في الاصل ما يكره لرد اعته وخسته ويستعمل الحوام من حيث كرهه الشارع واستاذله كما يستعمل
الطبيب للحلال قال تعالى ولا تقبلوا الخبيث بالطيب اي الحرام للحلال ولما كان مهر الزانية حراما كان الخبيث المسند اليه يعني الحرام وكسب الحجامة لما يكره حراما لانه
صلى الله عليه وسلم احتج واعطى الحجامة اجرة كان المراد من السند اليه الثاني واما في بيع الكلب فمن صححه كالحنفية فمرة بالذناوة ومن لم يحججه كاصحابنا فمرة بان حرام
انتهى قوله (وفي الباب عن عمر) اخرج الطبراني ذكره الزيلعي في نصب الرأية (وابن مسعود) اما وقف على حديثه (وجابر) اخرج احمد ومسلم وابودود (وابو هريرة)
اخرجه ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه ذكره الزيلعي (وابن عباس) اخرج احمد وابودود (وابن عمر) اخرجه الحاكم وعبد الله بن جعفر) اما وقف على حديثه
قوله وحديث رافع حديث حسن صحيح واخرجه مسلم قوله والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم كرهوا ثمن الكلب الخ قال الطبري في الحديث دليل على انه لا يصح بيع
وان لا يقيته على متلفه سواء كان معلما ولا وسوا كان يجوز اقتناؤه املا واجازة بوجيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة واجوب القيمة على متلفه وعن
مالك روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول ابو حنيفة والثالثة كقول الجمهور انتهى وقال الشوكاني في النيل وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب
الصيد ون غيره ويدل عليه ما اخرج الشافعي من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد قال في الفقه ورجال اسناده
ثقات الا انه طعن في صحته واخرج نحو الترمذي من حديث ابو هريرة لكن من رواية ابو المهزم وهو ضعيف فينبغي حمل المطلق على المقيّد ويكون الحرام بيع ما عد
كل الصيد ان طعن في صحة هذا المقيّد للاحتجاج به واختلفوا ايضا هل تجب القيمة على متلفه فمن قال تجزئ بيعه قال بعدم الوجوب ومن قال بجوازها قال بالوجوب ومن فصل في
البيع فصل في لزوم القيمة انتهى (باب ما جاء في كسب الحجامة) قوله (عن ابن محبة) بتقدير التحية المكسولة (في اجارة الحجامة) وفي رواية الموطا في اجرة الحجامة رقم
بزل يسأله ويتاذنه اي في ان يرضى له في كاهها فان اكثر الصهاية كانت لهم اذاء كثير ونافهم كانوا ياكلون من جوارهم ويعدون ذلك من اطيب المكاسبات
سمع محبة حمية عن ذلك وثن ذلك عليه (احتجاجة الى اكل اجرة الحجامة) تكره في ان يرضى له في ذلك (حتى قال) صلى الله عليه وسلم اعلفه ناضحك (بجرة وصل وكسر اللام
اي اطعمه قال في القاموس العلف كالضرب الشرب الكثير واطعام الدابة كالاعلاف والناضح هو الحي الذي يسقي به الماء واظفه رقيقك اي عبد لان هذين ليس هما
شرف ينأيه دناءة هذه الكسب بخلاف الحو وهذا ظاهر في حرمة هذه الحو والحديث صحيح لكن الاجماع على تناول الحو له فيحمل النهي على التنزيه كما ذكره ابن الملك قوله
(وفي الباب عن رافع بن خديج) اخرج مسلم وغيره وقد تقدم (وابو حنيفة) اخرج البخاري (وجابر) اخرج احمد لم يفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجامة فقال
اطعمه ناضحك (والسائب) بخوجه ابو يعلى الموصلي في مسند ذكره الزيلعي في نصب الرأية قوله (حديث محبة حديث حسن) اخرج احمد وابودود واخرجه ايضا
مالك قوله وقال احمد ان سألني حجاج لم قال الحافظ في الفقه ذهب احمد وجماعة الى انه في بين الحو والعبد فكل هو الحرام باحتراف بالحاجة ويجوز الاتفاق على نفسه منها

جابر بن النبی صلی الله علیه وسلم فیهذا ولا یصح اسناده ایضا باب ماجاء فی کراهیة بیع المغنیات **حدثنا** قتیبة بن سعید عن عبد الله بن زید عن
 بن یزید عن القاسم عن ابی امامة عن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال لا تتبعوا القینات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خیر فی تجارتهم فیهن وثمنهن حرام
 فی مثل هذا انزلت هذه الآية ومن الناس من یشتری لہو الحدیث لیصل عن سبیل الله الی اخر الآية وفي الباب عن عمر بن الخطاب حدیث ابی امامة انما غفر
 مثل هذا من هذا الوجه وقد کلم بعض اهل العلم فی علی بن یزید وضعفه وهو شافعی باب ماجاء فی کراهیة ان یفرق بین الاخوان وبنی الولد ولولها
 فی البیع **حدثنا** عمر بن حفص الشیبانی عن عبد الله بن وهب اخبرنی حماد بن عبد الله عن ابی عبد الرحمن عن ابی یوب قال سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم
 یقول من فرق بین والدی ولولها فرق الله بینہ وبنی لیجئہ یوم القيمة **حدثنا** حسن غریب **حدثنا** الحسن بن علی بن عبد الرحمن بن محمد بن حماد
 ابن سماعة عن الحجج عن الحكم عن میمون بن ابی شبيب عن علی قال وھب رسول الله صلی الله علیه وسلم غلامین اخوین فبعث احدهما فقال لى رسول الله صلی الله
 علیه وسلم یا علی ما فعل غلامک فاخبرته فقال رکک رککة **حدثنا** حسن غریب وقد کثر بعض اهل العلم من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم وغیرہم التفریق
 شعبۃ یقول رأیت ابی الھثم ولویعطی درھما لوضع حدیثا انتی قوله وروی عن جابر بن النبی صلی الله علیه وسلم فیهذا ولا یصح اسناده ایضا اخبرہ النسائی قال لحاظ
 باسناد رجالہ ثقات الا انھن فی اسناده وقد وقع فی حدیث ابن عمر عن ابی ارجاء یلفظنہ عن ثمن الکلب وان کان ضار یا یعنی مما یصید وسند ضعیف قال
 ابوحاتم هو منکر انتی **باب** ماجاء فی کراهیة بیع المغنیات قوله **حدثنا** یزید بن مضر بن بھیم المیم وفتح الصاد غیر منصرف ثقة ثبت عن عبد الله بن زید عن ابی امامة عن رسول الله صلی الله علیه وسلم
 المھلة صدق یحیی عن علی بن یزید بن ابی رزید الھاشمی الدمشقی صاحب القاسم بن عبد الرحمن ضعیف من السادسة عن القاسم هو ابن عبد الرحمن الدمشقی ابو عبد الرحمن
 صاحب ابی امامة صدق یرسل کثیرا قوله **حدثنا** یزید بن مضر بن بھیم المیم وفتح الصاد غیر منصرف ثقة ثبت عن عبد الله بن زید عن ابی امامة عن رسول الله صلی الله علیه وسلم
 یراد بها الغنیة لانھا اذا لم تکن مغنیة فلا وجه للزعم عن بیعھا وشراھا ولا تعلمھن ای اخفاءھا فانھا رقیة الزنا وتھن حرام قال القاضی النبی مقصود علی البیع و
 الشراء لاجل التغنی وحرمة ثمنھا دلیل علی فساد بیعھا والجمھور یصحوا بیعھا والحدیث مع ذلک من الضعف للطعن فی رواة مؤول بان اخذ الثمن علیھن حرام کلھن ثمن الغنہ
 من النبا لانہ اعانة وتوصل الی حصول محرمه لان البیع غیر صحیح انتی ومن الناس من یشتری لہو الحدیث ای یشتری الغناء ولا لاصوات المحرمة التي یصح عن ذکر الله
 قال الطیبی رحمہ الاضافة فیه معنی من البیان خوجة خز وباب سنج ای یشتری اللھن من الحدیث لان اللھن یوکی من الحدیث ومن غیره والمراد من الحدیث المنکر ویل
 فی نحو السمر بالاساطیر وبالحادیث التي لا اصل لها والتحدث بالخرافات والاضحیاء والغناء وتعلم الموسیقی وما اشبه ذلک فی المرقاة واخرج ابن ابی شیبہ باسناد
 صحیح عن عبد الله بن سنان عن قولہ تعلی ومن الناس من یشتری لہو الحدیث قال الغناء والذي لا الھ غیرہ واخرجه الحاکم وصحہ والبیہقی کذا فی التلخیص قوله وروی ابی امامة
 عن عمر بن الخطاب **لینظر من اخرجه قوله** **حدثنا** ابی امامة انما غفرہ امما غفرہ مثل هذا من هذا الوجه واخرجه احمد وابن ماجة **حدثنا** قتیبة بن سعید عن عبد الله بن زید عن
 قال البخاری منکر الحدیث وقال النسائی لیس بثقة وقال ابن زهره لیس بقوی قال الدارقطني مات وکذا فی البیذان **باب** ماجاء فی کراهیة ان یفرق بین الاخوان
قوله من فرق بتشديد الراءین والدة ولولها ای بیع اھبة او خدیعة بقطیعة وامثالھا فی معنى الولد والوالد بل وکل ذی رحم محرم قال الطیبی رحمہ اراد به
 التفریق بین الجارية ولولھا بالبیع والھبة وغیرھا وفي شرح السنة وكذا حکم المدة وحکم الاب والجد واجاز بعضهم البیع مع الکراهة والیہ ذهب اصحاب ابی
 حنيفة کما یجوز التفریق بین البھائم وقال الشافعی انما کره التفریق بین السبا یا فی البیع واما الولد فلا بأس رخص لکثرھم فی التفریق بین الاخوان ومنع بعضهم
 علی ای الاق واتفقوا فی حد الکبر البیع للتفریق قال الشافعی هو ان يبلغ سبع سنین او ثمانیا وقال الاوزاعي حتی یستغنی عن ابیہ وقال مالک حتی یشغر وقال اصحاب
 ابو حنيفة رخص حتى یجتلمہ وقال احمد لا یفرق بینہما وان کبر واحتمل وجوز اصحاب ابو حنيفة التفریق بین الاخوان الصغیرین فان کان لھما صغیر لا یجوز کذا
 فی المرقاة رفرق الله بینہ وبنی أحبته ای من اولاده والولدیہ وغیرھا یوم القيمة ای فی موقف یجتمع فیہ الاحباب یشفع بعضهم بعضا عند رب الارباب فلا
 یرد علیہ قوله تعالی یوم یفر المرأ من لخیہ وامہ وابیہ وصاحبته وبنیہ قوله **حدثنا** حسن غریب **حدثنا** الحسن بن علی بن عبد الرحمن بن محمد بن حماد
 رباعی ما فعل بالفتح ای صنع غلامک ای الخائب فاخبرته ای اعلمت النبی صلی الله علیه وسلم بیعہ رده ای و البیع رده کرره للتأکید قوله **حدثنا** حسن
 غریب واخرجه ابن بلجة قال المشوکانی وهو من رواية میمون بن ابی شبيب عن علی بن یزید وقد اعله ابو داود بالانقطاع بینہما واخرجه الحاکم وصحہ اسناده
 ورحمہ البیہقی وشواھد انتی قوله وقد کثر بعض اهل العلم من اصحاب النبی صلی الله علیه وسلم وغیرہم التفریق بین السبا فی البیع وكذا فی غیر البیع کالھبة قال
 المشوکانی فی احادیث الباب دلیل علی تخیر التفریق بین الولد وبنی الاخوان اما بین الولد ولولھا فلانھما یفقد حکم فی الجرح الامام یحولہ اجماع حتی یغنی
 الولد بنفسه وقد اختلف فی انعقاد البیع فذهب الشافعی الی انہ لا یعتقد وقال ابو حنيفة وهو قول الشافعی انہ یعتقد وقد ذهب بعض الفقہاء الی انہ لا یجزم
 التفریق بین الاب والابن واجاب عن ذلک صاحب الجوابانہ مقيس علی الامم ولا یخفى ان حدیث ابی موسی لم یکن فی الباب لیشمل الاب فالنعویل علیہن صحاح ولی من
 النعویل علی القیاس واما بقية القرابة فلھبت الھادویة والخفقیة الی انہ یجوز التفریق بینہم قیاسا وقال الامام یحیی والشافعی لا یجزم والذي یدل علی انھما

السبي في البيع ونخص بعض أهل العلم في التفريق بين المولات اللذين ولدوا في أرض الإسلام والقول الأول أصح وروى عن إبراهيم أنه فرق بين والدته وولدها في البيع فقيل له في ذلك فقال إن قد استأنتهما في ذلك فوضيكت باب ملجأ في من يشتري العبد فيستغله ثم يجده بعيب أحل ثمنهما لمن الذي يتلصقان بنعمتهما وأما القنديل عن ابن أبي ثبعمن محمد بن خفاف عن عمروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمآن هذا حديث حسن وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه والعل على هذا عند أهل العلم حل ثمنها أبو سلمة يحيى بن خلف ثنا عمر بن علي عن هشام بن عمروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمآن وهذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عمروة واستغرب محمد بن اسمعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي وقد روى مسلم بن خالد الزنجي هذا الحديث عن هشام بن عمروة ورواه جرج عن هشام أيضا وحديث جرج يرفى قال تدليس فليس في جرج له بيع من هشام بن عمروة وتفسير الخراج بالضمآن هو الرجل الذي يشتري العبد فيستغله ثم يجده بعيب فيرده على البائع فالعلة للشترى لأن العبد لو

تخبرنا عن الفرق بين الاخوة واما بين من علمهم من الارحام فلما قاله بالقياس فيه فذكر انه لا تحصل منهم بالمفارقة مشقة كما تحصل بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الاخ والاخت فلا الحاق لوجوه الفارق فينبغي الوقوف على ما اتاه النص وظاهر الاحاديث انه يجوز التفريق سواء كان بالبيع او بغية مما فيه مشقة كما مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي اختار فيه للفرق كالقسمة انتهى كلام الشوكاني قلت المراد بجديث ابي موسى الذي اشكر امير الشوكاني حديثه الذي اخبره ابن ماجه والدارقطني عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد وولده وبين الاخ واخيروه والقرول الاول اصح يعني صحيح فانه يدل عليه حديث الباب واما من رخص في التفريق مطلقا فاحاديث الباب حجة عليه اعلم انه قد استدل على جواز التفريق بعد البيع بحديث سلمة بن اكوع قال خرج احمد ومسلم وابو داود عنه قال خرجنا مع ابي بكر اميرنا عليا بن ابي بكر فقمنا في فلاة فلما دفنا من الماء امرنا ابو بكر فحفر سنا الحديث وفيه قال فحدثت بهم اسوقهم الى ابي بكر وفيهم امرأة من فلاة عليها ثمن من ادم ومعها ابنة لها من احسن العرب اجمعه ففعلني ابو بكر ابنتها فلم يكشف لها ثوبها حتى قدمت المدينة ثم ثبت فلم يكشف لها ثوبا وفيه فقلت هي لك يا رسول الله قال فبعث بها الى اهل مكة وفي رواية اخرى انهم اسارى من المسلمين ففعلهم بتلك المرأة قال صاحب المتن في حديثه كره هذا الحديث ما لفظه وهو حجة في جواز التفريق بعد البلوغ انتهى قال البلوغ فان صح فهو السند لاهذا الحديث لان كون بلوغها هو الظاهر غير مسلم لان يقال انه حمل الحديث على ذلك للجمع بين الأدلة وقد استدل على جواز التفريق بين البالغين بما اخرج للدارقطني للحاكم من حديث عباد بن الصامت بلفظه لا تفرق بين اهل اهل وولاهما قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتحيض البكرية وهذا نص على المطلوب صريح لولا ان في اسناده عبد الله بن عمر الواقفي وهو ضعيف وقد مر ما على بن النعمان ان كتب ولم يرده عن سعيد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد له الدارقطني بحديث سلمة المذكور ولا شك ان جمعي ما ذكر من الاجماع وحديث سلمة هذا الحديث منهض للاستدلال به على التفرقة بين الكهول والصغير انتهى كلام الشوكاني ففكر وتامل قوله وروى عن ابراهيم انه فرق بينهما لما انف على من اخبره وفي قول ابراهيم هذا كما لا يخفى والله تعالى اعلم (باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله) قال في النهاية الغلة الدخول الذي يحصل من الزرع والثمار واللبان والاجارة والتناج وغير ذلك انتهى وقال الحافظ في الفقه ما يقدره السيد على عبده في كل يوم يقال لها الخراج والضريبة والغلة انتهى وقال القاموس الغلة الدخول من كراء دار او جوعلام فائدة ارض واغت الضيعة اعطتها واستغل عبده كلفه ان يغله عليه انتهى قوله (وابر عامر العقدي) يعني فياف مفتوحتين ودال مهمله واسمه عبد الملك بن عمرو (عن محمد) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام من خفاف فضم الخاء المعجمة وفائين بوزن ارباب قوله (فتقن الخراج بالظمان) قال الطيبي هو الباء في الظمان متعلقة بخروج تقديره الخراج مستحق بالظمان اي بسببه وقيل الباء للقابلة والمضاهاة وفي او منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان الا ان عليه بتلف المبيع ونفقتة ومؤنتة ومنه قوله من عليه غرمه فعليه غنمه وادراك الخراج ما يحصل من غلة العين المتأجرة عبد اكان او امه او ملكا وذلك ان يشار به فيستغله زمانا ثم يعثر منه على عيب قد يبره يطلعه ياتع عليه او لم يعرفه فله رد العين المعيبة واخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لان المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه ولم يكن له على البائع شيء شرح السنة قال الشافعي رحمه الله في هذا الحديث من نتائج الدابة ووللإمامة والابن الاشعية وصرفها وقمر الشجرة ان الكل يبقى للمشتري وله زوال العيب ونهب احياء بالجنيف رحمه الله ان حدوث الولد والتمرة في يد المشتري يمنع رد اصل بالعيب بل يرجع بالارش وقال مالك رحمه الله مع اصل العيب لا يرد الصوف ولو اشترى جارية فولدت في يد المشتري بالشبهة او وهبتها ثم وجد بها عيبا فان كانت ثيبا ردها والمهر للمشتري ولا شيء عليه كان هو الواطئ وان كانت بكر فاقتضت فلا رد له لان زوال البكارة نقص حدث في يده بل يسترد من الثمن بقدر ما نقص العيب من قيمتها وهو قول مالك والشافعي قوله (وهذا حديث حسن وقدرى هذا الحديث من غير هذا الوجه) واخرجه الترمذي بعد هذا بسند اخر وصححه قال الحافظ بلوغ ارام بعد كره الحديث رواه الخمسة وضعفه البخاري وابو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان انتهى قوله

باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه حل ثمنه قتيبة ثنا أحمد بن محمد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس وحسب كل شيء مثله وفي الباب عن جابر وابن عمر حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وأما على هذا عند أكثر أهل العلم كرهوا بيع الطعام حتى يقبضه المشتري وقد رخص بعض أهل العلم في من ابتاع شيئاً مما لا يكال ولا يوزن من مأكول ولا يشرب أن يبيعه قبل أن يستوفيه وأما التشديد عند أهل العلم في الطعام وهو قول أحمد وإسحاق **باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه حل ثمنه قتيبة** ثنا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضهم على خطبة بعض وفي الباب عن أبي هريرة وسمرة حديث ابن عمر حديث حسن صحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم الرجل على سوم أخيه ومعنى البيع في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض أهل العلم هو السوم **باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك حل ثمنه محمد بن مسعدة** ثنا القعتر بن سليمان قال سمعت أبا عبد الله يحدث عن يحيى بن عتبة عن أنس عن أبي طلحة أنه قال يا بني الله أنى اشتريت خمرًا لا يتام في خمرى قال أهرق الخمر وأكرس الدنانير

أيضا بزيادة إلا أن تعلم النسائي وابن حبان في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم أن هذا الحديث متفق عليه وليس الأمر كذلك فإن البخاري لم يذكر في كتابه الثاني **باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يتوفيه** أي يقبضه **قوله** (من ابتاع) أي اشتري (حتى يستوفيه) أي يقبضه وأما قول ابن عباس وحسب كل شيء مثله أي مثل الطعام استعمل ابن عباس القياس ولعله لم يبلغه النص المقتضى لكون سائر الأشياء كأطعام كحديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يباع السلع حيث تبتاع حتى يجوزها التجار إلى رحالهم لأخيه أبوداود والدارقطني وكحديث حكيم بن حزام قلت يا رسول الله أنى اشتري بوعاً فما يجل لي منها وما يحرم علي قال إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى يقبضه... رواه أحمد قال محمد في الموطأ يقول ابن عباس نأخذ الأشياء كلها مثل الطعام لا يبيعني أن يبيع المشتري شيئاً اشتراه حتى يقبضه وكذلك قول أبو حنيفة رحمه الله تعالى وخصص في الرد والعقار والأرضين التي لا تحول أن يباع قبل أن يقبض أما نحن فلا نجيز شيئاً من ذلك حتى يقبض انتهى كلام الإمام محمد **قلت** ما ذهب إليه الإمام محمد هو الظاهر لأطلاق حديث زيد بن ثابت وكحديث حكيم بن حزام المذكورين **قوله** (وفي الباب عن جابر) أخرجه أحمد ومسلم وابن عمر قال كانوا يبيعون الطعام جزأاً باعاً على السوق فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه حتى ينقلوه أخرجه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجه **قوله** حديث ابن عباس حديث حسن صحيح أخرجه الجماعة **قوله** (وقد رخص بعض أهل العلم في من ابتاع شيئاً مما لا يكال ولا يوزن) أي في من اشتري شيئاً غير مكال ولا موزن (من مأكول ولا يشرب) مما لا يكال ولا يوزن (لا يبيع) قبل أن يستوفيه (وهو قول أبو حنيفة ح في الرد والعقار والأرضين) كما تقدم (وأما التشديد عند أهل العلم في الطعام وهو قول أحمد وإسحاق) قال العيني في البناية اختلفوا في هذه المسئلة فقال مالك يجوز جميع التصرفات في غير الطعام قبل القبض لى رد التخصيص في الأحاديث بالطعام وقال أحمد إن كان البيع مكالاً وموزناً ومعدوداً لم يجز بيعه قبل القبض وفي غيره يجوز وقال زفر وعمل والشافعي لا يجوز بيع شيء قبل القبض طعماً كان أو غيره (إطلاق الأحاديث وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف والجواز بيع غير المنقول قبل القبض لأن النهي محلل بضر الفساد العقد لحرق الهلاك وهو في العقار وغيره نادر وفي المنقولات غير نادر انتهى كلام العيني **قلت** قد عرفت فيما تقدم أن الظاهر قول زفر ومحمد والشافعي من منعهم والله تعالى أعلم **باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه** **قوله** (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) بأن يجيء بعضهم بعد استقرار الثمن بين البائع والمشتري وركبت أحدهما إلى الآخر فيزني على ما استقر فإطلاق البيع مجاز أول براديه السوم ولا يخطب بعضهم على خطبة بعض) أي بعد التوافق عند الصداق وركبت أحدهما إلى الآخر ونظيرها في النهي أن يبيع الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو ياذن له الخاطب **قوله** (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه البخاري ومسلم وسمرة لينظر من أخرج حديثه **قوله** (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم **قوله** وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم الرجل على سوم أخيه) أخرجه مسلم عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم الرجل على سوم أخيه المسلم (ومعنى البيع في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض أهل العلم هو السوم) صرة السومان يأخذ شيئاً لا يشترطه فيقول المالك رده لا يبيعك خيراً منه بثمنه أو مثله بأرضه يقول للمالك استرده لا تشتره منك بالكثرة وإنما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركبت أحدهما إلى الآخر فإن كان ذلك تصرفاً فقال الحافظ في الفقه الخلاف في التحريم وإن كان ظاهراً ففقيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم إن لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركبت **وتعقب** بأنه لا بد من امرين لموضع التحريم في السوم لأن السوم في السلعة التي يباع فيها يزيد لا يحرم اتفاقاً كما حكاه في الفقه عن ابن عبد البر فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زاد على ذلك وأما صرة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشتري سلعة من من الخيار أفضح لا يبيعك بالثمن ويقول للبائع أفضح لا تشترى منك بأزيد قال في الفقه وهذا يجمع عليه وقال شارط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغبوناً غيباً فأحشأ والأجواز البيع على البيع والسوم على السوم حديث الذي النصيحة وأجاب عن ذلك بأن النصيحة لا تنصرف في البيع على البيع والسوم على السوم لأنه يمكن أن يعرفه أن قيمته كان فيجوز بذلك بين الصلحتين كذا في الفقه **باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك** **قوله** (لا يتام) صفة خمرها اشتريتها التحليل كذا في بعض الحواشي ويحتمل أن يتعلق بأشترت أي اشتريتها لأجلهم ويكون

وفي الباب عن جابر وعائشة وابو سعيد وابن مسعود وابن عمر انس حديث ابو طلحة روى هذا الحديث عن النبي عن يحيى بن عمار عن انس ان اباطيل
كان عنده وهذا اصح من حديث الليث حل ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد ثنا سفيان عن النبي عن يحيى بن عمار عن انس بن مالك قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم اني انا اكلت من ثمرات هذا رجل من بني قيس بن كلاب سمعت ابا عبد الله بن مسعود قال سمعت ابا عبد الله بن مسعود عن النبي عن يحيى بن عمار عن انس بن
مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومغتصرها وشاربها وحاملها والمحمول لئلا يله وساقها وباليها واكل ثمرها والمشتري
لها والمشتراؤه هذا حديث غريب من حديث انس وقد روى نحوه عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في احتلاب
المواشي بغير اذن الارباب حل ثنا ابو سلمة يحيى بن خلف ثنا عبد الله بن ابي عن سعيد بن قيس عن الحسن بن سمره بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا اتى احدكم على ما تشبه فان كان فيها صاحبها فليست اذنه فان اذن له فليحتلب ليشرب ان لم يكن فيها احد فليصوت ثلثا فان اجاب احد
فليست اذنه فان لم يجبه احد فليحتلب ليشرب لا يحل وفي الباب عن ابن عمر وابو سعيد حديث سمره حديث حسن غريب صحيح والعل على هذا عند بعض
اهل العلم وبه يقول احمد واسحاق

هذا قبل التحريم ثم سأل عن حكمها بعد التحريم هل القية او اهريقه فيكون في معنى الحديث السابق يعني حديث ابى سعيد قال كان عندنا خمر يتيمن فانا نزلت المائدة سالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده وقتلت انه ليتيم فقال اهريقوه رواه الترمذي وديناسبه معني روايت ابيه اود انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ايتام ورواها
قال اهرقوها قال فلا يجعلها خلا قال لا كذا في اللعاب وفي حجري صفة لا ياتيهم وراسلهم لانهم يكرهون الدار لهم الدين وهو ظنهم وانما امر بكممها لئلا يمتدحوا وعندهما مكان
تطهيرها وما بلغه الزجر عنه وعما قاربها كان المتغلب في اول الامر ثم لم يزل في المرقاة قوله (وفي الباب عن جابر) اخوجه الحجة (وعائشة) اخوجه الاصل
ذكره المنذري في الترغيب وروى ابى سعيد اخوجه احمد بلفظ قال قلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حرم الخمر ان عندنا خمر يتيمن فانا نزلت المائدة فاهرقوها (وابن مسعود)
لما اقف على حديثه (وابن عمر) اخوجه ابيه اود ابن ماجه رواه انس اخوجه الترمذي وابن ماجه قوله حديث ابو طلحة روى هذا الحديث عن النبي
عن يحيى بن عمار عن انس ان اباطيل كان عنده) فالحديث على رواية السدي من مسند انس وما على رواية الليث فهو من مسند ابو طلحة من مسند انس هذا
هو الكبير واسمه اسمعيل بن عبد الرحمن الكوفي صدق فيمكن يقع في سدة باب الحجام مع فسي بالسد بضم السين وتشد بالمد ال قول لا قال لا قال لا
في شرح مسلم هذا دليل الشافعي والجمهور انه لا يجوز تخليل الخمر ولا تطهيرها بالتخليل هذا اذا خللها بجوز او بصل او غيره ذلك مما يلقي فيها فري باقية على نجاستها
ويجس ما لقي فيها هو مذهب الشافعي واحمد والجمهور وقال الاوزاعي الليث وابو حنيفة طهره وعن مالك ثلاث روايات اصحها ان التخليل حرام فلو خللها عصى
وطهرت والثانية حرام ولا تطهر والثالثة حلال وتطهر **والمجموع** انها اذا انتقلت بنفسها لخللها طهرت وقد يحكى عن سحنون المالكى انها لا تطهر فان صح عنه
موجب باجماع من قبله انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم وايدان قوله (في الخمر) ظرفية مجازية او تعليلية اي في ثباتها اولها
(عشرة) اي عشرة اشخاص رعاها) بالنصب بدل عن المفعول به وهو من يعصرها بنفسه او لغيره ومغتصمها من يطلب عصرها لنفسه او لغيره
رواها في الية اي من يطلب ان يحملها احد اهل بيته او بائنها اي عاقدها ولو كان في كرا او دلا (والمشتري) اي للمشتري او للتجارة بالوكالة او غيرها رها اي
للخمر والمشتراؤه بصيغة اسم المفعول اي الذي اشترى الخمر له قوله (هذا حديث غريب من حديث انس) واخرجه ابن ماجه (وقد روى نحوه هذا
عن ابن عباس) اخوجه احمد باسناد صحيح وابن حبان والحاكم كذا في الترغيب (وابن مسعود) لما اقف على حديثه (وابن عمر) اخوجه ابيه اود ابن ماجه
(باب ماجه في احتلاب المواشي بغير اذن الارباب) اي بغير اذن ارباب المواشي وهي جمع الماشية قال في القاموس الماشية الابل والغنم انتهى وقال في
النهاية الماشية جمعا المواشي وهي اسم يقع على الابل والبقر والغنم واكثر ما يستعمل في الغنم انتهى قوله (اذا اتى احدكم على ما تشبه) قال الطبري في اتي متعدد
بنفسه وعكاه جعل المتضمنة معنى نزل وجعل الماشية بمنزلة المضيف فيه معنى حسن التعليل وهذا اذا كان الضيف النازل مضطرا انتهى (فليست اذنه) بسكون
اللام ويجوز كسها (فليصوت) بتشديد الواو اي فليصوت وينادي ولا يحل اي منه شيئا قوله (وفي الباب عن ابن عمر) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز
احد ماشية امر بغير اذنه ايجب احدكم ان توق مشربته فتكسر اذنه فينتقل طعامه فاما تخون لهم ضرر ومواشيهم اطعمهم فلا يجازي احد ماشية
احد الابل انه اخوجه البخاري ومسلم (وابن سعيد) اخوجه ابن ماجه مرفوعا بلفظ اذا اتيت على راع فناده ثلاثا فان اجابك ولا فاشرب من غير ان تقس
الحديث وذكر الحاشي فظهر الحديث في الفقه وقال اخوجه ابن ماجه والحاوي وصححه ابن حبان والحاكم قوله (حديث سمره حديث حسن غريب صحيح) وانما
ابن اود قال الحافظ في الفتح استاده صحيح الحديث الحسن فمن صح سمعه من سمره صحه ومن لا اعلمه بالانقطاع لكن له شاهد من اقواله حديث ابى سعيد فذكره وقد
تقدم انفا قوله (والعل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول احمد واسحاق) قال القاري قال في شرح السنة العمل على هذا يعني على حديث ابن عمر المذكور
عند اكثر اهل العلم انه لا يجوز ان يجلب ماشية الغنم بغير اذن الا اذا اضطر في غصصة ويضمن وقيل لا ضمان عليه لان الشرع اباحه له وذهب احمد الى ان

وقال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا إنما يجزئ عن صحيفته سمرة باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عالم الفقه وهو بمكة يقول إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقيل يا رسول الله أرايت شعور الميتة فإنه يطلى به

وغيرها إلى بائعه تغير المضطر أيضا إذا لم يكن للمالك حاضر فإن أبابكر رضي الله عنه سلب رسول الله صلى الله عليه وسلم لبن من غنم رجل من قریش برأها عبد الله وصاحبها غافا فحمله إلى المدينة ولما روى الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أقي أحدكم على ما شئ من الحديث وقد رخص بعضهم لابن السبيل في أكل ثمار الغنم ولما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطا لم يأكل غير متحن خبنة فلا شئ عليه عند أكثرهم إلا يباح إلا بأذن المالك إلا الضرورة ومجانة كذا سبق قال الثوري يشق وحمل بعضهم هذه الأحاديث على المجاعة والضرورة لأنها لا تقاوم النص من التي وردت في تحريم ما للمسلم انتهى قال الحافظ في الفقه تحت حديث ابن عمر المذكور قال ابن عبد البر في الحديث الثوري عن أن يأخذ المسلم المسلم شيئا إلا بأذنه وأما خص اللبن بالذكر لتساؤل الناس فيه فنبه على ما هو أولى منه وبهذا أخذ الجمهور لكن سواء كان بأذن خاص وأذن عام واستثنى كثير من السلف ما إذا علم طبيب نفس صاحبه وإن لم يقع منه أذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم طبيب نفسه أو لم يعلم والحجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا إذا أتى أحدكم على ما شئ من الحديث وأجيب عنه بأن حديث النبي صحيح فلو أن يعلى به وبأنه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ومنهم من جمع بين الحديثين يرجع إلى الجمع من حيث محل الإذن على ما إذا علم طبيب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الإذن بآمن السبيل دون غيره أو بالاضطرر أو بحال المجاعة مطلقا وهي متفارقة ومنهم من حمل حديث النبي على ما إذا كان للمالك الخوض من المار الحديث إلى هريرة يذبحه فخر رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقوا رأينا أبا هريرة مرفوعا فنبهنا إليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن هذه الأبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ليس لهم أن يهرأوا فكم وجدنا لها فيها قد ذهب قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظه وفي حديث أحمد فابتدأها القوم لمجدوها قالوا فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن للمالك مخفجا وحديث النبي على ما إذا كان مستغنيا ومنهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرورة والنهي على ما إذا كانت مصرورة وهذه الأحاديث لكن وقع عند أحمد في أخرجه فان كنتم لابد فاعلمين فاشربوا ولا تحلوا فدل على عموم الإذن في المصر وغيره لكن بقيد عدم الخمر ولا بد منه واختار ابن العربي الحمل على العادة قال كانت عادة أهل الحجاز الشمام وغيرهم المساحة في ذلك بخلاف بلدنا وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو والآخرين على قصر الإذن على ما كان لأهل الزمة والنهي على ما كان للمسلمين وقال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم تمنعت فتمنع ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك وقال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء في من مربيستان وأزرع وماشية قال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شئ وقال أحمد إذا لم يكن على البستان حائط جازله أكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولولم يجزئ لذلك وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين علق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث ابن عمر مرفوعا إذا أمر أحدكم بجائظ فليأكل ولا يفتن خبنة أخرجه الترمذي واستخرجه قال البيهقي لم يصح وجاء من أوجه أخرى قوية قال الحافظ والحكي أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو منها انتهى كلام الحافظ مختصرا قوله وقال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا إنما يجزئ عن صحيفته سمرة وقال الترمذي في باب كراهية بيع الخمر والأصنام صحيح هكذا قال علي بن المديني وغيره انتهى قال الحافظ في تهذيب التهذيب وأما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعه منه كحديث العقيدة وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة وعند علي بن المديني أن كلها سماع وكذا أحكى الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان والآخر هي كتاب ذلك لا يقتضي الانقطاع وفي مسند أحمد ثنا هشيم عن حميد الطويل وقال جاء رجل إلى الحسن فقال إن عبد الله أبق وأنه نذر أن يقد رعيه إن يقطع يده فقال الحسن حدثنا سمرة قال قلما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمر فيها بالصدقة وهي عن التثلة وهذا يقتضي سماعه منه فغير حديث العقيدة وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن أبيه في الصدقة قلت هذه الصحيفة على الحسن سمع من سمرة قال الحافظ ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد انتهى :- (باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام) قوله

صام الفقه وهو بمكة فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده صلى الله عليه وسلم ليسمع من لم يكن سمعه وإن الله ورسوله حرم هكذا وقع في هذا الكتاب في الصحيحين وغيرها بأسناد الفعل إلى الضمير الواحد وكان الأصل حوما قال الحافظ في الفقه والتحقيق جواز الأكل في مثل هذا ووجه الإشارة إلى أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ناشئ عن أمر الله وهو نحو قوله والله ورسوله أحيى أن يرضوا والمخاف في هذا أن الحجة الأولى قد دلت على الإثباتية عليها والتقدير عند سببويه والله أحيى أن يرضوا ورسوله أحيى أن يرضوا انتهى ربيع الحمر والميتة والخنزير والأصنام أي وإن كانت من ذهب أو فضة (أرايت) أي أخبرني (شعور الميتة) فإنه يطلى به (الضمير) يرجع إلى شعور الميتة على تأويل المذكور

السُّقُونُ وَيُذَكِّرُنَ بِهَا الْحُلُومَ وَيُسْتَصْبِرُ بِهَا النَّاسُ قُلْ لَاهُ حُرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ قَاتِلُوا الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّعْمَ وَفَجَلَهُ
ثُمَّ بَاعَهُ فَاكُلُوا ثَمَنَهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَأْبَى مَلْجَأً فِي كَرَاهِيَةِ الرُّجُوعِ مِنَ الْهَبَةِ
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضُّعْفِيُّ شَاعِدُ الْوَهَابِ التَّقْفِيُّ ثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِبُسَيْنَةَ امْنِثِي السُّوءَ الْعَائِدُ فِي
هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْعُوثُ فِي قَيْئِهِ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيهَا يُعْطَى وَلَكِنْ كَحَدَّثَنَا
بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ طَوْسًا يَحْدِثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا مَنْ وَهَبَ
هَبْتَهُ لَزِيحٍ مُحَرَّمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبْتِهِ وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً لِغَيْرِ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَا لَمْ يُثَبِّبْ مِنْهَا وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَقَالَ

٢٦٥

قَالَ الْخَلِيبِيُّ قَالَ الْقَارِيُّ وَالْأَخْبَارُ رَاجِعٌ إِلَى الشُّعْمِ الْمَفْهُومِ مِنَ الشُّعْمِ الْمُسْقُونِ بِضَمِّينِ جَمْعِ السَّفِينَةِ (وَيُذَكِّرُنَ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ وَيُسْتَصْبِرُ بِكسر الواو حَذْوِ الْيَنْبَرِ
(بِهَا النَّاسُ) أَيْ الْمَصْبُوحُ أَوْ يَسْتَصْبِرُ بِهِيَ يَعْنِي هَبْتَهُ لِيَعْلَمَ أَذْكَرُ مِنَ الْمَنَافِعِ فَانْهَاهُ مَقْتَضِيَةُ لِحْمَةِ الْبَيْعِ (قَالَ لَاهُ حُرَامٌ) قَالَ الْخَافِضُ أَيْ الْبَيْعُ هَكَذَا فُسِّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
كَاشْفَاخِي وَمَنْ تَبِعَهُ وَمَنْ هَمَّ مِنْ حِلِّ قَوْلِهِ وَهُوَ حُرَامٌ عَلَى الْإِسْتِفَاعِ فَقَالَ يَحْرُمُ الْإِسْتِفَاعُ بِهَا وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فَلَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْمَيْتَةِ أَصْلًا عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا نَصَّ
بِالدَّلِيلِ وَهُوَ الْجِلْدُ الْمَذْبُوحُ وَاحْتَلَفُوا فِي مَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الظَّاهِرَةِ فَالْمَجْمُوعُ عَلَى الْجَوَازِ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَبِشُونِ لَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَسْتَدِلُّ بِالْحَدِيثِ
عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِفَاعِ بِأَجْمَعٍ عَمَّا عَلَى مَنْ مَاتَتْ لَهُ دَابَّةٌ سَاعَهُ الْهَامُهَا كَلَابِ الصَّيْدِ فَكَذَلِكَ لَيْسَ يَنْتَفِعُ مِنْ هَبْتِ السَّفِينَةِ بِشُعْمِ الْيَتَةِ وَلَا فَوْقَ أَتَى كَلَامُ الْخَافِضِ فَقَاتِلُوا
اللَّهُ الْيَهُودَ) أَيْ هَلَكْتُمْ وَلَعَنَهُمْ أَخْبَارُ أَوْ دَعَاؤُهُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّعْمَ) أَيْ شُعْمُ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنَ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الشُّعْمَ هَذَا جَمْعُهَا
أَيْ إِذَا بَرِئَ قَالَ فِي الْهِبَةِ تَجَلَّتْ الشُّعْمُ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ
يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الشُّعْمِ فِي عَرَفِ الْعَرَبِ بِمَا يَقُولُونَ أَنَّهُ الْوَدَكُ ثُمَّ بَعَثَ قَاكُلُوا ثَمَنَهُ) الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الثَّلَاثِ رَاجِعٌ إِلَى الشُّعْمِ عَلَى تَأْوِيلِ الذِّكْرِ
أَوْ إِلَى الشُّعْمِ الْمَفْهُومِ مِنَ الشُّعْمِ كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ فِي شَرْحِ السَّنَةِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُلَانِ كُلِّ جِلْدَةٍ تَحْتَالُ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى مُحَرَّمٍ وَأَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بِتَغْيِيرِهَا وَتَبْدِيلُ اسْمِهِ
أَتَى قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ) مَرْفُوعًا ثَنَا أَنَّ اللَّهَ الْيَهُودَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّعْمَ فَمَجْلُوهَا فَبَا عَوَّاهُ الْخُرْجَةُ الشَّيْخَانِ (وَأَبْنِ عَبَّاسٍ) الْخُرْجَةُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ قَوْلُهُ
حَدَّثَنَا جَابِرٌ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٌ) وَخُرْجَةُ الشَّيْخَانِ (بِ) (بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الرُّجُوعِ مِنَ الْهَبَةِ) قَوْلُهُ (لَيْسَ لِمِثْلِ السُّوءِ) أَيْ لَا يَنْبَغِي لَنَا مِثْلُ الْيَهُودِ
أَنْ تَصِفَ بِصِفَةِ ذَمِيَّةٍ يَشَأُ فِيهَا أَحْسَرُ الْحَيَوَانَاتِ فِي أَحْسَرِ أَوَالِيهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَتَقَالِي لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ السُّوءِ وَهِيَ الشَّلَالَةُ عَلَى وَجْهِ
هَذَا الْبَلْغِ فِي الْخُرْجَةِ عَنْ ذَلِكَ وَادَّلَ عَلَى التَّحْرِيمِ مَا لَوْ قَالَ لَا تَعُدُّوا فِي الْهَبَةِ وَالْأَقُولُ بِتَحْرِيمِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ بَعْدَ أَنْ تَقْبُضَ ذَهَبُ جَمْعُهَا الْعُلَمَاءُ الْإِلَهِيَّةُ الْوَالِدُ
لَوْلَهُ جَعَلَ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْعُوثُ فِي قَيْئِهِ (وَفِي رِوَايَةِ الْخَارِئِيِّ الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْعَائِدُ فِي قَيْئِهِ) قَالَ
الطَّحْطَاحُ أَيْ قَوْلُهُ كَالْعَائِدُ فِي قَيْئِهِ وَإِنْ أَقْضَى التَّحْرِيمُ لَيْكُنْ أَنْتُمْ حُرَامًا كُنْ الزِّيَادَةُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى وَهِيَ قَوْلُهُ كَالْكَلْبِ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّحْرِيمِ لِأَنَّ الْكَلْبَ
غَيْرُ مُتَعَبِّدٍ فَالْقَوْلُ لَيْسَ حُرَامًا عَلَيْهِ وَالْمَوْلُودُ التَّنْزِيمُ عَنْ فَعْلٍ لِيُشَبَّهَ فَعْلُ الْكَلْبِ وَتَقَعْبُ بِاسْتِعَادَا مَا تَأْكُلُهُ وَمِنْهُ قَوْلُ سَيَاقِ الْإِحَادِيثِ لَهُ وَبِأَنْ عَرَفَ الشَّرْعُ
فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَرِيدُ بِهِ الْمَبَالِغَةَ فِي الزَّجْرِ كَقَوْلِهِ مِنْ لَعِبَ بِالزَّرِّ شَيْئًا كَانَ غَسِيلُهُ فِي لَحْمِ خَازِرٍ قَالَ الْخَافِضُ فِي الْغَنَمِ قَوْلُهُ (لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ
عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى رِيقِهَا) أَيْ فِي عَطِيَّتِهِ (إِلَّا الْوَالِدَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَخُتِمَ بِهِ مِنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ الْإِلَهِيَّةِ الْوَالِدُ
لَوْلَهُ وَهِيَ جَمْعُهَا الْعُلَمَاءُ قَوْلُهُ (حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٌ) وَخُرْجَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَلْجَةَ وَابْنُ أَبِي حَبَانَ وَالحَاكِمُ وَصَحَّاحُ
قَوْلُهُ (قَالُوا مَنْ وَهَبَ هَبَةً لَزِيحٍ مُحَرَّمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبْتِهِ وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً لِغَيْرِ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَا لَمْ يُثَبِّبْ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ إِلَى مَا لَمْ يُعْرَضْ
(مِنْهَا) أَيْ مِنْ هَبْتِهِ (وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ) وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ابْنِ حَنِيفَةَ رَحِمَهُ قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ نَصٌّ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّ جَوَازَ الرُّجُوعِ مَقْصُودٌ عَلَى
مَا وَهَبَ الْوَالِدُ مِنْ وَلَدٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ لِنَافِخِي وَعَكْسُ الثَّوْرِيِّ أَصْحَابُ ابْنِ حَنِيفَةَ وَقَالُوا لِرَجْعِ الْوَاهِبِ فِيهَا وَهَبَ لَوْلَهُ أَوْ أَحَدًا مِنْ مَحَارِمِهِ وَلَا أَحَدًا مِنَ الرُّجُوعِ
فِيمَا وَهَبَ لِغَيْرِهِ وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا وَهَبَ لِلْإِجَابِ وَجَوَازُ ذَلِكَ الرُّجُوعِ مُطْلَقًا إِلَّا فِي هَبْتِهِ أَحَدُ الرُّجُوعِينَ مِنَ الْآخِرِ وَأَوَّلُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ قَوْلُ
لَا يَحِلُّ مِثْلُهَا التَّحْدِيدُ مِنَ الرُّجُوعِ لَأَنْفِي الْجَوَازِ عَنْهُ كَمَا فِي قَوْلِكَ لَا يَحِلُّ لِلْوَالِدِ السَّائِلُ وَقَوْلُهُ إِلَّا الْوَالِدُ لَوْلَهُ مَعْنَاهُ أَنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا وَهَبَ لَوْلَهُ وَيَتَصَرَّفَ
فِي نَفَقَتِهِ وَسَائِرِ مَا يَحِلُّ عَلَيْهِ وَقَدْ حَاجَّتْهُ كَسَائِرُ أَمْوَالِهِ اسْتِيفَاءً لِحَقِّهِ مِنْهَا لَهَ اسْتِيفَاءً عَالِمًا وَهَبَ نَفَقَتَ الْهَبَةِ وَهُوَ مَعْبُودٌ عَدْلٌ عَنْ الظَّاهِرِ
بِلَا دَلِيلٍ أَتَى كَلَامُ الْقَاضِي قَالَ الْقَارِيُّ فِي الْمَرْقَاةِ مُتَعَبِّدًا عَلَيْهِ بِالْمُجْتَهِدِ سَائِرِ الدَّلِيلِ وَمَا لَيْكُنْ لَهُ دَلِيلٌ لِمُجْتَهِدٍ إِلَى التَّأْوِيلِ أَتَى قَوْلُ قَدْ أَخْرَجَ مَالَهُ عَنْ عَمْرَانِ
قَالَ مَنْ وَهَبَ هَبَةً يَرْجُو ثَرِيهَا أَهْلًا رَغْبًا لَهَا مَا لَيْثُ مِنْهَا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا وَصَحَّاحُ الْحَاكِمِ قَالَ الْخَافِضُ وَالْحَفْوَظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَمْرُو
مَرْدَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَوْسَى مَرْفُوعًا قَبْلَ وَهُوَ قَوْلُ الْخَافِضِ صَحَّاحُ الْحَاكِمِ وَابْنُ حَرَمٍ وَرَوَاهُ ابْنُ حَرَمٍ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ الْوَاهِبِ أَحَقُّ بِهَبْتِهِ مَا لَيْثُ

الشافعي لا يحل لاحد ان يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولله واختر الشافعي يحدث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لاحد ان يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولله باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك حدثنا هناد بن عابد عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم

منها واخرجه ايضا ابن ماجه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن بن سبرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محموله يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن الجوزي احاديث ابن عمر وابو هريرة وسيرة ضعيفة وليس منها ما يصح واخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من ذهب هبة فهو الحق بها حتى يشاك عليها فان رجع في هبته فهو كالذي يقبض ويأكل منه قال الشوكاني بعد ذكر هذه الروايات فان سمعت هذه الاحاديث كانت خصصة للمعروف حديث الباب فيرجع في الرجوع في الهبة قبل الاقامة عليها ومفهوم حديث سبرة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم انتهى (وقال الشافعي لا يحل للمعسر وبه قال جمهور العلماء كما عرفت) باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك (العرايا مع العربية وهي عطية ثمر الخلد دون الرقبة كان العرب في الجلب يتطوع اهل الخلد بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة او الدابة بالنتيجة وهي عطية اللبن دون الرقبة والعربية فصيلة بمعنى مفعولة او فاعلة يقال عري الخلد فخر العين والراء بالعدية يعريها اذا فرمها عن غيرها بان اعطاه الاخر على سبيل النعمة لياكل ثمرها ويبقى رقبته لها عليها ويقال عريت الخلد فخر العين وكسر اللام تعري على انه قاصر فكأنها عريت عن حكم انواتها واستثبتت بالعطية واختلف في المراء بها شرعا فقال مالك العربيتان يعري الرجل الرجل الخلة ثمرتا تدعى بدخولهم عليهم فخر من لم يثمرها مشيتم كما نقل البخاري في صحيحه عنه وقال الشافعي في الامم العرايا ان يشتري الرجل ثمر الخلة او الفخر فخره من الثمر بان يخص الربط ثم يقدر كمر ينقص اذا يبس ثم يشتري بخره ثمر فان تصرفا قبل ان يتقاضا فسد البيع انتهى قال الحافظ في الفتح محمله ان لا يكون جزاء فاداة لثمنه انتهى وقال ابن اسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا ان يعري الرجل في ماله الخلة والخلتين كذا في صحيح البخاري قال الحافظ اما حديث ابن اسحاق عن نافع فوصله الترمذي ون تفسير ابن اسحق واما تفسيره فوصله ابو داود عنه بلفظ الخلات فترادف فيه فيشتري عليه فيبيعها بمنزل خوصها وهذا قريب من الصورة التي قصصها مالك العربية عليها انتهى وقال زيد بن هارون عن سفيان بن حسين العرايا الخل كانت تهب المساكين فلا يستطعون ان يلتذوا بها رخص لهم ان يبيعوها بما شاؤا من الثمر كذا في صحيح البخاري قال الحافظ هذا وصله الامام احمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال سفيان بن حسين نذكر قال الحافظ وصوب العربية كثيرة وهذه احداها قال منها ان يقول الرجل لصاحب الخلة باعيناها بخرها من الثمر فخرها او يبيعه ويقبض منه الثمر فيسلم اليه الخلات بالخلية فينتفع برطبها ومنها ان يهبه اياها فيتضرر الموهوب به بانتظار صيد ورة الربط ثم لا يحب اكلها رطبا احتياجا الى الثمر فيبيع ذلك الربط بخره من الوهاب او من غيره بخره يخرجه مخرجا ومنها ان يبيع الرجل ثمر حاطة يهد بد وصلاحه ويستثنى منه خلات معلومة يبقيه لنفسه او لعياله وهي التي عرفت عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لانها اعريت من ان تخص في الصدقة فخره لاهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضل من تفرق تهم ان يتاعوا بذلك الثمر من رطب تلك الخلات بخره واما يطلق عليه اسم عربية اي يعري رجلا ثمر خلات يبيع له اكلها ان التصرف فيها وهذه هبة مخصوصة ومنها ان يعري عامل الصدقة لصاحب الخلة حاطة خلات معلومة لا يخرصها في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيها جميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والمجهر وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها ابو عبيد على الصورة الثانية من صور البيع وزاد انه رخص لهم ان ياكلوا الربط ولا يشترطوا التجارة ولا ادخار ومنع ابو حنيفة صواب البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهو ان يعري الرجل ثمر خلة من خلة ولا يملك ذلك له ثم يهد له في ارتجاع تلك الهبة فخره له ان يحتبس ذلك يعطيه بقدر ما ذهبه له من الربط بخره صورا واحدا على ذلك اخبرنا يعمر بن النعمان بيع الثمر بالتمر وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره وحكي الطحاوي عن علي بن ابيان من اصحابهم ان معنى الرخصة ان الذي وهبت العربية لم يملكها لان الهبة لا يملك الا بالقبض فلما جازله ان يعطى بد لها ثمر او هو لم يملك البدل منه حتى يتحقق البدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة وقال الطحاوي بل معنى الرخصة فيه ان المرء ما موهب ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن له اجبا عليه فلما اذن له ان يجلس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من اخلف وعدا ظهر بذلك معنى الرخصة واخرجه ذهبه باشياء تدل على ان العربية العطية ولا حاجة في شيء منها لانه لا يلزم من كون اصل العربية العطية ان لا تطلق العربية شرعا على صور اخرى قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نحو عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظير ذلك الاذن في السلم قوله صلى الله عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك قال فمن اجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العربية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض واما محملهم الرخصة على الهبة فبيع مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولا نهى عن الرخصة لانه لا يكون الا بعد منع والنوع انما كان في البيع لا الهبة وبان الرخصة قيدت بخسة او سق او مادونها والهبة لا تنقيد لانهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وبانه لو كان الرجوع

له اي يعريه الى اذ لا يبيعها

باب ملجاء في أرض المشتركة يريد بعضهم بيع نصيبه حل ثلثا على بن خنيس وثمان عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة عن سليمان الشكري عن جابر
ابن عبد الله ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرضه على شريكه هذا حديث ليس اسنده
بمتصل سمعت محمد بن يقول سليمان الشكري يقول انه مات في حجة جابر بن عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا ابو بشر قال محمد ولا يعرف لاحد
منهم سمعا من سليمان الشكري لان يكون عمرو بن دينار وعله سمع منه في حياة جابر بن عبد الله قال وانما يحدث قتادة عن صحيفة سليمان الشكري
وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله فقال علي بن المديني قال يحيى بن سعيد قال سليمان التيمي فهو الصحيفة جابر بن عبد الله الى الحسن البصري فحدث
او قال فرواها فذهبوا بها الى قتادة فرواها فاتوا بها فلم اروها حل ثلثا بذلك ابو بكر الطائري عن علي بن المديني باب ملجاء في الحاضرة
والمعاوية حل ثلثا عن جابر بن عبد الله قال الثوري قال ابو بكر الطائري عن علي بن المديني باب ملجاء في الحاضرة
والمعاوية وخصص في العراق هذا حديث حسن صحيح باب حل ثلثا عن جابر بن عبد الله قال الثوري عن جابر بن عبد الله قال الثوري عن جابر بن عبد الله
الشرقي قال غلام السمرعي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله سئرتنا فقال ان الله هو السمرعي القابض الباسط الرزاق واني لا جوارح التي تبي
ركوه بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم السلم في الحيوان وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة واحتجوا بما اخرج الحاكم في المستدرک والدارقطني
في سننه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت عن السلف في الحيوان قال الثوري في نصب الراية قال الحاكم حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه انتهى قال صاحب التتبع
واسحاق بن ابراهيم بن جوف قال فيه ابن حبان منكر الحديث جدا ياتي عن الثقات بالموضوعات لا يجل كتب حديثه الا على جهة التعجب قال الحاكم روى حديث
موضوعة انتهى واحتجوا ايضا بما روى محمد بن الحسن في الاثار عن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هو موقوف وفيه قصة قال الحافظ الزبيدي قال في التتبع فيه انقطاع انتهى (باب ملجاء في أرض المشتركة يريد بعضهم بيع نصيبه) قوله وعن سليمان الشكري
بغير التحية وسكن الشين المعجمة وضم الكاف هو بيل كن بن قيس ثقة قال ابو داود مات في فتنة ابن الزبير قوله (من كان له شريك في حائط اى يستأن من
ذلك اى من ذلك الحائط حتى يعرضه على شريكه) وفي رواية مسلمة لا يجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذنه فهو احمق
به انتهى قال النووي في هذا المحمل عندنا على ان الذب الواعده وكراهة بيعه قبل اعلامه كراهة تغذيه وليس يحرم ويتاقلون الحديث على هذا ويصدق على المكروه
انه ليس بحلال ويكون الحلال بمعنى المباح وهو مستوي الطرفين والمكروه ليس بمباح مستوي الطرفين بل هو راسخ الذرك واختلاف العمل اذ فيما لو اعلم الشريك بالبيع
فلن فيه فباع ثم اراد الشريك ان يأخذ بالشفعة فقال الشافعي وما لك وابرجيفة واصحابهم وعثمان البتي وابن ابي ليلى وغيرهم له ان يأخذ بالشفعة و
قال الحاكم والثوري وابو عبيد وطائفة من اهل الحديث ليس له الاخذ من احد رايان كالمذهبين انتهى كلام النووي قال الشوكاني في البذل متعقباعلى من قال
انه يصدق على المكروه انه ليس بحلال ما لفظه هذا انما يتم اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا ومنه وبأدوا جبا وهو منوع فان المكروه من اقسام الحلال
وقيل فيه قال في شرح الارشاد الحديث يقتضى انه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرفعة ولم يظفر به عن احد من اصحابنا ولا يحد عنه وقد قال الشافعي
اذا اصح الحديث فافروا بقولهم من الحائط قوله (هذا حديث ليس اسنده متصل) واخرج مسلم بسند اخر متصل صحيح ولفظه من كان له شريك في ربة او فحل
فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان رضى اخذ وان كره ترك وفي رواية لا يجل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه وفي رواية اخرى له لا يصح ان يبيع حتى يعرض على
شريكه ولم يسمع منه اى من سليمان الشكري رقتادة ولا ابو بشر قال الخزرجي في الحارصة سليمان بن قيس الشكري عن جابر وابو سعيد وعمر بن دينار
وارسل عنه قتادة وابو بشر قال النسائي ثقة انتهى ولا يعرف لاحد منهم اى من روى عن سليمان الشكري وعله او لعمر بن دينار سمع منه اى من سليمان
الشكري (باب ملجاء في الحاضرة والمعاوية) قوله روى عن الحاقلة والمزابنة فقد تقدم معانيها في باب النبي عن الحاقلة والمزابنة واما
الحاضرة فقد تقدم معناها في باب النبي عن الثديار والمعاوية مفادها من العام كالسنة من السنة والمشاخرة من الشهر قال الجزري في النهاية هي بيع ثمن الغنل
او الشجر سنتين وثلاثا فصاعدا قبل ان تظهر ثماره وهذا البيع باطل لانه يبيع ما لم يخلق فهو كبيع الولد قبل ان يخلق وروى في العراق تقدم تفسير العراق
في باب العراق قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم (باب قوله غلا السعر) بكسر السين وهو الفارسية نزع اى ترتفع السعر سقرنا امر من
تسعين وهو ان يامر السلطان او نوابه او كل من ولي من امور المسلمين امر اهل السوق ان لا يبيعوا المتعة الا بسعر كذا فيمنع من الزيادة عليه او نقصان
لمصلحة (ان الله هو المسعر) بتشديد العين المكسورة قال في النهاية اى انه هو الذي يرخن الاشياء ويقللها فلا اعتراض لاحد ولذلك لا يجوز
التسعيروا انتهى (القابض الباسط) اى مضيق الرزق وغيره على من شاء ما شاء كيف شاء وموسعه رولى احدكم يطبني عطمة قال في المجموع مصدر
ظلم واسم ما اخل منك بغير حق وهو بكسر الكاف وفتحها وقد يتكرر اللفظ انتهى وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعيروا وانه مغلبة وجهه ان
الناس مسلطون على اموالهم والتسعيروا يحرم عليهم والا امام ما مود برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن اولى من نظره في مصلحة الباطل

وليس احد منكم يطبخ في غلظة في دم ولا مال هذا حديث حسن صحيح باب ملجاء في كراهية الغش في البيوع حدثنا علي بن حجر ثنا السمعيل بن جعفر عن الغلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة من طعام فادخل يده فيها فنالت احسبها بلاء فقال يا صاحب الطعام ما هذا قال اصابتته السماء يا رسول الله قال افلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال من غش فليس منا وفي الباب عن ابن عمر وابي هريرة عن ابن عباس ويزيد بن زبير وربيعة بن نيار وحذيفة بن اليمان حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم كرهوا الغش وقالوا الغش حرام باب ملجاء في استقراض البعير والثمن من الحيوان حدثنا ابو كريب ثنا وكيع عن علي بن صالح عن سلمة بن كهيل عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سنا فاعطى سنا خير من سنده وقال خياركم احسنكم تمنا وفي الباب عن ابي رافع حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح وقد روى عنه شعبة وسفيان عن سلمة والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باستقراض السن باسما من الابل وهو قول الشافعي واحمد واثنى وذكره بعضهم ذلك

بغير الثمن واذا تقابل الامران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لا تقسمهم والزام صاحب السلعة ان يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض والى هذا ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسعير واحديث الباب ترد عليه وظاهرها ثبوت انه لا فرق بين حالة الغلاء وحالة الرخص لا فرق بين الجلب وغيره والى ذلك مال الجمهور وفي وجه الشافعية جواز التسعير في حالة الغلاء وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قوت اللاداعي وغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود وابن ماجه والترمذي وابو يعلى والبخاري والحاكم واسناد على شرط مسلم وصححه ايضا ابن حبان وفي الباب عن ابي هريرة عند احمد وابو داود قال جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال بل ادعوا الله ثم جاء اخر فقال يا رسول الله سعر فقال بل الله يخفض ويرفع قال الحاكم واسناده حسن وعن ابي سعيد عند ابن ماجه والبخاري ورجال الصريح وحسنه الحاكم وعن علي بن عبد الله بن زهير عن ابن عباس عند الطبراني في الصغير وعن ابي جعفر في الكبير كذا في النيل : (باب ملجاء في كراهية الغش في البيوع) قال في النهاية الفترض النحر من الغش وهو المشرب النكر انتهى قال في القاموس غشحه لم يحضه النعم او اظهره خلاص ما اضم كغششه والغش بالكسر لا ضم منه اسقم وقال في الصراح غش بالكسر شيئا تكدون قوله (وهو على صبرة) بضم الصاد الهملية وسكون الواو جمع من الطعام بلا كيل ووزن كذا في القاموس و قال في النهاية الصبرة الطعام المتجمع كالكومة وجمعها صبر من طعام المراد من الطعام جنس المحبوب المأكول (فادخل يدك فيها) اي في الصبرة (فالت) اي ادركت (بللا) بفتح الواو واللام (قال اصابتته السماء) اي المطر لانهما مكانه وهو نازل منها قال الشاعر اذ انزل السماء بارض قوم : (رعيناها وان كانوا غضايا (من غش فليس منا) وفي رواية مسلم فليس مني قال النووي كذا في الاصول ومعناه من اهتدى بهدي وافتدى بعلمي وعملى وطريقتي كما يقول الرجل اذ لم يرض فعله استغنى عن ذلك في نظائره مثل قوله من جعل علينا السراح فليس منا وكان سفيان بن عيينة يكره تفسيره مثل هذا ويقول بس مثل القول بل يسكن عن تأويله ليكون اوقع في النفوس وابلغ في النجاسة وهو يدل على تحريم الغش وهو جمع عليه قوله (وفي الباب عن ابن عمر) اخرج احمد والترمذي وابو داود عن ابن عباس ويزيد بن زبير (ابن نيار) ليلظ من اخرج حديثهما (وابو بريدة بن نيار) حديثه حديث حسن صحيح (اخرج الجماعة الا البخاري والشافعي) : (باب ملجاء في استقراض البعير والثمن من الحيوان) اي غير البعير قوله (استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سنا) اي جملا من معين (فاعطى) وفي نسخة فاعطاه (سناء خير من سنده) اي من سن الرجل الذي استقرض منه قوله (وفي الباب عن ابي رافع) اخرج مسلم والترمذي في هذا الباب قوله حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح واخرجه البخاري ومسلم قوله والعمل على هذا عند بعض اهل العلم لم يروا باستقراض السن باسما من الابل وهو قول الشافعي واحمد واسحاق قال الحاكم وهو قول اكثر اهل العلم انتهى وقال النووي في شرح مسلم وفي الحديث جواز اقتراض الحيوان وفيه ثلاثة مذاهب مذهب الشافعي ومالك وجهها العلماء من السلف والخلف انه يجوز قرض جميع الحيوان الا التجارية لمن يملك وطيبها فانه لا يجوز ويحظر اقراضها لمن لا يملك وطيبها كالحمار والمرأة والخنثى والمذهب الثاني مذهب المزني وابن جرير وداود انه يجوز قرض الحمارية وسائر الحيوان لكل واحد والثالث مذهب ابو حنيفة والكنفيين انه لا يجوز قرض شيء من الحيوان وهذه الاحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم للتبديل دليل انتهى كلام النووي قلت جواز اقتراض الجراد هو الوجه يدل عليه احاديث الباب (وكره بعضهم ذلك) وهو قول الثوري وابو حنيفة رحموا واحتجوا بحديث الثوري عن بيع الحيوان بالحيوان لشيعة وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا اخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال اسناده ثقات الا ان الحافظ لا يحو السبله واخرجه الترمذي من حديثه عن سمرة في معجم الحسن من سمة اختلافي وفي الجملة هو حديث صالح الحجة وادعى الطحاوي انه لا يثبت الباب ولعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجملة يحمل النسخ على ما اذا كان لشيعة من الجانبين ويتعين المصير الى ذلك لان الجمع بين الحديثين اولى من الفاء احدهما باتفاق واذا كان ذلك المراد من الحديث بقاء الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه واعتل من منع بان الحيوان يختلف اختلافا متبايناً

حل ثنا محمد بن المثنى ثنا وهب بن جريثنا شعبة عن سليمان بن كهيلى عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رجلا تقاضا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه فقهه به
 اصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة فان لصاحب الحق مقالا وقال اشتروا له بعيرا فاعطوه اياه فطلبوه فلم يجدوا الا اسنا افضل من سبعة
 فقال اشتروه فاعطوه اياه فان خيركم احسنكم قضاء حل ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل نحوه هذا حديث حسن
 صحيح حل ثنا عبد بن حميد ثنا روح بن عبادة ثنا مالك بن انس عن يزيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استسلف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر الحناء ته ابل من الصدقة قال ابو رافع فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذي الرجل بكرة فقلت لا اجعل في ابل الا
 بجملا خيلا ارباعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه اياه فان خيار الناس احسنهم قضاء هذا حديث حسن صحيح باب اخبرنا ابو كريب
 ثنا اسحاق بن سليمان عن مغيرة بن مسلم عن يونس بن الحسن عن الحسن بن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب المبيع سمح الشراء سمح القضاء
 هذا حديث غريب وقد روي بعضهم هذا الحديث عن يونس بن الحسن عن سعيد المقبري عن ابي هريرة حل ثنا عيسى بن محمد الدوري ثنا عبد الوهاب
 ابن عطاء ثنا اسراييل عن زيد بن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم غفر الله لرجل كان قبله كان سهلا اذا باع
 لا يوقف على حقيقة المنيعة فيه واجيب بانه لا مانع من الاحتاط به بالوصف بما يدفع الغفيرة وقد جوب الخفية التزويج ولكن اية على الموصوف بالنية
 كذا في الفخر تبديله قال صاحب الحاشية لا يجوز القرض الا في المكيل او الموزون قال ولنا حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وان
 قيل هذا الحديث في البيع لا القرض يقال ان مناطهما واحد انتهى قلت قد مر هذا الجواب بان الخطأ لا يباع بعضها ببعض نسيئة وقضاهما انما يكون ذلك الحيوان
 لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة وقضاهما جاز وقد عرفت ان هذا الحديث محمول على ما اذا كانت النسيئة من الجانبين جمعاً بين الاحاديث قال ومحل حديث الباب
 عندنا انما اشترى البعير بثمن من اجل ثم اعطى بلا ابل ذا القرن فغير الراوي بهذا انتهى كلامه قلت تاويله هذا مردود عليه يرد لفظ استقرض في حديث
 ابو هريرة المذكور في الباب قوله ران رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم اى طلب منه قضاء الذين وفي رواية البخاري كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم
 سن من الابل فجاءه يتقاضاه ولا حمل عن عبد الرزاق عن سفيان جازع ابي يعقوب النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا فاعطاه اياه اى فصف له صلى الله عليه وسلم قال
 النروي الاغلاط محمول على التشديد في المطالبة من غير ان يكون هناك قدر فيه ويحتمل ان يكون القائل كافرا من اليهود او غيرهم انتهى قال المحافظ والاولى هي
 لرواية احمد انه كان اعرا بيا وكانه جرى على عاتقه من جفاء الخطا برة رهنه بابه اى اراد اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان يردوه بالقول او الفعل لكنهم
 يفعلوا الادب مع النبي صلى الله عليه وسلم دعوى اى اتكرو ولا تزجرو فان لصاحب الحق مقالا اى صولة اطلب وقوة الحججة لكن مع مراعاة الادب المشروع قال ابن اللال
 المراد بالحق هنا الدين اى من كان له على غيره حق فاعطاه فله ان يشكوه ويرافعه الى الحاكم ويعاتب عليه وهو المراد بالمقال كذا في شهر المشارق (اشترى والبيع
 قال للحافظ وفي رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بعيره ولم يجدوا الا اسنا افضل من سبعة لان بعيره كان صغيرا والوجود كان رباعيا خيرا راكبا في رواية
 ابي رافع الاتية ران خيركم احسنكم قضاء فيه جواز وفاء ما هو افضل من المثل المقترض اذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيجوز حينئذ اتفاقا وبه قال الجمهور
 وعن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدة منعت وان كانت بالوصف جازت بقوله (تتزوج بن عبادة بن العلاء ابو محمد البصري ثقة فاضل متقيا
 من التامعة قوله استسلف اى استقرض ريكنا بفخر الباء وسكون الكاف اى شابا من الابل قال في النهاية البكر بالفخر الفتي من الابل بمنزلة الاعلام من
 الناس والافق بكرة وقد يستعار للناس انتهى رجاء ته ابل من الصدقة اى قطعة ابل من ابل الصدقة (الاجلا خيلا) قال في النهاية يقال جمل جبار وناقة
 خيار اى مختار ومختارة (رباعيا) بفخر الهاء وتخفيف الباء الموحدة والباء المثناة التثنية وهو من الابل ما اتي عليه ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت
 رباعيته راعطه اياه فان خيار الناس الخ قال النروي هذا مما يستشكل فيقال كيف قضى من ابل الصدقة اجرة من الذي يستحقه الغريم مع ان الناطق في الصدقات
 لا يبيع من تبرع منها ولجواب انه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه فلما جاءت ابل الصدقة اشترى منها بعيرا رباعيا من استحققه فملكه النبي صلى الله عليه وسلم بثمنه
 واوفاه متبرعا بالزيادة من ماله ويدل على ما ذكرناه رواية ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اشتروا له سناخذها للجواب المعتمد وقد قيل في اجوبة غيره
 منها ان المقترض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فاعطاه من الصدقة عين جاءت وامر بالقضاء انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) وانخرج مسلم و
 روى ابن ماجه عن عراب بن سارية الجملة الاخيرة بلفظ خير الناس خيرهم قضاء (باب قوله ران الله يحب المبيع سمح الشراء سمح القضاء) اى سهل في
 البيع وجواذ يتجان من بعض حقا اذا باع قال المحافظ السهم الجواد يقال سح بكذا اذا جاد والمراد هنا المساهلة (سمح الشراء سمح القضاء) اى التقاضى لشرف نفسه
 وحسن خلقه بما ظهر من قطع علاقة قلبه بالمال قاله المناوي وللنساء في حديث عثمان رافعا دخل الله بلجنة رجلا كان سهلا مشتريا وباعا قاضيا ومقتضيا
 ولا حمل من حديث عبد الله بن عمرو نحوه قوله (هذا حديث غريب) وانخرج الحاكم في المستدرک وقال صحيح قال المناوي في شهر الجامع الصغير واقره قوله وغفر
 الله لرجل كان قبله كان سهلا الخ قال المناوي في بحث لنا على التامع بذلك لعل الله ان يغفر لنا (اذا اتقنى) اى اذا طلب دينه على غيره يطيبه بالرفق و

سهلاً إذا اشترى سهلاً إذا اقضى هذا حديث غريب صحيح حسن من هذا الوجه باب الذي عن البيع في المسجد حل ثلث الحسن بن علي الحلواني ثنا عبد العزيز بن محمد قال أخبرني يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيت من يبيع أو يشتري في المسجد فقلوا لا أرشح الله تجارتك وإذا رأيتم من يشتري فيه ضالة فقلوا لا رد الله عليك حديث أبي هريرة حديث حسن غريب والعمل على هذا عند بعض أهل العلم كرهوا البيع والشراء في المسجد وهو قول أحمد وإسحاق وقد رخص بعض أهل العلم في البيع والشراء في المسجد باسم الله الرحمن الرحيم أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي حل ثنا محمد بن عبد الله ثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت عبد الملك يحدث عن عبد الله بن موهب أن عثمان قال لابن عمر أذهب فاقض بين الناس قال أتعافيني يا أمير المؤمنين قال فما تتركه من ذلك وقد كان أبوك يقضي قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان قاضياً فقصني بالعدل فبلحري أن ينقلب منه كفا فافهموا أرجو بعد ذلك وفي الحديث قصصكم

والطف لا بالحق والعنف قوله وهذا حديث غريب صحيح حسن من هذا الوجه ورواه أحمد والبيهقي قال الترمذي في شرح الجامع الصغير وذكره الترمذي أنه سئل عنه البخاري فقال حسن انتهى ورواه البخاري في صحيحه من طريق علي بن عياش عن محمد بن مطهر عن محمد بن المنكر عن جابر بن لفظه رحمه الله رجلاً معاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقضى (باب الذي عن البيع في المسجد) قوله وإذا رأيت من يبيع أو يشتري قال القاضي حدث الفعل يدل على المحرم فيشمل ثوب الكعبة والمصاحف والكتب والسير (فقلوا) أي لكل منهما باللسان جهراً أو بالقلب سرا قاله القاضي قلت الظاهر أن يكون القول باللسان جهراً ويدل عليه حديث يزيد بن الأبي (لا أرشح الله تجارتك) دعاء عليه أي لا تجعل الله تجارتك ذلت ربحه ونفعه ولو قال لهما معاً لا ربح الله تجارتهما لكانا أحسن المقصود وإذا رأيتم من يشتري بوزن يطلب ومعتاه أي يطلب برفع الصوت (رفيه) أي في المسجد هذالة قال في النهاية الضالة هي الضاعة من كل ما يقتنى من الحيوان وغيره يقال ضل الشئ إذا ضاع وجعل عن الطريق إذا حاد وهي في الأصل فاعلة ثم اتسع فيها فصار من الصفات الغالبة وتقع على الذكر والأنثى ولاثنين والجمع وتجمع على ضال انتهى (فقلوا لا رد الله عليك) وردى مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل لا رد الله عليك لأن المساجد أوتيت لهذا ومن يريده أن رجلاً نشد في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الأحمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له قال النووي وفي الحديث ثلثين فوات منها التي عن النشل الضالة في المسجد ويحكي به ما في معناه من البيع والشراء والإجارة ونحوها من العقود وكراهة رفع الصوت فيقال القائل قال مالك وجماة من العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره ولجأ إلى حذيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس أنه مجمعه وكذا له مائة انتهى قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن غريب) وأخرجه الأربعة والنسائي في اليوم والليلة وابن خزيمة والحاكم وقال صحيحه على شرط مسلم ذكره ميرزا وقد عرفت أن مسلماً قد أخرجه النضر الثاني من هذا الحديث قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم كرهوا البيع والشراء في المسجد) وهو الحق لأحاديث كرهوا رخص بعض أهل العلم في البيع والشراء في المسجد) لم أقف على دليل يدل على الرخصة وأحاديث الباب حجة على من رخص: (أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الحافظ في الفتح الأحكام جمع حكم والمراد بيان أدابه وشرطه وكذا الحاكم وبيتا لفظ الحاكم الخليفة والقاضي والحكم الشرعي عند الأصوليين خطاباً لله المتعلق بأفعال المكلفين بالأقتضاء والتعيين ومادة الحكم من الأحكام وهو لا يتقان بالشئ ومنعه من العيب (باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي حل ثنا محمد بن عبد الله ثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت عبد الله بن موهب أن عثمان قال لابن عمر أذهب فاقض بين الناس قال أتعافيني يا أمير المؤمنين قال فما تتركه من ذلك وقد كان أبوك يقضي قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان قاضياً فقصني بالعدل فبلحري أن ينقلب منه كفا فافهموا أرجو بعد ذلك وفي الحديث قصصكم والمطوف عليه محذوف أي أترحم على وتعافيني من ذلك أي القضاء (فما لحري) بكسر الراء وتشديد اللام قال في النهاية فلان حري بكسر الراء وكذا أبو الجوزي إن يكون كذا أي جدير بخلق والتعلق بشئ ومحمد ويؤنث تقول حرياً وحريون وحرية والمخفف يقع على الواحد ولاثنين والجمع والذكر والمؤنث على ثلاثة كلفه مصدره أن ينقلب منه كفا فافهم قال في النهاية في حديث عمر وددت أني سلت من الخلافة كفا فافهم على كمال الكفاف هو الذي لا يفضل عن الشئ ويكون بقدر الشئ إليه وهو نصب على الحال وقيل أراد به مكفوفاً عن شئ انتهى قال الطيبي يعني أن من تولى القضاء واجتهد في تحري الحق واستفرغ جهده فيه حقق أن لا يثاب ولا يثيب فإذا كان كذلك فأي فائدة في توليه وفي معناه التمسك على أني إرض بان أحمل الهوى وأخلص منه لأجله ولا ياب قال والحري أن كان اسم فاعل يكون مبتدأ خبره أن ينقلب والمباعدة أنه محسبك درهم أي الخلق والجدير بكونه منقلباً منه كفا فافهم جعلته مصداقاً فهو خير من المبتدأ أم بعد والمباعدة متعلق بمحذوف أي كونه منقلباً ثابت بالاستحقاق (فما أرجو) أي فأي شئ أرجو بعد ذلك أي بعد ما سمعت هذا الحديث وفي المشكوة فيما راجعه بعد ذلك أي فما رد عثمان الكلام على ابن عمر وفي الحديث قصة والترغيب عن عبد الله بن موهب أن عثمان بن عفان قال لابن عمر أذهب فكن قاضياً قال أتعصيف يا أمير المؤمنين قال أذهب فاقض بين الناس قال أتعصيفي يا أمير المؤمنين قال عزمت عليك الأذهبت فقضيت قال لا تجعل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من عاد بالله فقد عاد بحاكم قال نعم قال فأي أعني بالله أن أكون قاضياً قال وما يمنعك وقد كان أبوك يقضي قال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان قاضياً فقصني بالعدل

وفي الباب عن أبي هريرة حديث ابن عمر حديث غريب ليس أسنده عندي متصل وعبد الملك الذي روى عنه المقيم هذا هو عبد الملك بن أبي جهميل رجل
هنا شنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الله بن بلاء بن موسى عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاة وكل إلى نفسه ومن
جاء عليه ينزل عليه ملك فيسأله هل أتى من عبد الرحمن ثمانية بن حماد عن أبي عوانة عن عبد الله بن علي الثعلبي عن بلاء بن عمرو عن أنس بن مالك قال قال
نخبة وهو أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسأله
هذا حديث حسن غريب وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الله بن علي الجعفي ثنا الفضيل بن سليمان عن عمرو بن عمرو بن أبي عمرو عن
سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء وأجعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سيكينة هذا حديث
غريب من هذا الوجه وقد روي أيضا من غير هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في القاضي يصب ويخطى حديثنا
حسن بن مهدي ثنا عبد الرزاق ثنا مخر عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد وفي الباب عن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر
حديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد إلا من حديث عبد الرزاق عن مخر عن
سفیان الثوري باب ما جاء في القاضي كيف يقضي حديثنا هناد ثنا وكيع عن شعبه عن أبي عون عن الحارث بن عمرو عن رجل من أصحاب معاوية بن عمار
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن فقال كيف تقضي فقال أنصف بما في كتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فبينة رسول الله قال ان

كان من أهل النار ومن كان قاضيا تقضي بغير حق كان قاضيا تقضي بحق وأبعد سأل الثعلبي كفا فافترج منه بعد ذلك رواه أبو يعلى وابن حبان
في صحيحه والترمذي باختصار عنه وقال حديث غريب وليس أسنده عندي متصل وهو كما قال فان عبد الله بن مرهوب لم يسم من عثمان رضي الله تعالى عنه انتهى في
الترغيب قوله وفي الباب عن أبي هريرة له في هذا الباب حديث ذكره الترمذي في الترغيب قوله حديث ابن عمر حديث غريب (وأخرجه أبو يعلى وابن حبان

في صحيحه مطولا كما عرفت وليس أسنده عندي متصل) فان عبد الله بن مرهوب لم يسم من عثمان (كما عرفت في كلام الترمذي) (وعبد الملك الذي روى عنه المقيم هذا
هو عبد الملك بن أبي جهميل) قال في التقریب مجهول وقال في تهذيب ذكره ابن حبان في التلقات روى له الترمذي حديثا واحدا في القضاء وله في صحيح ابن حبان
أخر انتهى وكل إلى نفسه بضم واو وكاف مخففة مكسوبة أي فوض إلى نفسه ولا يجان من الله (ومن جبر) بصيغة المجهول في بعض النسخ جبر (فيسأله) أي يحمله على
السداد والصواب قوله (عن بلاء بن عمرو) بكسر الهمزة وسكون الراء قال الحافظون بقاء ابن أبي موسى القرظي مقبول من السابعة عن خزيمة هو ابن أبي خزيمة البصري أيضا
لين الحديث من الرابعة قوله (ومن ابتغى) أي طلب نفسه (ومن أكره) أي جبر قوله (وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الله بن علي) أي حديث أبو عوانة عن عبد الله بن علي

بن كرخية أصح من حديث إسرائيل عن عبد الله بن علي بن خزيمة قال الحافظ وطبر بن خزيمة أخرجه إمامنا أبو داود والترمذي والحاكم انتهى قوله ومن ولي القضاء بصيغة
المجهول من النواية لأن للشك من الروي وجعل قاضيا بصيغة المجهول (فقد ذبح) بصيغة المجهول (فقد ذبح) بصيغة المجهول (فقد ذبح) بصيغة المجهول (فقد ذبح) بصيغة
من حيث المعنى لأنه بين عذاب الدنيا أن رشد وبين عذاب الآخرة أن هسد وقال الخطابي ومن تبعه أفاضل عن الزجر بالسكين ليعلم أن المراد ما يخاف من هلاك الدين
دون بدنه وهذا الحد الوجهين والثاني أن الذبح بالسكين فيه إراحة للذبح وبغير السكين كالخنق وبغيره يكون كالم فيه أكثر ذلك كما يكون أبلغ في التحذير ومن الناس
من قن بحجة القضاء فأخرجه عما يتبادر إليه الفهم وسيألفه فقال إنما قال ذبح بغير سكين ليسير إلى الرفق به ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فسأله هذا كذا في
التلخيص قوله وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه (وأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي قال الحافظ وله طرق وأعله بن الجوزي فقال هذا حديث

لا يصح وليس كما قال وكناه قوة تخويف النساء له وذكرنا لدارقطني الخراف فيعلي سعيد المقبري قال والمحموط عن سعيد المقبري عن أبي هريرة انتهى باب ما جاء
في القاضي يصب ويخطى قوله (فاجتهد عطف على الشرط على تأويل أراد الحكم فاصاب) عطف على فاجتهد أي وقع اجتهداه موافقا للحكم الله (فله أجران) أي أجر
الاجتهاد وأجر الصلابة والمجتهدة جزء الشرط (فأخطأ فله أجر واحد) قال الخطابي إنما هو على الخطأ على اجتهداه في طلب الحق لأن اجتهداه عبادة ولا يجر على الخطأ بل
يوضح عندنا أنه وهذا أفين كان جامعة لالة الاجتهاد دعاء رقابة لأصول علما بوجه القياس فاما من لم يكن محلا للاجتهاد فهو منكف ولا يعذر بالخطأ بل يخاف عليه الزجر
وبدل عليه قوله على الصلوة والسلام القضاء ثلاثة وأحد في الجنة وأثنان في النار وهذا إنما هو في الفروع المعتمدة للوجه المختلفة دون الأصول التي هو أركان الشريعة وأنها
الحكام التي لا تغفل الرجوع ولا تدخل فيها التأويل فان من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ وكان حكمه في ذلك مجردة كذا في المراقبة قوله (وفي الباب عن عمرو بن العاص

أخرجه الشيخان (وعقبة بن عامر) أخرجه الحاكم والدارقطني قوله (وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب) (وأخرجه الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن أبي هريرة) (باب
ما جاء في القاضي كيف يقضي) قوله (عن أبي عون) اسمه محمد بن عبيد الله الثقفي الكوفي ثقة من الرابعة (عن الحارث بن عمرو) هو ابن أخ المغيرة بن شعبه الثقفي ويقال ابن
عن مجهول من السادسة كذا في التقریب وفي اللين ما روى عن الحارث بن عمرو وهو مجهول قال اجتهد رأيي قال ابن الأثير في النهاية الاجتهاد بذلك الوسع وطلب

امام عادل وانقض الناس الى الله وابعدهم منه مجلسا امام جاثرو وفي الباب عن ابن ابي وفي حديث ابي سعيد حديث حسن غريب لا يعرف الا من هذا الوجه **حديث ثمانية** عبد القدوس بن محمد ابو بكر الطنطا رثا عمرو بن عاصم ثمانية عن القطان عن ابي اسحاق الشيباني عن ابن ابي وفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القاضي ما لم يحرفه فادجار فحل عند ولده الشيطان هذا حديث غريب لا يعرف الا من حديث عمران القطان باب ملجاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما **حديث ثمانية** احدثنا الحسن بن علي الجعفي عن ثابت بن عيسى عن حماد بن عمار عن جندب عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تناقض اليك رجلان فلا تقض لاول حتى تسمع كلام الاخر فسوف تدرى كيف تقضي قال علي فما زلت قاضيا بعد هذا **حديث حسن** باب ملجاء في امام الرعية **حديث ثمانية** احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم قال ثني علي بن الحكم ثني ابو الحسن قال قال عمرو بن مرة لعامة اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من امام يغلق بابيه دون ذوى الحاجة والحلة والمسكنة الا اعلق الله ابواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته فجعل معاوية رجلا على جوارح الناس وفي الباب عن ابن عمر حديث عمرو بن مرة حديث غريب وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عمرو بن مرة الجعفي يكنى ابا مريه **حديث ثمانية** علي بن حجر ثنا يحيى بن حمزة عن يزيد بن ابي مريم عن القاسم بن مخيمرة عن ابي مريه صاحب النسي صلى الله عليه وسلم غر هذا الحديث بعناه باب ملجاء لا يقضي القاضي وهو غضبان **حديث ثمانية** قتيبة ثنا ابو عوانة عن عبد الملك بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي بكرة قال كتبني ابي عبد الله بن ابي بكرة وهو قاض ان لا تحكم بين اثنين وانت غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو **امام جاثرو** اي ظالم **قوله** (وفي الباب عن ابن ابي اوفى) أخرجه الترمذي في هذا الباب **قوله** (حديث ابي سعيد حديث حسن غريب) في سنده عطية العوفي وقد عرفت حاله **قوله** (رثا عمرو بن عاصم) القيس ابرع ثمان البصري صدق في حفظه فهو من صفات التاسعة (رثا عمران القطان) هو ابن داود بفتح الراء ابو الهولام صدوق بهم وروى برأى الخوارزم من السابعة **قوله** (عن ابن ابي اوفى) هو عبد الله بن ابي اوفى واسم ابي اوفى علقمة بن قيس الاسلمي شهد الحديثية وخبروا بعدهما من المشاهد ولم يزل بالمدينة حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم ثم تحول الى الكوفة وهو اخر من مات من الصحابة بالكرفة سنة سبع وثمانين وروى القاري في شرح المشكوف فقال هو عبد الله بن انيس الجعفي لا يضاري **قوله** (الله) وفي بعض النسخ ان الله (مع القاضي) اي بالنصرة والاعانة وما لم يحجب بضم الجيم اي ما لم يظلم (تخلى عنه) اي خذله وتركه وعونه وزعمه الشيطان لا ينفك عن اضلاله **قوله** (هذا حديث غريب) واخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن الكبرى قال التلوة في شرح الجامع الصغير قال الحاكم صحيح واقربه انتهى وفي الباب عن ابن مسعود مرغبا بلفظ ان الله مع القاضي ما لم يحرفه الطبراني قال للناوي ضعيف جعفر بن سليمان القاري انتهى **باب ملجاء في القاضي لا يقضي بين الخصمين حتى يسمع كلامهما** **قوله** (عن جندب) بفتح الجاء الهمزة فالنون الخفيفة هو ابن المعتمر الكنانى الكوفي صاحب على قال الحافظ صدوق له او هام راذا تناقض اليك رجلان) اي اوافق اليك خصمان (فلا تقض لاول) اي من الخصمين وهو الذي رضى تسمع كلام الاخر) قال الخطابي فيه دليل على ان الحاكم لا يقضي على غائب ذلك انه صلى الله عليه وسلم اذا منعه من ان يقضي لخصمين وهو حاضر ان حتى يسمع كلام الاخر ففي الغائب اولى بالمنع وذلك لكان ان يكون مع الغائب حجة تبطل دعوى الاخر وقد مضى حجة قال الاشراف لعل مراد الخطابي بهذا الغائب الغائب عن محل الحكم فحسب دون الغائب الى مسافة القصر فان القضاء على الغائب الى مسافة القصر جاز عند الشافعي كذا في المراجعة (فسوف تدرى كيف تقضي) وفي رواية ابراهيم فانه احوال تبيين لك القضاء (فما زلت قاضيا بعد) اي بعد دعائه وتعليمه صلى الله عليه وسلم والحديث رواه الترمذي هكذا مختصرا ورواه ابن ملجاء هكذا بعفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الذين قتلوا يا رسول الله تبعثني وانا شاب قضى بينهم ولا ادري ما القضاء قال فضرب بيده في صدرى ثم قال اللهم اهد قلبي وثبت لساني قال فما شككت بعد في قضاء بين اثنين ورواه ابراهيم او نحو ذلك **قوله** (هذا حديث حسن) واخرجه ابراهيم وابن ملجاء ونقل التلوة تحسين الترمذي واقربه **باب ملجاء في امام الرعية** **قوله** (قال عمرو بن مرة) في الترتيب عمرو بن مرة الجعفي ابو طلحة او ابو مريم حتى يمان بالشام في خلافة معاوية انتهى وقال صاحب المشكوف عمرو بن مرة يكنى ابا مريم الجعفي وقيل لا روى شهد اكثر المشاهد انتهى **قوله** (وما من امام يغلق بابيه دون ذوى الحاجة والحلة والمسكنة) اي يحجب ويتنح من الخروج عند احتياجهم اليه والحلة بفتح الحاء المعجمة وتشد يد اللام الحاجة والفقر الحاجة والحلة والمسكنة التقادير وانما ذكرها للتأكيد والبالغة لا الاطلاق الله ابواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته (اي ابعد ومنعه عما يبتغيه من الامور الدنيوية او الدنيوية فلا يجد سبيلا الى حاجته من حاجاته الضرورية قال القاضي المراد باحتجاب الوالي ان يمنع ارباب الحوائج والمهمات ان يدخلوا عليه فيعرضوا له ويعسر عليهم انهاؤها واحتجاب الله تعالى ان لا يجيب دعوته ويحجب اماله انتهى **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه الشيخان عنه مرفوعا بلفظ كل راع الحريث **قوله** (حديث عمرو بن مرة حديث غريب) واخرجه احمد والدارقطني **قوله** (عن القاسم بن مخيمرة) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة وسكون الخفيفة وكسر الميم عن ابن عمر هو عمرو بن مرة المذكور في الحديث بعناه (أخرجه ابراهيم قال الحافظ في الفتح ان سنده جيد) **باب ملجاء لا يقضي القاضي وهو غضبان** **قوله** (وهو قاض) اي يحسب ان كما في رواية مسلم لا يحكم الحاكم بين اثنين اي مختصمين (وهو غضبان) بلا تنوين اي في حالة الغضب لانه لا يقدر على الاجتهاد والفكر في

وقد روي هذا الحديث عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر وروى عن ابي سلمة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول حديث ابي سلمة عن عبد الله بن عمر وعن النبي صلى الله عليه وسلم احسن شئ في هذا الباب اصح حل ثنا ابو موسى محمد بن المشق ثنا ابو عامر العقدي ثنا ابن ابي ثوبان عن خالد الحارث بن عبد الرحمن عن ابي سلمة عن عبد الله بن عمر قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاشقي والمثشي هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في قبول الهدية واجابة الدعوة حل ثنا محمد بن عبد الله بن يزيد ثنا بشر بن الفضل ثنا سعيد بن قتادة عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اهدي الى كراع لقبلت ولو دعيت عليه لاجبت وفي الباب عن علي وعائشة والخيرة ابن شعبة وسلمان ومعاوية بن خديجة وعبد الرحمن بن علقمة حديث اخر حديث حسن صحيح باب ما جاء في التشديد على من يقضي له بشئ ليس له ان ياخذ حل ثنا هارون بن اسحاق الهذلي ثنا عبد الله بن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي وانا انا بشر ولعل بعضكم ان يكون لکن تختج من بعض فان قضيت لاحد منكم بشئ من حق اخيه فاما قطع له من النار فلا ياخذ منه شيئا وفي الباب عن ابي هريرة وعائشة حديث ام سلمة حديث حسن صحيح باب ما جاء في ان البتية على المدعى واليمين على المدعى عليه حل ثنا قتيبة ثنا ابو الاوصان عن سنان بن خرب عن علقمة بن وائل عن ابيه قال جادل من خصم موت ورجل من كندة مات سنة خمس وخمسين ومائتين قوله (هذا حديث حسن صحيح) تقدم تخريجه باب ما جاء في قبول الهدية واجابة الدعوة قوله (لو اهدى الى كراع) بضم الكاف وفتح الراء المتخفة هو مستند الساق من الرجل ومن حد الرمح من اليد وهما الغنم والبقير بمنزلة الوظيف من الفرس البعير وقيل الكراع ما دون الكعب من الدواب وقال ابن فارس كراع كل شئ طرفة كان في العقر ولو دعيت عليه اي على الكراع ودفع في حديث ابي هريرة عند البخاري لو دعيت الى كراع لاجبت قال الحافظ الفخر وقد زعم بعض النشازم وكان وقع للخرابي ان المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة وزعم انه اطلق ذلك على سبيل المبالغة في الاجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الاجابة مع حقارة الشئ او نحو هذا ذهب الجمهور الى ان المراد بالكراع هنا كراع الشاة واغرب لتراعى في الاحياء فان الحديث بلفظ لو دعيت الى كراع الغنم ولا اصل لهذه الزيادة انتهى قلت لفظ الترمذي ولو دعيت عليه لاجبت يد على من قال ان المراد بالكراع كراع الغنم وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجوده لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعوا الرجل الى قتله ولو علم ان الذي يدعوه اليه شئ قليل قوله (وفي الباب عن علي وعائشة والخيرة بن شعبة وسلمان ومعاوية بن خديجة وعبد الرحمن بن علقمة) قال في التلخيص اخبر احمد بن حنبل عن علي بن ابي اسير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الملوك اهدوا اليه فقبل منهم وفي النسائي عن عبد الرحمن بن علقمة قال التقى قال لما قدم وفد ثيف قدموا معهم بهدية فقال النبي صلى الله عليه وسلم اهدية ام صدقة الحديث وفيه قالوا لابل هدية فقبلها والبخاري عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى بطعام سال اهدية ام صدقة فان قيل صدقة قال لا صحابة وان قيل هدية فضرر بيده فاكل معهم قال الحافظ والاحاديث في ذلك شديدة قوله (حدثنا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري من حديث ابي هريرة بلفظ لو دعيت الى كراع لاجبت ولو اهدى الى كراع لقبلت (باب ما جاء في التشديد على من يقضي له بشئ ليس له ان ياخذ) قوله (انكم تختصمون الي وانا انا بشر) اي كراحت من البشر في عدم علم الغيب قال النوري معناه التنبيه على حالة البشرية وان البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الامور شيئا الا ان يبطلهم الله تعالى على شئ من ذلك وانه يجوز لعلمي في امور الهالك ما يجوز عليهم وانه انما يحكم بين الناس بالظاهر ولا يتولى اسرارهم فيحكم بالبيينة واليمين ونحو ذلك من احكام الظاهر مع امكان كونه في الباطن خلاف ذلك ولو شاء الله لاطلعه على باطن امر الخصمين فحكم بيقين نفسه من غير حاجة الى شهادة او يمين لكن لما امر الله تعالى امته بالتباعد والامتناع فاقواله وافعاله واحكامه اجري له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الامور ليكون حكم الامة في ذلك حكمه فاجرى الله تعالى احكامه على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره ليعبر بالامتناع به انتهى (ولعل بعضكم ان يكون لکن تختج من بعض) وفي رواية البخاري ومسلم ولعل بعضكم ان يكون ابلغ من بعض قال الحافظ الفخر بمعنى ابلغ من بعض لکن بمعنى وزنه ومعناه والمراد انه اذا كان اظن كان قادرا على ان يكون ابلغ في حجة من الاخر انتهى (فاما قطع له من النار) وفي بعض النسخ قطعت من النار الى النار قضيت له حجب الظاهر اذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يؤلف الى النار وقوله قطعت من النار عيش يفهم من شدة التعذيب على من يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى انما ياكون في بطونهم نار اقال النوري في هذا الحديث كناية لمذهب مالك والشافعي والاحمد وجماهير علماء الاسلام و فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ان حكم الحاكم لا يصلح الباطن ولا يصلح حراما فاذا شهد شاهد اذوران كان بل تحكم به الحاكم لم يصلح الحاكم ذلك المال ولو شهد عليه بقتل لم يصلح للمولى قتله مع علمه بكذا ولما شهد بالزور انه طلق امراته لم يصلح لمن علم بكذا ان يزوجها بعدكم القاضي لطلاق وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يصلح حكم الحاكم الفرج دون الاموال فقال نحل نكاح المذكورة وهذا مخالف للحديث الصحيح واما من قبله ومخالف القاعدة وافق هو وغيره عليها وهو ان الاضمار اولى بالاحتياط من الاموال انتهى قوله (وفي الباب عن ابي هريرة) اخرج ابن ماجه بنحو

عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وروى عبد العزيز بن أبي سلمة ويحيى بن سالم هذا الحديث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم رأوا أن يلزم من شاهد الواحد جازية في الحقوق والأموال وهو قول مالك بن النضر والشافعي وأحمد وإسحاق وقالوا لا يقتضي باليمين مع الشاهد الواحد إلا في الحقوق والأموال ولم يربط بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقتضي باليمين مع الشاهد الواحد

سهيل اهله اذ هبت بعض عقلة ولني بعض حديثه فكان سهيل بعد حديثه عن ربيعة عن أبيه انتهى قال لما نظرت في الفهرست رجاله مدنيون ثقات ولا يضروه ان سهيل بن أبي صالح لشيء بعد ان حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه انتهى وروى بن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه صحيح وقال ابن رسلان في تاريخ السنن انه صحيح حديث الشاهد واليمين الحافظان ابن زهرعة وابو حاتم من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت **قوله** (عن جعفر بن محمد) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله المعروف بالصديق صدوق فقيه امام مات سنة ثمان واربعين مائة عن ثمان وستين سنة (عن أبيه) هو محمد بن علي بن الحسين أبو جعفر المعروف بابا قرق قال ابن سعد ثقة نشير الحديث توفي سنة اربع عشرة ومائة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد احدث جابر هذا أخرجه أحمد وابن ماجه أيضا **قوله** (وهذا أصح) أي كونه مرسل أصح قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وابو زرعة فهو مرسل وقال الدارقطني كان جعفر رعا رسله وديما وصله وقال الشافعي والبيهقي عبد الوهاب وصله وهو ثقة وقد صح حديث جابر بأربع وعشرة وابن خزيمة **قوله** (وهو قول مالك بن النضر والشافعي وأحمد وإسحاق) قال النووي قال جهني علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار يقتضي بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال ويقال أبو بكر الصديق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقه المدينية وسائر علماء الحجاز ومعلم علماء الأمصار ومجتهم انه جازية واحدة كثيرة في هذه المسئلة من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وعادة بن خزم وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة قال الحافظ أصح أحاديث الباب حديث ابن عباس قال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في أسنده قال وبإخلاف بين أهل المعرفة في صحته قال وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسن انتهى ولم يربط بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن يقتضي باليمين مع الشاهد الواحد وهو قول أبو حنيفة والكوفيين والشعبي والحكم والأوزاعي والليث ولا ندر لسبيين من أصحاب مالك قالوا لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام **واحتجوا** بقوله تعالى واستشهدوا بشهدائهم من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وبقوله واشهدوا ذوي عدل منكم وقد حكى البخاري وقيل المراجعة في ذلك ما بين ابن الزناد وابن شبرمة فاحتجوا بالزناد على جواز القضاء بشاهد ويمين بالخبر الوارد في ذلك فاجاب عبد بن شبرمة بقوله تعالى هذا قال الحافظ وانما تتم له الحجة بذلك على اصل مختلف فيه بين الفريقين يعني الكوفيين والمجازيين وهو ان الخبر اذا ورد متضمنا لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن ولا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل اذ اثبت سند وجوب القول به والا دل مذهب الكوفيين والثاني مذهب المجازيين ومع قطع النظر عن ذلك لا تنهض حجة ابن شبرمة لانها تضيق معارضة للنص بالراي وهو غير معتد به وقد اجابك سهيل فقال ما حاصله انه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه قال الحافظ بعد ذكر حاصل بحثه هذا لكن مقتضى ما بحثه انه لا يقتضي باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين او ما قام مقامهما من الشاهد والمراةين وهو وجه للشافعية وصححه الحنابلة وبؤيد ما روى الدارقطني من حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده مرصوعا قضاه الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهد يمين اخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع شاهد **واجاب** بعض الخفعية بان الزيادة على القرآن نسخ واخبار الاحاد لا تنسخ المتواتر ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر بها مشهورا **واجيب** بان النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا **وايضا** فالنسخ والنسخ لا بد ان يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النسخ وغاية ما فيه ان تسمية الزيادة كاللتخصيص نسخا اصطلاح ولا يلزم منه نسخ الكتاب السنة لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم من الغنم والجمعوا على تحريم نكاح العمه مع بنت اخيها وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ونحو ذلك وقد اخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما في القرآن بأحاديث كثيرة في احكام كثيرة كلها لازمة على ما في القرآن كالوضع بالنبيذ والوضوء بالتحفة ومن القى واستبرأ المسبوبة وترك قطع من سرق ما ليس عليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود الا بالسيف ولا جمعة الا في مصر جامع لا تقطع الايدي في الغزو ولا يرب الكافر المسلم ولا ياكل الطافي من السمك ويجرم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطيور ولا يقتل الولد بالولد ولا يرب القاتل من القاتيل وغيرها من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب **واجابوا** بان الاحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة احاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها **فيقال** لهم واحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لم ينسها في نفسه وان فيها ما هو صحيح فاي شهرة علمه هذه الشهرة قال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لانه لا يمنع ان يجوز

اقتل أنص عليه يعني والخالف لذلك لا يقول بالمفهوم أصلاً فخلد من مفهوم العبد كذا في النيل : باب ما جاء في العبد يكون بين رجلين فيعتق أحدهما خديبه
قوله را وقال شقيصاً وفي بعض النسخ شقيصاً قال في النهاية الشقص والشقيص العصب في العين الشاكلة من كل شيء را وقال شركا بكسر الشين وسكون الراء
 اى حصه ونصيبا كذا في النهاية فكان له اى المقتى وفي رواية الشيخين وكان له (وايبلغ منه) وفي رواية الشيخين ما يبلغ من العبد اى قيمة باقية بقيته تعدل
 اى تقويم عدل من المومنين او المراد قيمة وسط (فهو) اى العبد (ولا) اى وان لم يكن له من المال ما يبلغ ثمن العبد (فقد عتق منه) اى من العبد ما عتق من
 نصيب المقتى هذا الحديث بظاهره يدل على ان المقتى ان كان موافقاً للشريك وان كان معسر لا يستسمى العبد بل عتق منه ما عتق ورقاً مارقاً ومذهب
 الى حنيفة ان كان موافقاً من او استسمى الشريك العبد واعتق وان كان معسر لا يضمن لكن الشريك امان يستسمى ويعتق والى له امان لهما ان الاختاق يتحقق عند
 وقال اى صاحبه له ضمانه غنياً والسعاية فقيرا والى له للمعتق عدم تجزى الاعتاق عندهما ومعنى الاستسعاء ان العبد يكفل بالاكتساب حتى يحصل قيمته
 للشريك وقيل هو ان يخدم الشريك بقدر ماله فيه من الملك كذا في المعاني **قوله** (رحديث ابن عمر حديث حسن صحيح) واخرج الشيخان (وقدرناه) اى الحديث المذكور
 (رسال ابن ابيه) اى عن ابن عمر كما رواه نافع عنه ثواسن الترمذي بقوله حديثنا ذاك الخ **قوله** (هذا حديث صحيح) واخرجه البخاري وغيره **قوله** وعن بشير بن
 نهيك (فتحه المحدث وكسر الشين العجوة وبفتح النون وكسر الهاء وزنا واحدا هو ابو الشعثاء البصري ثقة **قوله** (فخلصه في ماله ان كان له مال) اى يبلغ قيمة
 باقية وفي رواية سلمون عتق شقيصاً في عبد ائتمت كله ان كان له مال رواه لم يكن له اى المقتى (رقوم) بصيغة المجهول من التقويم رقيمة عدل اى تقويم
 عدل من المومنين او المراد قيمة وسط (ليستسمى) بصيغة المجهول قال النووي خرج معنى الاستسعاء ان العبد يكفل بالاكتساب والطلب حتى يحصل قيمة نصيب
 الشريك الاخر فاذا دفعها اليه عتق كذا في نسخة الجمهور وقال بعضهم هو ان يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ماله فيه من الرق وغير مشقوق عليه اى لا يكفل بما اشترى
 عليه **قوله** (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو) لينظر من اخرجه **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الجماعة الا النسائي كذا في المتن **قوله** (وهكذا اردى
 ابان بن يزيد عن قتادة مثل رواية سعيد بن ابي عروة بن نوحه) يعني بذلك الاستسعاء **قوله** (فراى بعض اهل العلم السعاية في هذا وهو قول سفيان الثوري
 واهل الكوفة وبه يقول اصحابنا) قال الحافظ في الفتح وقد ذهب الى اتخاذ بالاستسعاء اذا كان المقتى معسراً ابو حنيفة وصاحبا ولا ومازعي والنهوي واسحق
 واحمد في رواية واخرون ثم اختلفوا فقال اكثر يعتق جميعه في الحال وليستسمى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن ابي ليلى فقال ثم يرجع العبد
 على المقتى الاول بما اداه للشريك وقال ابو حنيفة وحده يتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده ابتداء الا
 النصيب الاول فقط وهو موافق لما اخرج اليه البخاري من انه يصير كالمكاتب وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين ابقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر
 فقال يعتق كله وتقوم حصه الشريك فتخرج ان كان المقتى موافقاً وترتب في ذمته ان كان معسراً انتهى وقالوا بما اردى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني
 حديثه المذكور في هذا الباب (وهذا قول اهل المدينة وبه يقول مالك بن النضر والشافعي واحمد واصحابنا) قال في الحاشية الاحمدية ليس في نسخة صحيحة ذكر
 اصحاب ههنا وهو لا نسب بما سبق انتهى واستدل لهم محمد بن ابي بكر المذكور في هذا الباب وباحاديث اخرى ذكرها الحافظ في الفتح واجيب من قيام عن حديث
 ابو هريرة بان ذلك الاستسعاء فيه مدرج ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم واجيب من جانب الاولين عن حديث ابن عمر بن ابان الذي يدل فيه على ترك الاستسعاء
 هو قوله (ولا فقد عتق منه ما عتق هو مدرج ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم قال الشريك في النيل والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لصحاحنا
 الصحيح ثم قال بعد ذكر مؤيدات لهما تين الزيادة تين فالواجب قبل الزيادة تين المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث ابو هريرة وظاهرهما التعارض اللهم يمكن

باب ماجاء في الرجل يصح على ما تطجأه خشباً حل ثلثا سعيد بن عبد الرحمن ثنا أسقف بن يحيى عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم جأره أن يفر زخشيته في جداره فلا يمنعه فلو أحدث أبو هريرة طأطؤاً رؤسهم فقال ما لي أراكم عنها معرضين والله لأرمينكم بها بين أكتافكم وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول المشافعي وروى بعض أهل العلم منهم مالك بن أنس قالوا إنه إن من جأره أن يضع خشبة في جداره والقول الأول أصح باب ماجاء أن اليماني على ما يصدق عليه صاحب حل ثلثا قتيبة وأحمد بن منيع المعنى أحد قال ثلثا هشيم بن عبد الله بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليماني على ما يصدق عليه صاحبك هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث هشيم بن عبد الله بن أبي صالح وعبد الله هو أخو سميل بن أبي صالح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق وروى عن إبراهيم النخعي أنه قال إذا كان المستخلف ظالماً فالنية نية الحالف وإن كان المستخلف مظلوماً فالنية نية الذي استخلف باب ماجاء في الطريق إذا اختلف فيه كيم جعل حل ثلثا أبو هريرة ثنا وكيع عن الثوري بن سعيد الضبي عن قتادة عن بشير بن بهيك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعاً أذرع حل ثلثا أحمد بن شريك بن سعيد ثنا الثوري بن سعيد عن قتادة عن بشير بن كعب العذري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلفتم في رأيي فليكن رأيي أصح

باب ماجاء في الرجل يضع على ما تطجأه خشباً قوله (أن يفر زخشيته) بكسر الراء أي يضع (خشبة) بالالفاء والمراد به الجسر لأنه قد وقع في صحيح البخاري وغيره خشبة بالهمزة قال ابن عبد البر ودون القظان في الموطأ والمعنى واحد لا المراد بالواحد الجنس انتهى قال الحافظ وهذا الذي يتبعه الجمع بين الرويتين والألفاظي قد يختلف باعتبار أن أصل الخشبة الواحدة الخشب في مسحة الجار جدار في الخشب الكثير انتهى (فلا يمنعه) بالهمزة استدلال به على أن المراد إذا كان لواحد وله جار فاستأذنه أن يضع جداره عليه فليس له المنع (فلما حدث أبو هريرة) أي هذا الحديث (طأطؤاً) أي نكسوا وفي رواية ابن عينة عند أبي داود فكسوا رؤسهم (عنهما) أي عن هذه السنة وعن هذه المقالة (لأرمين بها) وفي رواية أبي داود (لألقينها) ولا شيعين هذه المقالة فيكم ولا فقه عنكم بها كما يضرب الإنسان بالشيء يتركضه ليستقيم مغفلته وقال الخطابي معناه أن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلها أي خشبة على ثيابكم كارهين قال وأراد بذلك المبالغة وبهذا التأويل جزم أمم الحارثيون تبعاً لغيره وقال إن ذلك وقع من أبو هريرة حين كان يل أميرة المدينة وقد وقع عند ابن عبد البر لأرمين بها بين أعينكم بين أعينكم وان كوهتم وهذا ابن جح التاويل المتقدم كذا في الفتح قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه ابن ماجه (ومجمع بن جارية) أخرجه ابن ماجه والبيهقي قوله (حدث أبو هريرة حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا السائي قوله (وبه يقول المشافعي) وبه يقول أحمد وإسحاق وغيرها من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية قال الحافظ قد مر هو بان قول الشافعي في هذا في التذيير قال وعنه في الجديد قولان أحدهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجز وهو قول الحنفية وحملوا الأمر في الحديث على الندب انتهى على التنزيه جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على تقييد مال المسلم لا برضاه انتهى (منهم مالك بن أنس قالوا الخ) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيين والقول الأول أصح الأحاديث أن باب وأما الأحاديث النفاضية بأنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه فعميات قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عميات لا يستنكران يخصها وحمل بعضهم الحديث على ما إذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لابي داود بلفظ إذا استأذن أحدكم أخاه وفي رواية لأحمد من سألته حارة وكذا في رواية لابن حبان فإذا تقدم الاستئذان لم يكن للحار المنع لا إذا لم تقدم به (باب ماجاء أن اليماني على ما يصدق عليه صاحبك) قوله (والعنى واحد) أي في لفظ قتيبة وأحمد بن منيع اختلاف ومعنى حديثهم واحد اليماني أي الحلف مبتدأ خبره قوله (على ما يصدق عليه صاحبك) قال القاري أي خصصكم مدعيكم ومخايركم والمعنى أنه واقع عليه لا يوثق فيه التورية فإن العبارة في اليماني بقصد المستخلف إن كان مستخلفاً وإلا فالعبارة بقصد الحالف فله التورية قال هذا خلاصة كلام علماء ثامن الشراح انتهى كلام القاري وقال النور في شرح مسلم هذا الحديث محمول على الحلف باستحلال القاضي فإذا ادعى رجل على رجل فخلفه القاضي فخلفه وروى فنع غير ما نرى القاضي تعتد بمينته على ما نوه القاضي ولا ينفعه التورية وهذا مجم عليه وجليه هذا الحديث والجماع فاما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وروى فينفعه التورية ولا يحتسب سوا حلف ابتداء من غير تخليف أو حلفه غير القاضي وغير نائبة في ذلك ولا اعتبار بنية المستخلف غير القاضي وأعلم أن التورية وإن كان لا يحتسب بها فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق مستحق وهذا مجم عليه هذا تفصيل مذهب المشافعي وأصحابه انتهى كلامه مختصراً قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم وأحمد وأبو داود وابن ماجه وفي رواية لمسلم اليماني على نية المستخلف وهو بكسر اللام (باب ماجاء في الطريق إذا اختلف فيه كيم جعل) قوله (عن بشير بن بهيك) بفتح الباء وكسر الهاء وأخره كان بشير بفتح السين ثقة من الثالثة قوله (رجلوا الطريق سبعاً أذرع) قال الحافظ الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع الأدمي فيعت بوزن ذلك بالمعتمد وقيل المراد بالذراع ذراع البنين المتعارف قال الطبري معناه أن يجعل قن الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضرب غيره والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتسكنها الأحوال والاتصال بدخول وخروجها وليبيع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب والتحق بأهل

في الطريق فاجعل سبعة اذرع وهذا اصح من حديث وكيع وفي الباب عن ابن عباس حديث بشير بن كعب عن ابي هريرة حديث حسن صحيح وروى بعضهم عن قتادة عن بشير بن كعب عن ابي هريرة وهو غير محفوظ باب ماجاء في تخيير الغلام بين ابويه اذا اختلفا رجل ثمانين عن ثمانين عن زياد بن سعد عن هلال بن ابي ميمونة الثعلبي عن ابي ميمونة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر غلاما بين ابويه وامه وفي الباب عن عبد الله بن عمر وجعل عبد الحميد بن جعفر حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح وابو ميمونة اسمه سليم والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا يخير الغلام بين ابويه اذا وقعت بينهما المنازعة في الولد وهو قول احمد والشافعي وقاله مالك والولد صغيرا فالام احق فاذا بلغ الغلام سبع سنين يخير بين ابويه وهلال بن ابي ميمونة فهو هلال بن علي بن اسامة وهو مدني وقد روى عنه يحيى ابن ابي كثير ومالك بن انس وفيه من سليمان

البنديان من قعد البليغ في حافة الطريق فان كانت الطريق ازيد من سبعة اذرع لم يمنع من القعود في الزائد وان كان اقل منع ثلاثين الطريق على غيره انتهى قوله وعن بشير بن كعب بضم الموحدة وفتح الشين مصغرا مخضرا وثقة السائي قوله اذا تشكروتم من المشاجرة بالعجة والجمي اي تنازعتم وفي رواية سئلوا اختلفتم قوله فاجعلوا سبعة اذرع قال النووي ما قدر الطريق فان جعل الرجل بعض ارضه المملوكة طريقا مسجلة لما بين فقد رهاها للخيرته والافضل توسيعها وليس هذه الصورة مرادة الحديث وان كان الطريق بين ارض لقوم وارادوا احيائها فان اتفقوا على شيء فذاك وان اختلفوا في قدره جعل سبع اذرع هذا هو المختار اما اذا وجدنا طريقا مسلوكا وهو اكثر من سبعة اذرع فلا يجوز لاحد ان يستولي على شيء منه وان قل لكن له عمارة ما حوله من الموات ويملكه بالاحياء بحيث لا يضر المارين انتهى قوله (وفي الباب عن ابن عباس) اخبره الجماعة الا للسائي باب ماجاء في تخيير الغلام بين ابويه اذا اختلفا اي بالطلاق

قوله (خبر غلاما) قال القاري اي ولد بلغ سن البلوغ وتميته غلاما باعتبار ما كان كقوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم وقيل غلاما من انتهى قلت اظاهر ان المراد الغلام المميز بين ابويه وامه قال القاري هو من ذهب الشافعي لما عندنا فالولد اذا صار مستغنيا بان ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده قيل ويستغني وحده فالاب احق به والمخصات قدر الاستغناء بسبع سنين وعليه الفتوى قال ابن الهمام اذا بلغ الغلام السن الذي يكون الاب احق به كسبع مثلا اخذ الاب ولا يتوقف على اختيار الغلام ذلك وعند الشافعي يخير الغلام في سبع او ثمان وعند احمد والشافعي يخير في سبع لهذا الحديث انتهى قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمر) اخبره احمد وابوداود وبلقظ ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطين له وعاء وثدي له سقاء وحجرى

له حوله وان اباه طلقني واراد ان يزرعه مني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت احق به ما لم تنكح ورواه الحاكم وصححه (وجعل عبد الحميد بن جعفر اخبره ابوداود في الصلاق والسائي في الفرائض عن عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جد رافع بن سنان انه اسلم وابنت امرأته ان تسلم فجاها باني صغير لم يبلغ فجلس النبي صلى الله عليه وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيرة وقال اللهم اهدني الى ابويه رواه احمد والسائي وفي رواية عن عبد الحميد بن جعفر قال اخبرني ابي عن جدي رافع بن سنان انه اسلم وابنت امرأته ان تسلم فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيمة واشبهه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعدي ناحية وقال لها اتعدي الصبية بينهما ثم قال ادعوا فأتتاها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم هدا فما حللنا بها فآخذنا رواه احمد وابوداود وعبد الحميد بن جعفر بن جعفر بن عبد الله بن رافع بن سنان الانصاري قوله (حديث ابي هريرة

حديث حسن صحيح) واخرجه احمد وابوداود وابن ماجه وصححه ابن حبان وابن القطان قوله (وابو ميمونة اسمه سليمان) بالتصغير قال في القريب ابو ميمونة الفارس الملقب بالبار قيل اسمه سليمان او سلمى وقيل اسامة ثقة من الثالثة ومنهم من فرق بين الفارسي والباري وكل منهما مدني يروي عن ابي هريرة وقال في تهذيب التهذيب وقيل انه والد هلال بن ابي ميمونة ولا يصح روى عن ابي هريرة وغيره وعنه هلال بن ابي ميمونة وغيره وذكر الحفاظ اسماء من فرق بين الفارسي والباري قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم) قال الشوكاني في النيل تحت حديث الباب فيه دلائل على انه اذا تنازع الاب والام في ابن لما كان الواجب من تخيير من اختاره ذهب به وقد اخبر البيهقي عن عثمان بن عمار عن غلاما بين ابويه وامه واخرج ايضا عن علي بن خزيمة عن ابي بن امية عنه وكان ابن سبع او ثمان سنين وقد ذهب الى هذا الشافعي واصحابه واسماء بن هزيمة وقال الحبان يكون مع الام الى سبع سنين ثم يخير وقيل الى خمس ذهب احمد الى ان الصغير الى من سبع سنين امه او ابوه وان بلغ سبع سنين فالذكر فيه ثلاث روايات يخير وهو الشاهد عن اصحابه وان لم يختر اقرع بينهما والثاني ان الاب احق به والثالثة ان الاب احق بالذكر والام بالانثى الى تسع ثم يكن الاب احق بها والظاهر من الحديث ان التخيير في حق من بلغ من الاولاد الى سن التمييز هو الواجب غير فرق بين الذكر والانثى انتهى قوله (وهلال بن ابي ميمونة فهو هلال بن علي بن اسامة وهو مدني) قال في تهذيب التهذيب ويقال هلال

باب ما جاء في حد بلوغ الرجل والمرأة حدثنا محمد بن وزير الأسدي ثنا اسحاق بن يوسف الأزرق عن مسفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش وانا ابن أربع عشرة فلم يقبلني فعرضت عليه من قابل في جيش وانا ابن خمس عشرة فقبلني قال نافع حدثنا بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا أحد ما بين الصغير والكبير ثم كتب ان يُقرض لمن بلغ الخمس عشرة حدثنا ابن أبي عمر ثنا مسفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يذكر فيه ان عمر بن عبد العزيز كتب ان هذا أحد ما بين الصغير والكبير وذكر ابن عيينة في حديثه قال حدثت بعمر بن عبد العزيز فقال هذا أحد ما بين الذرية والمقاتلة هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم وبه يقول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق يرون أن الغلام إذا استكمل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال وإن احتكم قبل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال وإن احتكم قبل خمس عشرة فحكمه حكم الرجال وقال أحمد وإسحاق للبلوغ ثلاث منازل بلوغ خمس عشرة أو الاحتلام فان لم يبر في سنة ولا احتلام فأنبات يعنى العانة باب

لبن الحديث استعار قصعة بفتح القاف وسكون الصاد قال في القصعة الههفة وقال في الصراحة كاسه بزرر وهذا حديث غير محفوظ وإنما أراد عندى سويد هو ابن عبد العزيز الحديث الذي رواه الثوري يعنى ان سويد بن عبد العزيز قد وهم في رواية حديث الثوري المذكور فرواه عن حميد عن انس بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار قصعة لم فهو غير محفوظ والحفظ هو ما رواه مسفيان الثوري عن حميد عن انس بلفظ هذا بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم الخ **باب ما جاء في حد البلوغ** قوله (عرضت) بصيغة المجهول أي نذرت أي نذرت رسول الله صلى الله عليه وسلم من باب عرض العسكر على الأمير (في جيش) أي في واقعة واحدة وكانت في السنة الثالثة من الهجرة (روانا ابن أربع عشرة) جملة حالية (فلم يقبلني) وفي رواية للشيخين فلم يجزني وزاد البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله فلم يجزني ولم يرفى بلغت (فعرضت عليه من قابل في جيش) يعنى غزوة الخندق وهي غزوة الأحزاب (فقبلني) وفي رواية للشيخين فاجازني أي في المقاتلة أو المباحة وقيل كتب الجائز في وهي رزق وزاد البيهقي وابن حبان بعد قوله فاجازني ورأى بلغت وقد صح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة ذكر في النيل قوله (هذا أحد ما بين الذرية والمقاتلة) بكر لسانه يريد أن يبلغ الصبي خمس عشرة سنة دخل في زمرة المقاتلين وأثبت في الديوان اسمه وإذا لم يبلغها عد من الذرية قال الحافظ في الفتح استدلل بقصة ابن عمر على أن استكمل خمس عشرة سنة اجريت عليه أحكام البالغين وإن لم يحتكم فيكف بالعبادات وإقامة الحد ويستحق سهم الغنمية ويقتل إن كان حربيا ويفك عنه الحجران وليس يرشده وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه راوي نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما لم يداخل به بل إن الهجرة المذكورة جاء التصريح بأنها كانت في القتال ذلك يتعلق بالفقرة ولجلد وإجاب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عمر لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازوه وتجاوز بعضهم فقال إنما رده بضعف لالسنة وإنما أجازوه لقوته لا بلوغه ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريح أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بلفظ عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فلم يجزني ولم يرفى بلغت وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها لجلالة ابن جريح وقد روى غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالحديث فاستغنى ما يخشى من تدليس وقدر نص فيها لفظ ابن عمر قوله ولم يرفى بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة يتعلق به انتهى كلام الحافظ قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج الشيخان قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم الخ) قال في شرح السنة العمل على هذا عند أهل العلم قالوا إذا استكمل الغلام والحجارية خمس عشرة سنة كان بالغاً به قال الشافعي وأحمد وغيرهما وإذا احتلم واحد منهما قبل بلوغه هذا البلوغ بعد استكمال سبع سنين يحكم ببلوغه وكذلك إذا احتضنت الحجارية بعد تسع ولا حيض ولا احتلام قبل بلوغ التسع انتهى وقال في الهداية بلوغ الغلام بالاحتلام والاحتلام ولا تزال إذا وطئ فأن لم يوجد فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وبلوغ الحجارية بالحيض والاحتلام ولجلد فإن لم يوجد فأن حتى يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند أبي حنيفة روج وقال إذا تم للغلام والحجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن أبي حنيفة روج وهو قول الشافعي انتهى قلت ما ذهب إليه أكثر أهل العلم من أن الغلام والحجارية إذا استكمل خمس عشرة سنة كان بالغاً لهما لهما الموافق لحديث الباب قوله (فأنبات يعنى العانة) يريد أنبات شعر العانة وقد أخرج الشيخان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن متورط المرأهقين فمن أنبت منهم قتل ومن لم ينبت جعل في الذم رأى وفي أنبات أحاديث أخرى مذكورة في النيل وقد استدلل بحديث أبي سعيد هذا وما في معناه أن الأنبات من علامات البلوغ قال الشوكاني استدلل بهذا الحديث من قال أن الأنبات من علامات البلوغ وتعتقب بان قتل من أنبت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مظنة للضرر فقتل الحية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس لأجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث امرأت أن أقات الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وطلبوا لايمان وإزالة المانع منه فرفع التكليف يريد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفر من البلاد البعيدة لتبوك ويأمر بغزو أهل الأقطار الثانية مع كون الضرر من كان كذلك مأموناً وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى إلى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذا المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين بهذا شيخ الإسلام ابن تيمية حفيد المصنف يعنى مصنف المتفق وله في ذلك رسالة انتهى كلام الشوكاني **باب ما جاء في من تزوج امرأة أبيه** قوله (مر بخل

ثم لا يجد في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما الاية هذا حديث حسن وروى شعيب بن ابو حمزة عن الزهري عن حمزة بن الزبير عن الزبير
 لم يرد فيه عن عبد الله بن الزبير ورواه عبد الله بن مذهب عن الليث ويونس عن الزهري عن حمزة عن عبد الله بن الزبير فالحديث الاول باب ما جاء
 فيه من يتيقن مما ليس له عند موته وليس له مال غيرهم حل ثلثا فتيبة ثلثا من زينة عن ايوب عن ابو قلابة عن ابو الهيثم عن عمران بن حصين ان رجلا
 من الانصار اعتق سبعة اعبيد له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال له قول لا شديدا قال ثم دعاهم فجزاهم ثم افرج
 بينهم فاعتق اثنين وارقت رابعة وفي الباب عن ابو هريرة حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن عمران بن حصين
 والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق يرون القرعة في هذا وفي غيره واما بعض اهل العلم من اهل الكوفة
 وغيرهم فلم يروا القرعة وقالوا يتيقن من كل عبد الثلث ويسلم تسليما في ثلث قيمته واما الهيثم اسمه عبد الرحمن بن عمر ويقال معاوية بن عمر واما
 ما جاء في من ملك ذا حرهم حل ثلثا عبد الله بن معاوية يجمع ثلثا من سلة عن قتادة عن الحسن عن قتادة عن الحسن عن عمر شيئا من هذا
 ملك ذا حرهم محرم فهو حر هذا حديث لا نعرفه مسندا الا من حديث حماد بن سلمة وقد روي بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر شيئا من هذا
 وتخفيفها لثلاث مشهورتان ذكرهما ابن السكيت وغيره اي قسمهم وفي رواية مسلم فجزاهم ثلثا (وارق رابعة) اي بقى حكم الرق على الاربعة ودل الحديث على ان اعتبار
 في حر من لموت ينفذ عن الثلث لعل في الورثة بماله وكذا التبرع كالهبة ونحوه قوله (وفي الباب عن ابو هريرة) قوله (حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح)
 اخرج الحجة لا البخاري كل في التتبع قوله (وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحاق يرون القرعة في هذا وفي غيره) وهو قول الجمهور قال الامام البخاري
 في صحيحه باب القرعة في المشكلات وذكر فيه عدة احاديث كلها تدل على مشروعية القرعة قال المحافظ في الفتح وجه ادخالها في كتاب الشهادات انها من جملة اليتيمات
 التي تثبت بها الحقوق فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينة كذلك تقطع بالقرعة ومشروعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بها في الجملة وانكرها
 بعض الخفية وحكى ابن المنذر عن ابو حنيفة القول بها وجعل المصنف يعني البخاري رحمه الله بالامر بالشكول وفهرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنتين فاكثرت وتقع المشاحة
 فيه فيقرع لفصل النزاع وقال اسماعيل القاضي ليس في القرعة ابطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين بل اذا وجبت القسمة بين الشركاء فليعلم ان يعدلوا
 ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا ما كان له في الملك مشاعا فيقسم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه
 لان مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة وانما افادت القرعة ان لا يختار واحد منهم شيئا معين فيختاره الاخر فيقطع التنارع وهي اما في الحقوق المتساوية واما في
 تعيين الملك فمن الاول عقد الخلافة اذا استروا في صفة الإمامة وكذا بين الامامة في الصلوات والموازين والاقارب في تفصيل الموت والصلوة عليهم والخاصة
 اذ اذن في درجة والاولياء في التزويج والاستتباع الى الصنف الاول وفي احياء الموات وفي نقل المعدن ومقاعد الاسواق والتقدير بالدعوى عند الحاكم والارحام
 اخذ اللقيط والنزول في الختان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزيجات وفي ابتداء القسم والدخول ابتداء النكاح وفي الاقراء بين العبيد اذا ادعوا بقتلهم ولم
 يسعهم الثالث وهذه الاخيرة من صور القسم الثاني ايضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقراء بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة انتهى كلام
 المحافظ واما بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم فلم يروا القرعة وهو قول ابو حنيفة وحديث الباب مجتهد على هؤلاء والقول الاول هو الحق والصواب (وقالوا يتيقن
 من كل عبد) اي من الاعبد الستة (الثلث) اي ثلثه (يسلم تسليما) بصيغة المجهول اي كل عبد (في ثلث قيمته) فان ثلثه قد صار حرا قوله (روا ابو الهيثم اسمه
 عبد الرحمن بن عمر والح) قال في التبريد ثقة من الثانية (باب ما جاء في من ملك ذا حرهم) قوله (من ملك ذا حرهم) بفتح الراء وكسر الحاء واصله موضع تكوين
 الولد ثم استعمل للمقاربة فيقع على كل من بينك وبينه نسب يوجب تحريم النكاح (بحرم) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء المخففة ويقال محرم بصيغة المفعول
 من التحريم والمحرم من لا يحل نكاحه من الاقارب كالاب والاخ والعم ومن في معناه وهو بالجر وكان القياس ان يكون بالنسب لانه صفة ذا رحم لانت رحم ولعله
 من باب جر الجوار كقوله بيت صب خرب وماء مش بارد (فهو) اي ذوا الرحم المحرم ذكر كان او انثى (حر) اي عتق عليه بسبب ملكه قوله (هذا حديث لا نعرفه
 مسندا الا من حديث حماد بن سلمة) قال المحافظ في التلخيص ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن مرسل وشعبة اخذ من حماد وقال علي بن المديني هو حديث
 منكرو وقال البخاري لا يصح انتهى وقال الشوكاني لكن الرفع من الثقة زيادة لولا ما في سماع الحسن من سمة مقال انتهى والحديث اخرجه احمد وابوداود وابن خزيمة
 قوله (وقد روي بعضهم هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر شيئا من هذا) اخرجه ابوداود عن قتادة عن عمر بن الخطاب موقوف فاعليه بمثل حديث سمة
 قال المنذري واخرجه النسائي وهو موقوف وقاتلة لم يجمع من عمر فان مولده بعد وفاة عمر بنيف وثلثين سنة انتهى قوله (حدثنا عتبة بن مكرم) بضم الميم
 سكون الكاف وفتح الراء (بفتح المهملة وتشديد الميم) ابو عبد الملك البصري ثقة من الحادية عشر رثنا محمد بن بكر البرساني بضم الموحدة وسكون الراء ثم عملة
 ابو عثمان البصري صدوق يخطئ من التاسعة قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم) قال ابن الاثير في النهاية والذي ذهب اليه اكثر اهل العلم من الصحابة
 والتابعين واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه واحمل من ملك ذا رحم محرم عتق عليه ذكر كان او انثى وذهب الشافعي وغيره من الامة والصحابة والتابعين

حل ثلثا عقبة بن بكر التيمي البصري وغير واحد قالوا اثنان محمد بن بكر التيمي عن حماد بن سلمة عن قتادة وعاصم الاحول عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذارح محرم فهو حر ولا تعلم احدا ذكر في هذا الحديث عاصم الاحول عن حماد بن سلمة عن حماد بن بكر والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقد روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذارح محرم فهو حر رواه ضمرة بن ربيعة عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث وهذا حديث خطا عند اهل الحديث باب ما جاء من زرع في ارض قوم بغير اذنهم حل ثلثا قتيبة ثنا شريك بن عبد الله النخعي عن ابي اسحاق عن عطاء بن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من زرع في ارض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ابي اسحاق الا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحق وسالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال لا اعرف من حديث ابي اسحاق الا من رواية شريك قال محمد ثنا معقل بن مالك البصري ثنا عقبة بن الاصم عن عطاء بن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه

الانه يثبت عليا ولا يابا والامهات ولا يثبت عليا غيرهم من ذوي قرابته وذهب مالك الى انه يثبت عليه الولد والولدان والامهات ولا يثبت غيرهم انتهى قال البيهقي واقفنا ابن خزيمة في بني الاعام انهم لا يثبتون بحق الملك واستدل الشافعي ومن وافقه بان غير الولدين والاكد لا يتعلق بها رد الشهادة ولا يجب بها النفقة مع اختلاف الذين فاشبه قرابة ابن العم وبانه لا يصيبه فلا يثبت عليه بالقرابة كابن العم قال الشوكاني لا يخون نصب مثل هذه الاقيسة في مقابلة حديث سمره وحديث ابن عمر مما لا يلتفت اليه منصف ولا يعتد رعاهما بما فيهما من المقال ساقط لانهما يتعاضدان فيصلحان للاحتجاج انتهى كلام الشوكاني قوله رواه ابن خزيمة

ضمرة بن ربيعة عن هذا الحديث قال الحافظ بن ربيعة الفلسطيني ابن عبد الله اصله دمشق صدوق يرمي قليلا من التاسعة انتهى وفي الخلاصة وثقه احمد وابن معين والنسائي وابن سعد وهو حديث خطا عند اهل الحديث وقال النسائي حديث منكر وقال البيهقي وهم فيه ضمرة والحفوظ بهذا الاسناد نهي عن بيع الولاء وعن هبته وروى الحاكم هذا بان روى من طريق ضمرة الحديثين بالاستناد الواحد وصححه ابن خزم وعبد الحق وابن القطان كذا في التلخيص حديث ابن عمر هذا اخبرنا ابن خزيمة والنسائي والحاكم من طريق ضمرة قوله ذكرها الترمذي باب من زرع في ارض قوم بغير اذنهم قوله (فليس له من الزرع شيء) يعني ما حصل من الزرع يكون نصيبا الارض ولا يكون لصاحب البذر الا بذره واليه ذهب احمد وقال غيره ما حصل من الزرع فهو لصاحب البذر وعليه نقصان الارض كذا نقله القاري عن بعض العلماء الخفية ونقل عن ابن الملك انه عليه اجرة الارض من يوم غصبها الى يوم تفرقها انتهى قلت ما ذهب اليه الامام احمد هو ظاهر الحديث (وله نفقته) اي ما انفقه انفا على الزرع من الثمرة في الحرت والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فقد رقيته ويسلمها المالك والظاهر الاول قوله هذا حديث حسن غريب وضعفه الخطابي ونقل عن البخاري تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه وضعفه ايضا البيهقي وهو من طريق عطاء بن ابي رباح عن رافع قال ابن زهرة لم يسمع عطاء من رافع وكان موسى بن هارون يضعف هذا الحديث ويقول له يرويه غير شريك ولا رواه عن عطاء غير ابي اسحاق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو من الخطا في التلخيص والحديث اخرجه الخمسة الا النسائي كذا في المنتقى قوله والعمل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق قال ابن رسلان قد استدلل به كما قال الترمذي احمد على ان من زرع بذرا في ارض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو اما ان يسترجعها مالكا وما يخلها بعد حصاد الزرع او ليسترجعها والزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها بعد حصاد الزرع فان الزرع لغاصب الارض لا تعلم فيها خلافا وذلك لانه نماء ماله وعليه اجرة الارض الى وقت التسليم وضمان نقص الارض وتسوية خضرها وان اخذ الارض صاحبها من الغاصب الزرع قائم فيها لم يملك اجبارا للغاصب على قلعه وخير المالك بين ان يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له او يترك الزرع للغاصب بهذا اقال ابو عبيد وقال الشافعي واكثر الفقهاء ان مائة الارض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم الحق ويكون الزرع للمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراه الارض ومن جملة ما استدلل به الاولون ما اخرجه احمد وابوداود والطبراني وغيرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى مزارعا في ارض ظهين فاجبه فقال ما احسن زرع ظهين فقالوا انه ليس لظهير ولكنه لفلان قال فخذوا زرعكم وروا عليه نفقته فدل على ان الزرع تابع الارض ولا يخون حديث رافع بن خديج ان خص من قوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم الحق مطلقا فيبقى العام على الخاص وهذا على فرض ان قوله ليس لعرق ظالم الحق يدل على ان الزرع لرب البذر فيكون الراجح ما ذهب اليه اهل القول الاول من ان الزرع لصاحب الارض اذا استرجع ارضه والزرع فيها ما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث انه ايضا لرب الارض ولكنه اذا صرح بالاجماع على انه للغاصب كان محصا هذه الصورة وقد روى عن مالك واكثر علماء المدينة مثل ما قاله الاولون وفي الجوزان مالكا والقاسم يقول ان الزرع لرب الارض واحتج لما ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وسلم الزرع للزراع وان كان غاصبا ولما وقف على هذا الحديث فينظر فيه وقال ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم الحق ورد في الخرس الذي لم يترك مستطيل في الارض حديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع ارجح لان بناء العام على الخاص أولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة انتهى كلام الشوكاني قوله قال محمد هو الامام البخاري وثنا معقل

باب لمجاوف الخلف والنسوبة بين الولد حل ثنا أحمد بن علي سعيد بن عبد الرحمن الخزرجي العنبري واحد قالا ثنا سفيان عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن
وعن محمد بن النعمان بن كثير بن زيد عن النعمان بن بشير بن أبي نخل ابنه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله اكل ولدك فقلت مثل ما
حكيت هذا قال لا قتال فأردده هذا حديث حسن صحيح وقد روي عن غير وجه عن النعمان بن بشير والعمري عن ابي عبد الله بن عبد الله بن النعمان بن كثير بن زيد
بين الولد حق قال بعضهم ليسوي بين ولدته حتى في القبلة وقال بعضهم ليسوي بين ولدته في الخلف والعطية الذكورية والنفقة سواء وهو قول سفيان الثوري
وقال بعضهم النسوبة بين الولد ان يعطى الذكور مثل حظ الانثيين مثل قسمة الميراث وهو قول احمد وسحاق باب ما جاء في الشفعة حل ثنا علي
ابن حجر ثنا اسمعيل بن عتيق عن سعيد بن قتادة عن الحسن بن سمره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جار الدار حن بالدار قال ابراهيم بن ابراهيم
عن الشريد والي مرام والنس حل ثنا سمره حسن صحيح وقد روي عيسى بن يونس عن سعيد بن ابراهيم عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروي عن سعيد بن ابراهيم عن قتادة عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحيح عند اهل العلم حديث الحسن بن سمره عن سمره ولا تعرف حديث
قتادة عن انس الا من حديث عيسى بن يونس حديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن الشريد عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
هو حديث حسن وروي ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعت عمرا يقول كل الحرثيين عندي صحيح باب
ما جاء في الشفعة للغائب حل ثنا فقيهة ثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الجار احق بشفعته ينتظر به وان كان

[illegible]

غائبا اذا كان طريقهما واحدا هذا حديث حسن غريب ولا تعلم احدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر وعبد الملك وهو ثقة ما روى عن اهل الحديث لا تعلم احدا تكلم فيه غير شعبة من اجل هذا الحديث وقد روى وكيع عن شعبة عن محمد بن عبد الملك هذا الحديث وروى عن ابن المبارك عن سفيان الثوري قال عبد الملك بن ابي سليمان ميزان يعنى في العلم والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم ان الرجل احق بشفعته وان كان غائبا فاذا قدم فله الشفعة وان تجاوز ذلك فباب اذا حدث الحدود ووقعت السهام فلا شفعة لحمل ثمة عبد بن محمد ثمة عبد الرزاق ثمة عمر عن الزهري عن ابى سيدة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة هذا الحديث حسن صحيح وقد رواه بعضهم مرسل عن ابى سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان به يقول بعض فقهاء التابعين مثل عمر بن عبد العزيز وغيره وهو قول اهل المدينة منهم يحيى بن سعيد الانصاري وربيعة ابن ابى عبد الرحمن ومالك بن انس وبه يقول الشافعي واحمد وابو حنيفة لا يرون الشفعة الا للخيطة ولا يرون للجار شفعة اذا لم يكن خليفها وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الشفعة للجار واحتجوا بالمحدث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جابر الدار احق بالدار وقال الجار احق ببقية الدار وروى ابراهيم بن ميسرة عن عمر بن الخطاب عن ابى رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم اخبره الجارى وبغيره بلفظ الجار احق ببقية وفيه قصة سمعت محمد يقول كلاما بين عند صحيح قال حافظ الفتح يحتمل ان يكون سمعه من ابيه ومن ابى رافع انتهى **باب ما جاء في الشفعة لغائب** قوله **لنبار احق بشفعته** اي شفعة جارة كما في رواية ابى داود **يبتلع** بصيغة المجهول ربه اي الجار قال ابن رسلان يحتمل انتظار الصبي بالشفعة حتى يبلغ وقد اخرج الطبراني في الصغير والاصغر عن جابر ايضا مر فوعا الصبي على شفعت حتى يدرك فاذا ادرك فانشاء لخذول ان شاء ترك وفي اسناد عبيد الله بن ربيع كذا في النيل قلت قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبد الله بن ربيع قال الدارقطني ليس بمتروك وقال ابن عدى ليس بحجة وهو قاضى ترو عامة احد بثة ليست بمذركة انتهى رواف كان غائبا بالروادان وصلىة قال الطبراني في شرح المشكوة باشارات الراى في الترمذي وادود ابن ملحمة والدارمي وجامع الاصول وشرح السنة وباسقاطها في نسخ المصايب والاول وجه راذا كان طريقهما واحدا **باب الجارين** اوله **الدين قوله** **هذا حديث حسن غريب** ورواه احمد وابو داود وابن ملحمة والدارمي **قوله** **لا تعلم احدا تكلم فيه غير شعبة** من اجل هذا الحديث قال الذهبي في الميزان عبد الملك بن ابي سليمان احد الثقات المشهورين تكلم فيه شعبة لتفرد عن عطاء بن جابر الشفعة للجار قال وكيع سمعت شعبة يقول لورد وعبد الملك حديث اخر مثل حديث الشفعة لطرح حديثه وقال ابو قدامة السرخسي سمعت يحيى القطان لورد وعبد الملك حديثا اخر كحديث الشفعة لورد حديثه وروى احمد بن ابراهيم عن يحيى ثقة وقال احمد حديثه في الشفعة منكر وهو ثقة انتهى قال المنذرى بعد نقل كلام الترمذي وقال الامام الشافعي يخاف ان لا يكون محمد وابو سيدة حافظا وكذلك ابان الزبير ولا يعارض حديثهما بحديث عبد الملك وسئل الامام احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر وقال يحيى لم يحدث به اهل عبد الملك وقد انكره الناس عليه وقال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا اعلم احدا رواه عن عطاء غير عبد الملك تفرد به ويروى عن جابر خلاف هذا اخر كلامه وقد اخرج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك واستشهد به البخاري ولم يخرجوا لهذا الحديث ويشبه ان يكون تاريخا تفرد به وانكارا لاثمة عليه وجعله بعضهم دايما لعبد الملك ادرجه عبد الملك في الحديث انتهى كلام المنذرى **قوله** **فاذا قدم فله الشفعة** وان تجاوز ذلك فباب وظاهر الحديث انه لا يجب عليه السائر حتى يبلغه الطلب او البعث برسول كما قال مالك فقال بعض اهل العلم انه يجب عليه ذلك اذا كان مسافة غيبته ثلاثة ايام فساد فيها وان كانت المسافة فوق ذلك لم يجب **باب** اذا حدث الحدود ووقعت السهام فلا شفعة **قوله** **راذا وقعت الحدود** اعاد اقيم الملك المشاورة ووقعت الحدود اي الحواجز والنهايات قال ابن الملك اي عينت وظهر كل واحد منها بالقسمه والا فرائز وصرقت **بصيغة المجهول** اي يثبت (الطريق) بان تعددت وحصل لكل نصيب طريق مخصوص قال في النهاية صرقت الطريق اي يثبت مصاريفها وشوارعها كما نه من الصررف او الصريف انتهى وقال ابن مالك معنا خلصت وبانت وهو مشتق من الصررف بكسر الهمزة والحاء من كل شئ كن في الفتح فلا شفعة استدلل بهذا الحديث على ان الشفعة لا تنبت الا بالخطبة **باب الجار** قوله **هذا حديث حسن صحيح** ماخرجه احمد والبخاري **قوله** **وبه يقول الشافعي واحمد وابو حنيفة لا يرون الشفعة الا للخيطة لا يرون للجار** شفعة اذا لم يكن خليفها واستدلوا بحديث جابر المذكور واستدلوا ايضا بان الشفعة تنبت على خلاف الاصل لعنى معدوم في الجار وهو ان الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذ به فذهبت الحاجة الى مقامته فيدخل عليه الصغر بشفقة قيمة ملكه وهذا لا يوجد في المقسوم وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الشفعة للجار وبه قال ابو حنيفة واصحابه واستدلوا بالحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جابر الدار احق بالدار قد تقدم هذا الحديث في باب ما جاء في الشفعة وروى الجار احق ببقية الدار بغير السين المهمة والقاف وهي ناسكاتها وهو القرب والملاصقة اخبره البخاري عن عمر بن الخطاب قال وقعت على سعد بن ابوقاص فجاء المسجون بخمسة فوضع يده على احدي منكبي ائجابوا ابرافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا سعد اتبع منى يبيت في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها فأتا المسجون والله ثبتت عنهما فقال سعد والله لا ازيدك على اربعة آلاف مجة او مقطعة قال ابو رافع لقد اعطيت بهما خمسمائة دينار ولو لا اني سمعت رسول الله

حمزة السكوني قال الخرجي في الخلاصة تسمى بذلك الحلاوة كلامه انتهى قال في القاموس السكري بالضم وتشديد الكاف معرب يشكر وقال الحافظ ثقة فاضل عن عبد العزيز بن ربيع) بضم الراء وفتح الفاء مصغرا (عن ابن أبي مليكة) بالتصغير هو عبد الله بن أبي مليكة من مشاهير التابعين وعلماءهم وكان قاضيا على عهد ابن الزبير قال في الشفعة في كل شيء) استدلل به من قال بثبوت الشفعة في كل شيء مما يمكن نقله أولا لكن الحديث معلول بالإرسال **قوله** (وهذا أصح) أي كونه مرسلا أصح قال الحافظ في الفهرست والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شيء ورجالها ثقات إلا أنه اعل بالإرسال وأخرج الطحاوي له شاهدا من حديث جابر باسناد لا بأس برواياته انتهى **قوله** (وقال أكثر أهل العلم إنما تكون الشفعة في الدور والأرضين ولم يردوا الشفعة في كل شيء) واحتجوا بجعل جابر مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل شيء لم تقسم ربعة أصح أهل الحديث رواه مسلم قال القاري في هذا الحديث كذا لا يعلم أن الشفعة لا تثبت إلا فيما لا يمكن نقله كالأرض والدور واللبنة ون ما يمكن كالأمتعة والدواب وهو قول عامة أهل العلم انتهى واحتجوا أيضا بحديث سمرة المذكور في الباب بحديث عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بين الشركاء في الأرضين والدور رواه عبد الله بن أحمد في المستدرج وهو من روايته إسناده صحيح عن عباد لم يدر كره (وقال بعض أهل العلم الشفعة في كل شيء) وبه قال مالك في رواية وهو قول علماء وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المتفوقات كذا في الفهرست واحتج من قال بثبوت الشفعة في كل شيء

حدثني ابن عباس الذي كوفي الباب وقد عرفت انه معطل بالارسل **باب** ما جاء في اللقطة وضالة الابل والغنم اللقطة الشيء يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجر زغيره وقال الزمخشري في الفائق اللقطة بفتح القاف والعامة تشكها كن قال وقد خرم قيل بانها يا سكوت قال ولما يا الفتح فهو اللانظ قال لا زغير هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح ان في الفتح والضال في الحيوان كاللقطة في غيره **قوله** (عن سويد) بالتصغير بن غفلة بفتح الحجة والغاء ابو امية الجعفي تابعي كبي مضموم ادرك النبى صلى الله عليه وسلم وكان في زهرته رجلا على الصدقة في زهرته ولم يره على الصحيح وقيل انه صل خلفه ولم يثبت واما قدم المدينة حين نقصوا ايدى بهم من دفنه صلى الله عليه وسلم ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين او بعدها قال خرجت اى في غزاة كما في رواية البخارى مع زيد بن صوحان بضم الصاد المهملة وكون الواو بعدها مهملة تابعي كبي مضموم ايضا وسمان بن ربيعة هو الباهلي يقال له حجة ويقال له سلمان الخيل الخبز بهاء وكان اميرا على بعض المغازى فتوح العراق في عهد عمر وعثمان (قالا) اى زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة ردة) وفي رواية البخارى القبة (تاكله السباع) كانه كان من الجمل او مثله اياكله السباع (لاخذنه ولاستعنت به) وفي رواية البخارى ولكن ان وجدت صاحبها ولا استعنت به فقدمت على ابنى بن كعب) وفي رواية البخارى فلما جئنا

في حديث سوطا قال ابن مزي في حديثه فالتقطت سوطا فلأخذته قال دعه فقلت لا أدعه تاكله السباع لأخذه فلا ستمتعت به فقلت من علي بن أبي كعب
فألتفت عن ذلك وحديثه الحديث فقال الحسن بن علي بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم صرة فيها مائة دينار قال فالتفت بها فقال لي عمر بن الخطاب
حولا فإجل من يعرفها ثم أتيتها بها فقال عرفها حولا آخر ففكرتها حولا ثم أتيتها فقال عرفها حولا وقال الحسن بن علي أنها وعاءها وكاءها فإذا جاء
طالها فأخبرك بعديتها وعاءها وكاءها فإفادها اليه وإلا فاستمتع بها هذا حديث حسن صحيح حديثنا ثمانية ناسا اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن يزيد بن مولى النبت عن زيد بن خالد الجهني أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أعرها وكاءها و
وعاءها وعفاصها ثم استيق بها فإن جاء ربها فإفادها اليه فقال يا رسول الله فضالة الغنم فقال أخذها فأناها لك أو لأخيك أو للذئب فقال يا
رسول الله فضالة الأبل قال تغضب النبي صلى الله عليه وسلم حتى لحمت وجنتاه وأحمر وجهه فقال مالك ولها معها جذاؤها وسقاها حتى يلقى ربها
وفي الباب عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمرو الجارود بن العلي وعياض بن حماد وجري بن عبد الله حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح وقد روي
عنه من غير وجه وحديث يزيد بن مولى النبت عن زيد بن خالد حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه

بجنا فمريت بالمدينة فالتفت لي ابن كعب (فقال الحسن) أي فيما فعلت (وقال الحسن) أمر من الأحصاء رعدتها أي عداها ووعاءها الوعاء بكسر الراء والمد ما
يحمل فيه الشيء سواء كان من جلد أو خرف أو خشب أو غير ذلك (وكاءها) الوعاء بكسر الراء والمد الخيط الذي تشد به الصورة وغيرها قوله (هذا حديث حسن
صحيح) وأخرج أحمد ومسلم قوله (ثم أعرها وكاءها) في النهاية الوعاء هو الخيط الذي تشد به الصورة والكيس ونحوها (ووعاءها) تقدم معناه (وعفاصها)
بكسر الراء أي وعاءها في الفائق العفاص الماء الذي يكون فيه اللقطة من جلد أو خرق أو غير ذلك قال ابن الملك وإنما يعرفها ليعلم صدق وكذب من يدعيها
في شهر السنة اختلفوا في تأويل قوله أعرها عفاصها في أنه لو جاء رجل وأدعى اللقطة وعرف عفاصها وكاءها هل يجب الدفع إليه فذهب مالك وأحمد إلى أنه
يجب الدفع إليه من غير بينة أذهب المصنف من معرفة العفاص والوكاء وقال الشافعي أصحاب الرخصة راحل العفاص والوكاء والحد والوزن
ودفع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا يبينه لأنه قد يصيب في الصفة بأن يبيع الملتقط يصفها فعلى هذا أن تأويل قوله أعرها عفاصها وكاءها كذا
تختلط به اختلاط لا يمكنه التمييز إذا جاءها ما كان في الرقعة قلت قد وقع في حديث ابن كعب عند مسلم وغيره فإن جاء أحد بخبرك بعد جهاد وعاءها
ووكاءها فاعطها أي أياه قال الحافظ الفخر وقد أخذ بظاهر هذه الزيادة مالك والحمد وقال الرخصة والشافعيان وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ولا
يجوز على ذلك الأبيينة لأنه قد يصيب الصفة وقال الخطابي إن صحت هذه اللقطة لم يميز عن غيرها وهي فائدة قوله أعرها عفاصها وكاءها فلا احتياط مع
له بر الراء الأبيينة قال وتأويل قوله أعرها عفاصها على أنه امره بذلك لثلاث مقتضيات له أول كون الرعي فيها معلومة قال الحافظ صحت هذه الزيادة
فتعين المصداق لها انتهى قلت قد ذكر وجه صحة هذه الزيادة في الفتح من شاء الوقوف على ذلك فليرجع إليه (فإن جاءها) أي مالك اللقطة (فأفادها اليه) فيه
دليل على بقاء ملك مالك اللقطة فلا من أباحتها بعد الحول بلا ضمان (فضالة الغنم) بتدبير اللام أي غايتها وأمرها ولكنها مبتدأ أخبره محذوف أي ما
حكها أمي لك أي أن أخذتها وعرفتها ولم تجد صاحبها فإن كان تمكها (أو لأخيك) يريد به صاحبها والمعنى أن أخذتها فظهر ما لكها فهو له وأزكتها
فاتقن أن صادفها فهو أيضا له وقيل معناه أن لم تلفظها بلفظها غير شر والدليل أن بالهمزة وأبداله أي أن تركت أخذها الذي ثبت وفيه تحريض على التلقاها
قال الطيبي أي تركتها ولم يتفق أن يأخذها غيرك يأكله الذئب غالبا نبه بذلك على جواز التلقاها وتمكها وعلى ما هو العلة لها وهي كونها معرضة للضياع
ليدل على إطلا هذا الحكم في كل حيوان يجوز عن الرعي بخلاف راع أحمرت وجنتاه أي خداه (أو أحمر وجهه) شك من الراوي (مالك ولها) أي ثقتك ولها قيل
ما شئت معها أي أتركها ولا تأخذها معها (كاءها وسقاؤها) الحاء أو بالمد النعل والسقاء بالكسر القرية والمراد هنا بطنها كرسها فإن فيها رطوبة
يكفي أيا ما كثرة من الشرب فإن الأبل قد يتجمل من الظاء ما لا يتحمل سواه من البهائم ثم أراد أنها تقوى على المشي وقطع الأرض وعلى قصد المياه وورودها رعى
الشجر والامتناع عن السباع المفترسة قوله وفي الباب عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمر في حاشية النسخة الأحمدية كذا في أكثر النسخ وفي نسخة صحيحة
عبد الله بن عمرو بالواو وعليه يدل بعض القرائن انتهى قلت الأمر كما في هذه الحاشية والجارود بن العلي وعياض بن حماد وجري بن عبد الله (أما حديث
ابن كعب فأخرجه أحمد ومسلم وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي فأخرجه أحمد ومسلم وعليه) وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي فأخرجه أحمد ومسلم وعليه
وأبو داود وأما حديث الجارود فخرجه الدارمي عند قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضالة المسلم حرق النار وأما حديث عياض بن حماد فأخرجه أحمد وأبو داود
والنسائي وابن ماجه وأما حديث جري بن عبد الله فأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه فروا بلفظ لا يواي الضالة إلا ضال قوله (هذا حديث زيد بن خالد
حديث حسن صحيح) وأخرج الشيخان (وحديث يزيد بن مولى النبت عن زيد بن خالد حديث حسن صحيح) وقد روي عنه من غير وجه الظاهر أن هذا انكار قوله
(وخصوصا في اللقطة إذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها) أن يتفق بها وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم وإلا فاستمتع بها وما

والعمل على هذا عند بعض اهل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم رخصوا في اللقطة اذا عرفها سنة فلم يجز من يعرفها ان ينتفع بها وهو قول الشافعي
والاحمد والصحاح وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يعرفها سنة فان جاء صاحبها والاقتضى بها وهو قول سفيان الثوري وعبد
ابن المبارك وهو قول اهل الكوفة لم يردوا صاحب اللقطة ان ينتفع بها اذا كان غنياً وقال الشافعي ينتفع بها وان كان غنياً لان ابن بن كعب اصحاب
عليه عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فيها مائة دينار فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها ثم ينتفع بها وكان ابن كثير المال من ميسير اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها فلم يجد من يعرفها فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ياكلها فلو كانت اللقطة لم تاكل الا لمن
تقبل له الصدقة لم تاكل الا على بن ابي طالب لان علي بن ابي طالب اصحاب دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفه فلم يجد من يعرفه فامر النبي
صلى الله عليه وسلم باكله وكان علي لا تاكل له الصدقة وقد رخص بعض اهل العلم اذا كانت اللقطة يسيرة ان ينتفع بها ولا يعرفها وقال بعضهم اذا كان
دون دينار رخص فيها قدر حجة وهو قول احق بن ابراهيم

وما في معناه قال الحافظ في الفتح قوله والا فاستنفقها استدلال به على ان المتقط يتصرف فيها سوا مكان غنياً فمقدراً وعن أبي حنيفة ان كان غنياً تصدق بها وان
صاحبها فقير بين امضاء الصدقة او تعريه قال صاحب الهداية الا ان كان ياذن الهمام فيجوز للغني كما في قصة ابي بن كعب وبهذا اقال عمر وعلي وابن مسعود
وابن عباس وغيرهم من الصحابة والمتابعين وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يعرفها سنة فان جاء صاحبها والا تصدق بها وهو
قول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وهو قول اهل الكوفة استدلالهم بحديث عياض بن حمار وفيه وان لم يجز صاحبها فهو مال الله يؤتاه من يشاء رواه
احمد وابن ماجه قال الشوكاني استدلال به من قال ان المتقط يملك اللقطة بعد ان يعرف بها كلاً وهو ابو حنيفة لكن بشرط ان يكون فقيراً وبه قالت ابو داود
واستدلوا على اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث فهو مال الله قالوا وما يضاف الى الله انما يتذكر من يستحق الصدقة ونذهب للمجهول الى انه يجوز له ان يصرفها في
نفسه بعد التعريف سواء كان غنياً او فقيراً لطلاق الأدلة الشاملة للغني والفقير كقوله فاستمتع بها وفي لفظ في كسبيل مالك وفي لفظ فاستنفقها وفي لفظ
في ذلك **واجابوا** عن دعوى الاضافة بمعنى اضافة المال الى الله في قوله فهو مال الله تدل على الصرف الى الفقير بان ذلك لا دليل عليه فان الاشياء كلها
تضاف الى الله قال الله تعالى والقرآن من مال الله الذي انا انتمى وقال الشافعي ينتفع بها وان كان غنياً وهو قول المجهول كما عرفت (كان ابي بن كعب اصحاب

عليه عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فيها مائة دينار فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرفها ثم ينتفع بها وكان ابن كثير المال من ميسير اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام اخرجه حديث ابي بن كعب هذا الترمذي في هذا الباب واخرجه ايضا احمد ومسلم وميسيرهم مرسوق في القاموس البر بالضم وبضمين واليسار
واليسارة والميسرة مثناة السنين السهولة والغنى والميسرة او اسراراً واذا غنى فهو من رخصه ميسير انتهى وقول الشافعي وكان ابن كثير المال قد اعترض عليه
بحديث ابو طلحة الذي في الصحيحين حيث استشار النبي صلى الله عليه وسلم في صدقته فقال اجعلها في فقره اهلك فاجعلها ابو طلحة في ابن بن كعب وحسان وغيرهما
ولجواب عنه ان ذلك كان في اول الحال وقول الشافعي بعد ذلك حين فقت الفتح كذا في التلخيص فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ياكلها وهذا دليل على انه يجوز
للفقير ينتفع باللقطة واجاب من قال بعدم جوازها بانه انما جاز لابي بن كعب الانتفاع بها لانه صلى الله عليه وسلم قد كان ادن له بالانتفاع بها واذا اذن الامام
يجوز للفقير الانتفاع باللقطة **قلت** هذا الجواب انما يتمشى اذا ثبت عدم جواز الانتفاع باللقطة للغني بدليل صحيح فلو كانت اللقطة لم تاكل الا لمن تاكل له الصدقة
لم تاكل الا على بن ابي طالب لان علي بن ابي طالب اصحاب دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفه فلم يجد من يعرفه فامر النبي صلى الله عليه وسلم باكله ياتي
تخريج حديث علي هذا عن طريق ركان على لا تاكل له الصدقة وهذا ايضا دليل على جواز الانتفاع باللقطة للغني وقد رخص بعض اهل العلم اذا كانت اللقطة

يسيرة ان ينتفع بها ولا يعرفها الخ اخرج احمد وابوداود عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والجل واشباهه يلتقطه الرجل
ينتفع به وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بمترقة في الطريق فقال لا تاكلها الا في الخاف ان تكون من الصدقة لاكتها اخرجه الشيخان قال صاحب التنقيح فيه اربعة المحقرات
في الحال انتهى قال الشوكاني حديث جابر في سنده الغيرة بن زياد قال المنذرى تكلم فيه غير واحد وفي التقریب صدق له او هام وفي الخلاصة وثقة وكيع و
ابن معين وابن عدى وغيرهم وقال ابو حاتم شيخ لا يخرج به وقوله واشباهه يعني كل شيء يسير وقوله ينتفع به فيه دليل على جواز الانتفاع بما يوجد في الطريق
من المحقرات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها ثلاثة ايام لما اخرجه احمد والطبراني والبيهقي والمجزي جازي واللفظ لاحد من حديث يعلى بن مرة
مرفوعاً عن النقط لقطه يسيرة حبلاً او دماً او شبه ذلك فليعرفها ثلاثة ايام فان كان فوق ذلك فليعرفها ستة ايام زاد الطبراني فان جاء صاحبها فلا يلتصق
بها وفي سنده عمر بن عبد الله بن يعل وقدر صرح جماعة بضعة ولكنه قد اخرج له ابن خزيمة متابعة وروى عن جماعة وعمر بن حزم انه مجهول وزعم هو وابن القطا
ان يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو عجب منهما لان يعلى صحابي معروف والصحيحة قال ابن رسلان ينبغي ان يكون هذا الحديث معرولاً
به لان رجال اسناده ثقات وليس فيه معارضة للاحاديد الصحيحة تعرف سنة لان التعريف سنة هذا اصل الحكم به عزيمة وتعرف الثلاث رخصة تيسيراً

حل ثنا محمد بن بشير ثنا أبو بكر الخفائي ثنا النخعي ثنا ابن عثمان ثنا سالم بن أبي النضر عن أبي بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال عرفها سنة فإن عرفت فأتها وإلا فاعرف عفاصها وكامها وعدّها ثم كلها فإن جاء صلحها فأؤدها هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وقال أحمد بن حنبل صحيح في هذا الباب هذا الحديث والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم رخص في اللقطة إذا عرفها سنة فلم يجز من يعرفها أن ينتفع بها وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق باب ما جاء في الوقف حل ثنا علي بن مجزي ثنا اسمعيل بن إبراهيم عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال أصاب عمر أرضاً فحضر فقال يا رسول الله أصبت ما لا يحب ما لا نطق أنفس عندى منه فأنكر من قال أنشدت حبست أصلها وتصدت بها قصدت بها ثم أنها لا يبيع أصلها ولا يورث ولا يورث تصدق بها في الفقراء والقريب وفي الوقف وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لأجّاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صدقها غير متمول فيه قال فلذكرته لعمد بن سيرين فقال غير متأمل

للمتقطان المتقط السيرة يشق على المتعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحداً لا يقطع للسيرة والرخصة لا تعارضاً عظيمة بل لا تكون إلا مع بقاء حكم الأصل كما هو مقرر في الأصول وثوبت تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد عن علي بن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم بدينا رجلاً في السوق فقال النبي صلى الله عليه وسلم عرفه ثلاثاً ففعل فلما يجلب أحد يعرفه فقال كله اتقى وينبغي أيضاً أن يقيد مطلق الاستفاد المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز للمتقطان شتق بالحقيير إلا بعد التعريف به ثلاثاً أحداً المطلق على المقيد وهذا إذا لم يكن ذلك الشيء الحقيراً ما كولا فإن كان ما كولا جاز أكله ولم يجز للتعريف به أصلاً كالتمرة ونحوها لحديث النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين أنه لم يمنع من أكل التمرة الأخشية أن تكون من الصدق ولولا ذلك لأكلها وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها وجدت تمرّة فأكلتها وقالت لا يجب الله الفساد قال في الفهم يعني أنها لو تركها فلم يرد فتوكل بنفسه قال وجاز أكلها هو المجرم به عند أكثر اتقى ويمكن أن يقال أنه يقيد حديث التمرة بحديث التعريف ثلاثاً كما قيد به حديث الاستفاد وكنهها لم تجز للمسلمين عادة بمثل ذلك وإيضاً الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم لاكلها أي في الحال وبعد كل البعد أن يريد صلى الله عليه وسلم حكمه بعد التعريف بها ثلاثاً وقال أهل العلم في مقدار التعريف بالحقيير فحكي في البحر عن زيد بن علي والناصر القاسمية والشافعي أنه يعرف به سنة كالكتير وحكي عن المؤيد بالله والإمام يحيى وأصحاب أبي حنيفة أنه يعرف به ثلاثة أيام واختار الألو لوت بقوله صلى الله عليه وسلم عرفها سنة قالوا لو لم يفصل واختار الآخرون بحديث يعلى بن مرة وحديث علي وجعلوها مخصصين لعدم حديث التعريف سنة وهو الصواب لما سلف قال الإمام المهدي قلت لأقوى تخصيصاً بما أمر المحرم اتقى يعني تخصيص حديث الست بحديث التعريف ثلاثاً انتهى كلام الشوكاني قوله (عن أبي سعيد) بضم الموحدة وسكن السين الملهمة وبن سعيد المدني العابد مولد ابن الحضرمي ثقة جليل من الثمانية (فإن عرفت) بصيغة المجهول أي اللقطة (فأدها) أي إذا لفظتها إلى ربها بالمعروف (ثم كلها) أي بعد التعريف إلى سنة وفيه أنه يجوز للمتقطان يأكل اللقطة ويتصرف فيها وإن كان غنياً لا يملك الحديث ولا يجب عليه أن يتصدق بها قول (هذا حديث حسن صحيح) وأخرج الشافعي (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم) قد تقدمت هذه العبارة بعينها في مكررة وليس في تكرارها ذاتية بل باب ما جاء في الوقف قوله (أصاب عمر) أي صادف في نصيبه من الغنمة (أرضاً فحضر) أي أرضاً فحضر بها المسماة بفتح الحاء وفتح الميم وقيل لا يكون الميم بعدها غير معجمة لم أصب ما لا نطق أنفس عندى منه فأنكر من قال أنشدت حبست أصلها وتصدت بها ثم أنها لا يبيع أصلها ولا يورث ولا يورث تصدق بها في الفقراء والقريب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لأجّاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صدقها غير متمول فيه (في الفقراء) وفي المتن (فإن عرفت) أي عرفت (فأدها) أي أدها (ثم كلها) أي أكلها (فإن جاء صلحها) أي إذا جاء صلحها (فأؤدها) أي أؤدها (هذا حديث حسن صحيح) (باب ما جاء في الوقف حل) (ثنا علي بن مجزي) (ثنا اسمعيل بن إبراهيم) (عن ابن عون) (عن نافع) (عن ابن عمر) (قال أصاب عمر) (أرضاً فحضر) (فقال يا رسول الله) (أصبت ما لا يحب ما لا نطق أنفس عندى منه) (فأنكر من قال أنشدت حبست أصلها) (وتصدت بها قصدت بها ثم أنها لا يبيع أصلها ولا يورث ولا يورث تصدق بها في الفقراء والقريب وفي الوقف وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لأجّاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صدقها غير متمول فيه قال فلذكرته لعمد بن سيرين فقال غير متأمل

قال ابن عوف فحدثني به رجل آخر أنه قرأه في قطعة أديم أسمر غير متماثل ما لهذا حديث حسن صحيح قال اسمعيل وأنا قرأناها عند ابن عبيد الله ابن عمر فكان فيه غير متماثل ما له والعل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نعلم بين المتقدمين منهم في ذلك اختلاف في اجازة وقف الارضين وغير ذلك حل ثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به وولد صالح يدعوه هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في النجاء أن جرحها جبار حل ثنا أحمد بن منيع ثنا أسفدين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العجاء جرحها جبار والبائر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف المزني وعبادة الصامت حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه حل ثنا الأضاري ثنا معن قال قال مالك بن أنس وتفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم العجاء جرحها جبار يقول هذا لادنية فيه ومعنى قوله العجاء جرحها جبار فسر بعض أهل العلم قالوا العجاء الدابة المنكبة من صلحها فم أصابت في انقلابها فلا غرم على صاحبها والمعدن جبار يقول إذا احتقر الرجل معدنا فوقع فيه انسان فلا غرم عليه وكذلك البائر إذا احتقرها الرجل للمسبيل فوقع فيها انسان فلا غرم على صاحبها وفي الركاز الخمس فالركاز ما وجد من دفن أهل الجاهلية فمن وجد ركازا أدى منه إلى السلطان ما بقي منه فهو له

الحافظ الفقيه القائل هو ابن عوف بن ذلك الدار قطي من طريق أبي إسامة عن ابن عوف قال ذكرت حديث نافع لابن سيرين فكان أن أتته فقال غير متماثل ما له أي غير مجمع لنفسه منه راس مال قال ابن اثير أي غير جامع يقال مال مؤنث ومجد مؤنث أي مجزئ وأصل وأكذلك الشيء أصله انتهى وقال الحافظ التائيل أصل المال حتى كان عند قديمه وثلاثة كل شيء أصله قال ابن عوف فحدثني به رجل آخر الخ وقع في النسخة المطبوعة الأحمدية ابن عوف بالفاء وهو غلط في قطعة أديم أسمر قال في القاموس الأديم الجند أو حمرة أو مدبر غير قوله وهذا حديث حسن صحيح وأخرج الجبار في مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه قوله ولا تضر بين المتقدمين منهم في ذلك اختلاف في اجازة وقف الارضين وغير ذلك وجاء عن شريح أنه أنكر الخمس ومنهم من تأوله وقال ابن خزيمة لا يدين موخا له جميع أصحابه إلا زفر بن الهذلي فحكى الطحاوي عن عسوين أبان قال كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديث محمد بن عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عوف فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسع أحدا خلافة ولو بلغ أباح خيفة فقال به فخرج عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحاديثي كذا في الفتح قوله راقطع عنه عمله أي أعماله بدليل الاستئذان والمراد فائدة عمله لا نقطاع عمله هي لا يصل إليه الجور وثواب من شيء من عمله والأمر ثلاث فان لجرحها لا يقطع صدقة جارية بالجور بل من ثلث قال في الأذهار هو الوقف وشبهه مما يرد ونفعه (وعلم ينتفع به) أي يدموته وروى لصالح يدعو له قال ابن الملك قيد الولد بالصالح لأن الأجر لا يحصل من غير ذلك وإنما ذكر دعاءه تحويضا للولد على الدعاء له به قوله وهذا حديث حسن صحيح وأخرجه مسلم باب ما جاء في النجاء أن جرحها جبار قوله العجاء بفتح العين مراد سميت عجاء لأنها لا تنكح زوجها بضم الجيم وفتحها فالفتح مصدر وبالفهم الاسم رجاء بضم الجيم وتخفيف المرحمة أي هذا لا شيء فيه (والبائر) بالهمزة وسبيل رجاء فمن حفر بئر في أرضه أو في أرض ألباح وسقط فيه رجل لا فقه ولا عقل على الحافر وكذلك المعدن قاله الفاري والمعدن جبار ليس المراد أنه لا فقه فيه وإنما المعنوي من استاجر العمل في معدن مثلا فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره (وفي الركاز الخمس) الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وأخره زأى المال الدفون مأخوذ من الركن بفتح الراء يقال ركوه ركوه ركوه إذا دفنه فهو ركوز قوله وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف المزني وعبادة الصامت لينظر من يخرج أحاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وأخرج الجماعة قوله فإركازا وجد من دفن الجاهلية بكسر اللام المهملة وسكون الفاء بمعنى المدفون كالمذبح بمعنى المذبح وأما بالفتح فهو الصدف لا يراهنه دفن وجد ركازا أدى سنة الخمس قال البخاري في صحيحه قال مالك وابن إدريس الركاز دفن الجاهلية في قبيله وكثيره الخمس وليس المعدن ركاز وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن جبار وفي الركاز الخمس انتهى قال الحافظ قوله في قبيله وكثيره الخمس فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره وأما في الجديد فقال لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة والأول قول الجمهور وهو مقتضى ظاهر الحديث قوله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في المعدن جبار وفي الركاز الخمس أي غنما يربيهما انتهى قال البخاري وقال بعض الناس المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لا يعقل أن يكون المعدن إذا أخرج منه شيء قيل له فقد يقال لمن ذهب له الشيء ورجع كثير أو كثرة أركوت ثم ناقضه وقال لا بأس أن يكتبه ولا يؤخذ من الخمس انتهى قال الحافظ قوله وقال بعض الناس الخ قال ابن التين المراد ببعض الناس ابن خزيمة قال الحافظ ومثله من يريد به أباح خيفة وغيره من التكريمين من قال بذلك قال ابن بطال ذهب أبو خزيمة والتولي وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز وأخبرهم بقول العرب أركز الرجل إذا أصاب ركازا وهي قطع من الذهب يخرج من المعادن والحجة للجمهور بتفرقة النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركاز وأما اللطف فصح أنه غيره قال وما الزمومة البخاري القائل المذكور فيقال لمن ذهب له الشيء أركوت كثيرا وكثيره أركوت حجة بالغة لأنه لا يملك من الاشتراك في الإسماء لا اشتراك في المعنى إلا أن أوجب لك من يجب التسليم له و

باب ما ذكر في احياء الارض الموات حل ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب ثنا ايوب عن هشام بن عروة عن ابيه عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق هذا حديث حسن غريب حل ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب ثنا الثقف عن ايوب عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيى ارضا ميتة فهي له هذا حديث حسن صحيح وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل او العمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول احمد واسحاق وقالوا له ان يحيى الارض الموات بغير اذن السلطان وقال بعضهم ليس له ان يحييها الا باذن السلطان والقول الاول اصح وفي الباب عن جابر وعمر بن عوف، الترمذي جد كثير وسمة

قد اجموعوا على ان المال الموهب لا يجب فيه الخمس وان كان يقال له اركن كذلك المعدن وما قوله ثمة ناقض الخ فليس كما قال وانما اجاز له ابو خنيفة ان يكتفه اذا كان محتاجا بمعناه يتاول ان له حقا في بيت المال ونضيبا في الفم فاجاز له ان يأخذ الخمس لنفسه عوضا عن ذلك لانه اسقط الخمس عن المعدن اه وقد نقل الطحاوي المسئلة التي ذكرها ابن بطلان ونقل الصنائع انه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء وبهذا يجزه اعتراض البخاري والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب عند ان المعدن يحتاج الى العمل ومثونه ومعلومة لا تستقر لجهة بخلاف الركاز وقد جرت عادة الشرع ان ما غلظت مؤنة خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيادته وقيل ان جعل الركاز للخصس لانه مال كافر فغزل من وجده منزلة الغنائم فكان له اربعة اشخاصه انتهى **باب ما ذكر في احياء الارض الموات** بفتح الميم قال في النهاية الموات الارض التي لم تزرع ولم تعم ولا جرى عليه ملك احد ولا حيواؤها مباشرة عما رتها وتأثير في فيها قوله (من احيى ارضا ميتة) الارض الميتة هي التي لم تعم شجرتها عما رتها كالحياة وتعطيها بالركاب قال الزرقاني ميتة بالتشديد قال العراقي لا يقال بالتخفيف لانه اذا خفف تحذف منه تاء التانيث والتمية والموات والموتان بفتح الميم والموات التي لم تعم سميت بذلك تشبيهها بالميتة التي لا ينتفع بها لعدم الانتفاع بها بزرع او غرس او بناء او نحوها انتهى (رفعه) اعصار تلك الارض ملكة له سواء كانت فيها قرب من العمران ام بعد سواء اذن له الامام في ذلك ام لم ياذن وهذا قول الجمهور وعن ابو خنيفة لا يذن اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما قرب وضابط القرب ما بهل العمران اليه حاجة من دعي ونحوه **واخرج الطحاوي** وهو الجمهور مع حديث الباب بالقول على ما بهل البحر والنهر وما يصاد من طيور وحيوان فانهم اتفقوا على ان من اخذ او صاده يملكه سواء قرب او بعد سواء اذن الامام او لم ياذن كذا في الفتح قلت خالف ابو خنيفة صاحبنا فقال لا يقبل الجمهور وحجة الجمهور حديث الباب وما في معناه وهو الظاهر المخرج وقد قال الترمذي انه اصح **واستدل** ابو خنيفة بحديث الارض لله ورسوله ثم كره من يعدي فمن لمحي شيئا من موتات الارض فله رقيتها اخرج ابو يوسف في كتاب الخراج فانه اضاف الى الله ورسوله وكل ما اضيف الى الله ورسوله لا يجوز ان يختص به الا باذن الامام **قلت** لم اقف على سند هذا الحديث ولا ادري كيف هو وعلى تقدير صحته فالكبرى منوعة الحديث الباب ولقوله في هذا الحديث فمن احيى شيئا الخ فتفكر واستدل له ايضا بحديث ليس للمرء الا ما طابت به نفس امامه **قلت** هذا حديث ضعيف قال الترمذي في نصب الراية بعد ذكره رواه الطبراني وفيه ضعف من حديث معاذ انتهى (وليس لعرق) بكسر العين وسكون الراء وهو واحد عروق الشجرة (ظالم) قال المحافظ الفتح في رواية الاكثر بتوطين عرق وظالم لغتاه وهو راجع الى صاحب لعرق اولى لذي عرق ظالم او الى العرق اى ليس لعرق وظالم ويروى بالاضافة ويكنى الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الارض وبالأول جرم مالك والشاقى والازهرى وابن فارس وغيرهم وبالخطا في غلط رواية الاضافة انتهى قال في النهاية هو ان يحيى الرجل الى ارض قد احيىها رجل قبله فيغرس فيها غرسا غصبا يستوجب به الارض والرواية لعرق بالتوطين وهو على حذف المضاف اى لذي عرق ظالم فجعل العرق نفسه ظالما والمحق اصلحه او يكون الظالم من صفة صاحب العرق وان روى عرق بالاضافة فيكون الظالم صاحب العرق ولحق للعرق وهو واحد عروق الشجرة انتهى قوله (وهذا حديث حسن غريب) واخرجه ابو داود والنسائي وسكت عنه ابو داود واقر المنذرى تحسين الترمذي قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه النسائي قوله (وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم) مرسل هذا المرسل اخرجه ابو داود والنسائي ومالك قوله (وهو قول احمد واسحاق) وهو قول الجمهور كما تقدم (وقالوا) اى بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم (له) اى يجوز ان اراد احياء الارض الميتة (وقال بعضهم ليس له ان يحييها الا باذن السلطان) وهو قول ابو خنيفة وهو قال محمد في الموطأ بعد ذكر حديث الباب مرسل ان عمر بن الخطاب قال لعنه الله ما لفظه قال محمد بهذا ناخذ من احيى ارضا ميتة باذن الامام او بغير اذنه فهي له فاما ابو خنيفة فقال لا يكون له الا ان يجعلها له الامام قال وينبغي للامام اذا احيى اها ان يجعلها له فان لم يفعل لم تكن له انتهى قوله (وفي الباب عن جابر) اعلمه اشار الى ما اخرجه النسائي عنه بلفظ من احيى ارضا ميتة فله فيها اجر وما اكلت لعافية منها فهو له صدقة وعمر بن عوف الترمذي جد كثير) اخرج ابن ابي شيبة و البزار في مسندهما والطبراني في مسنده عن كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف عن ابيه عن جابر مر فوجعا بلفظ حديث سعيد بن زيد ورواه ابن عدى في الكامل و اعلمه بكتبه وضعفه عن احمد والنسائي وابن معين جدا كذا في نصب الراية (وسمى) لينظر من اخرج حديثه قوله (قال سالت ابا الوليد الطيالسي) وهو هشام

حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى قال سألت أبا الوليد الطيالسي عن قوله وليس لعرق ظالم حق فقال العرق الظالم الغاصب الذي يأخذ ما ليس له قلت
هو الرجل الذي يجرس في أرض غيره قال هو ذلك باب ملجاء في القطائع قلت لقتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن يحيى بن قيس المازني قال أخبرني
أبي عن ثمانية بن شراجيل عن يحيى بن قيس عن شريك بن أبي نعيم عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
رجل من المجلس أتى به فأقطع له الماء الجوف قال فأنزعه منه قال وسأله عن ما يحيى من الأراك قال ما لم تنك خفاف الأبل فأقر به
قتيبة وقال نعم حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر ثنا محمد بن يحيى بن قيس المازني عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
حسن غريب والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في القطائع يزون جائز أن يقطع الإمام لمن رأى ذلك حدثنا
محمد بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن بكاء قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أرضاً بصرى
قال محمد وثنا النضر عن شعبة وزاد فيه وبعث معه معاوية ليقطعها آية هذا حديث حسن صحيح باب ملجاء في

أبي عبد الملك الباهلي مرآة البصري الحافظ الإمام المجتهد قال أحمد متفق وهو أبو شيخ الإسلام ما أقدم عليه أحد من المحدثين قال البخاري ثمانية وسبع وعشرين
ومائتين قلت هو الرجل الذي يجرس في أرض غيره بتعدير هرة الاستفهام والقائل هو محمد بن المثنى (قال) أي أبو الوليد باب ملجاء في القطائع جميع
قطيعة تقول أقطعته أرضاً جعلتها له قطيعة والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعي من الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بملكوته من له يسبق إلى الحياة
والخصائص الأقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عياض أن الأقطاع توسيع الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك قال وأكثر ما يستعمل في
الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوز به أياها فيملكه أياها فيملكه وأما ما كان يجعل له غلته مدة انتهى كذا في الفتح قوله (قلت لقتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن يحيى
بن قيس) قرأ الترمذي هذا الحديث على شيخه قتيبة بالقراءة عليه وهذا أحد وجوه التحمل قال السيوطي في تدريب الراوي وإذا قرأ على الشيخ قالوا لا يخبرك
فلان وأخوه كقولك أخبرنا فلان والشيخ مصحح إليه فاهم له غير منك ولا مقر لفظاً صحيح السماع وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة ولا يشترط إطلاق الشيخ
بألا قرأ قوله نعم على الصحيح الذي قطع به جماهير أصحاب الفنون وشرط بعض أصحاب الشافعية والظاهر بين لفظه به انتهى كلام السيوطي قلت قد قرأ قتيبة
بعد قراءة الترمذي هذا الحديث عليه ونطق بقوله نعم كما هو مصرح في آخر الحديث (المأزني) منسوب إلى ما رتب بفتح الميم وسكون الهيم وكسر الراء وقيل بفتحها مؤتم
باليمن عن ثمانية: بضم المثلثة بن شراجيل بفتح الشين المعجمة عن سمي بضم السين المهملة وفتح الميم وتشديد الياء (بن قيس) قال الحافظ مجهول عن شريك
بضم الشين المعجمة وفتح الميم مصحفاً ابن عبد الدال إلى ما هو مقبول من الثالثة عن أبي بصير بن حمال بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم (وقد) أي قدم (استقطع)
أي سأله أن يقطع أياها (الماء) أي عدل الملم (فقطع له) لظنه صلى الله عليه وسلم أنه يخرج منه الملم بعل وكذا (فلمكان ولي) أي أدبر وقال رجل من المجلس وهو أنزعه
ابن حبان التميمي على ما ذكره الطبري وقيل أنه العباس بن مرداس (الماء العد) بكسر العين وتشديد الدال المهملة أي لادته الذي لا يقطع والعد المهيأ (قال)
أي الرجل قال ابن الملك والظاهر أنه أبيض الراوي قال القاري الأظهر أن ما قال هو الرجل ولا فكان حقه أن يقول فرجعه مني انتهى قلت عندى (أقطع)
قال هو شريك الراوي عن أبي بصير فتفكر (قال) أي مثبته الراوي (وسأله) أي الرجل النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المرقاة وقال الشيخ عبد الحق في اللغات أي سأل أبي بصير
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت الظاهر عندي هو ما قال الشيخ عن ما يحيى بصيغة المجهول من الأراك بيان لما وهو الملقط من الأرض على ما في القاموس
ولعل المراد منه الأرض التي فيها الأراك قال الظاهر للراوي من الحجة الأحياء إذا لم يجدوا في المعارف لا يجوز لأحد أن يخصه (مأزنته) بفتح الميم أي لمصله (خفاف الأبل)
معناه ما كان يحزل من المراعي والعمارات وفيه دليل على أن الأحياء لا يجوز بقرب العمارة لا يحتاج أهل البلد إليه لوعى ما يشتم عليه إليه أشار بقوله ما لم تنك
خفاف الأبل قال الأصبهاني الخفاف الجمل اللسان والعنى أن ما قرب من المرمى وقال الطبري رزقيل يحتمل أن يكون المراد به أنه لا يحيى ما يناله الأخفاف ولا شئ منها
الأوينا له الأخفاف كذا في المرقاة قوله (فأقر به) وهذا متعلق بقوله قلت لقتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن يحيى (أي) قال الترمذي الشيخ قتيبة
حدثنا محمد بن يحيى (أي) فأقر به قتيبة وقال نعم وهذا أحد وجوه التحمل وقد مر تفصيله في ابتداء الكتاب في فخرج قوله (فأقر به) الشيخ الثقة الأمين قوله (وفي الباب)
عن وائل (أسماؤه ابنة أبي بكر) المحدثين وأثنى فخره الترمذي في هذا الباب وأما حديث أسماؤه فخره ابنه (يعني) بلفظان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع للزبير
تخيلاً قوله (حدثنا أبي بصير بن حمال حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجة والدارمي قوله (أقطعهم) أي أعطى وأثلاً (أرضاً بصرى) بفتح الباء المهملة و
سكون الصاد وفتح الراء والميم اسم بلد باليمن وهما اسمان جلاهما واحد فخره منصرف بالعلمية والتوكيد وقال في القاموس بضم الميم بلد وقبيلة (روعت
معه) أي مع وائل (معاوية) الظاهر أن المراد به هو ابن الحكم السلمي وابن جهمه السلمي وأما معاوية بن أبي سفيان فهو داوود من مسلمة الفتح ثم من الموافقة
قولهم فهو غير ملائمة للسام وان كان مطلقاً هذا الاسم ينصرف إليه في كل مقام قاله القاري قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الدارقطني باب
ما جاد في فضل الغرس بفتح الغين المعجمة وسكون الراء قال في الصراح غرس بالفتح تشديد ن درخت قوله (بكر الراوي) قال في القاموس غرس الشجر

حل ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ثنا **أحمد بن داود** ثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل
متعمداً دفع إلى أولياءه المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جرة وأربعون خلفة وما ملحو عليه فهو لهم وذلك
للتشديد لعقل حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن غريب **باب** ما جاء في الدية كره من الدرهم **حل ثنا** محمد بن بشر أنهما عاذ بن هاشم ثنا محمد بن
مسلم هو الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل الدية اثني عشر ألفاً **حل ثنا** سعيد بن عبد الرحمن الخزازي ثنا سفيان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن ابن عباس في حديث ابن عيينة كلام أكثر من هذا ولا لغو أحد يذكر
هذه الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق وإسحاق قال بعض أهل العلم الدية عشرة آلاف وهو
قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وقال الشافعي أعرف الدية الأمان الأبل وهو مائة من الأبل **باب** ما جاء في الموهبة **حل ثنا** أحمد بن محمد بن مسعدة ثنا
يزيد بن زريع ثنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموهبة خمس خمس هذا حديث حسن صحيح والعمل على
هذا عند أهل العلم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق أن في الموهبة خمساً من الأبل **باب** ما جاء في دية الأصابع **حل ثنا** أبو نعيم الفضل
من العيصي قال في الهداية من كتب الحنفية وليس على النساء والذرية من كان له حظ في الدية أن يعقل القول عمر لا يعقل مع العاقلة صود لا امرأة انتهى قلت قال
الحافظ الزبيلي في تخريج الهدية غريب انتهى وقال الحافظ في الدرر لم أجده انتهى قال في الهداية وكان العقل لما يجب على أهل النصرة لتركهم مراقبته والناس لا
يتأصرون بالنساء والصبيان ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف عن النصرة وهو الجزية انتهى ويحمل بصيغة المجهول من التحميل لكل رجل منهم ربع دينار وقد
قال بعضهم إلى نصف دينار قال صاحب الهداية وتقسيم عليهم في ثلاث سنين لا يزيد على الواحد على أربعة دراهم في كل سنة وينقص منها كذا ذكره القدر وفي
مختصره وهذا إشارة إلى أنه زاد على أربعة من جميع الدية وقد فصّل محل حج على أنه لا يزيد على كل واحد من جميع الدية في الثلاث سنين على ثلاثة وأربعة فلا
يؤخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهماً أو درهماً وثلاث دراهم وهو الأصح وعند الشافعي يجب على كل واحد نصف دينار لأنه صلة فيعتب بالركوة و
أدناها ذلك إذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار انتهى فإن تمت الدية أي فيها (والأب) أي وإن لم تمت الدية نظر إلى أقرب لقبائل منهم فالزمن بصيغة المجهول
من الأزام **قوله** من قتل بصيغة المعلوم دفع بصيغة المجهول أي القاتل وهو ثلاثون حقة بكرهاء وهي من الأبل ما دخلت في السنة الرابعة كلها استحققت
الركوب والحمل وثلاثون جرة بفتحين وهي ما دخلت في السنة الخامسة وأربعون خلفة بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبعدها فاء وهي الحامل وتجمع
خلفات وخلائف زائد في رواية ابن ماجه في بطونها ولأدها وذلك للتشديد للعقل بفتح العين وسكون القاف أي الدية **قوله** حديث عبد الله بن عمرو
حديث حسن غريب وأخرجه ابن ماجه وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه **باب** ما جاء في الدية كره من الدرهم **قوله** وأنه جعل الدية اثني عشر ألفاً
أي من الدرهم **قوله** وفي حديث ابن عيينة كلام أكثر من هذا (روى أبو داود عن سنن عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل فجعل
النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر ألفاً **قوله** والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق قال الشوكاني في النيل اختلافوا في الغنّة
فذهب الهادي المؤيد بالله إلى أنها عشرة آلاف درهم ذهب مالك والشافعي في قول له إلى أنها اثني عشر ألف درهم انتهى استدلاله ما ذهب إليه أهل السنة
وغيرها بحديث الباب قال الشوكاني ويعارض هذا الحديث ما أخرجه ابن داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة الدية على
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينار وثمانية آلاف درهم الحديث ولا يخفى أن حديث ابن عباس يعني حديث الباب فيه إشارات أن النبي
صلى الله عليه وسلم فرضها اثني عشر ألفاً وهو مثبت فيقدم على النافي كما تقدم في الأصول وكثرة طرقه تشهد لصحته والرفع زيادة إذا وقعت من طريق ثقة
تعين الأخذ بها انتهى (روى بعض أهل العلم الدية عشرة آلاف) أي من الدرهم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة قال صاحب الهداية لنا ما روي عن عمرو
ابن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قبيل بعشرة آلاف درهم قال الحافظ في الدرر لم أجده وإنما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار وموقفاً ذلك ابن أبي شيبة
والبيهقي وقال الشافعي لا أعرف الدية الأمان الأبل وهو مائة من الأبل استدلال الشافعي بحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفيه وإن في النفس
الدية مائة من الأبل الحديث رواه النسائي قال الشوكاني لا يقتصر على هذا النوع من أنواع الدية يدل على أنه الأصل في الوجوب كما ذهب إليه الشافعي ومن أهل
البيت القاسم بن إبراهيم قالوا وبقية الأصناف كانت مصلحة التقدير اشترعياً وقال أبو حنيفة وزفر والشافعي في قول له بل هي من الأبل للنص ومن النقاد
تقريباً أخذها قيمة المتلفات وما سواها صلح انتهى **باب** ما جاء في الموهبة بكره الأضاد المعجزة هي الجراحة التي ترفع اللحم من العظم وتوضعه **قوله** ولا
في المواضع بفتح واؤه جمع موهبة (خمس خمس) أي في كل واحدة منها خمس من الأبل **قوله** وهذا حديث حسن صحيح أخرجه الخمسة كذا في المتن
وقال في النيل وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن الجارود وصححه **قوله** وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق الخ وهو قول الحنفية
باب ما جاء في دية الأصابع **قوله** دية الأصابع (صابع الميدين والرجلين سواء) أي حتى الإبهام والخنصر وان كانا مختلفين في الغاصل (عشرة

ابن موسى عن الحسن بن واقد عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية اصابع اليدين الرجلين سواء عشرة من الابل لكل اصبع وفي الباب عن ابن موسى وعبد الله بن عمر حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول سفيان الثوري والشافعي احمد واسحاق **ح** ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النضر بن عليم قال قال هذه وهذا سواء يعني الخنصر والابهام هذا حديث حسن صحيح باب ملجاء في العفو **ح** ثنا احمد بن محمد بن محمد ثنا عبد الله بن المبارك ثنا يونس بن ابي اسحاق ثنا ابو السفر قال قال رجل من قريش سن رجل من الانصار فاستعدى عليه معاوية فقال معاوية يا امير المؤمنين ان هذا دق سقي فقال معاوية انا سن رضيعك والحق الآخر على معاوية فابرمه فقال له معاوية شانك بصاحبك وابو الدرداء عجل الس عند فقال ابو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رجل يصاب بشئ في جسد ففيتصدق به الا رفع الله به درجة ويخطئه به خطيئة فقال الانصار ارى انت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعته اذ نأى وبعاه قلبي قال فاني اذكرها له قال معاوية لا جرم ولا اخيبك فامر له بما ملجاء في من رضيعه راسه بصخرة **ح** ثنا علي بن حجر ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن عيسى عن قتادة عن انس قال خرجت جارية عليها افضح فاخذها يهودى فوضعه راسها ما عليها من الخلق قال فاذا ركت وبها رقت فاني النضر بن عليم قال قال فلان حتى تكى ليهودى فقالت براسها نعم قال فاخذ فاعترف فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعه راسه بين حجرين هذا حديث حسن والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق وقال بعض اهل العلم لا قول الا بالسيف

من الابل لكل اصبع) بتثنية الهرة والباء قولهم وفي الباب عن ابن موسى وعبد الله بن عمرو) اما حديث ابن موسى فاخرجه احمد وابو داود والنسائي واما حديث عبد الله بن عمرو فلخرجه الخمسة الا الترمذي قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب) واخرجه ابو داود واخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه قال ابن القطان في كتابه رجال اسناده كلهم ثقات قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول سفيان الثوري والشافعي احمد واسحاق) ربه قال ابن حنيفة وهو الحق وقد روى عن عمره انه كان يجعل في الخنصر ستم ابل وفي البصرة تسعا وفي الوسط عشرة وفي السبابة اثنتي عشرة وفي الابهام ثلاث عشرة ثم روى عنه الرجوع عن ذلك وروى عن محمد انه قال في الابهام خمس عشرة وفي التي تليها عشر وفي التي تليها ثمان وفي الخنصر سبع وهو مردود باحد حديث الباب قاله الشوكاني قوله (هذه وهذه مساو يعني) اي يريد النضر بن عليم بقوله هذه وهذه الخنصر والابهام اي هما متساويان في الدية وان كان الابهام اقل مفصلا من الخنصر اذ في كل اصبع عشرة ابلية وهي عشر من الابل في ترح السنة يجب في كل اصبع يقطعها عشر من الابل واذا قطع اثملة من انامله ففيها ثلث دية اصبع الا اثملة الابهام فان فيها نصف دية اصبع لانه ليس فيها الا اثملة وان تفرق فيه بين انا من اليد والرجل كذا في المراقبة قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخرجه الجماعة الا مسله به باب ملجاء في العفو قوله (فاستعدى عليه معاوية اي استغاث معاوية على الرجل قال في القاموس استعداه استعانه واستنصره رواج من الاحكام الاخر) اي الذي دق سنه فابرمه من الابرار اي فاملكه قال في القاموس البرم السامة والخنجر وابرمه فابرم كفرج وتبرم املة فلان انتهى وقال في مجمع البحار يرم به اي سيمه وملة رما من رجل يصاب بشئ في جسد من نحو قطع او جرح ففيتصدق به اي عفاه قال الطيبي مراب على قوله يصاب ويخصص له لانه يحتمل ان يكون سماويا وان يكون من العبادات فخص بالثاني دلالة قوله فتصدق به وهو العفو عن الجاني وقال المناوي اذ اجنى انسان على اخوانه ففعا عنه لوجه الله: هذا التراب قوله (هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه) قال المنذرى في الترغيب ويرى ابن ماجة المرفوع منه عن ابو السفر ايضا عن ابو الدرداء واسناده حسن لو كان لا نقطع قوله (وابو السفر اسمه سعيد بن احمد ويقال ابن يحيى الثوري) قال الحافظ سعيد بن محمد يضم الياء القنانية وكسر الميم وحكى الترمذي انه قيل فيه احمد ابو السفر فتح الملهة والفاء الهاء في الثوري الكوفي ثقة من الثالثة انتهى (باب ملجاء في رضيعه راسه بصخرة) الرضيع الدق والكسر قوله (عليها اوضاح) جمع وجمع بفتحين وهو نوع من الخلق من الفضة سميت بها البياضها فاخذها ام الى الجارية (رفض رضيع راسها) اي رضى راسها بين حجرين كما في رواية الشيخين (اردركت) بصيغة المجهول اي ادركها الناس (وبها رقت) بفتحين اي بنية الروح واخر النفس والجمالية قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا) اي على ما يدل عليه هذا الحديث من جواز القدر بمثل ما قتل به المقتول (وهو قول احمد واسحاق) واليه ذهب الجمهور ويؤيد ذلك عموم قوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل اعتدى عليكم وقوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها وما اخرجه البيهقي والبيهقي والبيهقي من حديث البراء وفيه من حرق حرقة واحدة ومن غرق غرقاة قال البيهقي في اسناده بعض يجعل وانما قاله زياد في خطبته وهذا اذا كان السبيل الذي وقع القتل به مما يجوز فعله لا اذا كان لا يجوز لكن قتل غيره بايجارته لغيره او اللواط به (وقال بعض

باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن **حل ثنا** أبو سلمة يحيى بن خلف ومحمد بن عبد الله بن بزيع قال ثنا ابن أبي عدي عن شعبان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم **حل ثنا** أحمد بن إسماعيل بن جعفر ثنا شعبان عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمر ونحوه ولم يرفعه وهذا أصح من حديث ابن أبي عدي وفي الباب عن سعد بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وعقبة بن عامر وغير ذلك حديث عبد الله بن عمر وهكذا إرفاه ابن أبي عدي عن شعبان عن يعلى بن عطاء فلم يرفعه وهكذا إروى سفیان الثوري عن يعلى بن عطاء مرفوعاً وهذا أصح من الحديث المرفوع **باب الحكم في الدماء** **حل ثنا** أحمد بن محمد بن غيلان ثنا وهب بن خيرة ثنا شعبان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أول ما يحكم بين العباد في الدماء حديث عبد الله حديث حسن صحيح وهكذا إروى غير واحد عن الأعمش مرفوعاً وروى بعضهم عن الأعمش ولم يرفعه **حل ثنا** أبو بكر يثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أول ما يحكم بين العباد في الدماء **حل ثنا** أبو بكر يثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أول ما يقضى بين العباد في الدماء **حل ثنا** الحسين بن حريث ثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن يزيد بن القاشي ثنا أبو الحكم الجبلي قال سمعت أبا سعيد الخدري وأبا هريرة يذكران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتروا في دم مؤمن لا كرهتم الله في النأ هذا حديث غريب

أهل العلم لا قد لا بالسيف قال الشوكاني ذهبت العترة والكوفيين ومنهم أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الإقتصار لا يكون إلا بالسيف واستدلوا بحديث النعمان بن بشير عند ابن ماجه والبخاري والطبراني والبيهقي بالفاظ مختلفة منها لا قد لا بالسيف وأخرجه ابن ماجه أيضاً والبخاري والبيهقي من حديث أبي بكر وأخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة وأخرجه الدارقطني من حديث علي وأخرجه البيهقي والطبراني من حديث ابن مسعود وأخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلاً وهذه الطرق كلها لا تخلو واحدة منها من ضعيف أو متروك حتى قال إرجاء الحديث منكروا قال عبد الحق وابن الجوزي طرقه كلها ضعيفة وقال البيهقي لم يثبت له أسناد ويؤيد معنى هذا الحديث الذي يقرى بعض طرقه بعضاً حديث سدا بن إدريس عند مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قتلتم فاحسنوا القتل وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة واحسنوا القتل لا يحصل بغير ضرب العنق بالسيف كما يحصل به ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يامر بضرب العنق من أراد قتله حتى صار ذلك هو المعروف فأصحها به فاذا أراد إرجاء ليسحق القتل قال قائلهم يا رسول الله دعني أضرب عنقه حتى قيل إن القتل بغير ضرب العنق بالسيف مثله وقد ثبت النهي عنها انتهى كلام الشوكاني **باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن** **قوله** (لزال الدنيا) لا بد أن يكون (أهون) أي أحقر وأسهل (على الله) أي عنه من قتل رجل مسلم قال الطيبي رحمه الله تعالى عن الدنيا عبارة عن الدار القبرية التي هي معبر للدنيا الآخرة وهي فرعة لها وأصلقت السموات والأرض لا تكون مساح انظار المتبصرين و متعبدات الطبيعة واليد لا بشارة بقوله تعالى وتفتكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً أي بغير حكمة بل خلقتهم لأن تجعلها مساكن للكافرين وأدلة لهم على معرفتك فمن حاول قتل من خلقت الدنيا لأجله فقد حاول ذوال الدنيا وبهذا المعنى ما ورد في الحديث الصحيح لا تقم الساعة على أحد يقول الله الله قال القاري واليه الأيماء بقوله من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً الآية **قوله** (رد) في الباب عن سعد بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وعقبة بن عامر وغير ذلك) ما حديث سعد فلينظر من أخرجه وأما حديث ابن عباس فأخرجه الترمذي وحسنه والطبراني في الأوسط ورواه الصحيح كذا في الترغيب وأما حديث أبي سعيد وأبي هريرة فأخرجه الترمذي وقال حديث حسن غريب وأما حديث عقبة بن عامر فلينظر من أخرجه وأما حديث بريدة فأخرجه النسائي والبيهقي **باب الحكم في الدماء** **قوله** (أن أول ما يحكم بين العباد) أي يوم القيمة (في الدماء) أي ما خالفه من حديث عبد الله بن عمر وهذا فيما بين العباد قال في المرقاة والأظهر أن يقال لأن ذلك في النهايات هذا في المأمورات أو الأول في الحاسبة والثاني في الحكم لما أخرج النسائي عن ابن مسعود مرفوعاً أو ما يحاسب بعد عياد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وفي الحديث إشارة إلى أن الأول الحقيقي هو الصلوة فإن الحاسبة قبل الحكم **قوله** (حديث عبد الله حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان **قوله** (لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتروا في دم مؤمن لا كرهتم الله في النأ هذا حديث غريب) أي إذا قتلته والمراد قتله بغير حق (لا كرهتم الله في النأ) أي مخرجهم فيها وقلوبهم قال الطيبي حركة في وجهه أي صرعه فأكب هو وهذا من النوادر أن يكون الفعل لازم ما فعل متعدياً قاله الجوهري وقال الزمخشري لا يكون بناء الفعل مطاً وعما كالفعل بل همزة أكب الصيرورة أو ولد خول فبعثنا هذا ذكاب أو دخل في الكب ومطأع فعل الفعل نحو كب وانكب وقطع وانقطع قال الترمذي في الصواب كرههم الله وأصل ما في الحديث سهو من بعض الرواة قال الطيبي فيه نظر لا يجوز أن يرد هذا على الأصل وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن يتبع

يقتل نفسا معا هذا حل ثنا محمد بن بشر ثنا مهيدي بن سليمان عن ابن جحلا عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا من قتل نفسا معا هذه له ذمة الله وذمة رسوله فقد اخفر بذمة الله فلا يبرح راحة الجنة وان ربيها لتوجد من مسيرة سبعين خريفا وفي الباب عن ابي بكر حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح وقد روي من غير وجه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم باب حل ثلث ابي بكر بن ثنائجي بن ادم عن ابي بكر بن عياش عن ابي سعد عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دى العامرين بدية المسلمين وكان لها عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وابوسعدا لبقال اسمه سعيد بن المزدبان باب ما جاء في حكمه والقتيل في القصاص والعقوب حل ثنا محمد بن غيلان ويحيى بن موسى قال ثنا الوليد بن مسلم ثنا الازعي ثنائجي بن ابي كثير قال حدثني اوسمة قال ثنى ابو هريرة قال لما فخر الله على رسوله مكة قام في الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يعفو واما ان يقتل وفي الباب عن وائل بن حجر واثب وابي شريح خويلد بن عمرو وحل ثنا محمد بن بشر ثنائجي بن سعيد ثنائبان ابي ذئب قال ثنى سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي شريح الكعبي ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم هما يعفو العهد والامان والعفو والحق وسمى اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين واما منهم انتهى فقد اخفر بذمة الله قال في الجمع خفرته اجرة وحفظته والخفارة بانكسر الوهم والامان واخفرته اذا انقضت عهده وذماته وهزته للسلب فلا يبرح راحة الجنة اي لم يشم ربيها اياها يبرح ويراح يبرح وراح يبرح اذ وجد راحة الشيء والثلاثة قد روي بها الحديث كذا في النهاية قال الحافظ بفتح الراء والياء هو اجد وعليه الاكثر قال والمراد بهذا العفو وان كان عاما للتخصيص بزمان فالما تعاضدت الادلة العقلية والنقلية ان من مات مسلما ولو كان من اهل الكفا فهو محكوم باسلامه غير محمول في النار وما له الى الجنة ولو عذب قبل ذلك انتهى لو ان ربيها لتوجد من مسيرة سبعين خريفا اي عاما كما في رواية البخاري والجملة الحالية اي كذا ان ربيها لتوجد قال السيوطي وفي رواية سبعين عاما وفي الاخرى مائة عام وفي الفردوس الف عام وجمع بان ذلك بحسب اختلاف الاشخاص والاعمال وقهاوت الدرجات فيدر كها من شاء الله من مسيرة اربعين عاما وما بين ذلك قاله ابن العربي وغيره ذكره القاري في المرافعة وقال ويحتمل ان يكون المراد من الكحول المسافة لا تحديد لها انتهى قلت ذكر الحافظ هذه الروايات المختلفة وذكر ان في رواية الطبراني عن ابي بكر بن خمسة مائة عام ووقع في الموطأ في حديث اخر خمسة مائة عام وهذا اختلاف شديد فذكر وجه الجمع عن ابن بطلان ولم يرض به لما فيه من التكلف ثم قال الذي يظهر في الجمع ان يقال ان الاربعين اقل من يدر كها به ربح الجنة من في الموقف السبعين فوق ذلك او ذكرت للمبالغة والخمس مائة ثم الالف اكثر من ذلك ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاعمال فمن ادركه من المسافة البعدى افضل من ادركه من المسافة القري وبين ذلك وقد اشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي ثم رأيت غوه في كلام ابن العربي ونقل كلامهما فان شئت الوقوف عليه فارجع الى الفتح قوله (وفي الباب عن ابي بكر) اخبره الطبراني وفي الباب ايضا عن عبد الله بن عمرو عند البخاري قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه ابن ماجه باب قوله روى العامريين الذين قتلها عمرو بن امية الضمري بدية المسلمين اي مثل دية المسلمين واخرج البيهقي عن عكرمة عن ابن عباس يلفظ بجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية العامرين بدية الحرة المسلم واخرج ايضا من وجه اخر انه صلى الله عليه وسلم جعل دية العامة دية المسلم (وكان لهما) اي للعامريين (عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولم يشعر به عمر بن امية ولذلك قتلها قوله (هذا حديث غريب) واخرجه البيهقي قال الشوكاني في النيل في اسناد اوسع البقال اسمه سعيد بن المزدبان ولا يحتج بحديثه والمراد عن ابي بكر بن عياش روى ابوسعدا لبقال اسمه سعيد بن المزدبان (العبي مولا هم الكوفي الاعواضعيف مدلس من الخامسة) قاله الحافظ باب ما جاء في حكمه والقتيل في القصاص والعقوب قوله (ومن قتل له قتيل) اي من قتل له قريب كان حيا فصار قتيلا بذلك القتل (فهو) اي من قتل له قتيل يعني ولي المقتول (بخير النظرين) يعني القصاص والدية ايها اختار كان له (اما ان يعفو واما ان يقتل) وفي رواية البخاري ما يروي واما يقال قال الحافظ في الفتح بعد ذكر لفظ الترمذي هذا المراد بالعفو اخذ الدية جمعاً بين الروايتين ويؤيده ان عنده في حديث ابي شريح فمن قتل له قتيل بعد اليوم فاهله بين خيارين اما ان يقتل او ياخذ الدية ولا بد او ابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه اخر عن ابي شريح يلفظ فانه يختار احدهم ثلث اما ان يقتل واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد الواجبة فخذ واعلى يديه امان اراد زيادة على القصاص او الدية قال وفي الحديث ان ولي الدم يجيز بين القصاص والدية واختلف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل اجابته فذهب اكثر واكثر الى ذلك وعن مالك لا يجب الا برضا القاتل واستدل بقوله ومن قتل له بان الحق يتعلق برونه المقتول فلو كان بعضهم غائبا او طفلا لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدا الغائب انتهى قوله (وفي الباب عن وائل بن حجر واثب وابي شريح خويلد بن عمرو) امحدث وائل فليظن من اخرجه وامحدث اثنان فخرجه الخمسة

هذا حديث حسن صحيح

او

عليه السلام قال ان الله حرم مكة ولم يحرمها الناس من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسفكن فيها دما ولا يعصدن فيها شجران ترخص ترخص
فقال لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله احلها لي ولم يحلها للناس وانما احلت لي ساعته من نهار ثم هو حرام الى يوم القيمة ثم انكم معشر
خراعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وفي عاقلة من قتل له قتل بعد اليوم فاهله بين خيرتين اما ان يقتلوا او ياخذوا العقل هذا لجد بن ابراهيم
حديث حسن صحيح ورواه شيبان ايضا عن يحيى بن ابي كثير مثل هذا وروى عن ابي شريح الخزاعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتل
فله ان يقتل او يعفو وياخذ الدية وذهب الى هذا بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق حدثنا ابو كريب ثنا ابو معاوية عن الاعمش
عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قتل رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفع القاتل الى وليه فقال القاتل يا رسول الله والله ما اردت
قتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انه ان كان صادقا فقتلته دخلت النار فخلاه الرجل وكان مكتوبا بنسعة قال فخرج بخمس
فكان يبيخى بالنسعة هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في النهي عن المثلة حدثنا محمد بن بشير ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسفان
عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث اميرا على جيش وصاح في خاصته نفسه بتقوى
الله ومن معه من المسلمين خيرا فقال اغزوا باسم الله وفي سبيل الله فاتوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغلروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليد
وفي الحديث قصة وفي الباب عن ابن مسعود وشاذ بن اوس وسمرة والمغيرة ويعلى بن مرة وابي ايوب حديث بن بريدة حديث حسن صحيح وكره اهل العلم المثلة
الا الترمذي واما حديث ابي شريح خويلد وهو خزاعي كمي فاخرجه الترمذي في هذا الباب وله حديث اخر عند الدارمي قول عمر بن ابي شريح بالتصغير قال
صاحب المشكوة هو ابي شريح خويلد بن عمر والكوفي الخزاعي اسلم قبل الفتح ومات بالمدينة سنة ثمان وستين وهو مشهور بكبيرة (ان الله حرم مكة) اي احلها
بحرم معظمتها واهلها تبع لها في الحرم ولم يحرمها الناس اي من عندهم فلا ينافي انه حرمها ابراهيم بامر الله تعالى من كان يؤمن بالله واليوم الآخر الكوفي
بطرفي المؤمنين به عن بقبته (فلا يسفكن) اي فلا يسكن (فيها دما) اي بالجرح والقتل قال القاري وهذا اذا كان دما مهذرا وفق قواعد اولا فالدم المعصوم
يستوي فيه الحرم وغيره في حرمة سفكه (ولا يعصدن) بكسر الصاد المعجمة اي ولا يقطع (فيها شجر) وفي معناها النباتات والحشيش (فقال) اي المترخص عطف
على ترخص (فان الله احلها لي) وفي رواية الشيخين فقولوا ان الله قد اذن لسوله ولم ياذن لكم وبه ترجواب المترخص ثم ابتدأ وعطف على الشرط فقال
وانما احلت لي الخ (ثم هي) اي مكة ثم انكم معشر خراعة بضم اوله اي يا معشر خراعة وكانت خراعة قتلوا في ذلك الايام رجلا من قبيلة بني هذيل بقتيل
لهم في الجاهلية فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم دية لاطفأ الفتنة بين القنطين (من هذيل) بالتصغير (وفي عاقلة) اي من ديتة من العقل
وهو الدية وقد تقدم وجه تسمية الدية بالعقل فمن قتل له بصيغة المجهول (فاهله بين خيرتين) بكسر الخاء المعجمة وفتح الحدة اي اختياريين
والمعنى خير بين امرين اما ان يقتلوا اي قاتله او ياخذوا العقل (اي لدية من عاقلة القاتل قوله) هذا حديث حسن صحيح وحديث ابي هريرة قد
حسن صحيح اصل هذين الحديثين في الصحيحين قوله وروى عن ابي شريح الخزاعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتل فله ان يقتل او يعفو وياخذ
الدية وفي بعض النسخ او ياخذ الدية بلفظا وكان الاول وهو الظاهر ودل الدارمي عن ابي شريح الخزاعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من
اصيب بدم او خيل او غنم او جرح فهو بالخيار بين احدي ثلث فان اراد الرابعة فنزاعا على يديه بين ان يقتض او يعفو او ياخذ العقل الحديث ورواه
ايضا ابو داود وابن ماجه كما عرفت في كلام الحافظ قوله (قتل رجل) بصيغة المجهول (في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد ابو داود وفتح ذلك الى
النبي صلى الله عليه وسلم رفد (اي النبي صلى الله عليه وسلم الى وليه) اي ولي المقتول (ما اردت قتله) اي ما كان القتل عمدا (اما) بالتخفيف للتنبيه رانه اي
القاتل ان كان صادقا (يفيد ان ما كان ظاهرا العمل كايح فيه كلام القاتل انه ليس بعد في الحكم نعم ينبغي ان لا يقتل خوفا له من
الاثره على تقدير صدق عري القاتل (فخلاه) اي ترك القاتل الرجل بان رفع اي ولي المقتول (وكان) اي القاتل (مكتوبا) قال في النهاية
المكتوف الذي شدت يده من خلفه (بنسعة) بكسر نون فسكون مهلة فمهلة قطعة جلد تجعل بها ما للبعير وغيره (فخرج) اي القاتل (رفسى) اي
صيغة المجهول اي القاتل قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه (باب ما جاء في النهي عن المثلة) قوله (رواه)
في خاصة نفسه) اي في حق نفسه خصوصا وهو متعلق بقوله لا يتقوى الله) وهو متعلق بارصاه وقوله (ومن معه) معطوف على خاصة اي وفي من معه
من المسلمين خيرا) بنصب على انتزاع الخافض اي بخير قال الطبري ومن في محل الجرح وهو من باب العطف على عاملين مختلفين كانه قيل اوصى بتقوى الله
في خاصة نفسه واهي بخير في من معه من المسلمين وفي اختصاص التقوى بخاصة نفسه والحين من معه من المسلمين اشارة ان علي بن ابي طالب
نفسه فيما ياتي ويلدروا ليسهل على من معه من المسلمين ويرفق بهم كما ورد في سورة الاحزاب (فقال اغزوا باسم الله) اي مستعدين
بذكره في سبيل الله) اي لاجل رضائه واعلام ديتة (قاتلوا من كفر بالله) جملة من حجة لا غزو (اغزوا ولا تغلوا) وفي المشكوة فلا تغلوا قال القاري عاقل قوله

حل ثنا احمد بن منيع ثنا هشيم ثنا خالد بن ابي قلابة عن ابوالاشعث الصنعاني عن شداد بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا اذبحتم فاحسنوا الذبحة وليجرد احدكم شفرته وليزح ذبيحته هذا حديث حسن صحيح وابوالاشعث اسمه شرحبيل بن ادة باب ماجاء في دية الجليل حل ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا وهب بن جرير ثنا اشعبة عن منصور بن ابراهيم عن عبيد بن فضال عن الغيرة بن شعبان ان امرأتين كانتا حترتين فومت احداهما الاخرى بحجر وعمد فسقطا فالتفت جنيتهما فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنتين غرة عبد او امة وجعله على عصبة المرأة قال الحسن ثنا زيد بن الحباب عن سفيان عن منصور بهذا الحديث هذا حديث حسن صحيح

اغرة المعقبة بالمدكورات بعدة انتهى وهو بضم الغين المعجمة وتشديد اللام اى لا تخربوا في الغنمة ولا تخذروا بكسر اللام اى لا تنقضوا العهد وقيل لا تحاربوهم قبل ان تدعوهم الى الاسلام ولا تمتلوا بضم المثناة قال النودى في تهذيبه مثل به يمثل اذ قطع اطرافه وفي القاموس مثل بفلان مثلا ومثلة بالضم كل مثل تمثيلا وقال الجوى في النهاية يقال مثلت بلحيوان امثله مغلا اذ قطعت اطرافه وشوهت به ومثلت بالقتيل اذا جدعت افه او لدنه او مذكوره او شيئا من اطرافه والاسم المثلة فاما مثل بالشديد فهو المبالغة انتهى (ولا تقتلوا وليدا) اى طفلا صغيرا روى الحديث قصة رواها مسلم بطولها قوله روى الباقين عن ابن مسعود وشداد بن اوس وسمرة والمغيرة وعلي بن مرة والي اريب قال الشوكاني قد روت في ذلك احاديث كثيرة انتهى قلت ذكر بعضها منها الطحاوى في شرحه الا ناد قوله (حديث بريدة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم قوله (ذكره اهل العلم المثلة) اى حرمها فالمراد بالكرهية التحريم وقد عرفت في المقدمة ان السلف رحمهم الله يطلقون الكراهية ويريدون بها الحرمة قوله (عن شداد بفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المفتوحة بن اوس) بفتح الهمة وسكون الواو بن ثابت الانصاري صحابي مات بالاشهاد قبل الستين او بعدها وهو ابن اخي حسان بن ثابت قوله (ان الله كتب الاحسان على كل شيء) اى الى كل شيء (وعلى معنى فى اى امره) بالاحسان فى كل شيء والمراد منه العموم الشامل للانسان حيا وميتا قال الطيبي اى وجب مبالغة لان الاحسان هنا مستحب وضمن الاحسان معنى التفضل وعده بعلى والمراد بالتفضل اراحة الذبيحة بتحديد الشفرة وتجهيل امرها وغيرة وقال الشافعي على هنا بمعنى اللام متعلقة بالاحسان ولا بد من على اخرى محدوفة بمعنى الاستعلاء المجازى متعلقة بكتب والتقدير كتب على الناس الاحسان لكل شيء (فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة) وبكسر القاف الحالة التي عليها القاتل في قتله كالجلسة والركبة والمراد بها المستحقة قصاصا واحدا والاحسان فيها الاختيار واسهل الطرق واقلمها ما راذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة قال النودى يروى بفتح الدال وبغيرها فى اكثر النسخ يعنى نسخ صحيح مسلم وفى بعضها بكسر الدال وبها كما للقتلة روى الجليل بضم لياء وكسر الحاد وفتح الدال المشددة ويحوز كسرها (احدكم شفرته) بفتح الشين اى سكينته ويستحب ان لا يجد بحضرة الذبيحة ولا يذبح واحدة بحضرة الاخرى ولا يجزها الى مذهبها ولا يرح ذبيحته بضم الياء وكسر الراء اى ليزكها حتى تستريح وتبرد من قولهم اراح الرجل اذا رجعت اليه نفسه بعد الاحياء والاسم الراحة وهذا الفعلان كالبيان للاحسان فى الذبح قال النودى الحديث عام فى كل قتل من الذبائح واقتل قصاصا وحدا ونحو ذلك وهذا الحديث من الجوامع انتهى قال القارى قال علماؤنا ذكره السليح قبل التبريد وكل تعذيب بلا فائدة لهذا الحديث ولما اخرج الحاكم والمستدر من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان رجلا اصبح شاة بين يدين يذبحها وهو يجد شفرته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ازيد ان يقيتها من تين هلا احدت شاة قبل ان تضجها انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم قوله (وابوالاشعث اسمه شرحبيل بن ادة) كذا فى النسخ الحاضرة والصواب شرحبيل بن ادة قال الحافظ فى التزيين شرحبيل بن ادة ويقال ادة جدا بيه وهو ابن شرحبيل بن كلب ثقة من الثانية شهد فتح دمشق انتهى وكذلك فى تهذيب التهذيب والخلاصة (باب ماجاء في دية الجنتين) قال فى القاموس الجنتين الولد فى البطن والجمع اجنة ومنه قوله تعالى هو علم بكم اذا نشاكم من الارض ولذا انتم اجنة فى بطون امهاتكم

قوله (ان امرأتين كانتا حترتين) قال فى القاموس من المضرتان زحجناك وكل ضرة لاخرى ومن ضراش ربحى او عمد فسقطا بضم الفاء وسكون السين اى خيمة (غرة) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء وبالتونين (عبد) بيان للغرة (او امة) اولى للثك بل للتزويج قال الجزرى فى النهاية الغرة العبد نفسه والامة واصل الغرة البياض فى وجه الفرس وكان ابو عمرو بن الحلاء يقول الغرة عبد ابيض او امة بضاء وهى غرة لباضه فلا يقبل فى الدية عبد اسقى ولا جارية سوداء وليس ذلك شرط عند الفقهاء وانما الغرة عندهم ما بلغ ثلثه نصف عشر الدية من العبد والاماء وانما تجب الغرة فى الجنتين اذا سقط ميتا فان سقط حيا ثم ماتت ففيه الدية كاملة وقد جافى بعض الروايات الحديث بغيره عبد او امة او فرس او رجل وقيل ان الفرس والبغل غلظ من الراوى انتهى (وجعله) اى الغرة على عصبة المرأة اى القاتلة وهم من عدل الولد وذوى الارحام وفى حديث ابو هريرة المتفق عليه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها لزوجها وبنيها وان العقل على عصبتها قوله (قال الحسن) هو ابن علي

حل ثنا علي بن سعيد الكندي ثنا ابن ابي ذائدة عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغيره عبد اواة فقال الذي قضى عليه انعطى من لا شرب ولا اكل ولا صاح فاستهل فمثل ذلك فيقول الله عليه وسلم ان هذا يقول يقول الشاعر بل في غرة عبد اواة وفي الباب عن حميد بن مالك بن النابغة حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وقال بعضهم الغرة عبد اواة وخمسائة درهم وقال بعضهم اوفرس او بغل ياب ماجاء لا يقتل مسلم بكاف حل ثنا احمد بن منيع ثنا هشيم ثنا مطر عن الشعبي ثنا ابو حنيفة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما في بيضاء ليس في كتاب الله قال والذي فلق الحبة وبرئ النسمة ما علمته الا انها يعطيه الله رجلا في القرآن وما في الصحيفة قال قلت وما في الصحيفة قال فيها العقل وفكك الاسير

الخلال قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم وابودود والنسائي قوله (انعطى من لا اعطاه وفي مرسل سعيد بن المسيب عندك فقال الذي قضى عليه كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا صاح فاستهل) وفي مرسل سعيد المذكور ولا نطق ولا استهل ولا الصبي تصويته عند ولادته فيمثل لك يطل بضم التحتية وفتح الطاء المهمل والمهملة وتشديد اللام اي يطل ويهد من طل القتل يطل فهو مطلوب وروى بالباء الموحدة و تخفيف اللام على انه فعل ماض (ان هذا ليقول بقول الشاعر) وفي حديث مرسل سعيد المذكور ان هذا من اخوان الكهان وفي حديث الغيرة فقال صحيح كسجه الاعراب وفي حديث ابن عباس عند ابودود والنسائي اسجع الجاهلية وكهانها قال الطبري واما قال ذلك من اجل صحبه الذي سجع ولم يعبه بحج السجع دون ما تضمنه من الباطل اما اذا وضع السجع في مواضعه من الكلام فلا فم فيه وكيف يذم وقد جاء في كلامه صلى الله عليه وسلم كثير انتهى قال الحافظ ابن حجر والذي يظهر لي ان الذي جاء من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد الى التسجيع و اما جاء اتفاقا لعظم بلاغته واما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون عن قصد وهو الغالب واما تبه في ذلك متفقا وانه جاز انتهى وقال الشوكاني وفي قوله في حديث ابن عباس اسجع الجاهلية وكهانها دليل على ان المذموم من السجع انما هو ما كان في القليل الذي يراه به ابطال شرع واثبات باطل او كان متكلفا وقد حكى الترمذي عن العلماء ان المذموم منه انما هو ما كان كذلك لا غير انتهى قوله (روى الباب عن حميد بن مالك بن النابغة) لما وقف على حديث حميد بن مالك بن النابغة نعم عند الطبراني وغيره في الباب حديث عن حميد بن مالك بن النابغة وقال الحافظ ابن جرير وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجنين وليس له عندهم غيره انتهى قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) او على ما يدل عليه احاديث الباب وهو الصحيح المعول عليه (وقال بعضهم اوفرس او بغل) قال الحافظ ووقع في حديث ابي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين غرة عبد اواة او فرس او بغل وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طائ عن ابن ابيه عن عمر بن مسعود قال قال ابن النابغة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة وفي الجنين غرة عبد اواة او فرس او اشال فيقول الوان ذكر الفرس في الرقوع وهم وان ذلك ادرج من بعض رواياته على سبيل التفسير للغة وذكر انه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طائس بلفظ فقضى في الجنين غرة قال طائس الفرس الغرة قال الحافظ ونقل ابن المنذر والحطابي عن طائس ومجاهد وعروة بن الزبير الغرة عبد اواة او فرس وتوسع داود ومن تبعه من اهل الظاهر فقالوا يجزئ كل ما وقع عليه اسم الغرة انتهى (باب ماجاء لا يقتل مسلم بكاف) قوله (ثنا مطر بضم الميم وفتح الطاء المهمل وتشديد الراء المكسورة) طريق الكوفي ثقة فاضل من صفات السادة شرا ابو حنيفة بضم الجيم وفتح المهملة وسكون تحتية بعدها فاء اسمه وهب بن عبد الله العامري نزل الكوفة وكان من صفات الصحابة ذكره النبي صلى الله عليه وسلم توفي ولم يبلغ الحلم ولكنه سمع منه وروى عنه مات بالكوفة سنة اربع وسبعين قوله (هل عندكم سوداء في بيضاء المراد به شيء مكتوب وفي رواية البخاري هل عندكم شيء من الوحى وصغير الجمع للتعظيم او اراد جميع اهل البيت وهو رئيسهم ففيه تغليب واما سأل ابو حنيفة عن ذلك لان جماعة من الشيعة كانوا يزعمون ان عند اهل البيت لاسيما عليا شيئا من الوحى خصهم النبي صلى الله عليه وسلم به لم يطعم غيرهم عليها وقد سأل عليا عن هذه المسئلة ايضا قيس بن عباد والاشعث الضبي وحديثهما في مسند النسائي (والذي فلق الحبة) اي شقها فاخرج منها النيات والغصن (وبرئ النسمة) بفتح تين او خفها والنسمة النفس وكل دابة فيها روح فو نسمة ما علمته الا انها يعطيه الله رجلا في القرآن وفي رواية البخاري في كتاب العلم قال لا الاكتاب الله او فهم اعطيه رجل مسلم واما في هذه الصحيفة (روى في رواية وما في هذه الصحيفة) والكراميا الصحيفة الورقة المكتوبة قال القاضى انما سأل ذلك لان الشيعة كانوا يزعمون فذكر كما نقلت عن الحافظ ثم قال اولانه كان يرى منه علما وتحقيقا لا يجده في زمانه عند غيره فحلف انه ليس شيء من ذلك سوى القرآن وانه عليه الصلاة والسلام لم يخص بالتبليغ والارشاد قوما دون قوم واما وقع التفات من قبل الفهم استعداد الاستنباط فمن رزق فهم وادراكا ووفق للتأمل في آياته والتدبر في معانيه ففتح عليه ابواب العلوم واستثنى ما في الصحيفة احتياطا للاختلاف

عنه

وان لا يقتل من بكافر في الباب عن عبد الله بن عمرو حديث علي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو سفيان الثوري مالك بن انس والشافعي والحنابلة واسحاق قالوا لا يقتل من بكافر وقال بعض اهل العلم يقتل المسلم بالعاهد والقول الاول اصح حله ثمانية بن زيد بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر بهذا الاسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن اختلف اهل العلم في دية اليهود والنصارى فذهب بعض اهل العلم الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال عمر بن عبد العزيز يذبح اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ان يكون فيهما ما يكون عند غيره فيكون منفردا بالعلم قال قلت وما في الصحيفة وفي رواية وما في هذه الصحيفة قال فيها العقل اى الدية واحكامها يعنى فيها ذكر ما يجب لدية النفس الاعضاء من الابل وذكر اسنان تنحى فيها وعددها وكذا الاسنن فيمنه الفاء ويجوز كسرهما اى فيها حكمه تخلصه والترغيب فيه وانه من انواع البر الذي ينبغي ان يهتم به وان لا يقتل من بكافر قال القاضي هذا اعلم يدل على ان المؤمن لا يقتل بكافر قصاصا سواء الحربي والذمي هو قول عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وبه قال عطاء وعكرمة والحسن وعمر بن عبد العزيز واليه ذهب الثوري وابن شبرمة والاوزاعي ومالك والشافعي واحمد واسحاق وقيل يقتل بالذمي والحديث مخصوص بغيره وهو قول النخعي والشافعي واليه ذهب اصحابنا وخيفة لما روى عبد الرحمن بن البيهقي ان رجلا من المسلمين قتل رجلا من اهل الذمة فرجع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انا اخ من اوفى بدمته ثم امر به فقتل واجيب عنه بانه منقطع لا احتياج له ثم انه اخطأ اذ قيل ان القاتل كان عمرو بن امية الضمري وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتين ومات ذلك بالاجماع لانه روى ان الكافر كان رسولا فيكون مستامنا والمستامن لا يقتل به المسلم وفاقا وان هو فهو منسوخ لانه روى عنه اذ كان قبل الفتح وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خطبة خطبها على درج البيت ولا يقتل من بكافر ولا ذمعه في عهده كذا في المراجعة قوله وفي الباب عن عبد الله بن عمرو اخرجنا احمد وابن ماجة والترمذي عن ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يقتل مسلم بكافر في لفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذمعه في عهده رواه احمد وابن ماجة وكذا في المنتقى والحديث سكن عند ابوداود والمنذرى وفي الباب احاديث اخرى مذكورة في التلخيص والنيل قوله حديث علي حديث حسن صحيح واخرجنا البخاري والشافعي وابوداود قوله مرد القول الاول اصح يدل عليه حديث الباب وهو صحيح صحيح في انه لا يقتل مسلم بكافر لفظا الكافر صادق على الذمي كما هو صادق على الحربي وكذا يدل على القول الاول احاديث اخرى وروى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابيه ان مسلما قتل رجلا من اهل الذمة فرجع المصطفى فلم يقتله وعظ عليه لدية قال ابن حزم هذا في غاية الصحة فلا يصح عن احد من الصحابة شئ غير هذا الا ما روينا عن عماره كتب في مثل ذلك ان يقاوبه ثم الحقه كتابا فقال لا تقتلوه ولكن اعتقلوه وآما القول الثاني اعني ان المسلم يقتل بالذمي فليس دليل صحيح صحيح يدل عليه من جملة ما استدلل به اهل القول الثاني من الحنفية وغيرهم ما روى عبد الرحمن البيهقي وقد عرفت انه لا يصح للاحتجاج ومن جملة حديث لا يقتل مسلم بكافر ولا ذمعه في عهده قالوا ان قوله ولا ذمعه معطوف على قوله مسلم فيكون التقدير ولا ذمعه في عهده بكافر كما في المعطوف عليه المراد بالكافر المذكور في المعطوف هو الحربي فقط بدليل جعله مقابلا للعاهد لان المعاهد يقتل بمن كان معاهدا مثل من الذميين اجماعا فيلزم ان يقتل الكافر في المعطوف عليه بالحربي كما قيد في المعطوف لان الصفة بعد متعد ترجع الى الجميع اتفاقا فيكون التقدير لا يقتل مسلم بكافر حربي ولا ذمعه في عهده بكافر حربي وهو يدل بمفهومه على ان المسلم يقتل بالكافر الذمي ويجاب بان هذا مفهوم صفة والخلاف في العمل بمشهور بين ائمة الاصول ومن جملة القائلين بعدم العمل به الحنفية فكيف يصح احتجاجهم به علا انه اذا تعارض المنطوق بالمفهوم يقدم المنطوق وقد اجيب عن استدلالهم هذا باجوبة اخرى ذكرها الحافظ في الفتح وكذا الشوكاني في النيل وقد بسط الحافظ الكلام في الجواب عن متمسكاته ثم لا يخفى عليك ان تراجم الفتح قوله (تتابع وهب) الظاهر انه عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم المصري الفقيه ثقة حافظ قوله (قال لا يقتل مسلم بكافر) حريكان اذ ميا وهو مذهب الجمهور وهو لا يحكم كما عرفت قوله (وهذا الاسناد) اى الذي ذكره الترمذي بقوله حدثنا عيسى بن احمد النخعي (دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن) وفي رواية غير الترمذي عقل الكافر يحذف لفظ الدية وهو الظاهر فان العقل هو الدية وفي لفظ قضى ان عقل اهل الكفا بين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى رواه احمد والشافعي وابن ماجة وفي رواية كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينارا وثمان مائة درهم ودية اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم قال وكان ذلك كذلك حتى اختلف عمر فقام خطيبا فقال ان الابل قد غلت قال ففرضها عمر على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الف حديث وفيه ترك دية اهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية قوله (حديث عبد الله بن عمرو في هذا الباب حديث حسن) واخرجنا احمد والشافعي وصححه ابن الجارود قوله (وهذا يقول)

وبهذا يقول احمد بن حنبل وروى عن عمر بن الخطاب انه قال دية اليهودي النصراني اربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة وبهذا يقول مالك الشافعي
 واصحاق وقال بعض اهل العلم دية اليهودي النصراني مثل دية المسلم وهو قول سفيان الثوري اهل الكوفة باب ما جاء في الرجل يقتل
 عبداً حراً ثمانية مائة البعوضة عن قتادة عن الحسن بن سمرق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل عبداً قتلناه ومن جلد
 عبداً جلدناه هذا حديث حسن غريب وقد ذهب بعض اهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ليس بين الحر والعبد
 قصاص في النفس ولا في مادي النفس وهو قول احمد واصحاق وقال بعضهم اذا قتل عبداً لا يقتل به واذا قتل عبداً غيره قتل به
 وهو قول سفيان الثوري باب ما جاء في المرأة تزنت من غير زوجها حمل ثلثاً قتيبة وابو عمار وغيره اهل القول ان سفيان بن
 عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر كان يقول الدية على العاقلة ولا تزنت المرأة من غير زوجها شيئاً حتى اخبره الصحابي بن سفيان
 احمد بن حنبل ووجهه احاديث الباب وروى عن عمر بن الخطاب انه قال دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف اى من الدرهم ودية المجوسي ثمان مائة اى من
 الدرهم اخرج اثر عمر هذا الشافعي والدارقطني عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف والمجوسي ثمان مائة كذا في
 المتفق قال في النبل واخرجه ايضا البيهقي وخرج ابن خرم في الاصل من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب عن ابو الحارث عن عقبة بن عامر بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال دية المجوسي ثمان مائة درهم واخرجه ايضا الطحاوي وابن عدى والبيهقي واسناده ضعيف من اجل ابن لهيعة وروى البيهقي
 عن ابن مسعود وعلى انهما كانا يقولان في دية المجوسي ثمانمائة درهم وفي اسناده ابن لهيعة واخرجه البيهقي ايضا عن عقبة بن عامر وفيه ايضا
 ابن لهيعة وروى بخلاف ابن عدى والبيهقي والطحاوي عن عثمان وفيه ابن لهيعة وروى بهذا يقول مالك والشافعي واصحاق واستدلوا بان عمر لم يرد
 وبما ذكرنا وقال بعض اهل العلم دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة وهو قول الحنفية واستدلوا
 بعمر قوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله قالوا اطلاق الدية يفيد انها الدية المعهودة ويحرم دية المسلم ويحرم
 عنها ولا يمنع كون المعهود ههنا دية المسلم لا يجوز ان يكون المراد بالدية المتعارفة بين المسلمين لاهل الدية المعاهدين وثانينا بان هذا الاطلاق
 مقيد بحديث الباب وقد استدلوا باحاديث كلها ضعيفة لا تصلح للاختلاج ذكرها الشوكاني في النبل وبين عللها ثم قال ومع هذه العلل فلهذا لا تأخذ
 معارضته بحديث الباب هو ارجح منها من جهة صحته وكونه قولاً وهذا فعلاً والقول ارجح من الفعل انتهى باب ما جاء في الرجل يقتل عبداً قوله
 من قتل عبداً قتلناه فيه دليل لمن قال ان من قتل عبداً يقتل رومين جلد عبداً جلدناه اى من قطع اطراف عبداً قطعنا اطرافه قال في شرح
 السنة ذهب عامة اهل العلم الى ان طرف الحر لا يقطع بطرف العبد فثبت بهذا الاتفاق ان الحديث محمول على التزجر والردع اوهو منسوخ كذا في الوقف
 قوله (هذا حديث غريب) واخرجه ابو داود وابن ماجه والدارقطني وفي رواية لابن داود والنسائي ومن خصى عبد مخضينا اعله انه قد وقع في نسخ
 الترمذي الحاضرة عندنا حسن غريب وكذا وقع في المتن في الشوكاني في النبل قال الحافظ في بلوغ المرام ان الترمذي صححه والصواب ما قاله المصنف
 يعنى صاحب المتن فانما لم يجد في نسخ من الترمذي الا لفظ حسن غريب كما قال المصنف قوله (وقد ذهب بعض اهل العلم من التابعين منهم
 ابراهيم النخعي الى هذا) قال في النبل حتى صاحب النبل اجماع على انه لا يقتل السيد بعبده الا عن النخعي قال صاحب المتن قال البخاري قال علي بن المدني
 سمع الحسن بن سمرق صحيح واخذ بحديثه من قتل عبداً قتلناه واكثر اهل العلم على انه لا يقتل السيد بعبده وقاويل الخار على انه اراد من كان
 عبداً ثلاثينهم تقدم الملك ما خا وقال بعض اهل العلم منهم الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا في مادي
 النفس وهو قول احمد واصحاق قال الشوكاني في النبل بعد ذكر كلام الترمذي هذا وحكاية صاحب الكشاف عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء بن
 ومالك والشافعي انتهى باب ما جاء في المرأة تزنت من غير زوجها قوله الدية على العاقلة قال الجوزي في النهاية قل تكره في الحديث كذا العقل
 والعقول والعاقلة اما العقل فهو الدية واصله انما القاتل كان اذا قتل قتيلاً جمع الدية من الابل فعقلها كفءا واولياء القاتل اى شديداً وعقدها
 ليسلها اليهم ويقضوها منه فسميت الدية عقلاً بالمصدر يقال عقل البعير يعقله عقلاً وجمعها عقول وكان اصل الدية الابل ثم قومت بعد
 ذلك بالذهب والفضة والبقرة والغنم وغيرها والعاقلة هي العصابة والاقارب من قبل الاب الذين يعطون دية قاتل الخطاء وهو صفة جماعة
 عاقلة واصلها اسم فاعلة من العقل وهو من الصفات الغالبة انتهى (حق اخبره) اى عمر بن الخطاب بتشديد الحكام الهمة (بن سفيان الكلبي)
 بكسر الكاف محلى معروف كان من عمال النهض على الله عليه السلام على الصدقات قال صاحب المشكوة يقال انه كان بشجاعة يبد بمائة فارس وكان
 يقوم على رأس النهض على الله عليه السلام بالسيف (ان) مصدرية او تفسيرية فان الكتابة فيها معنى القول (ورث) امر من التوريت اى عطاء الديات
 (امراة اشيم) بفتح الهاء فسكون شين حمزة بعدها تحتيه مفتوحة وكان قتل خطأ فان الحديث رواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمر بن الخطاب

حل ثنا أحمد بن بشر ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا أسفيان عن عبد الله بن الحسن عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم **حل ثنا** عبد بن حميد اخبرني يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا ابي عن ابيه عن ابي عبد الله بن محمد بن عمار بن ياسر عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد هذا حديث حسن صحيح وهكذا روى غيره واحد عن ابراهيم ابن سعد بن يحيى عن يعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري باب ما جاء في القسامة **حل ثنا** اقيبة ثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن ابي يحيى وحسبت عن رافع بن خديج انها قال اخرجه عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد حتى اذا كان بخيبر تفترقا في بعض ما هناك ثم ان محيصة وجد عبد الله بن سهل فتبلا قد قتل اقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ومحيصة بن مسعود وعبد الرحمن بن سهل وكان اصغر المقوم ذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر الكبر فصمت وتكلم صاحبه ثم تكلم معها فذكر وال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقتل عبد الله بن سهل فقال لهما اتخلفون خمسين يمينا ففتشهم فوجدوا صاحبكم او قاتلكم قالوا كيف خلف ولم يشهد قال فتبرئكم بهو خمسين يمينا قالوا لا كيف نقبل ايمان قومك كفرا فلما راى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى عقله **حل ثنا** الحسن بن علي الخلال ثنا يزيد بن هارون ثنا يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن ابي حنيفة ورافع بن خديج عن هذا الحديث بمعناه هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم (فقتل) بصيغة الجاهل اى مالك المال رفقو اى مالك المال المقتول (شهيد) اى في حكمه الاخرة قوله (هذا حديث صحيح) تقدم تخريجه قوله (اخبرني يعقوب بن ابراهيم بن سعد) المدنى تزيل بغداد ثقة فاضل من صغار التاسعة (ثنا ابي) هو ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدنى تزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح من الثامنة (عن ابيه) هو سعد بن ابراهيم الزهري البغدادي ثقة ولم يقد واسط وغيرها من التاسعة قوله (من قتل دون ماله) اى عند نفعه من يريد اخذ ماله ظلما ومن قتل دون دمه) اى في الدفع عن نفسه رد من قتل دون دينه) اى في ضرورة دين الله والذب عنه ومن قتل دون اهله) اى في الدفع عن بضع حيلته او قرينته (فهو شهيد) لان المؤمن محترم اذا دما واهلا ومالا فاذا اريد منه شيء من ذلك جازله الدفع عنه فاذا قتل بسببه فهو شهيد قوله (هذا حديث حسن صحيح) و اخرجه احمد وابو داود والنسائي (باب ما جاء في القسامة) بفتح القاف وتخفيف السين المهلة وهي مصدر اقم والمراد بها الايمان و اشتقاق القسامة من القسم كالجاعة من الجمع وقد حكى امام الحرمين ان القسامة عند الفقهاء اسم للايمان وعند اهل اللغة اسم للحالفين و قد صرح بذلك في القاموس وقال في النهاية انها الايمان قال في المحكم انها في اللغة الجاعة ثم اطلقت على الايمان قاله في النيل وقال القاري في المراقبة وسبب القسامة وجو القتل في المحلة او ما يقوم مقامها وركنهما قولهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وشرطها ان يكون المقسم رجلا حرا عاقلا وقال مالك يدخل النساء في قسامة الخطأ دون العمد وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الحلف سواء كانت الدعوى في القتل العمد والخطأ في شريح السنة صورة قاتل القسامة ان يوجد قاتل واحد عي عليه على رجل او على جماعة قتله وكان عليهم لو ثبت ظاهر وهو ما يغلب على الظن صدق المدعى كان وجد في محلة وكان بين القاتل وبينهم عداوة انتهى ما في المراقبة قوله (عن بشير) بضم الموحدة وضم الشين المججمة مصغرا الحارثي المدنى ثقة فقيه من الثالثة (قال قال يحيى وحسبت عن رافع بن خديج) كذا في نسخة الترمذى والظاهر ان يكون وعن رافع بن خديج بالواو قبل عن ذلك وقع عند مسلم قال الحافظ في الفتح وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشير عن سهل قال يحيى وحسبت انه قال ورافع بن خديج انهما قال اخرجه عبد الله بن سهل الخ وقال في الادب من رواية حماد بن زيد عن يحيى عن بشير عن سهل بن ابي حنيفة ورافع بن خديج انها حدثاه ان عبد الله بن سهل الخ (ما) اى سهل بن رافع ومحيصة بضم الميم وفتح الحاء المهلة وكسر التثنية المشددة وفتح الصاد المهلة (اقبل) وفي بعض النسخه فاقبل روى حويصة بضم الحاء المهلة وفتح الواو وتشديد الياء مصغرا وقد روى التخفيف فيه وفي محيصة بضم صاحب) وفي بعض النسخه قبل صاحبه وهو الظاهر تكبير الكبر) الاول امر من التكبير والثاني بضم الكاف وسكون الموحدة اى قدم من هو اكبر منك واسن بالكلام ارشادا الى الادب رمقتل عبد الله بن سهل اى قتله (فقال لهما اتخلفون خمسين يمينا) وفي رواية عند مسلم بضم السين منكم على رجل منهم فيدفع برئتم صاحبكم او قاتلكم شك من الراوى (قال فتبرئكم بهو خمسين يمينا) وفي رواية للشيخين فتبرئكم بهو في ايمان خمسين منهم اى يحلف خمسون من اليهود فتبرئكم من ان تخلفوا (اعطى عقله) بفتح العين المهلة وسكون القاف اود بنة زاد في بعض الروايات من عنده وفي رواية للبخاري فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطل منه فوداه مائة من ابل الصدقة قال الحافظ في الفتح زعم بعضهم انه غلط من سعيد بن عبيد بن قيس يحيى بن سعيد بقوله من عنده حج

في القسامة وقد رأى بعض فقهاء المدينة القسامة بالقسامة لا تجب القسامة وإنما تجب المدينة
 بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الحد ودع رسول الله صلى الله عليه وسلم بأب ماجا، فيمن لا يجب عليه الحد ثلثا من يحيى القطعي ثنا بشر
 ابن عمر ثناهما عن قتادة عن الحسن عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ربيع القسامة عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يشب
 وعن المعتوه حتى يعقل وفي الباب عن عائشة حديث علي بن حد يش حسن غريب من هذا الوجه وقدرى من غير وجه عن علي وذكر بعضهم
 وعن الغلام حتى يجتلم ولا تعرف الحسن بما عا من علي بن أبي طالب

بعضهم بين الرديتين باحتمال ان يكون اشتراها من ابل الصدقة مال دفعه من عنده او المراد بقوله من عنده اي بيت المال المرصد للمصالح واطلق عليه قد
 باهتبار الانتفاع به بما نال في ذلك من قطع المنازعة واصلاح ذات البين وقد حمل بعضهم على ظاهره فحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف
 الزكاة للمصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره قال الحافظ وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام على حديث ابو اس قال حدثنا النبي
 صلى الله عليه وسلم على ابل من ابل الصدقة في الحج وعلى هذا فللرد بالعندية كونها تحت امره وحكمه انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) اخبره الجماعة
 قوله (والعن على هذا عند اهل العلم) قال القاضي عياض هذا الحديث اصل من اصول الشريعة وقاعدة من قواعد الاحكام ومركب من اركان مصالح العباد
 وبه اخذ كافة الائمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الامة وفقهاء الامصار من الحجازيين والشاميين والكويتيين واختلغوا في صورته
 الاختلاف وروى التوقف عن اخذ به عن طائفة فلم يرد القسامة ولا اثبتوا بها في الشريعة حكما وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وابي قلابه واسلم بن عبد
 سليمان بن يسار وقاتدة ومسلم بن خالد وابراهيم بن عليه واليه ينحى البخاري وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه قال الحافظ وهذا ينافي
 ما صدر به كلامه ان كافة الائمة اخذوا بها وقد تقدم النقل عن ابي ربيع عشرة عتيها في اول الباب انتهى وقد رأى بعض فقهاء المدينة القسامة بالقسامة
 المختلف القائلون بالقسامة فيما اذا كان القتل عمد اهل يجب القصاص بها لا فقال جماعة من العلماء يجب وهو قول مالك واحمد واسحاق و
 قول الشافعي في القدرير وقال الكوفيون والشافعي في اصح قوله لا يجب بل تجب الدية واختلغوا في من يحلف في القسامة فقال مالك والشافعي والجمهور
 يحلف الورثة ويجب الحق بخلفهم وقال اصحاب ابي حنيفة يستحلف خمسون من اهل المدينة ويخوهم الولي يحلفون بالله ما قتلناه وما علمنا قاتله
 فاذا حلفوا قضى عليهم وعلى اهل الحلة وعلى عاقلتهم بالدية كن في الرقة نقلا عن النوى : **ابواب الحد** ودع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باب ماجا فيمن لا يجب عليه الحد قوله (عن الحسن) هو البصري عن علي هو ابن ابي طالب (زر ربيع القسامة) كناية عن علم التكليف (عن ثلاثة) قال
 السبكي الذي وقع في جميع الروايات ثلاثة بالهاء وفي بعض كتب الفقهاء ثلاث بغير هاء ولم ار له اصلا قاله المناوي عن النائم ولا يزال مرتفعا

رحق يستيقظ من نومه وكذلك يقدر فيما بعده (وعن الصبي حتى يشب) وفي رواية حتى يجتلم وفي رواية حتى يكبر وفي رواية حتى يبلغ قال السبكي
 ليس في رواية حتى يكبر من البليان وكافي قوله حتى يبلغ ما في هذه الرواية يعنى رواية حتى يجتلم فالتمسك بها لبيانها وصحة سندها واولى (وعن
 المعتوه) اي الجنون وهو (رحق يعقل) اي حتى يفقه من باب ضرب يضرب قوله (وفي الباب عن عائشة) اخبره الدارمي واخرجه ابن ماجه عن
 علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما قوله (حديث علي بن حد يش حسن غريب من هذا الوجه) اي من هذا الاسناد المذكور والحديث اخبره ابو داود وابن
 ماجه ايضا وقد روى من غير وجه عن علي اي روى هذا الحديث عن علي من اسانيد عديدة وروى بعضهم عن القلام حتى يجتلم اي مكان
 وعن الصبي حتى يشب (ولا تعرف الحسن) بما عا من علي بن ابي طالب قال الحافظ في تهذيب التهذيب سئل ابو زرعة هل سمع الحسن احدا من البربرين
 قال رآهم رؤية راي عثمان وعلي قيل هل سمع منهم احدا شيئا قال رآني عليا بالمدينة وخرج علي الى الكوفة والبصرة ولم يلقه الحسن بعد ذلك وقال
 الحسن رأيت الزبير يبيع عليا وقال علي بن المديني لم ير عليا الا ان كان بالمدينة وهو غلام انتهى فان قلت قال النعماني اتصال الحسن بعلي ثابت
 بوجه فمنها ما ذكره البخاري في تاريخه الصغير في ترجمة سليمان بن سالم القرشي العطار سمع علي بن زيد عن الحسن راي عليا والزبير التزما وراى
 عثمان وعلي التزما ومنها ما اخرجه الترمذي في تهذيب الكمال باسناد عن يونس بن عبيد قال سالت الحسن قلت يا ابا سعيد انك تقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وانك لم تدركه قال ابن اخي لقد سالتني عن شيء ما سالتني عنه احد قبلك ولو كان ذلك مني ما اخبرت ان في زمان كما ترى كان
 في عن الحج كل شيء سمعتني قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عن علي بن ابي طالب في غير ان في زمان لا يستطيع ان اذكر عليا ومنها ما اخرجه
 ابو يعلى في مسنده حدثنا حوثرة بن اشرس قال اخبرنا عتبة بن ابي الصهباء الباهلي قال سمعت الحسن يقول سمعت عليا يقول قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مثل امي مثل المطل الحديث قال السبكي في تحف القرية برصد الخرقه قال محمد بن الحسن الصيرفي شيخ شيخنا هذا انصر صريح في منع الحسن
 من علي روى رجاله ثقات حوثرة وثقه ابن حبان وعقبه وثقه احمد وابن معين قلت اما ما ذكره البخاري ففي مسنده علي بن زيد بن جدعان وهو

وقدرى هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن ابي ظبيان عن علي بن النوفلي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا الحديث ورواه عن الاعشى عن ابي ظبيان عن ابن عباس عن علي بن مرقا فاولم يرفعه والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم وابو ظبيان اسماه حصين بن جندب باب ما جاء في ردع الحارث وحل ثنا عبد الرحمن بن الاسود وابو عمرو البصري ثنا محمد بن ربيعة ثنا يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحد وعن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخط في العفو خير من ان يخطي في العقوبة **حل** ثنا هناد ثنا وكيع عن يزيد بن زياد نحو حديث محمد بن ربيعة ولم يرفعه وفي الباب عن ابو هريرة وعبد الله بن عمرو حديث عائشة لا يرفعه مرفوعا الا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه ورواية وكيع اصح وقد روى نحو هذا عن غيره واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم قالوا مثل ذلك ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث ويزيد بن ابي زياد لكونه ثبت من هذا وقد لم

ضعيف كما في التقريب واما قول يونس بن عبيد فليست كيف اسناده واما ما أخرجه ابو يعلى فالظاهر صحته فان كان خاليا عن علة خفية فادع فلا شك انه نص صريح في سماه الحسن من علي بن ابيه والله تعالى اعلم: وقد روى هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن ابي ظبيان عن علي بن النوفلي عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا الحديث ورواه عن الاعشى ليس في بعض النسخ لفظ عن وهو الصحيح عن ابي ظبيان عن ابن عباس عن علي بن مرقا فاولم يرفعه قال البخاري في صحيحه قال علي بن النوفلي ان القلم رفع عن ثلاث عن الجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ قال الحافظ في الفتح وصله البغوي في المصديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعشى عن ابي ظبيان عن ابن عباس ان عمر اتي بمجنونة قد زنت وهي حبلى فاراد ان يرحمها فقال له علي ما بلغك ان القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن نمير وكيع وغيره احدث عن الاعشى ورواه جرير بن حازم عن الاعشى فصريح فيه بالرفع اخرج ابيه اده وابن حبان من طريقه واخرجه النسائي من طريقين الاخيرين عن ابي ظبيان مرفوعا وموقفا لكن لم يذكر فيها ابن عباس جعله عن ابي ظبيان عن علي ورجح الموقوف على المرفوع انتهى قوله (والعمل على هذا الحديث عند اهل العلم) قال الحافظ في الفتح واخذ بقتضى هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في ايقاع طلاق الصبي فعن ابن السيب والحسن يلزمه اذا عقل وميز وحده عند احمد ان يطبق الصيام ويحصى الصلوة وعند عطاء اذا بلغ اثنا عشر سنة وعن مالك روايته اذا ناهى عن الاحتلام انتهى قلت وحديث الباب ظاهر فيما ترجمه الترمذي قوله (وابو ظبيان) بفتح المعجمة وسكون الواو الموحدة راسمه حصين بن جندب ابن الحارث الجذبي بفتح الجيم وسكون النون ثم موحدة الكوفي ثقة من الثانية: (باب ما جاء في ردع الحارث) قوله (ادروا الحد) بفتح الراء امر من الدراء اي ادفعوا ايقاع الحد (ما استطعتم) اي مدة استطاعتكم وقد رطقتكم (فان كان له) اي للحد المدلول عليه بالحدود (مخرج) اسم مكان اي علم يرد فيه فخلوا سبيله اي اتركوا اجراء الحد على صاحبه ويحوز ان يكون ضميره للمسلم المستفاد من المسلمين ويؤيده ما ورد في رواية فان وجدتم للمسلم مخرجا والمعنى تركوه ولا تعرضوا له (فان الامام ان يخطي) اي يخطوه (في العفو) مبتدأ خبره (خير من ان يخطي في العقوبة) والحجة خبران ويؤيده ما في رواية لان يخطي بفتح اللام وهي لام الابتداء قال المظهر يعني دفع الحد وما استطعتم قبل ان تصل الى فان الامام اذا سلك سبيل الخطا في العفو الذي صدر منه مخير من ان يسلك سبيل الخطا في الحد فان الحدود اذا وصلت اليه وجب عليه الانفاذ قال الطيبي نزل معنى هذا الحديث على معن حديث تغافل الحدود فيما بينكم فما بلغ من حد فقد وجب جعل الخطاب في الحديث لعامة المسلمين ويمكن ان ينزل على حديث ابي هريرة في قصة رجل وبريلة في قصة ما عرف كون الخطاب للامة لقوله صلى الله عليه وسلم للرجل ابك جنون ثم قوله احصنت وما عزا به جنون ثم قوله اشرب لان كل هذا تنبيه على ان الامام ان يدرأ الحد بالشبهات انتهى قال القاري بعد نقل كلام الطيبي هذا اما لفظ هذا الناويل متعبد و الناويل الاول لا يلزمه قوله فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان عامة المسلمين مأمورون بالسلم مطلقا ولا يناسبه ايضا لفظ خير كما لا يخفى فالصواب ان الخطاب للامة وانه ينبغي لهم ان يدفعوا الحد بكل عذر مما يمكن ان يدفع به كما وقع منه عليه الصلوة والسلام لما عزره وغيره من تلقين الاعذار انتهى كلام القاري قال الطيبي فيكون قوله فان الامام مظهر اقيم مقام المظهر على سبيل الالتفات من الخطاب الى انبياءه حتى اذا انما الافة انتهى قوله (وفي الباب عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو) ما حديث ابو هريرة فاخرجه ابن ماجه اسناده ضعيف ولفظه ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعوا واما حديث عبد الله بن عمرو وهو بالواو فاخرجه ابيه اده والنسائي مرفوعا ولفظه تعافوا الحد وفيما بينكم فما بلغ من حد فقد وجب قال الشوكاني وفي الباب عن علي مرفوعا ادروا الحد بالشبهات وفيه المختارين نافع قال البخاري وهو منك الحديث قال واصل ما فيه حديث سفيان الثوري عن عامر عن ابي اثنان عن عبد الله بن مسعود قال ادروا الحد بالشبهات ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم وروى عن عقبة بن عامر

باب ماجاء في السائر على المسلم حل ثلثا فتيبة ثلثا ابوعوانة عن الاعمش عن اوصالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفس
عن مسلم كربة من كربة الدنيا نفس الله عنه كربة من كربة الآخرة ومن سائر على مسلم سائر الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان
العبد في عون اخيه وفي الباب عن عقبة بن عامر وابن عمر حديث ابي هريرة هكذا روى غير واحد عن الاعمش عن اوصالح عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم نحوه رواية ابوعوانة وروى اسباط بن محمد عن الاعمش قال حدثت عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه
حل ثلثا بذلك عبيد بن اسباط بن محمد قال ثني ابي عن الاعمش بهذا الحديث حل ثلثا فتيبة ثلثا اللبث عن عقيل عن الزهري عن سالم
عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسئله ومن كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته ومن فرج
عن مسلم كربة ففرج الله كربة من كربة القيمة ومن سائر مسلما سائر الله يوم القيمة هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر باب ماجاء في
ومعاذ ايضا موقوفاً على ابي هريرة موقوفاً على عمر ورواه ابن خزيمة في كتاب الاتصال عن عمر موقوفاً على ابي هريرة قال الحافظ واسناده صحيح ورواه ابن شعبة من طريق
ابراهيم النخعي عن عمر بلفظ ان اخطى في الحد وبالشبهات احب الى من ان اقيها بالشبهات في مسند ابو خزيمة للحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعاً
بلفظ ادروا الحد وبالشبهات وما في الباب ان كان فيه المقاتل المعروف فقد شد من عضد ما ذكرناه فيصم بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية در
الحد وبالشبهات المحتملة لا مطلق الشبهة انتهى قوله حديث عائشة لا تعرفه مرفوعاً الامن حديث محمد بن ربيعة (و) واخرجه الحاكم والبيهقي رو
قد روى يحيى هذا عن غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال مثل ذلك وقد تقدم اثارهم (باب ماجاء في السائر على المسلم) قوله
من نفس من التقيس اي فرج واذل وكشف عن مسلم كربة بضم الكاف فعلة من الكرب وهي الحصلة التي يحن بها وجهها كرب بضم ففتح والتونين فيها
للانفاد والتحقيق ايها واحد من همها اي هم كان صغيراً كان اكبر (من كربة الدنيا) اي بعض كربة بها او كربة مبتدأة من كربة نفس الله اي انما
وفرها عنه اي عن من نفس عن مسلم كربة من كربة الآخرة اي يوم القيامة وتقيس الكرب احسان لهم وقد قال تعالى هل جزاء الا حسن الا الا حسن
وليس هذا منافي لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى مثلهما ورواه ابن شعبة في كتابه في غير حساب على
ان كربة من كربة يوم القيمة تساو عشر او اكثر من كربة الدنيا ويدل عليه تنوين التعظيم وتخصيص يوم القيامة دون يوم اخو والحاصل ان المختص
اما في الكمية او في الكيفية (من سائر على مسلم) وفي حديث ابن عمر من سائر مسلماً اي بدنه او عيبه بعدم الغيبة له والذب عن معانيه وهذا بالنسبة
الى من ليس معروفاً بالفساد والافساق ان ترفع قصته الى الولى فاذا اراد في معصية فيذكرها بحسب القدرة وان عجز برفعها الى الحاكم اذا لم يترتب
عليه مفسدة كان في شرح مسلم للنووي رسته الله في الدنيا والآخرة اي لم يفضحه باظهار عيوبه وذب عنه رواده في عون العبد ما كان العبد في عون
اخيه وفي حديث ابن عمر المتفق عليه ومن كان في حاجة اخيه كان الله في حاجته اي من كان ساعياً في قضاء حاجته وفيه تنبيه نبيه على فضيلة
عون الاخ على امره واشارة الى ان المكافاة عليه اجنسها من العناية الالهية سواء كان بقلبه او بدنه او بجماله او بغيره المضاد وجذب المنافع اذا
الكل عن قوله (وفي الباب عن عقبة بن عامر وابن عمر) الحديث عقبة بن عامر فاخرجه عن عمر ورواه ابن شعبة في صحيحه والحاكم
وقال صحيح الاسناد لفظه من سائر عمر اخيه فكانما استحي من ردة في قبرها قال المنذرى في الترغيب جال اسنيد هتمت فقات ولكن اختلف فيه
على ابراهيم بن شبيب اختلافاً كثيراً ذكرت بعضه في مختصر السنن انتهى واما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان واخرجه الترمذي ايضا في هذا الباب و
في الباب احاديث اخرى ذكرها المنذرى في الترغيب قوله حديث ابي هريرة هكذا روى غير واحد عن الاعمش عن اوصالح عن ابي هريرة عن النبي
الاعمش وابوصالح (وروى اسباط بن محمد قال حدثت بصيغة الجوهول عن اوصالح) ففي رواية اسباط النقطاع بين الاعمش وابوصالح قال انهم
لم يذكروا من حديثه عن اوصالح قال المنذرى بعد ذلك حديث ابي هريرة هذا روى عنه مسلم وابن ابي عمير والترمذي في حسنه والنسائي وابن ماجه انتهى
قلت ليس في السائر الحاضرة عندى تحيين الترمذي لهذا الحديث قوله (عن سالم عن ابيه) اي عبد الله بن عمر عن المسلم اخو المسلم قال الله تعالى انا
المؤمنين اخوة ولا يسلمه بضم اوله وكسر اللام اي لا يخذله بل ينصره قال في النهاية اسلم فلان فلانا اذا القاه في التهلكة واحجمه من عدو
وهو عام في كل من اسلمته الى شيء يكن دخله التخصيص وغلب عليه الالقاء في التهلكة وقال بعضهم الهرة فيه للسلب اي لا يزيل سلمه وهو بكسر السين
وفتحها الصلح قوله (ومن كان في حاجة اخيه) اي في قضاءها (ومن فرج) من التفرج اي زال وكشف قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث
ابن عمر) هذا الحديث متفق عليه كما في المشكاة لكن لم يره المنذرى في الترغيب الى الشيخين بل عزاه الى ابي داود والترمذي (باب ماجاء في
التلقين في الحد) قوله (قال الماعز) بكسر العين المهملة وبالزاي راحق) بضم الهمزة استفهام وهو خبر مقدم لقوله ما بلغني عنك (ما بلغني) اي
اخي شيء بلغني (وقعت على جارية ال فلان) اي جامعتهما فشهدا رابع شهدات اي فعلت نفسها كانه شهد عليها باقراره بما يجب الحد

التلقين في الحد حل ثلثا قتيبة ثنا ابو عوانة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا غزير مالك الحق ما بلغني عنك قال ما بلغني عنك قال بلغني انك وقعت على جارية ال فلان قال نعم فشهد اربع شهادات فامر به فوجم وفي الباب عن السائب بن يزيد حديث ابن عباس حديث حسن وروى شعبه هذا الحديث عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبيرة مرسل ولم يذكر فيه عن ابن عباس باب ما جاء في درء الحن عن المعترف اذ ارجع حل ثلثا ابو كريب ثنا عبد بن سليمان عن محمد بن عمرو عن ابوسلمة عن ابي هريرة قال جاءه امره ان يسلم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انه قد نزلني فاعرض عنه ثم جاء من الشق الاخر فقال انه قد نزلني فاعرض عنه ثم جاء من الشق الاخر فقال يا رسول الله انه قد نزلني فامر به في الرابعة فخرج الى مكة فوجم بالحجارة فلما وجد من الحجارة فوجم فوجم حتى مر برجل معه حصى فوجم به وضربه الناس حتى مات فلما ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه فوجم وجعل من الحجارة ومثل الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا تركتموه هذا حديث حسن قد نزلني من غير وجه عن ابي هريرة وروى هذا الحديث عن ابوسلمة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديثنا بذلك الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن ابوسلمة عن جابر بن عبد الله ان رجلا من اسلم جاء النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف باننا فاعرض عنه ثم اعترف فاعرض عنه حتى شهد على نفسه اربع شهادات فقال النبي صلى الله عليه وسلم عليك اربك جنون قال قال الحصن قال نعم فوجم في المصلى فلما اذلقت الحجارة فوجم حتى بان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك اربك جنون والحديث حليل على جواز التلقين في الحد قاله امام البخاري في صحيحه باب هل يقول الامام المقر بالحكم المستأمن او غمرت وكيفية حديث ابن عباس في قصته وفيه لذلك قبلت او غمرت قاله لا يا رسول الله الحديث قال الحافظ هذه الترجمة معقولة لجواز تلقين الامام المقر بالحد ما يدفع عنه وقد خصه بعضهم بنظر به انه اخطأ او جهل انتهى قوله (وفي الباب عن السائب بن يزيد) لينظر من اخرجه حديث ابن عباس حديث حسن) واخرجه احمد ومسلم وابو داود (باب ما جاء في درء الحن عن المعترف اذ ارجع) قوله (فقال انه قد نزلني) هذا نقل بالحق كما لا يخفى اذ لفظه اني قد نزلني والمعاد ان ما عدا قد نزلني قاله البخاري قلت هذا هو الظاهر كما لا يخفى (ثم جاء من الشق الاخر) اي بعد غيبته عن المجلس قاله البخاري قلت ليس في هذا الحديث ما يدل على ذلك الا ان عليه ليل اخر فليست (فامر به) اي برجه (في الرابعة) اي في المرة الرابعة من مجالس الاعتراف (فاخرج) بصيغة المجهول اي امر باخراجه (الى الحرة) وهي بقعة ذات حجارة سود خارج المدينة (فلما وجد من الحجارة) اي لم اصابتها (فر) اي هرب (ليشد) بتشديد الدال اي يسعي وهو لا (حق) مر برجل معه حصى (نفث الام) وسكون الحاء الملهمة اي عظم ذنوبه وهو الذي يثبت عليه الاسنان (فضر به) اي المرحل (به) اي بالحق (وضربه الناس) اي اخرون باشياء اخر ومن الموت عطف على مس الحجارة على سبيل البيان قال الطبري قوله ذلك اذ جعل اشارة الى المذكور السابق من ذنوبه من مس الحجارة كان قوله انه فرحين وجد من الحجارة تكرار لانه بيان ذلك فيجب ان يكون ذلك مبهما وقد فسر بما بعده كقوله تعالى وقضينا اليك الامر ان دابره هولا مقطوع مصححين ولعله كرر لزيادة البيان انتهى (هلا تركتموه) وفي رواية هلا تركتموه اعله ان يتوب فيتوب الله عليه قال القاسم اي عسى ان يرجع عن فعله فاي رجع الله عليه بقول توبته قال ابن الملك فيه ان المقر على نفسه بالذنوب قال ما زنيث او كذبت او رجعت سقطت عن الحد فلوجب في اثناء اقامته عليه سقط الباقي وقال جميع لا يسقط اذ لم يسقط لصار ما عر مقتولا خطأ فوجب الدية على عواقب القاتلين قلنا انه لم يرجع صريحاً هرب بالهرب لا يسقط الحد وتاويل قوله هلا تركتموه اي لينظر في امره اهرب من امر الحجارة او رجع عن اقاربه بالزنا قال الطبري فان قلت اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولخلهم بقتله حيث فره ليلهم فمقتله اذا قلت لا لانه صلى الله عليه وسلم واخذهم يشبهتم عرضت تصلي ان يدفع به الحد وقد عرضت لهم شبهة ايضا وهي المضاء امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فليصاح عليهم انتهى وفي شرح السنة فيه دليل على ان من اقر على نفسه بالذنوب اذ ارجع في خلال اقامة الحد فقد كذبت او ما زنيث او رجعت سقط ما بقي من الحد عنه وكذلك السارق وشارب الخمر انتهى قوله (هذا حديث حسن) واخرجه ابن ماجه وروى هذا الحديث عن ابوسلمة عن جابر بن عبد الله الخ اخرجه الترمذي عقيب قوله هذا بقوله حدثنا بذلك الحسن بن علي الخلال الخ قوله (حتى شهد على نفسه اربع شهادات) اي اقر على نفسه كانه شهد عليها باقراره بما يوجب الحد اربع مرات (قال ابك جنون) قال النووي ثلثا قال ابك جنون لتحقيق حاله فان الغالب ان انسان لا يصير على اقراره باقتضاه هلاكه مع ان له طريقا في سقوط الائمة بالتوبة وهذا مبالغة في تحقيق حاله لئلا يسهل دمه وإثارة الحن الى اقرار الجنون باطل وان الحد ود لا يخفى عليه (قال الحصن) بتقدير هزيمة الاستفهام اي هل تزوجت (فلما اذلقت الحجارة) اي ادانت به مجدا فعقرته من فوق النسيط (فر) اي هرب (فادرك) بصيغة المجهول اي ادركه الناس من الادراك بمعنى اللحق (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك اربك جنون) وفي رواية البخاري من طريق محمد بن غيلان عن عبد المارق وصلى عليه قال الحافظ في الفتح قال المنذرى في حاشية السنن رواية ثمانية النفس عن عبد المارق فلم يذكره قوله وصلى عليه وذكر الحافظ روايات ههنا لا نفس غيرهم ثم قال فهو ادا اكثر من عشرة النفس

۳۲۱

عليه هذا حديث حسن صحيح والعل على هذا الحديث عند بعض اهل العلم ان للعارف بالزنا اذا اقر على نفسه اربع مرات اقيم عليه الحد وهو قول احمد والشافعي وقال بعض اهل العلم اذا اقر على نفسه مرة اقيم عليه الحد وهو قول مالك بن انس والشافعي حجة من قال هذا القول حديث ابو هريرة وزيد بن خالد ان رجلا من اخصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله ان ابني زنا امرأة هذا الحديث يقولوه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعذ يا ابليس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولم تان اعترفت اربع مرات باب ما جاء في كراهية ان يشفع في الحدود حل ثلثا فتنبه ثلثا للديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ان قريشا ائتمتهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من يجترئ عليه الا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شفع

في حد من حد والله

منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها انتهى قال الامام البخاري في صحيحه بعد رواية هذا الحديث ولم يقل يونس وابن جريج عن الزهري فصل عليه سئل ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم قال رواء غير معمر قال لا انتهى قال الحافظ قد اعترض عليه في جزئه بان معمر روى هذه الزيادة مع ان المنفرد بها انما هو محمد بن عجلان عن عبد الرزاق وقد خالفه العدد الكثيرين من الحفاظ فصرحوا بانه لم يصل عليه لكن ظهر لي ان البخاري قوي عند رواية محمد بالشاهد فقد اخرج عبد الرزاق ايضا وهو في السنن لا في قوة من وجه اخر عن ابوامامة بن سهل بن حنيف في قصة ما عر قال فقبل يا رسول الله اتصلي عليه قال لا قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فهد الخبر يجمع الاختلاف ففعل رواية النفي على انه لم يصل عليه حين رجم ورواية الاثبات على انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثاني قال الحافظ ويتايد بما اخرج مسلم من حديث عمران ابن حصين في قصة الجهينة التي رزنت ورجمت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه لم صلى عليها فقال له عمر اتصلي عليها وقد رزنت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين لو سعتهم انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرج البخاري قوله (وهو قول احمد والشافعي) وهو قول ابى حنيفة وحجتهم احاديث البنا قال في شرح السنة يخرج بهذا الحديث يعني بحديث ابو هريرة المذكور في هذا الباب من اشترط التكليف في الاقرار بالزنا حتى يقيم عليه الحد ويحترق ابن حنيفة فنجيت من الجواب الاربعة على انه يشترط ان يقر اربع مرات في اربعة مجالس ومن لم يشترط التكليف قال انما رده مرة بعد اخرى بالشبهة داخلته في امره ولذلك دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا وفي رواية فقال اشربت خمر فقام رجل فاستنكه فلم يجد منه ربح الخمر فقال انزيت قال نعم فامر به فرجم فدم مرة بعد اخرى للكشف عن حاله لان التكليف فيه شرط انتهى وقال بعض اهل العلم اذا اقر على نفسه مرة اقيم عليه الحد وهو قول مالك بن انس والشافعي واختاره الشوكاني في النيل واجاب عن جميع ما استدلل به الاولون وقال في اخر كلامه واذا قد تقررت لك عدم اشتراط الاربع عرفت عدم اشتراط اذهب اليه الحنفية من ان الاربع لا تكفي ان تكون في مجلس واحد بل لا بد ان تكون في اربعة مجالس لان تعدد الامكنة فرع تعدد الاقرار الواقع فيها واذا لم يشترط الاصل تبعه الفرع في ذلك وايضا لو فرضنا اشتراط كون الاقرار اربعا لم يستلزم كون مواضعه متعددة اما عقلا فظاهر لان الاقرار اربع مرات او اكثر منها في موضع واحد من غير انتقال مما لا يخالف في امكانه عاقل واما شرعا فليس في الشرع ما يدل على ان الاقرار الواقع بين يديه صلى الله عليه وسلم وقع من رجل في اربعة مواضع فضلا عن وجوه ما يدل على ان ذلك شرط ثم اجاب الشوكاني عن الروايات التي استدلل بها الحنفية على اشتراط تعدد مواضع الاقرار فان شئت الوقوف على ذلك فارجع الى النيل روي حجة من قال هذا القول حديث ابو هريرة وزيد بن خالد ان رجلا من اخصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله ان ابني زنا امرأة هذا الحديث يقولوه وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعذ يا ابليس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ولم تان اعترفت اربع مرات باب ما جاء في كراهية ان يشفع في الحدود حل ثلثا فتنبه ثلثا للديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ان قريشا ائتمتهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من يجترئ عليه الا اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شفع

ثم قام فاختط فقال انما هذا الذي من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد وايه الله لو
ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وفي الباب عن مسعود بن الحجاج ويقال ابن الاعجم وابن عمر وجابر حديث عائشة حديث حسن صحيح
باب ما جاء في تحقيق الرجم حل ثلثا سلمة بن شبيب اسحاق بن منصور والحسن بن علي الخليل وغير واحد قالوا ثنا عبد الرزاق ثنا ميمون
الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال ان الله بعث محمدا بالحق وانزل عليه الكتاب وكان فيما انزل عليه
اية الرجم فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعا بعده واتى خائف ان يطول بالناس زمان فيقول قائل للجد الرجم في كتاب الله فيضلو بترك
فرضية اتوها الله اكبر وان الرجم حق على من زنى اذ الحصن قامت البيئنة او كان تخمل والاعتراف هذا حديث صحيح حل ثلثا احمد بن منيع
ثنا اسحاق بن يوسف الاثرقي عن داود بن ابى هند عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجم ابو بكر
وجئت ولو اني اكره ان ازيد في كتاب الله لكتبت له في المصحف فان قد خشيت ان يحجر القوام فلا يجدونه في كتاب الله فيكفرون به وفي الباب
عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير وروى عن غيره وجه عن عمر باب ما جاء في الرجم على الشيب

اى محبوبه وهو بالرفع عطف بيان او بدل من اسامة قال النوى معنى يجترئ تجاسر عليه بطريق الادلال وهذه منقبة ظاهرة لاسامة وبكلمة اسامة
 اى فكلوا اسامة فكله اسامة ظنا منه ان كل شفاعة حسنة مقبولة وذهب عن قوله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع
 شفاعة سيئة يكن له كفل منها الشفع فجد من حمد الله الاستفهام للتوبيخ ثم قام فلخطب اى بالغ في خطبته او اظهر خطبته قاله القارى
 وقال وهو احسن من قول الشارح اخطب (انما اهلك) بصيغة الفاعل قال القارى وفي نسخة يعنى من المشكوة على بناء المفعول (الذين من قبلكم)
 يحتل كلهم او بعضهم (انهم كانوا) اى كنهم اذ اسرق الخ او ما اهلككم الا لانهم كانوا والحصر ادعائى اذ كانت فيهم امور كثيرة من جملتها انهم كانوا
 اذ اسرق فيهم الشريف اى القوى (تركوا) اى بلا اقامة الحد عليه واذا اسرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد اى القلع وغيرها (وايم الله) بجمرة وصل
 وسكون ياء وضمة ميم وبكسر وفتح هزة وبكسر فحق القاسوس وايم الله وايم الله بكسر وايم الله بكسر الهزة واليم وهو اسم وضع للقسام والتقدير
 ايم الله قسمى وفي النهاية وايم الله من الفاظ القسم وفي هزها الفتح والاسر والقطع والوصل وفي شرح الجزرية لابن المصنف الاصل فيها الكسرة لانها
 هزمة وصل لسقوطها وانما فحقت في هذا الاسم لانه ناب من باب حرف القسم وهو الواو فحقت لفتحها وهو عند البصريين مفرد وعند سيبويه من الياء
 بمعنى البركة فكانه قال بركة قسي وذهب الكوفيون الى انه جمع بين وهمة وهمة قطع وانما سقطت في الوصل بكثرة الاستعمال وفي المشارق ليعياض وايم الله
 بقطع الالف وصلها اصله ايم فلما كثرت في كلامهم حذفتون فقالوا ايم الله وقالوا ايم الله ورامه انتهى فدية لغات كثيرة ذكرت في القاموس (ولان فاطمة بنت
 محمد سقرت الخ) انما ضرب المثل بفاطمة لانها اعزاهل صلى الله عليه وسلم قوله (وفي الباب عن مسعود بن الجهماء ويقال ابن الجهم وابن عمر وجابر) اما حديث
 مسعود وجابر فلينبظر اخوجه واما حديث ابن عمر فاخرجه احمد وابو اود وفي الباب عن الزبير بن العوام لقي رجلا قد اخذ سارقا وهو يريد ان يذهب به
 الى السلطان فتشفع له الزبير ليرسله فقال لاحق ابليغ به السلطان فقال الزبير انما الشفاعة قبل ان يبلغ الى السلطان فاذا بلغ اليه فقد لعن الشافع و
 الشفع رواه مالك قوله (حديث عائشة حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان وابو اود والنسائي وابن ماجه : (باب ما جنى تحقيق الرجم قوله
 ان الله بعث محمدا بالحق وانزل عليه الكتاب) هذا مقدمة للكلام رتبة للمرامر فعلا للدينية وفعال للمهمة الناشئة من فقدان تلاقى اية الرجم بنسخها
 مع بقائه حكمها (وكان فيما انزل الله اية الرجم) بالرفع على انها اسم كان وفيما انزل الله خبر وهو الشيخ والشيخة اذ انيا فاجزها البتة بكلام من الله والله عز
 حكيم اى التيب والنفية كذا في قوله في الموطأ قال القارى ولا ظهر تفسيرهما بالحسن والحسنة (ورجنا بعدا) اى تبعاله وفيه اشارة الى وقوع الاجماع
 بعده (الا) حرف التنبيه (وان الرجم حق) اى ثابت او واجب (على من رزق) اى من الرجال والنساء (اذا احسن) اى كان بالغاعاقلا قد تزوج حرة تزوجا
 صحيحا وجامعا (او الاعراف) اى الاقرار بالزنا قوله (وهذا حديث صحيح) واخرجه الشيخان قوله (فان قد خشيت ان يحين اقوام الخ) قد وقع ما خشيته
 عمر فانكر الرجم طائفة من الخوارج ومعظمهم وبعض المعتزلة ويحتمل ان يكون استند في ذلك الى توقيف وقد اخرج عبد الرزاق والطبري عن ابن عباس ان
 عمر قال سميت قوم يكذبون بالرجم الحديث ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبد الله بن عبد الله بن حنيفة في حديث عمر عند النسائي وان ناسا يقولون
 ما بال الرجم وانما في كتاب الله لجلد الا قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه اشارة الى ان عمر استخضر ناسا قالوا لك فرد عليهم كذا في فتح الباري
 قوله (وفي الباب عن علي) اخرجه البخارى قوله (حديث عمر حديث حسن صحيح) واصله في الصحيحين : (باب ما جنى الرجم على التيب) قوله (وشبل
 بكر الشين المعجزة وسكون الموحدة هو ابن خالد او خليل كما صرح به الترمذى فيما بعد قال الحافظ شبل بن حامد او ابن خليل الترمذى مقبول من
 الثلاثة انتهى وقد تقدم ذكر شبل في الحديث سفيان بن عيينة وهو منهم من كما بينه الترمذى فيما بعد (فقال اشكرك الله) بصيغة التكليم

حل ثنا نصر بن علي وغير واحد قالوا ثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله سمعه من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم
 كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه جلالان يختصمان فقال لهما يا رسول الله ما قضيت بيننا بكتاب الله فقال
 خصمه وكان افقه منه اجل يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله واخذني فأنكركم ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فاجابوني ان
 على ابني الرجم فقد يت منه بمائة شاة وخادم ثم لقيت ناسا من اهل العلم فرموا ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأة هذا فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة شاة والخادم ثم عليك وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام
 واخذ يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فغدي عليها فاعترفت فوجها حل ثنا اسحاق بن موسى الانصاري ثنا معن ثنا مالك
 عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه حل ثنا قتيبة ثنا الليث
 عن ابن شهاب باسناداه نحو هذا فمالك بمعناه وفي الباب عن ابى بكر وعبد الله بن الصامت وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وجابر
 ابن سمرة وهزال وبريدة وسلمة بن المحقق وابي برة وعمران بن حصين حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح وهكذا روي
 مالك بن انس ومعر وغير واحد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم ورووا بهذا الاسناد
 فاجل وهما فان رثت في الرابعة فديعوها ولو بضطرر وروى سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل قالوا
 كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم هكذا روي ابن عيينة للحديثين جميعا عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل حديث ابن عيينة وهم فيه سفيان
 باب نصر قال الحافظ اى سالك باله وضمن انشدك معنى ذكرك فحذف الباء اى اذكرك رافعا لشيد في اى صوتي هذا اصله ثم استعمل في كل مطلوب
 موكد ولو لم يكن هناك رفع صوت وبهذا التقرير يندفع ايراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي صلى الله عليه وسلم مع النهي عنه ثم اجاب عنه بان
 لم يبلغ النهي لكونه اعرا بيا لما قضيت بيننا بكتاب الله لما تشديد الميم بمعنى الا وفي رواية الشيخين الا قضيت قال الحافظ قيل فيه استعمال الفعل
 بعد الاستثناء بتاويل المصدر وان لم يكن فيه حرف مصدرى لضرورة افتقار المعنى اليه وهو من المراضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم
 يراد به النفي المحض وفيه المفعول والمعنى هنا لا اسالك الا القضاء بكتاب الله ويحتمل ان تكون الاجواب القسم لما فيها من معنى المحصر تقديره
 اسالك بالله لا تفعل شيئا الا القضاء فالتاكيد انما وقع لعدم التشاغل بغيره لان لقوله بكتاب الله مفهوما والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على
 عباده وقيل المراد القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد الاول لان الرجم والتغريب ليسا مذكورين في القرآن الا بواسطة امر الله باتباع رسوله
 قال الحافظ ويحتمل ان يراد بكتاب الله الآية التي نسخت تلاوتها الشيخ والشيخة اذ ازنيا فارجمها انتهى فقال خصمه وكان افقه منه اجل بفختين
 وسكون اللام اى نعم قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي يحتمل ان يكون الراوى كان عارفا بما قبل ان يتحاكما فوصف الثاني بانه افقه من الاول اما
 مطلقا واما في هذه القصة الخاصة واستدل بحسن ادبه في استئذنه وترك رفع صوته ان كان الاول رفعه وتاكيد السؤال على فقهاء وقد ورد
 ارجس السؤال نصف العلم واورده ابن السفي في كتاب رياضة المعلمين حديثا مرويا عن عاصم بن ضعيف قاله الحافظ (افض) اى احكم (ان ابني كان
 عسيفا) اى اجيرا ويطلق ايضا على الخادم وعلى العبد (على هذا) ضمن على معنى عند بليل رواية عمرو بن شعيب وفي رواية محمد بن يوسف عسيفا فاهل
 هذا وكان الرجل يستعمله فيما يحتاج اليه امراته من الامور فكان ذلك سببا لما وقع له معها كذا في الفقه (زفني) اى لا جبر بامرأته اى المستاجر
 (فاخبروني) اى بعض العلماء (فقدت منه) اى ابني بمائة شاة وخادم اى عطيتهما فد ادوبلا عن رجم ابني (فرموا) اى قالوا وفي رواية الشيخين
 فاخبروني ان على ابني جلد مائة بفتح الجيم اى ضرب مائة جلدة لكونه غير محصن (وتغريب عام) اى اخراجه عن البلد سنة (وانما الرجم على امرأة هذا) اى
 لانها محصنة (المائة شاة والخادم) روى عليك (واخذ) بضم الال وهو امر بالذهاب في الغدرة كما ان روح امر بالذهاب في الرواح ثم
 استعمل كل في معنى الاخر اى فانه بيا أنيس تصغير انس وهو ابن الضحاك الاسلمي روى امرأة هذا اى اليها وفيه قضين اى حاكما اليها (فان
 اعترفت فارجمها) قال القاري به اخذ مالك والشافعي في انه يكفي في الاقرار مرة واحدة فانه صلى الله عليه وسلم اعترف بها باعترافها ولم يشترط الاربع
 كما هو مذهبا واجيب بان المعنى فان اعترفت الاعتراف المحض وهو اربع مرات فارجمها انتهى قلت قد تقدم الكلام في هذا قوله رعن أبو هريرة
 وزيد بن خالد الجهني لم ليس في هذه الرواية ذكر شبل وهو المحفوظ كما استقف عليه قوله (حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح)
 اخرجه للجامع قوله (وروا بهذا الاسناد) اى عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد اى بدون ذكر شبل (عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال اذ انت الامة الحرم) اخرجه الشيخان (وشبل بن خالد لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم انما روى شبل عن عبد الله بن مالك
 الاوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الصحيح وحديث ابن عيينة غير محفوظ قال الحافظ في تهذيب التهذيب شبل بن حاد ويقال ابن خالد

ابن عيينة امدخل حديثا في حديث الصحيح ما روى الزبيدي في نويس بن يزيد وابن النخعي الزهري عن الزهري عن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الامة والزهرى عن عبد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الاوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الامة وهذا الصحيح عند اهل الحديث وشبل بن خالد لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم انما روى شبل عن عبد الله بن مالك الاوسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الصحيح وحديث ابن عيينة غير محفوظ وروى عنه انه قال شبل بن خالد وهو خطأ انما هو شبل بن خالد ويقال ايضا شبل بن خنيد حل ثنا قتيبة ثنا هشيم عن منصور بن مزاذن عن الحسن بن جطان عن عبد الله عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني فقد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم والبكر بالبكر جلد مائة ونفقى سنة هذا حديث صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب ابي بن كعب وعبد الله بن مسعود وغيرهم قال الثيب يجلد ويرجم الى هذا ذهب بعض اهل العلم وهو قول اسحاق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وغيرهما الثيب انما عليه الرجم ولا يجلد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا في غير حديث في قصة ما عزموا عليه انه امر بالرجم ولم يامر ان يجلد قبل ان يرجم والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد

ويقال ابن خنيد ويقال ابن عبد البر في حديث الوليدة اذا زنت فاجلدوها وعنه به عبد الله بن عبد الله بن عتبة كذا رواه اصحاب الزهري عنه وخالفهما ابن عيينة فروي عن الزهري عن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد وشبل جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث العسيف لم يتابع على ذلك رواه النسائي والترمذي ابن ماجه وقال النسائي الصواب الاول قال حديث ابن عيينة خطأ وروى البخاري حديث ابن عيينة فاسقط منه شبل قال لا يروى عن ابن معين ليست لشبل حجة انتهى (وروى عنه) اي عن سفیان بن عيينة رآه قال شبل بن حامد وهو خطأ انما هو شبل بن خالد ويقال ايضا شبل بن خنيد بالتصغير وقد لبس طال حفاظ الكلام في هذا في تهذيب التهذيب ان شئت الوقوف عليه فارحم اليه **قوله** (عن الحسن) هو البصري عن جطان بكسر الجاء وتشديد الطاء المهملتين (عن عبد الله) الرقاشي البصري ثقة من الثانية (خذوا عني) اي حكم الحد الزنا (فقد جعل الله لهن سبيلا) اي حدا واضحا وطريقا ناصحا في حق المحسن وغيره وهو بيان لقوله تعالى (واللاقي ياتين الفاحشة الى قوله) ان يجعل الله لهن سبيلا ولم يقل عليه الصلوة والسلام لكم ليوافي نظم القرآن ومع هذا فيه تغليب للنساء لانهن مبداء للشهوة ومنتهى الفتنة قال التوركان هذا القول حين شرع الحد في الزنا والزانية والسبيل ههنا المحل لانه لم يكن مشروعا ذلك الوقت وكان الحكم فيه ما ذكر في كتاب الله واللاقي ياتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا بهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا (الثيب بالثيب) اي حد زنا الثيب بالثيب رجل مائة ثم الرجم استدل بهذا من قال ان الثيب يجلد ثم يرجم (وبكر بالبكر جلد مائة) اي حد زنا البكر بالبكر ضرب مائة جلدة لكل واحد منهما (ونفقى سنة) اي اخر اجتهاد عن البلد سنة **قوله** (وهذا حديث صحيح) اخرج الجعفي عن البخاري والنسائي **قوله** (والله اذهب بعض اهل العلم وهو قول اسحاق) وهو قول داود الظاهري وابن المنذر وهو قول احمد في روايته عنه واستدلوا بحديث الباب وغيره وبارواه احمد والبخاري عن الشعبي عن علي بن ابي رباح عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت المرأة ضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال احمد بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي اثره على هذا وكذا في حديث الباب وغيره دليل على انه يجمع للمحسن من الجلد والرجم وروى العمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد ذهب مالك والحنفية والشافعية وجمهور العلماء الى انه لا يجلد المحسن بل يرجم فقط وهو مروي عن احمد بن حنبل وتمسكوا بحديث سمره في انه صلى الله عليه وسلم لم يجلد ما عزا بل اقتصر على رجمة قالوا وهو متنازع عن احاديث الجلد فيكون ناسخا لحديث عبادة المذكور في الباب قال الشوكاني **ويجاب** بمنع التأخر المدعى فلا يصح ترك جلد ما عزموا لانه فرع التأخر ولم يثبت ما يدل على ذلك ومع عدم ثبوت تأخره لا يكون ذلك الترك مقتضيا لابطال الجلد الذي اثبتته القرآن على كل من زنى ولا ريب انه يصدق على المحسن انه زان فكيف اذا انضم اليه ان من السنة ما هو مخرج في الجمع بين الجلد والرجم للمحسن كحديث عبادة المذكور ولا سيما وهو صلى الله عليه وسلم في مقام البيان والتعليم لاحكام الشريعة على العموم بعد ان علم الناس في ذلك المقام باخذ ذلك الحكم عنه فقال خذوا عني فلا يصح الاحتجاج بعد نص الكتاب والسنة بسكوته صلى الله عليه وسلم في بعض المواطن او عدم بيان ذلك او امله لانه لا امر به قال وقد تقر بان الثيب اولى من النافي ولا سيما كون المكان مما يحذر فيه ان الراوى ترك ذكر الجلد لكونه معلوما من الكتاب والسنة قال وهذا امير المؤمنين علي بن ابي طالب يقول بعد موته صلى الله عليه وسلم بعدة من السنين لم يجمع لتلك المرأة بين الرجم والجلد جلدتها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله فكيف يخفى على مثله التأخر وعلى من حضرته من الصحابة الاكابر انتمى كلام الشوكاني واستدل الجمهور ايضا بعدم ذكر الجلد في رجم الغامدية وغيرها قال الشوكاني **ويجاب**

سنة

باب منه حل ثلث الحسن بن علي ثلث الرزاق ثلثا عمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الهيثم عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة
اعترفت عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا وقالت اناجلي فذم النبي صلى الله عليه وسلم ولينها فقال أحسن إليها فاذا وضعت حملها فاخبرني
ففعل فامر بها فشدت عليها ثيابها ثم امر برجمها فوجت ثم صلى عليها فقال له عمر بن الخطاب يا رسول الله رجمتها ثم فصلت عليها فقالت لقد
تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة وسعتهم وهل وجدت شيئا أفضل من ان جادت بنفسها لله وهذا حديث صحيح **باب**
ملجأ في رجم أهل الكتاب حل ثلثا اصحاق بن موسى الا نصارى ثلثا من ثلثا مالك بن النسر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يحيى
ويهودية وفي الحديث قصة هذا حديث حسن صحيح **باب منه حل ثلثا هذا ثلثا شريك عن سماك بن حرب عن جابر بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يحيى**
ويهودية وفي الباب عن ابن عمر والبراء وجابر وابن أبي أوفى وعبد الله بن الحارث بن جزء وابن عباس حديث جابر بن سمرة حديث حسن
غريب من حديث جابر بن سمرة والعلم على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا اذا اختصم أهل الكتاب وترافعوا إلى أحكام المسلمين حكموا بينهم بالكتاب
والسنة وبالحكم المسلمين وهو قول احمد واصحاق وقال بعضهم لا يقيم عليهم الحد في الزنا والقول لا ولا يصح

ينبغي كون عدم الذكر يدل على عدم الوقوع كما يقال ان عدم الذكر لقيام أدلة الكتاب والسنة القاضية بالجلد وايضا عدم الذكر لا يعارض صريح الأدلة
القاضية بالانكاح وعدم العلم ليس علما بالعدم ومن علم حجة على من لم يعلم انتهى **باب منه قوله** (ان امرأة من جهينة) وهي الغامدية رقتا الحسن
اليها) انما امر بذلك لان سائر قرأتها بما حملتهم الغيرة وحجة الجاهلية على ان يفعلوا بها ما يذبحها فامر بالاحسان تحذير من ذلك رقتا عليها ثيابها
لئلا تكشف عند وقوع الرجم عليها المجزأة العادة من الاضطراب عند نزول الموت وعدم المبالاة بما يبذل ومن الانسان ولهذا ذهب الجمهور إلى ان المرأة
ترجم قاعدة والرجل قائما لما في ظهور المرأة من الشناعة ثم فصلت عليها هذا نص صريح في أنه صلى الله عليه وسلم صلى على الغامدية واختلفت الروايات في
صلوته صلى الله عليه وسلم على ما عرفت ففي صحيح البخاري من حديث جابر في امر ما عرفت قال ثم امر به فوجم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خير اوصلي عليه ورواه
الترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية عن جابر عند الشيخين في امر ما عرفت وقال له خيرا ولم يصل عليه وقد تقدم وجه الجمع بين هاتين الروايتين في
كلام الحافظ المتقدم في باب بدء الحزن عن المعتوف اذ رجع قال النووي في شرح مسلم واختلف العلماء في المصلاة على المرحوم فكرها مالك والشافعي والجمهور
ولا أهل الفضل ومن باقى الناس يصلي عليه غير الامام وأهل قبل الشافعي واخرون يصلي عليه الامام وأهل الفضل وغيرهم والخلاف بين الشافعي والشافعي
مالك انما هو في الامام وأهل الفضل واما غيرهم فاتفقوا على انه يصلي وبه قال جماهير العلماء قالوا فيصلي على الفساق والمقتولين في الحديث في
الحاربة وغيرهم وقال الزهري لا يصلي احد على المرحوم وقائل نفسه وقال قتادة لا يصلي على ولد الزنا واحتج الجمهور بهذا الحديث يعني بحد
الباب وفيه دلالة للشافعي على ان الامام وأهل الفضل يصلون على المرحوم كما يصلي عليهم غيرهم واجاب اصحاب مالك عند جوابين احدهما انه
ضعفوا رواية المصلاة لكون اكثر الروايات لم يذكرها والثاني قولها على انه صلى الله عليه وسلم امر بالمصلاة او عافى صلوته على مقتضاها في اللغة
وهذان الجوابان فاسدان اما الاول فان هذه الزيادة ثابتة في الصحيح وزيادة الثقة مقبولة واما الثاني فهذا التأويل مردود لان التأويل
انما يصار اليه اذا اضطرت الأدلة الشرعية إلى تركه وليس هنا شيء من ذلك فوجب حملها على ظاهره انتهى **قلت** الامر كما قال النووي والله تعالى
اعلم (وسعتهم) وفي بعض النسخ: لو سعتهم (من ان جادت بنفسها لله) أي اخرجها وفعها كما يدفع الانسان ماله ينجو به قوله (وهذا حديث
صحيح) اخرج الجماعة لا البخاري وابن ماجه **باب** ملجأ في رجم أهل الكتاب) قوله (رجم يهوديا ويهودية) فيه دليل لمن قال ان حد
الزنا يقيم على اليهود كما يقيم على المسلمين وان الاسلام ليس بشرط في الاحصان كما ذهب اليه الشافعي و احمد والابو يوسف في رواية وعند أبي
حنيفة ومحمد والمالكية الاسلام شرط وفي الحديث قصة (رواهما الشيخان) وهما اليهود اتوا النبي صلى الله عليه وسلم ببجل وامرأة منهم قد زنيا فقالا
ما تجدون في كتابكم فقالوا التخم وجوههما وبخزيان قال كذبتم ان فيها الرجم فائقا بالثورة فامتلوا بها ان كنتم صدقون **القول** (وهذا حديث
حسن صحيح) واخرجه الشيخان بطوله قوله (ثلثا شريك) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي صدوق ينجي كثيرين تغير حفظه منذ ولّى قضاء
الكرخة قوله (وفي الباب عن ابن عمر والبراء وجابر وابن أبي أوفى وعبد الله بن الحارث بن جزء وابن عباس) اما حديث ابن عمر فقد اخرجه
الترمذي في هذا الباب ولعله اشار إلى حديث اخوه في رجم أهل الكتاب واما حديث البراء فاخرجه احمد ومسلم وابو داود واما حديث جابر
وهو ابن عبد الله فاخرجه احمد ومسلم واما حديث ابن أبي أوفى فليختر من اخرجه واما حديث عبد الله بن الحارث بن جزء فاخرجه اليه في قال الحافظ
في التلخيص اسناده ضعيف واما حديث ابن عباس فالنسخة الحكاية قوله (حديث جابر بن سمرة) حديث حسن غريب من حديث جابر بن سمرة) اشار بقوله
من حديث جابر بن سمرة إلى وجه الغرابة فلا تكرار في العبارة فتفكر قوله (والعلم على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا اذا اختصم أهل الكتاب الخ) ومجتبهم

باب ملجاء في النفي حل ثنا أبو كريب يحيى بن أكرم قال لا تنال عبد الله بن إدريس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب و
 غرّب وإن أبكر ضرب وغرب وإن عمر ضرب وغرب وفي الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت حديث ابن عمر حديث غريب رواه
 غيره واحد عن عبد الله بن إدريس فروعه وروى بعضهم عن عبد الله بن إدريس هذا الحديث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن أبكر ضرب
 وغرّب وإن عمر ضرب وغرب حل ثنا بذلك أبو سعيد الأشجّ عن عبد الله بن إدريس وهكذا روى هذا الحديث من غير رواية ابن إدريس
 عن عبيد الله بن عمر نحوه وهذا هو الحسن بن أحمد بن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر أن أبكر ضرب وغرب وإن عمر ضرب وغرب ولم يذكر فيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النفي رواه أبو هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت وغيرهم عن النبي صلى
 الله عليه وسلم والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وغيرهم
 وكذلك روى غيره واحد من فقهاء التابعين وهو قول سفيان الثوري ومالك بن النضر وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق

أحاديث الباب روى قال بعضهم لا يقيم عليهم الحد في الزنا قال ابن الهمام والشافعي في الفنا في اشتراط الإسلام في الإحصان وكل أبو يوسف في رواية وبه قال أحمد
 وقوله مالك كقولنا قلن في الزنا الذي التيب الحرجل عندنا ورجع عندهم لهذا الحديث يعني حديث ابن عمر المتفق عليه كذا في المراجعة قال الحافظ في التلخيص
 تمسك الحنفية في أن الإسلام شرط في الإحصان بحديث روى عن ابن جهم فروعا وموقوفا من إشرافه بالله فليس بمحصن وروح الدارقطني وغيره الوقف و
 أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده على وجهين ومنهم من أول الإحصان في هذا الحديث بالإحصان القذف انتهى وإجاب الحنفية عن أحاديث الباب
 بأنه صلى الله عليه وسلم إنما يحكم التوراة فإنه سألهم عن ذلك أولا وإن ذلك إنما كان عند ما قدم المدينة ثم نزلت آية حد الزنا وليس فيها اشتراط
 الإسلام ثم نزل حكم الإسلام فالرجح باشتراط الإحصان وإن كان غير متعلق علم ذلك من قوله عليه الصلوة والسلام من أشرك بالله فليس بمحصن وهذا
 الجواب صاحب الهداية وغيره ولا يخفى ما فيه من التعسف لذا لم يرض به ابن الهمام حيث قال وأعلمنا الأسهل ما أن يدعى أن يقال حين رجمهما
 كان الرجم فثبت مشروعيته في الإسلام وهو الظاهر من قوله عليه الصلوة والسلام ما تجدون في التوراة في شأن الرجم ثم الظاهر كون اشتراط الإسلام
 لم يكن ثابتا ولا لم يرحمهما فلا تنسخ شريعتهما وإنما كان يحكم بما نزل الله عليه وإنما سألهم عن الرجم ليبكتهم بتركهم ما أنزل عليهم فحكم برحمهما
 بشرعه الموافق لشريعتهما ولذا لم يكن الرجم كان ثابتا في شرعنا حال رجمهما بلا اشتراط الإسلام وقد ثبت الحديث المذكور للمفيد لا اشتراط الإسلام
 وليس تاريخ يعرف به أما تقدم اشتراط الإسلام على عدم اشتراطه أو تأخره فيكون رجمه اليهوديين وقوله المذكور متعاضدين فيطلب التوجيه
 القول مقدم على الفعل انتهى قلت قد تقدم أن في كلام الحافظان الدارقطني وغيره قد رجحوا وقف الحديث المذكور وقال الدارقطني في سننه
 الصواب أنه موقوف قوله والقول الأول أصح لأنه يدل على أحاديث الباب وأما القول الثاني فمداورة على أن الإسلام شرط في الإحصان استدلال
 عليه بحديث ابن عمر المذكور وقد عرفت أن الصواب وقفه والله تعالى أعلم **باب ملجاء في النفي** والمراد بالنفي التعريب وهو الخراج الزاني عن محل
 إقامته سنة قوله (ويحيى بن أكرم) بالبناء المثلثة التيمم المروى أبو محمد القاضي المشهور فقيه صدوق إلا أنه روى بسيرة الحديث ولم يقع ذلك له
 وإنما كان يرى المرواية بالأجازة والوجادة من العاشرة قوله (هرب) أي جلد الزاني والزانية مائة جلدة وغرب من التعريب أي أخرجه الزاني و
 الزانية عن محل الإقامة سنة قوله (روى الباب عن أبي هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت) أحاديث أبي هريرة وزيد بن خالد فأخرجه الجماعة
 وفيه على ابنك جلدة مائة وتعريب عام وأما حديث عبد الله بن الصامت فأخرجه الجماعة إلا البخاري والنسائي وفيه البكر بالبكر جلدة مائة وتعريب عام
قوله رحدثنا ابن عمر حديث غريبا (أ) وأخرجه النسائي والحاكم والدارقطني قال الحافظ في التلخيص صححه ابن القطان وروح الدارقطني وقفه **قوله**
 وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النفي رواه أبو هريرة وزيد بن خالد وعبد الله بن الصامت وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وغيرهم
 عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن رجلا وقع على جارية بكر فاجلها ثم اعترف على نفسه بأنه زنى ولم يكن إحصان فأمر به أبو بكر الصديق فجلد ثم نفى
 إلى فرك ومنه عثمان رضي الله عنه فصد بن أبي شيبعة عن مولى عثمان بن عفان جلد المرأة في زنا ثم أرسل بها إلى مولى يقال له المهدي إلى خير نفها إليه
 وهو قول سفيان الثوري ومالك بن النضر وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وهو القول الرابع المعول عليه وقد ادعى محمد بن نصر في كتابه إجماع
 الاتفاق على نفي الزاني البكر إلا عن الكوفيين وقال ابن المنذر أتهم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف أنه يقضي بكتاب الله تعالى ثم قال إن عليه مجلد مائة
 وتعريب عام وهو المبين لكتاب الله تعالى وخطب عمر بن الخطاب على رؤس المنابر وعمل به الخلفاء الراشدون ولم يكن أحد فكان إجماعا وقال صاحب التعليق للمجد
 من العلماء الحنفية والحنفية في الجواب عن أحاديث النفي مسالك **الأول** القول بالنفي ذكره صاحب الهداية وغيره وهو لا سبيل إلى ثباته بعد ثبوت عمل

باب ماجاء ان الحد وكفارة لاهلها حل ثنا قتيبة ثنا اسفيان بن عيينة عن الزهري عن ابي ادريس الخولاني عن عبادة بن الصامت قال كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال تباعون على ان لا تشركوا بالله ولا تشركوا بآله ولا تشركوا بآله فيمن وفى منكرو فاجوه على الله ومن اصاب من ذلك شيئا فعوقب عليه فهو كفارة له ومن اصاب من ذلك شيئا فاستتر الله عليه فهو الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وفي الباب عن علي بن جرير بن عبد الله وخزيمة بن ثابت حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح وقال الشافعي لم اسمع في هذا الباب ان الحد يكون كفارة لاهله شيئا احسن من هذا الحديث قال الشافعي واحب ان اصاب نيا فاستتر الله عليه ان يستتر على نفسه ويتوب فيما بينه وبين ربه وكذلك روى عن ابي بكر وعمر انهما امرار جلا ان يستتر على نفسه **باب** ماجاء في اقامة الحد على الاماء **احد** ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا ابو داود الهيثمي ثنا زائدة عن السدي عن سعد بن عبيدة عن ابي عبد الرحمن السلمي قال خطب على فقال يا ايها الناس اقيموا

للخلاف به مع ان النسبة لا تثبت بالاحتمال **والثاني** انها محمولة على التعزير بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن المسيب ان عمر بن عبد الله بن مسعود ابن خلف في الشراب الى خبيد فخطب به فقل قد نصرت فقال عمر لا اغرب بعد مسلما واخرج محمد في كتاب الآثار وعبد الرزاق عن ابراهيم قال قال ابن مسعود في البكر يزن بالبكر يجلدان وينقيان سنة قال وقال علي بن ابي طالب ان ينفيا فانه لو كان النفي حدا مشروعا لما صدر عن عمر بن مسعود عن علي بن ابي طالب في البكر يزن بالبكر يجلدان وينقيان سنة قال وقال علي بن ابي طالب ان ينفيا فانه لو كان النفي حدا مشروعا لما صدر عن عمر بن مسعود عن علي بن ابي طالب في البكر يزن بالبكر يجلدان وينقيان سنة قال وقال علي بن ابي طالب ان ينفيا فانه لو كان النفي حدا مشروعا لما صدر عن عمر بن مسعود عن علي بن ابي طالب في البكر يزن بالبكر يجلدان وينقيان سنة **الثالث** انها اخبار واحد ولا تجوز بها الزيادة على الكتاب وهو موافق لاصولهم لا يكت خصهم بها انتهى قلت اما قول عمر رضي الله عنه لا تحرب بعذر مسلما فالظاهر انه في شارب الخمر دون الزاني واما قول علي رضي الله عنه فمروا عنه ابراهيم النخعي وليس له سماع منه قال ابو زرعة النخعي عن علي بن مسعود قال ابن المديني لم يلق النخعي احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو جابر لم يلق احدا من الصحابة الا عاتشة ولم يسمع منها وادرك النساء ولم يسمع منه كذا في تهذيب التهذيب واما قولهم بانها اخبار واحد ولا تجوز بها الزيادة ففيه ان احاديث التعزير قد جاوزت حد الشهرة المعتبرة عند الحنفية فيما روي من السنة زائدة على القرن فليس لهم معذرة عنها بذلك وقد عملوا بما هو دونهما من احاديث نقص الوضوء بالقهقهة وحديث جواز الوضوء بالنبيذ **رابع** باب ماجاء ان الحد وكفارة لاهلها قوله (فقال تباعون) وفي رواية الشيخين قال محوله عصاة من احبوا بايعون والمبايعه هنا عبارة عن المعاهدة سميت بذلك تشبيها بالعاوضة المالية كما في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة قرأ عليهم الآية) وفي رواية البخاري وقرأ الآية كلها قال الحافظ في قوله تعالى يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعنك على ان لا يشركن بالله شيئا الى اخرها وهذه الآية في سورة المتحنة روي في منكم اي ثبت على العهد وفي بالتخفيف وفي بالتشديد وهما بمعنى رافعه على الله) اطلق على سبيل التقية كما انه ان ذكر المبايعه المتقضة لوجوه العرضين اثبت ذكر الاخر في موضع احدهما ووضح في رواية الشيخين بتعيين العوض فقال بالجنة وعبر هنا بلفظ على المبايعه في تحقق وقوعه كالواجبات ويتعين حمله على غير ظاهرها للادلة القائمة على انه لا يجب على الله شيئا (فهو) اي العقاب (كفارة له) قال النووي عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به فالمرتد اذا قتل على زيادته لا يكون القتل له كفارة انتهى قال القاضي عياض ذهب اكثر العلماء الى ان الحد وكفارات واستدلوا بهذا الحديث ومنهم من وقف لحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ادري كفارة لاهلها ام لا لكن حديث عبادة اصح اسنادا ويمكن يعني على طريق الجمع بينهما ان يكون حديث ابي هريرة ورد ولا قبل ان يعلمه الله ثم اعلم بعد ذلك اني قد بسط الحافظ الكلام هنا بسطا حسنا فعليك ان تراجع الفتح (فهو الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له) يشتمل من تاب من ذلك ومن لم يرتب وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور الى ان من تاب لا يبق عليه مواخذة مع ذلك فلا يمان من مكر الله لانه لا اطلاع له هل قبلت توبته او لا وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب واختلف فيمن اتى ما يوجب الحد فقيل يجوز ان يتوب سرا ويكفيه ذلك وقيل بل الافضل ان ياتي الامام ويعترف به ويسأله ان يقيم عليه الحد كما وقع لعازر والغامدية وفضل بعض العلماء بين ان يكون معذرا بالفجور فيستحب ان يعلن توبته والا فلا كذا في الفتح **قلت** قول من قال يجوز ان يتوب سرا ويكفيه ذلك هو الظاهر به قال الشافعي وهو قول ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كما ذكره الترمذي في الله تعالى اعلم **قوله** (وفي الباب عن علي بن جرير بن عبد الله وخزيمة بن ثابت) اما حديث علي فاخرجه الترمذي وصححه الحاكم وهو عند الطبراني باسناد حسن كذا في المنيل واما حديث جرير بن عبد الله فاخرجه ابي الشيخ واما حديث خزيمة فاخرجه احمد **قوله** (حديث عبادة بن الصامت حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان **قوله** (وكذلك روى عن ابي بكر وعمر انهما امرار جلا ان يستتر على نفسه) رواه محمد في الموطأ عن سعيد بن المسيب ان رجلا من اسلم في ابوبكر فقال ان الاخر قد ذوق قال له ابوبكر هل ذكرت هذا احد غيري قال لا قال ابوبكر تب الى الله عز وجل واستترت بستر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده قال سعيد فلم تقر به نفسه حتى عمر بن الخطاب فقال له كما قال لابي بكر فقال له عمر كما قال ابوبكر **رابع** باب ماجاء في اقامة الحد على الاماء **قوله** (يا ايها الناس اقيموا) رايها الناس اقيموا

الحمد وعلى إرفاقكم من أحسن منهم ومن لم يحسن من أمة لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زنت فامرني أن أجدها فأتيتها فإذا هي جدثة عهد بنفاس فخشيت أن أناجلدها أن أقتلها وقال تموت فأتيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكرت لك له فقال أحسنت هذا حديث صحيح حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا أبو خالدة الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثلاثاً بكتاب الله فإن عادت فليبعها ولو يجمل من شعر وفي الباب عن زيد بن خالد وشبل عن عبد الله بن مالك الأوسي حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم راو أن يقيم الرجل الحجل على ملوكه دون السلطان وهو قول أحمد وأصحابنا وقال بعضهم يدفع إلى السلطان ولا يقيم الحجل هو بنفسه والقول الأول أصح باب الحد وعلى إرفاقكم بتشديد القاف جمع رقيق أي من عباده وأما ثمة (من أحسن) أي تزوج منهم) أي ومنهم ففيه حذف تغليب (ومن لم يحسن) قال الطبري تعذيب الأرقاء بالأحصان مع الحوية شرط للأحصان برأيه كونهن من زوجات لقوله تعالى فإذا احسن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنات من العذاب حيث وصفهن بالأحصان فقال فإذا احسن وحكمه (روان) وفي رواية مسلم فان فإذا هي جدثة عهد أي جديدة زمان فخشيت أن أناجلدها أن أقتلها قال الطبري هو مفعول فخشيت وجلدها مفسر لاجل أنا المقدر بعد أن الشرطية تقول الحماصة وان هي لم تحمل عن التقصصين هما فليس الحسن الثناء سبيل جواب الشرط محذوف دل عليه الكلام المعترض فيه بين الفعل ومفعوله (أو تموت) شك من الراوي (فقال أحسنت) فيه إجلال ذات النفس أو حق تعجز من نفاسها لأن نفاسها نزع عرض فتؤخر الزمان البر قوله هذا حديث صحيح وأخرجه مسلم قوله (إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثلاثاً) كذا وقع في رواية الترمذي ووقع في رواية الشيخين هكذا إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يترتب عليها ثم زنت فليجلدها الحد ولا يترتب عليها ثم زنت الثالثة فتبين زناها فليبعها ولو يجمل من شعر ورواه أحمد في رواية وأبو داود وذكر فيه في الرابعة الحد والبيع كذا في المتن قال الشوكاني في النيل قوله فليبعها ظاهر هذا أنها لا تحل إذا زنت بعد أن جلدتها في المرة الثانية ولكن الرواية التي ذكرها المصنف يعنى صاحب المتن عن أبي هريرة وزيد بن خالد مصرحة بالجلد في الثالثة وكذلك الرواية التي ذكرها عن أحمد وأبو داود إنما ذكرها في الرابعة الحد والبيع نص في محل النزاع وبها يروى على النودي حيث قال أنه لا يحصل المقصود من الرجوع إلى المخارج عن الملك دون الحد مستنداً على ذلك بقوله فليبعها وكذا وافقه على ذلك ابن دقيق العيد وهو مروي عنه قاله الشوكاني (ولو يجمل من شعر) بفتح العين وليكن أي وإن كان ثمة قليلاً قال النودي فيه ترك غاطة الفسق وأهل المعاصي وهذا البيع المأمور به مستحب وقال أهل الظاهر هو واجب وفيه جزاء سبع الشئ الثمين بشئ حقيق إذا كان البائع عالماً وإن كان جاهلاً ففيه خلاف لأصحاب مالك فانهم لا يجوزونه خلافاً للجمهور فان قيل كيف يكره شيئاً لنفسه ويرتضيه لأخيه المسلم فالجواب لعل الرأية تستعفف عند المشتري بأن يعفها بنفسه أو يصونها لهيئته أو بالأحسان إليها والتوسعة عليها أو يزوجه أو غير ذلك انتهى مخلصاً قوله وفي الباب عن زيد بن خالد وشبل عن عبد الله بن مالك الأوسي تقدم في باب الرجم على الثيب قوله وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وأخرجه الشيخان قوله والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم وأن يقيم الرجل الحجل على ملوكه دون السلطان وهو قول أحمد وأصحابنا حديث الباب قال الشوكاني أحاديث الباب فيها دليل على أن السيد يقيم الحد على ملوكه والذي ذهب جماعة من السلف الشافعي ذهبوا إلى أن الحد إنما يليك إلى الإمام إن كان ثم أمام والأركان إلى السيد وذهب مالك إلى أن الأمة إن كانت مروجاً كان امرجها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبد السيد فأمرجها إلى السيد واستثنى مالك أيضاً القطع في السرقة وهو وجه للشافعية وفي وجه لهم أخريستثنى حد المشرب روي عن الثوري والأوزاعي أنه لا يقيم السيد الحد الزنا وظاهر أحاديث الباب أنه الحد المملوك سيد من غير فرق بين أن يكون الإمام مخرج أو معدوماً وبين أن يكون السيد صلحاً لا إقامة الحد لا وقال ابن حزم يقيم السيد إذا كان كافراً وقال بعضهم يدفع إلى السلطان ولا يقيم الحد هو بنفسه وهو قول الحنفية وقد أحقر من قال أنه لا يقيم الحد مطلقاً إلا الإمام بما رواه الطحاوي عن مسلم بن يسار أنه قال كان رجل من الصحابة يقول الزكاة والحد ودوا للفقير والمجتر إلى السلطان قال الطحاوي لا تعدله في الفأ من الصحابة وتعقبه ابن حزم بأنه خالفه اثنا عشر صحابياً وظاهر أحاديث الباب أن الأمة والعبد مجلدان سواء كانا محصنين أم لا وقد خرج البيهقي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال أدركت بقايا الأمصار وهم يضربون الوليدة من ولائهم في مجالسهم إذا زنت ورواه الشافعي عن ابن مسعود وأبي بردة وأخرجه أيضاً البيهقي عن خارجة بن زيد عن أبيه وأخرجه أيضاً عن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم من أهل المدينة أنهم كانوا يقولون لا ينبغي لأحد يقيم شيئاً من الحد ودون السلطان إلا أن الرجل أن يقيم حد الزنا على عبده وأمه وروى الشافعي عن ابن عمر أنه قطع يد عبده وجلد له ذق وأخرج مالك عن عائشة أنها قطعت يد عبده وأخرج أيضاً أن حفصة قتلت جارية لها محرقتها وأخرج عبد الرزاق والشافعي أن فاطمة بنت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذت جارية لها زنت وروى القول الأول أصح (والأثر أحاديث الباب)

باب ما جاء من شرب الخمر فاجلده فان عاد في الرابعة فاقتلوه حدثنا ابو بكر بن عبيد بن عاصم عن ابي صالح عن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده فان عاد في الرابعة فاقتلوه وفي الباب عن ابي هريرة والشريد وشرجيل بن اوس وجريروابي البلوي وعبد الله بن عمر وسعد بن معاوية هكذا روى الترمذي ايضا عن عاصم عن ابي صالح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ابن جريروابي عن سميل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعت محمدا يقول حديث ابي صالح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا صحيح من حديث ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان هذا في اول الامر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن اسحق عن محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان من شرب الخمر فاجلده فان عاد في الرابعة فاقتلوه قال ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله وكذلك روى المزهرى عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فخر هذا قال فروم القتل وكانت رخصة العمل على هذا عند عامة اهل العلم لا تعلم بينهم اختلافا في ذلك في القديم والحديث ومما يقوى هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من اوجه كثيرة انه قال لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان آله الا الله والى رسول الله الا باحد ثلث النفس بالنفس الشك الزاني والمثاركة للدين

باب ما جاء في كرمه يقطع السارق حدثنا علي بن حجر تاسفيا بن عبيدة عن الزهري اخبرني عن عاتكة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطع في ربيع دينا رخصا على حديث عاتكة حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عاتكة مرفوعا ورواه بعضهم عن عاتكة عن عاتكة موقوفا ثمان سكر فاجلده فان عاد في الرابعة فاصبروا خلفه وزاد احمد قال الزهري فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكن في الرابعة فحلى سبيله كذا في المتن في روافد ابن جابر في صحيحه وقال معناه اذا استحل ولم يقبل التحريم انتهى ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط مسلم واملح حديث الشرط فاخرجه الحاكم في المستدرک واما حديث شرجيل فاخرجه الحاكم والطبراني واما حديث ابي هريرة بلوى فيلنظر من اخرجه واما حديث عبد الله بن عمر فاخرجه احمد عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلده فان عاد فاجلده فان عاد فاجلده فان عاد فاقتلوه قال عبد الله انشؤ في كرمه يقطع الخمر في الرابعة فلكم على ان اقله كذا في المتن في النيل وهو حديث منقطع قوله سمعت محمدا هذا قول الترمذي ومحمد هذا هو الامام البخاري وحديث ابي صالح عن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا صحيح واخرجه ايضا ابن جابر في صحيحه والحاكم في المستدرک وسكت عنه قال الذهبي في مختصره هو صحيح واخرجه النسائي في سننه الكبرى كذا في نصيب الراية وانما كان هذا اي قتل شارب الخمر اذا عاد في الرابعة في اول الامر اي في ابتداء الاسلام ثم نسخ بعد بنصم الدال اي بعد ذلك هكذا روى محمد بن اسحاق عن محمد بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم والصله النسائي في سننه الكبرى ورواه البزار في مسنده عن ابن اسحاق به ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بالنعمان قد شرب الخمر ثلاثا فامر بضربه فلما كان في الرابعة امر به لجلد الحد فكان نسخا وكان ذلك روى الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فخر هذا قال فروم القتل وكانت رخصة ووصله ابوداود في سننه وقال المنذرى قال الامام الشافعي والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره وقال غيره قد يراد الامر بالوعيد ولا يراد به وقوع الفعل وانما يقصد به الردع والتحذير وقد يحتل ان يكون القتل في الخامسة واجبا ثم نسخ بمجلس الاجماع من الامامة انه لا يقتل هذا الخمر لانه وقال غيره اجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر واجمعوا على انه لا يقتل اذا تكرر منه الاطاعة شاذة قالت بعد حده اربع مرات للحديث وهو عند الكافة منسوخ هذا الخمر لانه وقبيصة بن ذؤيب ولد عام الفقه وقيل انه ولد اول سنة من الهجرة ولم يذكر له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلامة الائمة من التابعين وذكر انه سمع من الصحابة فاذا ثبت ان مولده في اول سنة من الهجرة امكن ان يكون سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل انه اتى به النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام يدعوله وذكر عن الزهري انه كان اذا ذكر قبيصة بن ذؤيب قال كان من علماء هذه الامة واما ابو ذؤيب بن حلحلة فله محبة انتهى كلام المنذرى والعمل على هذا عند عامة اهل العلم لا تعلم بينهم اختلافا في ذلك في القديم والحديث وقال الترمذي في اخر الكتاب في كتاب العلل ان هذا الحديث غير معمول به عند اهل العلم قال الشوكاني في النيل وقد اختلف العلماء هل يقتل الشارب بعد الرابعة او لا فذهب بعض اهل الظاهر الى انه يقتل ونصرة ابن حزم واحقيه ودفع دعوى الاجماع على عدم القتل وهذا هو ظاهر ما في الباب عن ابن عمر وذهب الجمهور الى انه لا يقتل الشارب وان القتل منسوخ انتهى باب ما جاء في كرمه يقطع السارق قوله كان يقطع اي يد السارق والسارقة اي كان يامر بالقطع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه روى ربيع دينا رخصا قال صاحب المحكمه يختص هذا بالفداء ويجوز ثم بدلها فلا يجوز الوادع ان يكون منصوب على الحال اي ولو نزل ومن المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا وقد وقع في رواية عند مسلم فما فوقه بدل فصاعدا وهو بخلافه قوله حديث عاتكة حديث حسن صحيح واخرجه الجماعة الا ابن ملحة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عاتكة موقوفا واخرجه الطحاوي من طريق مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عاتكة مرفوعا واخرجه مسلم من طريق ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عاتكة مرفوعا قال الحافظ في الفتح وحاول الطحاوي تعليل رواية ابي بكر المرفوعة برواية ولله المتوفى

حل ثلثا قتيبة ثلثا اللبث عن نافع عن ابن عمر قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في محن قيمته ثلثة دراهم وفي الباب عن سعد بن عبد الله بن عمرو بن
 ابن عباس ابو هريرة وايم بن حذيث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر الصديق
 قطع في خمسة دراهم وروى عن عثمان بن عفان على انها قطعت في ربع دينار وروى عن ابو هريرة وابي سعيد انها قالوا تقطع اليد في خمسة دراهم والعمل على
 هذا عند بعض فقهاء التابعين وهو قول مالك بن انس والشافعي احمد واسحاق راوا القطع في ربع دينار فصاعدا وقد روى عن ابي سعيد
 انه قال لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم وهو حديث مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود والقاسم لم يسمع من ابن مسعود والعمل
 على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة قالوا لا قطع في اقل من عشرة دراهم باب ما جاز في تعليق يد السارق حل ثلثا
 وابو بكر انقن واعلم من ولده على ان الموقف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لان الموقف محمول على طريق الفتوى والعجب ان الطحاوي ضعف عبد الله بن ابي بكر
 في موضع اخر ورام هنا تضعيف الرواية القوية بروايته انتهى قوله لقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في محن بكسر الهميم وفتح الجيم وتشديد النون هو الترس
 لانه يوارى حامله (قيمه ثلثة دراهم) هذه الرواية لا تخالف رواية ربع دينار للثقة متلان ربع دينار كان يومئذ ثلثة دراهم ففي رواية عائشة عند
 احمد قال قطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيها هو اذى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار ثلثي عشر درهما وقال الشافعي ربع الدينار
 موافق لرواية ثلثة دراهم وذلك ان الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما دينار وكان كذلك بعد وقد ثبت ان عمر بن الخطاب
 على اهل المرق في ثلثي عشر الف درهم وعلى اهل الذهب الف دينار قوله (وفي الباب عن سعد بن عبد الله بن عمرو وابن عباس ابو هريرة وايم بن) اما حديث
 سعد فاخرجه الطحاوي واما حديث عبد الله بن عمرو فاخرجه ابو داود والنسائي واه احد حديث ابن عباس فاخرجه الطحاوي واما حديث ابو هريرة
 فاخرجه الشيخان واما حديث ايم بن فاخرجه الطحاوي قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) فاخرجه الشيخان قوله (منهم ابو بكر الصديق قطع في
 خمسة دراهم) واخرج ابن المنذر عن عمر بن الخطاب قال لا تقطع الخمس الا في خمس (وروى عن عثمان بن عفان وعلى انها قطعت في ربع دينار) اخرج ابن المنذر انه في عثمان
 لبارق سرق اربعة قنطرة ثلثة دراهم من حساب الدينار با ثلثي عشر فقطع واخرج ايضا والبيهقي عن طريق جعفر بن ابيه ان امير المؤمنين عليا
 رضي الله تعالى عنه قطع في ربع دينار وكانت قيمته درهين ونصف واخرج البيهقي ايضا من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن امير المؤمنين علي رضي الله
 تعالى عنه القطع في ربع دينار فصاعدا واخرج ايضا من طريقه عن امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه انه قطع يد السارق في بيضة من حديد ثمنها ربع
 دينار ورجاله ثقات ولكنه منقطع وروى عن ابو هريرة وابي سعيد انها قالوا تقطع اليد في خمسة دراهم وروى عنها القطع في اربعة دراهم قال الثوري
 في النبل المذهب الحامس اربعة دراهم نقله ابن المنذر عن ابو هريرة وابي سعيد وكذلك حكاه عنها في الجرائد والى هذا عند بعض فقهاء التابعين
 وهو قول مالك بن انس والشافعي احمد واسحاق راوا القطع في ربع دينار فصاعدا قد ذهب الى ما تقتضيه احاديث الباب من ثبوت القطع في ثلثة
 دراهم او ربع دينار للجهول من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الاربعة واختلفوا في ما يقوم به ما كان من غير الذهب والفضة فذهب مالك في المشهور
 عندنا الى انه يكون التقويم بالدرهم لا ربع الدينار اذ كان الصرف مختلفا وقال الشافعي لا يصل في تقويم الاشياء هو الذهب لانه الاصل في جواهر الاصل في جواهرها
 قال ان الثلاثة دراهم اذ لم تكن قيمتها ربع دينار لم تجب القطع انتهى قال مالك وكلوا حل من الذهب والفضة معتبر في نفسه لا يقوم بالاخر وذكر بعض
 البغداديين انه ينظر في تقويم العروص بما كان غالبا في نقد اهل البلد وقد روى عن ابن مسعود انه قال لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم وهو حديث مرسل رواه
 القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود والقاسم لم يسمع من ابن مسعود (اخرج قول ابن مسعود هذا الطحاوي في شرح الآثار قال حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال
 شاعثان بن عمر عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن ان عبد الله بن مسعود قد ذكره والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول سفيان الثوري واهل الكوفة
 قالوا لا قطع في اقل من عشرة دراهم وهو قول ابو حنيفة واصحابه وسائر فقهاء العراق واخبروا بقول ابن مسعود المذكور وقد عرفت انه منقطع واحتجوا ايضا بما
 اخبره البيهقي والطحاوي من حديث محمد بن اسحاق عن ايوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عشرة دراهم
 واخرج نحو ذلك النسائي عنه واخرج عنه ابراهيم بن ابي ربيعة ان ثمنه كان دينارا او عشرة دراهم واخرج البيهقي عن محمد بن اسحق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر قال كان ثمن
 الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم واخرج النسائي عن عطاء مرسل اذن ما يقطع فيه ثمن الجن قال وثمانه عشرة دراهم قالوا هذه الروايات
 في ثمن الجن ارجح من الروايات الاولى وان كانت الكثرة اصح ولكن هذه احوط والحرد تدفع بالشبهات فلهذا الروايات كلها شبهة في العمل بما
 دونها وروى نحو هذا عن ابن العربي قال واوليه ذهب سفيان مع جلالة ويحيى بان الروايات المروية عن ابن عباس وابن عمر من العاص في اسنادها
 جميعا محمد بن اسحاق وقد غنعن ولا يجتزئ بمثله اذ جاء بالحديث معنعا فلا يصلح لمعارضة ما في الصحيحين عن ابن عمر وعائشة وقد تعسف الطحاوي في
 ان حديث عائشة مضطرب ثم بين الاضطراب بما يفيد بطلان قوله وقد استوفى صاحب الفتح الرد عليه كذا في النبل قلت الامر كما قال الشوكاني قد

قَتِيبَةُ ثَنَا الْحَرَمِيُّ عَلَى الْمُقْلَدِيِّ ثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْوَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْيِيزٍ قَالَ سَأَلْتُ فَضَالَ بْنَ عَجْدٍ عَنْ تَعْلِيقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ أَمِنْ السَّنَةِ
هُوَ قَالَ أَيْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَتْ يَدَهُ ثُمَّ أَمْرُهَا فَعَلَقَتْ فِي عُنُقِهِ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ
ابْنِ عَبْدِ الْمَقْلَدِيِّ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحْيِيزٍ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ عَلَى خَاتَنِ وَلَا مَتْنَبٍ وَلَا مَخْتَلِسٍ
قَطْعُ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَى مُخْبِرَةٌ بَنَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَوِ
حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمُخْبِرَةٌ بَنَ مُسْلِمٌ هُوَ بَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَرِيزِيُّ الْقَسَمِيُّ كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ بِأَبٍ مَأْجَاءً لِقَطْعٍ فِي ثَمَرٍ وَلَا كُنْ حَدَّثَنَا
قَتِيبَةُ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خُبَّانٍ عَنْ ثَمَّةٍ وَأَسْعَدٍ بْنِ خُبَّانٍ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كُنْ

أَجَابَ الْحَافِظُ عَمَّا أوردَ الْحَاوِي عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ بِالْحَسَنِ أَشْفَاءً وَقَدْ أَجَابَ بِيضَ الرُّوَايَاتِ تَلَا عَلِيُّ بْنُ مَعْنٍ كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا أَوْ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ وَأَجَادَ فِيهِ وَأَصَابَ ثَمَرُ الْقَاطِظِ وَلَوْ ثَبِتَ لَمْ تَكُنْ مَخَالَفَةً لِرِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ بِلِجْمَعٍ بَيْنَهُمَا بَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلًا قَطْعَ
فِيمَادُونَ الْعَشْرَةَ ثُمَّ شَرَعَ الْقَطْعُ فِي الثَّلَاثَةِ فَمَا قَوْفُهَا فَرِيدٌ فِي تَغْلِيظِ الْحَرَمِ كَمَا رَوَى فِي تَغْلِيظِ حَدِّ الْحَرَمِ وَأَمَّا سَائِرُ الرُّوَايَاتِ فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا إِخْبَارٌ عَنْ فَعْلٍ
وَقَعَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ فِيهِ تَحْدِيدُ النَّصَابِ فَلَا يَنَالُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَرَبٍ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ قَطْعٌ فِي عَيْنٍ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ وَهُوَ
مَعَ كونه حِكَايَةً فَعْلٍ فَلَا يَخِيفُ حَدِيثَ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ فَإِنَّ رُبْعَ دِينَارٍ صَرَفَ ثَلَاثَةَ دِرَاهِمٍ **(بَابُ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيقِ يَدِ السَّارِقِ) قَوْلُهُ**
(ثَنَا الْحَجَّاجُ) هُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ (سَمِعْتُ فَضَالَ) بفتح الفاء بن عبيد (بالتصغير راق) بصيغة المجهول (فعلقت) بتشديد اللام مجهول (في عنقه) أي
ليكون عبدة وبكالا قال بن الهمام المنقول عن الشافعي وأحمد أنه ليس بتعليق يده في عنقه لأنه عليه الصلوة والسلام أمر به وعندنا ذلك مطلق للامام أن
راه ولم يثبت عنه عليه الصلوة والسلام في كل من قطعه ليكون سنة انتهى وقال في النيل في هذا الحديث دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه
لأن في ذلك من التجرم ما لم يزد عليه فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة فيتذكر السبب لذلك وما جازي ذلك الأمر من الخسارة بفارقة ذلك
العضو النفيس وكذلك الغدير يحصل له بمشاهدة اليد على تلك الصورة ما تنقطع به وسأوسه الرديئة وأخرج البيهقي أن عليا رضي الله عنه قطع سارقا
فرد أبويه معلقة في عنقه انتهى **قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) قَالَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَخْرَجَهُ الْحَسَنُ الْأَحْمَدُ وَفِي أَسْنَادِهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَتَقَبَّلُ**
لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْقَدِيرِ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ) قَالَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَخْرَجَهُ الْحَسَنُ الْأَحْمَدُ وَفِي أَسْنَادِهِ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَتَقَبَّلُ
قَالَ هَذَا حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ بِطَرِيقِهِ أَتَمُّ (بَابُ فِي الْخَائِنِ وَالْمُخْتَلِسِ وَالْمَتْنَبِ) الْخَائِنُ هُوَ مَنْ يَأْخُذُ بِالْمَالِ خَفِيَّةً وَيُظْهِرُ النُّصْرَةَ لِلْمَالِكِ وَالْمُخْتَلِسُ الَّذِي
يَسْلُبُ الْمَالَ عَلَى طَرِيقَةِ الْخُسْةِ وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ هُوَ مَنْ يَأْخُذُ سَلْبًا وَمَكَا بَرَةً وَالْمَتْنَبُ هُوَ مَنْ يَنْتَهَبُ الْمَالَ عَلَى حِجَّةِ الْفَقْرِ وَالْغَلْبَةِ قَوْلُهُ (لَيْسَ عَلَى
خَائِنٍ) قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْحَيَانَةِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَمَنَ عَلَى شَيْءٍ بِطَرِيقِ الْعَارِيَةِ وَالْوَدِيعَةِ فَيَأْخُذُ وَيَدْعِي ضَيَاعًا وَيَنْكُرُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ وَدِيعَةً أَوْ
عَارِيَةً وَعَلَّاهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ بِقَعْمٍ الْحَزَنَ لَنَّهُ قَدْ كَانَ فِي يَدِ الْخَائِنِ وَحَزْرَةً لَا حَزْرَةَ لِلْمَالِكِ عَلَى الْخُلُوصِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَزْرَةٌ وَأَنْ كَانَ حَزْرًا لِلْمَالِكِ فَانْ
حَزْرَهُ بَابٌ أَعِنْدَهُ لَا كُنْ حَزْرًا وَمَا ذُوْنُ السَّارِقِ فِي دَخُولِهِ رَوَى لَا مَتْنَبَ (لَنَّهُ مَجَاهِرٌ بِفَعْلِهِ لَا تَخْفَى فَلَا سَرِقَةَ وَلَا قَطْعَ وَلَا تَخْتَلِسُ) لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ
لِلشَّيْءِ مِنَ الْبَيْتِ وَيَذْهَبُ أَوْ مِنْ يَدِ الْمَالِكِ فِي الْمَغْرِبِ الْاِخْتِلَامُ اخْذُ الشَّيْءِ مِنْ ظَاهِرٍ بِسُرْعَةٍ (قَطْعُ) اسْمٌ لَيْسَ قَالَ النُّوْدِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ قَالَ الْقَاطِظُ
عِيَاضُ شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى إِيحَابَ الْقَطْعِ عَلَى السَّارِقِ وَلَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا كَالِاخْتِلَامِ وَالْاِتِّهَابِ وَالْغَضَبِ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ
وَلَنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِرْجَاعُ هَذَا النَّوْعِ بِالِاسْتِغَاثَةِ إِلَى دِلَالَةِ الْأُمُورِ وَتَسْهِيلِ الْقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ بِغَلَاظِهَا فَيُعْظَمُ أَمْرُهَا وَاشْتَدَّتْ عَقُوبَتُهَا لِيَكُونَ ابْلَغُ فِي
الْتِجَرَعِهَا أَتَمُّ قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الْحَسَنُ الْأَحْمَدُ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ وَصَحَّحَهُ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ مَلْجَةَ بِخَوِ حَدِيثِ الْبَابِ عَنْ النَّسَائِيِّ عَنْ ابْنِ مَلْجَةَ ابْنِ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْاَوْسَطِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُبَيْرِيِّ فِي الْعِلْلِ وَضَعَهُ هَذَا
الْحَادِيثَ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ أَسْمَاءُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حَبَانَ حَدِيثُ الْبَابِ قَالَهُ الشُّوْكَانِيُّ قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ) كَذَا قَالَ
التِّرْمِذِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَامَ الْأَمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ قَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الْخَائِنُ وَالْمَتْنَبُ الْخَائِنُ الْعَتْرَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ
وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَاسْحَاقُ وَزُفَرٌ وَالْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّهُ يَقْطَعُ ذَلِكَ لَعْدَمِ اعْتِبَارِهِمْ الْحَزْرَةَ أَتَمُّ قَوْلُهُ (وَالرَّاحِمُ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ لِأَحَادِيثِ الْبَابِ هُوَ مَجْمُوعُهَا
صَالِحُهُ لَا خِشْيَا فِي بَابِ مَا جَاءَ لِقَطْعٍ فِي ثَمَرٍ وَلَا كُنْ) قَوْلُهُ (لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كُنْ) بِفتح الكاف والثاء المثناة وهو الجمار قال في القاموس وأكثر وحيد
جمار الخلل أو طلعها وقال الجمار كمان شجر الخلل وقال في الجمع أكثر ففتح جمار الخلل وهو شجره الذي في وسط الخلة وهو شجر أبيض وسط الخلل يوك كل أكثر

هكذا روى بعضهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم خور اية الليث بن سعد
 وروى مالك بن انس وغير واحد هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
 فيه عن واسم بن حبان باب ما جاء ان لا يقطع الايدي في الغزو محل ثنا فتيبة ثنا ابن لهيعة عن عتياش بن عباس عن شبيب بن بختان عن
 جنادة بن ابى أمية عن بسر بن اردقة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يقطع الايدي في الغزو هذا حديث غريب وقدر داه غير ابن
 لهيعة بهذا الاسناد ونحو هذا وقال بسر بن ابى اسباطة ايضا والعمل على هذا عند بعض اهل العلم منهم ابو ازاخى لا يرون ان يقام الحد في الغزو
 بحضرة العدو وخافة ان يلحق من يقيم عليه الحد بالعدو فاذا خرج الامام من ارض الحرب ورجع الى دار الاسلام اقام الحد على من اصابه
 كذلك قال ابو ازاخى باب ما جاء في الرجل يقيم على جارية ثم اتم حد ثنا علي بن حجر ثنا هشيم عن سعيد بن عمرو بن ابى الربيع بن مسكين

الطلع اول ما يركل انتهى قلت المراد بانكثرهم الحجاز كما وقع في رواية النسائي قال في شهر السنة ذهب ابو حنيفة الى اظهر هذا الحديث فلم يوجب القطع في سرقة شيء
من الفواكه الرطبة سواء كانت محمزة او غير محمزة وقاس عليه اللحم والالبان والاشربة والخبز ووجب الاخرون القطع في جميعها اذا كان محمزا وهو قول مالك و
الشافعي تناولوا الشافعي الحديث على التمام المعلقة غير المحمزة وقال بخيل المدينة لاحواظ لاكثرها والدليل عليه حديث عمر بن شعيب وفيه دليل على ان ما
كان منها محمزا يجب القطع بسرقة انتهى قلت حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده اخبره النسائي وابو داود وعنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن القرع المعلق فقال من اصاب منه بفيه من ذي حلجة غير محتز خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشئ فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا
بعد ان يؤديه الجربن فبلغ ثمن الجن فعليه القطع واخرجه ايضا الحاكم وصححه واخرجه ايضا الترمذي مختصرا في باب الرخصة في اكل القرع للدار بها وحسنه و
حديث رافع بن خديج المذكور في الباب اخرجه الحنفية واخرجه ايضا الحاكم والبيهقي وصححه البيهقي وابن حبان واختلف في وصله وارسله وقال الطحاوي
هذا الحديث تلفت العلماء امتنه بالقول (باب ما جلدان لا يقطع الا يدي في الغزو) قوله (عن عياش بن عباس) الاول بفتح العين المهمل والميم الثانية
المشدة والثاني بالمرحدة المشدة وبالسین المهمل قال الحافظ ثقة (عن شبيب) بكسر الهمزة وفتح الحاء تانية وسكون مثلها بعد هاء (بن بيتان) بلفظ
تثنية بيت القنطاري المصري ثقة من الثالثة قاله الحافظ وفي المغني شبيب بكسر حجة ويقال بضمها وفتح تحتية اولى وسكون الثانية (عن جنادة)
بضم الجيم وفتح النون الخفيفة (بن ابي امية) بضم الهمزة مصغرا لزيد الشامي من ثقات التابعين (عن بسر) بضم المرحدة وسكون السين المهمل راطاة
بفتح الهمزة وسكون الراء ويقال ابن ابراطاة من صفار الصحابة قوله (لا يقطع الا يدي في الغزو) روى احمد وابو داود والنسائي عن بسر بن ابراطاة انه
وجد رجلا يسرق في الغزو فجلده ولم يقطع يده وقال نهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطع في الغزو قال صاحب المنتقى والتزمذي منه المرفوع انتهى
وفي الباب عن عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جاهدوا الناس في الله القريب والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم واقيموا الحزم
في الحضر والسفر رواه عبد الله بن احمد في مسنده وفيه سياق الجمع بين هذين الحديثين قوله (هذا حديث عريب) واخرجه احمد وغيره كما عرفت
انفا وقرره رواه غير ابن لهيعة بهذا الاسناد نحو هذا (رواه ابو داود في مسنده قال حدثنا احمد بن صالح نا ابن وهب اخبرني حيوة بن شريح عن
عياش بن عباس باسناد الترمذي قال الشوكاني رجال اسناد ابو داود ثقات الى بسر قال وفي اسناد النسائي بقية بن الوليد قال الترمذي
واختلف في صحة بسر بن ابراطاة فقيل له صحبة وقيل لا وان مولده قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين وله اخبار مشهورة وكان يجيئ
معين لا يحسن الثناء عليه وهذا يدل على انه عنده لا محبة له وغمره الدار قطفي انتهى كلام المندري ونقل في الخلاصة عن ابن معين انه قال لا
صحبة له وانه رجل سوء والي اليمن وله بها آثار فيجئنا انتهى (رواه) وفي بعض النسخ يقال وهو الظاهر (بسرين) ابي ابراطاة أي زيادة لفظ ابي
بين بسر واطاة قوله (كذلك قال الاوزاعي) قال العزبي في شرح الجامع الصغير والجمع على خلاف ما قال به الاوزاعي انتهى قال الترمذي
ولعل الاوزاعي رأى فيه احتمال اقتتان المقطوع بان يلحق بدرا للحب او رأى انه اذا قطعت يده والا يمين متوجة الى الغزو لم يتمكن من الدفع ولا يفتقنا
فيترك الى ان يقفل الجيش قال القاضي وعله عليه الصلوة والسلام اراد به المنع من القطع فيما يؤخذ من الغنائم انتهى قال الشوكاني ولا معارضة
بين الحديثين يعفج يث بسر بن ابراطاة وحديث عبادة بن الصامت المذكورين لان حديث بسر اخص مطلقا من حديث عبادة فيبقى العام
على الخاص وبيانه ان السفر المذكور في حديث عبادة اعم مطلقا من الغزو المذكور في حديث بسر لان المسافر قد يكون غاريا وقد لا يكون وايضا
حديث بسر في السرقة وحديث عبادة في عموم الحد انتهى (باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امراته) قوله (روايوب بن مسكين) بكسر
ميم وكاف قال في تهذيب التهذيب التهمذيب ايوب بن ابي مسكين ويقال مسكين التميمي ابو العلاء القصاب الواسطي روى عن قتادة وسعيد المقبري
وابي سفيان وغيرهم قال احمد لا بأس به وقال مرة رجل صالح ثقة انتهى وقال في التقريب صدوق له او هام من السابقة (عن جيب بن سالم)

عن قتادة عن جبيب بن سالم قال رفع الى النعمان بن بشير رجل وقع على جارية امرأته فقال لا تفعلن فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لان كانت احلتها له لا تجوز لك مائة وان لم تكن احلتها له رجعتك حل ثنا علي بن حجر ثنا هشيم بن ابي بشر عن جبيب بن سالم عن النعمان بن بشير نحوه وفي الباب عن سلمة بن الحباق نحوه حديث النعمان في اسناده اضطراب سمعت محمد يقول لم يسمع قتادة من جبيب بن سالم هذا الحديث ايضا انما رواه عمرو خالد بن عرفة وقد اختلف اهل العلم في الرجل يقع على جارية امرأته فروى من غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي وابن عمر ان عليهما لم يسمعوا ليس عليه حد ولكن يعزروا وذهب احمد واسحاق الى ما روى النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في المرأة اذا استكرهت على الزنا حل ثنا علي بن حجر ثنا معمر بن سفيان الزرقعي عن الحجج بن ارطاة عن عبد الجبار بن ابي ثعلبة بن الحجاج عن ابية قال استكرهت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحد واقامه على الذي صابها ولم يذكر انه جعل لها مهر هذا حديث غريب وليس اسناده بمتمصل وقدرى هذا الحديث من غيره هذا الوجه سمعت محمد يقول عبد الجبار بن ابي ثعلبة بن الحجاج عن ابية ولا أدركه يقال انه ولد بعد موت ابية بشهر والعمل بهذا الحديث عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان ليس على المستكرة حد حل ثنا محمد بن يحيى ثنا محمد بن يوسف عن اسرائيل ثنا ساءد بن حرب عن علقمة بن وائل الكندي عن ابية ان امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلوة فتلقاها رجل

الاضارى من النعمان بن بشير وكاتبه لاساس به من الثالثة (رفع الى النعمان بن بشير) الاضارى الخرج له ولا يويه حجة ثم سكن الشام ثم روى امرأة الكوفة
 ثم قتل بمصر (لا قضين فيها) اى فى هذه القضية وفى رواية ابي داود فى مكان فيها والخطاب للرجل (لأن كانت أحلتها له) اى ان كانت امرأته جعلت
 جاريته حلالا له وأذنت له فيها (لاجل منه مائة) وفى رواية ابي داود جلدتك مائة قال ابن العربي يعنى بدته تعزير او ابلغ به الحد تشكيلا لانه رأى حد
 بالحد حداله قال السندى بعد ذكر كلام ابن العربي هذا (ان المحصول حد التحريم لا الجوار ولعل سبب ذلك ان المرأة اذا أحلت جاريتهما كزوجها فهو امرأة الفروج
 فلا يصح لكن العارية تصير شبهة ضعيفة فيعز صاحبها انتهى قولهم وفى الباب عن سلمة بن الحبش نحوه) بضم الهم وفهم الحاء المهملة وبعد هاء موحدة
 مشددة مفتوحة ومن اهل اللغة من يكرها واخرج حديثه ابو داود والنسائى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى رجل وقع على جارية امرأته ان كان استكرها
 فهو حرة وعليه سيدتها أمثلها وان كان طاعتها فمهره وعليه سيدتها أمثلها قال النسائى لا تصح هذه الاحاديث وقال البيهقى قبصة بن حريث يعنى اذى
 روى هذا الحديث عن سلمة بن الحبش غير معروف وروى عن ابي داود انه قال سمعت احمد بن حنبل يقول روى عن سلمة بن الحبش شيئا لا يصح فلا يحدث عنه
 غير الحسن يعنى قبصة بن حريث وقال البخارى فى التامر بن قبصة بن حريث سمع سلمة بن الحبش فى حديثه نظر وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلمة بن الحبش و
 قال الخطابى هذا حديث منكرو قبصة بن حريث غير معروف والحجة لا تقوى بمثله وكان الحسن لا يبالي ان يروى الحديث ممن سمع وقال بعضهم هذا كان قبل
 الحد وكذا فى النيل قوله (حديث النعمان فى استاده اضطراب الخ) اخرج المحمسة كذا فى المتنقى قال المنذرى وقال النسائى (احاديث النعمان كلها مضطربة
 قال الخطابى هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه انتهى) انما رواه النعمان بن عبد الله بن عرفة (بضم العين وسكون الراء المهملة) وخم ألفا وبعد هاء طاء مهملة
 مفتوحة وتاء تانيث قال فى التقريب مقبول من السادسة قوله (وذهب احمد واسحاق الى ما روى النعمان بن بشير الخ) قال الشوكانى وهذا هو المارحلان
 الحديث وان كان فيه المقال المتقدم قال فى احواله ان يكون شبهة يدرى بها الحد انتهى (باب ما جلد فى المرأة اذا استكرهت على الزنا) قوله (تناهت)
 بنون محمد قال فى التقريب معمر بالتشديد بن سليمان النخعي ابو عبد الله الكوفي ثقة فاضل اخطأ الاذوى فى تبليده واطأ من زعم ان البخارى اخرج له من
 اثنا عشرة قوله (استكرهت امرأة) بصيغة المجهول اى جامعها رجل بالاكراه (فدرأ) اى دفع (واقامه) اى الحد (على الذى صابها) اى جامعها (ولم يذكر)
 الخ الماروى قال القارى فى المرقاة وفى نسخة يعنى من المشكوة بصيغة المجهول اى لم يذكر فى الحديث (انه) اى النبى صلى الله عليه وسلم رجلا لها مهر) اى على
 جامعها قال المظهر وكذا ابن الملك لا يدل هذا على عدم وجوب المهر لانه ثبت رجوعها لها بايجابه صلى الله عليه وسلم فى احاديث اخرى قوله (هذا حديث
 قريب وليس استاده متصل لان عبد الجبار بن وائل لم يسم من ابيه) وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه) اى من غير هذا الاستاد وقد رواه
 ابو داود فى ما بعد فقال حدثنا محمد بن يحيى الخ سمعت محمد اى هو الامام البخارى روى عبد الجبار بن وائل بن جهم لم يسم من ابيه) هذا صحيح (ولا ادركه
 قال انه ولد بعد موت ابيه باثني عشر) هذا الين صحيح بل الصواب انه ولد فى حياة ابيه روى ابو داود فى سننه قال حدثنا عبد الله بن عمر بن ميسرة ثنا
 عبد الوارث بن سعيد نا محمد بن محمد اثنى عن عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابنى فحدثني اثنى بن حلقمة عن ابي وائل قال صليت مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا كبر رفع يديه الحديث فقول عبد الجبار كنت غلاما لا اعقل صلوة ابنى نص صحيح فى ان عبد الجبار قد ولد فى حياة ابيه
 الخ الحافظى تهذيب التهذيب وهذا القول ضعيف جدا فانه قد مر انه قال كنت غلاما لا اعقل صلوة ابنى ولو مات ابيه وهو حمل لم يقبل هذا القول انتهى

سے تھوڑا سا لی بن گیا۔ کرا، قلعہ فی سنسن اچ اور داء الصواب پلکھتین و اس کا سرور بالحاظ قطعی المقرب فی ترجمہ و اداس کی بن محمد

فجاءها فقضى حاجته منها فصاحت فانطلق ومزجها لرجل فقال ان ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا ومرت بصصابة من المهجرين فقال ثالث ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا فانطلقوا فاخذوا الرجل الذي ظنت انه وقع عليها فأتوها فقالت نعم هو هذا فاتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما امر به ليحرق قام صاحبها الذي وقع عليها فقال يا رسول الله انا صاحبها فقال لها اذهبي فقد غفرا الله لك وقال الرجل قولا حسنا و قال للرجل الذي وقع عليها ارجعوه وقال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم هذا حديث حسن غريب صحيح وعلقمة بن وائل ابن حجر سمع من ابيه وهو اكبر من عبد الجبار بن وائل وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من ابيه باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة **حدثنا محمد بن عمرو** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد تموة وقع على بهيمة فآكلوه واقتلوا البهيمة فقيل لابن عباس ما شأن البهيمة فقال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا ولكن ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ان يוכל من لحمها او ينتفع بها وقد عمل بها ذلك العمل هذا حديث لا نعرفه الا من حديث عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى سفيان الثوري عن عاصم عن ابي رزين عن ابن عباس ان قال من اتي بهيمة فلا اكل عليه

فان قلت قال الحافظ في تهذيب التهذيب نصر ابو بكر البرز علي ان القائل كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي هو علقمة بن وائل لا اخوه عبد الجبار **قلت** قول ابو بكر البرز هذا ضعيف جدا فانه لو كان قائل كنت غلاما لا اعقل صلوة ابي هو علقمة لم يقل لحدثني علقمة بن وائل **قوله** زتريد الصلوة حال او استيتا قيل رقتلها هرمل اي قابلهما ففجأتهما اي فغشيها بشوبه فصار كالحل عليها فقضى حاجته منها قال القاضي اى غشيها وجامعها كنى بغير الوجه كما كنى عنهما لغشيان فانطلق اي الرجل الذي جامعها وروى بها رجل او اخو غير الذي جلدنا فقالت ان ذلك الرجل اي المار الذي لم يجدها رفق بي كذا وكذا اي التحليل وقضاء الحاجة منها والحال ان ذلك الرجل المار كان فعل بها ومرت بصصابة بكر العين اي جاءته وفي رواية ابن داود ومرت بصصابة رفاخذوا الرجل الذي ظنت انه وقع عليها وكان ظنها غلاما انا صاحبها اي انا الذي جلدتها وقضيت حاجتي منها لا اذكر اخذوا واتوا به عندك فقال لها اذهبي فقد غفرا الله لك كرهها مكروهه وقال للرجل زاد في رواية ابن داود يعني الرجل الماخوذ رفقوا حسنا لانه كان ماخوذا من غير ذنب وقال للرجل الذي وقع عليها ارجعوه لانه كان معترفا بما قالت المرأة وكان محصنا وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من ابيه و هو اكبر من عبد الجبار بن وائل اما كون علقمة اكبر من عبد الجبار فبديل غير رواية ابن داود المذكورة واما سماع علقمة من ابيه فبديل عليه روايات عديدة منها ما اخرجه مسلم في صحيحه من حديث القصاص من طريق سماك بن حرب عن علقمة بن وائل حدثه ان اياه حدثه الحديث ومنها ما اخرجه النسائي في باب رفع اليدين عند الرف من الركوع اخبرنا سويد بن نصر اخبرنا عبد الله بن المبارك عن قيس بن سليم العنبري حدثني علقمة بن وائل حدثني في ذكر الحديث واخرجه البخاري في جزء رفع اليدين حدثنا ابو نعيم الفضل بن دكين انبا قيس بن سليم العنبري قال سمعت علقمة بن وائل بن حجر حدثني ابي في ذكر الحديث فقوله ان اياه حدثه في رواية مسلم وكذا قوله حدثني ابي في رواية النسائي والبخاري دليل صحيح على سماع علقمة من ابيه فالحق ان علقمة سمع من ابيه وانه اكبر من اخيه عبد الجبار **فان قيل** قال الحافظ في التقریب علقمة بن وائل بن حجر صدوق الا انه لم يسمع من ابيه انتهى وقد قال في اوائل التقریب اني احكم على كل شخص منهم بحكمه ليشمل احص ما قيل فيه واعدل ما وصف به انتهى فظهر ان اعدل الاقوال اصحها ان علقمة لم يسمع من ابيه **قلت** قول الحافظ في التقریب بان علقمة لم يسمع من ابيه معارض بقوله في بلوغ المرام في صفة الصلوة بعد ذكر حديث من طريق علقمة بن وائل عن ابيه رواه ابو داود باسناد صحيح فقول الحافظ رواه ابو داود باسناد صحيح يدل على ان علقمة سمع من ابيه والظاهر ان يقال ان الحافظ كان قائل اولاجهم سماع علقمة من ابيه ثم تحقق عنه سماعه منه فرجع من قوله الاول والله تعالى اعلم وان لم يقل هذا فلا شك ان قولنا في التقریب بان علقمة لم يسمع من ابيه يرد رواية ابن داود المذكورة والله تعالى اعلم باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة **قوله** عن عمرو بن ابي عمرو في التقریب عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب المدني ابو عثمان ثقة وبما وهم من الخامسة رفاقتوه قال القاري اي فاضى به ضربا شديدا او اراد به وعبد او تهديد او اقل البهيمة قيل لا يتولد منها حيوان على صورة انسان وقيل كراهة ان يلحق صاحبها الخنزير في الدنيا لا بقاءها وفي شرح المظهر قال مالك والشافعي في الظاهر قولنا وابن حنيفة واحمد انه يعزروا وقال اصحابنا يقتل ان عمل ذلك مع العبد بالنهي والبهيمة قيل ان كانت مأكولة تقتل والا فوجهان القتل لظاهر الحديث وعدم القتل للنهي عن ذبح الحيوان الا لاهله رفقيل لابن عباس ما شأن البهيمة اي لا يعقل لها ولا تكليف عليها فبالها تقتل رفقيل ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئا اي من العلل والحكم ولكن ارى بضم البهية اي اظن او ينتفع بها اي يلبنها ولشعرها وتوليدها وغير ذلك وقد عمل بها ذلك العمل اي المكره **قوله** هذا حديث لا نعرفه الا من حديث عمرو بن ابي عمرو وانما اخرج الحنابلة ورواه في اختلافنا في بلوغ المرام وباتي باقي الكلام على هذا الحديث فيما بعد وروى سفيان الثوري عن عاصم هو ابن ابي الخوخ (عن ابي رزين) هو مسعود بن مالك الاسدي

حل ثنا بذلك محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا سفيان الثوري هذا اصح من الحديث الاول والعمل على هذا عند اهل العلم وهو قول احمد
 اسحاق باب ما جاء في حد اللوطي **حل ثنا** محمد بن عمرو السواق ثنا عبد العزيز بن محمد بن عمرو بن ابى عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعطى على قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به وفي الباب عن جابر وابو هريرة وانما تعرف هذا الحديث عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه دروي محمد بن اسحاق هذا الحديث عن عمرو بن ابى عمرو فقال ملعون من عصى قوم لوط ولم يدكر فيه القتل وذكر
 فيه ملعون من اتى بهيمة وقد روى هذا الحديث عن عاصم بن عمرو عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الفاعل
 والمفعول به هذا حديث في اسناده مقال ولا تعلم احدا رواه عن سهيل بن ابى صالح غير عاصم بن عمرو العري وعاصم بن عمرو ينعقد في الحديث من
 قبل حفظه واختلف اهل العلم في حد اللوطي فرائى بعضهم ان عليه الرجم احسن اوله يحسن وهذا قول مالك والشافعي واهل حنابلة وبعض اهل
 العلم من فقهاء التابعين منهم الحسن البصري وابراهيم النخعي وعطاء بن ابى رباح وغيرهم قالوا لوطي حد الزاني وهو قول الثوري واهل الكوفة
حل ثنا احمد بن منيع ثنا يزيد بن هارون ثنا همام عن القاسم بن عبد الواحد المكي عن عبد الله بن محمد بن عقيل انه سمع جابر ابي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الكوفي ثقة فاضل من الثانية من اتى بهيمة فلا حد عليه هذا قول ابن عباس رضى الله عنه زناد ابراهيم وكذا قال عطاء وقال الحكماء ان من يجلد ولا يبلغ به الحد
 وقال الحسن هو بمنزلة الزاني قال ابراهيم حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابى عمرو انتهى قلت عطاء تابعي جليل مشهور والحكماء هذا هو ابن عتبة الكوفي
 احد الاثمة الفقهاء والحسن هذا هو الحسن البصري قال الخطابي يريد ابراهيم او بقوله حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن ابى عمرو ان ابن عباس لو كان
 عنده في هذا الباب حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لما يخالفه انتهى (وهذا) اي حديث عاصم الموقوف على ابن عباس اصح من الحديث الاول يعنى حديث
 عمرو بن ابى عمرو المذكور ولا واحد حديث عاصم هذا اخرجه ايضا ابراهيم والساقى قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) اي علمهم على حديث عاصم الموقوف
 يعنى انهم قالوا بانه لا حد على من اتى بهيمة (وهو قول احمد واسحاق) قال الخطابي واكثر الفقهاء على انه يعز ذلك قال عطاء والنسبي به قال مالك و
 الثوري واهل اصحاب الراى وهو احد قول الشافعي انتهى (باب ما جاء في حد اللوطي) قوله (من وجدتموه) يعنى على قوم لوط اي اهل قوم
 لوط اللوطة (فاقتلوا الفاعل والمفعول به) قال في شرح السنة اختلفوا في حد اللوطي فذهب الشافعي في اظهر قوليه وابو يوسف ومحمد الى ان حد الفاعل
 حد الزنا اي ان كان محصنا يرمى وان لم يكن محصنا يجلد مائة وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مائة وتغريب عام رجلا كان او امرأة
 محصنا او غير محصن لان التكمين في الرجم لا يحصنها فلا يحصنها حد المحصنات وذهب قوم الى ان اللوطي يرمى محصنا كان او غير محصن وبه قال مالك واهل
 الكوفة والآخر للشافعي انه يقتل الفاعل والمفعول به كما هو ظاهر الحديث وقد قيل في كيفية قتلهما هدم بناء عليهما وقيل رميهما من شاهق كما فعل بقرم
 لوط وعند ابن حنيفة يعز ذلك لا يخفى انتهى قوله (وفي الباب عن جابر وابو هريرة) امحدث جابر فاخرجه الترمذى في هذا الباب امحدث ابى هريرة
 فاخرجه ابن ماجه والحاكم عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الفاعل والمفعول به احصنا ولم يحصنا واسناده ضعيف ذكره الترمذى معلقا
 فقال وقد روى هذا الحديث عن عاصم بن عمرو بن ابى هريرة لا يصح وقد اخرجوه البزار من طريق عاصم بن عمرو بن سهيل عن ابيه عنه
 وعاصم متروك قوله (واختلف اهل العلم في حد اللوطي فرائى بعضهم ان عليه الرجم احسن اوله يحسن وهو قول مالك والشافعي واهل حنابلة) اخرج
 البيهقي عن علي بن رضى الله عنه انه رجم لوطيا قال الشافعي بهذا اناخذ رجم اللوطي محصنا كان او غير محصن وروى ابن ماجه من طريق عاصم بن عمرو العري
 عن ابى هريرة بلفظ فارجموا الاعلى والاسفل وقد عرفت ان عاصم هذا متروك واما رجم على رطلها فهو فعله وقال بعض اهل العلم من فقهاء التابعين
 منهم الحسن البصري وابراهيم النخعي وعطاء بن ابى رباح وغيرهم قالوا لوطي حد الزاني وهو قول الثوري واهل الكوفة وهو قول الشافعي فيجلد عند
 هؤلاء الاثمة البكر ويغرب ويرجم المحصن واحقوا بان التلوط نوع من انواع الزنا لانه ايلاج فرج في فرج فيكون اللانط والموطبة داخلين تحت عموم
 الادلة الواردة في الزنا المحصن والبكر ويؤيد ذلك حديث اذا اتى الرجل الرجل فها زنايان اخرج البيهقي من حديث ابى موسى وفي اسناده محمد بن
 عبد الرحمن كذبه ابو حاتم وقال البيهقي لا يعرفه والحديث منكر بهذا الاسناد انتهى ورواه ابو الفتح الانزلى في الضعفاء والطبرانى في الكبيرين وجاخر
 عن ابى موسى وفيه بغيره بفضل الجبل وهو مجهول وقد اخرج ابراهيم الطيالسى في مسنده عنه وعلى فرض عدم شمول الادلة المذكورة لهصافهم لا حظا
 بالزنا بالقياس ويجاب عن ذلك بان الادلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقا محصنة لعموم ادلة الزنا الفارقة بين البكر والكذب على
 فرض شمولها للوطي ومبطللة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول لانه يصير فاسدا معتبرا كما تقر في الاصول وذهب ابن حنيفة والشافعي في
 قوله الى انه يعز بالوطي فقط ولا يخفى ما في هذا المذهب من المخالفة للادلة المذكورة في خصوص اللوطي والادلة الواردة في الزنا على العموم واما
 الاستدلال لهذا الحديث لان اخفى في العقوبة فمنه وبان ذلك انما هو مع الالتباس والنزاع ليس هو في ذلك قوله (ان)

فليس منا وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبو هريرة وسلمة بن الأكوع حديث أبي موسى حديث حسن صحيح باب ما جاء في حد الساحر حد ثمانية
 ابن منيع ثنا أبو معاوية عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الساحر ضربة بالسيف هذا حديث
 لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه واسمعيل بن مسلم المكي يفتنف في الحديث من قبل حفظه واسمعيل بن مسلم البصري قال وكيع
 ثقة ويروي عن الحسن أيضاً والصحيح عن جندب موقوف والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
 هو قول مالك بن انس قال لئن ألقى أنما يقتل الساحر إذا كان يعلم من سحره ما يبلغ الكفر فاذا عمل ما لا بد من الكفر فلم ير عليه قتلاً باب ما جاء
 في الغال ما يصنع به حد ثمانية عن ابن عمر وثنا عبد العزيز بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عمران
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وجدتموه غل في سبيل الله فاحرقوا متاعه فوجد في متاعه مصحف فقال سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر
 رجلاً قد غل فحدث سالم هذا الحديث فاحرقه فاحرق متاعه فوجد في متاعه مصحف فقال سالم بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر
 لا نعرفه إلا من هذا الوجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق وسالت محمد بن عبد الله بن عمر عن هذا الحديث فقال غاربه
 هذا صالح بن محمد بن زائدة وهو أبو داود الميثقي وهو منكر الحديث قال محمد بن قزوين في غير حد يثنى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر فيه
 منه إلا بن كنهه يعصده بعضها بعضاً عند أحمد بن حنبل في حديث أبي هريرة بلفظ من رانا بالتبليس فليس منا وهو عند الطبراني في الأوسط بلفظ ليس بدل النيل
 وعند الزهري من حديث بريدة مثله (فليس منا) أي ليس على طريقته وليس متبعاً لطريقته لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاوم دونه لأن ابن
 حجر السراح عليه لأمره قتاله وقتله ونظيره من غشنا فليس منا وليس منّا من ضرب الخدح وشق الجيوب هذا في حق من لا يستحق ذلك فاما من
 يستحقه فإنه يكفر باستحلال الحرم مشطه لا نجس حمل السلاح ولا ولي عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون البلغ في الزجر
 كان سفيان بن عيينة يترك على من يصره عن ظاهره فيقول معناه ليس على طريقته ويرى أن الأمر الساعى تأويله وأولى ما ذكرناه والوحيد المذكور لا يتناول
 من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال فلما انتهى قوله (وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير وأبو هريرة وسلمة بن الأكوع)
 ما حدّث ابن عمر وأبو هريرة فأخرجه الشيخان بلفظ حديث الباب وما حدّث ابن الزبير فليفتقر من أخرجه ولما حدّث سلمة بن الأكوع فأخرجه
 مسلم قوله (حديث أبي موسى حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري باب ما جاء في حد الساحر قوله (حد الساحر ضربة بالسيف) قال في مجمع
 البحار يروي بالتمام وبالهاء وعدل عن القتل إلى هذا كمالاً يتجوز منه إلى الأمر واستدل به من قال إن حد الساحر القتل لكن الحديث ضعيف قوله (هذا
 حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه) أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي (واسمعيل بن مسلم المكي يفتنف في الحديث من قبل حفظه) قال في التقرير
 اسمعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيراً ضعيف الحديث من الخامسة روى اسمعيل بن مسلم البصري قال وكيع
 هو ثقة ويروي عن الحسن أيضاً أي كما يروي عنه اسمعيل بن مسلم المكي قال في التقرير يسمي اسمعيل بن مسلم البصري القاضى ثقة
 من السادسة قوله (وهو قول مالك بن أنس) قال النووي في شرح مسلم عمل المحرم وهو من الكبائر بالإجماع قال وقد يكون كفراً وقد لا يكون
 كفراً بل معصية كبيرة فإن كان فيه قول ففعل يقتضى الكفر والأفلا وما تعلقه وتعليمه فحرام قال ولا يقتل عندنا يعني الساحر فإن تاب قبلت
 توبته وقال مالك الساحر كافراً يقتل بالسحر ولا يستتاب ولا تقبل توبته بل تحتّم قتله والمسئلة مبنية على الخلاف في قبول توبته الزهري لأن
 الساحر عندنا كافراً كما ذكرنا وعندنا ليس بكافر وعندنا تقبل توبته المناق والزهري قال القاضى عياض ويقول مالك قال أحمد بن حنبل وهو مروي عن جماعة
 من الصحابة والتابعين قال أصحابنا إذا قتل الساحر بصره إنساناً واعترف أنه مات بسحره وأنه غالباً لزمه القصاص وإن مات به ولكنه قد يقتل وقد
 لا يقتل فلا قصاص وتجب لدية والكفارة وتكون الدية في ماله لا على ما قتله لأن العاقلة لا تحمل ما ثبت باعتزاف الجاني قال أصحابنا ولا يتصل بالقتل
 بالسحر بالبيتة وإنما يتصور باعتزاف الساحر والله تعالى أعلم انتهى كلام النووي باب ما جاء في الغال ما يصنع به قوله (من وجدتموه غل في سبيل
 الله) أي سرق من مال الغنيمة والغل هو الخيانة في المعتمر فاحرقوا متاعه قد استدلل بهذا الحديث من قال بحرق متاع الغال قوله (هذا حديث
 غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) وأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم والبيهقي قوله (وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق) وهو قول مكحول وعن الحسن
 ويحرق متاعه كله إلا الحيوان والصحف قال الطحاوي لو علم الحديث لاحتمال أن يكون حين كانت العقوبة بالمال انتهى قوله (وهو منكر الحديث) قال النزهة
 صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد من الأئمة وقد قيل أنه تفرد به وقال البخاري عامة أصحابنا يحتجون بهذا في الغلول وهو باطل ليس بشئ وقال
 الدارقطني أنكروا هذا الحديث على صالح بن محمد قال وهذا حديث لم يتابع عليه ولا أصل لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخضون سالم الأهر
 بذلك ومحمّد بن وهن روى في غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغال ولم يأمر فيه بحرق متاعه المحرق ففهم الحاء الموهلة والراء

وهذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث بغيره الا شيخ وقد اختلف اهل العلم في التعزير واحسن شيء يروى في التعزير بهذا الحديث ابواب الصيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بيا ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل حلل انا محمود بن غيلان ثنا قبيصة ثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله انا نزلت كلابا بالنا معلنة قال كل ما امسك عليك قلت يا رسول الله وان قتلن وان قتلن ما لم يشركها كلب من غيرها قال قلت يا رسول الله انا

قال وفعله ابو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن اخف الحدود ثمانين فامر به عمر قوله (وهذا حديث غريب الح) اخرجه الجماعة الا النسائي قوله (وقد اختلف اهل العلم في التعزير بالح) قال الحافظ قد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فاخذ بظاهر الليث واحمد في الشبهو عنه وابحاق وبعض الشافعية وقال مالك والشافعي وصاحب ابى حنيفة تجوز الزيادة على العشرة ثم اختلفوا فقال الشافعي لا يبلغ ادنى الحدود وهو الاعتبار بحد الحرام والعبد قولان وفي قول اوجه يستنبط كل تعزير من جنس حله ولا يجاوزها وهو مقتضى قول الاوزاعي لا يبلغ به الحد لم يفصل وقال الباقر هو الى امر اى الامام بالغ ما يبلغ وهو اختيار ابى ثور وعن عمران بن كعب الى ابى موسى لا تجوز في التعزير اكثر من عشرين وعن عثمان ثلاثين وعن عمر انه بلغ بالسوط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وابى ثور وعطاء لا يعزى الا من نكدر منه ومن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزى وعن ابى حنيفة لا يبلغ اربعين وعن ابن ابى ليلى وابى يوسف لا يزاد على خمس وتسعين جلدة وفي رواية عن مالك وابى يوسف لا يبلغ ثمانين واجابوا عن الحديث باجوبة ذكرها الحافظ مع الكلام عليها وقال الشوكاني في الليل والحق العمل بما دل عليه الحديث الصحيح المذكور في الباب يعني حديث ابى بردة وليس ابن خالفة متمسك بصح المعاصرة وقد نقل الفرط عن الجمهور انهم قالوا بما دل عليه حديث الباب وخالفه النورى فنقل عن الجمهور عدم القول به ولكن اذ اجاب نعم الله بطل نعمه فلا ينبغي لمنصف التعويل على قول احد عند قول رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا كل قول عند قول محمد فاما من في دينه كخاطر: ابواب الصيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصيد في الاصل مصدر رصاد يصيد يصيد او على معاملة الاسماء فوقع على الحيوان المصدة والاصطياد محل في غير الحرم لغير الحرم والمصيد محل ان كان ما كوكه لقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما والامر بالاستحياب باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل قوله انا نزلت كلابا بالنا معلنة المراد بالعلامة التعداد اغرها اصلحها على الصيد طلبته واذا زجرها انزجرت واذا اخذ الصيد حبسته على صاحبها وهذا الثالث مختلف في اشتراطه واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب اقله ثلاث مرات وعن ابى حنيفة واحد يكفي مرتين وقال الرازي لم يقدره المعظم الاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصلا المرجع الى العرف كذا في الغنى (كل ما امسك عليك) وفي رواية للبخاري اذا ارسلت كلبك وسميت فكل قلت فان اكل قال فلا تاكل فانه لم يمسك عليك انما امسك على نفسه وفي رواية اخرى له اذا ارسلت كلابك العلامة وذكرت اسم الله فكل مما امسك عليك وان قتلن الا ان ياكل الكلب فان اخاف ان يكون انما امسك على نفسه قال الحافظ وفيه تحريم اكل الصيد الذي اكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما وقد عدل في الحديث بالخوف من انه انما امسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قولى الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك وقتل عن بعض الصحابة محل واحتموا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جابر ان اعرابيا يقال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان كلابنا مكلبة فاقنتى في صيدها قال كل مما امسك عليك قال وان اكل منه قال وان اكل منه اخرج اوده ولا بأس بسلته وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا منها للفقهاء ابى بختوم حمل حديث ابى ثعلبة على ما اذا قتله وخلاه ثم عاد فاكل منه ومنها الترخيم فوايه عدا في الصحيحين متفق على صحتها ورواية ابى ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضعيفها وايضا في رواية عدى حرجية مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متايرة بان الاصل في الميتة التحريم فاذا استكفنا في السبب المبيح رجعا الى الاصل وظاهر القرآن ايضا وهو قوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم فان مقتضاها ان الذي يمسك من غير ارسال لا يباح ويتقوى ايضا بالمشاهد من حديث ابن عباس عند احمد اذا ارسلت الكلب فاكل الصيد فلا تاكل فانما امسك على نفسه واذا ارسلته فاكل فانما امسك على صاحبه واخرجه البزار من وجه اخر عن ابن عباس وابن ابى شيبه من حديث ابى رافع نجي بمعناه ومنها للقاتلين بالاباحة حمل حديث عدى على كراهة التنزيه وحديث ابى ثعلبة على بيان الجواز انتهى (وان قتلن ما لم يشركها كلب من غيرها) وفي رواية للبخاري قلت (ارسلكلى فاجده كلبا اخر قال لا تاكل فانك انما سميت على قلبك ولم تسم على الاخر وفيه انه لا يجل اكل ما شاركه فيه كلب اخر في اصطفاة قال لك لفظ محله اذا استرسل بنفسه او ارسله من ليس من اهل الذكاة فان تحقق انه ارسله من هو من اهل الذكاة حل ثم ينظر فان ارسلها معا فهو لها والا فلا ول ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله انما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فانه يفهم منه ان المرسل لوسمى على كلب

نرمي بالمرأض قال ملحق بكل وما اصاب بغيره فلا تاكل حلت ثلثا محمد بن يحيى ثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن منصور بن غوه الاله قال
وسئل عن المرأض وهذا حديث حسن صحيح حلت ثلثا احمد بن منيع ثنا يزيد بن هارون ثنا الحجاج عن مكحول عن ابي ثعلبة والحجاج عن
الوليد بن ابي مالك عن عائذ بن عبد الله بن عبد الله انه سمع ابا ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله انا اهل صيد فقال اذا ارسلت كلبك و
ذكرت اسم الله عليه فامسك عليك فكل قلت وان فكل قال وان فكل قلت انا اهل نرمي قال ما ركت عليك قوسك فكل قال
قلت انا اهل سفر فمضى اليهم والنصارى والمجوس فلا تجد غير انيتهم قال فان لم تجد واغبرها فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها واشربوا
وفي الباب عن عدى بن حاتم وهذا حديث حسن وعائذ بن الله هو ابو ادريس الخولاني باب ماجاء في صيد كلب الجوسى حدثنا
يوسف بن عيسى ثنا وكيع ثنا شريك عن الحجاج عن القاسم بن ابي بزة عن سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله قال نهينا عن صيد
كلب الجوسى هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم لا يرون في صيد كلب الجوسى والقاسم
بن ابي بزة هو القاسم بن نافع المكي باب في صيد البزاة

الحل (نا نرى بالمرأض) بكسر الميم وسكون العين المهملة واخوه مجمعة قال الخليل وتبعه جماعة سهرم لا يرش له ولا نضل وقال ابن حديد تبعه
ابن سيدة سهرم طويل له اربع قذذ رفاق فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المرأض فصل عريض له ثقل وزانة وقيل عود رقيق الطرفين
غليظ الوسط وهو السمي بالخذافة وقيل خشبة ثقيلة اخرها عصا محد رأسها وقد لا يجد وقوى هذا الاخير النورى تبعه العياض و
قال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المرأض عصا في طرفها حديدية يرمى الصائد بها الصيد فما اصاب بجوده فهو ذكى فيوكل وما اصاب
بغيره فهو ذليل كذا في الفتح (ما حرق) بفتح الحاء المعجمة والزى بعدها قاف اى نفذ يقال سهرم حارق اى نافذ وما اصاب بعرضه
بفتح العين اى بغير طرفة الحد وهو حجة للجهوى في التفصيل المذكور وعن الاوزاعى من فقهاء الشام حلت ذك قوله وهذا حديث حسن صحيح
اصله في الصحيحين قوله ما ردت عليك قوسك اى ما صدت بسهمك رفان لم تجد واغبرها فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها واشربوا قال البراء
ظاهره انه لا يستعمل انيتهم بعد الغسل اذ وجد غيرها وقد قال الفقهاء يجرى استعمال انيتهم بعد الغسل بلا كراهية سواء وجد غيرها ولا
فتمنع الكراهية في الحديث على ان المراد الآية التى كان يطلعون فيها الحوم والخزير ويشربون فيها الخمر وانما نهى عنها بعد الغسل للاستئذان
كونها معتادة للجاسة ومراد الفقهاء الا فى التى ليست مستعملة فى الجاسات غالباً ذكره ابو داود فى سننه صريحاً قال النورى ذكره الحديث الجاهل
ومسلم مطلقاً ذكره ابو داود ومفيد قال انما جاء به اهل الكتاب وهم يطبخون فى قدورهم الخزير ويشربون فى انيتهم الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان وجدتم غيرها فلا تاكلوا فيها الحديث ثم ذكر مثل ما تقدم فى كلام البرماوى وقال فالنهي بعد الغسل للاستئذان كما بيكره الاكل فى الحجرة
المفسولة كذا فى المرقاة قوله وفى الباب عن عدى بن حاتم اراد الترمذى به غير حديث المذكور وله فى الباب احاديث عديدة قوله وهذا حديث حسن

اصلى فى الصحيحين (وعائذ بن الله هو ابو ادريس الخولاني) عن سليمان اليشكري بفتح التثنية بعدها مجمعة ساكنة وبكاف مضمومة هو ابن قيس البصرى ثقة
من الثالثة (نهينا) بصيغة المجهول (عن صيد كلب الجوسى) فيه دليل على ان من لا يخل ذبيحته من الكفرة لا يجل صيد جارية ارسلها هو فى شرح
السنة يجل ما اصطاد المسلم بكلب الجوسى ولا يجل ما اصطاده الجوسى بكلب المسلم الا ان يدره المسلم حياً فيذبحه وان اشترك مسلم وجوسى فى
ارسال كلب او سهم على صيد فاصابه وقتله فهو حرام انتهى واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة فى مصنفيهما عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله
صلى الله عليه وسلم كتب الى جوس هجرى يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضرب عليهم الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبا ثمهم
قال القارى وقد قال علماؤنا شرط كون الذابح مسلماً لقوله تعالى الا ما ذكيتهم وكتايا ولو كان الكتابى حرياً لقوله تعالى وطعام الذين ادنوا الكتاب
حل لكم طراد به مذكاته لان مطلق الطعام غير المذكى يحل من اى كفر كان وليشترط ان لا يذكر الكتابى غير الله عند الذبح حتى لو ذبح بذلك المسحر
او عزير لا يخل ذبيحته لقوله تعالى وما اهل لغير الله به لا من لا كتاب له جوسياً لما سبق او وثنياً لانه مثل الجوسى فى عدم التوحيد انتهى قوله
(هذا حديث غريب الخ) فى استاده شريك وهو ابن عبد الله النخعي الكوفي وحجاج وهو ابن ارطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (والقاسم بن ابي بزة
هو القاسم بن نافع المكي) قال فى تهذيب التهذيب القاسم بن ابي بزة واسمه نافع ويقال يسار ويقال نافع بن يسار المكي ابو عبد الله ويقال ابو
عاصم القارى الخزومى هو لاهم روى عن سليمان بن قيس وغيره وعند حجاج بن ارطاة وغيره قال ابن معين والعلجى والنسائى ثقة وذكره ابن حبان
فى الثقات وقال ولم يجمع التفسير من مجاهد احد غير القاسم وكل من روى عن مجاهد التفسير فاما اخذ من كتاب القاسم انتهى (باب
فى صيد البزاة) بهم المجد جمع البازى قال فى القاموس البازى ضرب من الصقر كل شئ يصيد من البزاة والشواهيى قال

هذا حديث حسن صحيح (وعائذ بن الله هو ابو ادريس الخولاني) عن سليمان اليشكري بفتح التثنية بعدها مجمعة ساكنة وبكاف مضمومة هو ابن قيس البصرى ثقة من الثالثة (نهينا) بصيغة المجهول (عن صيد كلب الجوسى) فيه دليل على ان من لا يخل ذبيحته من الكفرة لا يجل صيد جارية ارسلها هو فى شرح السنة يجل ما اصطاد المسلم بكلب الجوسى ولا يجل ما اصطاده الجوسى بكلب المسلم الا ان يدره المسلم حياً فيذبحه وان اشترك مسلم وجوسى فى ارسال كلب او سهم على صيد فاصابه وقتله فهو حرام انتهى واخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة فى مصنفيهما عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم كتب الى جوس هجرى يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضرب عليهم الجزية غير ناكح نسائهم ولا اكل ذبا ثمهم قال القارى وقد قال علماؤنا شرط كون الذابح مسلماً لقوله تعالى الا ما ذكيتهم وكتايا ولو كان الكتابى حرياً لقوله تعالى وطعام الذين ادنوا الكتاب حل لكم طراد به مذكاته لان مطلق الطعام غير المذكى يحل من اى كفر كان وليشترط ان لا يذكر الكتابى غير الله عند الذبح حتى لو ذبح بذلك المسحر او عزير لا يخل ذبيحته لقوله تعالى وما اهل لغير الله به لا من لا كتاب له جوسياً لما سبق او وثنياً لانه مثل الجوسى فى عدم التوحيد انتهى قوله (هذا حديث غريب الخ) فى استاده شريك وهو ابن عبد الله النخعي الكوفي وحجاج وهو ابن ارطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس (والقاسم بن ابي بزة هو القاسم بن نافع المكي) قال فى تهذيب التهذيب القاسم بن ابي بزة واسمه نافع ويقال يسار ويقال نافع بن يسار المكي ابو عبد الله ويقال ابو عاصم القارى الخزومى هو لاهم روى عن سليمان بن قيس وغيره وعند حجاج بن ارطاة وغيره قال ابن معين والعلجى والنسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ولم يجمع التفسير من مجاهد احد غير القاسم وكل من روى عن مجاهد التفسير فاما اخذ من كتاب القاسم انتهى (باب فى صيد البزاة) بهم المجد جمع البازى قال فى القاموس البازى ضرب من الصقر كل شئ يصيد من البزاة والشواهيى قال

حل ثمانية بن علي دهناد وابو غمار قالوا ثمانية بن يونس عن مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل هذا حديث لا تعرفه الا من حديث مجالد عن الشعبي العمل على هذا عند اهل العلم لا يرون
 بصيد البزاة والصقور باسا وقال مجاهد البزاة وهو الطير الذي يصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى وما علمتهم من الجوارح فسر
 الكلاب الطير الذي يصاد به وقد رخص بعض اهل العلم في صيد البازي وان اكل منه وقالوا انما تعليمه اجابته وكرهه بعضهم و
 الفقهاء اكثرهم قالوا ياكل وان اكل منه باب في الرجل يرمى لصيد فيغيب عنه **حل ثمانية** بن عجلان ثمانية بن عجلان او ثمانية
 عن ابي بشر قال سمعت سعيد بن جبير يحدث عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله ارمي لصيد فاجد فيه من الغد سهمي قال
 اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترفيه اترسيع فكل هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم وروى شعبة هذا الحديث عن
 ابي بشر وعبد الملك بن ميسرة عن سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم وكلا الحديثين صحيح وفي الباب عن ابي ثعلبة الخشني باب في من
 يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء **حل ثمانية** احمد بن منيع ثنا ابن المبارك قال اخبرني عاصم الاحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد فقال اذا رميت بسهمك فاذا كرسم الله فان وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فلا تأكل
 فانك لا تدري الماء قتله او سهمك هذا حديث حسن صحيح **حل ثمانية** ابن ابي عمر ثنا اسفيان عن مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم قال اذا ارسلت كلبك المعلم وكنت اسم الله فكل ما أمسك عليك فان اكل فلا تأكل فانما
 أمسك على نفسه قلت يا رسول الله ارايت ان خالطت كلابا كلابي اخرى قال انما ذكرت اسم الله على كلبك ولم تذكر كلبا غيره قال اسفيان كره له اكل
 قال الدمي في حياة الحيوان البازي افصح لغاته مخففة اليا والثانية باز والثالثة بازى بتشديد الياء حكاهما ابن سيده وهو مذكرا لاختلاف فيه
 ويقال في التنحية بازيان وفي الجمع بزاة كقاصيان وقصاة ويقال للبزاة والشواهين وغيرها مما يصيد صقور وهو اشد الحيوان تكبرا واضيقها خلقا
 انتهى **قوله** وما أمسك عليك فكل وفي رواية ابي داود ما علمت من كلب او باز ثم ارسلته وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك قتلت وان قتل قال
 اذا قتل ولم ياكل منه شيئا فانما أمسكه عليك **قوله** وهذا حديث لا تعرفه الا من حديث مجالد عن الشعبي قال الترمذي واخرجه الترمذي
 مختصرا وقال بعد ذكر كلام الترمذي هذا ومجاله هو ابن سعيد وفيه مقال انتهى قال في التقریب مجالد بن سفيان اوله وتخفيف الجيم ابن سعيد
 بن عمير الهمداني يسكن اليم ابن عمر الكوفي ليس بالقوي وقد تغيب في اخر عمره من صغار السادة انتهى قلت اخرج هذا الحديث ايضا البيهقي
 وقال تفرده مجالد بن بكر البازي في مخالط الحفظ انتهى **قوله** والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور باسا قال الحافظ
 وفي مغني الباز المنقر والعقاب والباشق والشاهين وقال مجاهد البزاة والطير الذي يصاد به من الجوارح التي قال الله تعالى وما علمت
 من الجوارح فسر الكلاب الطير الذي يصاد به قال الحافظ وقد فرس مجاهد الجوارح في الالة بالكلاب والطيور وهو قول الجمهور الاماروي عن
 ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلاب والطير وقد رخص بعض اهل العلم في صيد البازي وان اكل منه وقالوا انما تعليمه اجابته
 قال ابو داود في سننه بعد رواية حديث الباب الباز اذا اكل فلا باس به والكلب اذا اكل كره وان شرب الدم فلا باس انتهى وروى الفقهاء
 اكثرهم قالوا ياكل وان اكل منه الظاهر ان قولهم هذا مبني على ان تعليم البازي انما هو اجابته والله تعالى اعلم **باب** في الرجل يرمى لصيد
 فيغيب عنه **قوله** فاجد فيه من الغد سهمي اي في بعض زمن الاستقبال فمن التبعض كقوله تعالى منهم من كره الله او بمعنى في كقوله
 تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وهو لا ظهر قال الطبري من فيه زائدة كما في قوله تعالى لله الا من قبل ومن بعد كن في مراقبة اذا علمت
 ان سهمك قتله ولم ترفيه اترسيع فكل قال ابن الملك وان رأيت فيه اترسيع فلا تأكل لانه لا يعلم سبب قتله يقينا **قوله** وهذا حديث
 حسن صحيح واخرجه ابو داود والنسائي والطحاوي **قوله** وفي الباب عن ابي ثعلبة الخشني اخرج ابو داود وفيه قال يا رسول الله افتني في قومي
 قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل او تجد فيه اثرا غير سهمك وقوله
 ما لم يصل بتشديد اللام اي ما لم يمتن ويتغير ريحه يقال صل اللحم واصل لغتان **باب** فيمن يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء **قوله** الا
 ان تجده قد وقع في ماء فلا تأكل وجهه انه يحصل حينئذ الرد وهل قتله السهم او الخرق في الماء فلو تحقق ان السهم اصابه فمات فم يقع
 في الماء الا بعد ان قتله السهم حل اكله **قوله** وهذا حديث حسن صحيح واخرجه الشيخان **قوله** سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد
 الكلب المعلم لم يسر في هذا الحديث ذكر رجلان الصيد ميتا في الماء فلا بأس به وبين الباب الا ان يقال ان في هذا الحديث ذكر مسألة ما
 اذا خالطت الكلاب المعلمة كلاب اخرى ويستنبط من ذلك مسألة ما اذا وجد الصيد ميتا في الماء فتفكر **قوله** قال اسفيان كره له اكله

وهو الذي تصاب بالبلل وفي الباب عن عراب بن سارية والنس وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة وحديث ابى الدرداء احد بن غريب حل ثنا محمد بن يحيى وغير واحد قالوا اثنوا عاصم بن وهب بن ابي خالد قال حدثني ام حبيبة بنت العراب بن سارية عن ابيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يوم خيبر عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير وعن لحوم الحمر الاهلية وعن الجحمة وعن الخليسة وان توطأ الخبلى حتى تضمر ما في بطونها قال محمد بن يحيى هو القطعي سنن ابو عاصم عن الجحمة فقال ان يصيب الطير او الشئ فيزحمي وسئل عن الخليسة فقال الذئب والسبع يدركه الرجل فيأخذ منه فيموت في يده قبل ان يذكيها حل ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا عبد الرزاق عن الثوري عن ميمون عن عكرمة عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذ شئ فيه الروح غصاة هذا حديث حسن صحيح باب في ذكوة الجنين حل ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد عن مجالد بن سمعان بن ذكيع ثنا حصن بن غياث عن مجالد عن ابى الوادى عن ابى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم ذكوة الجنين ذكوة امه وفي الباب عن جابر وابى امامة وابى الدرداء وابو هريرة وهذا حديث حسن وقدرى من غير هذا الوجه عن ابى سعيد والعل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي واحمد والبخاري

وترى بالنسب حتى توت قوله عن اكل الجحمة بتشديد لثلاثة المفتوحة وضبطه التميمي يكرها قال في النهاية هي كل حيوان ينضب ويرمي ليقول الله انه يكثر في الطير والاربع واسباعه ذلك مما يجتم بلا رضى اى يلزمها ويلتصق بها وهو الذى تصبر اى تحبس ويرمى اليها بالليل بفتح النون وسكن الواو اى بالنسب حتى توت هذا لنفس من احد الروايات والنسب ان هذا القتل ليس يذبح قوله وفي الباب عن عراب بن سارية والنس وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة اما حديث العراب بن سفيان فخرجه الترمذى في هذا الباب اما حديث انس فاخرجه البخارى ولفظه نهى النبى صلى الله عليه وسلم ان تصبوا بها ثم واما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان تصبوا بها ثم واما حديث ابن عباس فاخرجه الترمذى في هذا الباب واما حديث جابر وابو هريرة فليظن من اخرجه قوله (عن كل ذي ناب) اى من اكله (من السباع) اى سباع البهائم كالاسد والثور والفهد والذئب والفنة والخنزير (وعن كل ذي مخلب) بكس الميم وفتح لام من الطير اى عن اكل سباعه في شرح السنة اولا بكل ذي ناب ما يعذب بنباه على الناس واما لفظ الذئب والاسد والكلب ونحوها واما رابدى مخلب ما يقطع ولشئ يتخلبه كالنسر والصقر والبارى وغيرها (وعن لحوم الحمر) بضمين جمع حمار (الاهلية) اى الاشياء صند الوحشية (وعن الجحمة) سبق ذكرها وسيأتى ايضا (وعن الخليسة) اى الماخوذة من فم السباع فقتلت قبل ان تنكح وسميت بذلك لكونها مخلوطة من السبع اى مسلوقة من خلس الشئ اذا سلبه (وان توطأ) اى عن ان تجامع (الخبلى) بفتح الخاء جمع الخبلى رقيق يضر ما في بطونها (يعنى اذا حصلت لشخص جارية جيلة لا يجوز وطؤها حتى تضع حملها قال القارى وكان اذا تزوج جلي من الرما ذكره بعض علماء منا يعنى الخفية وقال المظهر اذا حصلت جارية لرجل من السوا لا يجوز له ان يجامعها حتى تضع حملها اذا كانت حاملا حتى تحيض وينقطع دمها ان لم تكن حاملا قال محمد بن يحيى (شيخ الترمذى) (هو القطعي) بضم القاف وفتح الطاء المهملة وهى جملة معترضة وضيمير هو راجع الى محمد بن يحيى وقائلها هو الترمذى (باب في ذكوة الجنين) اى في ذكوة الجنين هو الولد مادام في بطن امه قال في النهاية الذكوة النجاسة والاسم الذكوة والذبح ذك قوله (عن ابى الوادى) بفتح الواو وتشديد الال للمهمله وياتى ترجمته في آخر الباب قوله (ذكوة الجنين ذكوة امه) مرفوعا بلا بداء والخبر والمراد الاخبار عن ذكوة الجنين بانها ذكوة امه فيعمل بها كما تحل الام بها ولا يحتاج الى تنكيته قوله (وفي الباب عن جابر وابى امامة وابى الدرداء وابو هريرة) وفي الباب احاديث اخرى وستعرف تخريجها قوله (وهذا حديث حسن) واخرجه ايضا الدارقطني وابن حبان وصححه وضعفه عبد الحق وقال لا يحتج به باسانيد كلهم وذلك لان في بعضها مجالد ولكن اقل احوال الحديث ان يكون حسنا لغيره لكثرة طرقه ومجالد ليس الا في الطريق التى اخرجها الترمذى وابوداود منها وقد اخرجه احمد بن حنبل ليس فيها ضعف والحكمة اخرجه من طريق فيها عطية عن ابى سعيد وعطية فيه ابن وقل صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد كذا فى التلخيص قوله (والعل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم) قال الحافظ فى التلخيص قال ابن المنذر انه لم يرو عن احد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنين لا يؤكل الا باستئذان الذكوة الا ما روى عن ابى خيفة انتهى (وهو قول سفيان) هو الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد والبخاري واليه ذهب صاحب ابى خيفة واليه ذهب ايضا مالك واشترط ان يكون قد اشعر وقال ابى خيفة بتجريم الجنين اذا خرج ميتا وانما لا تغنى تذكية الام عن تذكيته قال الامام محمد بن حنفى الموطأ اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا غوت الناقة ذكوة ما في بطنها ذكوة امه اذا كان قد تم خلقه ونبت شعره فاذا خرج من بطنها ذبح حتى يخرج الدم من جوفه وروى عن سعيد ابن المسيب انه كان يقول ذكوة ما كان في بطن الذبيحة ذكوة امه اذا كان قد نبت شعره وتم خلقه ثم قال محمد وهذا ما اذا تم خلقه فذكواته في ذكوة امه فلا باس باكله فاما ابى خيفة فكان يكره اكله حتى يخرج حيا فيذكي وكان يروى عن جابر عن ابراهيم انه قال لا تكون ذكوة نفس ذكوة نفسين

وأبو الولد اسمه جابر بن ثوبان في كراهية كل ذي ناب ذى مخالب حدثنا أحمد بن الحسن ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك بن النضر عن
 عن ابن شهاب عن أبي أدریس النخعي عن أبي ثعلبة الخشني قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع حدثنا أسعید بن عبد الله
 انتهى قلت استدل الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى على كراهية اكل الجنين ليس صحيح قال صاحب التعليق المجلد هذا استيعابا لغيره الراى فلا
 عبارة به بمقالة النصوص ولعلها لم تبلغه وحملها على غير معناها وقال قوله اذا تم يعنى اذا خرج من بطن الذبيحة جنين ميت فان كان تام الخلق نابت الشعر
 يركل وان لم يكن تام الخلق فهو مضغ لا تاكل وبه قال مالك والليث وابو ثور وقال احمد والشافعي بحله مطلقا وقال ابو حنيفة لا ياكل مطلقا وبه قال زفر
 الحسن بن زياد فان خرج حياد ذبح اتفاقا دليل من قال بل الحل مطلق او مقيد ابتداء الخلق تحدث ذكاة الجنين ذكاة امه رواه احمد عشر نفسا من الصحابة الاول
 ابو سعيد الخدرى اخرج حديثه باللفظ المذكور ابو داود ابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان واحمد الثاني جابر اخرج حديثه ابو داود وابو يعلى قلت الثالث
 ابو هريرة واخرج حديثه الحاكم وقال صحيح الاسناد وفي سنده عبد الله بن سعيد اللقيمي متفق على ضعفه والدارقطني وفي سنده عمرو بن قيس ضعيف الرابع
 ابن عمر اخرج حديثه الحاكم والدارقطني في سنده ضعيف الخامس ابو ايوب اخرج حديثه الحاكم السادس ابن مسعود اخرج حديثه الدارقطني ورجاله رجال الصحيح
 السابع ابن عباس اخرج حديثه الدارقطني الثامن كعب بن مالك حديثه عند الطبراني التاسع والعاشر ابوامامة وابو الورد اخرج حديثهما عند الطبراني الحادى
 عشر على حديثه عند الدارقطني قال واجاب في البسطين حديث ذكاة الجنين ذكاة امه لا يصح وفيه نظر فان الحديث صحيح وضعف بعض طرقه غير مضمرة ذكر
 في الاسرار ان هذا الحديث لعله لم يبلغ ابو حنيفة فانه لا تاويل له ولو بلغه لما خالفه وهذا حسن وذكر صاحب العناية وغيرها انه روى ذكاة الجنين ذكاة
 امه بالنصب فهو على التشبيه اى ذكاة امه كما يقال لسان الوزير لسان الامير وفيه نظر فان المحفوظ عن ائمة الثنا الرفع صرح به المنذرى ويوضح ما ورد
 في بعض طرق ابن سعيد الخدرى قال السائل يا رسول الله انا نحر الابل والناقة ونذبح البقرة فنجذ في بطنها الجنين اقلنقيه ام ناكله فقال كلوه ان شئتم فان
 ذكاته ذكاة امه وبالحلة فنقول من قال بموافقة الحديث اقوى هذا المخلص ما ذكره العيني في البناءية انتهى ما في التعليق المجلد قلت قد بسط الحافظ في التخيص
 الكلام على احاديث هؤلاء الصحابة رضوا الله تعالى عنهم فمن شاء الوقوف عليه فيرجع اليه فان قلت حديث الباب ليس ينص في ان ذكاة الجنين في ذكاة
 امه وان ذكاة الام تغني عن ذكاته ففي النهاية الجزري يروى هذا الحديث بالرفع والنصب فمن رفعه جعله خبرا للبدن الذى هو ذكاة الجنين فتكون ذكاة
 الام هي ذكاة الجنين فلا يحتاج الى رفع مستأنف ومن نصب كان التقدير ذكاة الجنين ذكاة امه فلما حذف الجار نصب او على تقديرين يدل على تركية مثل
 ذكاة امه فحذف المصدر وصفته واقام المضاف اليه مقامه فلا بد عنده من ذبح الجنين اذ اخرج حيا ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين اى ذكوا الجنين ذكاة
 امه انتهى قلت نعم يروى هذا الحديث بالرفع والنصب لكن المحفوظ عند ائمة الحديث هو الرفع قال الحافظ المنذرى في تخيص السنن والمحفوظ عن ائمة
 هذا الشأن في تفسير هذا الحديث الرفع فيهما وقال بعضهم في قوله فان ذكته ذكاة امه ما يبطل هذا التاويل ويدحضه فانه تعليل لا باحته من
 غير احد اثبت ذكاة انتهى قلت روى ابو داود وحديث الباب بلفظ قلنا يا رسول الله نحر الناقة ونذبح البقرة والشاة فنجذ في بطنها الجنين اقلنقيه
 ام ناكله قال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة امه قال الخطابي في هذا الحديث بيان جواز اكل الجنين اذ اذكت امه وان لم نجد للجنين ذكاة و
 تاوله بعض من لا يرى اكل الجنين على معنى ان الجنين يزكى كما تزكى امه فكانه قال ذكاة الجنين ذكاة امه وهذه القصة (يعنى المذكورة في رواية ابو داود
 هذه) تبطل هذا التاويل وتدحضه لان قوله فان ذكاته ذكاة امه تعليل لا باحته من غير احداث ذكاة ثانية فثبت انه على معنى النيابة عنها انتهى
 كلام الخطابي قلت الامر كما قال الخطابي وقال الشوكاني في النيل اعترضوا عن الحديث بما لا يغني شيئا فقلوا المراد ذكاة الجنين ذكاة امه **وردد** بانه
 لو كان المعنى على ذلك لكان منصوبا بآية الحافض والرواية بالرفع ويؤيده انه روى بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة امه وروى ذكاة الجنين بذكاة امه انتهى
 واستدل الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى بحرمته عليكم الميتة واجيب بان الجنين اذا اخرج ميتا فهو مذكى بذكاة امه لاحاديث الباب
 فهو ليس بميتة داخل تحت هذه الآية اعلم ان من اشتراط ان يكون الجنين قد اشعر احتم بما في بعض روايات الحديث عن ابن عمر بلفظ اذا
 اشعر الجنين فذكاته ذكاة امه وقد تقدم به احمد بن عمام والعجيم انه موقوف ايضا قد روى عن ابن ابي اسيل مرفوعا ذكاة الجنين ذكاة امه
 اشعر ولم يشعر فيه ضعف ايضا قد روى من طريق ابن عمر نفسه مرفوعا وموقوفا كما رواه البيهقي انه قال اشعر ولم يشعر كذا في النيل وقال
 صاحب التعليق المجلد ولتعارضهما لم يخذلها الشافعية فتاوا ذكاة الجنين ذكاة امه مطلقا ومالك الغنى الثاني لضعفه واخذ بالاول لاغتضاده
 بالموقوف فقيده به حديث ذكاة الجنين ذكاة امه انتهى قوله (وابو الولد اسمه جابر) بفتح الجيم وسكون الموحدة وبالراء بن ذرف بفتح الميم سكن
 الواو وبالغاء الهاء النون الكافى في صدق يهم من الرابعة (رباب ماجد في كراهية كل ذي ناب ذى مخالب) الغالب السنن الذى خلفه الرباعية جمعة
 انساب قال ابن سينا لا يجمع في حيوان واحد ناب وقرن معاذ والناب من السباع كالاسد والذئب والثور والفيل والقرود وكل سالة ناب يتقوى به ويصطاد

وغير واحد قالوا ثنا سفيان عن الزهري بهذا الاسناد نحوه هذا حديث حسن صحيح وابو ادريس الخولاني اسمه عاتل الله ابن عبد الله حل
محمد بن غيلان ثنا ابو النضر ثنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كتيبة عن ابي سلمة عن جابر قال خرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم
خير الحمر الانسية ولحم البغال وكل ذي ناب من السباع وذي مخالب من الطيور وفي الباب عن ابو هريرة وعمر بن الخطاب بن مسارية وابن
عباس وحديث جابر حديث حسن غريب حل ثنا قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابو هريرة ان النبي
صلى الله عليه وسلم حرم كل ذي ناب من السباع هذا حديث حسن العمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
وهو قول عبد الله بن المبارك والشافعي واحمد واسحاق باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت حل ثنا محمد بن عبد الله على الصنعاني
ناسلة بن رجاء ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن يزيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي واقل الليثي قال قال قديم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة وهم يجيئون اسنمة الابل ويقطعون الكيات الغنم فقال ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة حل ثنا ابراهيم بن
يعقوب ثنا ابو النضر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار نحوه هذا حديث حسن غريب لا يخرجه الا من حديث زيد بن اسلم والعمل
على هذا عند اهل العلم وابو واقل الليثي اسمه الحارث بن عوف باب في الذب في الحلق واللبنة حل ثنا هناد ومحمد بن العلاء قال ثنا وكيع عن
حماد بن سلمة ثنا احمد بن منيع ثنا يزيد بن هارون ثنا احمد بن سنان عن ابي العشر عن ابيه قال قلت يا رسول الله اما تكون الزكاة الا في
قال في النهاية هو ما يفتقر للحيوان وياكل قسرا كالاسد والتمر والذئب فتحوها انتهى والخيل بكسر الليم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام قال اهل اللغة
الخيل للطيور والسباع بمنزلة الظفر للانسان قوله (نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع) جمع السبع قال في القاموس السبع يضم
الباء الموحدة وفتحها المفتوح من الحيوان وفي الحديث يليل على تحريم كل ذي ناب من السباع وهو قول الجمهور وهو الحق قوله (هذا حديث حسن
صحيح) اخرج الجماعة الا البخاري وابادوه قوله (لحم الانسية) تقدم الكلام عليه (ولحم البغال) فيه دليل على تحريم البغال وبه قال اكثر وهو الحق
وخالف في ذلك الحسن البصري كما نقله الشوكاني عن الجرح قوله (وفي الباب عن ابو هريرة وعمر بن الخطاب وابن عباس) ما حديث ابو هريرة رضى
فاخرجه الترمذي في هذا الباب واما حديث عمر بن الخطاب فاخرجه الترمذي في باب كراهية اكل المصورة واما حديث ابن عباس فاخرجه الجماعة الا البخاري
والترمذي ولفظه نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطيور قوله (حديث جابر حديث حسن غريب) قال
في النيل حديث جابر اصله في الصحيحين وهو بهذا اللفظ بسند لا بأس به كما قاله الحافظ في الفتح انتهى قوله (هذا حديث حسن) قال في التلخيص قد
ابو هريرة كل ذي ناب من السباع فاكله حرام اخرجه مسلم بهذا اقال ابن عبد البر مجمع على صحته انتهى قوله (والعمل على هذا عند اهل العلم) وهو
الحق واما من قال باباحة كل ذي ناب وكل ذي مخالب واحتج بقوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الى الاية ففيه ان هذه الاية ميكاة واحاديث التحريم بعد
الهجرة (وهو قول عبد الله بن المبارك والشافعي واحمد واسحاق) وهو قول ابو حنيفة واما مالك فقال ابن العربي المشهور عند الكراهة قال ابن رسلان
ومشهور مذهبه على اباحة ذلك وكنز قال القرطبي (باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت) قوله (وهم يجيئون) يضم الجيم وتشديد الموحدة قل
يقطعون (اسنمة الابل) بكسر النون جمع سنام وويقطعون البيات الغنم بفتح الهمة وسكون اللام جمع الية بفتح الهمة طرف الشاة (ما يقطع) ما موصولة
(من البهيمة) من بيانية وهي حية جملة حاله (فهو) اي ما يقطع والفاء تضمن المبتدأ معنى الشط (ميتة) اي جوام كاليتة لا يجوز اكله قال ابن الملك
اي كل عضو قطع فذلك العضو حرام لانه ميت بزوال الحياة عنه وكانوا يفتعلون ذلك في حال الحياة فهو ميت قوله (هذا حديث حسن غريب) وانخرجه
ابو احمد قال المنذرى في سنده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار الديني قال يحيى بن معين في حديثه ضعف وقال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وذكر
ابو احمد هذا الحديث وقال الاعلم يرويه عن يزيد بن اسلم غير عبد الرحمن بن عبد الله هذا اخبركلامه وقد اخرج ابن ماجة في سنده من حديث زيد بن
اسلم عن عبد الله بن عمر في سنده يعقوب بن حميد بن كاسب وفيه مقال (باب في الزكاة في الحلق واللبنة) بفتح اللام وتشديد الموحدة قال في
النهاية هي الهمة التي فوق الصدر وفيها تخال الابل انتهى قيل وهو اخر الحلق وقال في الصراح لبنة سرسبته قول (عن ابو العشر) يضم العين
المهمل وفتح الشين المعجمة وبالمد اسماء اممة بن مالك الدارمي تابعي روى عن ابيه وعند حماد بن سلمة يعد في البصريين وفي اسمه اختلاف كثير
وهذا اشهر ما قيل فيه قاله صاحب المشكوة قال الحافظ وهو اعراي مجهول من الرابعة (عن ابيه) قد ذكر الترمذي الاختلاف في اسمه في آخر الباب قوله
(اما تكون) الهمة للاستفهام وما نافية والمراد التقدير اي ما تحصل (الزكاة) بالذال المعجمة اي الذبح الشرعي (الافى الحلق واللبنة) هي النحر من الهام
لوطعت في فخذها بفتح فسرة ويجوز الكسر فالسكون اي في فخذ المذكاة المفهومة من الزكاة (لا يجوز اعنك) اي يكفي لمن فخذها عن ذبحك اياها
قال احمد بن منيع قال يزيد بن هارون هذا في الضرورة اي هذا الحديث او قوله لوطعت الخ في حال الضرورة قال اهل العلم بل الحديث هذا عند

الحق واللثة قال لو طعنت في فخذها لاجزأ عنك قال احمد بن منيع قال يزيد بن هارون هذا في الضرورة وفي الباب عن رافع بن خديج و
هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث حماد بن سلمة ولا نعرف لابي العشر عن ابيه غير هذا الحديث واختلوا في اسم ابي العشر فقالوا
بعضهم اسما من بن قهطم ويقال يسار بن زوز ويقال ابن بلز ويقال اسمه عطام باب في قتل الوزع حدثنا ابو كريب ثنا وكيع عن عوف بن
عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قُتِلَ وَرَغَةً بِالضَّرْبَةِ الْاُولَى كَانَ لَهُ كَنْ اَوْ كُنْ اَحْسَنَ
فَان قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَنْ اَوْ كُنْ اَحْسَنَ فَاِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّلَاثَةِ كَانَ لَهُ كَنْ اَوْ كُنْ اَحْسَنَ وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
وَسَعْدٍ وَعَائِشَةَ وَامْرِئِ بْنِ شَرِيكٍ وَحَدِيثِ ابِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ بَابُ فِي قَتْلِ الْحَيَاتِ حَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ
عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْتُلُوا الْحَيَاتِ وَأَقْتُلُوا أَدَا الْطَفِيتَيْنِ وَالْأَبْرَ فَاتُهَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ
وَيَسْقِطَانِ الْحَبْلَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَابِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

الضرورة كالتردى في البئر وأشباهه وقال ابو داود بعد اخراجه هذا لا يصح الا في الضرورية والنافرة والمتوحشة قوله (وفي الباب عن رافع بن
خديج) اخراجه الترمذی في انوار البصير قوله (هذا حديث غريب الخ) قال الخطابي وضعفوا هذا الحديث لان رواته مجهولون وابي العشر
لا يدري من ابيه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة قال في التلخيص وقد تفرج حماد بن سلمة بالرواية عنه يعقوب بن العشر اعلى الصحيح وهو لا يعرف حاله
وقال في تهذيب التهذيب قال الميموني سالت احمد بن حنبل عن حديث ابي العشر في الذكاة قال هو عندى غلط ولا يجنبى ولا اذهب اليه الا في موضع ضيق
وقال البخاري في حديثه واسمه وسماه من ابيه نظر وذكره ابن حبان في الثقات (ولا نعرف لابي العشر عن ابيه غير هذا الحديث) روى ابو داود
في غير المسان عن ابي العشر عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسبها قال ابو داود في موضع اخر سمعه من احمد بن حنبل رحمه الله
فاستحسنه جد اكد في تهذيب التهذيب (فقال بعضهم اسمه اسامة بن قهطم) في القاموس القهطم كزبرج اللثيد ذوا الضرب وعليه روي قال
يسار بن بزيع (بفتح الموحدة وسكون المهمله وبالزاي) روي قال ابن بلز (بفتح الموحدة وسكون اللام وبالزاي) باب في قتل الوزع قال في مجمع
البحار الوزع بفتح واو وزاي وبمجمة دابة لها قوائم تعد وفي اصول الحشيش وقيل انها تأخذ ذرع الناقة فتشرب لبنها انتهى قلت يقال
لها في لسان الهندية كركك وقال في الصراح وزع جانوى چون كركشه انتهى وقال في القراح كركشه برزوت اقشسه كركشه بفتح جلياسه
هندي چېكى انتهى قوله (من قتل وزغة بالضربة الاولى كان له كن اكد احسنه الخ) وفي رواية عند مسلم من قتل وزغا في اول ضربة كتبت له
مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك قال النووي سبب تكثر الثواب في قتله اول ضربة للحث على المبادرة بقتله والاغتناء
به والحرص عليه فانه لو فاتته ربما انفلت وفات قتله والمقصود انتهاء الفرصة بالظفر على قتله انتهى قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وسعد
وعائشة وامرئ بن شريك) اما حديث ابن مسعود فاخرجه احمد وابن حبان عندهم فروعا من قتل حية فله سبع حسنة ومن قتل وزغة فله حسنة
واما حديث سعد فاخرجه مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الوزع وسماه فوليسقا واما حديث عائشة فاخرجه الطبراني
عنهما فروعا من قتل وزعا كفرسه عنه سبع خطيئات واما حديث امرئ بن شريك فاخرجه عنها الشيخان بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه امر
بقتل الوزع وقال كان ينفخ على ابراهيم قوله (حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم (باب في قتل الحيات) جمجمة
قوله (راقتلو الحيات) اي كلها عمر ما راقتلو اي خصوصا رذا الطفيتين بضم الطاء المهمله وسكون الفاء اي صاحبهما وهي حية
خبثثة على ظهرها خيطان اسودان كالطفيتين والطفية بالضم على ما في القاموس خوصة المقل والحوص بالضم ورق الغل الواحدة
بهاء والمقل بالضم صمغ شجرة وفي النهاية الطفية خوصة المقل شبه به الخيطان اللذان على ظهر الحية في قوله رذا الطفيتين (والا بتر)
بالنصب عطف على اقبل هو الذي يشبه المقطوع الذنب لقصر ذنبه وهو من اخبت ما يكون من الحيات (فاتهما يلبسان البصر)
اي يطلبانه وفي رواية الشيخين يلبسان البصر بفتح الباء وكسر الميم اي ويعيان البصر بمجرد النظر اليهما لخاصية السممية في بصرهما
(ويسقطان) من الاسقاط (الحبل) بفتحين اي الجنين عند النظر اليهما بالخاصة السممية قال القاضي وغيره جعل ما يقع على الحية
كالذي يفعل بقصد وطلب وفي خواص الحيوان عجائب لا تنكر وقد ذكر في خواص الافعى ان الحبل يسقط عند موافقة النظرين وفي
خواص بعض الحيات ان رؤيتها تعمي ومن الحيات نوع يسمى التاظود متى وقع نظره على انسان مات من ساعته ونوع اخر اذا سمع
الانسان صوته مات قوله (وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وابي هريرة وسهل بن سعد) اما حديث ابن مسعود فاخرجه ابو
داود عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الحيات كلها الا الحان الابيض الذي كانه قضيب فضة وله حديث اخر عند

وهذا حديث حسن صحيح وقد روى عن ابن عمر عن ابي لبابة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي بعد ذلك عن قتل الجنان البيوت وهي العوامر وروى عن ابن عمر عن زيد بن الخطاب ايضا وقال عبد الله بن المبارك انما يكره من قتل الحيات الحية التي تكون دقيقة كما نها فضة ولا تلتوى في مشيتها بها. حل ثنائها ذنبا عبادة عن عبيد الله بن عمر عن صفية عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لبيو تكمة عمار الخنجر علىهن ثلثا فان بك الكرم بعد ذلك منهن شي فاقتلوه هكذا روى عبيد الله بن عمر هذا الحديث عن صفية عن ابي سعيد وروى مالك ابن انس هذا الحديث عن صفية عن ابي السائب مولى هشام بن زهرة عن ابي سعيد وفي الحديث قصة حل ثنائها ذنبا لك الانصاري ثنائها عن ثنائها مالك وهذا الصحيح من حديث عبيد الله بن عمر وروى محمد بن مجاهد عن صفية بن خور واية مالك حل ثنائها ذنبا ابن ابي زائدة ثنائها ابن ابي ليلى عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال قال ابو ليلى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ظهرت الحية في السكن فقولوا لها انا ناسك بعهد نوح وبعهد سليمان بن داود ان لا تؤذي ناسا فان عادت فاقتلوها هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البناني الا من هذا الوجه من حديث ابن ابي ليلى

ابو داود والنسائي والطبراني واما حديث عائشة فليظن من اخرجه واما حديث ابي هريرة فالخرجه ابو داود وابن حبان في صحيحه ما سألناهم منذ حاربناهم يعني الحيات ومن ترك قتل شيء منهن خيفة فليس منا وله احاديث اخرى في هذا الباب ذكرها المنذري في الترغيب واما حديث سهل فيظن من اخرجه قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان وقد روى عن ابن عمر عن ابي لبابة (بضم اللام صحابي مشهور) نهي بعد ذلك عن قتل جنان البيوت) بكر الجيم جمع جات الحية الدقيقة وفي رواية الشيخين نهي بعد ذلك عن ذوات البيوت اي صواحبهما لدا من متها وهي اي جنات البيوت (العوامر) اي البيوت حيث تسكنها ولم تقار بها واحدتها عامرة وقيل سميت بها الطول عمرها كذا في النهاية وقال التورثي عمار البيوت وعمارها سكاها من الجن واخرج هذه الرواية الشيخان في حديث ابن عمر المذكور ونقطهما قال عبد الله فبينما انا اطارد حية اقتلتها ناداني ابرابا لا تقتلها فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الحيات فقال انه نهي بعد ذلك عن ذوات البيوت وهن العوامر قوله (ويروى عن ابن عمر عن زيد بن الخطاب ايضا) زيد بن الخطاب هذا هو اخو عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما وكان زيدا اسن من عمر واسلم قبيلة وكان طويلا بائن الطول وشهد بدرا والمشاهد له في الكتب حديث واحد في النهي عن قتل ذوات البيوت كذا في تهذيب التهذيب قلت حديث زيد بن الخطاب اخرجته مسلم ورواه (ان لبيو تكمة عمار) اي سواكن (فخرجوا عليهم ثلاثا) بقشديد الراء المكسورة اي ضيقوا اي قولوا لها انت في حرج اي ضيق ان عدت اليها فلا تلومينا ان تضيق عليك بالتتابع والطرده والقتل كذا في النهاية وفي شرح مسلم للنووي قال القاضي عياض روى ابن الجيب عن النووي صلى الله عليه وسلم انه يقول انك يا كافر بالعهد الذي اخذ عليكم سليمان بن داود عليهم السلام ان لا تؤذونا ولا تظهر وانا ونحوه عن مالك (رفان بداء) اي ظهر (بعد ذلك) اي بعد التخرج فاقتلوا وفي رواية لسلم فاقتلوه فانه كافر وفي رواية اخرى له فاقتلوه فانه شيطان قال القاري في المراقبة ائليس يحسن مسلم بل هو اما جف كافر واما حية واما ولد من اولاد ائليس واسما شيطانا القردة وعدم ذهابه بالاذنان وكل مترد من الجن والانس والذابة يسمى شيطانا وفي شرح مسلم للنووي قال العلماء اذ المراد بذهب بالاذن اعلمتم انه ليس من عوامر البيوت ولا من اسلم من الجن بل هو شيطان فلا حرمة له فاقتلوه وان يجعل الله له سبيلا الى الاضاربكم قوله (وروى مالك بن انس هذا الحديث) رواه في الخوامر (وفي الحديث قصة) رواه مسلم بقصته قوله (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) انصاري ولد لست سنين من خلافة عمر قتل بلجبل وقيل غرق بنهر البصرة وقيل فقد بدير الحجج سنة ثلاث وثمانين في رقعة ابن الاشعث حديثه في الكوفيين سمع اباة وخلفا كثيرا من الصحابة ومنه الشعبي ومجاهد وابن سيرين وخلق وهو في الطبقة الاولى من تابعي الكوفيين ذكره صاحب المشكوة في خوف العين وقال في خوف اللام ابن ابي ليلى اسمه عبد الرحمن بن ابي ليلى يسار الانصار ولد الخ فم قال وقد يقال ابن ابي ليلى ايضا لولده محم وهو قاض الكوفة امام مشهور في الفقه صاحب مذهب وقول اذا اطلق الحديث ابن ابي ليلى فانما يعنون اباة واذا اطلق الفقهاء ابن ابي ليلى فانما يعنون محم او ولد محم هذا سنة اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعين ومائة (قال قال ابي ليلى) الانصاري صحابي والذ عبد الرحمن شهد لحد اوما بعد هاد عاش الى خلافة علي قوله (انا ناسك بعهد نوح) ولعل العهد كان حين ادخالها في السفينة ران لا تؤذي ناسا هذه اليا مياء الضمير لا ياؤ الكلمة فانها سقطت لاجتماع الساكنين فتكون ساكنة سواء قلنا ان ان مصدرية ولا نافية والنقد بن مطلب منك عدم الايداء او مفسرة ولا ناهية لان في السؤال معنى القول اي لا تؤذي ناسا قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابو داود واعلم انه ورد في قتل الحيات احاديث مختلفة ولا خلاف ان اهل العلم فذهب طائفة منهم الى قتل الحيات اجمع في الصحارى والبيوت بالمدينة وغيرها المدينة ولم يستثنوا نواحيها ولا موضعها واحتموا في ذلك باحاديث جلاء

باب ما جاء في قتل الكلاب **حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم ثنا منصور بن رزاذق يونس عن الحسن عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها كلها فاقتلوا منها كل أسود بهيم وفي الباب عن ابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب وحديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح ويروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان الكلب الأسود البهيم الذي لا يكون فيه شيء من البياض قد كره بعض أهل العلم صيد الكلب الأسود البهيم باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره **حدثنا أحمد بن منيع ثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلباً أو اتخذ كلباً ليس بضار ولا كلب ماشية نقص من أجره كل يوم** **قيل** إيطان وفي الباب عن عبد الله بن مغفل وأبي هريرة وسفيان بن أبي هريرة وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح **وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال** وكلب زرع**

عامة وقالت تقتل الحيات أجمع الأسواكن البيوت بالمدينة وغيرها فأنه لا يقتل لما جاء في حديث أبي لبابة وزيد بن الخطاب من النهي عن قتلهم بعد الأهر بقتل جميع الحيات وقالت طائفة تنذر سواكن البيوت في المدينة وغيرها فان يدين بعد الأهر لا تترك قتلهم وما وجد منهم في غير البيوت يقتل من غير أنذار وقال مالك يقتل ما وجد منها في المساجد واستدل هؤلاء بقوله صلى الله عليه وسلم أن هذه البيوت عوامها فإذا رأيتم منها شيئاً فتخرجوا عليها ثلاثاً فإن ذهب إلا فاقتلوه وقالت طائفة لا تترك الأحيات المدينة فقط وأما حيات غير المدينة في جميع الأرض والبيوت فتقتل من غير أنذار وقالت طائفة يقتل الأبرود والطفيتين من غير أنذار سواكن بالمدينة وغيرها ولكل من هذه الأقوال وجه قوي ولا يخل ظاهر كذا في الترغيب للمندري **قوله** (ولو كان الكلاب أمة من الأمم الخ) يأتي شرح هذا الحديث في الباب الذي يليه **قوله** (و) في الباب عن ابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب) أما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان وأخرجه الترمذي في الباب الذي يليه وأما حديث جابر فاخرجه مسلم عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب حقن المرأة تقدم من البادية بجلدها فقتله ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها وقال عليكم بالأسود البهيم ذي النقطتين فإنه شيطان وأما حديث أبي رافع فاخرجه أحمد عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أبا رافع اقتل كل كلب بالمدينة الحديث وأما حديث ابن أيوب فليحظر من أخرجه **قوله** (حدثنا عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والدارمي وأخرجه الترمذي في الباب الذي يليه بن يادة ويروى في بعض الحديث أن الكلب الأسود البهيم شيطان وهو حديث جابر الذي أشار إليه الترمذي وذكرنا لفظه: قال القاضي أبو إيل فان قيل ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم في الكلب الأسود البهيم شيطان ومعلوم أنه مولود من الكلب وكذلك قوله في الأبل أنها جن وهي مولودة من النوق فلجواب أنه إنما قال ذلك على طريق التشبيه لها بالشيطان ولجن لأن الكلب الأسود شر الكلاب وأقلها نفعاً والأبل شبه الجن في صعوبتها وصولتها وفي شرح السنة قيل في تخصيص كلاب المدينة بالقتل من حيث أن المدينة كانت مهبط الملائكة بالرحم وهم لا يدخلون بيتاً فيه كلب وجعل الكلب الأسود البهيم شيطاناً لخبثته فإنه أضر الكلاب وأعقرها والكلب أسرع إليه منه إلى جميعها وهي مع هذا أقلها نفعاً وأساها حراسة وأبعدها من الصيد وأكثرها نفعاً وحكم عن أحمد وإسحاق أنها قالا لا يجل صيد الكلب الأسود وقال النووي جمعوا على قتل العقور واختلفوا فيما لأضر فيه قال إمام الحنوفين إمامنا صلى الله عليه وسلم بقتلها كلها ثم نسخ ذلك إلا الأسود البهيم ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب حيث لأضر فيها حتى الأسود البهيم انتهى: **باب من أمسك كلباً ما ينقص من أجره** **قوله** (من اقتنى كلباً) يقال اقتنى الشيء إذا اتخذ له لا ذخراً أي حبس وأمسك (واخذ كلباً) شك من الرواية (ليس بضار) بتخفيف الواو المكسوة المتونة أي ليس بمعلم قال التوريشي الضاري من الكلاب ما يهجم بالصيد يقال ضاراً... الكلب بالصيد ضاراً أي تعوده انتهى وقال الحافظ ضار الكلب وأضره صاحبه أي عوده وأغراه بالصيد (ولا كلب ماشية) هو ما يتخذ من الكلاب لحفظ الماشية عند رعيها (نقص) بصيغة المجهول قال القاري وفي نسخة يعني المشكوك بالعلوم وهو يتعدى ولا يتعدى والمراد به هنا اللزوم أي انتقص (كل يوم) بالنصب على الظرفية (قيل إيطان) فاعل أو نائبه قال القاري أو من أجر عمله الماضي فيكون الحديث محمولاً على التهديد لأن حظ الصنة بالسبئية ليس مذهب أهل السنة والجماعة وقيل أي من ثواب عمله المستقبل حين يوجد وهذا الأقرب لأنه تعالى إذا نقص من ثواب عمله ولا يكتب له كما يكتب لغيره من كمال فضله لا يكون حظ العمل وذلك لأنه اقتنى الخجاسة مع وجوب التجنب عنها من غير ضرورة وحاجة وجعلها وسيلة لرد السائل والضعيف قال النووي واختلفوا في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب فقيل لا تمتنع الملائكة من دخول بيته وقيل لما يلحق المارين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصد آياهم وقيل إن ذلك عقوبة لهم لا تحادهم ما خفي عن اتخاذهم وعصيانهم في ذلك وقيل لما يبتلى به من ولوعه في الأداة عند غفلة صاحبه ولا يغسله بالماء والتراب **قوله** (وفي الباب

سفيان بن أبي زهير وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اوكلب ذرع حل ثنا قتيبة ثنا سواد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب الاكلب صيد اوكلب ماشية قال قيل له ان اباهريزة يقول اوكلب ذرع فقال ان اباهريزة له ذرع هذا حديث حسن صحيح حدثنا الحسن بن علي وغيره واحد قالوا ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الاكلب ماشية او صيد او ذرع انتقص من اجرة كل يوم فيراط هذا حديث صحيح ويروى عن عطاء بن ابى رباح انه رخص في امساك الكلب وان كان للرجل شاة واحدة حل ثنا بذلك اسحق بن منصور ثنا صحيح بن محمد عن ابن جريج عن عطاء بن ابي رباح هذا حديث حسن صحيح حدثنا اسباط بن محمد القرشي ثنا ابى عن الاعمش عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن عبد الله بن مغل قال ابى لمئن يرفع اغصان الشجرة عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال لولا ان الكلاب امة من الامم لامت بقتلها فاقبلوا منها كل اسود يهيم وما من اهل بيت يرتبطون كلبا الا نقص من عملهم كل يوم فيراط الاكلب صيد اوكلب حوث اوكلب غنم هذا حديث حسن وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن بن عبد الله بن مغل عن النبي صلى الله عليه وسلم باب الزكاة بالقصب وغيره حل ثنا هذا ابو الاحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن ابيه عن جد رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا نلقى العدو وغدا

عن عبد الله بن مغل (ابى هريرة) اخرج حديثها الترمذى في هذا الباب (وسفيان بن ابى زهير) اخرج حديثه الشيخان عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يغني عنه ذراعا ولا ضرعا نقص من عمله كل يوم فيراط قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) واخرجه البخارى ومسلم والشيخان قوله (وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اوكلب ذرع) رواه ابى هريرة وعبد الله بن مغل وسفيان بن ابى زهير قوله (فقال ان اباهريزة له ذرع) المراد بذكر ذلك ان سبب حفظ ابى هريرة لهذه الزيادة انه صاحب ذرع وانه من كان مشتغلا بشئ احتاج الى تعزير احكامه وهذا هو الذى ينبغي حمل الكلام عليه وفي صحيح مسلم قال سالم وكان ابى هريرة يقول اوكلب حوث وكان صاحب حوث وقد وافق اباهريزة على ذكر الزرع عبد ابن مغل كما اخرجه الترمذى في هذا الباب وسفيان بن ابى زهير كما اخرجه الشيخان قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم قوله (الكلب ماشية او صيد او ذرع) اول التنوين لا للتزديد او انتقص من اجرة كل يوم فيراط وفي رواية ابن عمر المتقدمة في بيانها واختلافها في هاتين الروايتين المختلفتين فقيل الحكم للزيادة في التأكيد والتفسير من ذلك فصح الروايتان وقيل يزيل على جالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار رقلته وقيل يختص نقص القيراطين من اتخاذها بالمدنية المشرفة خاصة والقيراط بما عدلها وقيل غير ذلك واختلف في القيراطين المذكورين ههنا هل هما كلقيراطين المذكورين في الصلوة على الجنازة واتباعها فقيل بالنسوية وقيل اللذان في الجنازة من باب الفضل والذان ههنا من باب العقوبة وباب الفضل اوسع من غيره قوله (هذا حديث صحيح) اخرجه الجماعة قوله (انه رخص في امساك الكلب وان كان للرجل شاة واحدة) اذا امسكه لحفظ الشاة الواحدة فانه كلب ماشية قال ابن عبد البر في هذه الاحاديث اباحة اتخاذ الكلب للتصيد والماشية وكذلك للزراعة لانها زيادة حافظ وكرامة اتخاذها لغير ذلك الا انه يدخل في معنى الصيد وغيرها مما ذكر اتخاذها لطلب المنافع ودفع المضار فقياسا فتحض كرامة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملثة الى البيت الذى الكلاب فيه وقد استدلل بهن على جواز اتخاذ لغير ما ذكر وانه ليس بمحرمان ما كان اتخاذهما محرما امتنع اتخاذهما على كل حال سواء نقص الاجرام لا فدل ذلك على ان اتخاذها مكروه لاحرام كذا في النبيل قوله (لولا ان الكلاب) اى جنسها رامة اى جماعة (من الامم) لقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا امم امثالكم رفاتلوا منها كل اسود يهيم اى خالص السواد قال الخطابي معنى هذا الكلام انه صلى الله عليه وسلم كره افناء امة من الامم واعلام جيل من الخلق لانه ما من خلق الله تعالى الا وفيه نوع من الحكمة وضرب من المصلحة يقول اذا كان الامر على هذا ولا سبيل الى قتلهم فاقبلوا شرهم وهو السواد البهمر وبقوا ما سواها لانتفعوا بهن في الحراسة قال الطيبى قوله امة من الامم اشارة الى قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا امم امثالكم اى امثالكم فى كونها دالة على الصانع ومبجحة له قال تعالى وان من شئ الا يسير محمد اى يسير بلسان القتال والحال حيث يدل على الصانع وعلى قدرته وحكمته ونزاهته عما لا يجوز عليه فبالنظر الى هذا المعنى لا يجوز التعرض لها بالقتل والافناء ولكن اذا كان لدفع مضرة تقتل الفواسق الخس او جلب منفعة كدفع الحيوانات المأكولة جاز ذلك قوله (هذا حديث حسن) قال فى المستقى رواه الخمسة وصححه الترمذى انتهى (باب فى الزكاة بالقصب وغيره) قال فى القاص من القصب محركة كل نبات ذى نابيب قوله (انا نلقى العدو وغدا) اعلمه عرف ذلك بخبره وبقرينة

وليس متعمداً فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنّاً أو ظفر وسأحلّ ثكم عن ذلك أما السن فعظم
أما الظفر فذلّ الحشّة حلّ ثما محمد بن بشير ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري قال ثقي أبو عن عباية بن رفاع عن رافع بن خديج عن
النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن عباية عن أبيه وهذا أصح وأصح وعباية قد سمع من رافع والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون أن يترك
بس ولا يعظم باب حلّ ثما هذا أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن أبيه عن جد رافع
قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فتدّ بعير من أبل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه رجل بسهم فحبسه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن لهذا البهائم أو أبل كما وأبل الوحش فافعل منها هذا فافعلوا به هكذا حلّ ثما محمد بن غيلان ثنا وكيع ثنا سفيان عن أبيه عن عباية
ابن رفاع عن جد رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ولم يذكر فيه عباية عن أبيه وهذا أصح والعمل على هذا عند أهل العلم
وليس متعمداً بل يحمي لهم مخفف مقصود جمع مدية بسكن الدال بعد ها تختانية وهي السكين سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمرة والرباطين
قوله نلقى العدو وليس متعمداً بل يحمي لهم مخفف مقصود جمع مدية بسكن الدال بعد ها تختانية وهي السكين سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أي عمرة والرباطين
المخبر ما ياكلونه ليتقوا به على العدو وإذا القوم ما أنهر الدم أي أساله وصبه بكثرة شبهه بجري الماء في النهر قال عياض هذا هو المشهور في الروايات
بالراء وكه أبو الزاوي وقال النهر بمعنى الدفع وهو غريب ومأموصولة في موضع الرفع بلا ابتداء وخبرها فكلوا والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال
فكلوا ويحتمل أن تكون شرطية وذكر اسم الله عليه بصيغة المجهول وفيه دليل على اشتراط التسمية لأنه علق الأذن بمجموع الأمرين وهما الأضراس
التسمية والمعلق على شيئين لا يكتفي فيه إلا باحتمالهما وينتفي باتقاء أحدهما ما لم يكن سنّاً أو ظفر كذا في النسخ المحاضرة بالرفع وكذلك في بعض نسخ ابن
وفي بعضها سنّاً أو ظفر بالضم هو الظاهر وسأحلّ ثكم عن ذلك اختلف في هذا هل هو من جملة المرفوع أو مذهب (أما السن فعظم) قال البيضاوي هو قياس
حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يجل الذبح به وطوى النتيجة للدلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح
في مشكل الراسي هذا يدل على أنه عليه السلام كان قد قرر كون الذكاة لا تفصل بالعظم فلذلك أقصر على قوله فعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل المنع من
الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام وقال النودي معنى الحديث لا تنجو أبا العظام فانها تخس بالدم وقد نهيت عن تنجيسها لأنها
زادوا نكروا من الجن وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهوداً عندهم أنه لا يجزى وقرره الشارع على ذلك وأما الظفر
فذلّ الحشّة أي وهم كفار وقد نهيت عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النودي وقيل نهي عنهم لأن الذبح بما تعذيب الحيوان ولا يقع به غالباً
إلا الحق الذي هو على صورة الذبح واعتراض على الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن الذبح بالسكين هي
الأصل وأما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبه ومن ثم كانوا يأتون عن جواز الذبح بغير السكين وروى عن الشافعي أنه قال السن إنما يذكي بها إذا كان
منزعة فاما وهي ثابتة فلو نزع بها كانت منخقة يعني قد على عدم جواز التذكية بالسن المنزعة بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازها بالسن المفصلة
قال وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقوى فيكون
في معنى الحق كذا في النيل قلت هو جسم صلب كالصدف لحد ظفره رقيق محدود يقال له اظفار الطيب قال في بحوالجوا اظفار الطيب اقتطاع
صدفية في مقدار الظفر طيب الرائحة يستعمل في العطر انتهى قلت ويكون أكبر من مقدار الظفر أيضاً قوله (لم يذكر) أي والرفعيان (فيه) أي في حديثه
عن عباية عن أبيه بل ذكر عن عباية عن رافع وترك ذكر أبيه والحديث أخرجه الجماعة بـ **باب قوله** (عن عباية) بفتح العين المهملة و
الموحدة الخفيفة وبعد ألف تحتانية خفيفة الألف نضاري الزرقى المدني ثقة من الثالثة (بن رفاع) بكسر راء وخفة فاء وبعين مهملة
ثقة (بن رافع بن خديج) الأضاري صحابي جليل أول مشاهده أحد ثم خندق (فند بعير) أي هرب وهو بفتح النون وتشديد الدال ولو لم يكن
معهم خيل (أي دلاجل ذلك لم يقدر على أخذ) (فحبسه الله) أي أصابه السهم فوقف (أن لهذا البهائم) وفي رواية البخاري أن لهذا الأبل
(أو أبل كما وأبل الوحش) قال الجوزي في النهاية الأوابد جمع أبدة وهي التي قد تألّدت أي توحشت وفترت من الأسن انتهى والمراد أن لها توحشاً
وقال الترمذي في اللام بمعنى من (فما فعل منها هذا) أي فأي بهيمة من هذه البهائم تهرب وتنفّر فافعلوا به هكذا (أي فارموا بسهم ونحوه
والمنع ما نفر من الحيوان الأهل من الأبل والبقرة والغنم والدجاج كالصيد الوحشي في حكم الذبح فان ذكاته اضطرارية فيجميع أجزائه محل الذبح قال في
شرح السنة فيه دليل على أن الحيوان الأسن إذا توحش ونفر لم يقدر على قطع منحه يصير جميع بدنه في حكم الذبح كالصيد الذي لا يقدر عليه و
كذلك لو وقع بعير في بئر منكم أو فله يقدر على قطع حلقومه فظعن في موضع من بدنه فمات كان حلالاً انتهى قوله (وهذا أصح) والحديث أخرجه
الجماعة قوله (والعمل على هذا عند أهل العلم) قال الحافظ في الفتح قد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور وخالفهم مالك والليث وثقف أيضاً عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ما هذه الاضغى قال سنة ابيكم ابراهيم عليه الصلوة والسلام قالوا فمالنا فيها يا رسول الله قال بكل شعرة

باب في الاضحية بكباشين حدثنا قتيبة بن ابراهيم عن قتادة عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بكباشين اقرنين املحين ذبحهما بيده وسمى تكبزو وضع رجله على صفلحهما وفي الباب عن علي وعائشة وابي هريرة وجابر وابي ايوب وابي الدرداء وابي رافع وابن عمر وابي بكرة وهذا حديث حسن صحيح حدثنا محمد بن عبد الحارث الكوفي في تشاركه عن ابي الحسن عن الحكم عن حنبل عن علي انه كان يضحى بكباشين احدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه

حسنة قالوا فالصوف يارسول الله قال بكل شعرة من الصوف حسنة رواه احمد وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد قلت في سنده عائد الله الماشع قال البخاري لا يصح حديثه ووثقه ابن حبان كذا في الخلاصة قوله (وهذا حديث حسن غريب) ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد بتقديمه قال ابن العربي في شرح الترمذي ليس في فضل الاضحية حديث صحيح انتهى قلت الامر كما قال ابن العربي واما حديث الباب فالظاهر انه حسن وليس بصحيح والله تعالى اعلم قوله (ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الاضحية الحرم) قال المنذري في الترغيب وهذا الحديث الذي اشار اليه الترمذي رواه ابن ماجه والحاكم وغيرهما كلهم عن عائشة عن ابو ذر عن زيد بن ارقم قال قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يارسول الله هذه الاضحية الحرم ذكرنا لفظه انفا (باب في الاضحية بكباشين) الكباش تحمل الضان في اى سن كان واختلف في ابتداءه فقبل اذا اتى وقيل اذا رجع قاله الحافظ قوله (بكباشين) استدلال به على اختيار العدد في الاضحية ومن ثم قال الشافعية ان الاضحية سبع شياه افضل من البعير لان الدم المراق فيها اكثر والثواب يزيد بحسبه وان من اراد ان يضحى باكثر من واحد يجعله وحكى الروايات من الشافعية استحباب التفرغ على ايام النحر قال النورى هذا الفرق بالمساكين لكنه خلاف السنة وفيه ان الذكر فيه افضل من الانثى (المحسين) الامح بالحاء المهملة قال ابن الاثير في النهاية هو الذي بياضه اكثر من سواده وقيل هو الحق البياض انتهى قال في القاموس الحق بياض يخالطه سواد كما لم يحركه كبش املح ونجعة ملحاء انتهى وقال الحافظ الفتح هو الذي فيه سواد وبياض والبياض اكثر ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي وزاد الخطابي هو الابيض الذي في خلصه طبقات سود ويقال الابيض الخالص قيل الذي يعلو حمرة انتهى (ذبحهما بيده) هو المستحبين يعرف آداب الذبح ويقدر عليه والا فليحضر عند الذبح لحديث عمران بن حصين المذكور قال الحافظ الفتح وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للقادر لكن عند المالكية رواية بعدم الاجزاء مع القدرة وعند اكثرهم يكره لكن يستحب ان يشهد بها انتهى قال البخاري في صحيحه امر ابو موسى بناته ان يضحين بايد يهن انتهى قال الحافظ وصلة الحاكم في الاستدراك ووقع لنا بعلو في خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع ان ابا موسى كان يامر بناته ان يذبحن نسا تكنن بايد يهن وسنده صحيح قال ابن التين فيه جواز ذبيحة المرأة ونقل محمد عن مالك كراهته وعن الشافعية الاولى للمرأة ان تؤكل في ذبح اضحيتهما ولا تبار الذبح بنفسها انتهى كلام الحافظ (وسمى وكبش) اى قال بسم الله والله اكبر والواو الاول لطلق الجمع فان التسمية قبل الذبح وروضع رجله على صفلحهما جمع صفح بالفتح وسكون الفاء وهو الجنب وقيل جمع صفحة وهو عرض الوجه وقيل نأحى عنقه وفي النهاية صفح كل شئ جهته وناحيته قال الحافظ وفيه استحباب وضع الرجل على صفحة عنق الاضحية الايمن واتفقوا على ان اضحاعها يكون على الجانب الايسر يضع جلده على الجانب الايمن ليكون اسهل على الذابح في اخذ السكين باليمين واسماك راسها بيد اليسار انتهى قوله (وفي الباب عن علي) اخبره الحاكم وصححه على ما في المرقاة بلفظ انه كان يضحى بكباشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكباشين عن نفسه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان اضحى عنه ابا فانا نحن عنه ابد او عائشة وابي هريرة اخبره ابن ماجه وغيره من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابي سلمة عن عائشة (وابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يضحى اشترى كبشين عظيمين سميين اقرنين المحيين موجبين الحديث قال الحافظ في الفتح ابن عقيل المذكور في سنده مختلف انتهى (رواج) اخبره ابو داود وابن ماجه بلفظ قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين اقرنين المحيين موجبين الحديث (وابي ايوب) لينظر من صحيح حديثه (وابي الدرداء) قال صحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكباشين جذعين موجبين اخبره احمد في مسنده (وابي رافع) اخبره احمد واسحاق بن الهيثم في مسندهما والطبراني في معجمه من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن علي بن حسين عنه قال صحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكباشين المحيين موجبين خصيين الحديث (وابن عمر) لينظر من اخبره (وابي بكرة) اخبره الترمذي قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخبره الشيخان قوله رتانا شريك (هو ابن عبد الله النخعي الكوفي عن ابي الحسن) قال في الخلاصة ابي الحسن عن الحكم وعنه شريك اسمه الحسن والحسين انتهى وقال في الميزان حدث عنه شريك لا يعرف له عن الحكم بن عتيبة انتهى وقال الحافظ التقريب مجهول انتهى عن الحكم هو ابن عتيبة ثقة ثبت عن حنبل قال القاري بفتح الحاء المهملة وبالمون الفتحة والشين المعجمة هو ابن عبد الله السبائي قيل انه كان مع علي بالكوفة وقدم مصر بعد قتل علي انتهى قلت حنبل هذا ليس ابن عبد الله السبكي بل هو حنبل بن المعتمر الكوفي ابو المعتمر الكوفي كما صرح به المنذري قوله (انه كان يضحى بكباشين احدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والاخر عن نفسه) وفي رواية ابو داود قال رأيت عليا رضى الله عنه يضحى بكباشين فقلت له ما هذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصاني ان

فقبل له فقال امرني به يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلا ادع ابا هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث شريك وقد رخص بعض اهل العلم ان يضي عن الميت لم يرضعهم ان يضي عنه وقال عبد الله بن المبارك احب الى ان يتصدق عنه ولا يضي وان ضحي فلا ياكل منها شيئا ويتصدق بها كلها **باب ما يستحب من الاضحية** حل ثنا ابو سعيد الاشج ثنا لخص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابى سعيد الخدرى قال ضحي رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبش اقرن فجل ياكل في سواد ويمشي في سواد وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه الا من حديث حص بن غياث **باب ما لا يجوز من الاضحية** حل ثنا علي بن حجر ثنا جري عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابى جبيب عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب عنه قال لا يضي بالعرجاء بين ظلعها ولا بالعرور اربعين عورها ولا بالمرضة بين مرضها ولا بالجفاء التي لا تنقي حل ثنا ابن ابى نائلة ثنا شعبه عن سليمان بن عبد الرحمن عن مجاهد بن فيروز عن البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه بمعناه اضي عنه فانا اضي عنه وفي رواية صحيحها الحاكم على ما في المرواة انه كان يضي بكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وبكبين عن نفسه وقال ابن رسول الله امرني ان اضي عنه ابا فانا اضي عنه ابا وفي رواية للحاكم هذه مخالفة لرواية الترمذي ويمكن الجمع بان يقال انه صلى الله عليه وسلم امر عليا به وادصاه ان يضي عنه من غير تقيد بكبش او بكبشين فعلى ذلك قد يضي عنه وعن نفسه بكبش كبش وقد يضي بكبشين بكبشين والله تعالى اعلم امرني به يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلا ادع بفتح الدال المهملة اى لا اتركه قوله وهذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث شريك قال المنذرى حش هو ابو المحترم الكنانى الصنعانى وتكلم فيه غير واحد وقال ابن حبان البستي وكان كثير الوهم في الاخبار ينفر عن على باشي ولا يشبه حديث الثقات حتى صار من لا يجتبه به وشريك هو ابن عبد الله القاضى فيه مقال وقد اخرج له مسلم في المتابعات انتهى قلت وابو الحسن اشيع عبد الله مجهول كما عرفت فلحديث ضعيف **قوله** وقد رخص بعض اهل العلم ان يضي عن الميت ولم يرضعهم ان يضي عنه من الميت استدلال من رخص حديث الباب لكنه ضعيف (وقال عبد الله بن المبارك احب الى ان يتصدق عنه ولا يضي وان ضحي فلا ياكل منها شيئا ويتصدق بها كلها) وكذلك حكى الامام البغوى في شرح السنة عن ابن المبارك قال في غنية المعنى ما حصله ان قول من رخص في التضحية عن الميت مطابق للملادة ولا دليل لمن منعها وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يضي بكبشين احدهما عن امته من شهد بالانجيل وشهد له بالبلاغ والاخر عن نفسه واهل بيته ومعلوم ان كثيرا منهم قد كانوا ما في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل في اضحيته صلى الله عليه وسلم الاحياء والاموات كلهم والكبش الواحد الذي يضي به عن امته كما كان للاحياء من امته كذلك كان للاموات من امته بلا تفرقة ولم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتصدق بذلك الكبش كله ولا ياكل منه شيئا بل قال ابو ارفع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعمها جميعا المساكين وياكل هو واهله منه هاروا واحمد كان دابه صلى الله عليه وسلم انه ياكل من الاضحية هو واهله ويطعم منها المساكين وامر بذلك امته ولم يحفظ عنه خلافه فاذا اضي الرجل عن نفسه وعن بعض امواته وعن نفسه وعن اهل بيته فجزا ياكل هو واهله من تلك الاضحية وليس عليه ان يتصدق بها كلها نعم ان تخص الاضحية للاموات من دون شركة الاحياء فيها فهي حتى للمساكين كما قال عبد الله بن المبارك انتهى ما في غنية المعنى محصلا قلت لم اجد في التفتيح عن الميت منفردا حديثا مرفوعا صحيحا واما حديث علي المذكور في هذا الباب فضعيف كما عرفت فاذا اضي الرجل عن الميت منفردا فلا احتياط ان يتصدق بها كلها والله تعالى اعلم **(باب ما يستحب من الاضحية)** **قوله** (بكبش اقرن فجل) قال في القاموس فجل فجل كريمة منجيب في ضرابه انتهى وكذلك في نهاية الجري وقال الخطابي هو كناية المختار للحملة واما الفعل فهو عام في الذكورة منها وقالوا في ذكورة النخل فحال فرقا بينه وبين سائر الفول من الحيوان انتهى وقال في النبيل فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحي بالفيل كما ضحي بالخصى انتهى وقال ابن العربي حديث ابى سعيد يعني حديث الباب بلفظ ضحي بكبش فجل اى كامل الحلقة لم تقطع انثياه بر رواية مجولين قال الحافظ الفتح وتعب باحتمال ان يكون وقع ذلك في وقتين انتهى **قوله** (ياكل في سواد) اى فمه اسود (ويمشي في سواد) اى قوائم اسود مع بياض سائر وينظر في سواد) اى حوالى عينيه سواد **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابوداود وسكت عنه هو والمنذرى واخرجه ايضا النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان وهو على شرط مسلم قاله صاحب الاقتراح كذا في النبيل واخرج مسلم من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرن يطأ في سواد وينظر في سواد ويدرك في سواد فاق به يضي به فقال يا عائشة هلولى المدينة ثم قال اشحن بها بحج ففعلت ثم اخذها واخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه للحديث **(باب ما لا يجوز من الاضحية)** **قوله** (عن عبيد بن فيروز) بفتح الفاء وسكون التحتية وعبيد بالتصغير ثقة من الثالثة رفعه) اى رواه مرفوعا قال لا يضي بالعرجاء بين ظلعها بفتح الظاء وسكون اللام ويفتح اى عرجاء هو ان يمنعها المشى ربين عورها بفتحين اى عماها في عين واحدة وبالاولى في العينين (ولا بالمرضة بين مرضها) وهى التي لا تعتلف قاله القادى (ولا بالجفاء) اى المزدلة التي لا تنقي من الانتقاء التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف وهو الخ قال التبريشي هى المزدلة التي لا تنقي لظاهما يعنى لا يخلع لهما من الجف يقال انقت الماقة اى صار فيها نقي اى ممتدة وقع وعظماها الخ **قوله** (نحوه بمعناه) يعنى نحو الحديث

هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه الا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء والعل على هذا الحديث عند اهل العلم باب ما يكره من الاضغى
 حدثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا يزيد بن هارون ثنا شريك بن عبد الله عن ابي اسحاق عن شريح بن النعمان عن علي قال امرنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان نستشرف العين والاذن وان لا ننضح بمقابلة ولا مد ابرة ولا شرقاء ولا خرقاء حدثنا الحسن بن علي ثنا عبيد الله بن موسى ثنا
 اسرائيل عن ابي اسحاق عن شريح بن النعمان عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد قال المقابلة ما قطع طرف اذنها والمد ابرة ما قطع
 من جانبها والاذن والشرقاء المشقوقة والخرقاء المشقوقة هذا حديث حسن صحيح وشريح بن النعمان الصائدي كوفي وشريح بن الحارث الكندي
 الكوفي لقاضي كني ابا امية وشريح بن هانئ كوفي وهانئ له حجة وكلهم من اصحاب علي في عصر واحد باب في الجزع من الضان في الاضغى
 حدثنا يونس بن عيسى ثنا وكيع ثنا عثمان بن واقد عن كرام بن عبد الرحمن عن ابي كياش قال جلبت غنما اجذا الى المدينة فكسدت على فلقبت
 ابا هريرة فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انتم لو فتمت الاضغى للجزع من الضان قال فانتهبه الناس وفي الباب عن ابن عباس
 وامر بلال بنت هلال عن ابيها وجابر وعقبة بن عامر

الذي روى عنه باللفظه وروى ابو داود ومن هذا الطريق اعنه من طريق شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بلفظ قام فينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واصابني اقصر من اصابعه وانامل اقصر من انامله فقال لا تجوز في الاضغى العور والدين عورها والريضة بين مرضها والرجاء بين ظلمها
 والكسيد التي لا تلتقي قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه ابو داود والمنذرى قوله (والعل على هذا الحديث
 عند اهل العلم) قال النووي واجمع ان العيوب الاربعة المذكورة في حديث البراء لا تجزئ الضغى بها وكذا اما كان في معناها او اقبح منها كالعلى وقطع
 الرجل وشبهه انتهى (باب ما يكره من الاضغى) قوله (ان نستشرف العين والاذن) بضم الذا ل وسكن ي ننظر اليها وتتأمل في سلامتها من افة
 تكون بها كالعود والجذع قيل والاستشراف امعان النظر للاصل فيه وضع يدك على حلقك كيلا تمنع الشمس من النظر فاخذ من الشرف وهو المكان المرتفع
 فان من اراد ان يطالع على شئ اشرف عليه قال ابن الملك الاستشراف الاستكشاف قال الطيبي وقيل هو من الشرفة وهي خيار المال امر بان ينتخيرها اي تختار
 ذات العين والاذن الكاملتين (وان لا ننضح بمقابلة) بفتح الباء اي التي قطع من قبل اذنها شئ ثم ترك معلقا من مقدمها (ولامد ابرة) وهي التي قطع من
 دبرها وترك معلقا من مؤخرها (ولا شرقاء بالمد اي مشقوقة الاذن طولا من المشرق وهو الشق ومنه ايام المشرق فان فيها تشرق نجوم القربان (و
 لا خرقاء بالمد اي مشقوقة الاذن ثقباً مستديراً وقيل الشرقاء ما قطع اذنها طولا والخرقاء ما قطع اذنها عرضاً قوله (المقابلة ما قطع طرف اذنها) اي من
 قدام قال في القاموس هي شاة قطعت اذنها من قدام وترك معلقة ومثله في النهاية الا انه لم يقيد بقدم (والمد ابرة ما قطع من جانب الاذن) اي من مؤخرها
 قال في النهاية المد ابرة ان يقطع من مؤخرها من الشاة شئ ثم يترك معلقا كانه زمة انتهى (والشرقاء المشقوقة) اي المشقوقة الاذن قال في النهاية الشرقاء
 هي المشقوقة الاذن بالثني شرقاً اذنها يشرق شرقاء اذا شققها انتهى وقال في القاموس شرق الشاة شرقاً شق اذنها وشققت الشاة ككفر المشققت
 اذنها طولا فهي شرقاء انتهى (والخرقاء المشقوقة) اي المشقوقة الاذن قال في النهاية الخرقاء التي في اذنها ثقب مستدير ولحق الشق انتهى وفي القاموس
 الخرقاء من الغنم التي اذنها خرق انتهى قوله (وهذا حديث حسن صحيح) قال الحافظ في بلوغ المرام اخوجه للجنة وصححه الترمذی وابن حبان والحاكم
 انتهى (باب في الجزع من الضان في الاضغى) قال في القاموس الضان خلاف الماعز من الغنم ج ضان ويحرك وكامير وهو صائتة ج ضوائن انتهى
 ومثل ذلك في النهاية وقال في الصراح ضان ميش نوحلاف معز والجزم ضان مثل راكب وركب وضان بالتحريك ايضا مثل حارس وحرس انتهى والجذع
 محوكة قبل الشق وهي بهاء اسم له في زمن وليس بسن تدبت وتسقط والشاب الحديث ج جذع وجذعان كذا في القاموس وقال الجزري في النهاية واصل
 الجزع من اسنان الدواب هو مكان منها شاباً فتياً فهو من الابل ما دخل في السنة الخامسة ومن البقر المعز ما دخل في السنة الثانية وقيل البقر في
 الثالثة ومن الضان ما تمت له سنة وقيل اقل منها ومنهم من يخالف بعض هذا في التقدير انتهى وقال الحافظ في الفتح هو وصف لسن معين من بحيمة
 الاغنام فمن الضان ما اكمل السنة وهو قول الجمهور وقيل دونها ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة اشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة وحكى الترمذی
 عن وكيع انه ابن ستة اشهر او سبعة اشهر وعن ابن الاعرابي ان ابن الشايبين يجذع لسته اشهر الى سبعة وابن الهرميين يجذع لثمانية اشهر قال
 والضان امرع اجذا عام من المعز اما الجزع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما اكمل الثالثة ومن الابل ما دخل في الخامسة انتهى قوله
 (عن كدام) قال في التقریب كدام بالكسر والتخفيف ابن عبد الرحمن السلمي مجهول من السادسة انتهى (عن ابي كياش) قال في التقریب بصيغة الجمع السلمي او
 العيشي وقيل هو اربع عياش ابي كياش لقب مجهول من الثالثة قوله (جلبت غنما) اي للتجارة فكسدت اي الغنم (على) اي لعدم رغبة الناس فيها
 لئلا ينهم انها لا تجوز في الاضغى (نعم ونفتمت) شك من الراوي (فانتهبه الناس) كناية عن المبالغة في الشراء قوله (وفي الباب عن ابن عباس) لينظر

ورجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابو هريرة حديث غريب قد روي هذا عن ابو هريرة موقوفوا العمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الجذع من الضان يجزى في الاضحية حل ثلثا ثقبية ثلثا الليث عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي الخير عن عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما يقسمها في اصحابه ضحيا فبقي عتودا وجدى فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ضحيت يا بنت قال وكيع الجذع يكون ابن سبعة وستة اشهر هذا حديث حسن صحيح وقد روي عن غير هذا الوجه عن عتبة بن عامر انه قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم الضحيا فبقيت جذعة فسلت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ضحيت يا بنت حل ثلثا بذكر محمد بن بشارة ثلثا يزيد بن هارون وابوداود قال ثلثا هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير عن نجيعة بن عبد الله بن بدر عن عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث باب في الاشتراك في الاضحية حل ثلثا ابو عمار الحسين بن محرز ثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن علي بن ابي حمزة عن عكرمة عن ابن عباس قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الاضحية فاشتركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة وفي الباب عن ابي الاشعث الاسلمي عن ابيه عن جده وابي ايوب وحديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث الفضل بن موسى حل ثلثا ثقبية ثلثا مالك بن انس عن ابي الربيع عن جابر قال نحن نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عام لم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول سفیان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد واسحاق وقال اسحاق يجزى ايضا البعير عشرة واحججه حديث ابن عباس

من اخوجه ورام بلال بنت هلال عن ابيه اخوجه ابن ملحة مرفوعا بلفظ يجزى الجذع من الضان اضحية رجاء بن اخوجه مسلم وابوداود والنسائي وغيرهم مرفوعا بلفظ يجزى الجذع من الضان اضحية رجاء بن اخوجه النسائي قال الحافظ في الفتح بسند قوى بلفظ ضحيتا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزى من الضان رجاء بن اخوجه النسائي اخبرنا ابو داود وابن ملحة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له جاشع من بني سليم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ان الجذع يوفي بما يوفي منه الشئ واخوجه النسائي من وجه اخر لكنه لم يسم الضحيا بل وقع عنده انه مرجل من هزينة **قولنا** وحديث ابو هريرة حديث غريب قال الحافظ في الفتح في سنده ضعف وقد روي هذا عن ابو هريرة موقوفوا العمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورواه غيره فوقه على ابو هريرة وسالته عن اسم ابي كياش فلم يعرفه انتهى **قوله** والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ان الجذع من الضان يجزى في الاضحية قال الحافظ في الفتح لكن حكى غيره عن ابن عمر الزهري ان الجذع لا يجزى مطلقا سواء كان من الضان او غيره وبه قال ابن حزم وعزاه لجمهور السلف والطب في الرد على من اجازته انتهى قلت وذهب الجمهور الى الجواز وهو الحق يدل عليه احاديث الباب واما حديث جابر المذكور كانه يجزى الاضحية فمقتضى النقل النقص عن الجمهور اهتموا على الاصل والتقدم لا يستحب تكرار الامسنة فان عجزت فاجزى اربعة من الضان قال وليس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضان وانها لا تجزى **قوله** اعطاه غنما هو اعم من الضان والمز (يقسمها في اصحابه) يخفى ان يكون الضمان للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون لعقبة قاله الحافظ (ضحيا) حال اى يقسمها حال كونها ضحيا ياربقي عتودا بفهم المهمة وضمان المثلثة الحقيقية وهو من اولاد الحرمات قوى ورعى والى عليه حول والجمع اعتدوا وعتلان وتدغم التاء في الدال فيقال عتلان وقال ابن بطلال العتود الجذع من الضان خمسة اشهر او جدى او المثلث والجدى ٣ (باب في الاشتراك في الاضحية) **قوله** (فحضر الاضحية) اى يوم عيده فاشتركنا في البقرة سبعة اى سبعة اشخاص بالنصب على تقدير اعني بيان الضمان بالجمع قاله الطيبي وقيل نصب على الحال وقيل مرفوعا بدلا من ضمير اشتركنا والظاهر عندي انه منصوب على الحال (وفي البعير عشرة) فيه دليل على انه يجوز اشتراك عشرة اشخاص في البعير وبه قال اسحاق بن راهويه وسياتي الكلام في هذه المسئلة **قوله** (وفي الباب عن ابي الاشعث الاسلمي عن جده وابي ايوب) ليظهر من اخبر حديثهما **قوله** (حديث ابن عباس حديث حسن غريب) اخوجه الحنفية الاباداد وقال الشوكاني وينتهي له ما في الصحيحين من حديث رافع بن خديج انه صلى الله عليه وسلم قسم فعدل عشر من الغنم بغير **قوله** (فحضر الاضحية) اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة قال في النهاية البدنة تقع على الحمل والناقة والبقرة وهي بالابل اشبه وفي القاموس البدنة محركة من الابل والبقرة وفي الفتح ان اصل البدن من الابل والحقت بها البقرة فترعا **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) اخوجه الجماعة الا البخاري **قوله** (والعمل على هذا عند اهل العلم) اى على جواز اشتراك السبعة في البعير والبقرة في الهدي والاضحية (وقال اسحاق يجزى ايضا البعير عشرة واحججه حديث ابن عباس) اى المذكور في هذا الباب قال الشوكاني في النيل وقد اختلفوا في البدنة فقالت الشافعية والخفعية والجمهور انها تجزى عن سبعة وقالت العترة واسحاق بن راهويه وابن خزيمة تجزى عن عشرة وهذا هو الحق هنا يعني في الاضحية لحديث ابن عباس يعني المذكور في الباب والاول هو الحق في الهدي للاحاديث المتقدمة يعني بها حديث جابر

حل ثنا علي بن حجر ثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن حجة بن عدي عن علي قال قال البقرة عن سبعة قلت فان ولدت قال اذبح ولدها معها
 قلت فالعرجاء قال اذا بلغت المنسك قلت فمكسورة القرن فقال لا بأس امرنا وافرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العيينين
 والاذنين هذا حديث حسن صحيح وقدرناه سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل حل ثنا هناد ثنا عبد الله عن سعيده عن قتادة عن حجر
 ابن كليب التهمدي عن علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصيح بالعضب القرن والاذن قال قتادة فذكوت ذلك لسعيد بن المسيب
 فقال العضب ما بلغ النصف فما فوق ذلك هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ان الشاة الواحدة تجزئ عن اهل بيت حل ثنا
 يحيى بن موسى ثنا ابو بكر الحنفي ثنا الضحاك بن عثمان قال ثني عمارة بن عبد الله قال سمعت عطاء بن يسار يقول سألت ابا ايوب كيف
 كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان الرجل يصيح بالشاة عنده وعن اهل بيته فياكلون ويطيحون حتى تنبأهي
 الناس فصارت كما ترى هذا حديث حسن صحيح وعمارة بن عبد الله هو مديني قد روى عنه مالك بن انس والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو
 المذكور في هذا الباب وما في معناه واما البقرة فتجزئ عن سبعة فقط اتفاقا في الهدى والاصحية انتهى قوله عن حجة بن عدي فيهم الحاء المهملة وفتح الهم
 مصغرا قال في التقريب صدوق بخط من الثالثة وقال في تهذيب التهذيب قال ابو حاتم شيعر لا يصح حديثه شبيه بالمجهول وقال ابن سعد كان معروفا
 وليس بذلك وقال العجلي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى (فالعرجاء) اي ملكها هل يجوز التضحية بها ام لا (قال اذا بلغت المنسك) بكسر
 السين اي المذبح وهو المصلى اي فيجوز التضحية بها اذا بلغت المنسك فمكسورة القرن قال لا بأس اي بالتضحية بها وفي رواية الطحاوي عن حجة بن
 عدي قال اتى رجل من المكسورة القرن قال لا يضرك الحديث وظاهره يدل على انه يجوز عند علي رضي الله تعالى عنه تضحية المكسورة القرن مطلقا
 من غير تقييد بالنصف او اقل منه او اكثر ولكن حديثه المرفوع الذي يخالفه كما ستقف عليه (امرنا) بصيغة المجهول (وامرنا) بصيغة المعلوم واولئك
 ران لستشرف العيينين والاذنين قال في النهاية واصل الاستشراف ان تضع يدك على حاجبك وتنظر كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء
 واصله من الشرف لعلو مكانه ينظر اليه من موضع مرتفع فيكون اكثر لادراكه ومنه حديث امرنا ان لستشرف العيين والاذن اي نتأمل سلامتهم ما من
 افة تكون بهما وقيل هو من الشرفة وهي خيار المال اي امرنا ان نتخيرها انتهى قوله (هذا حديث حسن صحيح) لخروج الخمسة كذا في المتن في
 التخييص رواه احمد واصحاب السنن والبرزاد وابن حبان والحاكم والبيهقي واصله الدارقطني وقال في بلوغ المرام صحيحه الترمذي وابن حبان والحاكم
قوله (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصيح بالعضب القرن والاذن) اي مكسور القرن ومقطوع الاذن قاله ابن الملك فيكون من باب علقها تبا و
 ماء باردا وقيل مقطوع القرن والاذن والعضب القطع كذا في المراقبة قال قتادة فذكوت ذلك لسعيد بن المسيب وفي رواية ابي داود قلت يعني
 لسعيد بن المسيب ما الاعضب فقال العضب ما بلغ النصف فما فوق ذلك قال الشوكاني في الحديث دليل على انها لا تجزئ التضحية بالعضب القرن
 والاذن وهو ما ذهب نصف قرنه واذنه وذهب ابو خنيفة والشافعي والجمهور الى انها تجزئ التضحية بمكسورة القرن مطلقا وكرهه مالك اذا كان
 يدي وجعله عيبا وقال في القاموس ان العضباء الشاة المكسورة القرن الداخل فالظاهر ان مكسورة لا تجوز التضحية بها الا ان يكون الذاهب
 من القرن مقدرا ليسير بحيث لا يقال لها عضباء لاجله ويكون دون النصف ان صح ان التقدير بالنصف المروي عن سعيد بن المسيب لغويا وترجي
 كذلك لا تجزئ التضحية بالعضب الاذن وهو ما صدق عليه اسم العضب لغة او شرعا انتهى قلت قال في الفائق العضب في القرن داخل الانكسار
 ويقال للانكسار في الخارج القضم وكذلك في القاموس كما عرفت وقال فيه القماماء المعز المكسورة القرن الخارج انتهى فالظاهر عندى ان المكسورة
 القرن الخارج تجوز التضحية بها واما المكسورة القرن الداخل فكما قال الشوكاني من انها لا تجوز التضحية بها الا ان يكون الذاهب من القرن الداخل
 مقدرا ليسير الخ والله تعالى اعلم (باب ما جاء ان الشاة الواحدة تجزئ عن اهل البيت) قوله (كان الرجل يصيح بالشاة) اي الواحدة رعين
 اي عن نفسه وعن اهل بيته وفي رواية مالك في الموطأ كما نضح بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته (فياكلون ويطيحون) من الاطعام
 (حتى تنبأهي الناس) اي تفاخروا وفي رواية مالك ثم تنبأهي الناس بعد ذلك فصارت (اي الضحايا كما ترى)
 وفي رواية مالك فصارت مبالاة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه مالك في الموطأ وابن ماجه قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم
 وهو قول احمد والشافعي) وهو قول مالك والليث والاوزاعي قال العيني في البناية بعد ما ذكر حديث عبد الله بن هشام قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصيح بالشاة الواحدة عن جميع اهله وحديث انه خرج بكبت عن امته وبهذا الاخبار ذهب مالك واهل البيت والاوزاعي الى جواز الشاة عن اكثر
 من واحد كذا في التلخيص المجلد وقال مالك خرج في الموطأ الحسن ما سمعت في البدنة والبقرة والشاة الواحدة ان الرجل يفرغ عنه وعن اهل بيته البدنة
 ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم وليس لهم فيها انتهى واحتج هؤلاء الاثمة بحديث ابي ايوب المذكور في هذا الباب وهو

٢١
٩٢

قول احمد اسحاق واجتاجيحدث النبي صلى الله عليه وسلم انه ضحى بكبش فقال هذا من امي لم يصح من امي قال بعض اهل التجزئ الشاة الواحدة نفس واحدة وهو قول عبد الله بن المبارك وغيره من اهل العلم **باب حل ثلثا احرن من منيع ثلثا هشيم ثلثا جاج** عن جبلة بن سحيم ان رجلا سال ابن عمر عن الاضحية او اجبية هي فقال ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فاعادها عليه فقبل اتعقل ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون هذا حديث جرد العمل على هذا عند اهل العلم ان الاضحية ليست بواجبة ولكنها سنة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم يستحب ان يجعل بها وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك

نفس صريح في ان الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن اهل بيته وان كانوا كثيرين وهو الحق قال المحافظ ابن القيم في زاد المعاد وكان من هدي به صلى الله عليه وسلم ان الشاة تجزئ عن الرجل وعن اهل بيته ولو اكثر عددهم كما قال عطاء بن يسار سالت ابا ايوب الانصاري كيف كانت الضحية يا عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته فياكلون ويطعمون قال الترمذي حديث حسن صحيح **واستدلوا ايضا بحديث** ابي سريحة قال حملني اهل الجفاء بعد ما علمت من السنة ان اهل البيت يفخون بالشاة والشتاتين والآن بخلافنا روي ابن ماجه قال الشيخان في النبيل حديث ابي سريحة اسناده في سنن ابن ماجة اسناده صحيح وقيل والحق ان الشاة الواحدة تجزئ عن اهل البيت وان كانوا مائة نفس او اكثر كما قضت بذلك السنة انتهى **واستدلوا ايضا بما اخرج الحاكم عن ابو عقيل زهرة ابن معبد عن جدك عبد الله بن هشام** وكان قد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به امه زبيب بنت حميد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صغير فسر رأسه ودعاه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة الواحدة عن جميع اهله وقال الحاكم صحيح الاسناد وهو خلاف من يقول انها لا تجزئ الا عن الواحدة انتهى كذا في تخرجه الهداية للزيلعي قال الزيلعي قبل هذا او يشكل على المذهب يعني مذهب الحنفية ايضا في متهم الشاة لاكثر من واحد بالاحاديث المتقدمة ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبش عنه وعن امته واخرج الحاكم عن ابو عقيل زهرة ابن معبد عن جدك عبد الله بن هشام الخ **واستدلوا ايضا بحديث عائشة** روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرون يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد فاتي به ليضحي به قال يا عائشة هلم المدي ثم قال اشخذ بها محرر ففعلت ثم اخذها واخذت الكبش فاحمته ثم ذبحه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وال محمد ومن امة محمد ثم ضحى به رواه مسلم قال الخطابي في العالم قوله تقبل من محمد وال محمد ومن امة محمد دليل على ان الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وعن اهله وان كثر ذوا وروى عن ابي هريرة وابن عمر انهما كانا يفعلان ذلك واجازة مالك والا ذاعى والشافعي واسحق بن حنبل واسحاق بن راهويه انتهى **فان قلت** هذه الاحاديث منسوخة لا مخصوصة لا يجوز العمل بها كما قال الطحاوي في شرح الآثار **قلت** تضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امته وشر اكهم في اضحيته مخصوص به صلى الله عليه وسلم واما تضحيته عن نفسه واله فليس بمخصوص به صلى الله عليه وسلم ولا منسوخة والدليل على ذلك ان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يفخون بالشاة الواحدة يدبها الرجل عنه وعن اهل بيته كما عرفت ولم يثبت عن احد من الصحابة التضحية عن الامة وشر اكهم في اضحيته البتة واما ما ادعاه الطحاوي فيليس عليه دليل **فان قلت** حديث ابي ايوب الذي ورد محملى على ما اذا كان الرجل محتاجا الى اللحم وفقيرا لا يجب عليه الاضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه ويطعم اهل بيته او يشر اكهم في الثواب فذلك جائز داما لا يشترك في الشاة الواحدة في الاضحية الواجبة فلا فان الاشتراك خلاف القياس ولما جاز في البقر والابل لوردها للنص انهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الابل والناص في الشاة كذا في التعليق المجد نقل عن البناية للعيني **قلت** كما ورد النص انهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الابل والبقرة كذلك ورد النص انهم اشتركوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشاة الواحدة الا انه قد ثبت الاشتراك في الابل والبقرة من اهل بيات شتى وثبت الاشتراك في الشاة من اهل بيت واحد كما عرفت فالقول بان الاشتراك في الشاة خلاف القياس وانه لا ناص فيه باطل جدا واما حملهم حديث ابي ايوب المذكور على ما اذا كان الرجل محتاجا الى اللحم وفقيرا لا يجب عليه الاضحية فلا دليل عليه ولم يثبت ان من كان من الصحابة يجد سعة يضحي بالشاة عن نفسه فقط ولا يترك اهله فيها ومن كان منهم لا يجد سعة يضحي بالشاة الواحدة عن نفسه وعن اهله ويشر اكهم فيها ولما لم يثبت هذا الفرق بطل حمل الحديث عليه والظاهر ان اسريحة كان ذاسعة ولم يكن فقيرا ومع هذا كان يضحي بالشاة الواحدة عن اهل بيته فانه لو كان فقيرا لم يحمله اهله على الجفاء ولم يخلفه جيرانه **وباب قوله** روى جبلة بن سحيم بمهملتين مصغرا كوفي ثقة من الثالثة مات سنة خمس وعشرين ومائة **قوله** (فاعادها) اي فاعاد ذلك الرجل تلك المقالة اي الاضحية او اجبية او اجبية هي (عليه) اي على ابن عمر (فقال) اي ابن عمر (اتعقل) اي تفهم (ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون) الظاهر انه لم يثبت عنه ابن عمر وجوب الاضحية فلذلك لم يقل في جواب السائل نعم وقال البخاري في صحيحه قال ابن عمر ضحى سنة ومعرفة قال الحافظ في الفتح وصلحما دين سلمة في مصنفه بسند جيد الى ابن عمر قوله (هذا حديث حسن) ذكر الحافظ هذا الحديث وتحسين الترمذي في الفتح وسكت عنه يمكن في سند الجمع والظاهر انه ابن ارقطة وهو مدلس ورواه عن جبلة

٩٢
٩٣

حل ثنا احمد بن منيع وهناد قال ثنا ابن ابي زائدة عن حجاج بن ارطاة عن نافع عن ابن عمر قال اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشرة
سنين يعني هذا حديث حسن باب في الذبح بعد الصلوة حل ثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن ابراهيم عن داود بن ابي هذ عن الشعبي عن
البراء بن عازب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم آخر فقال لا يذبحن احدكم حتى يصلي قال فقام خالي فقال يا رسول الله هذا يوم
الحكم فيه مكرهه وانى جعلت نسيتي لا طعم اهل اهل ادى وجير انى قال فاعلج بحك يا رسول الله عندى عناق لى هي خير من شاتى ثم فاجبها
بلفظ عن قول رواه على هذا عند اهل العلم ان الاخوية ليست بواجبة قال الحافظ في الفتح كان الترمذى فهم من كون ابن عمر لم يقل في الجواب ثم انه لا يقول
بالوجوب فان الفعل المجزى لا يدل على ذلك وكانه اشار بقوله والمسلمون الى انها ليست من الخصائص وكان ابن عمر يصيب على اتباع افعال النبي صلى الله عليه
وسلم فلذلك لم يصح بعدم الوجوب انتهى قوله وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك قال الشيخ عبد الحق في البعات اختلفوا في ان الاخوية واجبة
او سنة فذهب ابو حنيفة وصاحباؤه ونفر الى انها واجبة على كل حرم مسلم مقيم مرسد عند الشافعى وفي رواية عن ابى يوسف سنة مؤكدة وهو
المشهور المختار في مذهب احمد وفي رواية عنه انه واجب على الغنى وسنة على الفقير وفي رسالة ابن ابي زيد في مذهب مالك انه سنة واجبة على من
استطاعها وادلى الوجوب ما روى الترمذى وابو داود والنسائى عن مخنف بن سليم فذكر حديثه وفيه على كل اهل بيت في كل عام اخوية قال الشيخ
وهذا اصفة الوجوب وقال صلى الله عليه وسلم من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا ومثل هذا الوعيد لا يليق الا بترك الواجب انتهى كلام الشيخ
قلت قال الحافظ في الفتح قد احتج من قال بالوجوب بما روى عن مخنف بن سليم رفعه على كل اهل بيت اخوية اخرجه احمد والاربعة بسند قوى
والاجحة فيه لان الصيغة ليست في الوجوب المطلق وقد ذكر معها العتيرة وليست بواجبة عند من قال بوجوب الاخوية انتهى كلام الحافظ واما
حديث من وجد سعة فلا يقربن مصلانا فاخرجه ابن ماجه واحمد ورجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف انشبه بالصواب
قاله الطحاوى وغيره ومع ذلك فليس صريحا في الايجاب قاله الحافظ واستدلوا ايضا بقوله تعالى فصل لربك وانحر والامر للوجوب واجب
بان المراد تخصيص الرب بالانحر لا بالاصنام فالامر متوجه الى ذلك لانه القيد الذى يتوجه اليه الكلام ولا شك في وجوب تخصيص الله بالانحر
والنحر على انه قدر روى ان المراد بالنحر وضع اليدين حال الصلوة على الصدر وله وجه دلائل اخرى لكن لا يخلو واحد منها عن كلام واستدل من قال
بعدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعا ثلاث هن على فرائض ولكم قطوع النحر والترور ركعتا الضحى اخرجه البزار وابن عدى والحاكم واجيب بان
هذا الحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج وقد صرح الحافظ بان الحديث ضعيف من جميع طرقه واستدلوا ايضا بما اخرجه البيهقي عن ابى بكر وعمر
انهما كانا لا يضحيان كراهة ان يظن من رآهما انها واجبة وكذلك اخرج عن ابن عباس وبلال وابى مسعود وابن عمر واجيب بان هذه اثار الصحابة
رضي الله عنهم قال الشوكاني يذكرها ولا حجة في شئ من ذلك انتهى وله وجه دلائل اخرى لا يخلو واحد منها عن كلام فقول كما قال ابن عمر رضوا
عنه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم وضحى المسلمين والله تعالى اعلم قوله اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشرة سنين يعني اى كل سنة
قال القارى في الرقاة هو اظنته دليل الوجوب انتهى قلت مجزى ما ظنته صلى الله عليه وسلم على فعل ليس دليل الوجوب كما لا يخفى قوله (هذا حديث
حسن) في اسناده حجاج بن ارطاة وهو كثير الخطاء والتدليس ورواه عن نافع بالضعفة باب في الذبح بعد الصلوة قوله (فقام خالي) ٣٥٩
ابو بردة بن نيار (هذا يوم اللحم فيه مكرهه) يعنى بسبب كثرة اللحم وكثرة النظر اليه يتبشع الطبع ويتفرغ عنه وفي اول اليوم لا يكثر اللحم فلذا انى جعلت
الركن قال بعض العلماء وقد وقع في رواية لسلم هكذا يوم اللحم فيه مكرهه ووقع في رواية اخرى له مكرم ومعناه يشتهى فيه اللحم يقال قومت
الى اللحم وقهرته اذا اشتتهته هذه الرواية موافقة للرواية الاخرى ان هذا يوم يشتهى فيه اللحم ولذلك صوب بعض اهل العلم هذه الرواية قلت لا
منافاة بين الروايتين وكلتاها صوابان قال الحافظ في الفتح ووقع في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العيدين وعرفت ان اليوم يوم اكل وشرب
فاجبت ان تكون شاتى اول ما يذبح في بيتى ويظهر لى ان هذه الرواية يحصل الجمع بين الروايتين وان وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكرها لا
تناقض فيه وانما هو باعتبارين فمن حيث ان العادة جرت فيه بالذباح فالتفلس تشوق له بكون مشتهى ومن حيث توارى الجميع عليه حتى يكثر يبيع
ملوكا فانطلقت عليه الكراهة لذلك فحيت وصفه بكونه مشتهى اراد ابتداء محاله وحديث وصفه بكونه مكرها اراد انتهاءه ومن ثم استجلى بالذبح
ليقوت بتحصيل الصفة الاولى عند اهله وجيرانه انتهى كلام الحافظ (نسيتي) اى لم يحنى (عندى عناق لى) بفتح العين وتخفيف النون لاننى من
ول المعز عند اهل اللغة قال ابن التين معنى عناق لى انها صغيرة سن ترضع امها كذا في فتح البارى (هى خير من شاتى لحم المعنى انها احب
لها وانفع للاكلين لاسمها دفناستهار ولا تجزئ جلد بعدك) اى جزعة من اللحم قوله (روى الباقون عن جابر) اخرجه احمد ومسلم (وجندب)
وهو ابن سفيان الجبلى اخرج حديثه الشيخان (والش) اخرجه الشيخان (وعويمير بن اشقر) لينظر من اخرجه (روى ابن عمر) اخرجه البخارى قوله هذا

قال نعم وهو خير فسيكتفيك ولا تجزئ جلد عه بعدك وفي الباب عن جابر وجندب أنس وعويم بن اشقر وابن عمر وابن زيد الأنصاري و
هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم أن لا يفتي بالضر حتى يصلي الإمام وقد رخص قوم من أهل العلم أهل القرى في الدخول إذا
طلع الفجر وهو قول ابن المبارك وقد اجمع أهل العلم أن لا تجزئ الجذع من المعز وقالوا إنما تجزئ الجذع من الضأن باب في كراهية أكل الأضحية
فوق ثلاثة أيام حل ثلثا أفتية ثلثا الليث عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأكل أحدكم من لحم أضحية فوق ثلاثة أيام وفي الباب
عن عائشة وأنس وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح وإنما كان المنع من النبي صلى الله عليه وسلم متقدماً ثم رخص بعد ذلك باب في الرخصة في
أكلها بعد ثلاث حل ثلثا محمد بن كثر وأحمد بن حنبلان والحسن بن علي الخليل قالوا ثلثا أبو عاصم النبيل ثلثا أسفيان عن علقمة بن مرثد عن
سليمان بن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن لحوم الأضحية فوق ثلاث ليتسع ذوو الطول على من أطول له
فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وأخروا وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة ونبينة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة وحديث محمد
حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم حل ثلثا أفتية ثلثا أبو عاصم عن أبي إسحاق عن عابر
ابن ربيعة قال قلت لأمر المؤمنين إنا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الأضحية قالت لا ولكن قل من كان أضحية من الناس فأكثبان
يلحم من له يكن أضحية فقلد كما نرفع الكراع فناكله بعد عشرة أيام هذا حديث صحيح وأم المؤمنين هي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى
عنها هذا الحديث من غير وجه باب في الفرع والعتيرة حل ثلثا محمد بن عجلان ثلثا عبد الرزاق ثلثا مفر عن الزهري عن المسيد عن أبو هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فرع ولا عتيرة والفرع أول النتاج

حديث حسن صحيح وأخرجه الشيخان قوله وقد رخص قوم من أهل العلم أهل القرى في الدخول إذا طلع الفجر وهو قول ابن المبارك وهو قول أبي
حنيفة وأحاديث الباب حجة على هؤلاء (باب في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام) قوله (لا يأكل أحدكم من لحم أضحية فوق ثلاثة أيام)
قال القاضى عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبح الأضحية وإن ذبحت بعد يوم الفجر ويحتمل أن يكون من يوم الفجر وإن تأخر الذبح عنه قال و
هذا الظاهر ورحم ابن القيم الأول وهذا الخلاف لا يتعلق به فائدة إلا باعتبار الاختصاص بذلك على أن يوم الرابع ليس من أيام الذبح كذلك في النبيل قوله
روى الباب عن عائشة وأنس (أما حديث عائشة فأخرجه الشيخان وأما حديث أنس فليظن من أخرجه قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح)
(باب في الرخصة في أكلها بعد ثلاث) قوله (ليتسع ذوو الطول) أي أصحاب الطول وذوو جمع ذوو الطول بفتح الطاء وسكون الواو والقدره والغنى
والسعة (فكلوا ما بدا لكم) فيه دليل على عدم تقديره لكل بمقدروا أن الرجل أن يأكل من أضحيته ما شاء وإن أكثر ما لم يستغرق بقربية قوله وأطعموا وأخروا
بتشديد الدال المهملة وكان أصله اذخروا فابدلته تاء الاقتعال بالدال المهملة وابدلت الزال المهملة أيضاً بها ثم ادغمت الأولى في الثانية أي
بجملها ذخيرة قوله (روى الباب عن ابن مسعود وعائشة ونبينة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة) (أما حديث ابن مسعود فليظن من أخرجه
وأما حديث عائشة فقد تقدم تخرجه في الباب المتقدم) (أما حديث نبينة فأخرجه أحمد وإسحاق وأبو داود) (أما حديث أبي سعيد فأخرجه مسلم) (أما حديث
قتادة بن النعمان وغيره فليظن من أخرجه قوله) (روى العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) (أحاديث الباب تدل مرة
على نسخ تحريم أكل لحوم الأضحية بعد الثلاث وإدخالها وإليه ذهب الجاهليين من علماء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكى النووي عن علي و
ابن عمر أنها يجوز ما كان إلا مساكاً (باب في الفرع والعتيرة) قال في النهاية قوله (لا فرع ولا عتيرة) هكذا جاء بلفظ النفي والمراد به انتهى وقد
ورد بلفظ النفي في رواية النسائي والاسماعيل بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع في رواية لأحمد لا فرع ولا عتيرة في الإسلام (روى الفرع أول
النتاج) هكذا وقع في هذا الكتاب هذا التفسير موصولاً بالحديث وكذا وقع في صحيح مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر وكذا في رواية عبد
الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول النتاج الحديث جعله موقوفاً على سعيد بن المسيب وقال الخطابي أحسب التفسير
فيه من قول الزهري قال الحافظ قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد الحميد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة
من قول الزهري وقوله أول النتاج بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وإخوة جيم (كان ينسخ لهم) بضم أوله وفتح ثالثة يقال نَحَتَ بضم النون
وكسر المثناة إذا ولدت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيًا للفاعل قاله الحافظ (فيذبحونه) وفي رواية البخاري كانوا يذبحونه لظهورهم
قال الحافظ زاد أبو داود عن بعضهم ثم ياكلونه ويلقي جلده على الشجر قال فيه إشارة إلى علة النهي واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان
الذبح لله جمعاً بينه وبين حديث الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده عبد الله بن عمرو كذا في رواية الحاكم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال الفرع حق وإن تتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون

كان ينتج لهم في الجنة وفي الباب عن نبیثة وخنف بن سلیم وهذا حديث حسن صحيح والتبرية ذبيحة كانوا يذبحونها في رجب يعظمون شهر رجب لانه اول شهر من اشهر الحرم واشهر الحرم رجب والقعدة وذو الحجة والحرم واشهر الحرم شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذلك روى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في شهر رجب باب ملجاء في الحقيقة حل تاليحيى بن خلف ثنا بشر بن الفضل ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن يوسف بن ماهك انهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن فسالوها عن الحقيقة فاخبرتهم ان عائشة اخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم امرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة

فجعل عليهم في سبيل الله او تعضيه امرأة خير من ان تذبحه يلصق لحمه بوبر قوله ناقته قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عن الفرغ شئ كان اهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في اموالهم فكان يذبح احدهم بكرنا فاته اوشاته رجاء البركة فيما ياتي بعده فسالوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فاعلم انه لا كراهة عليهم فيه واهلهم استحبابا بان يتركوه حتى يحصل عليه في سبيل الله وقوله حق اي ليس باطل وهو كلام خرج على جواب لسائل ولا مخالفة بينه وبين حديث لافرع ولا عتيرة فان معناه لافرع واجبة وقال غيره معنى قوله لافرع ولا عتيرة اي ليس في تأكيد الاستحباب كالاخوية والاول اول وقال النوذي نعم الشافعي في حرملة على ان الفرع والعتيرة مستحبان وفي رواية حديث نبیثة مذكرة ثم قال ففي الحديث انه صلى الله عليه وسلم يبطل الفرع والعتيرة من اصلها واما البطل صفة من كل منهما فمن الفرع كونه يذبح اول ما يولد ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب هذا التخصيص مافي الفتح وذكر الحافظ فيه وقد اخرج ابي داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عدس عن عمه ابي رزین العقيلي قال قلت يا رسول الله انا كنا نذبح ذبا نح في رجب فكله والطعم من جاء فقال لا بأس به قال وكيع بن عدس فلا ادعه وجزم ابو عبيد بان العتيرة تلتح في هذا التعقب على من قال ان ابن سيرين تفرد بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون انه كان يفعلها ومال ابن المنذر الى هذا وقال كانت العرب تفعلها و فعلها بعض اهل الاسلام بالاذن ثم نهي عنهما والتمس لا يكون الا عن شئ كان يفعل وما قال احد انه نهي عنهما ثم اذن في فعلها ثم نقل عن العلماء تركهما الا ابن سيرين وكذا ذكره عياض ان الجمهور على النسخ وبه جزم الحارثي ومانتقدم نقله عن الشافعي برده عليهم وقد اخرج ابي داود والحاكم والبيهقي والفظلة بسند صحيح عن عائشة اميرت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرقة في كل خمسين واحدة انتهى قوله (وفي الباب عن نبیثة) بضم النون وفتح الموحدة مصغرا وخرج حديثه ابي داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر ولفظه قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم انكنا نعتيرة في الجاهلية في رجب فماتنا قال اذبحوا الله في اي شهر كان قال انكنا نفرع في الجاهلية قال في كل سائمة فرع تغذوه ما شئتك حتى اذا استعمل ذبيحته فقد قت لحمه فان ذلك خير وفي رواية ابي داود عن علي بن قلاب قال خالد قلت لابي قلابة كم السائمة قال مائة (وخنف بن سلیم) تقدم حديثه وفي الباب احاديث اخرى مذكورة في المنتقى وفتح الباري قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان باب ملجاء في الحقيقة بفتح العين المهملة وهو اسم لما يذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال ابو عبيد والاصمعي اصلها الشعر الذي يخرج على راس المولود وتبعه الرضوي وغيره وبعبت الشاة التي تذبح عند ذك الحاة حقيقة لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن احمد انها مأخوذة من العنق وهو الشق والقطع و روي عن ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي الحقيقة اسم الشاة الذبوحه عن الولد سميت بذلك لانها تنق مذبوحها اي تشق وتقطع قال دقيل هي الشعر الذي يحلق وقال ابن فارس الشاة التي تذبح والشعر كل منهما لسمي حقيقة يقال عن يعق اذا حلق عن ابنه عقيقته وذبح للمساكين شاة قال الحافظ في الفتح وما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما اخرج البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه للغلام عقيقتان والجارية عقيقة وقال لا ضلع بهن اللفظ الا بهذا الاستناد انتهى قال الحافظ ووقع في عدة احاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة انتهى قوله (ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم) بضم الخاء المعجمة و بالمشددة مصغرا عن يوسف بن ماهك (بفتح الهاء) وبالحاف تركه مرفقا في المغني قال في التقریب يوسف بن ماهك بن يهزاد الفارسي المكي ثقة من الثالثة قوله (شاتان مكافئتان) ووقع عند النسائي في حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده شاتان مكافئتان ووقع في الحديث قال ابي يعنى ابن قيس الرازي عن عمرو بن شعيب سالت زيد بن اسلم عن المكافئتان قال الشاتان المشبهتان تذبحان جميعا انتهى قال الحافظ لا يروى في احادها عن الاخرى وكل ابي داود وعن احمد المكافئتان المتقاربتان قال الخطابي اي في السن وقال الرضوي معناه متعادلتان لما يجزئ في التركة وفي الاخوية واولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث ام كرم من وجه اخو عن عبيد الله بن ابي يزيد بلفظ شاتان مثلال ووقع عند الطبراني في حديث اخر قيل ما المكافئتان قال المثلال وما اشار الى زيد بن اسلم من ذبح احداها عقب الاخرى حسن ويحتمل الحمل على المعنيين معا انتهى روى الجارية شاة قال الحافظ في الفتح فيه حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكها سواء فيقع عن كل واحد منهما شاة واخرج له بما جاء ان النبي صلى الله عليه وسلم علم امرهم عن الحسن والحسين كبش كبش اخرج ابيه اذ ولا حجة فيه فقد اخرج ابو الشيخ من وجه اخو عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين

وفي الباب عن علي بن داود بن زبيرة وسمرة وابو هريرة عبد الله بن عمرو والنس وسلمان بن عامر وابن عباس حديث عائشة حديث حسن صحيح وحفصة
هي ابنة عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق حل ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريح قال الخيري عن عبيد الله بن ابي يزيد عن سباع بن ثابت
ان محمد بن ثابت بن سباع اخبره ان ام كرز اخبرته انها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقيقة فقال عن الغلام شاتان عن الجارية واحدة
لا يصح كره ذكرنا كذا ام اننا لهذا حديث صحيح حل ثنا الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق ثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن
سلمان بن عامر الضبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الغلام عقيقة فاهر يقول عنه دما واميطوا عنه الاذي حل ثنا الحسن بن عبد الرزاق
ثنا ابن عبيد بن عاصم بن سليمان الاحول عن حفصة بنت سيرين عن ارباب عن سلمان بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله هذا حديث صحيح باب
الاذان في اذن المولود حل ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي قالنا ثنا سفيان عن عاصم بن عبيد الله عن عبيد الله بن
ابن رافع عن ابيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن في اذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة يا صلوة هذا حديث صحيح

واخرج ايضا من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية ابي داود فليس في الحديث ما يربط به الاحاديث المتقدمة في
التفصيل على اثنتي عشرة للغلام بل غايته ان يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فان العدة ليس شرطاً بل مستحب واستدل باطلاق الشاة والثلاثين
على انه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية واحصهما يشرط وهو بالقياس لا بالخبر وبين ذكر الشاة والكباش على انه يتعين
الغنم للعقيقة وبه ترجح ابو الشيخ الاصمعي ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر وقال البغدادي من الشافعية لا يصح للشافعي في
ذلك وتعدى انه لا يجوز غيرها والمجهول على اجزاء الابل والبقر ايضا وفي حديث عند الطبراني وابو الشيخ عن انس رفعه يعق عنه من الابل والبقر والغنم ونص
احمر على اشتراط كماله وذكر الرافعي بحثا انها تتأدى بالسبع كما في الاضحية وانه اعلم انتم كلام الحافظ قلت سند حديث ابي داود المذكور هكذا حدثنا ابن جرير
عبد الله بن عمرو وقال ناعبد الوارث قال نا ارباب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن الحديث والحديث سكت عنه ابو داود والمنذري
واما سند حديث ابي الشيخ بلفظ كباشين وكباشين فلما اقف عليه وكذلك لم اقف على سند ما أخرجه هو من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مثله واما حديث
انس يعق عنه من الابل والبقر والغنم فليس مما يحتج به قوله (وفي الباب عن علي) اخرج الترمذي وسيأتي (واما كثر) بضم الكاف وسكت الرازي
واخرج حديثها اصحاب السنن الاربعة واخرجه الترمذي في هذا الباب (وبزيرة) اخرج ابن داود قال كذا في الجاهلية اذا ولد لاحد نا غلام ذبح شاة ونظم
رأسه بدما فلما جاء الاسلام كذا نذبح الشاة يوم السابع ونحلق رأسه ونلحظه بزعفران والحديث سكت عنه ابو داود وقال المنذري في اسناده على الخبر
بن واقد وفيه مقال انتهى رومرة اخرجه احمد والترمذي وابو داود والنسائي وسياتي (وابو هريرة) اخرج الزوار وابو الشيخ مرفوعا ان اليهم تعق عن الغلام
كبشا ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبش كذا في فتح الباري (وعبد الله بن عمرو) اخرج ابن داود والنسائي وفيه من ولده
ولد فاحب ان ينسك عنه فليسك عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة والحديث سكت عنه ابو داود والمنذري (وانس) اخرج الطبراني وابو
الشيخ وقد تقدم (وسلمان بن عامر) اخرج البخاري مرفوعا بلفظ مع الغلام عقيقة فاهر يقول عنه دما واميطوا عنه الاذي (وابن عباس) اخرج الزوار
وقد تقدم لفظه في اول الباب واخرج ابن داود وحديثا اخر وقد تقدم هو ايضا قوله (مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومه الحسن وقادة فقلنا
يعني عن الصبي ولا يعق عن الجارية وخالفهم الجمهور فقالوا يعق عن الجارية ايضا وهو الحق وحجتهم الاحاديث الصريحة بذكر الجارية فلو ولد
انسان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال لا اعلم عن احد من العدا خلافة فاهر يقول عنه دما كذا ابهم ما
يهرق في هذا الحديث وفسر ذلك في حديث عائشة المذكور في الباب بلفظ عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وغير ذلك من الاحاديث المتقدمة
(واميطوا) اي ازيلوا ونزهاوا بمعنى (الاذي) قال ابن سيرين ان لم يكن الاذي حلق الراس فلا ادري ما هو راءه ابو داود واخرج الطبراني عنه قال لم اجد
من يخبرني عن تفسير الاذي انتهى وقد جزم الاصمعي بانه حلق الراس واخرجه ابو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ودفع في حديث عائشة عند
الحاكم واهرا نياطعن رؤسها الاذي ولكن لا يتعين ذلك في حلق الراس فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماطعنه الاذي ويحلق رأسه
فقطعه عليه فالاولى على ما هو اعم من حلق الراس ويؤيد ذلك ان في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويماطعنه اقراره رواه ابو الشيخ كذا
في فتح الباري قوله (هذا حديث صحيح) واخرجه البخاري وابو داود والنسائي وابو ماجه (باب الاذان في اذن المولود) قوله (عن عاصم بن عبيد الله)
قال في التقريب عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ضعيف من الرابعة قوله (اذن في اذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة)
بالصلوة اي اذن باذان الصلوة وفيه دليل على سنية الاذان في اذن المولود قال القاري وفي شهر السنة وروى عن عمر بن عبد العزيز كان يؤذن في
اليمنى ويقيم في اليسرى اذا ولد للصبي قال وقد جاء في مسند ابي علي الوصلي عن الحسين مرفوعا من ولده ولد فاذن في اذنه اليمنى واقام في اذنه اليسرى

قال في مسند قتيب بن سعيد قال في المسند في الميزان مسند قتيب بن سعيد قال في المسند في الميزان مسند قتيب بن سعيد قال في المسند في الميزان

ويخلق راسه حل ثنا الحسن بن علي الخلال ثنا يزيد بن هارون ثنا سعيد بن ابى عمرو بن قتادة عن الحسن بن سمره بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند اهل العلم به يتحبون ان يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع فان لم يتهيا يوم السابع فهو يوم الرابع عشر فان لم يتهيا عن يوم احدى وعشرين وقالوا لا يجوز في العقيقة من الشاء الا ما يجوز في الاضحية باب حل ثنا احمد بن الحكم البصري ثنا محمد بن جعفر عن شعبه عن مالك بن انس عن عمر بن عمر عن مسلم بن سعيد بن السيب عن ابي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من راح لالهجة في الحج و اراد ان يضحي

عليه سلم بانه حين ولد فسماه المذروفي صحيح مسلم عن انس بن مالك قال ولد لي ليلة غلام فسميته باسم ابي ابراهيم الحديث (ويخلق راسه) او جميعه لشبوت النبي عن القرع قوله وهذا حديث حسن صحيح قال المذروفي قال غير واحد من ائمة ان حديث الحسن بن سمره كتاب الحديث العقيقة وتصحيم الترمذي له يدل على ذلك وقد حكى البخاري في الصحيح ما يدل على سماع الحسن من سمره حديث العقيقة انتهى قوله روى على هذا عند اهل العلم يستحبون ان يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع فان لم يتهيا يوم السابع فهو الرابع عشر فان لم يتهيا عن يوم احدى وعشرين قال الحافظ في الفتح بعد نقل قول الترمذي هذا ما لفظه لم ار هذا اصريحا الا عن ابي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن احمد عن ابيه وورد فيه حديث اخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريد عن ابيه واسمعيل ضعيف وذكر الطبراني انه تفرد به انتهى كلام الحافظ قلت قال الحافظ في الترمذي اسمعيل بن مسلم المكي ابو اسحاق كان من البصرة ثم سكن مكة وكان فقيها وكان ضعيف الحديث انتهى قوله روى قالوا لا يجوز في العقيقة من الشاء الا ما يجوز في الاضحية قد ورد في احاديث العقيقة لفظ الشاء والشاتين مطلقا من غير تعيين فاطلاق لفظ الشاء والشاتين يدل على انه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية واحكاما لشرط قال الحافظ وهو بالقياس لا بالخبر انتهى قلت لم يثبت الا اشتراط حديث صحيح اصلا بل وكما حديث ضعيف فالذين قالوا بالاشتراط ليس لهم دليل غير القياس قال الشوكاني في النيل هل يشترط في العقيقة ما يشترط في الاضحية وفيه وجهان للشافعية وقد استدلل بطلاق الشاتين على عدم الاشتراط وهو الحق لكن لا لهذا الاطلاق بل لعدم ورود ما يدل ههنا على تلك الشروط والصواب المذكورة في الاضحية وهي احكام شرعية لا يثبت بد من دليل انتهى كلام الشوكاني فائدة قال القسطلاني في شرح البخاري ومن طبعها كسائر الائمة الارجلها فتعطل نيته للقبالة لحديث الحاكم انتهى قلت قال الحافظ في التلخيص روى الحاكم من حديث علي قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فقال نرى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة واعطى القبالة رجل العقيقة ورواه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي هريرة انتهى فائدة قد اشتهر انه لا يكسر عظام العقيقة وقد ورد فيه حديث لكنه مرسل قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد ذكر ابو داود في المراسيل عن جعفر بن محمد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في العقيقة التي عقمها فاطمة عن الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما ان ابعتوا الى بيت القبالة برجل وكلوا واظعموا ولا تكسروا منها عظام انتهى فائدة قد اشتهر انه صلى الله عليه وسلم عن نفسه وقد ورد فيه حديث لكنه ليس صحيحا قال الحافظ في فتح الباري اخرج البراز من رواية عبد الله بن محرز عن قتادة عن انس بن النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال البراز تقر به عبد الله وهو ضعيف انتهى وخرجه ابو الشيخ من وجهين اخرين احدهما من رواية اسمعيل ابن مسلم عن قتادة واسمعيل ضعيف ايضا وقد قال عبد الرزاق انهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من اجل هذا الحديث فلعل اسمعيل مرقة منه ثانيهما من رواية ابو بكر المستمعي عن الهيثم بن جميل ورواه بن محبوب فالا حد ثنا عبد الله بن المتقي عن ثمامة عن انس بن ابي جهم عن عبد الله بن رجاء البخاري في الحديث قوي الاسناد ثم قال فلو كما في عبد الله بن المتقي من المقال لكن هذا الحديث صحيحا وذكر ما فيه من المخرج والتعديل ثم قال فهذا من الشيخ الذين اذا انفرد احدهم بالحديث لم يكن حجة ويحتمل ان يقال ان محرم هذا الخبر كان مخصصا عنه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تضعيفه عن لم يضر من امته انتهى فائدة قال الشوكاني في اختلاف في مبدأ وقت ذبح العقيقة فقبل وقتها وقت الضحيا او وقت الضحى او غير ذلك وقيل انها تجزئ في الليل وقيل لا على حسب الخلاف في الاضحية وقيل تجزئ في كل وقت وهو الظاهر لما عرفت من عدم الدليل على انه يعتبر فيها ما يعتبر في الاضحية انتهى فائدة اذا مات المولود قبل يوم السابع هل يعق عنه ام لا فقيل لا يعق عنه وهو قول مالك قال الحافظ في الفتح قوله صلى الله عليه وسلم يذبح عنه يوم السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقته باليوم السابع وان من ذبح قبله لم يقع الموضع وانها تقوت بعده وهو قول مالك وقال ايضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية ابن وهب عن مالك ان من لم يعق عنه في السابع الاول عتق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب ولا بأس ان يعق عنه في السابع الثالث انتهى كلام الحافظ قلت والظاهر ان العقيقة موقته باليوم السابع فقوله مالك هو الظاهر والله تعالى اعلم واما رواية السابع والثاني والثالث فضعيفة كما عرفت فيما مر باب قوله (عن عمر) بالواو واداء

فلا يأخذ من شعري ولا من اظفاري هذا حديث حسن والصحيح هو عمرو بن مسلم قد روى عنه مجمر بن عمرو بن علقمة وغير واحد وقد روى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو هذا وهو قول بعض اهل العلم وبه كان يقول سعيد بن المسيب والى هذا الحديث ذهب احمد واسحاق وخص بعض اهل العلم في ذلك فقالوا لا بأس ان يأخذ من شعري واطفاري وهو قول الشافعي واخيه جعفر عاتشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالهدى من المدينة فلا يجتنب شيئاً مما يجتنب منه الحرم **باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نذر في معصية عمر بن مسلم** اي بخير الواد والاشك وصح الترمذی فيما بعد انه هو عمرو بن مسلم بالواو (فلا يأخذ من شعري ولا من اظفاري) ونرى رواية لمسلم اذا دخل العشر واراد بعضكم ان يضيء فلا يمس من شعري ولا يمس شيئاً وفي رواية له اخرى فلا يأخذ من شعراً ولا يقل من ظفراً قوله (هذا حديث حسن) وخوجه مسلم وابود اود والنسائي وابن ماجه (والصحيح هو عمرو بن مسلم) اي بالواو وقال ابو داود في سننه واختلفوا على مالك وعلي محمد بن عمرو بن مسلم فقال بعضهم عمر قال عمر قال ابو داود وهو عمرو بن مسلم بن اكيمة الليثي الجندعي انتهى قال في التقريب عمرو بن مسلم بن عمار بن اكيمة الليثي بالتصغير الليثي ليدني وقيل اسمه عمرو وقد روى (بصيغة الجوهول) هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه نحو هذا) رواه مسلم وابود اود وغيرهما (وبه كان يقول سعيد بن المسيب) رواه عنه مسلم في صحيحه (والى هذا الحديث ذهب احمد واسحاق) قال النووي في شرح مسلم اختلف اهل العلم في ذلك فقال سعيد بن المسيب وربيعة واحمد واسحاق وابود اود وبعض اصحاب الشافعي انه يحرم عليه اخذ شيء من شعري واطفاري حتى يضيء في وقت الاضحية وقال الشافعي واصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وليس حرام وقال ابو حنيفة لا يكره وقال مالك في رواية لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في التطوع دون الواجب واحتج من حرم بهذه الاحاديث واخيه الشافعي واخرون بجند عاتشة قال كنت اقبل فلان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقلد ويبعث به ولا يحرم عليه شيء احله الله حتى يخرجه ربه رواه البخاري مسلم وقال البحث بالهدى اكثر من ارادة التضحية فدل على انه لا يحرم ذلك وحمل احاديث النهي على كراهة التنزيه انتهى كلام النووي (ورخص بعض اهل العلم في ذلك فقالوا لا بأس ان يأخذ من شعري واطفاري وهو قول الشافعي) وحكى النووي ان الشافعي واصحابه قالوا ان ذلك مكروه كراهة تنزيه كما عرفت فالظاهر ان المراد بقوله لا بأس ان يأخذ الخ اي جاز مع الكراهة (واخيه) اي الشافعي رجعت عاتشة ان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث بخير خوجه الجاهل وحمل النهي في حديث ام سلمة المذكور في الباب على كراهة التنزيه جمعاً بين هذين الحديثين المختلفين واجاب الطحاوي عن حديث ام سلمة بانه موقوف قال في شرح الآثار بعد رواية حديث ام سلمة موقوفاً ما قلناه فهذا هو اصل الحديث عن ام سلمة رضي الله عنها انتهى قلت لاشك في ان بعض الرواة روى حديث ام سلمة موقوفاً لكن اكثرهم روه باسنان صحيحة مرفوعةاً فمنها ما رواه الطحاوي في شرح الآثار من طريق شعبة عن مالك بن انس عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تراهي منك هلال ذي الحجة الحديث ومنها ما رواه الطحاوي ايضاً من طريق الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن ابى هلال عن عمرو بن مسلم انه قال اخبرني سعيد بن المسيب ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت مثله ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف سمع سعيد بن المسيب يحدث عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دخلت العشر الحديث قيل لسفيان قال بعضهم لا يرفعه فقال يكفي ارفعه ومنها ما رواه مسلم من طريق محمد بن عمرو الليثي عن عمرو بن مسلم عن عمار بن اكيمة الليثي قال سمعت سعيد بن المسيب يقول سمعت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له ذبح الحديث وقد اخرج مسلم ايضاً في صحيحه من الطريقين الذين ذكرناهما عن شرح الآثار وهذه الطرق المرفوعة كلها صحيحة فكيف يصح القول بان حديث ام سلمة الموقوف هو اصل الحديث بل الظاهر ان اصل الحديث هو المرفوع وقد اختلفت ام سلمة على وفق حديثها المرفوع فروى بعضهم عنها موقوفاً عليها من قولها والحاصل ان حديث ام سلمة وحديث عاتشة كليهما مرفوعان صحيحان وحديث ام سلمة ترجح لانه قول اديق كما قال الشافعي رحمه الله من ان حديثه لا يحمى على كراهة التنزيه والله تعالى اعلم **(ابواب النذر والايان)** النذر وجع نذر واصله الانذار بمعنى التحذير وعرفه الرغب بانه يجلب ما ليس بواجب لحدوث امر والايمان بفتح الهمزة جمع يمين واصل اليمين في اللغة اليد واطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحلفوا اخذ كل يمين صلبه وقيل لان اليد اليمين من شأنها لحفظ الشيء فسمي الحلف بذلك الحفظ المحلوف عليه وسمى المحلوف عليه يميناً لتلبس بها وجميع اليمين ايضاً على يمين كغيف وارغف وعرفت شرعاً بانها تأكيد الشيء بذكر اسم اوصفه وبه وهذا اخصر التعاريف واقربها **(باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نذر في معصية)** قوله (لا نذر في معصية) قال الطيبي اي لا نذر في نذر معصية انما قد روى الرواء لان لا نذر في الجنس تقتضي نفى الماهية فاذا اقيمت ينتفى ما يتعلق بها وهو غير صحيح لقوله بعد وكفارتها كفارة اليمين فاذا يتعين نقد يرواها

في بعض النسخ
هذا الحديث
والصغار
هو في
عبد الله بن
سعيد بن
عبد الحميد
وفرد واحد من
أجلته على الحديث

حل ثنا قتيبة ثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصيته وكفارتها كفارة يمين وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين وهذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وسمعت محمد يقول روى عن غير واحد منهم موسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال محمد والحديث هو هذا حل ثنا أبو اسمعيل محمد بن اسمعيل بن يوسف الترمذي ثنا أيوب بن سليمان بن بلال ثنا أبو بكر بن أبي أليس عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة وعبد الله بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية الله وكفارتها كفارة يمين هذا حديث غريب وهو أصح من حديث أبي صفوان عن يونس وقال قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نذر في معصية الله وكفارتها كفارة يمين وهو قول أحمد وإسحاق واحتجاً بحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا نذر في معصية ولا كفارة في ذلك وهو قول مالك والشافعي حل ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن الحجة بن عبد الملك بن أبي عيسى عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يفعل شيئاً من نذر الله عز وجل فلا يصح حل ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك بن أبي عيسى عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه هذا حديث حسن صحيح وقدره يحيى بن أبي كثير عن القاسم بن محمد وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وبه يقول مالك والشافعي قالوا لا يصح والله وليس فيه كفارة يمين إذا كان لا نذر في معصية باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم حل ثنا أحمد بن منيع ثنا الحسن بن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على العبد نذر فيما لا يملك في الباب عن عبد الله بن عمر وعمران بن حصين هذا حديث حسن صحيح باب في كفارة النذر إذا لم يستعمل حل ثنا أحمد بن منيع ثنا أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن عمار بن حصين عن ذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكفر ما يكفر اليمين انتهى (وكفارة كفارة يمين) استدلل به من قال بوجوب الكفارة في نذر المعصية قوله (وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعمران بن حصين) أم الحديث ابن عمر فليظن من أخرجه وأما حديث جابر فأخرجه أحمد بلفظ لا وفاء لنذر في معصية الله وأما حديث عمران بن حصين فأخرجه النسائي مرفوعاً بلفظ لا نذر نذر من كان نذر في طاعة فذلك الله فيه الوفاء ومن كان نذر في معصية فذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكفر ما يكفر اليمين وهذا الحديث ضعيف صرح به الحافظ في التلخيص قوله (وهذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة) قال الحافظ في التلخيص رواه أحمد وأصحاب السنن وهو منقطع لم يسمع الزهري من أبي سلمة (هذا حديث غريب) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه قال النسائي سليمان بن أرقم متروك وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير يعني فرووه عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الخطمي عن أبيه عن عمران انتهى قلت ولهذا الحديث طرق أخرى ذكرها الحافظ في التلخيص مع الكلام عليها وقال النووي في الرضة حديث لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين ضعيف باتفاق الحديثين قال الحافظ محمد بن الطحاوي وأبو علي ابن السكن فإين الاتفاق انتهى قوله (وهو قول أحمد وإسحاق) قد اختلف فيمن وقع منه النذر في المعصية هل يجب فيه كفارة فقال الجمهور لا ورواه أحمد والثوري وإسحاق وبعض المشافعية والخفية نعم والتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم إنما هو في وجوب الكفارة واحتج من أوجبها بأحاديث الباب (وهو قول مالك والشافعي) وهو قول الجمهور وأجاب عن أحاديث بأنها ضعيفة قلت والظاهر أنها متعددة وقد رد طرقها تصحح للاحتجاج والله تعالى أعلم قوله (من نذر أن يفعل شيئاً من نذر الله عز وجل) الطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب يتصور النذر في فعل الواجب بأن يوقت لمن يذنب أن يصلي الصلوة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر طاقته وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبذل نية فينقلب بالنذر واجباً وتيقيد بما قيد به الناذر والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر إذا كان في طاعة وفي النذر عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية (ومن نذر أن يعصى الله فلا يصح) قال في شرح السنة فيه دليل على أن من نذر معصية لا يجوز الوفاء به ولا يلزمه الكفارة إذ لو كانت فيه الكفارة لبيته صلى الله عليه وسلم قال القاري لا دلالة في الحديث على نفي الكفارة ولا على إثباتها قلت الأمر كما قال القاري قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه قوله (لم يقلوا لا يعصى الله) هذا جمع عليه ليس فيه اختلاف (وليس فيه كفارة الحرم) فيه اختلاف كما عرفت انقضاء (باب لا نذر فيما لا يملك ابن آدم) قوله (ليس على العبد نذر فيما لا يملك) أي لا يصح النذر ولا يعتقد في شيء لا يملكه حين النذر حتى لو ملكه بعد لم يلزمه الوفاء به ولا كفارة عليه قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمر وعمران بن حصين) أم الحديث عبد الله بن عمر فأخرجه أبو داود وأما حديث عمران فأخرجه مسلم قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود (باب في كفارة النذر إذا لم يستعمل) قوله (قال أبي محمد مولى المغيرة بن شعبه) محمد هذا هو ابن يزيد بن أبي زياد الثقفي قال الذهبي في الميزان مجهول قال وصححه الترمذي

ابن عباس قال قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفارة الذنوب
إذا لم يكن كفارة بين هذا الحديث حسن صحيح غريب ياب فيمن حلف على يمين فرائي غير تأخير أمنها حل ثنا محمد بن عبد الله على ثنا
المعتمر بن سليمان عن بولس ثنا الحسن بن عبد الرحمن بن سمرق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن لا تسأل الكفارة فانك إن اتت
عن مسألة وكلت اليها وإنك إن اتت من غير مسألة أعنت عليها وإذا حلفت على يمين فرائي غير تأخير أمنها فأنت الذي هو خير
ولتكن عن يمينك وفي الباب عن عدي بن حاتم وأبي الدرداء والنس وعائشة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وأم سلمة وأبي موسى حديث
عبد الرحمن بن سمرق حديث حسن صحيح ياب في الكفارة قبل الحنث حل ثنا قتيبة عن مالك بن النضر عن سفيان بن أبي سلمة عن أبيه عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين فرائي غير تأخير أمنها فليتكفر عن يمينه وليفعل وفي الباب عن أم سلمة حديث
أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند الأهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن الكفارة قبل الحنث تجزئ وهو
قول مالك والثاقبي وأحمد وإسحاق

وقال ثقي كعب بن علقمة بن كعب المصري التنوخي أبو عبد الحميد صدوق من الخامسة (عن أبي الخليل) اسمه مرثد بن عبد الله الكوفي المصري ثقة فقيه من الثالثة
قوله كفارة الذنوب إذا لم يكن أي لم يعينه الناذريان قال إن نذرت نذرا أو على نذر ولم يعين أنه صوم أو غيره (كفارة يمين) فيه دليل على
أن كفارة اليمين إنما تجب فيما كان من النذر وغير مسمى قال النووي يختلف العلماء في المراد بهذا الحديث يعني حديث عقبة بن عامر الذي
أخرجه مسلم بلفظ كفارة النذر كفارة اليمين فحملة جمهور أصحابنا على نذر الحاج فهو بخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة وحمله مالك وكثير
أو الأكثر على النذر المطلق لقوله على نذر وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو بخير في جميع أنواع النذورات بين الوفاء
بما التزم وبين كفارة اليمين انتهى قال الشوكاني والظاهر اختصاص الحديث يعني حديث مسلم المذكور بالنذر الذي لم يسم له لأن المطلق على
التقيد واجب وأما النذر والمسماة إن كانت طلعة فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها سواء كانت
متعلقة بالبدن أو المال وإن كانت معصية لم يجز الوفاء بها ولا ينقذ ولا يلزم فيها الكفارة وإن كانت مباحة مقدورة فالظاهر لا تعاقب
ولزوم الكفارة لوقوع الأمر بها في الأحاديث في قصة الناذرة بالمشي إلى بيت الله وإن كانت غير مقدورة ففيها الكفارة لعموم ومن نذر هذا
لم يطقه هذا خلاصة ما يستفاد من الأحاديث الصحيحة انتهى قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه مسلم بدون زيادة إذ لم يسم وأخرج
أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن ابن عباس عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كفارة يمين ومن نذر نذرا لم يطقه كفارة
كفارة يمين أخرجه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ في بلوغ المرام أسأله صحيح لأن الحافظ رخصه وقفه (باب فيمن حلف على يمين فرائي
غير تأخير أمنها) قوله لا تسأل بصيغة التثنية (الأمارة) بكسر الهمزة أي الحكومة (فإنك إن اتت) أي حصلت لك الأمارة عن مسألة أي عن سؤالك
ياها (وكلت اليها) بضم الواو وكسر الكاف مخففة أي خليت اليها وتركتموها من غير أعانة فيها (أعنت عليها) بصيغة المجول من الأعانة أي أعانتك
الله على تلك الأمارة فأت الذي هو خير ولتكن عن يمينك وفي رواية فلتكن عن يمينك وأت الذي هو خير قوله (وفي الباب عن عدي بن حاتم وأبي الدرداء
والنس وعائشة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وأم سلمة وأبي موسى) أما حديث عدي بن حاتم فأخرجه مسلم وأما حديث أبي الدرداء والنس فليتنظر من
أخرجه وأما حديث عائشة فأخرجه الحاكم وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود وأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم وأما حديث أم سلمة
فأخرجه الطبراني وأما حديث أبي موسى فأخرجه الشيخان قوله (حديث عبد الرحمن بن سمرق حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (باب في
الكفارة قبل الحنث) قوله (فليتكفر عن يمينه وليفعل) استدلال به من جواز الكفارة قبل الحنث وفيه إن الواو والطلق للجمع نعم وقع في حديث أم سلمة
الذي أشار إليه الترمذي لفظه ثم ليكفر عن يمينه ثم ليفعل الذي هو خير أخرجه الطبراني وكذلك وقع لفظ ثم في حديث عبد الرحمن بن سمرق
عند أبو داود ولفظه فتكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير قال الحافظ في بلوغ المرام أسأله هذه الرواية صحيح قال الشوكاني وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه
وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها انتهى فهذه الروايات تدل على جواز تقديم الكفارة على الحنث قوله (وفي الباب عن أم سلمة) أخرجه الطبراني كما تقدم
أنفا قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم قوله (وهو قول مالك والثاقبي وأحمد وإسحاق) قال ابن المنذر رأى ربيعة
فلا وزاعى ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزئ قبل الحنث إلا أن الثاقبي استثنى الصيام فقال لا يجوز إلا بعد الحنث
وقال أهل الرأي لا يجوز الكفارة قبل الحنث عن مالك روايتان ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم وأخيه الأولون
بالروايات التي وقع فيها تقديم الكفارة على الحنث وبالروايات التي وقع فيها لفظ ثم وقد ذكرناها فيما تقدم وأخيه الطحاوي لم يذهب إليه أهل

وقال بعض أهل العلم لا يكفر إلا بعد الحنث قال سفيان الثوري أن كفر بعد الحنث أحب إلى من كفر قبل الحنث أجزاءه **باب في الاستثناء في اليمين**
 حدثنا حماد بن عيسى بن غيلان ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال حدثني أبي وحماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه وفي الباب عن أبي هريرة حديث ابن عمر حديث حسن وقدر رواه عبد الله بن عمر وغيره عن نافع عن
 ابن عمر موقوفا وهكذا روى سالم بن عبد الله عن ابن عمر موقوفا ولا تعلم أحد أرفقه غير أيوب التميمي وقال اسمعيل بن إبراهيم كان أيوب أحيانا يرفعه وأحيانا
 لا يرفعه والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن الاستثناء إذا كان موصولا باليمين فلا حنث عليه وهو قول سفيان
 الثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وعبد الله بن المبارك والثاقبي وأحمد وإسحاق **حدثنا يحيى بن موسى** ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن
 طائس عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف فقال إن شاء الله لم يحنثك سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث
 فقال هذا حديث خطأ أخطأه عبد الرزاق اختصره من حديث معمر بن طائس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 أن سليمان بن داود عليه السلام قال لأخوفني الليلة على سبعين امرأة

الراي بقوله تعالى لك كفارة إما تكفروا فإني أعذركم من ذلك وإن كنتم أولي العقول فما كان عليكم حنث **وردة** مخالفة فقالوا بل التقدير فأردتم الحنث قال الحافظ وأولى من ذلك
 أن يقال التقدير أعظم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر انتهى **والحنث** أيضا بان ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين **وردة** من جاءها
 بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تقطع عن لم يحنث اتفاقا **والحنث** أيضا بان الكفارة بعا الحنث فرض وإخراجا قبله تطوع فلا يقوم التطوع مقام الفرض
والفصل عن من أجاز بأنه يشترط إرادة الحنث والأصل لا يخفى كما في تقديم الزكوة وذكر عياض وجماعتان عدة من قال يجوز تقديم الكفارة أربعة
 عشر مائتا وبتبعهم فقهاء الأمصار إلا بإخيفة وقد عرفت ما سلفنا المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم ولولا الإجماع على جواز تأخير
 الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل أن تقديم الكفارة واجب قال المازري للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقا والثالث بعد الحلف
 وقبل الحنث ففيها الخلاف وأحد ثبوت الباب يدل على وجوب الكفارة مع اتیان الذي هو خير وفي حديث عمر بن شبيب ما يدل على أن ترك اليمين واثنان الذي
 هو خير هو الكفارة وقال أبو داود أنه ورد من ذلك إلا ما لا يعاب قال الحافظ كانه يشير الحديث يحيى بن عبد الله عن أبي هريرة يرفعه من حلف على
 يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير فهو... كفارته ويجزيه ضعيف جدا وقد وقع حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يبرهن ذلك فإنه أخذ
 عنه بلفظ من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ولكن أخرجه من وجه آخر
 بلفظ فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ومدايرة في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدي والذي زاد ذلك
 حافظ فهو المعتمد انتهى **باب في الاستثناء في اليمين** **قوله** من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه فيه دليل على أن التقييد بمشبهة الله
 مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقادها وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وأدعى عليه ابن العربي الإجماع قال أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد
 اليمين بشرط كونه متصلا قال ولجواز منفصلا كما روى بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين ولم يخرج إلى كفارة قال واختلفوا في الاتصال فقال مالك
 والأوزاعي والثاقبي والجمهور هو أن يكون قوله إن شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضر سكوت النفس وعن طائس والحسن وجماعة
 من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال قتادة ما لم يقم أو يتكلم وقال عطاء قد رحلته ناقة وقال سعيد بن جبيرة بعد أربعة أشهر
 وعن ابن عباس له الاستثناء أبدا ولا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو العتاق أن التقييد بالمشيئة يمنع الانعقاد والخلاف ذهب الجمهور وبعضهم فصل
 واستثنى أحمد العتاق قال الحديث إذا قال أنت طالق إن شاء الله لم تطلق وإن قال لعبد أنت حر إن شاء الله فانه حر وقد نفرد به حميد بن مالك وهو مجمل
 كما قال البيهقي كذا في النيل **قوله** وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه الترمذي في هذا الباب حديث ابن عمر حديث حسن قال في التثنية رواه الخمسة إلا أبا
 داود انتهى قال في النيل حديث ابن عمر حاله رجال الصحيح وله طرق كما ذكره صاحب الأطراف وهو أيضا في سنن أبي داود في الإيمان والنذور كما قال
 المصنف يعني صاحب التثنية **قوله** وهو قول سفيان الثوري والأوزاعي الخ وهو القول المأخوذ عليه **قوله** لأخوفني الليلة على سبعين امرأة... قد وقع في
 أي والله لأخوفن وفي رواية أخرى أنه لم يحنث كما في رواية لأن الحنث لا يكون إلا عن قسم والقسم لا بد له من مقسم به (على سبعين امرأة)... قد وقع في
 روايات هذا الحديث اختلاف كثير في العدد ذكرها الحافظ في الفتح وقال بعد ذكرها ما لفظه فحصل الروايات ستون وسبعون وتسعون وتسعون
 ومائة والجمع بينهما أن الستين كن حواثر وما زاد عليهن كن سرارى أو بالعكس وأما السبعون فللمبالغة وأما تسعون والمائة فكن دون المائة وفوق التسعين
 فمن قال تسعون التي لكسره ومن قال مائة تجبره وأما قول بعض الشراح ليس في ذكر القليل نفى الكثير وهو من مفهوم العدد وليس بحجة عند الجمهور فليس كان
 في هذا المقام وذلك أن مفهوم العدد معتبر عند كثيرين وقد حكى وهب بن منبه في المبتدأ أنه كان سليمان ألف امرأة ثلاث مائة مهيرة وسبع مائة سريرة

تلك امرأة غلاما فطاف عليهن فلم تدر امرأة منهن إلا امرأة نصف غلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا انشاء الله لكان كما قال هكذا روى عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاووس عن أبيه هذا الحديث بطوله وقال سبعين امرأة وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال سليمان بن داود لا تكفون الليلة على مائة امرأة بأب في كراهية الخلف بغير الله **حل** ثنا قتيبة ثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول وهو يقول وابي وابي فقال ألا أن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبأناكم فقال عمر فوالله ما حلفت به بعد ذلك ذكرا ولا أنثى أو في الباب عن ثابت بن الضحاك وابن عباس وأبي هريرة وقتيبة وعبد الرحمن بن سمرة وهذا حديث حسن صحيح قال أبو عبيد معنى قوله ولا أنثى يقول له ذكره عن غيري **حل** ثنا هناد ثنا عبد الله بن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال وهو في ركب وهو يحلف بابيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبأناكم ليحلف خالف بالله ونحوه ما أخرج الحاكم في المستدرک من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب قال أنه كان لسليمان الف بديت من قواير فيها ثلاث مائة صريحة وسبع مائة سرية انتهى (تلك امرأة غلاما) وفي رواية البخاري تحمل كل امرأة فارسا يجاهد في سبيل الله (نطاف عليهن) أي جامعهن (رأه امرأة نصف غلام) وفي رواية البخاري لا واحد ساقا أحد شقيه (ولو قال أن شاء الله لكان كما قال) وفي رواية البخاري لولا أن شاء الله لم يحدث وفي هذه الرواية لأخوف هذه الليلة بتسعين امرأة كل تدر غلاما يقتل في سبيل الله فقال له صاحبه قال سفيان يعني الملك قل إن شاء الله فنسى الحديث قال في الفتح قوله لو قال أن شاء الله لم يحدث قيل هو خاص بسليمان عليه السلام وإنه لو قال في هذه الواقعة أن شاء الله حصل مقصوده وليس المراد أن كل من قالها وقع ما أراد وبني يد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عندما وعد الخضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يباله عند ذلك فلم يصبر كما أشار إلى ذلك في الحديث الصحيح لودنا الوصير حتى يقص أمه عينا من أمرها وقد قالها الذي يجر في قوله عليه السلام متحدي أن شاء الله من الصابرين فصبر حتى فداه الله بالذبح **قوله** (لاخوف الليلة على مائة امرأة) رواه أحمد وأبو عوانة في الفتح.

(بأب في كراهية الخلف بغير الله) **قوله** (وهو يقول: أبي وابي) والوالد للقسيم يعني يقسم بابيه ويقول وابي وابي (فقال ألا) بالتحفيف للتنبيه أن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبأناكم قال العلماء السرفي انتهى عن الخلف بغير الله أن الخلف بشئ يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده وظاهر الحديث تخصيص الخلف بالله خاصة تكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية واختلافها في انعقادها ببعض الصفات وكان المراد بقوله بالله الذات لا خصوص لفظ الله وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت النع فيها هل النع للتحريم قولان عند المالكية كذا قال ابن دقيق العيد والمشهور عندهم الكراهة والخلاف أيضا عند الحنابلة لكن المشهور عندهم التحريم وبه جزم الظاهرية وجهه أصحابه على أنه للتنزيه كذا في الفتح (ذكر الأثر) بالمد وكسر المثلثة أي حاكيا عن الغير أي ما حلفت بها ولا حلفت ذلك عن غيري ويدل عليه ما وقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم ما حلفت به أمنا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنها ولا تكلمت بها وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت والحاكم عن غيره لا يسمي حالفا واجيب باختلاف أن يكون العامل فيه محذوف أو لا ذكرتها أثر عن غيري أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت ويقويه رواية عقيل **قوله** (روى الباب عن ثابت بن الضحاك وابن عباس وأبي هريرة وقتيبة وعبد الرحمن بن سمرة) أما حديث ثابت بن الضحاك فأخرجه الشيخان أحاديث ابن عباس فليظن من أخرجه وأما حديث أبي هريرة فأخرجه النسائي مر فوعا لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وانتم صادقون وأما حديث قتيبة وهي قتيبة بالمثناة والتصغير بنت صيفي الأنصارية أو الجهنمية من المهاجرات فأخرجه أحمد والنسائي عنها أن يهوديا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنكم تتدرون وأنكم تفكرون تقولون ما شاء الله وشئت و تقولون والكعبة فأمهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة ويقول أحدهم ما شاء الله ثم شئت **قوله** (وهو هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان **قوله** (قال أبو عبيد) هو إمام مشهور له تصانيف نافعة منها غريب الحديث قال الحافظ اسمه القاسم بن سلام البغدادي الإمام المشهور ثقة فاضل مصنف من العاشرة ولم أره في الكتب حديثا مستندا بل من أقواله في شرح الغريب يقول لأثره عن غيري، أي لا انفله عن غيري قال في الصراح الأثر نقل كردن عن ومنه حديث ما ثور أي ينقله خلف عن سلف **قوله** (أردك عمر وهو في ركب) وفي رواية البخاري وهو يسير في ركب في مسند يعقوب بن شيبة من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن أركب أسير في غزاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو يحلف بابيه) زاد في رواية وكانت قريش تحلف بأبائهم ليحلف خالف بالله أو ليسكت) في هذا الحديث من الفوائد الرجوع عن الخلف بغير الله وأما الشخص في حديث عمر بالآباء ليروده على سببه المذكور انخص كونه كان غالبا عليه لقوله في الرواية الأخرى وكانت قريش تحلف بأبائهم ويدل على التعميم قوله من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان أحدهما أن فيه حذف والتقدير ورب الشمس ونحوه الثاني أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شئ من مخلوقاته أقسم به وليس بغيره ذلك وأما ما وقع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم لا أعربني أفتر وأبيه أن صدق فأجيب عنه بأن ذلك كان قبل النهي أو بانها كلمة تجازية على اللسان لا يقصد بها الخلف كما جرى على لسانهم عقرى حلقى وما أشبه ذلك أو فيه اختصار اسم الرب كأنه قال ورب

أبا

أوليسكت هذا حديث حسن صحيح باب حل ثمناً قتيبة ثنا أبو خالد الأحمر عن الحسن بن مجاهد عن سعد بن عبد الله عن سعيد بن جابر عن رجل يقول
 لا والله فقال ابن عمر ما يحلف بغير الله فإن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك هذا حديث حسن و
 تفسيره هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله فقد كفر أو أشرك على التعليل والحجة في ذلك حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر يقول وأبي
 وأبي فقال ألا أن الله بينهما أن تحلفوا بأبائكم وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال في حلفه واللوات والعزى فيقول
 لا اله الا الله وهذا مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الرياء شرك وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية من كان يرجو لقاء ربه فليعمل
 عملاً صالحاً الآية قال لا يرأى باب فمن يحلف بالمشي ولا يستطيع حل ثمناً عبد القدوس بن محمد العطار البصري ثنا عمرو بن عاصم عن عمران
 القطان عن حميد عن النضر قال نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله فسنلني الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال أن الله لغنى عن مشيتها أمرها فلا تركه
 وفي الباب عن أبي هريرة وعقبة بن عامر وابن عباس حديث النضر حديث حسن صحيح غريب حل ثمناً أبو موسى محمد بن المثنى ثنا خالد بن الحارث
 ثنا حميد عن ثابت عن أنس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيخ كبير بهادى بين ابنه فقال ما بال هذا قالوا نذر يارسول الله أن يمشی فقال
 أن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه قال فامره أن يركب حل ثمناً محمد بن المثنى ثنا ابن أبي عدي عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد كره
 إليه وقيل هو خاص ويحتاج إلى دليل وحكى السهيلي عن بعض مشائخه أنه قال هو تصحيف وإنما كان والله قصرت اللامان واستكن القمطى هذا وقال
 أنه يخرج الثقة بالروايات الصحيحة وأقوى الأحجية الأدلان قاله الحافظ في الفتح وقد بسط الكلام فيه وأحاديث الباب تدل على أن الحلف بغير
 الله لا ينعقد لأن النذر يدل على فساد النذر عنه وإلى ذهب الجمهور وقال بعض الخبالة أن الحلف ببنيان الله عليه وسلم يتعقد وتجب الكفارة
 قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان: (باب) قوله من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك كذا وقع في بعض النسخ بلفظ أو وكذا ذكره
 الحافظ في الفتح نقلاً عن جامع الترمذ بلفظ أو وقع في بعضها وأشرك بالواو وكذا ذكره الحافظ في التلخيص نقلاً عن الترمذ بالواو وقال الحافظ في الفتح
 والتعبير بقوله فقد كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك قوله (هذا حديث حسن) قال الحافظ في الفتح و
 صححه الحاكم وقال في التلخيص قال البيهقي لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر قال الحافظ قد رواه شعبة عن منصور عنه قال كنت عند ابن عمر ورواه
 عن سعد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن عمر انتهى من قال في حلفه باللوات والعزى ههنا معروفاً في الجاهلية (فليقل لا اله الا الله) قال الحافظ وإنما امر
 الحالف بذلك بقول لا اله الا الله لكونه تعاطى صورة تعظيم الصنم حيث حلف به قال جمهور العلماء من حلف باللوات والعزى وغيرهما من الأصنام أو
 قال أن فعلت كذا أفانا يهودى أو نصرانى أو برى من الإسلام أو من النبي صلى الله عليه وسلم لم يتعقد يمينه وعليه أن يستغفر الله ولا كفارة عليه وليستجب
 أن يقول لا اله الا الله وعن الحقيقة تجب الكفارة إلا في مثل قوله أنا مبتدع أو برى من النبي صلى الله عليه وسلم واختار بإيجاب الكفارة على المظاهر مع الظهار
 منك من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف بهذه الأشياء منكر وتعقب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلا اله الا الله ولم يذكر فيه كفارة و
 الأصل عدمها حتى يقام الدليل وأما القياس على المظهر فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظهار واستثنوا الأشياء لم يوجبوا فيها كفارة أصلاً مع أنه
 منك من القول انتهى وحديث أبي هريرة هذا أخرجه الشيخان (الرياء شرك) روى ابن ماجه من حديث معاذ بن جبل أن يسيراً إلى ياء شرك الحديث
 وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً الآية تماماً ولا يشرك بعبادة ربه أحد (قال لا يرأى) يعنى المراد من الشرك
 في هذه الآية الرياء واطلق الشرك على الرياء تغليظاً ومبالغة في التحريم: (باب) من يحلف بالمشي ولا يستطيع قوله (عن عمران القطان) هو عمران
 ابن دأور بن قحط الوائى بعده هارء أبو العولم البصرى صدوق بهم وروى برأى الخواص قوله (مرها فلا ترك) فيه دليل على أن من نذر أن يمشی إلى بيت الله
 وفيه تعذيبه نفسه فعليه أن يترك المشي ويركب وأما قوله وفيه تعذيبه نفسه فيدل عليه حديث أنس الأتى قوله روى الباب عن أبي هريرة وعقبة
 ابن عامر وابن عباس) أما حديث أبي هريرة فليظن من أخرجه وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه الشيخان وغيرها وأخرجه الترمذى أيضاً فيما يأتى وأما
 حديث ابن عباس فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله إن أخى نذرت أن تخرج ماشية فقال أن الله لا
 يصنع بشقاء أحدك شيئاً فخرج ركبته ولتكفر عن يمينها والحديث هذا أسكت عنه أبو داود والمندزى ورجاله رجال الصحيح قوله روى حديث النضر حديث
 حسن صحيح غريب) وأخرج الشيخان معناه قوله (بهادى) بصيغة المجهول (بين ابنه) أى يمشی بين ابنه معتقداً عليه ما من ضعفه (فقال ما بال هذا) أى ما
 حال هذا الشيخ (قالوا نذر يارسول الله أن يمشی) وللنساء في رواية نذر أن يمشی إلى بيت الله ثم تعذيبه بنفسه هذا فاعل المصدر ونفسه
 مفعوله (فامره أن يركب) أى لعن عن المشي قوله (هذا حديث صحيح) أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقالوا إن نذرت
 المرأة أن تمشي فلا ترك ولا تهد شاة) قد وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس في قصة أخت عقبة بن عامر عند أحمل فلا ترك ولا تهد بدنة وفي لفظ عند

هذا حديث صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وقالوا اذا نذرت المرأة ان تمشي فلتركب لتهدي شاة باب في كراهية النذر وحل ثمنها
قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنذروا فان النذر لا يفيق من
القدر شيئا وانما يستخرج به من الخيل وفي الباب عن ابن عمر حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من صحاب
النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا النذر وقال عبد الله بن المبارك معنى الكراهة في النذر في الطاعة والعصية فان نذر الرجل بالطاعة
فوفي به فله فيه اجر ويكره له النذر باب في وفاء النذر حل ثنا اسحاق بن منصور ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن
نافع عن ابن عمر قال يا رسول الله اني كنت نذرت ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية قال او فبنذرك وفي الباب عن عبد الله

ابي داود فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان تركب وتهدي هديا وقد بطل الكلام ههنا الشوكان في النيل من شاء الوقوف عليه فليرجع الى النيل (باب في
كراهية النذر) قوله (لا تنذروا) بعضهم الملال وكسرها فان النذر لا يفيق اي لا يدفع او لا ينفع (من القدر) بفحوتين اي من القضاء السماوي (شيئا)
فان القدر لا يتغير وانما يستخرج به اي بسبب النذر من الخيل لان غير الخيل يعطى باختياره بلا واسطة النذر قال القاضي عادة الناس تعليق
النذر وعلى حصول المنافع ودفع المضار فمنه فان ذلك فعل الجلاء اذا السعى اذا اراد ان يتقرب الى الله تعالى يستعمل فيه واتى به في الحال والخيل
لا تقاوم نفسه باخراج شئ من يده الا في مقابلة عوض يستوفي او لا فيلزمه في مقابلة ما يحصل له ويعلقه على جلب نفع او دفع ضرر وذلك لا يفيق
عن القدر شيئا اي نذر لا يسوق اليه بخيل لم يقدر له ولا يرد شره في نفسه عليه ولكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من الخيل ما لو لم يكن يريد ان يخرج
وقال الخطابي معنى نهيه عن النذر انما هو التاكيد لانه لا يرد شره في نفسه عليه ولا يرد شره في نفسه عليه ولو كان معناه النذر عن حق فيعمل كان في ذلك ابطال حكمه و
اسقاط لزوم الوفاء به اذ صار معصية وانما وجه الحديث انه اعلمهم ان ذلك امر لا يجلب لهم في العاجل نفعا ولا يصرف عنهم ضررا ولا يرد شيئا فتناه
الله تعالى يقول فلا تنذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم يقدر الله لكم او تصرفون عن انفسكم شيئا اجرى القضاء به عليكم واذا فعلتم ذلك فلا ترجوا
عنه لو فاء فان الذي نذر تموه لانه لم يرد شره في نفسه عليه انه على النذر تحريمه فان النذر لا يفيق من القدر ونبه به على ان النذر المنهي عنه هو النذر
المقيد الذي يعتقد انه يفيق من القدر بنفسه كما نرى في عهدنا جماعة يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الاحوال حصول المطالب بالانذار
واما اذا نذر ما اعتقد ان الله تعالى هو الذي يسهل الامور وهو الضار والنافع والنذر وكذا الذرائع والوسائل فيكون الوفاء بالنذر رهاطة ولا يكون
منهيا عنه فكيف وقد مدح الله تعالى جل شانه الخيرة من عبادة بقوله يوفون بالنذر وان نذرت لك ما في بطن محررا واما معنى وانما يستخرج به من
الخيل فان الله تعالى يحب البذل والاففاق فمن سمحت ارجحته فذلك والا فشرع النذر ولا يستخرج به من مال الخيل انتهى قوله (وفي الباب عن

ابن عمر) اخبره الجماعة الا الترمذي ولفظه نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الخيل قوله حديث
ابي هريرة حديث حسن صحيح اخبره الجماعة الا ابا داود قوله (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من صحاب النبي صلى الله عليه وسلم كرهوا النذر) قال
الخطابي هذا باب من العلم غريب وهو ان ينهى عن فعل شئ حتى اذا فعل كان واجبا وقد ذهب اكثر الشافعية ونقل عن فض الشافعيان النذر مكروه و
كذا عن المالكية وجزم للحنابلة بالكراهة وقال النووي انه مستحب صرح بذلك في شرح المذهب وروى ذلك عن القاضي حسين والمتولي والغزالي و
جزم القرطبي في المفهم بماله وروى في الاحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال هذا النهي محله ان يقول مثلا ان شفى الله مريضى فعلى صدقة ووجه
الكراهة انه لما وقف فعل القرابة المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر انه لم يتحصن له نية التقرب الى الله تعالى بمصدر منه بل سلك فيها
مسلك المعاوضة ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بماله على شفاؤه وهذه حالة الخيل فانه لا يخرج من ماله شيئا الا بعوض عاجل
يزيد على ما اخبر غالبا وهذا المعنى هو المشار اليه بقوله وانما يستخرج به من الخيل قال وقد ينضم الى هذا الاعتقاد جاهل يظن ان النذر يوجب
حصول ذلك الغرض وان الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لاجل ذلك النذر واليهما الاشارة في الحديث بقوله فانه لا يرد شيئا والحالة الاولى
تقارب الكفر والثانية خطأ صريح قال الحافظ بل تقرب من الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي يظهر
لي انه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون اقدامه على ذلك محموا والكراهة في حق من لم يعتقد ذلك قال الحافظ وهو

تفصيل حسن ويؤيد قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فانها في نذر المجازاة انتهى (باب في وفاء النذر) قوله (او فبنذرك)
زاد البخاري في رواية فاعتكف ليلة قوله (وفي الباب عن عبد الله بن عمر وابن عباس) امك حديث عبد الله بن عمر فخرج اجماعا واما حديث
ابن عباس فخرج به ابن ماجه قوله (روى حديث عمر حديث حسن صحيح) ولعمري الشيخان قوله (وقد ذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث) قال الشوكاني
في حديث عمر بن الخطاب على انه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى اسلمه وقد ذهب الى هذا بعض اصحاب الشافعي وعند الجمهور لا يعتد نذر الكافر وحديث

ابن عمرو وابن عباس وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حديث حسن صحيح وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث قالوا إذا أسلم الرجل وجعلته ذميمة فليقتل به وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا اعتكاف إلا بصوم وقال آخرون من أهل العلم ليس على المعتكف صوم إلا أن يؤجر على نفسه صوماً واحتجوا بحديث عمر أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء وهو قول أحمد وأصحابه يا أيها كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم حل ثلثاً على بن حجر ثمانية عشر عاماً وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن جعفر عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال كثيراً ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحلف بهذه اليمين لا ومقلب القلوب هذا حديث حسن صحيح باب في ثواب من اعتق رقبة حل ثلثاً فثبته ثلثاً الحديث عن ابن الهادي عن عمر بن علي بن الحسين عن سعيد بن مرزبان عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله منه بكل عضو منه عضو من النار حتى يفتق فرجه بفرجه وفي عرجة عليهم وقد أجابوا عن بيان النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف بان عمر قد تبرع بفعل ذلك أنت له به لأن الاعتكاف طاعة ولا يفي ما في هذا الجواب من المخالفة للصواب وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم أمره بالوفاء استحباً بالوجوب ويدان هذا الجواب لا يصح لأن ادعى عدم الاعتقاد انتهى واستدل بقوله فاعتكف ليلة على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس بوقت صوم وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يفي بنذره على الصفة التي أوجها وتعقب بأن في رواية لمسلم يوماً يدل ليلة وقد جمع ابن حبان وغيره بأن نذر اعتكاف يوم وليلة فمن أطلق ليلة أراد يوماً ومن أطلق يوماً أراد ليلة وقد ورد الأمر بالصوم في رواية أبي داود والشافعي بلفظان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اعتكف وحسم أخرجه أبو داود والنسائي عن طريق عبد الله بن بكير ولكنه ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرغ بذلك عن عمر بن دينار قال في الفقه وردية من روى يوماً مشادة وقد وقع في رواية سليمان ابن بلال عند البخاري فاعتكف ليلة فدل على أنه لم ينع على نذره شيئاً وأن الاعتكاف لأصوم فيه وأنه لا يشترط له حد معين وروى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لا اعتكاف إلا بصوم وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي واستدلوا على ذلك بحديث عائشة قالت السنة على المعتكف أن لا يصوم مريضاً والحديث وفيه ولا اعتكاف إلا بصوم أخرجه أبو داود وفي الحديث كلام وقال آخرون من أهل العلم ليس على المعتكف صوم إلخ وأجابوا عن حديث عائشة المذكور بما فيه من الكلام قال الشوكاني وهذا هو الحق كما قال ابن القيم إن المراحم الذي عليه جمهور السلف أن الصوم شرط في الاعتكاف وقد روى عن علي وابن مسعود أنه ليس على المعتكف صوم إلا أن يجبه على نفسه ويدل على ذلك ثلث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه رواه الدارقطني وقال دفعه أبو بكر السوسي وغيره لا يرفع ولا يجزأ الحاكم مرفوعاً وقال صحيح الإسناد (باب كيف كان يمين النبي صلى الله عليه وسلم) قوله (لا ومقلب القلوب) لا تفي الكلام السابق ومقلب القلوب هو القسم به والمراد بتقلب القلوب تقلب أحوالها لا تقلب ذواتها وفيه جواز تسمية الله بما ثبت من صفاته على وجه يليق به قال القاضي أبو بكر ابن العربي في الحديث جواز الحلف بأفعال الله تعالى إذا وصف بها ولم يرد كرامة تعالى ووفق الخفية بين القدرة والعلم فقالوا إن من حلف بقدرة الله تعالى انعدت يمينه وإن حلف بعلمه لم تنعقد لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى هل عندكم من علم فتخرجوه لنا والجواب أنه هنا جازان سلم أن المراد به المعلوم والكلام إنما هو في الحقيقة قال الراغب تقلب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأي إلى رأي قال ويعبر عن القلب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة قوله (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا مسلماً (باب في ثواب من اعتق رقبة) ذكر الترمذي في هذا الباب حديث أبي هريرة في ثواب العتق ثم عقد فيما بعد باباً آخر بلفظ باب ما جاء في فضل من اعتق وذكر فيه حديث أبي أمامة عن فضل العتق والظاهر أن في هذا تكراراً بلا فائدة ولو عقد واحد من هذين البابين وورد فيه هذين الحديثين كما فعل صاحب المتقى لكان أحسن قوله (عن عمر بن علي بن الحسين) ابن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني صدوق فاضل (عن سعيد بن مرزبان) هو ابن عبد الله على الصحيح ومرزبان أمه حمزاة وزعم الذهلي أنه ابن يسار ثقة فاضل من الثالثة قوله (من اعتق رقبة مؤمنة) هذا أمقيد لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور إلا من اعتق رقبة مؤمنة (اعتق الله) من باب المشاكلة والمراد المجاهة (الله مؤمنة) أي من المعتق بالكسر (بكل عضو منه) أي من المعتق بالفقه والمعتق أنحوه تعالى بكل عضو من المعتق بالفقه عضو من المعتق بالكسر من النار (حتى يفتق) أي الله سبحانه وتعالى (فرجه) بالنصب أي فرج المعتق بالكسر (بفرجه) أي بفرج المعتق بالفقه واستشكله ابن العربي فقال القدر لا يتعلق به ذنب يوجب النار إلا الزنا فان حمل على ما يتعاطى من الصفات كلفاخذة لم يشكك عقده من النار بالعتق والأفانز ناكبة لا تكفر إلا بالتوبة قال فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يبرح عند الموازة بحيث يكون من محال الحسنة المعتق ترجيحاً وإنزى سيئة الرذالة انتهى قال الحافظ وله اختصاص لذلك بالفرج بل ياتي في غيره من الأعضاء كما لم يد في الغضب مثلاً انتهى قوله (وفي الباب عن عائشة وعمر بن عتبة وابن عباس واثلة بن الأسقع و

الباب عن عائشة وعمر بن الخطاب وابن عباس وداود بن أبي أسحق وإمامة وكعب بن مرة وعقبة بن عامر حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب
من هذا الوجه وأبو الهادي أسماه يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي وهو مدني ثقة وقدره وعنه مالك بن انس وغير واحد من أهل العلم باب
في الرجل يلطم خادمه حل ثلثا أو ثلثي ثلثا الجارية عن شعبة عن حصين عن ابن أبي ليث عن سويد بن مقرن المزني قال لقد رأيتنا سبع أخوة
مالنا خادم إلا واحدة فلطمها أحدنا فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن نعقها وفي الباب عن ابن عمر وهذا حديث حسن صحيح وقدره وغير واحد
هذا الحديث عن حصين بن عبد الرحمن وذكر بعضهم في هذا الحديث فقال لطمها على وجهها **باب حل ثلثا أحد بن منيع** ثنا إسحاق بن يحيى
الأزرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بجملة غير الإسلام
كاذبا فهو كما قال هذا حديث حسن صحيح وقد اختلف أهل العلم في هذا إذا حلف الرجل بجملة سوى الإسلام قال هو يهودي أو نصراني أو من قبلهم
كذبا أو كذا فقال بعضهم قد أتى عظيم الكفارة وهو قول أهل المدينة وبه يقول مالك بن انس وأبو هذا القول ذهب أبو
عبيد وقال بعض أهل العلم من أحلف النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين غيرهم عليه في ذلك الكفارة وهو قول سفيان وأحمد وإسحاق **باب**
وأبو أمامة وكعب بن مرة وعقبة بن عامر وأما حديث عائشة فليست من إخرجه وأما حديث عمر بن الخطاب فبغير العين المهمة والموجلة والسبب المهمة
فأخرجه أبو داود وأما حديث ابن عباس فليست من إخرجه وأما حديث داود فأخرجه الحاكم وأما حديث أبي أمامة فأخرجه الترمذي وسيأتي وأما
حديث كعب بن مرة فأخرجه أحمد وأبو داود وأما حديث عقبة بن عامر فأخرجه الحاكم **قوله** (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه)
وأخرجه البخاري ومسلم **قوله** وهو مدني ثقة قال الحافظ ثقة مكثر **باب** في الرجل يلطم خادمه في القاموس اللطم ضرب الخد وصفحة الجسد
بالكف مفتوحة لطمه يلطمه وفي الصراح لطمها بآخيه زدن من باب ضرب يضرب (لطمها خادم الأواحدة) لفظ الخادم يطلق على الغلام والجارية قال
في القاموس خدمه يخدمه ويخدمه خدما وهو خادم وخادمة (فأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نعقها) فيه حديث على الرقي بالماليك و
أجمع المسلمون على أن عققه بهذا ليس بواجب وإنما هو مندوب ككفارة ذنبيه فيه وإزالة أثر ظلمه قاله الطبري **قوله** (وفي الباب عن ابن عمر) أخرجه مسلم
عنه فروى عن ضرب غلامه حاد المراتة وأوطاه فان كفرته أن يعقته **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم طرق **باب** وفي بعض
النسخ باب ملجأ في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام وفي بعضها باب ملجأ فمن حلف بجملة غير ملة الإسلام **قوله** (عن ثابت بن الضحاك) هو أبو يزيد
الأضارى الخزرجي كان ممن بايع تحت الشجرة في بيعة الرضوان وهو ضعيف ومات في فتنة ابن الزبير **قوله** (من حلف بجملة) بكسر الميم وتثنية اللام الدين
والشرعية وهي نكوة في سياق الشرط فتعبر جميع الملل كاليهودية والنصرانية والهرية ونحوها غير الإسلام بالجر صفة ملة كاذبا أي في حلفه (فهو كما
قال) قال في الفتح محتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيدة الحكم كان قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ونظيره من
ترك الصلوة فقد كفر أي استوجب عقوبة من كفر وقال ابن المنذر ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر بل المراد أنه كاذب كذب العظيم لتلك الجهة وقيل
اختلف في من قال كفر بالله ونحوه أن فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجهه فقهاء الأمصار لا كفارة عليه ولا يكون كافرا إلا
أن اضمر ذلك بقلبه وقال الكا والزاوي والثوري والخفية وأحمد وإسحاق وهن يمين وعليه الكفارة قال ابن المنذر وأما قول الله صلى الله عليه وسلم من
حلف باللات والعزى فليقلن لا إله إلا الله ولم يذكر كفارة زاد غيره وكذا قال من حلف بجملة سوى الإسلام فهو كما قال فأمراد التغليب في ذلك حتى لا يجترأ
أحد عليه قال ابن دقيق العيد الحلف بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله وقد يطلق على التعليل بالشئ بيمين كقوله من حلف
بالطلاق فالمراد تعليل الطلاق وإطلاق عليه الحلف لمشايعته لليمين في اقتضاء الحث أو المنع وإذا انفرد بذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذبا و
الكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع أخرى وهذا اختلاف قولنا والله وما أشبهه فليس بالأخبار بها عن امر خارج بل هي لا نشأ
القسم فتكون صورة الحلف هنا على وجهين أحدهما أن تتعلق بالمستقبل كقوله أن فعل كن (فهو يهودي) والثاني تتعلق بالماضي كقوله إن كان كاذبا فهو
يهودي وقد يتعلق بهذا من لم يرفيه الكفارة كونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتبة على كذب به قوله فهو كما قال قال ولا يكفر في صورة الماضي إلا أن قصد التعظيم
وفيه خلاف عند الخفية كونه تجيزا معنى فصار كما لو قال هو يهودي ومنهم من قال إذا كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كهر
كونه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل وقال بعض الشافعية ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبا والتحقيق التفصيل فإن اعتقد تعظيم ما
ذكره وان قصد حقيقة التعليل فينظر فإن كان إرادان يكون متصفا بذلك كفره لأن أداة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ولكن هل يحرم عليه ذلك
أو يكره تنبيه الثاني هو المشهور كذا في النيل **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا أبا داود **باب** **قوله** (عن عبيد الله بن زحر) بغير
الزاي وسكون المهملة الضمى مولاهم الأفرقي صدوق يخطئ من السادسة (عن أبي سعيد الخدري) براء مضمومة وعين مهملة مصغرة اسم جندل بن جهم

حد ثنا محمد بن عجلان ثنا وكيع عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن زحر عن أبي سعيد الرعيني عن عبد الله بن مالك الجصبي عن عقمته عن
عمر قال قلت يا رسول الله ان تمشي الى البيت حافية غير محتقرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يصنع بشقاء لختك شيئا فالتزكت
وتختم ولصم ثلاثة ايام وفي الباب عن ابن عباس وهذا حديث حسن والعمل على هذا عند بعض اهل العلم وهو قول احمد واسحاق باب
حد ثنا اسحاق بن منصور ثنا ابو المغيرة ثنا الاوزاعي ثنا الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
حلف منكم فقال في حلفه واللات والعزرى فليقل لا اله الا الله ومن قال لا اله الا الله فليصدق هذا حديث حسن صحيح وابو المغيرة هو الخولاني المحض
واسمه عبد القدوس بن الحجاج باب قضاء النذر عن الميت حد ثنا ائيبه ثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس ان سعد بن عبادَةَ استفق رسول الله صلى الله عليه وسلم في نذر كان على امته توفيت قبل ان تقضيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقضه
عنها هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في فضل من اعتق حد ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا عمران بن عيينة وهو اخو سفيان بن عيينة عن
حصين عن سالم بن ابي الجعد عن ابي امامة وغيره من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرئ مسلم اعتق امرأ مسلما
كان فكاه من النار يجزئ كل عضو منها عضوا منه وايا امرأ مسلمة اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار يجزئ كل عضو منها عضوا منه و
ايما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من النار يجزئ كل عضو منها عضوا منها هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ابواب
السيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في الدعوة قبل القتال حد ثنا ائيبه ثنا ابو عوانة عن عطاء بن السائب عن ابي الجحتر عن
والثلاثة بينهم امرأ مسلمة ساكنة ابن هاشم بن عمار بن قنينة بكسر القاف وسكون المثناة بعد هاء حمدة المصري صدوق فقيه من الرابعة عن عبد الله بن مالك
الجصبي بفتح القحطانية وسكون المهملة وفتح الصاد المهملة بعد هاء حمدة مصرية صدوق من الثالثة قوله الى البيت الى بيت الله حافية اي غير
متعلقة وان الله لا يصنع بشقاء لختك بفتح الشين اي بتعبها ومشقتها رشيئا اي من الصنع فانه منزعه من رفع الضر وجلب النفع فالتزكت ولصمت ولتختم
وفي رواية الشينين لتش والتزكت قال الحافظ في الفتح وانما امر الناذر في حديث انس ان تركب جرما وامرحت عقبة ان تمشي وان تركب لان الناذر في عقد
انس كان شيخا ظاهرا المجز وخت عقبة لم توصف بالجز فكانه امرها ان تمشي ان قدرت وتركب ان مجرت انتهى قلت حديث انس الذي اشار اليه الحافظ
قد مر في باب من يحلف بالمشي ولا يستطيع باب قضاء النذر عن الميت قوله راقضه عنها فيه دليل على قضاء الحقوق الواجبة عن الميت وقد ذهب
الجمهور الى ان من مات وعليه نذر مالي فانه يجب قضاءه من رأس ماله وان لم يوص لا ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث وشرط الماكنية والخفية
ان يوصي بذلك مطلقا قال القاضي عياض اختلفوا في نذر ام سعد هذا فقل كان نذرا مطلقا وقيل كان وصوما وقيل عقدا وقيل صدقة واستدل كل قائل
باحاديث جاءت في قضية ام سعد واظهر انه كان نذرا في المال او نذرا بهما ومذهب الجمهور ان النذر لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت اذا
كان غير مالي واذا كان ماليا فكفا مرة او نذرا مرة واحدة ولم يخلف تركه لا يلزمه تركه لانه لا يلزمه لفظي له ذلك وقال اهل الظاهر يلزمه لهذا الحديث وعند الجمهور
للحديث محمول على التبرع قاله الطبري قوله وهذا حديث حسن صحيح اصله في الصحيحين باب فضل من اعتق قوله ثنا عمران بن عيينة
الكوفي صدوق له ابراهيم عن حصين بالتصغير هو ابن عبد الرحمن السلمي ابو الهذيل الكوفي ثقة تباين حفظه في الآخر قوله رايها امر مسلم فيه
دليل على ان هذا الاجر يخص بمن كان من العقيقين مسلما فلا اجر للكافر في عقبة الا اذا انتهى امره الى الاسلام راعتق امر مسلما فيه دليل على ان
هذا الاجر يخص بمن اعتق امر مسلما واخلاف في ان معق الرقبة الكافرة مثاب على العتق ولكنه ليس كتاب الرقبة المسلمة ركان فكاه بفتح القاف
وكسر الهاء اي خلاصه يجزئ بالهجرة من الاخر اكد في الشيخ الحاضري وكساحب المتفق هذا الحديث وعزاه الى الترمذي بلفظ يجزئ غير الهجره قال
الشوكاني في شرح المتفق قوله يجزئ بضم الياء وفتح الزاي غير مهم فالظاهر ان نسخ الترمذي مختلفة في هذا اللفظ والحديث دليل على ان العتق من القتر
الموجبة للسلامة من النار وان عتق الذكر افضل من عتق الانثى وقد ذهب البعض الى تفضيل عتق الانثى على الذكر واستدل على ذلك بان عتقها يستلزم
حرية ولدها سواء تزوجها حرا وعبد ومجرد هذه المناسبة لا يصلح لمعارضتها ما وقع التصريح به في الاحاديث من فكاه العتق اما بجلا او امرأتين و
ايضا عتق الانثى ربما افضى في الغالب الرضا عنها لعدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكر قال في الفتح وفي قوله اعتق الله بكل عضو عضوا منه اشارة
الى انه ينبغي ان لا يكون في الرقبة نقصان لتحصيل الاستيعاب قوله وهذا حديث حسن صحيح غريب ولا جد ولابد من معناه من رواية كعب بن مرة
او مرة بن كعب السلمي وزاد فيه وايما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من النار يجزئ بكل عضو من اعضائها ابواب
السيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السير بكسر المهملة وفتح القحطانية جمع سيرة واطلق ذلك على ابواب الجهاد لانها متعلقة من احوال النبي صلى الله عليه
وله في غزواته باب ما جاء في الدعوة قبل القتال قوله عن ابي الجحتر بفتح الهمزة والمثناة بينهما اخاء محجمة ساكنة اسمه سعيد بن ذبيرة

جيشاً من جيوش المسلمين كان اميرهم سلمان الفارسي حاصراً واقصر من قصوف فارس فقالوا يا ابا عبد الله لا تنهد اليهم قال دعوني ادعوكم كما سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونكم فاتاهم سلمان فقال لهم انما انا رجل منكم فارسي ترون العرب يطيعوني فان اسلمتم فلكم مثل الذي لنا و
عليكم مثل الذي علينا وان ابستم الايديكم تركناكم عليه واعطونا الجزية عن يد وانتم صاغرون قال ورطن اليهم بالفارسية وانتم غير محمد بن
وان ابستم نابذناكم على سواء قالوا ما نحن بالذي يعطى الجزية ولكننا نقاتلكم فقالوا يا ابا عبد الله لا تنهد اليهم قال لا قال فدعاهم ثلثة ايام الى مثل
هذا ثم قال انهذوا اليهم قال فنهذنا اليهم ففتحنا ذلك القصر وفي الباب عن بريدة والنعمان بن مقرن وابن عمر وابن عباس وحديث سلمان خذ
حسن لا تفروا الام من حديث عطاء بن السائب سمعت محمد يقول ابو الجحدي لم يدرك سلمان لانه لم يدرك عليا وسلمان مات قبل علي وقد ذهب
بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الى هذا اوراوان يدعوا قبل القتال وهو قول اسحاق بن ابراهيم قال ان تقدم اليهم في الدعوة
فحسن يكون ذلك اهيئ وقال بعض اهل العلم لا دعوة اليوم وقال احمد لا اعرف اليوم احد يدعي وقال الشافعي لا يقاتل اليه حتى يدعوا الا ان يجيوا
عنه ذلك فان لم يفعل فقد بلغتهم الدعوة **باب حل ثلثنا محمد بن يحيى الحلقي** المكي ويكنى بابي عبد الله الرجل الصالح هو ابن ابي عمر ناسفان بن
عبيدة عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن ابن عاصم المزني عن ابيه وكانت له محبة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشاً او سرية
يقول لهم اذ اريتم مسجد اوسمعتهم مؤذناً فلا تقتلوا احد اهل احدية حسن غريب وهو حديث ابن عيينة **باب في البيات والغارات** حل ثلثنا
الاضاري ثلثنا عن مالك بن انس عن محمد بن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الى خيبر اناها ليل وكان اذا جاءه قوم ما يليل لم يفر عليهم حتى يصيروا
اصحروا يخرجونهم بمسكهم ومكانهم فلم اذوا قالوا الحمد وافق واسه محمد الخبيس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اكبر فخرجت خيبر انا اذا نزلنا باخرة
بن ابي عمران الطائي ومالك الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الا رسال من الثالثة لا تنهد اليهم اي لا تنهض اليهم قال دعوني اي تركوني ودعوكم كما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يدعوكم اي الى الاسلام فان ابوا فالى اعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون فان ابوا فالى القتال فان اسلمتم فلكم مثل الذي لنا اي من الغنيمة
والفقر (وعليكم مثل الذي علينا) اي من احكام المسلمين من الحرد ونحوها واعطونا الجزية عن يد محال من الضمير اي عن يد مواتية بمعنى متقلدين او عن
يدكم بمعنى مسلمين بايدكم غير باعنين بايدى غيركم او عن غنى لذلك لا تؤخذ من الفقهاء واحال من الجزية بمعنى نقد اسلمة عن يد الى يد او عن انعام
عليكم فان انقلكم بالجزية نعمة عظيمة (وانتم صاغرون) حال ثلثنا من الضمير اي يذلون ورطن اليهم بالفارسية اي تكلم فيها (وان ابستم نابذناكم
على سواء) قال الجزري في النهاية اي كاشفناكم وقاتلناكم على طريق مستقيم مستوفى العلم بالمناذرة منا ومنكم بان نظهر لهم الغرم على قتالهم ونخبر
به اخبارا مكشوفة والنبي يكون بالفعل والقول في الاجسام والمعاين ومنه نبذ العهد اذا انقضه والفاة الى من كان بينه وبينه انتهى قوله روى
الباب عن بريدة الخ (ما حديث بريدة فانخرجه مسلم واما حديث النعمان فليظن من اخرجه اما حديث ابن عمر فانخرجه مسلم واما حديث ابن عباس
فانخرجه احمد عنه قال ما قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوما قط ادعاهم واخرجه الحاكم ايضا قال في مجمع الزوائد اخرجه احمد وابو يعلى والطبراني
درجاله رجال الصحيح **قوله** (وحديث سلمان حديث حسن) واخرجه احمد **قوله** (وروا ان يدعوا) بصيغة المجهول اي العدو وهو قول اسحاق بن
ابراهيم يعني اسحاق بن اهرية ان تقدم بصيغة المجهول من التقدم روى بعض اهل العلم لا دعوة اليوم الخ قال الحافظ في الفقه ذهب طائفة
منهم عن ابن عبد العزيز الى اشتراط الدعاة الى الاسلام قبل القتال وذهب اكثر الى ان ذلك كان في بدء الامر قبل انتشار دعوة الاسلام فان وجد من لم
تبليغه الدعوة لم يقاتل حتى يدعى نص عليه الشافعي قال مالك من قربت دارة قوتل بغير دعوة لانتهاها الاسلام ومن بعدت دارة فالدعوة اقطع للشك
وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن ابي عثمان النهدي عن ابي بكر بن النابيين قال كان عدو نوح قال الحافظ وهو منزل على الحاليين المتقدمين انتهى **باب**
قوله (اذا اريتم مسجد اوسمعتهم مؤذناً) اي اذا حققت علامة فعلية او قولية من شعائر الاسلام (فلا تقتلوا احد) اي حتى تميزوا والمومن من الكافر
قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه ابو داود **باب في البيات والغارات** جميع الغارات قال في مجمع البحار ثبوت العدو ان يقصد في الليل من
غير ان يعلم فيؤخذ بغتة وهو البيات انتهى وقال فيه اغار اي هجم عليهم من غير علم والغارة اسم من الاغارة **قوله** (وكان اذا جاءه قوم ما يليل لم يفر عليهم
من الاغارة (حق صحيح) ليعرف بالاذان انه بلاد الاسلام فيمسك اوانه بلاد الكفار فيغير رخصت يهود بمساجيدهم) جمع مسجاة وهي الجوفات من الجبال
وميمه زائدة من السجى بمعنى الكشف والازالة لما يكتشف به الطين عن وجه الارض (ومكانهم) جمع مكمل بكسر الميم وهو الزنبيل الكبير (وقال محمد
اي من احمد او جاء محمد (وافق) واكلم الخبيس) بالنصب والمعنى جاءه مع الخبيس وهو الجيش سمي به لانه مقسم خمسة المقدمة والساقة والميمنة
والميرة والقلب (خرجت خيبر) خيبر وحامرا انا اي معتر الاسلام او معاشر الانبياء عليهم الصلوة والسلام راذا انزلنا باخرة قوم قال الطبراني
مستأنفة ببيان لموجب خراب خيبر وقوله الله اكبر فيه معنى التعجب من انه تعالى قدر نزوله باخترهم بعد ما انذر وانه اصبحهم وهم فاقولون عن

قوم فساء صليح المنذر بن حبل ثنا قتيبة ومحمد بن نيار قالنا معاذين معاذين سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الشرح عن أبي طحاة أن النبي صلى الله عليه
 كان إذا ظهر على قوم أقام بعرضتهم ثلاثاً هذا حديث حسن صحيح وحديث حميد عن الترحيد حسن صحيح وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة
 بالليل وإن يديتوا وكرهه بعضهم وقال أحمد وإسحاق لا بأس أن يبذل العدو ليلاً ومعنى قوله وافق محمد المحسن يعني به الجيش بأبى التحريق
 والتحريب **حبل ثنا قتيبة** ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وقطع وهو البويرة فأنزل الله ما قطعتم
 من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين في الباب عن ابن عباس وهذا حديث حسن صحيح وقد ذهب قوم من أهل
 العلم إلى هذا ولم يروا بأساً بقطع الأشجار وتحريب الحصون وكرهه بعضهم ذلك وهو قول الأوزاعي قال الأوزاعي ونهى أبو بكر الصديق أن يقطع شجر
 مؤمراً أو يخرب عامراً وعلى بذلك المسلمون بعده وقال الشافعي لا بأس بالتحريق في أرض العدو وقطع الأشجار والغارم وقال أحمد وقد تكون في مواضع
 لا يجوز منه بداً فاما بالعبث فلا تحرق وقال إسحاق التحريق سنة إذا كان أنكر فيهم **باب ما جاء في الغنمة** **حبل ثنا حميد بن عتبة** الحارثي ثنا
 أسباط بن محمد عن سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله فضلي على الأنبياء وأقال متى على الأمم وأحل لنا الغنائم وفي
 ذلك وفي شهر مسلم الساحة القضاء وإصلها القضاء بين المنازل (فساء صليح المنذر بن) يفهم المالك المعجزة أي الكفار واللام للعهد أي ليس صليحهم لئلا
 عذاب الله بالقتل والغارة عليهم إن لم يؤمنوا وفيه اقتباس من قوله تعالى أفعذوا بني استعجلون فاذا نزل بساحتهم فساء صليح المنذر بن **قوله** ركان إذا
 ظهر على قوم أي غلب عليهم أقام بعرضتهم العرصة بفتح المهملة وسكون الراء بين ما هي المقعة الواسعة بغير بناء من دار وغيرها ثلاثاً وفي رواية
 البخاري ثلاث ليل قال المهلب حكمة الإقامة لإراحة الظهر والآنفس ولا يخفى أن محله إذا كان في أمن من عدو طارق والإقتصار على ثلاث يدخل منه أن
 الإبرهة إقامة وقال ابن الجوزي إنما كان بقيم يظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة الاحتفال كانه يقول من كانت فيه قوة منك فليرجع اليها وقال ابن
 النير مجتهد أن يكون المراد أن تقع ضيافة الأرض التي وقعت فيها المعاصي بإيقاع الطاعة فيها بذكر الله وإظهار رشحاً للمسلمين وإذا كان ذلك في حكم
 الضيافة ناسب أن يقيم عليها ثلاثاً لأن الضيافة ثلاثة **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان (وحدث حميد عن الترحيد حسن صحيح)
 وأخرجه الشيخان: **(باب في التحريق والتحريب)** **قوله** (حرق) بتدويد الراء نخل بني النضير وقطع أي أمر تحريق نخيلهم وقطعها وهما طائفة من
 اليهود وقتلتهم مشهورة مذكورة في كتب السير كالواهب وفي تفسير سورة الحشر كاليعزى (وهي البويرة) بضم الموحدة وفتح الواو موضع نخل بني النضير
 قطعتم من لينة أي أي شئ قطعتم من نخلة أو تركتموها الصمير ليلاً وتأنيتاً لأنه مفسر باللينة قائمة على أصولها أي لم تقطعوها فبإذن الله أي بإمره
 وحكمه المتفق المصلحة والحكمة واليعزى الفاسقين أي فعلتم وأذن لكم في القطع بهم ليعزى بهم على فسقهم واستدل به على جواز هدم ديار الكفار وقطع
 أشجارهم زيادة ليعظمهم قال النووي اللينة المذكورة في القرآن هي أنواع التمر كلها إلا العجوة وقيل كرام النخل وقيل كل النخل وقيل كل الأشجار وقيل إن نوا
 نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً **قوله** (وفي الباب عن ابن عباس) لينظر من أخرجه **قوله** (وهذا
 حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان **قوله** (وقد ذهب قوم من أهل العلم إلى هذا الخ) قال وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وأحراقه وبه قال
 الجمهور وقيل يجوز قال ابن لهيعة يجوز ذلك لأن المقصود كبت أعداء الله وكسر شوكتهم وبذلك يحصل ذلك في فعلهم ما يمكنهم من التحريق وقطع الأشجار
 وأفساد الزرع لكن هذا إذا رغب على الظن أنهم ما أخذون بغير ذلك فإن كان الظاهر أنهم مغلوبون وإن الفتح بذكره ذلك لأنه أفساد في غير محل الحاجة
 وما أيسر إلاها انتهى **قوله** (وكرهه بعضهم ذلك وهو قول الأوزاعي ونهى أبو بكر الصديق أن يقطع شجر مؤمراً أو يخرب عامراً وعلى بذلك المسلمون بعده) قال
 الحافظ في الفتح ذهب الجمهور إلى جواز التحريق والتحريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي والليث وأبو ثور واحتجوا بوجوبه إلى بكر الجوشنة أن لا يفعلوا شيئاً
 من ذلك وأجاب الطبري بأن النهي محمول على قصد ذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب الخنق على الهاشم وهو نحو ما أجاب
 به في النهي عن قتل النساء والصبيان وبهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك القتل بالتحريق وقال غيره إنما نهى أبو بكر جوشنة عن ذلك لأنه علم أن تلك
 البلاد ستفترق فأراد إبقاءها على المسلمين انتهى **قوله** (روى أحمد وقد تكون في مواضع لا يجوز منه بداً) المعنى أن الجيوش قد يحتاجون إلى التحريق و
 التحريب ولا يكون لهم بد من ذلك فحينئذ يجوز فاما بالعبث أي من غير ضرورة وحاجة فلا تحرق وكن لا تخرب إذا كان أنكر فيهم أنكر أهل التحصيل
 من النكاية قال في القاموس نكي العدو وفيه نكاية قتل وجرح وقال في الصراح نكاية جرحاً تكون وبدسكا ليدن وكشاق دشمن رامن باب ضرب يضرب
باب ما جاء في الغنمة **قوله** (عن سيار) بهملة بعد تحتانية مشددة وأخره **قوله** (أقال متى على الأمم) وللشك أي أقال فضلي على
 الأنبياء وأقال فضل امتي على الأمم وأحل لنا الغنائم قال الخطابي كان من تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغائروهم من
 إذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا أشياء لم يحمل لهم أن يأكلوها وجابت نارف حرقته وقيل المراد أنه خص بالنصرف في الغنمة يصرفها كيف شاء والأول أصح

الباب عن علي بن أبي ذر وعبد الله بن عمر و أبي موسى و ابن عباس حديث أبي أمامة حديث حسن صحيح وسيار هذا يقال له سيار مولى بني معاوية و روى عنه سليمان التيمي وعبد الله بن جابر وغير واحد **حل** ثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضلت على الأنبياء بست أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرغب وأجملت في الغنائم وجعلت في الأرض مسجدا وطهورا و أرسلت إلى الخلق كافة وختم بي النبيون هذا حديث حسن صحيح **باب** في سهم الخيل **حل** ثنا أحمد بن عبد الله الضبي و محمد بن مسعدة قال ثنا سليم بن أخضر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل للفارس بسهمين وللرجل بسهم **حل** ثنا محمد بن بشير ثنا عبد الرحمن بن مهاد عن سليمان بن أخضر نحوه وفي الباب عن محمد بن جارية و ابن عباس و ابن أبي عمرة عن أبيه وهذا حديث حسن صحيح والعمل دهران من ماضي لم نقل لهم الغنائم أصلا قاله الحافظ **قوله** وفي الباب عن علي بن أبي ذر وعبد الله بن عمر و أبي موسى و ابن عباس أما حديث علي فليست من أخرجها وأما حديث أبي ذر وغيره فالخرجه أحمد في مسنده بأسانيد حسن قاله الحافظ في الفتح في كتاب التيمم تحت حديث جابر بن عبد الله بمعنى حديث الباب **قوله** حديث أبي أمامة حديث حسن صحيح تقدم به الترمذي وأخرج البخاري وغيره معناه من حديث جابر بن عبد الله (سيار هذا يقال له سيار مولى بني معاوية) قال الحافظ في الفتح تابعي شافعي أخرجه الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات انتهى وقال في التريب سيار مولى مولايم الدمشقي قد مضى صدوق من الثالثة قيل اسم أبيه عبد الله **قوله** فضلت (بصيغة المجهول من التفضيل (على الأنبياء بست) أي بست خصال) أعطيت جوامع الكلم قال الحافظ جوامع الكلم القرآن فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك انتهى وقال ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم ما لفظه جوامع الكلم التخصص بها النبي صلى الله عليه وسلم نوعان أحدهما ما هو في القرآن كقوله تعالى إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى قال الحسن لم تترك هذه الآية خيرا إلا أمرت به ولا شرا إلا نهيت عنه والثاني ما هو في كلامه صلى الله عليه وسلم وهو منتشر موجود في السنن الماثورة عنه صلى الله عليه وسلم انتهى ونصرت بالرعب زاد أبو أمامة يقذف في قلب أعدائهم أخرجه أحمد وفي حديث جابر بن عبد الله المتفق عليه نصرت بالرعب مسيرة شهر قال الحافظ مقهوه أنه لم يوجد لغيره النص بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها أما ما دونها فلا تكن لفظ رواية عمرو بن شعيب ونصرت على العدو والرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فالظاهر اختصاصه به مطلقا وإنما جعل الغاية شهرا لأنه لم يكن بين بلية وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه الخصوصية دالة على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لأمته من بعده فيه احتمال انتهى رواه أجملت في الغنائم زاد في حديث جابر روى ولم نقل لأحد قبلي وجعلت في الأرض مسجدا أي موضع سجود لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ويمكن أن يكون مجازا عن المكان المبني للصلوة وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلوة في جميعها كانت كالسجود في ذلك قال ابن التيمي قيل المراد جعلت في الأرض مسجدا وطهورا وجعلت غيرها مسجدا ولم تجعل له طهورا لأن عليه كان يسجد في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلوة وسبقه إلى ذلك الدأوى وقيل إنما أبيع لهم في موضع يتقنوا طهارته بخلاف هذه الأمة فابخر لها في جميع الأرض الأقيما يتقنوا نجاسته قال الحافظ والأظهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما بيعت لهم الصلوة في أماكن مخصوصة كالبيع والصوامع ويؤيد رواية عمرو بن شعيب بلفظ وكان من قبل إنما كانوا يصلون في مكانهم وهذا نص في موضع النزاع فتثبت الخصوصية وتبين ما أخرجه البخاري من حديث ابن عباس نحو حديث الباب وفيه ولم يكن من الأنبياء أحد يصل حتى يبلغ محرابه وطهورا استدلال به على أن الطهور هو الطهر لغيره لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث إنما سبق لأشائها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن الترمذي فروعا جعلت في كل الأرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهر للزم تحصيل الحاصل (وأرسلت إلى الخلق كافة) وفي حديث جابر وكان النبي ﷺ يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة قال الحافظ ولا يعترض بأن نوحا عليه السلام كان مبعوثا إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمنا معه وقد كان مرسل إليهم لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق للحادث الذي وقع وهو إخصار الخلق في المؤمنين بعد هلاك سائر الناس وأما ما بيننا صلى الله عليه وسلم فعموم رسالته من أصل البعثة فتبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفا عترت أول رسول إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية إمراله على تقدير أن يكون مراداهم مخصوص بتبنيصه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال نوح كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم (وختم بي النبيون) فلا ينبغي بعده صلى الله عليه وسلم هذا الحديث حسن صحيح وأخرجه الشيخان **باب** في سهم الخيل **قوله** (رقم في النفل) أي في الغنيمة فقال في النهاية النفل بالتحريك الغنيمة وجمعه أنفال وللرجل بسهم (المراد من الرجل صاحب الفرس والمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس ثلاثة أسهم سماه وسهمين لفرسه يدل عليه رواية أحمد وأبو داود بلفظ أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه وفي لفظ أسهم للفرس بسهمين وللرجل سهمان متفق عليه **قوله** وفي الباب عن محمد بن جارية و ابن عباس و ابن أبي عمرة عن

على هذا عند كثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهؤل سفیان الثوري والأوزاعي مالك بن أنس وابن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل قالوا
للفارس ثلاثة اسمهم سهم له وسهمان لفارسه وللراجل سهم بأب ماجاني السرايا حمل ثمانية من يحيى الأزدى البصرى وأبو عمار وغير واحد قالوا اثنا
وذهب بن جرير عن أبيه عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الصلابة أربعة
وخير السرايا أربعة وخير الجيوش أربعة والألف ولا يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة هذا حديث حسن غريب لا يسند كغيره غير بن جرير بن حازم وإنما روى
هذا الحديث عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وقد رواه حبان بن علي العنزي عن عقيل عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم ورواه الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل بأب من يحيى الفتي

أبيه أما حديث مجمع وهو بضم الميم الأولى وفتح الحيم وكسر الهم الثانية المشددة فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال فسمت نجيباً على أهل المدينة فسمها رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ثمانية عشر سماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلاث مائة فارس فأعطى الفارس سهمين والراجل سماً وقال أبو داود إن حديث ابن عمر أصح قال
داق الهم في حديث مجمع أنه قال ثلاث مائة فارس وإذا كانوا مائة فارس فأعطى الفارس سماً وأما حديث ابن عباس فأخرجه الدارقطني عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم ثمانين
فارس بخير سهمين وسهمين وأما حديث ابن أبي عمرة عن أبيه فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال أنبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ومغان فمغان فمغان كل إنسان
مناسماً وأعطى الفارس سهمين وأسم هذا الصلابة عمر بن محسن كذا في التتقي قوله وهذا حديث ابن عمر حديث حسن صحيح وأخرجه الشيخان وله الفاظ في الصحيحين
وغيرها قوله قالوا للفارس ثلاثة اسمهم سهم له وسهمان لفارسه وللراجل سهم وهو قول أبي يوسف ومحمد صاحب أبي خنيفة وهو القول الرابع واحتجوا بحديث
ابن عمر المذكور في الباب وما في معناه وقال أبو خنيفة روى للفارس سهمان وللراجل سهم واستدل له بإسناد أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة
عن أبي أسامة وابن أبي عمير عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر في ما أخرجه الدارقطني بلفظ اسم الفارس سهمين وأجاب الدارقطني للفتح عن ذلك بأنه
لا حاجة فيه لأن المعنى اسم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه الخاص به وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسند بهز الأسماء فقال للفارس وكن ذلك الخو
ابن أبي عمير في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة وكان الرمادي رواه بالعنى وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن أبي عمير بلفظ اسم للفارس وعلى هذا التاويل
أيضاً يحمل ما رواه نعيم بن حجاج عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرمادي أخرجه الدارقطني وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق وهو ثابت من نعيم عن ابن المبارك
بلفظ اسم للفارس واستدل له أيضاً بحديث مجمع بن جارية الذي أشار إليه الترمذى وذكرنا لفظه وفيه فاعطى الفارس سهمين والراجل سماً وأجاب
عنه الدارقطني بأن في أسناده ضعفاً ولو ثبت يحمل على ما تقدم لأنه يحتمل الأمرين والجمع بين الروایتين أولى ولا سيما والأسانيد الأولى أثبت ومع روايتها
زيادة علم وأصرح من ذلك ما أخرجه إمام أحمد عن أبي عمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الفارس سهمين ولكل إنسان سماً فكان للفارس ثلاثة اسمهم و
للسرايا من حديث الزبير بن النجدي أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب له أربعة اسمهم سهمين لفارسه وسهمان له وسهمان لفرسته وقد استدل لأبي خنيفة بذلك أيضاً
لا يخلو واحد منها عن كلام قاطع للاستدلال باب ماجاني السرايا جميع السرية وهي قطعة من الجيش قال في النهاية السرية هي طائفة من الجيش يبلغ ألفاً
أربع مائة تبعث إلى العدو وجمعها السرايا سمو بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من السرايا النقيس قوله خير الصلابة بالفتح جمع صلا
ولم يجمع فاعل على فعاله غير هذا كذا في النهاية رابعة أي ما زاد على ثلاثة قال أبو حامد المسافر لا يخلو عن رجل يحتاج إلى حفظه وعن حاجة يحتاج
إلى التردد فيها ولو كانوا ثلاثة لكان التردد واحد أبقبقي بلا رقيق فلا يخلو عن خطر وضيق قلب للفقد لا نيس ولو تردد اثنا كان الحافظ وحده قال المظهر
يعني الرفقة إذا كانوا أربعة خير من أن يكونوا ثلاثة لأنهم إذا كانوا ثلاثة فثلاثة ومرض أحدهم وإراد أن يحمل أحدهم فريقيه وصى نفسه لم يكن هناك من يشهد
بامضاه إلا واحد فلا يكفي ولو كانوا أربعة كفى شهادة اثنين ولأن الجمع إذا كانوا أكثر يكون معاوناً بعضهم بعضاً ثم فضل صلوة الجماعة أيضاً أكثر من خمسة غير
من أربعة وكذا كل جماعة خير من هو أقل منهم لا من فوقهم وخير السرايا أربعة وخير الجيوش أربعة الألف ولا يغلب بصيغة المجهول أي لا يصير مغلوباً
اثنا عشر ألفاً قال الطبيب جميع قرائن الحديث دائرة على الأربع واثنا عشر ضعفاً أربع ولعل الإشارة بذلك إلى المشقة والقوة واشتداد ظهر أنهم تشبهوا بآباركان
البناء وقوله من قلة معناه أنهم لو صاروا مغلوبين لم يكن للقلة بل لأمر آخر سواها وإنما لم يكونوا قليلاً والاعداء لم يعل ولا يصح لأن كل واحد من هذه
الآتلات جيش قوبل بالمينة أو الميسرة أو القلب فليكنها وكان الجيش الكثير للقاتل منهم بعضهم وهو كلهم مقاتلون ومن ذلك قول بعض الصحابة يوم
حنين وكانوا اثني عشر ألفاً من قلة اليوم من قلة وإنما غلبوا من أعجاب منهم قال تعالى ويوم حنين إذ أعجبتكم كثيراً فلم تغن عنكم شيئاً وكان عشرة آلاف
من أهل المدينة والفان من سلمي فتح مكة قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه إمام أحمد وأبو داود وسكت عنه أبو داود وأقصه للندري في
مختصر السنن على نقل كلام الترمذى وقال للحاكم هذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين قوله (وقد رواه حبان بن علي العنزي) بفتح العين والنون ثم رأى أبو
الكو في ضعيف من الثامنة باب من يعطى الفرس قال في النهاية الفرس هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد وأصل الفرس الفرس

حل ثنا قتيبة ثنا حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن يزيد بن هرم عن أنس بن جندب عن الحردري كتب الى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فكتب اليه ابن عباس كذبت الى تسأل فهل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وكان يغزو أبهن فيلادوين المرضي ويجذبن من الغنيمة وأما ينهين فلم يضرب لهن بسهم وفي الباب عن أنس وأم عطية وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم وهو قول سفيان الثوري والشافعي وقال بعضهم ليسهم للمرأة والصبي وهو قول الأوزاعي قال الأوزاعي وأسم النبي صلى الله عليه وسلم للصبيان بخيبر وأسمت أمة المسلمين لكل مولود ولد في أرض الحرب قال الأوزاعي وأسم النبي صلى الله عليه وسلم للنساء بخيبر وأخذ بذلك المسلمون بعد **حل ثنا** بذلك على بن خنيس ثم ثناء عيسى بن يونس عن الأوزاعي بهذا ومعنى قوله ويجذبن من الغنيمة يقول يخرج لهن بنتي من الغنيمة يعطين شيئاً باب هل يسهم للعبد **حل ثنا** قتيبة ثنا أنس بن الفضل عن محمد بن زيد عن عيسى بن مولى أبي اللحم قال شهدت خيبر مع سادة فكلوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلوا في أمي فقلت السيف فاذا أنا أجرة فأمرني بشئ من خرق المتاع وعرضت عليه رقية كنت أرقى بها الجاني فأمري بطرح بعضها وجلس بعضها وفي الباب عن ابن عباس وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا يسهم للمملوك ولكن يرضخ له بشئ وهو قول الثوري والشافعي أحمد وإسحاق **باب** ما جاد في أهل الذمة يغزون مع المسلمين هل كانه كان في الأصل لهم فوجع إليهم انتهى والظاهر أن المراد من القى هنا مال الغنيمة قوله (عن يزيد بن هرم) المدين مولى بني ليث وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح وهو والد عبد الله ثقة من الثالثة (أن جندب) بفتح النون وسكون الجيم بعد هذا المهمة (الحردري) نسبة الى قريته حراد بفتح حاء مهملة وضم راء اول مخففة وكسر ثمانية وبينهما وأساكنة وبالمد وهي قرية بالكوفة وهذا هو ابن عامر الحنفي الحاربي وأصحابه يقال لهم الجند ان حكمه **قوله** (ويجوزين) بصيغة المجهول من الحذف والحاء المهملة والذال المعجمة أي يعطين قال في القاموس الحذوة بالكر العطية أو ما يسهم بصيغة المعلوم من الإسهام والحديث دليل على أن النساء إذا حضرت القتال مع الرجال لا يسهم لهن بل يعطين شيئاً من الغنيمة **قوله** (وفي الباب عن أنس وأم عطية) لينظر من أخرجه حديثهما **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود **قوله** (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم الخ) هو (الحردري) دليله (وقال بعضهم ليسهم للمرأة والصبي وهو قول الأوزاعي) قال الخطابي أن الأوزاعي قال ليسهم لهن قال وأحسبه ذهب الى هذا الحديث ببعض حديث خنيس بن مزiane وأسناده ضعيف لا تقوم به حجة انتهى وحديث خنيس أخرجه أحمد وأبو داود عنه عن جدته أم أبيه أنها أخرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة خيبر سادس ست شاة فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت الينا فبعتنا في أينا فيه الغنم فقالا مع من خرجنا وباذن من خرجنا فقلنا يا رسول الله خرجنا تغزل الشعر ونحن في سبيل الله ومعنا داء الجرحي وناول السهام ونسقى السويق قال قيس فأنصرف حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال قال فقلت لها يا جندة وما كان ذلك قالت ثم أقال الشوكاني في النبل وأخرجه أيضاً الشافعي وسكت عنه أبو داود وفي أسناده رجل مجهول وهو خنيس وقال الخطابي أسناده ضعيف لا تقوم به حجة انتهى (قال الأوزاعي) وأسمهم النبي صلى الله عليه وسلم للنساء بخيبر (الخ) هذا مرسل والمرسل لا تقوم به حجة على القول بالرجح (يقول يرضخ لهن) بصيغة المجهول من الرخخ قال في القاموس يرضخ له أعطاه عطاء غير كثير **باب** هل يسهم للعبد **قوله** (عن عيسى بن مولى أبي اللحم) بالتصغير قال في التصغير عيسى بن مولى أبي اللحم الغفاري صحابي شهد خيبر (مولى أبي اللحم) هو اسم فاعل من أبي يابي قال أبو داود قال (أبو عبيد) كان حرم اللحم على نفسه فسمى أبي اللحم مع سادس أجمع سيد (فكلوا في) بتشديد اللام (وكلوا في أمي) قال الطبري عطف على قوله فكلوا في أي كلوا في حق وشأن أولادها هو مدح لى ثم أتبعوه بقولهم أنى ملوك انتهى (فقلدت السيف) بصيغة الماضي المجهول من التقليد قال في اللحم أي امرئ أن أحمل السلاح وأكون مع المجاهدين لا تعلم الحربة فاذا أنا أجرة أي أجال السيف على الأرض من قصر قامتي لصغر سني (فأمرني بشئ من خرق المتاع) بالحاء المعجمة المضمومة وسكون الراء المهملة بعد مثلثة وهو سقطه قال في النهاية هو أثاث البيت قال في القاموس الخرق بالضم أثاث البيت أو أريد المتاع والغنائم وعرضت عليه رقية كنت أرقى بها الجاني فأمري بطرح بعضها وجلس بعضها أي باسقاط بعض كلتها التي تخالف القرآن والسنة وأبقاء بعضها التي ليست كذلك وفيه دليل على جواز الرقية من غير القرآن والسنة بشرط أن تكون خالية عن كلمات شركية وعمان عن الشريعة **قوله** (وفي الباب عن ابن عباس رضي) أخرجه أحمد **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود **باب** ما جاد في أهل الذمة يغزون مع المسلمين هل يسهم لهن **قوله** (رحي) إذا كان مجرة الوبر (الخ) بفتح النون وسكون الجيم (والو بر بفتح واو وبالمد الموحدة بعد هاءراء وسكون الواو أيضاً موضع على أربعة أميال من المدينة ريدك منه جراحة وبجدة) بفتح النون وسكون الجيم أي شجاعة **قوله** (وفي الحديث كلام أكثر من هذا) أي روى هذا الحديث بطوله أو أحد ومسلم بطوله ففي المتن عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم قبل بدر

فيها ونهى عن كل سبع ذي ناب وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابي ثعلبة رواه ابو ادريس الخولاني عن ابي ثعلبة وابوقلابه لم
يجمع من ابي ثعلبة انما رواه عن ابي اسما عن ابي ثعلبة حل ثنا هناد ثنا ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي
يقول اخبرني ابو ادريس الخولاني عائد الله بن عبيد الله قال سمعت ابا ثعلبة الخشني يقول آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول
الله انا بارض قوم اهل كتاب ناكل في انبيتهم قال ان وجدتم غير انبيتهم فلا تاكلوا فيها فان لم تجدوا فاعسلوها واكلوا فيها هذا
حسن صحيح باب في النفل حل ثنا محمد بن بشير ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى
عن مكحول عن ابي سلام عن ابي امامة عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يثقل في البدأة الربع وفي القفول الثلث و
في الباب عن ابن عباس وجيب بن مسلمة ومغن بن يزيد وابن عمر وسليمان بن الأكوع وحديث عباد بن حنبل عن ابي عبد الله بن عتبة
الحديث عن ابي سلام عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حل ثنا هناد ثنا ابن ابي الزناد عن ابيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
استدل به على نجاسة انية اهل الكتاب وهل هو نجاسة وطوبى لهم والجواز اكلهم للخنزير وشريحهم الحرام والكرهاه ذهب الى الاول القائلون بنجاسة رطوبة
الكفار واستدلوا ايضا بظاهر قوله تعالى انما المشركون نجس والكتاني يسمى مشركا اذ قل قالوا الميسم بن الله وعزير بن الله وذهب الشافعي وغيره الى طهارته
رطوبةهم وهو الحق لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ولانه صلى الله عليه وسلم ترضاه من خزاة مشركة والحديث جابر
عند احمد وابي داود وكنا نخر ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصيذ من انية المشركين واسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا واجيب بان هذا كان
بعد الاستيلاء ولا كلام فيه قلنا في غيره من الادلة غنية عنه فيها ما اخرجنا من حديث الشان صلى الله عليه وسلم دعاه يهودى الى الخبز شعير ولها
منحة فاكل منها قال في الخروج من رطوبةهم لا ستفاض بين الصحابة فنقل تقيهم لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة اهل النجاسة التي لا يخلو منها ملبو
ومطعوما والعادة في مثل ذلك تقضى بالاستفاضة قال وحديث ابي ثعلبة اما محمول على كراهة الاكل في انبيتهم للاستقلال اراكم انها نجسة اذ كانت
نجسة لم يجعله مشروطا بعدم وجدان غيرها اذ الاناء المتنجس بعد ازالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء اوسد ذريعة الحرام ولا انها نجسة لما
يخرج فيها لا رطوبةهم كما تفيد رواية ابي داود واحمد بلفظ انما جاور اهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم للخنزير ويشربون في انبيتهم الخمر فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وجد تنغيرها الحديث وحديثه الاول مطلق وهذا مقيد بانية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل المطلق على المقيد واما الاية
فالنجس لغة مستفاد فهو اعم من المعنى الشرعي وقيل معناه ذو نجس كان معهم الشر الذي هو بمنزلة النجس ولا نجس لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا
لا يتجنبون النجاسات فهي ملازمة لهم وبهذا ايتى الجمع بين هذا وبين اية المائدة والاحاديث الموافقة لحكمها واية المائدة وقال صاحب المنتقى ذهب
بعض اهل العلم الى المنع من استعمال انية الكفار حتى تغسل اذ كان في امن لا يباح ذبيحته وكذلك من كان من النصارى بموضع مظهر ابيه باكل لحم الخنزير
متمكنا فيه او يدبج بالسمن والظفر ونحو ذلك وانه لا باس بانية من سواءهم جعلا بانك بين الاحاديث واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي
قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع يربك الى ما يربك رواه احمد والنسائي والترمذي وصححه انتهى وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في
الباب الاول من ابواب الصيد روى عن كل سبع ذي ناب تقدم شرحه في كتاب الصيد قوله رعاك الله بن عبيد الله كن اوقع في النخلة الاحدية
عبيد الله مصغر وهو غلط الصواب عائد بن عبد الله مكبرا ووقع في الباب الاول من ابواب الصيد عائد بن عبد الله مكبرا وهو الصواب قوله هذا
حسن صحيح واخرجه الشيخان (باب في النفل) قال في الجمع النفل بفتح الفاء وقد تسكن زيادة نجس بها بعض الخزاة وهو ايضا الغنمية انتهى قلت الماد
هنا المعنى الاول قوله (عن ابي سلام) بفتح السين وفتح اللام المفتوحة اسمه مطور لا سوس الحبشي ثقة يرسل من الثالثة قوله (كان ينفل) من
التفيل في البدأة بفتح الموحدة وسكون الدال المهمله بعدها همة مفتوحة رابع اى ربيع الغنمية روى القفول اى الرجوع (الثلث) اى ثلث
الغنمية وفي رواية احمد كان اذا غاب في ارض العدو ونقل الربع واذا قبل رجعا وكل الناس نقل الثلث قال الخطابي المبدأة ابتداء السفر للغزو ولذا
نهضت سرية من جملة العسكر فاذا وقعت بطائفة من العدو فما غموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة ارباعه فان قتلوا من
الغزوة ثم رجعوا فاقوا بالعدو وثانية كان لهم مما غموا الثلث لان نهضتهم بعد القتل اشق تكون العدو على حذر ورحم انتهى ورواية احمد المذكورة
تدل على ان تنفيل الثلث لاجل ملحق الجيش من الكلال وعدم الرغبة في القتال لا تكون العدو وقد اخذ حذر منهم قوله روى في الباب عن ابن عباس
وجيب بن مسلمة ومغن بن يزيد وابن عمر وسليمان بن الأكوع) اما حديث ابن عباس فليظهر من اخرجه اما حديث جيب بن مسلمة فاخرجه احمد
وابوداود وعنه فروعا بلفظ نقل الربع بعد النجس في بدأته ونقل الثلث بعد النجس في رجعتة واما حديث معن بن يزيد فاخرجه احمد وابوداود
وصححه الطحاوى ولقظه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نقل الا بعد النجس واما حديث ابن عمر فاخرجه الشيخان واما حديث سلمة

عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تنقل سيفه ذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد هذا حديث حسن غريب إنما عرفه من هذا الوجه من حديث ابن أبي الزناد وقد اختلف أهل العلم في النفل من الخس فقال مالك بن أنس لم يبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل في معانزه كلها وقد بلغني أنه نقل في بعضها وإنما ذلك على وجه الاحتياط من الإمام في أول المغنم وأخره قال ابن منصور قلت لأجل أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل إذا فصل بالربيع بعد الخس وإذا قفل بالثلث بعد الخس فقال يخرج الخس ثم ينقل مما بقي ولا يجاوز هذا وهذا الحديث على ما قال ابن المسيب النفل من الخس قال اسحاق..... كما قال باب ملجاء في من قتل قتيلًا فله سلبه حل ثلثا الأضاري ثلثا من ثلثا مالك ابن أنس عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثر بن أبي الفتح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه وفي الحديث قصة حل ثلثا ابن أبي عمر ثلثا سفيان عن يحيى بن سعيد بهذا الأسناد نحوه وفي الباب عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد وأنس وسمرة وهذا حديث حسن صحيح وأبو محمد هو نافع مولى أبي قتادة والعلم على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الأوزاعي والثاقفي والحداد وقال بعض أهل العلم للإمام أن يخرج من السلب الخس وقال الثوري والنفل أن يقول الإمام من أصاب شيئًا فهو له ومن قتل قتيلًا فله سلبه فهو جائز وليس فيه الخس وقال اسحاق السبيل للقاتل إلا أن يكون شيئًا كثيرًا فرأى الإمام أن يخرج منه الخس كما فعل عمر بن الخطاب باب في كراهية بيع المغانم حتى تقسم حل ثلثا هذا ثلثا ثلثا ثم بن استعمل عن بعضهم بن عبد الله عن محمد بن إبراهيم عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شرب المغانم حتى تقسم وفي الباب عن أبي هريرة

ابن الأكمع فأخرجه أحمد ومسلم والبيهقي قوله حديث عباد بن حماد عن الحسن وأخبره أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان قوله (تنقل سيفه) أي أخذه زيادة عن السهم (ذا الفقار) بفتح الفاء والعامة يكره أن يفتقد في الفائق وهو بدل من سيفه وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد) قال التوريشي والرواية التي رأى فيه أنه رأى في منامه يوم أحد أنه هذا الفقار فأنقطع من وسطه ثم هزاه هزة أخرى فعاد أحسن مما كان وقيل الرواية هي ما قال فيه رأيت في ذباب سيفي ثلثا فأولته هزيمة ورأيت كافي فدخلت يدي في درع حصينة فأولتها المدينة الحديث قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه قوله (فقال يخرج الخس ثم ينقل مما بقي إلخ) قال الشوكاني اختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخس أو من الخس أو مما عدا الخس على أقوال ثم بسط الكلام في هذا الباب برأب ملجاء في من قتل قتيلًا فله سلبه) قوله (عن عمر بن كثر بن أبي الفتح المذنب مولى أبي أيوب ثقة من الرابعة عن أبي محمد مولى أبي قتادة) اسمه نافع قال في الترمذي نافع بن عباس بموحدة ومهملة واختاتنية ومجمة أبو محمد الأقرع المدي مولى أبي قتادة قيل له ذلك الزومه وكان مولى عقيلة العفارية ثقة من الثالثة قوله (من قتل قتيلًا) وفي رواية من قتل كافرا لم يزل يقاتل عليه) أي على قتل القتيل (فله) أي لم يزل يقاتل عليه) بالتحريك هو ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره من الجواهر وعن أحمد لا تدخل الدابة وعن الشافعي يخص بأداة الحرب قوله (وفي الحديث قصة) رواها الشيخان في صحيحهما قوله (وفي الباب عن عوف بن مالك وخالد بن الوليد وأنس وسمرة) أما حديث عوف بن مالك وخالد بن الوليد فأخرجه مسلم ففيه عن عوف بن مالك أنه قال لخالد بن الوليد أما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بلى وعن عوف وخالد أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخس السلب رواه أحمد وأبو داود وأما حديث أنس فأخرجه أحمد وأبو داود وأما حديث سمره فليست من أخرجه قوله (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان قوله (وهو قول الأوزاعي والثاقفي وأحمد) ذهب الجمهور إلى أن القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلًا فله سلبه أم لا واستدلوا على ذلك بحديث أبي قتادة هذا وهو الظاهر وقال بعض أهل العلم للإمام أن يخرج من السلب الخس) روى عن مالك أنه خیر الإمام بين أن يعطى القاتل السلب أو يخسه واختار الشافعي أسعيل قاله في النيل روى الثوري النفل على أن يقول الإمام من أصاب شيئًا فهو له ومن قتل قتيلًا فله سلبه قال الشوكاني ذهب العترة والخفية والمالكية إلى أنه لا يستحقه القاتل إلا أن شرطه الإمام ذلك وقال اسحاق السبيل للقاتل إلا أن يكون شيئًا كثيرًا فرأى الإمام أن يخرج منه الخس كما فعل عمر بن الخطاب) أحتم القائلون بتخصيص السلب لمعروفه تعالى وأعلموا أنها غنم من شئ فإن لله خمسة الآية فإنه لم يثبت شيئًا واستدل من قال أنه لا خس فيه حديث عوف بن مالك وخالد المذكور وجعلوا مخصصا لعموم الآية في رباب في كراهية بيع المغانم حتى تقسم) قوله (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء المغانم حتى تقسم) أي عن بيعها وأشترها حتى تقسم قال القاري قال القاضى المقضى للنبي عدم الملك عند من يرى أن الملك يتوقف على القسمة وعند من يرى الملك قبل القسمة المقضى له الجمل بعين المبيع وصفته إذا كان في المغنم لجناس مختلفة انتهى وتبعه ابن الملك وغيره من علماء ثايعي الخفية قال الظهير يعني لبيع أحد من المجاهدين بضيقه من الغنيمة

وهذا حديث غريب باب ما جاء في كراهية وحلي الحبال من السبايا حل ثنا محمد بن يحيى النيسابوري ثنا ابو عامر النبيل عن وهب بن خالد قال حدثتني ام حبيبة بنت عر باض بن سارية ان اباهما اخبرها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزع ثوبا السبايا حتى يضعه ما في بطونها وفي الباب عن درويش بن ثابت وحديث عر باض حديث غريب والحق على هذا عند اهل العلم وقال الاوزاعي اذا اشترى الرجل الجارية من السبي وهو حامل فقد روى عن عمر بن الخطاب انه قال لا توطأ حامل حتى تضع قال الاوزاعي واما الحد اثر فقد مضت السنة فيمن بان امرن بالعدة كل هذا حديثي على بن خنيس قال ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي باب ما جاء في طعام المشركين حل ثنا محمد بن غيلان ثنا ابو داود الطيالسي عن شعبة اخبرني بهما ابن خرب قال سمعت قبيصة بن هلب يحدث عن ابيه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن طعام النصارى فقال لا يتخلفن في صدوركم طعام ضارعت فيه النصرانية هذا حديث حسن قال محمود وقال عبيد الله بن موسى عن اسرايل عن سمالك عن قبيصة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال محمود وقال وهب بن جبر عن شعبة عن سمالك عن هري بن قنبر عن عدتي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله

لا يجوز ان يضربه مجهول ولانه ملك ضعيف يسقط بالاعراض والملك المستقر لا يسقط بالاعراض انتهى قوله (وفي الباب عن ابي هريرة) لينظر من اخرجه قوله (وهذا حديث غريب) واخرجه ابن ماجة والحديث ضعيف فان في سنده محمد بن ابراهيم الباهلي البصري قال ابراهيم بن محمد واياضا في سنده محمد بن يزيد العبد قال في التقریب لعله ابن ابي القموس والاف مجهول باب ما جاء في كراهية وحلي الحبال من السبايا (الحلب بفتح الحاء المهمله جمع الحبل) والسبايا جمع سبية قوله (حدثتني ام حبيبة بنت عر باض بن سارية) قال في التقریب مقبولة من الثالثة (ونان ثوبا السبايا حتى يضعه ما في بطونها) فيه دليل على انه يحرم على الرجل ان يطأ الامة المسبية اذا كانت حاملا حتى تضع حملها وروى ابو داود واحمد عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سواطس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حصة وفيه دليل على انه يحرم على الرجل ان يطأ الامة المسبية اذا كانت حاملا حتى تستبرأ بحضنة وقد ذهب الى ذلك الشافعية والحنفية والتورى والخمعي ومالك وظاهر قوله ولا غير حامل انه يجب الاستبراء للبكر ويؤيده القياس على المرأة فانها تحجب مع العلم براءة الرحم وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الاستبراء اذا يجب في حق من تعلم براءة رحمها وامام علمت براءة رحمها فلا استبراء في حقها وقد روى عبد الرزاق عن ابن عمر انه قال اذا كانت الامة عذرا لم يستبرأ بها ان شاء وهو في صحيح البخاري عنه ثم ذكر الشوكاني مزيدات لهذا القول ثم قال ومن القائلين بان الاستبراء انما هو للعلم ببراءة الرحم فحيث تعلم البراءة لا يجب وحيت لا يعلم ولا يظن يجب ابو العباس بن سريج وابو العباس بن تيمية وابن القيم ورجح جماعة من المتأخرين منهم الجلال والمقبلي والمغربي والامير وهو الحق لان الداية معقولة فاذا لم توجد مثنة كالحمل ولا مثنة كالمرأة المزوجة فلا وجه لايجاب بالاستبراء والقول بان الاستبراء تعبدى وانه يجب في حق الصغيرة وكذا في حق البكر والاشعة ليس عليه دليل انتهى كلام الشوكاني قوله (وفي الباب عن درويش بن ثابت) واخرج حديثه احمد والترمذي وابو داود عندهم فروا عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماء ولا غيره وزاد ابو داود عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقيح على امراته من السبي حتى يستبرأها وفي لفظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقيح ثوبا من السبايا حتى تحيض رواه احمد قوله (وحديث عر باض حديث غريب) واخرجه ابن ابي شيبة عن حديث علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثوبا حامل حتى تضع ولا حامل حتى تستبرأ بحضنة وفي اسناده ضعف انقطاع قوله (قال ثنا عيسى بن يونس) بهما ابي اسحاق السبيعي الكوفي سكن الشام روى عن الاوزاعي وخلق وعنه علي بن خنيس وخلق قال في حاشية الاحمدية وفي نسخة صحيحة علي بن يونس قلت هذا غلط الصواب عيسى بن يونس باب ما جاء في طعام المشركين قوله (سمعت قبيصة بن هلب) بضم الهاء وسكون اللام قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن طعام النصارى وفي رواية ساله رجل فقال ان من الطعام طعاما يخرج منه كن في المشكوة (لا يتخلفن في صدوركم طعام) وفي رواية شيء مكان طعام ويتخلفن بلقاء العجوة قال التوريشي يروي بلقاء المهمله وبلقاء العجوة فعنه بلقاء لا يدخل قلبك منه شيء فانه مباح نظيف وبالعجوة لا يتحرك الشك في قلبك انتهى وقال في الجمع اصل الاختلاج الحركة والاضطراب وضارعت فيه النصرانية اي شابهت لاجله اهل الملة النصرانية من حيث امتناعهم اذا وقع في قلب احد منهم انه حرام او مكروه وهذا في المعنى تعليل النوى والمعنى لا يتخلف فانك ان فعلت ذلك ضارعت فيه النصرانية فانه من داب النصارى وترويههم وقال الطيبي هو جواب شرط محذوف والجملة الشرطية مستأنفة لبيان الموجب اي لا يدخل قلبك ضيق وحرج لانك على الحنفية السهلة السمحة فانك اذا شددت على نفسك بمثل هذا شددت فيه الرهبانية فان ذلك دأبهم وعادتهم قال تعالى ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الاية قوله (هذا حديث حسن) واخرجه ابو داود (قال محمود) هو ابن غيلان (عن هري) بضم الميم وتشديد الراء المكسوة (قطري) بفتح القاف والطاء قال في التقریب هري بلفظ النسب ابن قطري

والعلم على هذا عند اهل العلم من الرخصة في طعام اهل الكتاب باب في كراهية التقريب بين السبي حمل ثمانية من حصص الشياطين ما عبد الله
ابن وهب الخبر عن يحيى عن ابي عبد الرحمن الجبلي عن ابي ايوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله
بينه وبينه واحتبه يوم القيمة وفي الباب عن علي بن هذا حديث حسن غريب العلم على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
كرهوا التقريب بين السبي بين والدته وولدها وبين الولد والوالد وبين الاخوة باب ما جاء في قتل الاسارى والفداء حمل ثمانية اربعين
ابن ابي السقر واسمه احمد بن عبد الله الحمداني ومحمد بن غيلان قال ثنا ابو داود الحفري ثنا يحيى بن زكريا بن ابي زائدة عن سفيان بن سعيد
عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان جبريل هبط علي فقال له خذوهم يعني اصحابك في اسارى بدو القتل
او الفداء علي ان يقتل منهم قابلي مثلهم قالوا الفداء ويقتل منا

باب

بفتحين وكسر الاء مخففة الكوفي مقبول من الثالثة انتهى قلت ذكر ابن حبان في الثقات وقال للذهبي لا يعرف تفرد عنه سمك قوله (ورفع علي هذا عند اهل العلم
من الرخصة في طعام اهل الكتاب) وقد ذكر الترمذ في الباب لفظ طعام المشركين وليس في الحديث ذلك للمشركين فالظاهر انه حمل المشركين على اهل الكتاب في هذا
الباب والله تعالى اعلم به (باب في كراهية التقريب بين السبي) قوله (اخبرني يحيى) يضم اوله ويأتي من تحت الاولي مفتوحة ابن عبد الله بن شريح
العاذلي المصري صدوق يهمن الثالثة قوله (من فرق بين والدته وولدها) اي بما ينزل الملك (فرق الله بينه وبينه واحتبه يوم القيمة) قال المناوي
التقريب بين امته وولدها بنو مبيح حرام قبل التبيين عند الشافعي وقبل البلوغ عند ابو حنيفة قوله (وفي الباب عن علي) اخبره الترمذ في باب كراهية
ان يفرق بين الاخيرين من كتاب البيوع قوله (هذا حديث حسن غريب) واخرجه احمد والحاكم في المستدرک وقال صحيحه وتعقب قاله المناوي و
تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد في الباب المذكور وتقدم الكلام في هذه المسئلة هناك (باب ما جاء في قتل الاسارى والفداء) قوله (رهبط عليه
اي نزل عليه) (فقال) اي جبريل (له) اي للنبي صلى الله عليه وسلم (خبرهم) بصيغة الامر من التخيير يعني اصحابك اي يريد بالضمين اصحابك وهذا التفسير
اذا من على ائمة بعد من الرواية والمعنى قل لهم انتم خيرون في اسارى بدو القتل او الفداء بالنصب فيهما اي فلتختاروا القتل او الفداء والمعنى
انكم خيرون بين ان تقتلوا اسارى ولا يهلككم ضرر من العدو وبين ان تأخذوا منهم الفداء وعلى ان يقتل منهم اي من الصحابة (قابل) كذا وقع في بعض النسخ و
في بعضها قابلا بالتونين وهو الظاهر (مثلهم) يعني بعد من يطعنون منهم يكون الظفر للكفار فيها وقد قتل من الكفار يومئذ سبعون واسر سبعون (قالوا)
اي الصحابة (الفداء) اي اختارنا الفداء (ويقتل منا) بالنصب باضمار ان بعد الاء والعاطفة على الفداء اي وان يقتل منا في العام المقبل مثلهم قال
القاسري وفي نسخة يعني من المشكوك بالرفع فيها اي اختيارنا فداءهم وقتل بعضنا بقتل المسلمين يوم احد مثل ما افتدى المسلمون منهم يوم بدر
وقد قتل من الكفار يومئذ سبعون واسر سبعون قال تعالى اولما اصابكم مصيبة قد اصابتم مثلها قلتم ان هذا اقل هو من عند انفسكم وانما
اختاروا ذلك رغبتهم فيهم في اسلام اسارى بدر وفي فيلهم درجة الشهادة في السنة القابلة وشفقة منهم على الاسارى فكان قرايتهم منهم قال
الترمذي في هذا الحديث مشكوك جلد الخالفة ما يدل على ظاهر التنازل ولما صح من الاحاديث في امر اسارى بدو ان اخذ الفداء كان ديارا واه فوتموا
عليه ولو كان هناك تخيير برحى سماوى لم تتوجه المعاتبة عليه وقد قال الله تعالى ما كان لنبي ان تكون له اسرى الى قوله لمسك فيما اخذتم عذاب
عظيم واطهر لهم شأن العاقبة بقتل سبعين منهم بعد غزوة احد عند نزول قوله تعالى ولما اصابكم مصيبة قد اصابتم مثلها وامن نقل عنه
هذا التاويل من الصحابة على رضى الله تعالى عنه فاعل عليا كذا هو طبريز في شأن نزول هذه الآية وبها فاشتبه الامر فيه على بعض الرواة
وحما جريا على هذا التقدير سوى ما ذكرناه هو ان الحديث تفرد به يحيى بن زكريا بن ابي زائدة عن سفيان بن بين اصحابه فلم يرد غيره و
السمع قد يخطئ واللسان كثيرا يطرأ على الانسان ثم ان الحديث روى عنه متصلا وروى عن غيره مرسل فكان ذلك مما يمنع القول بظاهرة قال
الطبري اقول وبالله التوفيق لامانة فاة بين الحديث والآية وذلك ان التخيير في الحديث وارد على سبيل الاختيار والامتحان والله ان يفتن عباده
بما شاء امتحن الله تعالى ابراهيم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى يا ايها النبي قل لاخر واجبك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتعن
الايتين وامتحن الناس بتعليم السحر في قوله تعالى وما يعملان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة وامتحن الناس بالملكين وجعل الجنة في الكفر والآخرة
بان يقبل العامل تعلم السحر في كفر ويؤمن بترك تعلمه واعل الله تعالى امتحن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بين اهرين القتل والفداء وانزل جبريل
عليه السلام بذلك هل هم يختارون من قتل اعدائهم ام يوثقون العاجلة من قبول الفداء فلما اختاروا الثاني عن قبوله
تعالى ما كان لنبي ان تكون له اسرى حتى يفتن في الارض قال القاسري بعد ذكر هذا الكلام ما لفظه قلت بعون الله ان هذا الجواب غير مقبول لانه معلول
ومدخل فانه اذا صح التخيير لم يجز العتاب والتعيير فضلا عن التعذيب والتعزير واما ما ذكره من تخيير امهات المؤمنين فليس فيه الهن ولو اخبر

وفي الباب عن ابن مسعود وانس ابى برزة وجابر بن مطعم هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري لا تعرفه الامم حديث ابن ابي ثعلبة
وروى ابو اسامة عن هشام عن ابن سيرين عن عبيد الله عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم خيرة وروى ابن عون عن ابن سيرين عن عبيد الله عن علي
عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل واحد او للحري اسمه عمر بن سعد حدثنا ابن ابي عمير ثنا اسحق بن ابي الربيع عن ابي قلابة عن عمه عن عمران بن
حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قدى رجلين من المسلمين رجل من المشركين هذا حديث حسن صحيح وعم ابى قلابة هو ابو الهلب واسم
عبد الرحمن بن عمرو ويقال معاوية بن عمرو وابو قلابة اسمعيل بن زيد الجرمي والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم ان الامام ان يمين على من شاء من الاسارى ويقتل من شاء منهم ويفدى من شاء واختار بعض اهل العلم القتل على الفداء
وقال لا وراعى بلغني ان هذه الآية منسوخة قوله تعالى فاما متاعا بعد واما قد ائتمننا فاقولهم حيث تقتضونهم حدثنا ابن ابي
ثنا ابن المبارك عن الاوزاعي قال اسحاق بن منصور قلت لاجل اذ امر لا يسير يقتل او يفادى حب اليك قال ان قدر راوا ان يفادوا فليس
باس وان قتل فما اعلم به باساقا قال اسحاق الا تخاف ان يكون معروفا فاطلع به الكثير باب ملجاء في النبي عن قتل النساء والصبيان
حدثنا قتيبة ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر اخبره ان امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتولة فانكر رسول الله صلى الله

الذي اعد بن في العقبى ولا في الاولى وعائته انهم يحومون من مصاحبة المصطفى لفساد اختيارهم الا انى بالا على اما قضية المدكين وقضية تعليم السحر فم
امتحان من الله وابتلاء من ليس فيه تحييد واحد ولهذا قال المفسرون في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر انه امر تهديد لا تخيير وما قوله امر
يوثر من الاعراض العاجلة من قبول الفدية فلما اختاروه عوقبوا بقوله ما كان لنبي لاية فلا يخفى ما فيه من الجزاء العظيمة والجزاء الجسيمة فانهم ما
اختاروا الفدية لا للتقوية على الكفار وللتشفقة على الرحمة ولرجل انهم يؤمنون او في اصلاهم من يؤمن ولا شك ان هذا وقع منهم اجتهدا ووافق
رايه صلى الله عليه وسلم غايته ان اجتهد عمر وقع اصوب عندنا تعالى فيكون من موافقات عمر رضي الله عنه ويصاعدنا ما ذكره الطبري من انه يعصده سبب
الزول روى مسلم والترمذي عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه انهم لما اسروا الاسارى يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره عمر رضي الله
عنهما ما ترون في هؤلاء الاسارى فقال ابو بكر يا رسول الله بنو العلم والعشيرة اولون تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار فغضبوا عليه ان يهدى على
الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم ما ترى يا ابن الخطاب قلت لا والله يا رسول الله ما ارى الذي راى ابو بكر ولكنى ارى ان تمكنتا فغضبوا عينا فبقهم فان هؤلاء
اثمة الكفر وصناديدهم فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال ابو بكر ولم يهوما قلت فلما كان من الغد فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر قاعدان
بيكبان فقلت يا رسول الله اخبرني من اى شئ تبكي فصاحبك فقال ابى لذي عرض على اصحابك من اخذهم الفداء لقد عرض على عبد ابهم ادنى من هذه
الشجرة وانزل الله تعالى الآية انتهى قال القادري يمكن ان يقال جمعا بين الآية والحديث ان اختيار الفداء منهم والا كان بالاطلاق ثم وقع التحييد بعد
بالتقييد والله اعلم **قوله** روى ابى جابر بن مسعود وانس ابى برزة وجابر بن مطعم امحدث ابن مسعود فلخرجه ابوداود واما حديث انس فلخرجه مسلم
واما حديث ابى برزة فليظن من اخرجه واما حديث جابر بن مطعم فلخرجه البزارى **قوله** (هذا حديث حسن غريب) قال الطبري قول الترمذي وهذا
حديث غريب لا يشعرباطعن فيه لان الغريب قد يكون صحيحا انتهى قال القادري وقد يكون ضعيفا فيصيح للطعن في الجملة انتهى قلت الامر كما قال الطبري
قوله (ابو داود الحفري) فهو الحامد الهمل والفاء وبالراء نسبة الى موضع بالكوفة (اسمه عمر بن سعد) بن عبيد ثقة عابد من التاسعة (فدى رجلين من

المسلمين رجل من المشركين) مراد في رواية احمد بن حنبل بن عتيق **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد واخرجه مسلم مطولا **قوله** روى ابى قلابة
هو ابو الهلب بضم الميم وفتح الهاء وبالا لام المشددة المفتوحة للجرمي البصري واسمه عبد الرحمن بن عمرو والحرف ثقة من الثانية **قوله** روى على هذا عند
اكثراهل العلم قال الشوكاني في النبل مذهب الجمهور ان الامر في الاسارى الكفرة من الرجال الى الامام يفعل ما هو الا حظ للاسلام والمسلمين وقال
الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز اخذ الفداء من الكفار اصلا وعن الحسن وعطاء لا تقتل الاسرى بل تخير من المن والفداء وعن مالك لا يجوز
المن بغير فداء وعن الحنفية لا يجوز المن اصلا لا بفداء ولا بغيره قال الطحاوى وظاهر الآية يعنى قوله تعالى فاما متاعا بعد ولما فداء جهة الجمهور
وكذا حديث ابو هريرة في قصة ثمانية وقال ابو بكر الرازي اتجر اصحابنا انكراهة فراء المشركين بالمال بقوله تعالى لو اكتاب من الله سبق الآية ولا
حجة لهم في ذلك لانه كان قبل حل الغنيمه كما قد منع ابن عباس والحاصل ان القرآن والسنة قاضيان بما ذهب اليه الجمهور فانه قد وقع منه
صلى الله عليه وسلم المن واخذ الفداء ووقع منه القتل فانه قتل النضر بن الحارث وعقبة بن معيط وغيرهما ووقع منه قتل رجلين من المسلمين رجل
من المشركين قال وقد ذهب الجمهور الى ان الاسير من الكفرة بالاسير من المسلمين جمهورا اهل العلم حديث عمران بن حصين (باب ملجاء في
النبي عن قتل النساء والصبيان) **قوله** (ونعى عن قتل النساء والصبيان) قال ابن الهمام ما اظن الا ان حرمة قتل النساء والصبيان اجماع

العلم وقد ذكر محمد بن اسحاق بن سليمان بن يسار وبين ابى هريرة رجلا في هذا الحديث ورؤى غير واحد مثل رواية الليث وحديث الليث بن سعد اشبه واصح باب ماجاء في الغلول والذين دخل الجنة وفي الباب عن ابى هريرة وزيد بن خالد الجهني حل ثنا محمد بن بشار ثنا ابن ابي عدي عن سعيد عن قتادة عن سالم بن ابى الجعد عن معدان بن ابى طلحة عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو بريء من الكبائر والغلول والذين دخل الجنة هكذا قال سعيد الكندي وقال ابو عوانة في حديثه الكبر ولم يذكر عن معدان رواية سعيد اصح حل ثنا الحسن بن علي ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا عبد الله بن عمر بن عبد الحميد بن عمار ثنا اسحاق بن عمار قال سمعت ابن عباس يقول تفي عن ابن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ان فلانا قد استشهد قال كلا قد رايت في النار بقاء قد غلها قال نعم فناداه لا يدخل الجنة الا المؤمنون ثلاثا هذا حديث حسن صحيح غريب باب ماجاء في خروج النساء في الحرب حل ثنا بشر بن بهلال الصواف ثنا جعفر ابن سليمان الصبيعي عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بآية سليم ونسوة معها من الانصار يسقيهن الماء ويؤدبن الجرحى وفي الباب عن الربيع بنت معوذ وهذا حديث حسن صحيح باب ماجاء في قبول هدايا المشركين حل ثنا علي بن سعيد الكندي ثنا عبد الرحمن ابن سليمان عن اسرايل عن ثوير عن ابيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كسر اهدى له فقبل وان الملوك اهدوا اليه فقبل منهم وفي الباب عن

١٠٧

الغلول هو ما يخله احد الغزاة من الغنيمه مختصا به ولا يحضره الى امير الجيش ليقسمه بين الغزاة سواء قل او كثر وسواء كان الاخذ امير الجيش واحدهم واختلف العلماء في الطعام والعلوفة ونحوها اختلافا كثيرا انتهى وقال الجزري في النهاية الغلول الخيانة في الغنم والسرقة من الغنيمه قبل القسمة وكل من خان في شئ خفية فقد غل وسميت غلوه لان الايدي فيها مغلوله اي ممنوعة فجعل فيها غل وهو الحديدة التي تجمع يد الاسير الى عنقه ويقال لهلج مغنما ايضا انتهى قوله (وهو بريء من الكبائر) بكسر الكاف وسكون الواو وبالراء والذين بفتح الدال المهملة وسكون التحتية (دخل الجنة) يفهم منه ان مات وهو ليس بريئا من هذه الثلاث لا يدخل الجنة قوله (وفي الباب عن ابى هريرة وزيد بن خالد الجهني) اما حديث ابى هريرة فخرجه الشيخان واما حديث زيد بن خالد فاخرجه مالك والحماد وابو داود والنسائي وابن ماجه: اعلم ان الترمذي لم يحكم على حديث ثوبان هذا البشئ من الصحة والضعف وقد صححه الحاكم قال الترمذي في الترغيب بعد ذكر هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال صحيح علي بن رطلهما قوله (عن سعيد) هو ابن اوعر وبة (من فارق الروح للجسد) اي من فارق روحه جسده وكذلك وقع في بعض نسخ الترغيب (الكنز) بفتح الكاف وسكون النون وبالزاي قال في مجمع البحار الكنز لغة المال المدفون تحت الارض فاذا اخرج منه الواجب لم يبق كنز اشرا وان كان مكنوزا لغيره ويشهد عليه ما ورد في كل ما ادبت زكوة فليس يكنز هكذا قال سعيد الكندي يعني بالكاف والنون والزاي (وقال ابو عوانة في حديثه الكبر) يعني بالكاف الموحدة والراء (ورواية سعيد اصح) قال البيهقي في كتابه عن ابى عبد الله يعني الحاكم الكنز مقيد بالزاي والصحيح في حديث ابو عوانة بالراء قوله (ثامناك ابو عبد الله) بضم الزاي المعجمة وفتح الميم مصغرا وسماك بكسر الهمزة وتخفيف الميم هو ابن الوليد التميمي الكوفي ليس به باس من اثنا ثلاثة (ان فلانا قد استشهد) بصيغة المجعول اي صار شهيدا (قال كلا) نرجو ورود لقولهم في هذا الرجل انه شهيد محكوم له بالجنة اول وهلة بل هو في النار بسبب غلوله وبعيد العباد والعباءة ضرب من الكسبية قاله الطبري وقال في القاموس العباءة كساء كالعباءة قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم ولحاديث الباب تدل على تحريم الغلول من غير فرق بين القليل منه والكثير وقد ورد في حديث ابى هريرة عند مسلم لا يغفل احدكم حين يغفل وهو مؤمن ونقل النووي الاجماع على انه من الكبائر وقد صرح القران والسنة بان الغال ياتي يوم القيمة والنسائي في حديثه معه: (باب ماجاء في خروج النساء في الحرب) قوله (يسقيهن الماء ويؤدبن الجرحى) وفي حديث الربيع بن خثيم القوم ونحوهم ونه القتل والجرحى الى المدينة وفي حديث ام عطية عند احمد ومسلم وابن ماجه قالت غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات اخلقهم في رحالهم واصنع لهم الطعام وادوى الجرحى واقوم على الترمذي وفي هذا الحديث دليل على انه يجوز خروج النساء في الحرب لهذه المصالح ولما ليس بواجب على النساء يدل على ذلك حديث عائشة عند احمد والبخاري قالت يا رسول الله نرى الجاهل افضل العمل افلا نجاهد قال بلى افضل الجهاد معك ولو قال ابن بطال حل حديث عائشة على الجهاد وغيره واجب على النساء ولكن ليس في قوله افضل الجهاد معك من دون رواية البخاري جهاد كن الحج ما يدل على انه ليس لهن ان يتطعن بالجهاد وانما لم يكن واجبا لفايه من مغايرة المطلوب فنه من السيرة مجانية الرجال فلذلك كان الحج افضل لهن من الجهاد انتهى قوله (وفي الباب عن الربيع بنت معوذ) اخرجه احمد والبخاري قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم: (باب ماجاء في قبول هدايا المشركين) قوله (عن ثوبان) بضم التاء المثناة وفتح الواو ومصغرا قوله (ان كسر) بكسر الكاف وفتح القاف ملوك الفرس (فقبل منهم) هذا الحديث من الاحاديث التي تدل على جواز قبول هدايا المشركين وهي كثيرة وسياتي التوفيق بينها وبين الاحاديث التي تدل

جابر وهذا حديث حسن غريب وثوري هو ابن أبي فاختة اسمه سعيد بن علاقة وثوري يكنى أبا جهم حدثنا محمد بن نيار ثنا أبو داود عن عماد
القطان عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمارة أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم هدية له ناقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اسلمت فقال لا قال فاني نهيت عن زبد المشركين قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ومعنى قوله اني نهيت عن زبد المشركين يعني هذا
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل من المشركين هداياهم وذكر في هذا الحديث انكر اهيته واحتمل ان يكون هذا بعد ما كان يقبل منهم
ثم روي عن هداياهم باب ما جاء في سجدة الشكر حدثنا محمد بن المتقي ثنا أبو عاصم ثنا بكاء بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي
علي المنع قوله (وفي الباب عن جابر) قال العيني في شرح البخاري روي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة عن جابر بن عبد الله بن عدي في الكامل عنه قال أهدى
النخاشي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قارورة من غالية وكان أول من عمل له الغالية قال العيني لم أجد في هدايا الملوك له صلى الله عليه وسلم من حديث
جابر إلا هذا الحديث والنخاشي كان قد أسلم ولا مدخل للحديث في الباب لأن يكون أهداه له قبل إسلامه وفيه نظر ويحتمل ان ينادي بالنخاشي نجا حتى أخر
من ملوك الحبشة لم يسلم كما في الحديث الصحيح عند مسلم من حديث الشرايين النبي صلى الله عليه وسلم كتب قبل موته إلى كسرى وقصر وإلى النخاشي وإلى كل جابا
يلعوم الحديث وعن أبي حميد الساعدي قال غزو فنامع النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه وأهدى ملك أيلة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة
بيضاء فكساه رسول الله صلى الله عليه وسلم برة وكتب له بجرهم أخرجه الشيخان وعن أنس أخرجه مسلم والنسائي من رواية قتادة عن أنس أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم
أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة من سندس ولا نس حديث آخر رواه ابن عدي في الكامل من رواية علي بن زيد عن أنس أن ملك الروم أهدى
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مشقة من سندس فليسها أو ردة في ترجمة على وضعفه قال العيني المشقة بضم الميم الأولى وفيه الثانية وتشديد اللام
العجوة وبالقاف هو الثوب المصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو المغرة ولا نس حديث آخر رواه ابن عدي من رواية عامر بن مرزاذ عن ثابت عن أنس أن
ملك ذي وزن أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين ناقة فقبلها وعن بلال بن رباح أخرجه أبو داود وعند حديثنا مطوكا
وفيه المرئى الركائب المنخاة الأربع فقلت بل فقال ان لك رقابهم وماعليهم فان عليهم كسوة وطعاما أهداهن إلى عظيم فذك فاقبضهن فاقض
دينك وعن حكيم بن خزام أخرجه أحمد في مسنده والطبراني في الكبير من رواية عامر بن مالك أن حكيم بن خزام قال كان محمد أحب رجل في الناس إلى
الحاهلية فلما أتيا وخرج إلى المدينة شهد حكيم بن خزام الموسم وهو كافر فوجد حلة لذي وزن تباع فاشترها بخمسين دينارا ليهدى بها الرسول صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم فقدم بها عليه المدينة فإرادته على قبضها هدية فإني قال عبد الله حسبه قال ان لا تقبل شيئا من المشركين ولكن ان شئت أخذناها بالثمن
فاعطيت حين أبى على الهدية انتهى ما في شرح البخاري للعيني قوله (وهذا حديث حسن غريب) وأخرجه أيضا البزار وأبو داود في التلخيص ولم يتكلم
عليه وفي أسناده ثوري بن أبي فاختة وهو ضعيف (وثوري هو ابن أبي فاختة) بخاء معجمة مكسورة ومثناة مفتوحة (اسمه) أي اسم أبي فاختة (سعيد
ابن علاقة) بكسر العين المهملة قوله (عن عياض) بكسر الهمزة وتخفيف الحاء الثانية وأخرجه في معجمه (بن حمارة) بكسر الهمزة وتخفيف الميم التميمي المجاشع
صحابي سكن البصرة وعاش إلى حدود الخمسين قوله (اني نهيت) بصيغة المجهول (عن يزيد المشركين) بفتح الزاي وسكون الباء الموحدة وفي الخوة
دال مهملة وهو الرغد والعطاء قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك
عند موسى بن عقبة في المغازي أن عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى له فقال ان
لا قبل هدية المشركين الحديث قال في الفتح مرجاه ثقاة إلا أنه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح قوله (واحتمل ان يكون هذا بعد ما كان يقبل
منهم ثم روي عن هداياهم) قال الحافظ في الفتح جمع الطبري بين هذه الأحاديث المختلفة بان الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى
للمسلمين وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وسلم خاصة وجميع غيره بان الامتناع في حق من يريد بهد يته التوا
والموالة والقبول في حق من يرجي بذلك تأنيسه وتاليه على الإسلام وهذا أقوى من الأول وقيل يحتمل القبول على من كان من أهل الكتاب الرد
على من كان من أهل الأوثان وقيل يتشع ذلك لغيره من الأعراء وان ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ومنهم من عكس هذا
الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت بالاحتقال ولا التخصيص انتهى كلام الحافظ قلت يدل على قول من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ما رواه
أحمد عن عامر بن عبد الله بن الزبير قال قدمت قتيبة ابنة عبد العزيز بن سعد على بنتها أسماء بهد اياض باب واقظ ومن وهي مشركة فابت اسماء
ان تقبل هديتها وتدخلها بيتها فالت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين إلى آخر الآية
فأمرها ان تقبل هديتها..... وان تدخلها بيتها كذا في المتن ولا يبعد ان يقال ان الأصل هو عدم جواز قبول هدايا المشركين لكن اذا
كانت في قبول هداياهم مصلحة عامة او خاصة فيجوز قبولها والله تعالى اعلم (باب ما جاء في سجدة الشكر) قوله (ثنا بكاء بن عبد العزيز بن أبي بكرة)

ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه امر فستر به فخر ساجدا هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه من حديث بكاري بن عبد العزيز والعل
على هذا اعتد اكثر اهل العلم راوا بسجدة الشكر باب ما جاء في امان المرأة والعبد حدثنا يحيى بن اكرم ثنا عبد العزيز بن ابي حازم عن
كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المرأة لتأخذ للقوم يعني تجير على المسلمين وفي الباب عن ام هانئ
وهذا حديث حسن غريب حدثنا ابو الوليد الدمشقي ثنا الوليد بن مسلم قال اخبرني ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي هريرة مولى
عقيل بن ابي طالب عن ام هانئ انها قالت اجرت رجلين من احائي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امنّاكم امنّا هذا حديث حسن صحيح
والعمل على هذا اعتد اهل العلم اجازوا امان المرأة وهو قول احمد واسحاق اجازوا امان المرأة والعبد وقدره عن عمر بن الخطاب انه اجاز امان
العبد وابو هريرة مولى عقيل بن ابي طالب ويقال له ايضا مولى ام هانئ واسمها يزيد وروى عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ذمة المسلمين واحدة يسعي بها ادانهم ومعنى هذا اعتد اهل العلم ان من اعطى الامان من المسلمين فهو جازن على كلهم باب
ما جاء في الغدر حدثنا محمد بن يحيى ثنا ابو داود او داود اننا نشعبه قال اخبرني ابو القيس قال سمعت سليمان بن عامر يقول كان بين معاوية
وبين اهل الروم عهد وكان يسير في بلادهم حتى اذا انقضى العهد غار عليهم فاذا رحلوا على اعدائهم فليس وهو يقول الله اكبر وفاء لا عدل واذا هو
قال لما نظرت صدوقهم عن ابيه اي عبد العزيز بن ابي بكرة وهو صدوق عن ابي بكرة صحابي اسمه نفع بن الحارث قوله (فسره) بصيغة المجول انفسا
مسد رابه (فخر) من الخور قوله (هذا حديث حسن غريب) اخبره الخمسة الا النسائي قال الشوكاني في اسناده بكاري بن عبد العزيز وهو ضعيف عند
العقيلي وغيره وقال ابن معين انه صالح الحديث انتهى وقال لما نظرت صدوقهم وفي الباب احاديث كثيرة قال البيهقي في الباب عن جابر بن عمر والن
وجابر بن ابي حنيفة انتهى وقال المنذري وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث الدلاء باسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك انتهى قلت
وفي الباب ايضا عن عبد الرحمن بن عوف اخبره احمد والبخاري والحاكم عن سعد بن ابي وقاص اخبره ابو داود وقال في المتفق وسجد ابو بكر حين جاء قتل
مسيلة رواه سعيد بن منصور وسجد علي حين وجد ذنبا في الخوارج رواه احمد في مسنده وسجد كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
لما بشر بتوبة الله عليه وتقصته متفق عليها قوله (والعمل على هذا اعتد اكثر اهل العلم راوا بسجدة الشكر) قال الشوكاني في النيل بعد ذكر احاديث
سجد الشكر ما لفظه وهذه الاحاديث تدل على مشروعيتها بسجدة الشكر والذات ذهاب لعقبة واحمد والشافعي قال مالك وهو مروي عن ابي حنيفة انه
يكراه ان يوتر عنه صلى الله عليه وسلم مع تواضع النعمة عليه صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن ابي حنيفة انه مباح لانه لم يوتر وانكاره ورد بسجدة الشكر عن
النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الامامين مع وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف ذكرها من الغرائب ومما يثب
ثبوت بسجدة الشكر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سجدة ص هي لنا شكر ولذا وتوبة (باب ما جاء في امان المرأة والعبد) قوله (ان المرأة
لتأخذ للقوم) اي تأخذ الامان على المسلمين اجاز ان تأخذ المرأة المسلمة الامان للقوم يعني تجير على المسلمين يقال اجرت فلانا على فلان
اغنته منه ومنعته وانما فسر به لايهاهه فان مفعول قوله لتأخذ محذوف اي الامان والذات عليه قرأت الاحوال قاله الطيبي قوله (وفي الباب
عن ام هانئ) اخبره الشيخان وفيه قوله صلى الله عليه وسلم قد اجرت يا ام هانئ واخبره الترمذي ايضا مختصرا في هذا الباب قوله
(وهذا حديث حسن غريب) ذكره الشوكاني في النيل وسكت عنه قوله (عن ابي هريرة) بضم الهم وشدّة الراء اسمه يزيد مدني مشهور بكنيته ثقة من
الثالثة (عن ام هانئ) بكسر نون وبهجرة اسمها فاخنة وقيل عاتكة وقيل هند بنت ابي طالب اسلمت عام فتح مكة (اجرت رجلين من احائي) جمع
قريب الزوج (قد امنّا) اي اعطينا الامان قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخبره الشيخان مطولا (باب ما جاء في الغدر) قوله (اخبرني ابو
القيس) اسمه موسى بن ايوب ويقال ابن ايوب المهري الحمصي مشهور بكنيته ثقة من الرابعة قال سمعت سليمان بن عامر بضم السين وفتح اللام
مصحرا (الكلاعي) ويقال لخباثي الحمصي ثقة من الثالثة غلظ من قال انه ادرك النبي صلى الله عليه وسلم قوله (كان بين معاوية وبين اهل الروم عهد
اي لم يقتل محمود وكان يسير في بلادهم) اي يذهب معاوية قبل انقضاء العهد ليقرب من بلادهم حين انقضى العهد حتى اذا انقضى العهد اي
زمانه (وهو يقول الله اكبر وفاء لا عدل) فيه اختصار وحذف لطيف القام اي ليكن منكم وفاء لغدر يعني بعيد من اهل الله وامة محمد صلى الله عليه وسلم
الغدر ولا استيعاد صدر الرحمة بقوله الله اكبر (واذا هو عمر بن عتبة) بفتح العين الهمة والباء المحو والسين الهمة كنية (ابو يحيى) اسلمه قديما في
اول الاسلام قيل كان رابع اربعة في الاسلام عدده في الشاميين قال في شرح السنة وانما ذكره عمر بن عتبة ذلك لانه اذا هادنهم الى مدة وهو مقيم
في وطنه فقد صارت مدة مسيرة بعد انقضاء المدة المضروبة كالشر وطمع المدة في ان لا يفرّجهم فيها فاذا صار اليهم في ايام الهدنة كان ايقاعه قبل
الوقت الذي يتوقعونه فعند ذلك عمر وغدر او امان نقض اهل الهدنة بان ظهرت منهم خيانة فلما ان يسير اليهم على غفلة منهم رفضه معاوية عن

عز بن عتبة فسا له معاوية عن ذلك فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يجلس عهداً ولا يشد نكاحاً حتى يمضي امده او يئذ اليهم على سواء قال فرجع معاوية بالناس هذا حديث حسن صحيح باب ما جاء ان لكل غادر لواء يوم القيمة حل ثنا احمد بن منيع ثنا اسمعيل بن ابراهيم قال ثنا اخو بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الغادر يئذ لواء يوم القيمة وفي الباب عن علي بن مسعود وابي سعيد الخدري والنس وهذا حديث حسن صحيح باب ما جاء في اللزول على الحكم حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابني ابي ربيعة عن جابر انه قال روي يوم الاحزاب سعد بن معاذ فقطعوا الحكة او بلحله فحسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتفخت يده فزقه الدم فحسمه اخرى فانتفخت يده فلما رأى ذلك قال اللهم لا تخرج نفسي حتى تقرب عيني من بني قريظة فاستمسك عرقه فما قطر قطرة حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ فارسل اليه فحكم ان يقتل رجالهم ويستحيى نساءهم يستعين بهن المسلمون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبت حكم الله فيهم وكانوا اربعائة فلما فرغ من قتلهم انفق عرقه فمات وفي الباب عن ابني سعيد عطية القرظي وهذا حديث حسن صحيح حدثنا ابو الوليد بن مسعود عن ابني ربيعة عن قتادة عن الحسن بن سمره عن سمرة بن جندب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اقلوا شيخ المشركين واستحيوا نساءهم والشرع الغلمان الذين لم يثبتوا هذا حديث حسن صحيح غريب ورواه علي بن رطاه ذلك اي عن دليل ما ذكره (فلا يجلس عهداً) اي عقد عهد ولا يشد نكاحاً (اراد به المبالغة عن عدم التغيير والافلا مانع من الزيادة في العهد والتأكيد المعنى لا يغير عهد ولا يقضيه بوجه (حق يمضي امده) بفتحين اي تنقضي غايته (او يئذ) بكسر اليااء اي يوحى عهدهم (اليهم) بان يجزهم بانه نقض العهد على تقدير خوف الخيانة منهم (على سواء) اي يكون خصمه مساوياً معه في النقض كيلا يكون ذلك منه غداً لقوله تعالى (واستأخف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء قال الطبري على سواء حال قال المظهر اي يعلمهم انه يريد ان يفرزهم وان الصلح قد ارتفع فيكون الفريقان في علم ذلك سواء قوله (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود قوله (باب ما جاء ان لكل غادر لواء يوم القيمة) قول مرحض بن جويرية (ابو نافع مولى بني تميم او بنو هلال قال احمد ثقة وقال القطان ذهب كتابه ثروجة فنكده فيه لذلك من السابعة (ان الغادر) الغدر ضد الوفاء اي الخائن لانسان عاهداً او امناً (لواء) اي علم خلفه تشبه لواءه بالغدر ولقضي على دوس الاشهاد يوم القيمة) راح في رواية ابو داود وغيره فيقال هذه غدره فلان بن فلان قوله (وفي الباب عن علي بن مسعود وابي سعيد الخدري والنس) امه الحديث علي وابن مسعود فليست من اخوجه واما حديث علي فاخرجه مسلم واما حديث انس فاخرجه الشيخان قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري ومسلم والنسائي (باب ما جاء في اللزول على الحكم) اي نزول العدو على حكم رجل من المسلمين قوله (روي يوم الاحزاب) اي يوم غزوة الخندق (سعد بن معاذ) نائب الفاعل (فقطعوا) اي الكفار (الحكة) اي الحبل سعد والاكحل عرق في وسط الذراع يكون قصده (ان) للشك (ابجله) اليجل بالموحدة والجمع عرق في باطن الذراع (فحسمه) رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بالنار اي قطع الدم عنه بالكي (فزقه) اي خرج منه دم كثير حتى ضعف (فحسمه اخرى) اي مرة اخرى (فلما رأى ذلك) اي فلما رأى سعد عدم قطع الدم (الله لا يخرج نفسي) من الاخراج (حق تقرب عيني) من الاقرار وهو من القرب معني البرد والعنف لا تبتغي حتى تجعل قرة عيني من هلاك بني قريظة فحكم ان تقتل رجالهم وتستحيى نساءهم وفي حديث ابني سعيد عن الشيخين فاني احكم ان تقتل مقاتلتهم وتسبي ذراريهم (يستعين بهن المسلمون) اي تقسم نساءهم بين المسلمين فيستعينون بهن ويستخدمون منهم (روكاوا اربعائة) اختلف في عدتهم فعند ابن ابي حنيفة انهم كانوا ست مائة وبه جزم ابو عمر بن عبد البر في ترجمة سعد بن معاذ وعنده ابن عثارة من مرسل قتادة كانوا سبعمائة وفي حديث جابر هذا كانوا اربعائة فيجمع ان الباقين كانوا اتباعاً وقد حكى ابن ابي شيبة انه قيل انهم كانوا تسعمائة (انفق عرقه) اي انفق وفي الحديث دليل على انه يحيى نزول العدو على حكم رجل من المسلمين ويؤلفهم ما حكم به عليهم من قتل او اسر واسترقاق وقد ذكر ابن ابي حنيفة ان بني قريظة لما نزلوا على حكم سعد جلسوا في دار بنت الحارث وفي رواية ابو الاسود عن عروة في دار اسامة بن زيد ويجمع بينهما ما هم جعلوا في البيتين ووقع في حديث جابر عند ابن عثارة التصريح بانهم جعلوا في بيتين قال ابن اسحاق في خندق قوله ام خادق فضوت اعناقهم فجري الدم في الخندق وقسم اموالهم ونساءهم وابناؤهم على المسلمين واسم الخليل فكان اول يوم وقعت فيه المهادنة لها وعند ابن سعد من مرسل حميد بن بريدة ان سعد بن معاذ حكم ايضاً ان تكون دورهم للمهاجرين دون الانصار فلما لم الانصار فقال اني احببت ان يستغفروا عن دوركم قوله (وفي الباب عن ابني سعيد وعطية القرظي) امه الحديث ابني سعيد فاخرجه الشيخان واما حديث عطية القرظي فاخرجه الترمذي في هذا الباب قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه النسائي وابن حبان قوله (اقتلوا شيخ المشركين) اي الرجال الاقوياء اهل القوة والبأس لا الهرمي الذين لا قوة لهم ولا رأى (واستحيوا) وفي رواية واستبقوا (شرحهم) بفتح الشين المعجزة وسكوت الراء وبلفظ المعجزة قال المناوي اي المراهقين الذين لم يبلغوا الحلم فيجوز قتل الاطفال والنساء انتهى والشرع الغلمان الذين لم يثبتوا اي لم يثبت شعرتهم قوله (هذا حديث حسن صحيح غريب) واخرجه احمد وابو داود قوله (عن عطية القرظي)

عن قتادة نحوه **حل ثلثا هنادنا وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن عيسى عن عطية القريظي قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فكان**
من انتب قتل ومن لم ينتب خلى سبيله فكنث فممن لم ينتب فخلى سبيله هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم انهم يرون ان نبات
بلوغا ان لم يعرف احتلامه ولا سنه وهو قول احمد واسحاق **باب ما جاء في الحلف حل ثلثا لمحمد بن مسعدة ثنا يزيد بن زريع ثنا سليمان**
المعمر عن عمرو بن شعيب عن امية عن جرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته اوفوا بحلف الجاهلية فانه يزيد يعني الاسلام الاشد
ولا تخذلو حلفا في الاسلام وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وام سلمة وجابر بن مطعم وابو هريرة وابن عباس فليس بن عاصم وهذا حديث
حسن صحيح **باب في اخذ الجزية من الجوس حل ثلثا احمد بن منيع ثنا ابو معاوية ثنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن دينار عن جحالة بن عبد الله قال كنت**
كابن الجوز بن معاوية على مناذرنا كتاب عمر بن الخطاب عن من قبلك فخل من الجزية فان عبد الرحمن بن عوف اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية
بضم القاف وفتح الاء بعدها طاء مشالة صحابي صغيره حديث يقال سكن الكوفة قال عرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي المشكاة قال كنت في جوس
بن قريظة عرضنا الجزية (يوم قريظة) يعني يوم غزوة بني قريظة (فكان من انتب) اي الشعر (قتل) فانه من علامات البلوغ فيكون من القاتلة (فخل سبيله)
اي لم يقتل **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه ابو داود وابن ماجه والداري **قوله** (والعمل على هذا عند بعض اهل العلم انهم يرون ان نبات بلوغا
ان لم يعرف احتلامه ولا سنه) قال التوربشتي وانما اعتبر الانبات في حقهم لكان الضرورة اذ لو سئلوا عن الاحتلام او مبلغ سنهم لم يكونوا يتحدوا
بالصدق اذ روافيه الهلاك انتهى (وهو قول احمد واسحاق) قد تقدم الكلام في هذه المسئلة في باب بلوغ الرجل والمرأة (باب ما جاء في الحلف)
بكر الحاد وسكون اللام وبالفاء **قوله** (او فوا من الوفاء وهو القيام بمقتضى العهد بحلف الجاهلية) اي العهد التي وقعت فيها لم يخالها الشرع
لقوله تعالى او فوا بالعقود لكنه مفيد بما قال الله تعالى وتعا ونوا على البر والتقوى ولا تعا ونوا على الاثم والعدوان (فانه) اي الاسلام (لا يزيد) اى
حلف الجاهلية الذي ليس بخالف للاسلام (الاشد) اي شدة قوت فيلزمكم الوفاء به قال القاري فان الاسلام اقوى من الحلف فمن استمسك
بالعاصم القوي استغنى عن العاصم الضعيف قال في النهاية اصل الحلف المعاودة على التعاضد والتساعد والاتفاق فما كان منه في الجاهلية على
القاتل والقتال بين القبائل فذلك الذي ورد النوى عن الاسلام بقوله صلى الله عليه وسلم لا حلف في الاسلام وما كان منه في الجاهلية على ضرورة المظالم
وصلة الامحرام ونحوهما فذلك الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم ايما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الاشد ولا تخذوا من الاحداث اي لا
تبتدعوا (حلفا في الاسلام) قال المناوي لا تخذوا فيه مخالفة بان يرت بعضكم بعضا فانه لا عبرة به انتهى وقال القاري اى لانه كان في وجوب التعاون
قال الطيبي التثنية فيه محتمل وجهين احدهما ان يكون الجنس اى لا تخذوا لحلفا ما والاخر ان يكون للنوع قال القاري الظاهر هو الثاني ويؤيده قول
المظهر يعني ان كنتم حلفتم في الجاهلية بان يعين بعضكم بعضا ويرت بعضكم بعض فاذا اسلمتم فاوفا به فان الاسلام يحرمكم على الوفاء به و
لكن لا تخذوا لمخالفة في الاسلام بان يرت بعضكم بعضا من بعض **قوله** (وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف الخ) اما حديث جابر بن مطعم فاخرجه مسلم
وابو داود عنه مرفوعا لا حلف في الاسلام واما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الاشد واما احاديث عبد الرحمن بن الجوزي فليست من اخرجهما
قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد (باب اخذ الجزية من الجوس) الجزية من جزات الشئ اذا قسمته ثم سهلت الهبة وقيل
من الجزاء اى لانها جزاء تركهم لبلاد الاسلام ومن الجزاء لانها من تواضع عليه في عصمة دمه قال الله تعالى حتى يبطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
اى ليلين حقيرون وهذه الآية هي الاصل في مشروع الجزية على مشروعيةها مع اهل الكتاب ومفهومها ان غيرهم لا يشركهم
فيها قال ابو عبيد ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى الجوس بالسنة **واختج** غيره بعم قوله في حديث بريدة وغيره فاذا لقيت
عدوك من المشركين فادعهم الى الاسلام فان اجابوا والا فالجزية واخبروا ايضا بان اخذها من الجوس يدل على ترك مفهوم الآية فلا تنفي تخصيص
اهل الكتاب بذلك دل على ان لا مفهوم لقوله من اهل الكتاب ولجيب بان الجوس كان لهم كتاب ثم رفع وردى الشافعي وغيره حديثا عن
على ذكره الحافظ في الفتح باسناد حسن **قوله** (عن جحالة) بفتح الواو وحذفت الجيم (بفتح الموحدة وتخفيف الجيم بن عبدة) القيمي مكي ثقة ويعد في اهل البصرة قال كنت كاتب الجوز
ابن معاوية (بفتح الميم) وسكون الزاى وبهزة هو قيمي تابعي كان والى عمر بن الخطاب رضوا الله تعالى عنه بالاهواز (على مناذر) بفتح الميم اسم موضع (انظر الجوس
من قبلك) بكر القاف وفتح الموحدة (اخذ الجزية من جوس هجس) بفتح هاء وجيم قاعدة ارض البحرين كذا في المغني وهو غير منصرف قال الطيبي اسم
بلد باليمن يلى البحرين واستعماله على التذكير والصرف وقال في القاموس هجر حركة بلد باليمن بينه وبين عثريوم ولملة مذكور مصرف وقد ثبت
ومنع واسم لجميع ارض البحرين وقرية كانت قرب المدينة ينسب اليها القلال وتنسب الى هجر اليمن قال في شرح السنة اجمعوا على اخذ الجزية
من الجوس وذهب اكثرهم الى انهم ليسوا من اهل الكتاب وانما اخذت الجزية منهم بالسنة كما اخذت من اليهود والنصارى بالكتاب وقيل هم من

من محوس مجر هذا حديث حسن **حل ثنا ابن ابي عمر** ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن بكاء ان عمر كان لا يأخذ الجزية من الجوس حتى اخبره عبد الله بن
ابن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من محوس بن جهم وفي الحديث كلام اكثر من هذا الحديث حسن صحيح **باب ما جاء من اجل من اموال**
اهل الزمة حل ثنا ائمة ثنا ابن ابي عمير عن ابي حبيب عن ابي الخير عن عقبة بن عامر قال قلت يا رسول الله انا نائم يقوم فلا هم
يضيقونا ولا هم يودون فالتفت اليهم من الحق ولا نحن نلخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابا الا ان تلخذوا وكرها تلخذوا وهذا حديث
حسن وقد رواه الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب ايضا وانما معنى هذا الحديث انهم كانوا يخرجون في الغزو فيمرون بقوم ولا يجدون
من الطعام ما يثرون بالثمن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ابا الا ان تلخذوا وكرها تلخذوا وهذا حديث مفسر وقد روي عن
عمر بن الخطاب انه كان يامر بهذا **باب ما جاء في الهجرة حل ثنا احمد بن حنبل** الضبي ثنا يزيد بن عبد الله ثنا منصور بن العتير عن مجاهد عن طائفة عن ابن عباس
اهل الكتاب روى عن علي كرم الله وجهه قال كان لهم كتاب يدرسونه فاصبحوا وقد اسروا على كتابهم فرفع بين اظههم كذا في المراقبة **قلت** قال الحافظ
روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي كان الجوس اهل كتاب يقرؤونه وعلم يدرسونه فترى اميرهم لهم فوقع على لخته فلما اصبح دعا اهل
الطعم فاعطاهم وقال ان الدم كان يتكلم اولاد بناته فاطاعوه وقتل من خلفه فاسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء انتهى
الحديث دليل على ان الجوس يؤخذ منهم الجزية وقرى الخفية فقالوا توخذ من محوس الجوس اهل الجوس العرب وحكى الطحاوي عنهم يقبل الجزية من اهل
الكتاب ومن جميع كفار الجوس ولا يقبل من مشرك العرب الا الاسلام والسيف وعن مالك تقبل من جميع الكفار الا من ارتد وبه قال الاوزاعي وفقهه الشافعي
اتفق قال القاري في شرح حديث بن بدير الا في باب وصية النبي صلى الله عليه وسلم في القتال ما لفظه والحديث مما يستدل به مالك والاوزاعي ومن وافقهما
على جواز اخذ الجزية من كل كافر غير يابكان او عجميا كتابيا او غير كتابي وقال ابو حنيفة توخذ من الجزية من جميع الكفار الا من مشرك العرب ومجوسهم قال
الشافعي لا تقبل الا من اهل الكتاب والجوس اعرايا كانوا واعاجم ويخرج بمفهوم الآية ومجديت سنوايه سنة اهل الكتاب وقابل هذا الحديث على ان
المراد بهؤلاء اهل الكتاب لان اسم المشرك يطلق على اهل الكتاب وغيرهم وكان تخصيص معلوم عند الصحابة انتهى ما في المراقبة **قوله** وهذا حديث
حسن واخرجه احمد البخاري وابو داود **قوله** روى الحديث كلام اكثر من هذا **الهد** الحديث طرق والفاظ في بعضها اختصار وروى بعضها طرقا ذكرها
الشوكاني في النيل **قوله** وهذا حديث حسن صحيح اصله في صحيح البخاري **باب ما جاء من اجل من اموال اهل الزمة** **قوله** (عن ابي الخير) اسمه مرتد
ابن عبد الله اليزني المصري ثقة فقيه من الثالثة (انما غرض يقوم) اي من اهل الزمة ومن المسلمين (فلا هم يضيقونا) بنشد النون وكان اصله يضيقونا
من الاضافة (ان ابا) اي ان امتنعوا من الاضافة واداء ما لعلهم من الحق (الا ان تلخذوا) بفتح الكاف اي جبرا (تلخذوا) اي كرها قال الخطابي انما كان
يلزم ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم حيث لم يكن بيت مال واما اليوم فانهم في بيت المال لا حق لهم في اموال المسلمين وقال ابن بطال قال اكثرهم انه
كان هذا في اول الاسلام حيث كانت المواساة واجبة وهو منسوخ بقوله جازته كما في حديث ابو ثريخ الجراحي مرفوعا عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكس مضيفا جازته للحديث قالوا والجأزة تفضل لا واجب قال الشوكاني الذي ينبغي عليه التعويل هو ان تخصيص ما شرع صلى الله عليه وسلم لامته
بمن من الايمان او حال من الاحوال لا يقبل الا بدليل ولم يقره ههنا دليل على تخصيص هذا الحكم بمن من الذنوة وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية لان
مؤنة الضيافة بعد شرعتها قد صارت لازمة للضيف لكل نازل عليه قلنا نزل المطالبة بهذا الحق الثابت شرعا كالمطالبة بما شرع الحقوق فاذا اساء اليه و
اعتدى عليه باهل حق كان له مكافاة بما ابلحه له الشارع في هذا الحديث وجزا سيئة سيئة مثلها من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما
اعتدى عليكم انتهى **قلت** كما ان تاويل هذا الحديث تخصيص بمن صلى الله عليه وسلم ضعيف كذلك تاويلاته الاخرى التي تأولوها بضعيفة لا دليل
عليها قال النووي على احمد والليث الحديث على ظاهره وتأوله الجمهور على وجوه **حل ها** انه محمول على المضطرين فان ضيافتهم واجبة وثانيها
ان معناه ان لكم ان تلخذوا من اعراضهم بالاستكسار وتذكر الناس لومهم وثالثها ان هذا كان في اول الاسلام وكانت المواساة واجبة فلما
اشيع الاسلام نسخ ذلك وهذا التأويل باطل لان الذي ادعاه الماويل لا يعرف قائله ورابعها انه محمول على من رها اهل الزمة الذين شرط عليهم ضيافة
من يربهم من المسلمين وهذا ايضا ضعيف لانه انما صار هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انتهى قلت التأويل الثاني ايضا باطل قال القاري
بعض كرم ما بعد هذا التأويل عن سواء السبيل انتهى والتاويل الاول ايضا ضعيف لا دليل عليه فالظاهر هو ما قال احمد والليث من ان الحديث محمول على
ظلمهم الا وقد قرره الشوكاني ولما المعنى الذي ذكره الترمذي وقال هكذا روي في بعض الحديث مفسرا فان لما وقف على هذا الحديث فان كان هذا الحديث
المفسر قابلا للاحتجاج فلج حديث الباب على هذا المعنى متعين والله تعالى اعلم **قوله** (هذا حديث حسن) اصله في الصحيحين **باب ما جاء في الهجرة**
قوله (الهجرة بعد الفتح) اي فته مكة قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضا في اول الاسلام على من اسلم لقلة المسلمين بالمدينة وحاجتهم الى الاجتماع فلما فتح

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فخمكم الله أهجرة بعد الفتر ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا وفي الباب عن أبي سعيد عبد الله بن عمر عبد الله بن حبشي وهذا حديث حسن صحيح وقد رواه سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر نحو هذا باب ما جاني سبعة النبي صلى الله عليه وسلم حل ثنا سعيد بن يحيى ابن سعيد الأموي ثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله في قوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين أذنياً يعنونك تحت الشجرة قال جابر يا أبا عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن نفر ولم نبايعه على الموت وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وعبد الله بن عمر بن عبد الله وقد روى هذا الحديث عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال قال جابر بن عبد الله ولم يذكر فيه أبو سلمة **حل** ثنا قتيبة ثنا حاتم بن اسمعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء بايعكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قال على الموت هذا حديث حسن صحيح **حل** ثنا علي بن حجر ثنا اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن يونس عن ابن عمر قال كنا نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فيقول لنا فيما استطعتم هذا حديث حسن صحيح **حل** ثنا أحمد بن منيع ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال لم نبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت إنما بايعناه على أن لا نفر هذا حديث حسن صحيح ومعنى كلا الحديثين صحيح قد بايعه قومه من أصحابه على الموت إنما قالوا لا نزال بين يديك ما لم نقتل وبايعه آخرون فقالوا لا نفر باب في نكت البيعة **حل** ثنا أبو عمار ثنا وكيع عن الأعمش عن إصمعيلى عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل بايع أبا طالب أن لا يفر من مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به علة انتهى وكانت الحكمة أيضاً في وجوب الهجرة على من أسلم لئلا يملأ من أذى ذويه من الكفار فانهم كانوا يذنبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه وفيهم من أتى من الذين توفاهم المشركون فأما فيهم فمكثوا فيهم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا الم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها الآية وهذه الهجرة باقية للحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد روى عن جابر بن عبد الله في المناسك من طريق يعقوب بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً لا يقبل الله من مشرك عابداً بعد ما أسلم ويفارق المشركين ولا يوادهم من حديث سمره مرفوعاً نابري من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهذا المحمول على من لم يأس على دينه (وكن جهاد ونية) قال الطبري وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله والنية في الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صلحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك (وإذا استنفرتم فانفروا) قال النووي يريد أن الخيل الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وإذا امركم الأمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فاخرجوا إليه **قوله** (وفي الباب عن أبي سعيد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن حبشي) وما ملأيت هؤلاء الصالحين رضى الله تعالى عنهم فليتطهر من آخرها

قوله (وهذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا أبو داود (باب ما جاني سبعة النبي صلى الله عليه وسلم) **قوله** (أذنياً يعنونك) أي بلحديبية على أن يبايعوا وفيه ولا يفر وأرحت الشجرة كانت هذه الشجرة سمرة (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت) وفي حديث يزيد بن أبي عبيد الله قال قلت لسلمة بن الأكوع على أي شيء بايعكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قال على الموت ولا تفتا بين هذين الحديثين لا احتمال أن يكون ذلك في مقامين أو أحدهما يستلزم الآخر قاله الحافظ **قوله** (وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وابن عمر وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر بن عبد الله) ما ملأيت هذا الباب وأما حديث سلمة فالخرجه الترمذي في هذا الباب وأما حديث ابن عمر فالخرجه البخاري وأما حديث عبيدة فالخرجه البخاري ومسلم وأما حديث جابر بن عبد الله فالخرجه البخاري **قوله** (قال على الموت) أي بايعنا على الموت والمراد بالبايعه على الموت أن لا يفر وأول ما توأما ليس المراد أن يقع الموت فليس بين هذا الحديث والذي قبله منافاة **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه البخاري وغيره **قوله** (فيقول) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (فيما استطعتم) هذا يقيد ما أطلق في أحاديث أخرى **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه البخاري **قوله** (هذا) أي حديث جابر (حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم **قوله** (روى عن كلا الحديثين صحيح) أي مخالفة بينهما والمراد بالحديثين حديث جابر وحديث سلمة بن الأكوع (باب في نكت البيعة) أي نقضها والنكت نقض العهد **قوله** (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة) قال النووي قيل معنى لا يكلمهم الله تكليم من رضى عنه بإظهار الرضا بكلام يدل على الخط وقيل المراد أنه يعرض عنهم وقيل لا يكلمهم كلاماً يبرهم وقيل لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية ومعنى لا ينظر إليهم يعرض عنهم ومعنى نظره لعباده رحمة لهم ولطفهم بهم ومعنى لا يزكهم لا يظهرهم من الذنوب وقيل لا يثني عليهم انتهى (رجل بايع أبا طالب) زاد في رواية البخاري لا يبايعه إلا لدينا فإن أعطاه وقاله وفي رواية البخاري فإن أعطاه ما يريد وفي له ولا لم يف له وفي رواية فإن أعطاه ما يريد رضى ولا يخط **أعلم** أن الترمذي روى ذكر واحد من الثلاثة وترك الاثنين اختصاراً ولفظ الحديث بتمامه في صحيح البخاري هكذا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما بالطريقين منه ابن السبيل ورجل بايع أبا طالب لا يبايعه إلا لدينا فإن أعطاه ما يريد وفي له ولا لم يف له ورجل بايع رجلاً بسبعة بعد العصر فخطف بالله لقد أعطى كذا أو كذا فخذها ولم يعط بها **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم (باب ما جاني سبعة النبي صلى الله عليه وسلم) **قوله** (فما ملأ الله قلوبهم) وفي رواية أبي هريرة (فما ملأ الله قلوبهم) قال النووي هذا محمول على أن سيده كان مسلماً ولهذا باعه بالعبدين الأسويين والظاهر أنها

اعطاه وقاله وان لم يعط له هذا حديث حسن صحيح باب ملجأ في بيعة العبد حل ثنا قتيبة ثنا الليث عن ابو الزبير عن جابر انه قال جاء عبد
فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولا يشعرا النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد فجاء مسيدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعدين اسودين ولم يبايع
احدا بعد حتى ياله ا عبد هو وفي الباب عن ابن عباس حديث جابر حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه الا من حديث ابو الزبير باب ملجأ في بيعة النساء
حل ثنا قتيبة ثنا سفيان عن محمد بن المنكر بن شمع امية بنت رقيقة تقول يا عت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة فقال لنا في ما استطعن واطقن قلت
الله ورسوله ارحم بنا منا بانفسنا فقلت يا رسول الله بايعنا قال سفيان نعم فبايعنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قولى لمانه امره اقولى لامرأة واحدا
وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن عمر واسماء بنت يزيد هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن المنكر وروى سفيان الثوري ومالك بن انس
وغيره واحد هذا الحديث عن محمد بن المنكر بن شمع باب ملجأ في عدة اصحاب بدر حل ثنا اصيل بن عبد الله الكوفي ثنا ابو بكر بن عياش عن ابو اسحاق عن
البراء قال كنا نحدث ان اصحاب بدر يوم بدر كعداة اصحاب طلوت

كلنا مسلمين ولا يجوز بيع العبد المسلم بكافٍ ويحتمل انه كان كافراً وانما كانا كافرين ولا بد من ثبوت ملكه للعبد الذي بايع على الحق أما بيعة العبد
قبل اقراره بالحرية وفيه جواز بيع عبد بعدين سواء كانت القيمة متفقة او مختلفة وهذا المجمع عليه اذ بايع نقداً وكذا حكمه سائر الحيوان فان باع عبد بعدين
او بعدين بعدين الى اجل فذهب الشافعي والجمهور وجأزه وقال ابو حنيفة والكوفيون لا يجوز وفيه مذهب لغويهم انتهى (ولو بايع احدا بعد) بالبناء على الضم الى
بعد ذلك (حتي ياله اعبده) بجملة الاستفهام وفيه ان احدا اذا جاء الامام ليبايعه على الهجرة ولا يعلم انه عبد او حر فلا يبايعه حتى يسياله فان كان حراً
يبايعه والا فلا **قوله** (وفي الباب عن ابن عباس) لم اتف عليه (حدث جابر حدث حسن غريبي صحيح) واخرجه مسلم (لا تعرفه الا من حديث ابى الزبير) اى نفرجه
ابو الزبير عن جابر وهذا هو وجه كونه غريباً **(باب ما جاء في بيعه النساء)** **قوله** (ورفع امية) بضم الحزة وفتح الميم بينهما تختانية ساكنة (ربنت) رقيقة بهم
الراء وفتح القافين بينهما تختانية ساكنة قال في التوقيف اسم امية عبد الله بن مجاهد التي لها حديثان وهي غير امية بنت رقيقة الثقفية تابعة **قوله** (واطلق
من الاطراف) قال سفيان ثقفى صالغنا اى قال سفيان في تفسير قول امية بايعنا تريد بصلغنا يعنى اطلقت لفظاً بايعنا وارادت به صالغنا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما قولى الحق (كذا) اروى الترمذى هذا الحديث مختصراً ورواه النسائي والطبري اى انها دخلت في سنة تبايع فقلن يا رسول الله ابسط يدك فصالحك فقال
ان لا اصالح النساء ولكن سأخذ عليكن فلخذ عليكن حتى يبلغ ولا يصيبك في معرف فقال فيما طلقن واستطعن الحق **قوله** (وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن
عمر واسماء بنت يزيد) اما حديث عائشة فاخرجه البخاري وغيره وفيه والله ما مست يد اميراة قطي المبايعه ما يبعهن الا بقوله قد بايعتك على ذلك قال في
قوله قد بايعتك كلاماً اى يقول ذلك كلاماً فقط لا مصالحة باليد كما جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعه وكان عائشة اشارت بقولها والله ما مست
الى المرء على ما جاء عن ام عطية فعند ابن خزيمة وابن حبان والبخاري والطبري ابن مردويه من طريق اسمعيل بن عبد الرحمن عن جدته ام عطية في قصة المبايعه قال
فمد يدها من خارج البيت ومدت ايدى بنات من داخل البيت ثم قال لهن اشهد وكذا الحديث الذي بعد حيث قالت فيه قبضت من اميراة يد هادفانه ليشعر باهن
كن يبايعنه بايد يهن ويمكن الجواب عن الاول بان مد الايدي من وراء الحجاب اشارة الى وقوع المبايعه وان لم تقع مصالحة وعن الثاني بان المراد بقبض اليد التمسك
عن القبول او كانت المبايعه تقع بحال فقد روى ابراهيم في المراسيل عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بايع النساء ايدى بدهن فوضعه فيده وقال لا اصالح
النساء وعند عبد الرزاق من طريق ابراهيم الخضر عن سلاخه وعند سعيد بن منصور عن طريق قيس بن ابى حاتم كذلك واخرج ابن اسحاق في المغازي من روايت يونس
بن بكير عن ابن عباس بن صالح انه صلى الله عليه وسلم لم يغس يده في اناة ونفس المرأة يد هادف فيه ويحتمل التعدد وقد اخرج الطبري ان انه بايعهن بلوسطة عمر وقنبر في
اجار اخرى انهن كن ياخذن بيد عند المبايعه من فوق ثوب اخرجه يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي وفي المغازي لابن اسحاق عن ابن عباس بن صالح انه كان يغس
يده في اناة فيغس بايد يهن فيه انتهى ما في فتح الباري **اعلم** ان السنة ان تكون بيعة الرجال بالمصافحة والسنة في المصافحة ان تكون باليد اليمنى فقد روى مسلم
في صحيحه عن عمر بن العاص قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ابسط يمينك فلما بايعك فبسط يمينه الحديث قال القاري في شرح هذا الحديث اى افترج يمينك
ومد يداك لضع يميني عليها كما هو العادة في البيعة انتهى وفي هذا الباب روايات اخرى هي تعريجية وكذلك السنة ان تكون المصافحة باليد اليمنى عند اللقاء ايضاً واما
المصافحة باليد اليسرى عند اللقاء او عند البيعة فلم تثبت بحديث مرفوع صحيح مرفوع وقد حققنا هذه المسئلة في رسالتنا السماة بالمقالة الحنفية في سنية المصافحة باليد
اليمنى **قوله** (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه النسائي وغيره **(باب ما جاء في عدة اصحاب بدر)** اى الذين شهدوا الواقعة مع النبي صلى الله عليه وسلم ومن
الحق بهم **قوله** (كعدة اصحاب طالوت) هو ابن قيس من ذرية بنيامين بن يعقوب شقيق يوسف عليه السلام يقال انه كان سقاء ويقال انه كان مباعاً والردا بين
طالوت الذين جاوزوا مع النهر ولم يجاوز معه الا من من كفا في رواية البخاري وقد ذكره قصة طالوت وجالوت في القرآن في سورة البقرة وذكر اهل العلم في الاخبار
ان المراد بالشرع المخرج من راس الجبارين وان طالوت وعد من قبل جالوت ان يزوجه ابنته ويقاسمه الملك فقتله داود فولى طالوت وعظم قدر

ثلاثمائة وثلاثة عشر في الباب عن ابن عباس هذا حديث حسن صحيح وقد رواه الترمذي غيره عن ابي اسحاق باب ما جاء في الخمس حل ثلثا فثبته ثلثا
عبد بن عباد المهلب عن ابي حمزة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو قد عبد القيس امركم ان تؤموا وخمس ماغنمتم وفي الحديث قصة هذا الحديث
صحيح حل ثلثا فثبته ثلثا عن ابي حمزة عن ابن عباس نحوه باب ما جاء في كراهية النخبة حل ثلثا هذا حديثنا ابو الاحوص عن سعيد بن مسروق عن
عبيدة بن رفاع عن ابي عبد الله عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ففقدتم سرعان الناس فقبضوا من الغنائم فاطمحوها ورسول الله صلى الله عليه وسلم
في الخوي الناس فمر بالقدرة فامرهم فاكفيت ثم قسم بينهم فعدل بغير ابعش شيئا وروى سفيان الثوري عن ابي عبد الله عن عبيدة بن رفاع عن ابي جعفر ولم يذكر
داود بن عمار عن ابي جعفر حتى استقل بالمملكة بعد ان كانت نية طالوت تغيرت لذلك وهم يقتله فلم يقدر عليه قتال فخلع من الملك فخرج مجاهد له ومن معه من ولد حتى
ما توالى كلهم شهداء وقد ذكر محمد بن اسحاق قصة مطولة في المبتداء كذلك في فتح الباري رثلاث مائة وثلاثة عشر اكد اوقع ثلاثة عشر في حديث الابرار عند الترمذي
واكد اوقع في حديث ابن عباس قال لما خلا لاجلهم في الفتح والارادوا الطول من حديث ابن عباس كان اهل بدر ثلاث مائة وثلاثة عشر وكان ذلك اخبره ابن ابي شيبة والبيهقي
من رواية عبيدة بن عمرو السلمي احد كبار التابعين ومنهم من وصله بذكر علي وهذا هو المشهور عند ابن اسحاق وجماعة من اهل المغازي انتهى وقد وقع في بعض الروايات
اربعة عشر مكان ثلاثة عشر وفي بعضها خمسة عشر وفي بعضها سبعة عشر وفي بعضها تسعة عشر وقد جزم الحافظ في الفتح بين هذه الروايات المختلفة جمعا من شأن
الوقوف عليه فلا يراد به قوله (وفي الباب عن ابن عباس) تقدم تخريجه انما قوله (وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه الشيخان (باب ما جاء في الخمس) بضم
الخاء المعجمة والهمزة على ان ابتدء فرض الخمس كان بقوله تعالى واعلم انما غنمتم من شئ فان الله خمسها وللمرسل الآية وكانت الغنائم تقسم على خمسة اقسام فيخرج
خمس منها يصرف فيمن ذكر في الآية وكان خمس هذا الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف فيمن يستحقه بعده فمذهب الشافعي انه يصرف في المصلحة و
عنبره على الاصناف الثمانية المذكورة في الآية وهو قول الحنفية مع اختلافهم فيه وقيل يخص به الخليفة ويقسم اربعة اقسام الغنمة على الغنائم الا السلب فانه
للقاتل على الراس كذا في الفتح قوله (عن ابن عباس) بفتح الهمزة وسكون الميم وبالراء اسم من عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمذهب الشافعي انه يصرف في المصلحة و
ثبت من الثالثة قوله (وفي الحديث قصة وهذا حديث حسن صحيح) واخرجه البخاري مسند بقصته (باب ما جاء في كراهية النخبة) قال في الجمع النخبة بالفتح
مصدر وبالنهم الملال المنهوب قوله (عن عبيدة) بفتح اوله والموحدة الخفيفة وبعد الالف تحتانية خفيفة (عن رفاع) بكسر الراء ابن خديج الاضاري الزرق
المدني ثقة من الثالثة قوله (فقد سرعان الناس) قال في الجمع سرعان الناس هو يفتحين او انهم الذين يتسارعون الى الشئ ويقبلون عليه بسرعة ويهيجون
سكون الراء فاطمحوها هو افعلوا من الطمحو وهو عام لمن يطعم نفسه وغيرها والا طبخ خاص لنفسه (في اخرى الناس) اي في الطائفة المتأخرة عنهم (فاكفيت
بصيغة المجعول من الكفا اي قبلت وارقي ما فيها لانهم ذبحوا الغنم قبل القسمة وقد اختلف في هذا المكان في شيئين احدهما سبب الاداة والثاني هل اتلف
الحمام لا فاما الاول فقال عياض كانوا انتهوا الى اراة الاسلام والحل الذي لا يجوز فيه الاكل من مال الغنمة المشتركة الا بعد القسمة وان محل جواز ذلك قبل القسمة
انما هو ما دام في دار الحرب قال ويحتمل ان سبب ذلك كونهم انتهبوا ولم يأخذوها باعتدال وعلى قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث اخر ما يدل لذلك بشير الى
ما اخرجه ابو داود من طريق عامر بن كليب عن ابيه وله صحبة عن رجل من الانصار قال اصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فاصابوا غنما فانتهبوها فان قرونا
لتغلبها اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فاكفادورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب ثم قال ان الغنمة ليست باحل من الميتة انتهى وهذا يدل
على انه عاملهم من اجل استحقاقهم بقصصهم كما عومل القاتل بمنح الميراث واما الثاني فقال النروي المأمور به من اراة القدر وانما هو اطلاق المرق
عقوبة لهم واما اللحم فلم يتلف بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن انه امر باقتلاعه مع انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاغة المالا وهذا من مال الغنائم و
ايضا فالحناية بطيخه لم تقع من جميع مستحق الغنمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمسة فان قيل لم ينقل انهم حملوا اللحم الى المغنم قلنا ولم ينقل انهم لم يحرروا
او اتلفوه فوجب تأويله على وفق القواعد انتهى وين عليه حديث ابو داود فانه جيد الاسناد وترك تسمية الصحابي لا يضر رجال الاسناد على شرط مسلم ولا يقال
لا يلزم من ترويض اللحم اطلاقه لا مكان تداركه بالغسل لان السياق يشعر بان اريد البالغة في النزع عن ذلك الفعل فلو كان يصدر ان ينتقع به بعد ذلك لم يكن
فيه كين جرحا الذي يخص الواحد منهم تزيير فكان افساحا عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحلقتهم اليها وشبهتوهم لها البغ في النزع كذا في فتح الباري
فعدل بغير ابعش شيئا قال الحافظ وهذا محمول على ان هذا كان قيمة الغنم اذ ذاك فعمل الابل كانت قليلة او غنيسة والغنم كانت كثيرة او هزيلة بحيث
كانت قيمة البعير عشر شيئا ولا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحي من ان البعير يحجز عن سبع شيئا لان ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين و
اما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيحتمل ان يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صحيح في المحكي حيث قال فيه امرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقرة كل سبعة منا في بدنة او البدنة تطلق على الناقة والبقرة واما حديث ابن عباس كما مع النبي صلى الله عليه وسلم
في سفر ففقدتم سرعان الناس فامرهم فاكفيت ثم قسم بينهم فعدل بغير ابعش شيئا وهذا الذي يتقرر في هذا الحديث

ما تركناه صدقة قالوا نعم قال عمر فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله قال ابو بكر انا وفي رسول الله صلى الله عليه وآله عتيق فبئت انت وهذا الى ابي بكر تطلب انت ميلواك من ابن اخيك ويطلب هذا ميراث امرأتهم من ابها فقال ابو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا تفرث ما تركناه صدقة والله يعلم انه صادق با بر راشد تابع للحق وفي الحديث قصة طويلة هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث مالك بن انس باب ما جاء قال النبي صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة ان هذه لا تغزى بعد اليوم **ح** ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد ثنا زكريا بن ابى ائمة عن الشعبي عن الحارث بن مالك بن برصاء قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة يقول لا تغزى هذه بعد اليوم الى يوم القيمة وفي الباب عن ابن عباس وسليمان بن خالد ومطيع هذا حديث حسن صحيح وهو حديث زكريا بن ابى نزال عن الشعبي لا يعرفه الا من حديثه باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال **ح** ثنا محمد بن بشار ثنا معاذ بن هشام قال قالوا في عن قتادة عن النعمان بن مقرن قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله فكان اذا اطلع الفجر أمسك حتى قطع الشمس فاذا طلعت قاتل فاذا انتصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فاذا زالت الشمس قاتل حتى العصر ثم أمسك حتى يصلي العصر ثم يقابل وكان يقال عند ذلك تهيأ ربنا للصير ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلواتهم وقد روى هذا الحديث عن النعمان بن مقرن باسناد وصل من هذا وقادة له يدرك النعمان بن مقرن مات الثعلبي في خلافة عمر بن الخطاب **ح** ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عفان بن مسلم والحجاج بن منهال كلاهما عن ابن سلمة ثنا ابو عمران الجوني عن علقمة بن عبد الله المزني عن معقل بن يسار ان عمر بن الخطاب بعث النعمان بن مقرن الى الهزبان فذكر له الحديث بطوله فقال النعمان بن مقرن شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله فكان اذا لم يقابل اول النهار انظر حتى تزول الشمس ثم تهيأ للصير كما تيقن ان ظلم من خلفهم كما وقع في حجة الجاهلي وغيره وامأخذ صمتها بعد ذلك عند عمر فقال السعيل القاضى فيما رواه الدارقطني من طريقه لم يكن في الميراث اثنا عشر في ولاية الصدقة وفي عصرها كيف تصرف كان قال يكن في رواية للنسائي وعمر بن شبة من طريق ابى الجوزى ما يدل على انهما ارادا ان يقيم بينهما على سبيل الميراث والفظه في اخره ثم جئنا في الان تختصمان يقول هذا اريد نصيدي من ابن اخي ويقول هذا اريد نصيبي من امرأتى والله لا اقصى بينكما الا بذلك اى لا بما تقدم من تسليمها لهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن اوس نحوه وفي السنن لابي داود وغيره اراد ان عمر يقسمها بينهما لينفرد كل منهما بنظر ما يتوكله فامتنع عمر عن ذلك واراد ان لا يقع عليها اسم القسمة ولذلك اقدم على ذلك وعلى هذا اقصى اكثر شراح الحديث استحسنوه وفيه من لظما تقدم كذا في النبيل **قوله** وفي الحديث قصة طويلة **الجزء** أخرجه الجوزى مسند بقصته الطويلة **باب** ما جاء قال النبي صلى الله عليه وآله يوم فتح مكة **الجزء** **قوله** عن الحارث بن مالك بن برصاء قال الحافظ في التقریب للحارث بن مالك بن قيس الملقب بالمعروف بابن البرصاء صاحب له حديث واحد ناخر الى اخره خلافة معاوية (لا تفرى) بصيغة الجوهول (هذه) اى مكة المكرمة (بعد اليوم) اى بعد يوم فتح مكة قال في مجمع البحار اى لا تعود اكرهى يفرى عليه ولا يفرى بها الكفار ايدل اذا المسلمون قد غزوها فملت غزوها من يزيد بن معاوية بعدد قعة للثورة ونهر من عبد الملك بن مروان مع الحجاج وبعد على من غزها من المسلمين لم يقصد لها ولا البيت وانما قصد ابن الزبير مع تعظيم امر مكة وان جرى عليه ما جرى من ميه بالنار في الخيتم والحرقه ولوروى لا تفرى على النبي لم يجز الى ان ايدل انتهى **قوله** روى الباب عن ابن عباس وسليمان بن خالد ومطيع (لينظر من اخراج احاديث هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم **قوله** وهذا حديث حسن صحيح هذا الحديث من افراد الزوائد وقد تفرع عن ائنه الحارث بن مالك كما عرفت **باب** ما جاء في الساعة التي يستحب فيها القتال **قوله** عن النعمان بن مقرن (بضم الميم وفتح القاف) تشدين الراء المكسورة وبالنون قال صاحب المستدرك هو النعمان بن عمر بن مقرن المزني روى عنه قال قدم على النبي صلى الله عليه وآله في اربع مائة من مزينة سكن البصرة ثم تحول الى الكوفة وكان عامر بن عثمان بن ابي وهند واستشهد يوم فتحها **قوله** (فكان) قال الطبري ما اظهر من حليل على وجود الفاء التفصيلية لان قوله غزيت مع النبي صلى الله عليه وآله لم يشتمل على ما ذكر بعد مفصلا (امسك) اى عن الشرع في القتال (فاذا زالت الشمس) اى وصلى رخص العصر اى الى العصر وكان يقال اى يقول الصحابة للحكمة في امساك النبي صلى الله عليه وآله عن القتال الى الزوال عند ذلك **الجزء** عند ذلك اى عند زوال الشمس وهو من جملة المقول ظرف لقوله (تهيأ) اى تهيأ (ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلواتهم) اى في اوقات صلواتهم بعد فراغها اوفى اثنا عشر بالفتنة عند النوازل قاله القاري قال الطبري شاذ الى ان تركه صلى الله عليه وآله القتال في الاوقات المذكورة كان لا يشغاهم بها فيها اللهم الا بعد العصر فان هذا الوقت مستثنى منها حصل النصر فيها البصر الانبياء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال غزاهم من الانبياء فدى من القرية صلوة العصر وقرىبا من ذلك فقال الشمس انك ما مرة وانما ما مود الله لهم حبسها عليا فحبست حتى فتح الله عليه رواه البخاري عن ابو هريرة ولعل لهذا الشخص في الحديث هذا الوقت بالفعل المضارع حيث قال لم يقابل وفي سائر الاوقات قاتل على لفظ الماضي استحضار تلك الحالة في ذهن السامع تنبيه على ان قتاله في هذا الوقت كان اغند وغربه فيه اكمل انتهى **قوله** روى هذا الحديث عن النعمان بن مقرن باسناد اصل من هذا) يعنى ان اسناد حديث النعمان المذكور منقطع وقد روى هذا الحديث باسناد موصل ليس فيه انقطاع وذكره الترمذى وجه الانقطاع بقوله وقادة لم يدرك النعمان **الجزء** وذكره الاسناد الموصل يقول حدثنا الحسن بن علي الحلواني **الجزء** **قوله** وهذا حديث حسن صحيح واخرجه البخاري بطوله **باب** ما جاء في الطريقة (بكر الطاء وفتح القاف) نية **قوله** (الطيرة من الشرك) اى لا تعقد لهم ان الطيرة تجلب لهم نفعاً او دفع عنهم ضراً فاذا علموا

ويُنزل النصر هذا حديث حسن صحيح وعَلَّقَهُ بن عبد الله هو أخو بكر بن عبد الله المزني **باب ما جاء في الطيرة** **حدثنا محمد بن بشير** ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن عيسى بن عاصم عن زرع بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **الطيرة من الشرك** وأما ولكن الله يذهب به بالتوكل قال ابن عيسى سمعت محمد بن اسمعيل يقول كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث وأما ولكن يذهب به بالتوكل قال سليمان هذا عند قول عبد الله ابن مسعود وفي الباب عن سعد بن أبي هريرة وحاجب النبي وعائشة وابن عمر هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل وروى شعبه أيضا عن سلمة هذا الحديث **حدثنا محمد بن بشير** ثنا ابن أبي عدي عن هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال لا عدوى ولا طيرة وأحب المال قالوا بموجها فكأنهم أشركوا بالله في ذلك وليس شر كل ضيق قال بعضهم يعني من اعتقد أن شيئا سوى الله تعالى ينفع أو يضر بالاستقلال فقد أشرك أي شر كالحلي وقال القاضي إسماعيل ما أشركوا به كذا فأيرون ما يشاء من به سبب أمثله في فصول المكره وملاحظة الأسباب في الجملة شر كخفي كيف إذا انضم إليها كماله وسن اعتقاد روبا منا أي أحد إلا أي لا من يضره من جهة الطيرة شيء ما تعود النغوس به في ذلك المستثنى كراهة أن يتفوه به قال التورثي أي لا من يعرض له اللهم من قبل الطيرة وذكر أن يتم كلامه ذلك لما يتضمن من الحالة المكرهه وهذا النوع من الكلام يكتفون المكره منه بلاشارة فلا يضر بنفسه مثل السحر ولكن الله يتشديد التوب وضرب الجلالة يذهب به بضم الياء من الأذهاب أي يزيل لك الهم المكره بالتوكل أو بسبب الاعتقاد عليه الاستناد إليه سبحانه وحاصله أن الخطأ ليس بحاجة فان وقعت غفلة لا بد من رجعة وأوبة من حوبة كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن عمر ومروعا من ردة الطيرة من حاجة فقد أشرك وكفارة ذلك أن يقول اللهم لا خير إلا خيرك ولا طير إلا طيرك ولا اله غيرك رواه أحمد والطبراني قوله **في هذا الحديث** أي في تحقيق شأنه وما يتعلق بقوله وأما ما ذكرناه ولكن الله يذهب بالتوكل قال ابن سليمان بن حرب (هذا) أي قوله وأما لم يرد عن ابن مسعود أي في ظني أنه موقوف على ابن مسعود وأما المروعة قوله الطيرة من الشرك فقط ويؤيده أن هذا المقدار رواه جمع كثير عن ابن مسعود مروعا بدون الزيادة **قوله** وفي الباب عن سعد بن أبي هريرة وحاجب النبي وعائشة وابن عمر الأحاديث سعد وهو ابن مالك فالخبر ابن عمر وأما حديث ابن هريرة فالخبر النخاع وأما الأحاديث حابس وغيره رضى الله تعالى عنهم فليظهر من مجموعها **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) وأخبره ابن إدريس وابن حبان في صحيحه قال الحافظ المنذري قال أبو القاسم الإصهاني وغيره في الحديث أعمار والتقدير وأما ما ذكرناه وقد وقع في قلبه شيء من ذلك يعني قلوب أمته ولكن الله يذهب بذلك عن قلب كل من يتوكل على الله ولا يثبت على ذلك هذا لفظ الإصهاني والصواب ما ذكره البخاري وغيره أن قوله وأما لم من كلام ابن مسعود مدبر غير موقوف قال الخطابي وقال محمد بن اسمعيل كان سليمان بن حرب يتكلم بهذا الخوف ويقول ليس من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وكأنه قول ابن مسعود وحكي الترمذي عن البخاري أيضا عن سليمان بن حرب نحو هذا انتهى ما في الترغيب **قوله** (لا عدوى) بفتح فسكون ففتح قال في القاموس أنه الفساد وقال التورثي لعدوى هنا مجازة العلة من صلحها أو غيره يقال أعدى فلان فلا تأمن خلقه أو من غرتة وذلك على ما يذهب إليه المتطبعة في مثل سبع الجلام والجرب والجدي والحسبة والجن والرمم والمرض الوابية وقد اختلف العلماء في التأويل فمنهم من يقول للمرءية نفي ذلك فإبطاله على ما يدل عليه ظاهر الحديث والقرائن المنسوقة على العدوى هم الأكثر ومنهم من يرى أنه لم يرد إبطالها فقد قال صلى الله عليه وسلم فمن الجذوم فراركم من الأسد وقال لا يبرون ذوعاها على صحتها وإنما أراد بذلك نفي ما كان يعتقد أصحاب الطبيعة فأنهم كانوا يرون العلل المعديّة مؤثرة لا محالة فاعلمهم بقوله هذا أن ليس للعدوى ما يتوهمون بل هو متعلق بالمشيئة أن شاركوا كل أمشيئ لم يكن ويشي هذا المعنى قوله فمن أعدى الأول أي أن كنتم ترون أن السبب في ذلك العدوى لا غير فمن أعدى الأول وبين بقوله فمن الجذوم وبقوله لا يبرون ذوعاها على صحتها أن مداناة ذلك سبب العلة فليتقها اتقوا من الجذوم المائل والسقينة المعسوبة وقد مر الفرق الأولى على الثانية في استدلالهم بالحديثين أن النوى فيها إنما جاز شققا على مباشرة أحد الأمرين فتصيبه علة في نفسه أو عاهة في إبله فيعتقد أن العدوى حق قلت وقد اختار العسقلاني يعني الحافظ ابن حجر في شرح الخفية وبسطنا الكلام مع في شرح الشرح ومجمل انبرج عليّ جنابه على السلام عن الجذوم عند أرامة المبايعة مع أن منصب النبوة بعيد من أن يورثه جسم مادة ظن العدوى كلاما يكون مادة لظنها أيضا فإن الأمر بالتجنب أظهر من فخر مادة ظن أن العدوى لها تأثير بالبطع وعلى كل تقدير فلا دالة أصلا على نفي العدوى مبينا والله أعلم قال الشيخ التورثي وارى القول الثاني والثالثين لما فيه من التفرقة بين الأحاديث الواردة فيه ثم لأن القول الأول يقتضي إبطال الأصول الطبية ولم يرد الشرع بتعطيلها بل ورد بها ثباتها والعبرة بها على الوجه الذي ذكرناه وأما استدلالهم بالقرائن المنسوقة عليها فأننا قد وجدنا الشارح يجمع في النوى بين ما هو حرام وبين ما هو مكره وبين ما ينهى عن فعله وبين ما ينهى عن لعن كذا ما ذكرنا قوله صلى الله عليه وسلم الجذوم المبايع قد بايعناك فأرجع في حديث الشريد بن سويد الثقفي وقوله صلى الله عليه وسلم الجذوم الذي أخذ بيده فوضعه في القصعة كل ثقة بالله وتوكل عليه ولا سبيل إلى التوفيق بين هذين الحديثين إلا من هذا الوجه بين الأول والثاني من أسباب التلف وبالثاني التوكل على الله جل جلاله ولا اله غيره في متاركة الأسباب وهو حاله انتهى قال القاضي وهو جمع حسن في غاية التحقيق انتهى قلت في كون هذا الجرح حسنا فظركم لا يخفى على المتأمل وأما القول بأن الشرع جرح بائنا الأصول الطبية ففيه أن ورد الشرع لا تباين جميع الأصول الطبية بمنع عمل قد ورد الشرع لإبطال بعضها فان

الله فيهم امر لا او نحو ذافي الباب عن النعمان بن مقرن وحديث بريدة حديث حسن صحيح **حل ثنا محمد بن بشار** ثنا ابراهيم بن اسفيان عن علقمة بن مرثد بن عوف بمعناه وزاد فيه فان ابوا فخذ منهم الجزية فان ابوا فاستعن بالله عليهم هكذا رواه وكيع وغير واحد عن سفيان وروى غير محمد بن بشار عن عبد الله بن مهيدي وذكر فيه امر الجزية **حل ثنا الحسن بن علي الخلال** ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت عن انس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغير الا عند صلوة الفجر فان سمع اذانا امسك والا اغار واستمع ذات يوم فسمع رجلا يقول الله اكبر الله اكبر فقال على الفطرة فقال اشهد ان لا اله الا الله قال خرجت من لنا قال الحسن بن الوليد ثنا حماد بن سلمة بهذا الاسناد مثله هذا حديث حسن صحيح

ما حكمت كما قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابي سعيد من تحكيم سعد بن معاذ في بنو قريظة لقد حكمت فيهم بحكم الله وهذا المعنى متنفذ بعد النبي صلى الله عليه وسلم في كل مجتهد مصيبا انتهى قال القاري وهو مذهب المعتزلة وبعض اهل السنة **قوله** (وفي الباب عن النعمان بن مقرن) اخرج ابو داود واخرجه الترمذي في باب الساعة التي يستحب فيها القتال **قوله** (وحديث بريدة حديث حسن صحيح) واخرجه مسلم **قوله** (مر و زاد) اي محمد بن بشار في روايته كان يغير اذا طلع الفجر فان سمع ابوا اي فان امتنعوا عن الاسلام (فخذ منهم الجزية) استدلال به مالك والاذاعي ومن وافقهما على جواز اخذ الجزية من كل كافر عريا كان او عجميا كتابيا او غير كتابي وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في باب الجزية **قوله** (لا يغير) من الاغايرة (الا عند صلوة الفجر) وفي رواية كان يغير اذا طلع الفجر فان سمع اذانا امسك والا اغار قال القاضي كان يتثبت فيه ويحتاط في الاغايرة تحدث راعن ان يكون فيهم مومن فيغير عليه فلا عن جأه لا يجاله قال الخطابي فيه بيان ان الاذان شعار لدين الاسلام لا يجوز تركه فليان لاهل بلد اجمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه انتهى قال القاري وكذا نقل عن الامام محمد من ائمتنا انتهى وفيه دليل على جواز قتال من بلغته الدعوة بغیر دعوة وفي هذا الحديث دليل على جواز الحكم بالادليل لكونه صلى الله عليه وسلم كف عن القتال لئلا يسموا الاذان وفيه الاخذ بالاحوط في امر الدماء لانه كف عنهم في تلك الحال مع احتمال ان لا يكون ذلك على الحقيقة (روا سمع ذات يوم) لفظة ذات مقحمة فقال على الفطرة) فيه ان التكميد من الامم المختصة باهل الاسلام وانه يصح الاستدلال به على سلام اهل قرية سمع منهم ذلك (قال خرجت من النار) هو نحو الادلة القاضية بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة وهي مطلقة مقيدة بعدم المانع جمعا بين الادلة **قوله** (قال الحسن) هو الحسن بن علي الخلال (وثنا الوليد) كذا في النسخة الاحمدية وهو غلط وفي بعض النسخ ثنا ابو الوليد وهو الصواب واسمه هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم الهيا لسي روى عن حماد بن سلمة وغيره وعنه الحسن بن علي الخلال وغيره **قوله** (هذا حديث حسن صحيح) واخرجه احمد ومسلم.

قدم المجلد الثاني من جامع الترمذ مع شجرة حنيفة الاخوي عن كتابه وتبليغ المجلد الثالث ان شاء الله تبارك وتعالى

فهرس المجلد الثاني من جامع الترمذی مع شرحه تحفة الاحرف

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١	ابواب الزكاة	٢٢	باب جاء ان في المال الحق اسوي الزكاة	٢٠	باب جاء في فضل الصدقة
٢	باب جاء في منع الزكاة من التشديد	٢٣	باب جاء في حق السائل	٢١	باب جاء في كراهية الصوم في السفر
٣	باب جاء اذا ادبت الزكاة فقد قضيت	٢٤	باب جاء في اعطاء الموهبة قلوبهم	٢٢	باب جاء في الرخصة للحارب في الافطار
٤	باب جاء في زكاة الذهب والورق	٢٥	باب جاء في المصدق يرث صدقته	٢٣	باب جاء في الرخصة في الافطار للحمل والمرضع
٥	باب جاء في زكاة البقر	٢٦	باب جاء في كراهية العج في الصدقة	٢٤	باب جاء في الصوم عن الميت
٦	باب جاء في كراهية اخذ خيالا	٢٧	باب جاء في الصدقة عن الميت	٢٥	باب جاء في الكفارة
٧	باب جاء في صدقة	٢٨	باب جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها	٢٦	باب جاء في الصائم يذرع اللقي
٨	باب جاء في صدقة النزع والتمر المحب	٢٩	باب جاء في تقديهما قبل الصلوة	٢٧	باب جاء في من استقاء عمدا
٩	باب جاء ليس في الحيل والريق صدقة	٣٠	باب جاء في تعجيل الزكاة	٢٨	باب جاء في الصائم ياكل ويشرب ناسيا
١٠	باب جاء في زكاة العسل	٣١	باب جاء في النحر عن المسألة	٢٩	باب جاء في الافطار متعمدا
١١	باب جاء ليس على المسلمين جزية	٣٢	باب جاء في فضل شهر رمضان	٣٠	باب جاء في كفاية الفطر في رمضان
١٢	باب جاء في زكاة الحلي	٣٣	باب جاء في فضل شهر رمضان	٣١	باب جاء في السواك للصائم
١٣	باب جاء في زكاة الخضراوات	٣٤	باب جاء في كراهية صوم يوم السبت	٣٢	باب جاء في الكحل للصائم
١٤	باب جاء في الصدقة فيما يستقى بالافطار	٣٥	باب جاء في احصاء ليل شعبان لرمضان	٣٣	باب جاء في القبلة للصائم
١٥	باب جاء في زكاة مال اليتيم	٣٦	باب جاء ان الصوم ليلية للبلاد والافطار ليله	٣٤	باب جاء في مباشرة الصائم
١٦	باب جاء ان العجماء جرحها جبار وفي	٣٧	باب جاء ان الشهر يكون تسعا وعشرين	٣٥	باب جاء في صائم لم يعزم من الليل
١٧	باب جاء في زكاة الخس	٣٨	باب جاء في الصوم بالشهادة	٣٦	باب جاء في افطار الصائم المتطوع
١٨	باب جاء في زكاة الخوص	٣٩	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٣٧	باب جاء في عجب القضاء عليه
١٩	باب جاء في العامل على الصدقة قبل الحق	٤٠	باب جاء لكل اهل بلد رؤيتهم	٣٨	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٠	باب جاء في المعتك في الصدقة	٤١	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٣٩	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢١	باب جاء في رضو المصدق	٤٢	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٠	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٢	باب جاء ان الصدقة تؤخذ من الاغنياء	٤٣	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤١	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٣	باب جاء في الفقراء	٤٤	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٢	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٤	باب من تحمل له الزكاة	٤٥	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٣	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٥	باب جاء من لا تحمل له الصدقة	٤٦	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٤	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٦	باب جاء من تحمل له الصدقة من الغارمين وغيرهم	٤٧	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٥	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٧	باب جاء في كراهية الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم	٤٨	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٦	باب جاء في صائم شعبان لرمضان
٢٨	باب جاء في الصدقة على القرابة	٤٩	باب جاء في الصوم لا ينقصان	٤٧	باب جاء في صائم شعبان لرمضان

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥٤	باب ما جاء في عاشوراء أي يوم هو	٤١	باب المتكفف يخرج لحاجة أم لا	٩٠	باب ما جاء في كراهية لحم الصيد للحرم
٥٨	باب ما جاء في صيام العشر	٤٢	باب ما جاء في قيام شهر رمضان	=	باب ما جاء في صيد البع للحرم
=	باب ما جاء في العمل في أيام العشر	٤٣	باب ما جاء في فضل من فطر صائما	=	باب ما جاء في الضيع يصيدها المحرم
٥٩	باب ما جاء في صيام ستة أيام من الشوال	=	باب الترغيب في قيام شهر رمضان ما	=	باب ما جاء في الاحتساب للدخول مكة
=	باب ما جاء في صوم ثلثة من كل شهر	=	باب ما فيه من الفضل	=	باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة من أعلاها إلى
٦٠	باب ما جاء في فضل الصوم	٤٤	ابواب الحج	٩١	باب ما جاء في دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة نهارا
٦١	باب ما جاء في صوم الدهر	=	باب ما جاء في حرمة مكة	=	باب ما جاء في كراهية رفع اليد عند رؤية البيت
٦٢	باب ما جاء في مرد الصوم	=	باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة	=	باب ما جاء كيف الطواف
=	باب ما جاء في كراهية الصبي يوم الفطر	=	باب ما جاء من التغليظ في ترك الحج	=	باب ما جاء في الزمان من الحجر إلى الحجر
٦٣	باب ما جاء في كراهية صوم أيام التشريق	٤٥	باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والمراحلة	٩٢	باب ما جاء في استلام الحجر الركن الثاني
٦٤	باب ما جاء في كراهية الحجام للصائم	=	باب ما جاء كم فرض الحج	=	دون ما سواهما
=	باب ما جاء من الرخصة في ذلك	=	باب ما جاء كم حج النبي صلى الله عليه وسلم	=	باب ما جاء لمن النبي صلى الله عليه وسلم طاف مضطجعا
٦٥	باب ما جاء في كراهية الصالح في الصيام	٨٠	باب ما جاء كم اعقر النبي صلى الله عليه وسلم	=	باب ما جاء في تقبيل الحجر
=	باب ما جاء في الجنب يد ركه الفجر والحج	=	باب ما جاء في أي موضع أحرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم	=	باب ما جاء أنه يبذل أبا الصفا قبل المردة
٦٦	باب ما جاء في أجابة الصائم الدعوة	=	باب ما جاء في اضداد الحج	=	باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة
=	باب ما جاء في كراهية صوم المرأة الأبلان وزوجها	٨١	باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة	٩٣	باب ما جاء في الطواف ذاكبا
=	باب ما جاء في تأخير قضاء رمضان	٨٢	باب ما جاء في التمتع	=	باب ما جاء في فضل الطواف
٦٧	باب ما جاء في فضل الصائم إذا أكل عنده	=	باب ما جاء في التلبية	=	باب ما جاء في الصلوة بعد العصر بعد الظهر
=	باب ما جاء في قضاء الخائف لصيام دون الصلوة	٨٣	باب ما جاء في فضل النحر والتلبية	=	باب ما جاء في الطواف لمن يطوف
=	باب ما جاء في كراهية مبالغة الاستنشاق للصائم	٨٤	باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية	٩٤	باب ما جاء وما يقرأ في ركعتي الطواف
=	باب ما جاء في من نزل بقوم فلا يصح إلا بأذنهم	=	باب ما جاء في الإغتسال عند الأحرام	٩٥	باب ما جاء في كراهية الطواف عريانا
٦٨	باب ما جاء في الاعتكات	٨٥	باب ما جاء في مواقيت لأحكام أهل الأفاق	=	باب ما جاء في دخول الكعبة
=	باب ما جاء في ليلة القدر	٨٦	باب ما جاء في ما لا يجوز للمحرم لبسه	=	باب ما جاء في الصلوة في الكعبة
٦٩	باب منه	=	باب ما جاء في لبس السراويل والخفين للحرم	٩٦	باب ما جاء في كسر الكعبة
٧٠	باب ما جاء في الصوم في الشتاء	=	باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قبض	=	باب ما جاء في الصلوة في الحجر
=	باب ما جاء على الذين يطيقونه	=	أوجبة	٩٨	باب ما جاء في فضل الحج الأسرع والركن والمقام
=	باب ما جاء في من أكل ثم خرج يريد سفرا	٨٨	باب ما جاء في قتل الحرم من الدواب	=	باب ما جاء في الخروج إلى معنى والمقام بها
٧١	باب ما جاء في تحفة الصائم	=	باب ما جاء في الحجامة للحرم	٩٩	باب ما جاء من متى منى من سبق
=	باب ما جاء في الفطر والأضحية متى يكون	٨٩	باب ما جاء في كراهية تزويج المحرم	=	باب ما جاء في تصدير الصلوة بعق
=	باب ما جاء في الاعتكاف إذا خرج منه	٩٠	باب ما جاء في الرخصة في ذلك	=	باب ما جاء في الرقوت بعقات والدعاء فيها
=			باب ما جاء في أكل الصيد المحرم		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٣٩	باب اخر	١٥٦	باب ملجاء في الرخصة في زيارة القبور	١٤٥	باب ملجاء لا نکاح الابولى
١٤٠	باب ملجاء في الجلوس قبل ان تضع	=	باب ملجاء في كراهية زيارة القبور للنساء	١٤٤	باب ملجاء لا نکاح الابينة
=	باب فضل الصيدية اذا احتسب	١٥٤	باب ملجاء في الزيارة للقبور للنساء	١٤٨	باب ملجاء في خطبة النکاح
=	باب ملجاء في التكبير على الجنائزة	=	باب ملجاء في الدفن بالليل	١٤٩	باب ملجاء في استيذان البكر والنتيب
١٣١	باب ما يقول في الصلوة على الميت	١٥٨	باب ملجاء في التناهل للميت على الميت	١٨١	باب ملجاء في اكرام الميتة على الزوج
١٣٢	باب ملجاء في القراءة على الجنائزة بفاقة	=	باب ملجاء في ثواب من قدم ولدا	=	باب ملجاء في الوليين بزواج
=	الكتاب	١٥٩	باب ملجاء في الشهداء من هم	=	باب ملجاء في نکاح العبد بغير اذن سيده
١٣٣	باب كيف الصلوة على الميت والشفاعة	١٦٠	باب ملجاء في كراهية الفرار من الطاعون	١٨٢	باب ملجاء في مهوور النساء
١٣٤	باب ملجاء في كراهية الصلوة على الجنائزة	١٦١	باب ملجاء فيمن احب لقاء الله احب الله لقاءه	١٨٣	باب ملجاء في الرجل يفتن الامة ثم ين وجهها
=	عن طلوع الشمس عند غروبها	=	باب ملجاء فيمن احب لقاء الله احب الله لقاءه	=	باب ملجاء في الفضل في ذلك
=	باب في الصلوة على الاطفال	=	باب ملجاء فيمن يقتل نفسه لم يصل عليه	=	باب ملجاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها
١٣٥	باب ملجاء في ترك الصلوة على المفلح حتى يستهل	=	باب ملجاء في المدبون	=	باب ملجاء فيمن يدخل بها قبل ان يدخل بها هل يتزوج ابنتها ام لا
=	باب ملجاء في الصلوة على الميت في المسجد	١٦٢	باب ملجاء في عذاب القبر	١٨٥	باب ملجاء فيمن يطلق امرأته ثلاثا فيترجها
١٣٦	باب ملجاء ابن يفر من الامام من الرجل	١٦٣	باب ملجاء في اجور من عزم مصابا	=	اخر فيطلقها قبل ان يدخل بها
١٣٧	باب ملجاء في ترك الصلوة على الشهيد	١٦٤	باب ملجاء فيمن يموت يوم الجمعة	=	باب ملجاء في المحلل والمحلل له
=	باب ملجاء في الصلوة على القبر	١٦٥	باب ملجاء في فضل الجنائزة	١٨٦	باب ملجاء في نکاح المتعة
١٣٨	باب ملجاء في الصلوة على النبي صلى الله عليه	=	باب ملجاء في فضل التعزية	=	باب ملجاء من النهي عن نکاح الشغار
=	على الخاشي	=	باب ملجاء في رفع اليدين على الجنائزة	١٨٨	باب ملجاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
١٥٠	باب ملجاء في فضل الصلوة على الجنائزة	١٦٦	باب ملجاء في نفس المؤمن معلقة بيده حتى يقضى عنه	١٨٩	باب ملجاء في الشرط عند عقد النکاح
=	باب اخر	=	ابواب النکاح	١٩٠	باب ملجاء في الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة
١٥١	باب ملجاء في القيام للجنائزة	١٦٨	باب ملجاء في النهي عن القتل	=	باب ملجاء في الرجل يسلم وعنده اثنان
=	باب في الرخصة في ترك القيام لها	١٦٩	باب ملجاء فيمن تزوج من دينه في وجوه	١٩١	باب ملجاء في الرجل يشترى الجارية وهي حامل
١٥٢	باب ملجاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم	=	باب ملجاء فيمن يتكبر على تلك خصال	=	باب ملجاء فيسي الامة ولها زوج هل يحل له وطئها
=	الحمد لنا والشوق لغيرنا	=	باب ملجاء في النظر الى الخطوبة	=	باب ملجاء في كراهية مهر البغي
١٥٣	باب ملجاء ما يقول اذا دخل الميت قبوره	١٤٠	باب ملجاء في اعلان النکاح	١٩٢	باب ملجاء ان لا يخطب الرجل على خطبة اخيه
=	باب ملجاء في الثوب الواحد يلقى تحت الميت في القبر	١٤١	باب ملجاء في الماتزوج	١٩٣	باب ملجاء في العزل
=	باب ملجاء في تسوية القبر	=	باب ملجاء فيما يقول اذا دخل على اهله	١٩٤	باب ملجاء في كراهية الحرل
١٥٤	باب ملجاء في كراهية الوطئ على القبور	١٤٢	باب ملجاء في الاوقات التي يستحب فيها النکاح	=	باب في القسمة للبكر والنتيب
=	والجلوس عليها	=	باب ملجاء في الوليمة	١٩٥	باب ملجاء في التسوية بين الصراش
١٥٥	باب ملجاء في كراهية تحميم القبور	١٤٣	باب ملجاء في اجابة الراعي	=	باب ملجاء في الزوجين المشركين يسلم احدهما
=	الكتابة عليها	١٤٤	باب ملجاء فيمن يهوى الى الوليمة بغير دعوة		
١٥٦	باب ما يقول الرجل اذا دخل المقابر	=	باب ملجاء في تزويج الابكار		

[illegible]

صفحه	مطلب	صفحه	مطلب	صفحه	مطلب
٣٠٦	باب ماجاء في تشديد قتل المؤمن	٣٢٨	باب ماجاء في حد السكرات	٣٢٩	باب ماجاء في قتل الكلاب
٣٠٧	باب الحكم في الدماء	٣٣٠	باب ماجاء من شرب الخمر فاجلده فان عاد	٣٣٠	باب من امسك كلبا ما ينفص من اجوه
٣٠٨	باب ماجاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه	٣٣١	باب ماجاء في كره يقطع السارق	٣٣١	باب في الذكوة بالقبض وغيره
٣٠٩	باب ماجاء في رجل ادم امر امسك الا بالحد	٣٣٢	باب ماجاء في تعليق يد السارق	٣٣٢	باب
٣١٠	باب ماجاء فيمن يقتل نفسا معا هذا	٣٣٣	باب ماجاء في الخائن المختلس المنتهب	٣٣٣	باب ماجاء في فضل الاخوية
٣١١	باب	٣٣٤	باب ماجاء في قطع في ثمره اكثر	٣٣٤	باب في الاخوية بكليشين
٣١٢	باب ماجاء في حكمه في القتل في القصاص والعفو	٣٣٥	باب ماجاء ان يقطع الايدي في الخرم	٣٣٥	باب ما يستحب من الاضاحي
٣١٣	باب ماجاء في النعم عن المشقة	٣٣٦	باب ماجاء في الرجل يقع على جارية امراته	٣٣٦	باب ما يجوز من الاضاحي
٣١٤	باب ماجاء في دية البنين	٣٣٧	باب ماجاء في المرأة اذا استكرهت على الزنا	٣٣٧	باب ما يكره من الاضاحي
٣١٥	باب ماجاء في رجل لا يقتل مسلما بكافر	٣٣٨	باب ماجاء فيمن يقع على البهيمة	٣٣٨	باب في الجذع من الضان في الاضاحي
٣١٦	باب ماجاء في الرجل يقتل عبدا	٣٣٩	باب ماجاء في حد اللوطي	٣٣٩	باب في الاشتراك في الاخوية
٣١٧	باب ماجاء في المرأة تزنت من دية زوجها	٣٤٠	باب ماجاء في المرتد	٣٤٠	باب ماجاء ان المشاة الواحدة تجزي عن اهل البيت
٣١٨	باب ماجاء في القصاص	٣٤١	باب ماجاء فيمن شهر السلاح	٣٤١	باب
٣١٩	باب ماجاء في الحبس والتهمة	٣٤٢	باب ماجاء في حد الساحر	٣٤٢	باب في الذبح بعد الصلوة
٣٢٠	باب ماجاء من قتل دون ماله فهو شهيد	٣٤٣	باب ماجاء في الغال ما يصنع به	٣٤٣	باب في كراهية اكل الاخوية فوق ثلثة ايام
٣٢١	باب ماجاء في القسامة	٣٤٤	باب ماجاء في التعزير	٣٤٤	باب في الرخصة في اكلها بعد ثلاث
٣٢٢	باب	٣٤٥	باب	٣٤٥	باب في الفرج والعتيبة
٣٢٣	باب	٣٤٦	باب	٣٤٦	باب ماجاء في العقيقة
٣٢٤	باب	٣٤٧	باب	٣٤٧	باب الاذان في اذن المولود
٣٢٥	باب	٣٤٨	باب	٣٤٨	باب
٣٢٦	باب	٣٤٩	باب	٣٤٩	باب
٣٢٧	باب	٣٥٠	باب	٣٥٠	باب
٣٢٨	باب	٣٥١	باب	٣٥١	باب
٣٢٩	باب	٣٥٢	باب	٣٥٢	باب
٣٣٠	باب	٣٥٣	باب	٣٥٣	باب
٣٣١	باب	٣٥٤	باب	٣٥٤	باب
٣٣٢	باب	٣٥٥	باب	٣٥٥	باب
٣٣٣	باب	٣٥٦	باب	٣٥٦	باب
٣٣٤	باب	٣٥٧	باب	٣٥٧	باب
٣٣٥	باب	٣٥٨	باب	٣٥٨	باب
٣٣٦	باب	٣٥٩	باب	٣٥٩	باب
٣٣٧	باب	٣٦٠	باب	٣٦٠	باب
٣٣٨	باب	٣٦١	باب	٣٦١	باب
٣٣٩	باب	٣٦٢	باب	٣٦٢	باب
٣٤٠	باب	٣٦٣	باب	٣٦٣	باب
٣٤١	باب	٣٦٤	باب	٣٦٤	باب
٣٤٢	باب	٣٦٥	باب	٣٦٥	باب
٣٤٣	باب	٣٦٦	باب	٣٦٦	باب
٣٤٤	باب	٣٦٧	باب	٣٦٧	باب
٣٤٥	باب	٣٦٨	باب	٣٦٨	باب
٣٤٦	باب	٣٦٩	باب	٣٦٩	باب
٣٤٧	باب	٣٧٠	باب	٣٧٠	باب
٣٤٨	باب	٣٧١	باب	٣٧١	باب
٣٤٩	باب	٣٧٢	باب	٣٧٢	باب
٣٥٠	باب	٣٧٣	باب	٣٧٣	باب
٣٥١	باب	٣٧٤	باب	٣٧٤	باب
٣٥٢	باب	٣٧٥	باب	٣٧٥	باب
٣٥٣	باب	٣٧٦	باب	٣٧٦	باب
٣٥٤	باب	٣٧٧	باب	٣٧٧	باب
٣٥٥	باب	٣٧٨	باب	٣٧٨	باب
٣٥٦	باب	٣٧٩	باب	٣٧٩	باب
٣٥٧	باب	٣٨٠	باب	٣٨٠	باب
٣٥٨	باب	٣٨١	باب	٣٨١	باب
٣٥٩	باب	٣٨٢	باب	٣٨٢	باب
٣٦٠	باب	٣٨٣	باب	٣٨٣	باب
٣٦١	باب	٣٨٤	باب	٣٨٤	باب
٣٦٢	باب	٣٨٥	باب	٣٨٥	باب
٣٦٣	باب	٣٨٦	باب	٣٨٦	باب
٣٦٤	باب	٣٨٧	باب	٣٨٧	باب
٣٦٥	باب	٣٨٨	باب	٣٨٨	باب
٣٦٦	باب	٣٨٩	باب	٣٨٩	باب
٣٦٧	باب	٣٩٠	باب	٣٩٠	باب
٣٦٨	باب	٣٩١	باب	٣٩١	باب
٣٦٩	باب	٣٩٢	باب	٣٩٢	باب
٣٧٠	باب	٣٩٣	باب	٣٩٣	باب
٣٧١	باب	٣٩٤	باب	٣٩٤	باب
٣٧٢	باب	٣٩٥	باب	٣٩٥	باب
٣٧٣	باب	٣٩٦	باب	٣٩٦	باب
٣٧٤	باب	٣٩٧	باب	٣٩٧	باب
٣٧٥	باب	٣٩٨	باب	٣٩٨	باب
٣٧٦	باب	٣٩٩	باب	٣٩٩	باب
٣٧٧	باب	٤٠٠	باب	٤٠٠	باب
٣٧٨	باب	٤٠١	باب	٤٠١	باب
٣٧٩	باب	٤٠٢	باب	٤٠٢	باب
٣٨٠	باب	٤٠٣	باب	٤٠٣	باب
٣٨١	باب	٤٠٤	باب	٤٠٤	باب
٣٨٢	باب	٤٠٥	باب	٤٠٥	باب
٣٨٣	باب	٤٠٦	باب	٤٠٦	باب
٣٨٤	باب	٤٠٧	باب	٤٠٧	باب
٣٨٥	باب	٤٠٨	باب	٤٠٨	باب
٣٨٦	باب	٤٠٩	باب	٤٠٩	باب
٣٨٧	باب	٤١٠	باب	٤١٠	باب
٣٨٨	باب	٤١١	باب	٤١١	باب
٣٨٩	باب	٤١٢	باب	٤١٢	باب
٣٩٠	باب	٤١٣	باب	٤١٣	باب
٣٩١	باب	٤١٤	باب	٤١٤	باب
٣٩٢	باب	٤١٥	باب	٤١٥	باب
٣٩٣	باب	٤١٦	باب	٤١٦	باب
٣٩٤	باب	٤١٧	باب	٤١٧	باب
٣٩٥	باب	٤١٨	باب	٤١٨	باب
٣٩٦	باب	٤١٩	باب	٤١٩	باب
٣٩٧	باب	٤٢٠	باب	٤٢٠	باب
٣٩٨	باب	٤٢١	باب	٤٢١	باب
٣٩٩	باب	٤٢٢	باب	٤٢٢	باب
٤٠٠	باب	٤٢٣	باب	٤٢٣	باب
٤٠١	باب	٤٢٤	باب	٤٢٤	باب
٤٠٢	باب	٤٢٥	باب	٤٢٥	باب
٤٠٣	باب	٤٢٦	باب	٤٢٦	باب
٤٠٤	باب	٤٢٧	باب	٤٢٧	باب
٤٠٥	باب	٤٢٨	باب	٤٢٨	باب
٤٠٦	باب	٤٢٩	باب	٤٢٩	باب
٤٠٧	باب	٤٣٠	باب	٤٣٠	باب
٤٠٨	باب	٤٣١	باب	٤٣١	باب
٤٠٩	باب	٤٣٢	باب	٤٣٢	باب
٤١٠	باب	٤٣٣	باب	٤٣٣	باب
٤١١	باب	٤٣٤	باب	٤٣٤	باب
٤١٢	باب	٤٣٥	باب	٤٣٥	باب
٤١٣	باب	٤٣٦	باب	٤٣٦	باب
٤١٤	باب	٤٣٧	باب	٤٣٧	باب
٤١٥	باب	٤٣٨	باب	٤٣٨	باب
٤١٦	باب	٤٣٩	باب	٤٣٩	باب
٤١٧	باب	٤٤٠	باب	٤٤٠	باب
٤١٨	باب	٤٤١	باب	٤٤١	باب
٤١٩	باب	٤٤٢	باب	٤٤٢	باب
٤٢٠	باب	٤٤٣	باب	٤٤٣	باب
٤٢١	باب	٤٤٤	باب	٤٤٤	باب
٤٢٢	باب	٤٤٥	باب	٤٤٥	باب
٤٢٣	باب	٤٤٦	باب	٤٤٦	باب
٤٢٤	باب	٤٤٧	باب	٤٤٧	باب
٤٢٥	باب	٤٤٨	باب	٤٤٨	باب
٤٢٦	باب	٤٤٩	باب	٤٤٩	باب
٤٢٧	باب	٤٥٠	باب	٤٥٠	باب
٤٢٨	باب	٤٥١	باب	٤٥١	باب
٤٢٩	باب	٤٥٢	باب	٤٥٢	باب
٤٣٠	باب	٤٥٣	باب	٤٥٣	باب
٤٣١	باب	٤٥٤	باب	٤٥٤	باب
٤٣٢	باب	٤٥٥	باب	٤٥٥	باب
٤٣٣	باب	٤٥٦	باب	٤٥٦	باب
٤٣٤	باب	٤٥٧	باب	٤٥٧	باب
٤٣٥	باب	٤٥٨	باب	٤٥٨	باب
٤٣٦	باب	٤٥٩	باب	٤٥٩	باب
٤٣٧	باب	٤٦٠	باب	٤٦٠	باب
٤٣٨	باب	٤٦١	باب	٤٦١	باب
٤٣٩	باب	٤٦٢	باب	٤٦٢	باب
٤٤٠	باب	٤٦٣	باب	٤٦٣	باب
٤٤١	باب	٤٦٤	باب	٤٦٤	باب
٤٤٢	باب	٤٦٥	باب	٤٦٥	باب
٤٤٣	باب	٤٦٦	باب	٤٦٦	باب
٤٤٤	باب	٤٦٧	باب	٤٦٧	باب
٤٤٥	باب	٤٦٨	باب	٤٦٨	باب
٤٤٦	باب	٤٦٩	باب	٤٦٩	باب
٤٤٧	باب	٤٧٠	باب	٤٧٠	باب
٤٤٨	باب	٤٧١	باب	٤٧١	باب
٤٤٩	باب	٤٧٢	باب	٤٧٢	باب
٤٥٠	باب	٤٧٣	باب	٤٧٣	باب
٤٥١	باب	٤٧٤	باب	٤٧٤	باب
٤٥٢	باب	٤٧٥	باب	٤٧٥	باب
٤٥٣	باب	٤٧٦	باب	٤٧٦	باب
٤٥٤	باب	٤٧٧	باب	٤٧٧	باب
٤٥٥	باب	٤٧٨	باب	٤٧٨	باب
٤٥٦	باب	٤٧٩	باب	٤٧٩	باب
٤٥٧	باب	٤٨٠	باب	٤٨٠	باب
٤٥٨	باب	٤٨١	باب	٤٨١	باب
٤٥٩	باب	٤٨٢	باب	٤٨٢	باب
٤٦٠	باب	٤٨٣	باب	٤٨٣	باب
٤٦١	باب	٤٨٤	باب	٤٨٤	باب
٤٦٢	باب	٤٨٥	باب	٤٨٥	باب
٤٦٣	باب	٤٨٦	باب	٤٨٦	باب
٤٦٤	باب	٤٨٧	باب	٤٨٧	باب
٤٦٥	باب	٤٨٨	باب	٤٨٨	باب
٤٦٦	باب	٤٨٩	باب	٤٨٩	باب
٤٦٧	باب	٤٩٠	باب	٤٩٠	باب
٤٦٨	باب	٤٩١	باب	٤٩١	باب
٤٦٩	باب	٤٩٢	باب	٤٩٢	باب
٤٧٠	باب	٤٩٣	باب	٤٩٣	باب
٤٧١	باب	٤٩٤	باب	٤٩٤	باب
٤٧٢	باب	٤٩٥	باب	٤٩٥	باب
٤٧٣	باب	٤٩٦	باب	٤٩٦	باب
٤٧٤	باب	٤٩٧	باب	٤٩٧	باب
٤٧٥	باب	٤٩٨	باب	٤٩٨	باب
٤٧٦	باب	٤٩٩	باب	٤٩٩	باب
٤٧٧	باب	٥٠٠	باب	٥٠٠	باب
٤٧٨	باب	٥٠١	باب	٥٠١	باب
٤٧٩	باب	٥٠٢	باب	٥٠٢	باب
٤٨٠	باب	٥٠٣	باب	٥٠٣	باب
٤٨١	باب	٥٠٤	باب	٥٠٤	باب
٤٨٢	باب	٥٠٥	باب	٥٠٥	باب
٤٨٣	باب	٥٠٦	باب	٥٠٦	باب
٤٨٤	باب	٥٠٧	باب	٥٠٧	باب
٤٨٥	باب	٥٠٨	باب	٥٠٨	باب
٤٨٦	باب	٥٠٩	باب	٥٠٩	باب
٤٨٧	باب	٥١٠	باب	٥١٠	باب
٤٨٨	باب	٥١١	باب	٥١١	باب
٤٨٩	باب	٥١٢	باب	٥١٢	باب
٤٩٠	باب	٥١٣	باب	٥١٣	باب
٤٩١	باب	٥١٤	باب	٥١٤	باب
٤٩٢	باب	٥١٥	باب	٥١٥	باب
٤٩٣	باب	٥١٦	باب	٥١٦	باب
٤٩٤	باب	٥١٧	باب	٥١٧	باب
٤٩٥	باب	٥١٨	باب	٥١٨	باب
٤٩٦	باب	٥١٩	باب	٥١٩	باب
٤٩٧	باب	٥٢٠	باب	٥٢٠	باب
٤٩٨	باب	٥٢١	باب	٥٢١	باب
٤٩٩	باب	٥٢٢	باب	٥٢٢	باب
٥٠٠	باب	٥٢٣	باب	٥٢٣	باب
٥٠١	باب	٥٢٤	باب	٥٢٤	باب
٥٠٢	باب	٥٢٥	باب	٥٢٥	باب
٥٠٣	باب	٥٢٦	باب	٥٢٦	باب
٥٠٤	باب	٥٢٧	باب	٥٢٧	باب
٥٠٥	باب	٥٢٨	باب	٥٢٨	باب
٥٠٦	باب	٥٢٩	باب	٥٢٩	باب
٥٠٧	باب	٥٣٠	باب	٥٣٠	باب
٥٠٨	باب	٥٣١	باب	٥٣١	باب
٥٠٩	باب	٥٣٢	باب	٥٣٢	باب
٥١٠	باب	٥٣٣	باب	٥٣٣	باب
٥١١	باب	٥٣٤	باب	٥٣٤	باب
٥١٢	باب	٥٣٥	باب	٥٣٥</	

صفحه	مطلب	صفحه	مطلب	صفحه	مطلب
۳۴۸	باب فیمن حلف علیین فرای غیرها خیر منها	۳۴۷	باب ماجاء فی الغنیمه	۳۹۱	باب ماجاء ان لكل غادر لواء يوم القيمة
۳۴۹	باب فی الکفارة قبل الحنث	۳۴۸	باب فی سهم الخیل	۳۹۲	باب ماجاء فی التزول علی الحكم
۳۵۰	باب فی الاستثناء فی الیمین	۳۴۹	باب ماجاء فی السرايا	۳۹۳	باب ماجاء فی الحلف
۳۵۱	باب فی کراهیه الحلف بغير الله	۳۵۰	باب من یعطى الفی	۳۹۴	باب ماجاء فی أخذ الجزیه من الجوسی
۳۵۲	باب فیمن یحلف بالمشو لا یتطیع	۳۵۱	باب هل یسهم للعبد	۳۹۵	باب ماجاء فی اهل الزمه
۳۵۳	باب فی کراهیه النذر	۳۵۲	باب ماجاء فی اهل الذمه یقرضون مع المسلمین هل یسهم لهم	۳۹۶	باب ماجاء فی الهجره
۳۵۴	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۵۳	باب ماجاء فی الاستنفاع بانیة المشرکین	۳۹۷	باب ماجاء فی بیعة النشاء
۳۵۵	باب فی الرجل یطعم خادمه	۳۵۴	باب فی النفل	۳۹۸	باب ماجاء فی بیعة العبد
۳۵۶	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۵۵	باب فی کراهیه بیع الغنا حتی تقسم	۳۹۹	باب ماجاء فی عدة اصحاب بدر
۳۵۷	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۵۶	باب ماجاء فی کراهیه وطی الجبالی من السبایا	۴۰۰	باب ماجاء فی الخمس
۳۵۸	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۵۷	باب ماجاء فی کراهیه طعم المشرکین	۴۰۱	باب ماجاء فی کراهیه النهیه
۳۵۹	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۵۸	باب فی کراهیه التفريق بین السبی	۴۰۲	باب ماجاء فی التسلم علی اهل الکتاب
۳۶۰	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۵۹	باب ماجاء فی قتل الاسارى والقداء	۴۰۳	باب ماجاء فی کراهیه المقام بین الظلم المشرکین
۳۶۱	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۰	باب ماجاء فی قتل النور عن قتل النساء والصبیان	۴۰۴	باب ماجاء فی اخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب
۳۶۲	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۱	باب ماجاء فی الغلول	۴۰۵	باب ماجاء فی ترکة النبی صلی الله علیه وسلم
۳۶۳	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۲	باب ماجاء فی خرج النساء فی الحرب	۴۰۶	باب ماجاء فی النبی صلی الله علیه وسلم یوم فتح مكة الخ
۳۶۴	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۳	باب ماجاء فی قبول هذا المشرکین	۴۰۷	باب ماجاء فی الساعة التي یستحب فیها القتال
۳۶۵	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۴	باب ماجاء فی سجدة الشکر	۴۰۸	باب ماجاء فی الهیرة
۳۶۶	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۵	باب ماجاء فی امان المرأة والعبد	۴۰۹	باب ماجاء فی وصیة النبی صلی الله علیه وسلم
۳۶۷	باب فی ثواب من اعتق رقبة	۳۶۶	باب ماجاء فی الغدر		

تم فهرس المجلد الثاني من جامع الترمذی مع شرح تحفة الاخوی

کتبه محمد ابراهیم کاتب ساکن

دهونکی ڈاکخانہ وزیر آباد

ضلع گجرانوالہ